ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/338921577

The experiences of ruling Islamic movements in the post-Arab revolutionary movement: a comparative analytical study of the experiences of Tunisia and Egypt between 2011 and 2017//ت...

Thesis · January 2020

DOI: 10.13140/RG.2.2.17803.23840

CITATIONS
0

READS
38

1 author:

Khaldi Ahmed
Ziane Achour University of Djelfa
2 PUBLICATIONS **0** CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

The experiences of ruling Islamic movements in the post-Arab revolutionary movement: a comparative analytical study of the experiences of Tunisia and Egypt between 2011 and 2017 View project

All content following this page was uploaded by Khaldi Ahmed on 30 January 2020.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Law and political science

Departement of and political science

The experiences of ruling Islamic movements in the post-Arab revolutionary movement: a comparative analytical study of the experiences of Tunisia and Egypt between 2011 and 2017

LMD doctorate in political science

Speciality: comparative politics

prepared by the student:

KHALDI Ahmed

supervised by :

Pr.BEN DAOUD Brahim

Discussion committee:

Pr KHENNICHE Snouci	**university of Djelfa**	**President**
Pr BEN DAOUD BRAHIM	**university of Djelfa**	**supervisor And rapporter**
Dr ZOUAMBIA Abdennour	**university of Djelfa**	**Member**
Dr DJEDDAOUI khalil	**university of Djelfa**	**Member**
Dr ABIKCHI abdelkader said	**university of Algiers -3-**	**Member**
Dr DJEBBAR abdeldjabar	**university of chlef**	**Member**
Dr BEN GHARBI miloud	**university of Djelfa**	**Member**

2019/2020

جامعـــــة زيـــان عاشـــور بالجلفـــــة
كليـة الحقـوق و العلـوم السياسيـة
قسم العلوم السياسية

تجارب حكم الحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد الحـــراك الثـــوري العربـــي

ـ دراسة تحليلية مقارنة لتجارب الحكم في تونس و مصر (2011-2017) ـ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية
تخصص : السياسات المقارنة

إعداد الطالب:
أحمد خالدي

إشراف الأستاذ الدكتور:
براهيم بن داود

أعضاء لجنة المناقشة :

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	جامعة الانتساب	الصفة
أ .د خنيـــش سنوســـي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفـــة	رئيســـًا
أ .د بن داود براهيـــم	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفـــة	مشرفًا و مقررًا
أ . زوامبية عبد النـــور	أستـاذ محاضـر -أ-	جامعة الجلفـــة	عضوًا مناقشًا
أ . عبيكشي سعيد عبد القادر	أستـاذ محاضـر -أ-	جامعة الجزائر - 3 -	عضوًا مناقشًا
أ . بن غربـــي ميلـــود	أستـاذ محاضـر -أ-	جامعة الجلفـــة	عضوًا مناقشًا
أ . جبـــار عبد الجبـــار	أستـاذ محاضـر -أ-	جامعة الشلـــف	عضوًا مناقشًا
أ . جـــداوي خليـــل	أستـاذ محاضـر -أ-	جامعة الجلفـــة	عضوًا مناقشًا

الموسم الجامعي : 2019-2020

"ولقد آتينا داوود وسليمان علما وقالا الحمد لله الذي فضلنا على كثير من عباده المؤمنين"

سورة النمل الآية : 15

ان كنت أحببت بعد الله مثلك في بدو و في

حضر ومن عرب ومن عجم

فلا اشتفى ناظري من منظر حسن ولا تكلم

بالقول السديد فمي

صلى الله عليك وسلم ياسيدي يارسول الله

شكر وعرفان

الحمد لله الذي ما تناهى درب أو تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله، وما تخطى العبد من عقبات أو صعوبات، وما كنت لأفعل لولا فضل رب الأرض والسماوات.

فالحمد لله على التيسير وعلى التمام ثم الحمد لله حين البدء وحين الختام.

ثم أزكى تحية شكر وامتنان وتقديرا وعرفان أقدمها الى أستاذي الفاضل بن داود براهيم على صبره علي ونصائحه القيمة وتوجيهاته الي و تشجيعاته المتواصلة، هو وأستاذي الفاضل زوامبية عبد النور اللذان لم يدخرا جهدا وكانا ثمرة وتتويجا لهذا العمل، فا للهم جازهما عنا خير الجزاء .

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

كما أخص بالشكر والامتنان لكل أساتذتي الكرام بجامعة الجلفة،قسم العلوم السياسية كل باسمه على ما تفضلوا به علي من تدريس وأجادوا به من توجيهات ونصائح.

ولكل من ساهم في هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد..واجعله اللهم خالصا لوجهك الكريم.

الاهداء

الى روح من غمرتني بالعناية والرعاية والاهتمام منذ الصبا، وحثتني على التعلم الى روح جدتي الحاجة فطيمة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

الى والديا الكريمين،أطال الله في بقائهما ومتعني بوجودهما،وأمدهما العلي القدير بموفور الصحة والعافية.

الى عمتي الغالية، وكما يملي علي واجب الوفاء ، فهي التي لا طالما سهرت على تربيتي والعناية بي،الى رفيقة دربي ومن تصبرت علي وكابدت عناء جفائي،الى خطيبتي

الى كل أخوتي وأصدقائي، الى كل أساتذتي عبر كل الأطوار التعليمية.

أحمد خالدي

مقـــــــــدمة

أسدل ستار المشهد السياسي للعقد الثاني من القرن الواحد والعشرين على تحولات هيكلية وبنيوية مست النسق الاقليمي العربي، أين طرأت حالة التغيير الثوري التي أزاحت الأنظمة السابقة عقب عقود من بقائها في سدة الحكم.

وكان الملمح الأبرز الذي شكل العلامة الفارقة المرافقة للحراك الثوري العربي أو ما اصطلح على تسميته ب" الربيع العربي"، هو صعود الحركات الاسلامية أو قوى الاسلام السياسي أو تلك التيارات الايديولوجية التي تتبنى المشروع الاسلامي كنهج في مشاركتها السياسية، لاسيما مع بدايات تلك الثورات انطلاقا من تونس ومصر، وعلى اختلاف مسمياتها، فقد جاءت كنتيجة أو رد فعل مباشر على سقوط تلك الأنظمة ورموزها الذين كرسوا لمبدأ الدكتاتورية والحكم المطلق مما أفضى الى استعصاء قيام الحكم الديمقراطي.

ولعل صعود الحركات الاسلامية كبديل لتلك الأنظمة لم يشكل المفاجأة لدى أنصارها فحسب، بل لعموم الملاحظين والمتتبعين للشأن السياسي العربي بعد حالة التغيير الثوري المفاجئ، ليس لكون التيار الاسلامي حديث عهد بالمشاركة السياسية، -وهو الذي عرف تأثيرا في الحياة السياسية منذ بدايات القرن العشرين مع مختلف الحركات الاصلاحية، (للكواكبي ومحمد عبده ورشيد رضا) وحتى مع حسن البنا مؤسس الجماعة الأم لمختلف الحركات الاسلامية، جماعة الاخوان المسلمين- لكن كحركات تهدف الى غرس القيم والوعي والإصلاح في مقابل دحض المشروع الاستعماري في الوطن العربي والإسلامي، ثم زاد تأثيرها بعد الاستقلال كرد فعل على تراجع وإخفاق مشروع الدولة الوطنية ورموزها، بعد أن أصبحت أقل قدرة على تلبية حاجات الأفراد ومطالبهم الأساسية هذا على الصعيد الداخلي، وكذا في الشأن الخارجي بعد تراجع تأثيرها في النسق الدولي، وعليه تصاعدت الحركات الاحتجاجية الاجتماعية على الدولة الوطنية وفي مقدمتها الحركات الاسلامية، كما عملت عبر عدة وسائل وبرامج دعوية وخدمية وإصلاحية على الحشد والتعبئة لصالحها، أهلتها في ذلك قدرتها التنظيمية، كجماعة الاخوان المسلمين في مصر، والاتجاه الاسلامي سابقا حركة النهضة التونسية حاليا، وعليه اعتادت الحركات الاسلامية المعارضة وألفت أدوارها.

لكن المفاجئ أنها ولأول مرة تجد نفسها تعتلي سدة الحكم في تجربة غير معهودة، تفرض عليها استراتيجيات عمل وترتيبات مغايرة وأجندات غير تلك التي ألفتها ابان تجربتها في المعارضة.

كما يحتم هذا الصعود غير المسبوق على الحركات الاسلامية في تونس ومصر، مسؤولية تحقيق انجاز الانتقال الديمقراطي كخطوة أساسية لإتمام تجارب التحول نحو الديمقراطية بكافة أركانها ومبادئها وهو ما سنلاحظه في دراسة كل من صعود حركة النهضة التونسية، وحزب الحرية والعدالة في مصر، كمقارنة للتجربتين في سياقاتهما المختلفة والمنفصلة كل حالة على حدة.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الحركات الاسلامية أهمية بالغة كونه من المواضيع التي تأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام المتزايد على المستوى الأكاديمي والمستوى الواقعي، وهذا نظرا لما أحدثته من تغيرات وتحولات في بنية المجتمعات العربية المعاصرة، ومن اصطفاف بين مؤيد ومعارض للتوجهات الإيديولوجية والسياسية لهذه التيارات، ويأتي هذا كون الإيديولوجيات والقناعات رغم توحدها في فكرة العمل على إقامة الدولة الإسلامية، إلا أن آليات تنفيذ هذا الهدف يختلف باختلاف الأزمنة والأولويات، وكذا التحولات الحاصلة في العالم العربي والإسلامي، وهذا ما خلق اختلافا واضحا بين حركات التيار الإسلامي.

اضافة الى اعتبارات علمية، بتزايد الحيرة العلمية بشأن تبني الحركات الاسلامية لنفس الايديولوجيات والقناعات الفكرية، واختلافها في الوسائل والآليات خاصة تلك المتبناة في المشاركة السياسية في الحكم، وعليه نلحظ من خلال تجربتي حركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة في مصر، تباين الحركتين من حيث الطروحات والأفكار والترتيبات المتبعة في فترتي حكمهما، ما يستدعي دراسات الفروقات البنيوية والهيكلية لكليهما، لاسيما الذاتية المتعلقة بتكوينهما، والموضوعية التي تتعلق بالنسق المجتمعي والسياسي وحتى الاستراتيجية المتبناة لكليهما، وبالتالي زوال النظرة المشاعة والنمطية حولهما، وتفنيد الطرح الاختزالي لمعالجة قضية الحركات الاسلامية بتقديمها على كونها كل واحد.

و بتزايد الاهتمام بالحراك الثوري العربي، كحدث بنيوي أثر في هيكلية النسق الاقليمي العربي وحتى والدولي عبر المحاولات التفسيرية من قبل دوائر الدراسات الأكاديمة العالمية والعربية، لمحاولة معرفة مآلاته خاصة بعد اجتياحه العديد من الدول، اضافة الى صعود الحركات الاسلامية على اثره لسدة الحكم لاسيما في مصر وتونس.

تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل أدوار الحركات الاسلامية (في تونس ممثلة بحركة النهضة وحزب الحرية والعدالة في مصر)، ودورهما في دعم عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بعد فترة الحراك الثوري، باعتمادها على مقاربة تحليلية تعتمد على آليات وترتيبات تلك الحركات (النهضة وجماعة الإخوان) ابان الفترة الانتقالية وتجربتيهما في السلطة، ولو أنها قصيرة نسبيا مقارنة باختلاف المسارين باستمرار حركة النهضة وإقصاء الاخوان وإجهاض مشروعهم في الحكم .

أهداف الدراسة:

- توصيف المشهد العربي بعد الحالة الثورية، عقب اسقاط الأنظمة المستبدة وتفسير الصعود المضطرد للحركات الاسلامية، خاصة في كل من تونس(حركة النهضة) ومصر(حزب الحرية والعدالة)، الناتج عن انهيار تلك الأنظمة، اضافة الى رصد دور الفواعل الرئيسية المساهمة في ايقاد وهج تلك الثورات ومسبباتها، وتداعياتها، كما هدفت الى الضبط المفاهيمي والاصطلاحي الأقرب لتوصيف تلك الظاهرة، أو ما اصطلح عليه بمسمى "الربيع العربي".

- دراسة واقع المشاركة السياسية لدى الحركات الاسلامية محل الدراسة(حركة النهضة التونسية، وحزب الحرية و العدالة المصري)، كنتيجة للحراك الثوري العربي وإبراز الفروقات الجوهرية مابين الحركتين الذاتية منها، من حيث الأطر الفكرية والتنظيمية والهيكلية، والموضوعية وحتى من خلال اختلاف السياقات والفواعل الرئيسية والأنساق المجتمعية وحتى الموقع الاستراتيجي لكليهما، ما يؤثر بشكل كبير على اختلاف مساريهما.

- الوقوف على مدى مساهمة الحركات الاسلامية محل الدراسة (حركة النهضة التونسية، وحزب الحرية و العدالة في مصر) في تجسيد الانتقال الديمقراطي، في كل من مصر وتونس من عدمه، ومقارنة الأدوار التي لعبتها خلال المرحلة الانتقالية أي أثناء تجربتهما في السلطة.

- محاولة استشراف واقع الحركات الاسلامية محل الدراسة (حركة النهضة التونسية، وحزب الحرية والعدالة في مصر)، من خلال تقييم مشاركتهما في الحكم عقب الحراك الثوري العربي، وكذا تفسير المآلات المختلفة لحركة النهضة التونسية التي استمرت في المشاركة في الحكم، مقارنة بالحالة الاخوانية في مصر عقب اقصائهم من الحياة السياسية.

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

من غير الخفي أن التطورات الأخيرة، وبمطلع عام 2011 في العالم العربي وعبر الثورات التي مست العديد من الدول العربية بدءا بتونس ومصر، والتي أثارت الحيرة العلمية للعديد من الباحثين والأكاديميين كون ظاهرة الحراك الثوري العربي أتت فجائية ومن دون سابق انذار، كما نجم عن تداعياتها تغيرات هيكلية وبنيوية على النسق الاقليمي العربي وحتى الدولي، ومن ثم شدت انتباه معظم الأكاديميين والمحللين لمحاولة تفسيرها وضبط أبعادها والاستشراف بمآلاتها نظرا لحداثتها وتعقيد فواعلها.

إضافة الى تعدد التفسيرات والأحكام التي تطلق على موضوع الحركات الاسلامية، في تضاربها وتباين المتخصصون حولها باختلاف مواقعهم مما أفضى الى الغموض و تضارب التحليلات حولها، والذي يعكس اختلاف المفاهيم والمصطلحات حول الظاهرة نفسها، فجاءت كمحاولة للضبط المفاهيمي والتأصيل النظري والاصطلاحي لظاهرة الحركات الاسلامية، وسعيا للإفصاح عن الغموض الذي يكتنفها خاصة بالنسبة للعديد من غير المسلمين والمهتمين بشأنها، عبر اخضاع الظاهرة(تجربة صعود الحركات الاسلامية للحكم في كل من تونس ومصر عقب الحراك الثوري العربي) للبحث والتفكيك والتحليل ورصد المتشابهات والفروقات، لاسيما من خلال الدراسة المقارنة بين حركتين من أهم الحركات الاسلامية في العالم العربي والإسلامي، ألا وهما جماعة الاخوان المصرية ممثلة بحزب الحرية والعدالة المصري، وحركة النهضة التونسية.

اضافة الى نفي تقديم الحركات الاسلامية على أنها كل واحد ومتجانس من خلال نظرة مشاعة واختزالية، وإعادة التفكير في الفروقات الجوهرية التي تتجلى في اختلاف الأطر الفكرية والتكوينية وحتى في المرجعيات الإيديولوجية والتي تعكس حتما اختلافات موضوعية في العمل السياسي وأدواته ومبادئه وكذا من حيث الفروقات التنظيمية لكل حزب، ويتضح ذلك في المقارنة فيما بينها كما تجري في أطوار الدراسة.

المبررات الذاتية:

- تعتبر الدوافع الذاتية التي رجحت اختيار هذا الموضوع دون سواه، هو الأهمية المتزايدة لدور الحركات الاسلامية في العالم العربي كفاعل سياسي مهيكل استطاع أن يملأ فراغ الانهيار السلطوي للأنظمة السابقة، دون غيره من الأحزاب التي أربكتها اللحظة الثورية، كما أن حالة المد والجزر التي شهدها تاريخ الحركات الاسلامية أبقاها كبديل سياسي محتمل وهو ما كان عليه الحال عقب ما يسمى بثورات الربيع العربي، لاسيما بعد توليها الحكم ولأول مرة في مسارها خاصة في تونس ومصر وأبان بذلك عن اختلافات جوهرية في مساريهما(حركة النهضة والاخوان) في تجربة الحكم القصيرة، وهو ما أستفز حيرتي البحثية.

- كما يعتبر الموضوع من الموضوعات الشيقة نتيجة لتعدد مجالات البحث ضمن نطاقه، بتعدد مجالات دراساته المتقاطعة في نفس الظاهرة، حيث يجمع مابين تخصص السياسات المقارنة كونه يعمل على مقارنة الظاهرتين محل الدراسة(صعود الحركات الاسلامية)، بالإضافة الى تغطيته لجانب من تخصص العلاقات الدولية والسياسات العامة، وهو ما يضفي عليه ثراء الرصيد البحثي بتجانس التخصصات، مما يكسب اضافات علمية قيمة وجديدة.

أدبيات الدراسة:

تطرقنا في دراستنا هاته الى العديد من الأدبيات التي أفادت موضوعنا، كما أن موضوع الحركات الاسلامية لا حصر للأدبيات التي تناولته، لكن من حيث تحديد نطاق الدراسة ومتغيراتها استعملنا بعض الدراسات التي تعلقت ببعض جوانب موضوعنا و من أبرزها:

_كتاب بلال التليدي، **"الاسلاميون والربيع العربي، الصعود التحديات تدبير الحكم-تونس، مصر، المغرب، اليمن"**، حيث تناول هذا المؤلف محددات صعود الحركات الاسلامية عقب اللحظة الثورية في الوطن العربي وتفسير تلك التحديات في ضوء تدبيرات الحركات الاسلامية تجاه هذه التحديات ومحاولة استشراف مآل الوضع بعد الربيع العربي ودور الاسلاميين في صناعته، الا أن دراستنا هذه تنحو منحى أخر عنها، حيث عكفت على المقارنة بين صعود الحركات الاسلامية عقب الحراك الثوري العربي في الحالتين التونسية والمصرية، عبر حركة النهضة وحزب الحرية والعدالة المصري، كمحاولة لتفسير

أسباب الاستمرارية في الحكم والمشاركة السياسية بالنسبة لحركة النهضة التونسية، وعدم انتكاسة مسارها مقارنة بنظيرتها في الحالة المصرية ممثلة بحزب الحرية والعدالة، من أجل الكشف عن أسباب اجهاض مساره في الحكم ومسببات اخفاقه في الاستمرارية، وما اذا كان ذلك مرده الى عوامل ذاتية راجعة لحسابات وأخطاء هيكلية وتنظيمية، أم موضوعية تتعلق بطبيعة النسق المجتمعي وبقية الفواعل في الساحة السياسية المصرية، ومن أبرزها المؤسسة العسكرية.

_كتاب الدكتور عماد عبد الغني بعنوان:**"الاسلاميون بين الثورة والدولة-اشكالية انتاج النموذج وبناء الخطاب-"**، حيث تناول فيه الكاتب تأصيلا نظريا ومفاهيميا لأبجديات الحركات الاسلاميات في العمل السياسي كالاجتهاد في تجديد الخطاب الاسلامي المعاصر ومقتضيات الدولة والدين والثورة ويجادل الباحث في انتقال الحركات الاسلامية من المعارضة الى السلطة في لحظة ثورية فارقة، عبر صناديق الانتخابات، وعن كيفية تغيير ممارساتهم والموائمة بين الايديولوجيا والسياسة.

_أطروحة دكتوراه للباحث مصطفى جزار بعنوان: **"دور التيارات الاسلامية المعاصرة في العمل السياسي في الوطن العربي"**، يركز الباحث في دراسته عن الدور الذي لعبته الحركات الاسلامية الساعية للوصول الى السلطة، عبر مختلف الاستحقاقات الانتخابية في تاريخ مشاركتها عبر عقود للظفر بمكانة أساسية في المشهد السياسي كفاعل رئيسي، وقد فسر ذلك في نجاح البعض منها في تونس ومصر، لمجموعة من الأسباب كفشل الأنظمة السابقة في تحقيق التنمية الداخلية وتلبية تطلعات الشعوب، والتي استطاعت على اثرها الحركات الاسلامية تقديم نفسها كبديل عن تلك الأنظمة خاصة باستثمار رصيدها النضالي في معارضتها.

_رسالة ماجستير للباحثة أماني صالح دياب العرعير، بعنوان:**" الانتخابات و التحول الديمقراطي-دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري(2011-2016)"**، حيث حاولت هذه الدراسة فهم تجربتي الانتخابات والتحول الديمقراطي في كل من تونس ومصر عقب الحراك الثوري العربي، بهدف ايضاح مدى أثر الانتخابات في نجاح أو عرقلة عملية التحول الديمقراطي في تلك التجربتين، عبر تبيان أوجه التشابه والاختلاف في مسارهم الانتقالي، ورصد قيمة المشاركة السياسية في عملية التحول الديمقراطي وفق مؤشر الانتخابات (التشريعية والرئاسية) التي جرت فيهما عقب الحراك الثوري.

_رسالة ماجستير للباحثة قطاف تمام أسماء بعنوان:**"دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية-حركة النهضة نموذجا-"**، تبحث هذه الدراسة في الدور الذي لعبته الحركات الاسلامية في البلدان المغاربية حيث تركز أساسا على دور حركة النهضة التونسية كنموذجا وذلك في اطار الدور الذي تلعبه حركات الاسلام السياسي في الحراك الثوري في العالمين العربي والاسلامي، والذي تنامى بعد الثورات التي اجتاحت المنطقة، خاصة بعد ما أفرزته نتائج الانتخابات في العديد من الدول وأبرزها تونس والمغرب ومصر، كما أوضحت دور حركات الاسلام السياسي كشريك في صناعة القرار بعد غياب دام عقود عن المشهد الرسمي.

_مقالة لخليل العناني بعنوان:**" الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي-أسئلة المشروع والايديولوجيا والتنظيم-"**، حيث هدف بذلك فحص أوضاع ثورات الربيع العربي في الدول التي وصل فيها الاسلاميون للسلطة ومن أبرزها التجربة المصرية والتونسية، ومقارنة تلك التجارب في كل قطر على حدة، ويرى بذلك أنه لازالت أسئلة كثيرة مطروحة على الاسلاميين، ومن أبرزها سؤال المشروع السياسي والايديولوجي الذي تبنوه طيلة فترة حكمهم، متسائلا عن مدى قدرة الاسلاميين على تجديد طرحهم السياسي والتخلص من عبء الايديولوجيا، ومقارنا بين نسبية نجاح النموذج التونسي وحركة النهضة في الحكم خلافا لتجربة الاخوان المسلمين في مصر الذين أرهقهم عدم التخلص من عبء الايديولوجيا ومحدوديتها، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا الدولة وتدبيرات الحكم والديمقراطية والتعددية والحريات.

_مقالة للباحث أنور الجمعاوي بعنوان:**" الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة"**، وتناقش الورقة البحثية حدث وصول الاسلاميين الى الحكم في تونس ممثلا بحركة النهضة باعتباره حدثا مهما، وغير مسبوق، وتطرقت الى مدى قدرتها للاستجابة الى مقتضيات الانتقال من المعارضة والاقصاء طيلة عقود الى نجاحها في تولي السلطة، مركزا على أهم التحديات التي واجهت هذه الحركة في بناء معالم الدولة الجديدة، من خلال شقين من التحديات، الأولى ذاتية تتعلق باعادة هيكلة الحركة لنفسها تنظيميا وتنظيريا حتي تستجيب لمستلزمات الانتقال الديمقراطي بعد الثورة، والثانية موضوعية ترتبط بأهم التحديات السياسية التي تواجه الحركة والائتلاف الحاكم معها في ادارة تجربة الحكم.

اشكالية الدراسة:

تتمحور اشكالية الدراسة حول البحث في تجارب حكم الحركات الاسلامية عقب الحراك الثوري العربي، لحالتي الدراسة أي حركة النهضة في تونس وحزب الحرية والعدالة في مصر، للمقارنة ما بين المسارات والأساليب وسياساتهما طيلة فترة تجربتيهما في الحكم، بغية معرفة أسباب اختلاف المسارات والنتائج المحققة لكليهما، وذلك عبر الاشكالية التالية:

كيف ساهم الحراك الثوري العربي في انتقال الحركات الاسلامية من المعارضة الى السلطة في كل من تونس ومصر؟ ولماذا اختلفت تجارب تلك الأحزاب الاسلامية ونتائجها، مابين استمرار حركة النهضة التونسية في المشاركة في الحكم ، و بين عدم استمرارية مشاركة حزب الحرية والعدالة في الحكم بانتكاسة المسار في مصر ؟

ولتفكيك هذه الاشكالية طرحت مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- هل استمرار حركة النهضة التونسية في المشاركة في الحكم مرده الى عوامل ذاتية ترتبط ببنيتها التنظيمية والفكرية، باعتدال خطابها وتدرجها في طلب السلطة وفقا لموازين القوى، واعتمادها على استراتيجيات التوافق والحوار و التشاركية في الحكم ؟ أم يعود أساسا الى عوامل موضوعية من بينها خصوصية طبيعة المجتمع السياسي التونسي وتجانس فواعله، وحياد دور المؤسسة العسكرية؟.

2- الى ماذا يعزى عدم استمرار التجربة الاخوانية في الحكم عبر حزب الحرية والعدالة في مصر؟ هل ذلك مرده الى تشدد أفكارهم وانغلاقهم على كافة التيارات السياسية الأخرى؟ أم يخضع لاعتبارات موضوعية كطبيعة النسق السياسي المصري، وقوة الفواعل السياسية الأخرى، أبرزها تدخل المؤسسة العسكرية في مفاصل السلطة، اضافة الى تنوع التيارات الفكرية السياسية والأطياف المجتمعية، مما أجهض تجربتهم القصيرة في الحكم وعجل باقصائهم؟.

3- هل يقتضي الانتقال من المعارضة الى السلطة مراجعة في الأطر التنظيمية والفكرية، وحتى الايديولوجية بالنسبة للحركات الاسلامية؟ وهل تختلف تدبيرات واستراتيجيات تلك الحركات باختلاف مواقعها في السلطة ؟.

4- هل تفضي المشاركة السياسية النزيهة دوما الى تحقيق الانتقال الديمقراطي المرجى منها عقب حالات التغيير الثوري؟.

5- هل تحقق المشاركة السياسية النزيهة دوما صعود الأحزاب الاسلامية في الدول العربية؟ أم أنها استهلكت رصيدها النضالي في مشاركتها الأخيرة عقب الحراك الثوري العربي؟.

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الاشكالية السابقة يطرح اختبار الفرضيات التالية:

1- يرتبط صعود الحركات الاسلامية في كل من تونس ومصر الى سدة الحكم عقب الحراك الثوري العربي الأخير ارتباطا وثيقا ببنيتها التنظيمية وهيكلتها السياسية، اضافة الى رصيدها النضالي في المعارضة.

2- هناك علاقة بين استمرارية مشاركة حركة النهضة التونسية في الحكم، وممارستها أثناء الفترة الانتقالية من خلال بنيتها التنظيمية والفكرية القائمة على التدرج والاعتدال، وميلها الى التوافق والتشاركية والحوار مع بقية الفواعل السياسية المتنوعة.

3- هناك علاقة بين عدم استمرارية مشاركة حزب الحرية والعدالة في الحكم في مصر وبين الأخطاء والسياسات المتبعة أثناء فترة حكمها، النابعة من بنيتهم الفكرية والايديولوجية القائمة على التشدد والانغلاق، اضافة الى عوامل موضوعية مرتبطة بالفاعلين الآخرين، وتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

4- ارساء عملية الانتقال الديمقراطي في تونس مرده الى قدرة حركة النهضة على ادارة عملية البناء الديمقراطي أثناء فترة حكمها، والقائم على التوافق والتشاركية السياسية مع بقية الفاعلين في تقاسم أعباء السلطة، وكذا حياد المؤسسة العسكرية التونسية.

5- عدم تحقيق الانتقال الديمقراطي في مصر مرتبط بعدم قدرة الفاعلين السياسيين ومن أبرزهم جماعة الاخوان المسلمين، والمؤسسة العسكرية وبقية أحزاب وتيارات المعارضة في ادارة عملية البناء الديمقراطي القائم على التوافق والحوار مع بعضهم البعض.

الاطار المنهجي:

اعتمدت الدراسة على مناهج تساعد على الاحاطة بكافة جوانب الموضوع للإجابة على المشكلة البحثية المطروحة، وتحليلها ودراستها بما يوصل الى نتائج علمية صحيحة، وتشمل المناهج والاقترابات التالية:

1/المناهج:

-**المنهج التاريخي:** يساعد هذا المنهج في دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، بحيث يتجاوز السرد التاريخي للظواهر ويعمل على تفسير الحوادث التاريخية الماضية التي تكون جزءا رئيسيا لفهم المشاكل المعاصرة، حيث تم توظيف هذا المنهج لتتبع مسار الحركات الاسلامية من خلال محطاتها التاريخية الرئيسية، وكذا لاستحضار أهم المحطات السياسية المرجعية في نشأة تطور كلا من حركة النهضة التونسية وجماعة الاخوان المسلمين المصرية محل الدراسة.

-**المنهج المقارن:** يعتبر جزءا أساسيا تقوم عليه الدراسة، كونها تعنى أساسا بالمقارنة مابين المسارات والوقائع والسياسات مابين شقي الظاهرة المدروسة، ألا وهما حزبي حركة النهضة في تونس، وحزب الحرية والعدالة في مصر لاستخلاص أهم الفروقات والنتائج والاستنتاجات والحقائق العلمية المثبتة المراد التوصل اليها، حيث تم الاعتماد عليه للمقارنة بين مراحلهما المختلفة، التي عرفت تشابهات أحيانا وتباينات أحيانا أخرى ترجع لاختلاف السياقات من دولة الى أخرى، كون أسلوب المقارنة يجمع بين التعميم والتخصيص بالقدر الذي يساهم في خدمة الدراسة، ومن ثمة بناء تصور مستقبلي واستشرافات حول الظاهرة التي نبحث عنها.

منهج دراسة الحالة: تم الاستعانة بهذا المنهج لقيامه على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ الوحدة المتعلقة بالبحث أو دراسة جميع مراحلها، ويتم ذلك بفحص واختبار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة بغرض الكشف عن العوامل التي تتأثر بها أو تؤثر فيها، بغية الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بها والتي تميزها عن غيرها من الوحدات المتشابهة، وكون دراستنا شملت حالتين من الحركات الاسلامية(حركة النهضة وجماعة الاخوان المسلمين) ساعدنا هذا المنهج للتعمق في دراستهما.

2/الاقترابات:

اقتراب صناعة القرار: يرتبط هذا الاقتراب بمفهوم صناعة القرار والذي يعرفه "**تاتنباوم ويشلر**" على أنه:"الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعة البدائل السلوكية"، كما يعرفه **ريتشارد سنايدر** بأنه:" تلك العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين عدة بدائل يجري تعريفها اجتماعيا، وذلك بهدف التوصل مستقبلا الى وضع معين كما يتخيله واضعوا القرارات"، ومن خلال هذين التعريفين نستنتج أن هذا الاقتراب يقوم على الاختيار من بين البدائل المطروحة أمام صانع القرار، حيث يساعدنا في فهم توجهات صناع القرار للحركات الاسلامية وفق ما رأوه -أي قادة حركة النهضة والاخوان المسلمين- ابان تجربتهم في الحكم خلال المرحلة الانتقالية وتبيان القرارات التي رجحوها من بين عدة اختيارات مطروحة أخرى..

اقتراب الكوربوراتية:

وتمثل الكوربوراتية اطارا نظريا يسهم في شرح وتفسير الظواهر السياسية من منظور مقارن، فهي تشير الى توجهات هامة، وتقدم افتراضات واقتراحات بتحديد بعض العناصر الفاعلة في العملية السياسية، وتؤكد على الأهمية المركزية لروابط الدولة-الجماعات في شرح اختلاف مخرجات النظم السياسية وتعطي أهمية خاصة للعلاقات البنيوية القانونية في تلك الروابط بين الدولة والحركات الاسلامية محل الدراسة،(حركة النهضة وجماعة الاخوان)، كما يركز هذا الاقتراب على العلاقات بين المصالح والوسائل المتبادلة بين الدولة والأحزاب الاسلامية التي فازت بالحكم، حيث يركز على تجاوز النصوص القانونية الى الأعراف والأنماط السلوكية غير الرسمية، من خلال سيطرة الدولة على نشاط الجماعات والتنظيمات السياسية والاجتماعية بما فيها تلك الحركات والجماعات الاسلامية محل الدراسة، أي تلك الأطر الغير رسمية بما يكرس مفهوم دولنة المجتمع، بالاعتماد على أجهزة الدولة في مستويات مختلفة، ويصلح هذا الاقتراب لتفسير العلاقات الزبائنية والتي تعاملت بها الأنظمة السابقة في تونس ومصر مع حركة النهضة وجماعة الاخوان في فترات محنتهم السابقة، وعبر غلق المجال السياسي أمامهم بالمضايقات والمساومات التي صادفتهم من جهة ثانية

اقتراب النخبة: ينطلق هذا الاقتراب من خصوصية النخبة وأهمية دورها داخل الأنظمة السياسية من خلال دراسة نفوذها وتأثيرها على عملية صنع القرار السياسي في المجتمع، ويرصد هذا الاقتراب دور النخب المساهمة في عملية صنع القرار في الدول محل الدراسة(تونس-مصر) والفواعل المتحكمة في عملية صنع القرار فيها، كالدور البارز للمؤسسة العسكرية في الشأن السياسي لاسيما في مصر، والذي رصدنا من خلاله العلاقات المدنية- العسكرية، وانعكاس تأثيراتها على مسار الحركات الاسلامية في تجربة حكمها.

اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع: يفسره "**جويل ميغدال**" على أنه يتمحور حول دور الدولة والمجتمع في ممارسة الضبط الاجتماعي، بناءا على قوة كل طرف منهما، ويصلح هذا الاقتراب لتفسير الحالة السياسية في المنطقة العربية قبل وأثناء وبعد الحراك الثوري العربي، أين تراوحت بنسب الضعف والقوة لكليهما، كما يحلل هذا الاقتراب ما ينعكس اثر ذلك من تقييد للعمل السياسي الممارس على الحركات الاسلامية (حركة النهضة وجماعة الاخوان)، بشكل يعمل في تزايد القطيعة بين تلك الدولة التسلطية ومجتمعاتها، ما يفرز احتقانا داخليا يفضي الى حدوث اضطرابات حادة ونشوء حالة من عدم الاستقرار، وهو مارجح الانفجار الثوري الرامي الى التغيير في تلك الأنظمة لا سيما في تونس ومصر، وهو ما أعاد ترتيب العلاقة بين المجتمع والدولة وتغير موقع الحركات الاسلامية من المعارضة الى السلطة.

صعوبات الدراسة:

لعل من أبرز العقبات التي تواجه الباحث في دراسة ظاهرة الحركات الاسلامية هي تشعب الدراسات لتعمق الظاهرة الاسلامية، وتباينها، باعتبارها موضوعا جدليا بين العديد من المفكرين والباحثين نظرا لاختلاف انتماءاتهم ومشاربهم الفكرية أحيانا، وتعارض قناعاتهم وايديولجياتهم أحيانا أخرى، وقد لازم أغلب الدراسات المتعلقة بالظاهرة الاسلامية التعميم الذي يصل أحيانا الى درجة التنميط، بالتعامل مع أشكال وتطورات الظاهرة الاسلامية وكأنها ثابتة ومتعالية عن الواقع والتاريخ.

كما أنه من الصعوبة بمكان البحث في نطاق الحركات الاسلامية لشمولية الظاهرة نظرا لارتباطها بعدة حقول فكرية وتشعبها ضمن تخصصات اجتماعية كثيرة، وتماهيها مع موضوعات

متعددة ما قد يؤدي الى التعقيد، وما من شأنه أن يشكل تداخل ويستدعي التعامل الحذر مع مختلف جوانبها.

هذا ناهيك عن حداثة الحراك الثوري العربي، مما يؤدي الى قلة الأبحاث المستفيضة حول بحثنا نظرا لحداثته، اضافة الى عدم انتظام التجارب التي عرفتها الحركات الاسلامية عقب تلك الحالات الثورية نظرا اختلاف أنساقها وسياقاتها، مما أفضى الى تباين في المواقف والآراء نظرا لتعدد الفواعل وتداخل أهميتها وفاعليتها في المشهد السياسي والاجتماعي في الدول محل الدراسة، وتغير مواقع الفاعلين ومن أبرزهم الحركات الاسلامية نسبية مع أغلب الفواعل الأخرى.

كما أن قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة والجدية، وكثرة الكتابات الاعلامية والصحفية في المقابل يمكن أن يؤدي الى خطورة انحراف الباحث عن مقصده الأساسي، نظرا لعدم تخصصها وجديتها بل وأحيانا عدم موضوعيتها وحيادها، نتيجة لخدمتها أجندات معينة ما قد يصعب من مأمورية الباحث.

وعليه كان لزاما على الباحث أن يواجه تلك الصعوبات بالعمل على تذليلها بغية الوصول الى الأهداف المنشودة والمتوخاة من البحث.

هيكل الدراسة:

حاولنا تقسيم الدراسة حسب محاورها الرئيسية الى أربعة فصول، بالإضافة الى مدخل أو فصل تمهيدي يستهدف توضيح بعض المفاهيم المركزية للدراسة.

وقد جاء الفصل الأول لدراسة الاطار النظري للحركات الاسلامية عامة، عبر التأصيل التاريخي والمفاهيمي للتيارات الاسلامية، من خلال التطرق الى عوامل نشأتها وخصائصها اضافة الى استعراض الأطر الفكرية والسياسية للحركات الاسلامية محل الدراسة، أي حركة النهضة التونسية وجماعة الاخوان المسلمين المصرية، عبر التعرف على خلفياتهم الفكرية والأيديولوجية منذ النشأة والتأسيس من خلال استحضار أبرز محطاتهم التاريخية.

أما الفصل الثاني فقد عني بدراسة الحراك الثوري العربي وسياق التحول في منظومة العمل السياسي للأحزاب الاسلامية، برصد طبيعة الحراك الجماهيري الثوري لدول الربيع العربي وتوصيفه، وكذا ضبط مفاهيمه مع تلك المفاهيم المتداخلة والمتشابهة معها، بالتطرق الى أهم الفواعل المساهمة فيه، وكذا معرفة أهم نتائجه وتداعياته، و من خلال معرفة مواقف الحركات الاسلامية من الحراك الثوري العربي عبر رصد موقفي حركة النهضة التونسية وجماعة الاخوان المسلمين المصرية ومقارنة كلا الموقفين للوقوف على انعكاسات الحراك الثوري على تلك الحركات، ومعرفة أثر ذلك على الاستقرار السياسي والمؤسساتي في دول تلك الحركات أي تونس ومصر.

ومن خلال الفصل الثالث حاولنا التعرف على نتائج المشاركة السياسية للحركات الاسلامية محل الدراسة، في فترة ما بعد الحراك الثوري العربي، لرصد الحصيلتين التشريعية والتنفيذية وكذا تلك المتعلقة بالمستوى الخارجي لتجربتهما في السلطة، والمقارنة مابين نتائجهما المحصلة في فترة حكمهما، بغرض تقييم تلك المشاركة المحصلة من خلال النتائج المرصودة لكل من حركة النهضة في تونس وحزب الحرية والعدالة في مصر، وكذا معرفة دور المشاركة السياسية ومدى تعزيزها للانتقال الديمقراطي من خلال تجربة الحركات الاسلامية في الحكم .

وختاما بالفصل الرابع الذي جاء لتقييم تجارب الحركات الاسلامية في الحكم، من خلال المقارنة ما بين كل من حركة النهضة التونسية و جماعة الاخوان المسلمين في مصر، عبر استراتيجياتهما وتدبيراتهما المتبعة في مشروع بناء الدولة أثناء الفترة الانتقالية، اضافة الى رصد مدى تحقيقهما لمتغير الاستقرار السياسي في تلك المرحلة المفصلية، للخلوص الى مجموعة استشرافات مستقبلية في وقع استنتاجات للدراسة، بشأن استمرارية مشاركتهما في الحكم من عدمها، وكذا من خلال تقييم مسار تجربتهما في الحكم ولو من خلال تلك الفترة القصيرة التي أعقبت الحراك الثوري، وكان من أبرزها استمرارية حركة النهضة في المشاركة في الحكم بناءا على نتائجها المرصودة نسبيا، بالمقابل عدم استمرارية الاخوان في الحكم بناءا على نفس التقديرات والنتائج المرصودة.

مدخل مفاهيمي

يهدف هذا الفصل التمهيدي الى شرح الماهيم الأساسية والمفتاحية الخاصة بالدراسة والتي أبرزها:

الحركات الإسلامية:

يعد مفهوم الحركات الإسلامية من المفاهيم التي يصعب تحديد نقاطها و إيجاد تعريفا جامعا مانعا لها، بسبب تعدد الرؤى الإيديولوجية و التفسيرات التحليلية للدارسين و المنشغلين بالمسألة و هو ما أثر غلى القاموس المفاهيمي للظاهرة الإسلامية كحالة من التضخم و الإستقرار، و هو الملاحظ في التشابه و التداخل المفاهيمي مع عدة مصطلحات في الحركات الإسلامية و التي سنعرج و تعرف كل منها على حدا (كالأصولية الإسلامية، الإسلام السياسي ... و غيرها).

حيث يمثل كل مصطلح دلالة تعكس في طياتها انحيازات تقويمية لواضعيها و مروجيها و مستخدميها إستنادا لموقف الحركات الإسلامية من المصالح و الأفكار التي ينتمون إليها، أكثر مما تعكس حقيقة تلك الحركات، لأن مستخدمي هده التسميات هم أطراف في الصراع الاجتماعي و السياسي و الفكري الدائر في مجتمعاتهم حول المسألة الإسلامية و بذلك يعبرون عن مدى رفضهم أو قبولهم لها، و عليه مع هذا الخلط بين هاته المصطلحات و التسميات وجب ضبط مصطلح الحركات الإسلامية بشكل موضوعي كسند محوري للدراسة يمكن تحديد الإطار المفاهيمي لمختلف التسميات التي أطلقت عليها لإزالة الغموض و التداخل و التشابك فيما بينها[1].

تعريف يوسف القرضاوي: "الحركة الإسلامية ذلك العمل الشعبي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع"، كما أن من أهم التعريفات التي استخدمت في تحديد هذه الظاهرة ما ذكره أحد مفكري و رموز الحركة الإسلامية في تونس، راشد الغنوشي بقوله: "نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه أبدا، وذلك نظراً لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فحتم أن تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع

[1] - كريمة كروي،**الحركات الاسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير:(جامعة الجزائر3، كلية الاعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2010_2011)، ص16

الزمان والمكان، وبتطور العلوم والمعارف والفنون وبناءا عليه فإن أهداف الحركة الإسلامية، وإستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان" [1]

ومنه فان توجه راشد الغنوشي جاء وفق أهداف الحركات الإسلامية و إستراتيجيتها و وسائل عملها تختلف بإختلاف الزمان و المكان.

ونجد أن التعريفات تعددت لاستيضاح مفهوم الحركات الاسلامية حسب تعدد رؤية ومرجعية وانتماء كل باحث أو مفكر والتي نذكر منها:

تعريف حيدر إبراهيم علي: "الحركات الإسلامية هي كل التنظيمات المنتسبة للإسلام و التي تنشط في ميدان العمل السياسي و تتطلع إلى إحداث النهضة الإسلامية متفردة و مجتمعة و تسعى إلى التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها و إعادة تشكيلها وفقا للمبادئ الإسلامية"[2].

تعريف حسن الترابي: "الحركة الإسلامية هي حركة تجديد و إصلاح شامل تبنى على التقاليد الإصلاحية الخاصة التي يسنها جمهور من السلف و الفقهاء و الصوفية و لا تقف عندها فهي البناء الطوعي للمجتمع الإسلامي في سبيل الإصلاح النافذ تنطوي على إستعداد جهادي و تبنى على قاعدة تنظيمية فهي ذات هم سياسي و بعد عالمي".

ومنه فمعظم تعريفات مفكري الإسلام يتفقون في كون الحركات هي ذات طابع إصلاحي تجديدي في الدين الإسلامي قائمة على العمل الشعبي الدائم المنظم و الطوعي لتحقيق أهداف إصلاحية للأمة.

و من خلال التطرق للتعريفات السابقة للحركات الإسلامية نجد أن كل مفكر يتناولها من الزاوية التي يبحث فيها و منه يحاول إسقاطها على هذا المفهوم، و بناء عليه نعتمد على دراستنا للحركات الإسلامية كمفهوم مركزي، كونها قوة مؤثرة في المجتمع لها أهدافها و إستراتيجيتها و تتأثر بالظروف المحيطة بها فهي جزء من الصراع الاجتماعي و السياسي و لكنها تستعمل اللغة و الرمزية الدينية و ترتكز على مخزون ثقافي يطغى عليه الدين، و هذا ما ذهب إليه عالم الإجتماع التونسي عبد اللطيف الهرماسي لقوله: (الحركات الإسلامية، حركات إجتماعية تخضع لقانون التطور و تحمل

[1] _ راشد الغنوشي، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير**، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، 2000، ص11

[2] -حيدر إبراهيم علي، **أزمة الاسلام السياسي في السودان و الجزائر**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية , 1993 ,ص 49

خصوصيات المجتمعات التي نشأت فيها، تتأثر ببيئتها و تؤثر فيها، و هي كذلك حركات تفتقر إلى التجانس في مرجعيتها و من الضروري التعامل معها علميا و لما لا سياسيا على هذا الأساس.[1])

ونقصد بالحركات الإسلامية التنظيمات المتعددة المنتمية للإسلام و التي تعمل في ميدان العمل الإسلامي و في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، لأجل إعادة صياغتها لتنسجم مع توجهات الإسلام و تتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية منفردة و مجتمعة من خلال هذا المنظور الإسلامي و تحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها و إعادة تشكيلها وفق مبادئ الحياة الإسلامية، أما الحركات التي لا تتبنى هذه النظرة الشمولية فلا تدخل ضمن المحاول الأساسية للبحث.

و تحظى الحركات الإسلامية اليوم بإهتمام الكثير من الباحثين و الدارسين مما أنتج العديد من الدراسات التي أضافت كما هائلا من المعلومات و البيانات إلا أن هذه الدراسات لم تستطع أن تتوصل إلى تعريف عام و شامل للحركات الإسلامية يتفق عليه الجميع ذلك من تداخله بالكثير من المفاهيم التي استخدمت لوصف هذه الحركات سواء من المؤيدين أو المعارضين للمفهوم أو نتيجة إختلاف الرؤية الخاصة بكل جهة بحث وفقا له، فالبعض يطلق عليها حركات إسلامية و يراها البعض من خبراء السلطة حركات متطرفة و الغرب يطلق عليها الأصولية، بينما يعدها باحثون آخرون حركات سلفية، و قد يكون مرد هذا الإختلاف و اللاتناغم في استخدام المفاهيم الى كونها (الحركات الإسلامية) تتميز بتنوعها النابع من إخلافها في التفسير و الاجتهاد، فهي ليست متفقة تماما بل نتخللها اجتهادات متباينة تتراوح ما بين الاعتدال و التطرف سواء على مستوى الأطر الفكرية و النظرية، أو فيما يخص برامجها العملية على الساحة السياسية مع إشتراكها من حيث مرجعيتها الأساس إلى ان الإسلام دين الله تعالى أو من حيث دعوتها إلى قيام المجتمع الإسلامي العالمي[2].

[1] - أسماء قطاف، **دورالحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية"حركة النهضة التونسية نموذجا"**، رسالة ماجستير:(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2012_2013)، ص16-17

[2] - نغم محمد صالح,**دور الحركات الاسلامية في المغرب العربي"المغرب-تونس-الجزائر"درسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية**، ط1، الجنان للنشر والتوزيع، 2010، ص11

و بالتالي تشترك أغلبها في الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، و بالفعل فمن الصعب اعتبار حركة ما إسلامية إذا لم يتضمن برنامجها تطبيق الشريعة و بالرغم من هذا التأكيد على الشريعة لا يزال لدى الحركات الإسلامية مساحة كبيرة للمناورة كون الشريعة الإسلامية ليست محددة في مجموعة من القوانين بين دفتي كتاب، و لكنها مجموعة معقدة من القواعد و التأويلات التي مرت بعدة قرون و تتبع مذاهب مختلفة إضافة إلى كون جميع النظم القانونية للدول العربية تستعير إلى حد كبير من مصادر غير إسلامية في قوانينها، ألا و هي شرائع و نظم الدول الاستعمارية، و هذا ما يطرح تحدي كبير لتلك الحركات الإسلامية و العملية الديمقراطية في العالم العربي[1].

حيث لا ينطوي العالم الاسلامي على حركة اسلامية واحدة متجانسة بل هو يضم حركات اسلامية متنوعة، و لكن اذا كان هذا التنوع يصدق في حق الحركات الاسلامية بسبب آليات العمل التي تتبعها، إلا أننا نجدها متوحدة تماما بخصوص الهدف الذي تبتغي انجازه وتسلك في سبيله سبل متعددة، ألا وهو اقامة الدولة الاسلامية بغرض ترشيد المجتمع الاسلامي وانتشاله من جاهلية القرن العشرين، كان ولازال الهدف المعتبر لدى كل الحركات الاسلامية الذي يهيمن عليها، ويأتي على رأس اهتماماتها، فلم يزل يسيطر على جل الحركات الاسلامية هدف اعادة البناء الاخلاقي للمجتمع، بعد أن أرجعت موطن الداء الى الابتعاد عن القيم الاسلامية الحقة، كنتيجة لتغلغل القيم وممارسات دخيلة، فهدف الى التغيير الاجتماعي و السياسي.

يعتبر قاسم للحركات الإسلامية المشترك التي تؤكد أدبياتها و ممارساتها على حد سواء الرفض القاطع للأوضاع القائمة في المجتمعات الإسلامية باعتبارها خروج عن الإسلام الصحيح، و من ثم كانوا و ما زالوا يسعون جاهدين لإقامة الإسلام كنظام شامل لحياة المسلمين أينما كانوا، و ذلك بسبب عوامل عدة ساهمت في صياغة هذا الهدف لدى الحركات الاسلامية وعلى رأسها التهديدات الخارجية وإضافة الى ما اعتبروه فسادا في الانظمة وهو ما ادى الى اهتزاز العقيدة .

[1] - أوراق كارنيجي، **الحركات الاسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي "اكتشاف المناطق الرمادية"**، سلسلة الشرق الاوسط .عدد67، مارس2006، ص9

التنمية السياسية: تعتبر قضية التنمية السياسية في مقابل التخلف السياسي من أهم القضايا التي شغلت الباحثين في مجالات السياسة والاجتماع داخل بلدان العالم الثالث، والعالم العربي بصفة خاصة ذلك أن الحديث عن التنمية الاقتصادية لا يتأتى إلا من خلال التنمية السياسية وغيرها من مفردات التنمية، فقد انصب الاهتمام بهذه القضايا منذ خمسينات القرن الماضي وقامت الدراسات حول قضايا التخلف السياسي وأسباب مظاهره، وكيفية الخروج من دائرته بتحقيق تنمية سياسية على غرار النمط الغربي، وأخذ هذا الموضوع يستقطب الباحثين في علم السياسة حتى قال بعضهم أن التنمية السياسية هي السياسة ذاتها، وذهب البعض الى القول أن التنمية السياسية كنظرية هي أرقى ما وصل اليه الفكر الانساني في بحثه الدؤوب والمستمر عن وسائل يمكن بواسطتها تحقيق انسانية الانسان[1].

ظهر حقل التنمية بمثابة رد فعل للتغيرات التي حدثت في المجتمع الدولي عقب الحرب العالمية الثانية، وقبلها كانت الدراسات السياسية تحلل مفاهيم مجردة مثل الديمقراطية، الدستورية والاشتراكية والشيوعية والرأسمالية، ولكن مع بداية الستينات برز مفهوم التنمية بشكل ملحوظ ويعزو هنتغتون ذلك الى الزيادة في عدد الوحدات السياسية التي تدعى دولا، ومن هنا ظهر مصطلح العالم الثالث الذي عكس حالة التطور التي شهدتها الدول الصناعية، أو ظهور دول ذات قوة وثقل مركزي في الحدث السياسي[2].

وعليه فقد بدأ الاهتمام بموضوع التنمية السياسية يأخذ بعدا عالميا باعتبارها جزءا من التنمية الشاملة منذ الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صدر عن الأمم المتحدة(10-12-1948)، وما تلاه بعد ذلك من صدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن جذور الاهتمام بقضية التنمية السياسية نشأت وترعرعت في أحضان

[1] - حسن بن كادي، **التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها"دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية"**، رسالة ماجستير:(جامعة الحاج لخضر, باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2007-2008)، ص3

[2] - إبراهيم راشد محمود سعيد، **الأسس الاسلامية للتنمية الشورى "كنموذج مغاير"**,رسالة ماجستير:(جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2005، ص11

علم السياسة الأمريكي ابان الحرب الباردة كدلالة ايديوبوجية وقيمية، بحيث استخدم المفهوم لمواجهة الخطر الشيوعي في بلدان العالم الثالث[1].

ويعرف معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية التنمية السياسية على أنها " عمليات التغير السياسية التي تشهدها الدول النامية أو المجتمعات الانتقالية والتي أهم ما يميزها هو أنها لا ترتبط بالقيادة الكاريزمية وتسيطر على نظمها السياسية والسلطة التقليدية، ترجع الى قوى عديدة في المجتمع من التعليم والتصنيع والحضرية والتكنولوجيا وتطور وسائل الاتصال والأحزاب، فالتنمية السياسية ما هي إلا طريق لتحقيق الديمقراطية الكاملة[2].

ويعد أشهر من تناول تعاريف التنمية السياسية "**لوسيان باي**" اذ حدد عشرة تعريفات تتداولها الأوساط السياسية تم تصنيفها من طرف محمد رضوان الى ثلاثة اصناف:

1- صنف أول يعتبر النمو الاقتصادي أساس تحقيق التنمية السياسية، ويرتكز البحث في هذا الشأن حول النظام السياسي الأنسب لتحقيق الاقلاع الاقتصادي.
2- صنف ثاني يرى أن التنمية السياسية تتحقق بإقرار مجموعة من الخصائص التي بلغتها الممارسة السياسية في البلدان الديمقراطية مثل الفصل بين السلطات.
3- صنف ثالث يرى أن التنمية السياسية بعد من أبعاد النمو الانساني عامة وهي عملية تغيير تمتاز بخصائص معينة وجانب من جوانب التغيير بصفة عامة[3].

وعليه تخلص التعريفات السابقة الى بلورة تعريف شامل بأنها أي التنمية السياسية، هي:" عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايتها الوصول الى مصاف الدول المتقدمة وتتميز بثلاثة مظاهر، التمايز البنيوي قدرة وكفاءة النظام، ثم الاتجاه نحو المساواة."

وهو بذلك يرى أي" **لوسيان باي**" من خلال التعريفات العديدة للتنمية السياسية أنها:" التحديث السياسي ولا انفصام بينهما، وكذلك هي البناء الديمقراطي " و يعرفها أيضا بأنها:

---

[1] - حسن بن كادي، مرجع سابق، ص3

[2] - عبد الفتاح، إسماعيل، **معجم المصطلحات السياسية وا لإستراتيجية**، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص100

[3] -حسن بن كادي، مرجع سابق، ص37

"زيادة النظام السياسي في قدراته من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب والزيادة في التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية، والانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، سواء من خلال طرق ديمقراطية - الاقتراع العام أو من خلال زيادة التعبئة السياسية إضافة إلى التعيين في المناصب العامة على أساس الجدارة وليس عبر الطرق التقليدية[1]"

أما **صامويل هنتنغتون** فقد قدم عدة اسهامات لتحديد مدلول التنمية السياسية، ولعله وصل الى أن هذه الاخيرة تعني " تجهيز النظام السياسي بمؤسسات مستقرة متطابقة، متعددة مستقلة ومترابطة" أي ما يعرف بعملية المأسسة"[2].

وينظر هنتنغتون إلى التنمية السياسية من منظور أحادي وهو النظام السياسي الذي يجب أن يرتقي إلى مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، من خلال تعريفه للمفهوم باعتباره "عملية نمو في كفاءة المؤسسات"[3].

أما "**غابريال الموند**" فقد اعتبر التنمية السياسية ماهي إلا استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة و التوزيع، وبذلك فهم **ألموند** التنمية في اطار التحديث السياسي".

ويضيف **ألموند** في تعريف أخر للتنمية السياسية بأنها: "الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع"[4].

[1] -او وندي عماد، **التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية**، الحوار المتمدن، العدد 2755، 31-8-2009، عن الرابط: .
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183082

[2] - حسن بن كادي، مرجع سابق، ص39

3- Samuel Huntington, **political development and political decay**,Jaster, april 1965, p 2-

4-Almond Gabriel: **Comparative political systems**, the journal of politics, 1956, vol 81, 301.

ومفهوم التنمية السياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم المواطنة والتحديث والإصلاح والتحول الديمقراطي والتعددية، ومن هنا تختلف تعريفات الكتاب والمفكرين لمفهوم التنمية السياسية وفقاً لمنطلقات دراسة المصطلح ورؤية كل باحث لها.

أما من حيث الاسهامات العربية في التعريف بالمفهوم نجد أن أسامة غزالي حرب يرى:" أنه استنادا الى مجمل دراسات التنمية السياسية، فان المقومات الأساسية لمفهوم التنمية السياسية انما تتمثل في ثلاثة مفاهيم أساسية ألا وهي، المساواة والتمايز و القدرة، حيث نعني بالمساواة أن تسود في المجتمع قواعد قانونية تتسم بالعمومية وتطبق على جميع الافراد دون استثناء، وأن يكون تولي المناصب العامة قائما على الكفاءة، وتحقيق المزيد من المشاركة الشعبية، أما التمايز فهو التخصص والفصل بين الأدوار وكذلك بين المؤسسات والاتحادات القائمة في المجتمع، ويعني بالقدرة توافر قدرات معينة للنظام السياسي (الاستخراجية و التوزيعية والتنظيمية).[1]

وعليه فقد ربط أسامة غزالي ين ثلاثة شروط ومقومات لتحقيق مفهوم وغاية التنمية السياسية على أن غياب أي مقوم من المقومات السالفة الذكر يخل بالمعنى أو الغرض الحقيقي للتنمية السياسية

هذا وترى نداء الشريفي أن حدوث التنمية السياسية مشروطة بوجود عنصري شرعية النظام السياسي ووجود مجتمع يرغب بالنمو.

فيما يشير أسامة الغزالي حرب بأن بدايات الاهتمام بقضايا التنمية السياسية قد ابتدأت من خلال إسهامات عدد من العلماء الذين ضمتهم لجنة السياسات المقا رنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الإجتماعية، الأمريكي برئاسة **جابرييل الموند**، وتأثرت نظريات التنمية بحسب الغزالي إلى مؤثرين هما :

الايدولوجيا الليبرالية الأمريكية و الايدولوجيا التنموية[2].

ويعرف نصر محمد عارف التنمية السياسية في مقال له بعنوان مفهوم التنمية بأنها: " عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، على أن المقصود بمفهوم

[1] - أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997، ص. 10.
[2] - المرجع نفسه ،ص42.

الدول الصناعية الدول الأوروبية التي استطاعت أن تحقق نموا اقتصادياً في ظل نظام ديمقراطي قائم على الوطنية والسيادة والولاء للدولة القوية"[1].

ويعرفها أحمد اعبيدات بأنها:" تأكيد حق المشاركة وتوسيع قاعدتها ونعني بها مشاركة المواطنين في شؤون الحكم والإدارة، وتفعيل هذه المشاركة وما يرافقها من تحديث وتطوير للنظم والإجراءات والوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف"[2].

وتعتبر نظرية "**اوركانسكي**"، من أكمل الدراسات التي ظهرت حتى اليوم حول التنمية السياسية فهي تعني عنده "الزيادة في الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الانسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية، أي أنها ليست إلا جانبا من جوانب التنمية الاجتماعية"[3].

ومنه نجد أن أغلب التعريفات المتطرقة لمفهوم التنمية تنظر له من منظور التخلف السياسي، وبالتالي فهي -أي التنمية السياسية- كل ما من شأنه أن يعالج مظاهر التخلف السياسي والتي حددت في مظاهر من بينها (أزمة المشاركة، التغلغل، الثقافة السياسية، الاستقرار السياسي، الشرعية والتكامل)، والتي عرفت فيما بعد بأزمات التنمية السياسية.

وقد نلحظ أن غياب أو اجماع الباحثين على وجهة نظر واحدة أو تعريف متقارب فضلا أن يكون موحدا مرده الى أن الجهود التي بذلت في هذا المجال قد تمت في أغلب الاحوال من خلال منظورات عديدة ومتنوعة، يستند الى رؤى متباينة."، ومن جل هاته التعريفات والتصورات النظرية السابقة حول المفهوم نصل بأن التنمية السياسية لا سيما في مجتمعاتنا العربية:

"تعني عملية تغيير ثوري وجواني تطال النسق السياسي وتسهم في احداث تغيرات ايجابية وتسعى الى ترسيخ قيمتي العقلانية والحرية التي لا تصطدم مع الثوابت، فهي اذا تنفي الثقافة التقليدية وتسعى الى احلال ثقافة جديدة، كما تنفي المؤسسات التقليدية المدعمة لثقافة الخنوع والمفسرة للاستغلال

[1] - عارف، نصر، مفهوم التنمية 2007/9/9 عن الموقع الإلكتروني :

l.Islamonline/net.iol- Arabic/awalia/mafatkem-2.9sp.

[2] - رائد محمد عبد الفتاح دبعي، **أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً"**، رسالة ماجستير:(جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين, كلية الدراسات العليا، 2012، ص21

[3] - حسن بن كادي، مرجع سابق، ص39

والتخلف كنوع من القدرية وتريد احلال المؤسسات الحديثة التي تحاول أن تخلق لدى الفرد نوعا من الاهتمام وتشجعه على النقد واستعمال العقل في اطار الحرية المشروعة".[1]

التحول الديمقراطي:

معنى التحول: يشير لفظ التحول لغة إلى التغير أو التنقل، فيقال حوَل الشيء أي غيره أو نقله من مكان إلى مكان آخر و غيره من حال إلى حال، و عن الشيء يقال تحوَل عنه إلى غيره و تحول فلانا بالنصيحة و الوصية و الموعظة، و كلمة تحول تقابلها في اللغة الإنجليزية **Transition** ، و تعني المرور و الانتقال من حالة معينة أو مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مكان أو مرحلة أخرى.[2]

و يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الإنتقالية بين نظام غير ديمقراطي و ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة إنتقالية بين نظام غير ديمقراطي إتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.[3]

كما أن أول ما يلفت الانتباه هو أن مفهوم التحول الديمقراطي يأخذ الكثير من خصائصه من مفهوم الديمقراطية ذاته، و لهذا فالتحول الديمقراطي يعني- "تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية"، و كما يشير البعض "الإنتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي"، و يعرفه **شميتر** بأنه: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواءا في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو إمتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذا هي عمليات و إجراءات يتم إتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر".[4]

ورغم صعوبة إيجاد تعريف محدد و نهائي لهذا المفهوم يحظى بإجماع الدارسين و المهتمين بالديمقراطية يمكن، إيراد بعض أهم التعاريف المتعددة بتعدد المداخل التي ينظر من خلالها علماء

---

[1] - حسن بن كادي، مرجع سابق، ص40

[2] -أسامة معقافي، **النخبة الحاكمة و مسار التحول الديمقراطي "دراسة حالة تونس 1987-2010**، رسالة ماجستير:جامعة الجزائر3، كلية الاعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011، ص 32

[3] - أسماء قطاف، مرجع سابق، ص44-45

[4] - أحمد طعيبة، **دورالمؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي"حالة الجزائر"**، أطروحة معدة لنيل متطلبات الدكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر3: كلية الاعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008، ص42

السياسة الى عملية التحول، فمن بينها أنه:" عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا وموضوعات لم تشملهم من قبل"، وعليه فان هذا التعريف يتجه في جعل عملية الديمقراطية منوطة بالمؤسسات بالدرجة الأولى، لتصل الى الأفراد أو باقي فواعل المجتمع .

وفي تعريف آخر: "هو عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف اضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير للصراع".

ويعرفه آخرون بأنه: "مجموعة من المراحل المتمايزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى الى ترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية اعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل تصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي" [1].

ويتضح جليا من خلال هذه التعريفات المناداة أو التركيز على دور المؤسسات كجهة ضامنة أو فاعلة في ترسيخ التحول والحفاظ على استقرار النظام الديمقراطي المنشود ارساؤه على غرار المجتمع المدني.

حيث يذهب سعد الدين ابراهيم بالقول أن بناء المجتمع المدني هو في حد ذاته عملية تحول ديمقراطي، فالعمليتين مترابطتين بشكل وثيق والصلة بينهما واحدة، ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فإنها تخلق معها تنظيمات المجتمع المدني التي تسعى بدورها الى ترسيخ دعائم المشاركة في الحكم، فالمسألة معروضة هكذا ببساطة لحد يوهم أن العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي علاقة ارتباط ميكانيكي، فنشوء المجتمع المدني حسبه سيترتب عليه بلا شك حدوث تحول ديمقراطي. [2]

كما نجد أن المدرسة الغربية وخاصة الأمريكية من أبرز من ساهم في التعريف بالمفهوم.

---

[1] - أحمد فهمي، **مصر 2013"دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصرمراحلها,مشكلاتها,سيناريوهات المستقبل"**، البيان للبحوث والدراسات، 2012، ص54

[2] - نادر كاظم، **انقاذ الامل العربي "الطريق الطويل الى الامل العربي"**، مسعى للنشر والتوزيع، 2013، ص198-199

فالأستاذ **صامويل هنتنغتون** عرف موجة التحول الديمقراطي بأنها "مجموعة من حركات الإنتقال الغير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة و تفوق في عدد حركتها الإنتقال في الإتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية" [1].

كما عرفه **تشارلز أندريان** بأنه:" التحول من نظام إلى آخر أي تغيير النظام القائم، و أسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، و يسميه التغيير بين النظم و عليه تحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة للنظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي، و السياسات و هذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها، في ظل نفس الاطار والأسلوب القديم".[2]

و يذهب الباحثان **فيليب شميتر** و **أدونيل** إلى أن مفهوم التحول يشير إلى المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي و آخر، و تنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فيها إكتمال تأسيس النظام الجديد،كما أن عملية التحول لا تحسب الشكل النهائي لنظام الحكم فهي قد تؤدي إلى إنهيار النظام السلطوي و إقامة شكل من أشكال الديمقراطية، و قد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، و من خصائص مرحلة التحول عدم تحديد قواعد العملية السياسية، فهذه القواعد لا تكون فقط في تغيير مستمر لكنها تخضع في العادة لتحديات قوية و يتصارع الفاعلون لتحقيق ليس فقط مصالحهم الآنية أو مصالح القوة التي يمثلونها، بل و تحديد القواعد و الإجراءات التي ستحدد بمقتضاها هوية الرابحين و الخاسرين في النهاية، ومعنى ذلك أن هناك نسبية في عملية التحول الديمقراطي من حالة إلى أخرى، كما أن احتمال تعرض عملية التحول لانتكاسات تظل واردة". [3]

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي: " فهو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية الى أنظمة غير تسلطية ديمقراطية، يتم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية أي انتهاج الديمقراطية

[1] - صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين**، (تر: العلوب عبد الوهاب)، القاهرة، دار سعاد الصباح للنشر، 1993، ص73

[2] أسماء قطاف، مرجع سابق، ص45

[3] - أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص43

كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فهو يعني تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي".[1]

كما لابد من تمييز التحول الديمقراطي عن الانتقال الديمقراطي، فالأول هو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي وتتميز بالصعوبة والتعقيد، ويتمثل التحول الديمقراطي في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها.

من جهة أخرى حاول تعريف التحول الديمقراطي من خلال توصيف ما يحصل من البداية إلى النهاية (الإنطلاق من فكرة المراحل المختلفة المتعاقبة)، فالبعض إعتبروها مستمرة لها ثلاث مراحل أساسية بدايتها الإستعداد و التأهب حيث تزداد حدة الصراع السياسي و الإجتماعي بدرجة تهدد إستمرار سيطرة و بقاء النظام الغير الديمقراطي، مرورا بظهور إجماع حول ضرورة التغيير و تجديد المطالب و مجالات أساسية و مؤسسية في مقدمتها إنشاء و تفعيل دور البرلمان وصولا إلى تأمين التحول الديمقراطي".[2]

كما أن عملية التحول الديمقراطي تتطلب إعادة تكييف البيئة الإجتماعية التقليدية نحو بيئة حضارية و هذا بدوره يدعوا إلى بناء الهياكل المؤسسية، السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في سياق عملية التغير الجذري للبنية المؤسسية المجتمعية التقليدية، و إحداث ثورة ثقافية دينية، وتحاشي الانقطاعات والتراجعات والانقلابات التي تقف عند حد زعزعة البنية الاجتماعية وتفتيتها، دون مواصلة البناء الديمقراطي الحضاري.[3]

كما يجمع الباحثون على أن أحسن بداية معروفة لدراسة التحول الديمقراطي كانت من قبل مقترب موجات التحول الديمقراطي **لصامويل هانتنغتون**، حيث حدد موجات التحول الديمقراطي بثلاث موجات (1828 – 1926، 1943 – 1962، 1974 –الى وقتنا الحاضر)، و تتطلب هذه الظاهرة توفر مجموعة أسس تكون بمثابة شروطا أولية أساسية حتى يتم التغيير الديمقراطي هي:

---

[1] - أسماء قطاف، مرجع سابق، ص46

[2] - أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص43

[3] - عبد الوهاب رشيد حميد، **التحول الديمقراطي في العراق"المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية"**، بيروت، لبنان, مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2006، ص137

-التخلي عن الإيديلوجية الإنقلابية من خلال تحقيق تسوية تاريخية بين أطراف اللعبة السياسية، الاستقرار الإقتصادي، الإصلاح الديني و عدم التهديد الخارجي[1].

كما تتطلب المسيرة الديمقراطية الصعبة و طويلة الأمد محاولة التوافق بين المجتمعات المختلفة و المصالح المتناثرة من أجل الصالح العام، تتطلب وجود أحزاب سياسية صحية أي أحزاب ديمقراطية تقوم على القيم و المبادئ الديمقراطية، و تكون متفقة قولا و عملا على تحريم العنف و الإحتكار السياسي سواء في إطار الحزب أو السلطة، و القبول بالإنتقال السلمي لها في ظل توفير آلية إنتخابات حرة تلتزم فعلا بحقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اضافة الى القبول بالتعددية وتجنب المطلق لصالح الأفكار و القناعات النسبية[2].

وهذا ما يدل على أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية مجتمعية شاملة و تغييريه و بنائية جذرية في آن واحد، و المقصود بالتغيير المجتمعي الشامل كونه عملية ممتدة لإحداث تحولات تدريجية و عميقة في البنية السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية القائمة، و بما يقود إلى تجاوز الإغتراب في ظل المشاركة و تحريك الفكر المجتمعي للإنتقال من مرحلة الإنفعال اللحظي (رد الفعل)، أي مرحلة الفعل التاريخي و من مرحلة الخضوع و القبول من واقع إلى مرحلة تغيير الواقع جذريا و ثوريا بحسب رغبات و حاجات و قدرات المجتمع للتحول[3].

و قد أشار هنتنغتون في تحليلاته إلى أهمية الرابطة بين الشرعية و موجات التحول الديمقراطي، مؤكدا أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، و ذلك إنطلاقا مما أقره جون جاك روسو" أن صاحب القوة لا يمكن أن يظل قويا إلا إذا حول هذه القوة إلى حق في أن يتولى الحكم و واجب على الشعب أن يطيعه".[4]

و يرى الباحث عمر مرزوقي بأن التحول الديمقراطي: "هو الإنتقال بالمجتمع من وضع لآخر جديد شريطة أن يكون أحسن من سابقه يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية من خلال الأغلبية التي

[1] - قطاف اسماء، مرجع سابق، ص48

[2] - عبد الوهاب رشيد حميد، مرجع سابق، ص135

[3] - المرجع نفسه، ص134

[4] -قطاف اسماء، مرجع سابق، ص46

يقررها التميز الديمقراطي الحر و التنافس الحزبي التعددي في إطار إحترام حقوق الإنسان و حرياته، هذا في المستوى الأول، أما في المستوى الثاني فيفترض أن يتجسد هذا التحول الديمقراطي في المنظومة السياسية و الإجتماعية و الثقافية للأمة أخذا و عطاءا بين الأفراد و الجماعات الإجتماعية، و بالتالي فهو تحول سياسي عمودي في المقام الأول و التحول الإجتماعي أفقي في المقام الثاني، و في ظل هذين المستويين لا يمكن الكلام عن أي تحول مهما كانت صفته الحضارية دون المرور بأزمة، فضلا عن الإيمان الراسخ لضرورة الإنتقال (القابلة للتحول) و إمكانياته[1].

كما أن جوهر التحول السياسي ما هو إلا اعادة للنظر في طبيعة السلطة وتوزيعها وممارستها بين الدولة والمجتمع وبين أطراف المجتمع فيما بينها، وبين المجتمعات المحلية وأطراف السلطة ذاتها داخل الدولة، ليس بالإمكان فعل أي شيء دون تغيير النظرة الى السلطة و الدولة، والنموذج الداخلي الكامن فيها[2].

فيما يخص مراحل التحول الديمقراطي و قبل التعرض لها يجدر بنا التذكير بملاحظة هامة و هي أن هذه المراحل تتضمن مخاطر الإرتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، خاصة وبتواجد -في إحدى هذه المراحل- مؤسسات النظام القديم بجانب مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، و يذهب عدد من العلماء إلى التأكيد لأن مرحلة التحول تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد، كما أنها تخضع لنتائج قد تظهر بصورة غير مقصودة و قد تشهد إحتمالات و عواقب غير محسوبة و لهذا فإن تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي أمر مهم لضمان عدم عودة النظام لمرة أخرى للحكم السلطوي .

بالنسبة لمراحل التحول الديمقراطي فقد ميز كل من "**أدونير**" و "**شميتر**" بين مرحلتين نوعيتين هما التحول إلى الليبيرارية السياسية ثم التحول إلى الديمقراطية ذاتها و يمكن الفصل بين هذه المراحل الأربعة و هي:

[1] - قطاف اسماء، مرجع سابق، ص46

[2] -بونعمان سلمان، **أسئلة دولة الربيع العربي"نحو نموذج لاستعادة النهضة"**، دار نماء للبحوث والدراسات، ص161

أ_ مرحلة إنهيار و إنحلال و تفكك النظام السلطوي القديم، ب_ مرحلة إتخاذ مرحلة التحول الديمقراطي، ج_ مرحلة التماسك الديمقراطي أو التدعيم للنظام الديمقراطي، د_ مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد.[1](*)

و مما سبق يتضح جليا أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول تعكس وجهة نظر كل محلل حسب تركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول، إذا فهو مسار قد يتعرض إلى إنتكاسات جديدة و تتحكم فيه العديد من العوامل الداخلية و الخارجية، و منها تخلص الى أن التحول الديمقراطي يحدث في مراحل متباينة تحصل خلالها عملية معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية و تشير إلى التحولات في الأبنية و الأهداف و العمليات التي تؤثر على ممارسة السلطة السياسية، و من ثم جعل النظام السياسي يتغير من السلطوية إلى الديمقراطية، و بمعنى آخر يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى مرحلة إنتقالية بين نظام لا ديمقراطي في سبيل نظام ديمقراطي.

الربيع العربي: يعتبر أول من استخدم مصطلح "الربيع العربي" الباحث والأكاديمي الامريكي "**مارك ليتش**" بنقال له في مجلة السياسة الخارجية "foreigne policy"، بتاريخ لافت جدا فهو 6كانون الثاني من عام 2011، أي بعد مرور أقل من اسبوع على شرارة الاحتجاجات الأولى في تونس وقبل سقوط بن علي واتضاح المشهد، فالمقال تحت عنوان "الربيع العربي الأوبامي"، وهو عنوان لافت أيضا في دلالاته وتحليله الاستشرافي، وقد ربط **مارك لينش** بين الربيع العربي و أحداث عام 2005، التي بدأت مع تصاعد التجمعات والتظاهرات التي قامت بها الحركة آذار اللبنانية، لإسقاط النظام السوري في عهد جورج بوش الابن، ونقلت مباشرة على القنوات التلفزيونية، وأطلقت الادراة الامريكية على لسان **باراك**

[1] - أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص44

(*)مرحلة ماقبل التحول: تتميز بمجابهة النظام السلطوي والتصدي له وحدوث نزاعات بين من يسعى للتحول والنخب الحاكمة الرفضة له2**مرحلة الانهيار:** تتضمن مرحلة انهيار النظام السلطوي وتفكك مؤسساته وظهور نظام ديمقراطي جديد تنتهي هذه المرحلة باجراء أول انتخابات/3 **مرحلة التماسك الديمقراطي:**التي يحدث فيها حالة من التماسك بين مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة وعليه فان عملية التحول الى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه على النحو الذي يضمن استمراريته واستقراره هي غالبا ماتكون عملية معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا،وذلك لأن مجرد الانتقال من نظام غير ديمقراطي لا يعني بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر،تتطلب شروطا عديدة مثل: التعددية السياسية والنداول السلمية والفصل بين السلطات مع تحقيق التوازن بينها،وفاعلية المؤسسات واجراءات الشفافية والمساءلة ووجود مجتمع مدني فاعل ومستقل.....

اوباما وهيلاري كلنتون وكبار مستشاري البيت الابيض مفردة وكلمة "العمليات الانتقالية " و "الربيع العربي" بدلا للثورات العربية."[1]

وتكررت مفردة الربيع العربي عشرات المرات في الدراسات والمقالات الامريكية فنشرت مؤسسة راند البحثية التابعة للبنتاغون الأمريكي عام 2012، دراسة من 250 صفحة تحت عنوان آفاق الديمقراطية في العالم العربي أعدها الباحث الامريكي الشهير **"لوريل ميلر"** وباحثين آخرين أكثرت من استعمال مفردة الربيع العربي وربطته بالتحولات الديمقراطيه العالمية، وحللت الأسباب الجيوسياسية التي دفعت الادارة الامريكية لدعمه".[2]

أما من حيث الاسباب الاستراتيجية والجيوسياسية لدلالة المفهوم، فقد أعطى تصريح السفير الامريكي "**وليام تايلور**" رئيس مكتب الربيع العربي ومبعوث الخارجية الأمريكية"تحولات الشرق الأوسط، ردا على سؤال صحفي حول سبب تعيينه في هذا المنصب في مقابلة معه بموقع المصري اليوم قائلا :"تم تعييني في منصبي بعدما تأكدت الادارة الأمريكية من نجاح التحولات العربية في مصر وتونس وليبيا والعملية ستستغرق من عشرة الى عشرين سنة "

وتاريخيا يعود أصل مفردة الربيع الى جذور غربية مستمدة من تاريخ الغربية للتحول نحو الديمقراطية ابتداءا من ربيع الأوطان الاوربية عام 1848 الى ربيع براغ في تشكسلوفاكيا عام 1968، وصولا الى ربيع أوربا الشرقية عام1989.

وقد جاءت تسمية الربيع العربي بفضل نصيحة خبراء عرب يعملون في المؤسسات الأمريكية بدليل أن الدراسات والتصريحات الأمريكية خلال العقد السابق"2000-2010" كانت تشمل مصطلحات العهد السابق "الشرق الاوسط"، ولم تكن تعترف بوجود عالم عربي بوصفه كتلة جيوسياسية قائمة بذاتها،لكن كلمة الربيع العربي تدغدغ مشاعر العرب و لا تثير أي هواجس، و لهذا لقيت ترحيبا من الجمهور و أغلب الكتاب و القادة و المثقفين العرب دون أن يتفطنوا لأغراضها، حيث أنه عربيا تم تداول مفردات الربيع العربي منذ عام 2005 على لسان دعاة الديمقراطية العربية المدعومة أمريكيا، يأتي على رأسهم سعد الدين إبراهيم مدير مركز إبن خلدون و عضو المؤسسة العربية للديمقراطية في

[1] - حسن محمد الزين، **الربيع العربي"أخرعمليات الشرق الاوسط الكبير"**، بيروت لبنان، دار القلم الجديد، 2013، ص59

[2] - المرجع نفسه، ص61

الدوحة، و لو تعمقنا في البحث و عدنا سنوات للوراء لوجدنا مفردات "ربيع دمشق"، أطلقت على الحركات المعارضة للنظام السوري المدعومة أمريكيا و غربيا عام 2000 بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد، و أستعملت لاحقا لوصف تحركات المعارضة لبشار الأسد سنة 2005 بعد إغتيال الحريري[1].

أما السياق الزماني و المكاني للحظة المرافق لبداية تداول ما يعرف بالربيع العربي و ثورات الربيع العربي كما إستعملتها العديد من وسائل الإعلام، فأوعزها العديد من الباحثين إلى حركات الاحتجاج السلمي الضخمة التي إنطلقت في شتى البلدان العربية في أواخر 2010 و مطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي إندلعت جراء إحراق محمد بوعزيزي لنفسه، و نجحت بالإطاحة للرئيس بن علي و كان من أسبابها الأساسية إنتشار الفساد و ركودها الإقتصادي و سوء أحوال المعيشة إضافة إلى التضييق السياسي و الأمني و عدم نزاهة الإنتخابات في معظم الدول العربية، حيث لا تزال هذه الحركات و ما نجم عنها من مخلفات الدمار حتى هذه اللحظة، أما حركات الاحتجاج فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي و كانت أكبرها حركة الإحتجاج في سوريا، و تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شعارا و هو "الشعب يريد إسقاط النظام".[2]

ونجد أن الثورات بدأت فعليا في تونس مع احراق البوعزيزي لنفسه في سيدي بوزيد، وهو عمل فردي تحرري للتطور الحادثة فجأة على ايدي الناشطين على شبكات الانترنت وتحولت من احتجاجات مطلبية ونقابية الى السعي الى اسقاط النظام، وتفجرت الأحداث بقوة مع دخول فرق القناصة محلية و أجنبية مشبوهة و قتلها العشرات من المتظاهرين متسببة برفع حالة الإحتقان الشعبي لدى النظام[3]. فإندلعت بذلك الثورة التونسية و إنتهت في 14 يناير عندما غادر بن علي البلاد و إستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي، الوزير الأول السابق، فالباجي قايد السبسي و بعدها ب 09 أيام إندلعت ثورة 25 يناير المصرية، وسرعان ما تحولت إلى ثورة تسقط النظام تليها الثورة الليبية و اليمنية التي تصاعدت فيهم موجة الصراع العنيف بمقتل أكثر من 50 ألف شخص و مزال الرقم مرشحا للإرتفاع كما أن حركة الإحتجاج في سوريا 15 مارس أدت إلى رفع حالة الطوارئ بعد المظاهرات التي إنطلقت

[1] - حسن محمد الزين، مرجع سابق ، ص63

[2] -أسامة عبد الرحمان، **الربيع العربي وعلاقته بالامن القومي**، الجيزة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013، ص44

[3] - حسن محمد الزين، مرجع سابق، ص21

ضد القمع و الفساد مطالبة بتنحي الرئيس يشار الأسد عبر المجتمع الدولي.[1]
و منه فإن دلالات تسارع الأحداث في الربيع العربي تمثل "لعبة الدومينو الواحدة "، كما قال الرئيس أوباما حرفيا في مذكرة الرسالة رقم 11 الصادرة في 12-08-2010 قبل الحراك العربي ب03 أشهر، حيث يؤدي سقوط نظام عربي واحد إلى تدحرج بقية الأنظمة بأثر موجات الدومينو الثورية الديمقراطية[2].

و في ضوء ما سبق وجدنا أن بعض المحللين العرب لم يواكب تسارع أحداث و المعطيات الجيو-إستراتيجية للثورات ، حيث أن بعض المحللين لم يقدر على ضبط و رصد الأفكار و المشاعر خلال تسارع وتيرة الأحداث، فتارة هو مع الربيع و تارة إكتشف أنه مؤامرة دولية، و لم يعد بمقدور أي باحث أن يتقصى سلوكات و تصرفات و أجندات عشرات الدول و المنظمات إلا بعد عملية بحث تستمر لسنوات في سبيل تأمين حد أدنى من الإحاطة المعلوماتية فضلا على التعرف على المتغيرات الداخلية و المصالح و الحسابات، سواءا في المنطقة العربية أو على المستوى الدولي، فغالبية ساحقة من النخب تحمست للثورات و انتظرتها منذ عقود و لم تبلور بعد صورة واضحة على الرواية النهائية و القصة الكاملة للثورات، فمعنى الربيع العربي يحتاج إلى معرفة 22 دولة عربية على الأقل و معرفة ما يعادلها من معطيات عن اللاعبين و الفاعلين الكبار على الساحة الدولية من الدول العظمى و الإقليمية المؤثرة، إبتداءا من أمريكا و روسيا و الصين إضافة إلى بقية الفواعل الإقليمية و يحتاج الأمر إلى معرفة إتجاهات عشرات الحركات السياسية الفاعلة و الإطلاع على قادة أركان الجيوش و متابعة ملف الأحزاب و النخب التي شاركت في الثورات، إضافة إلى المنظمات الناشطة في مجال الحقوق و كذا النظام الفاعل في توجيه الرأي العام و كذا دور الإعلام الفاعل في توجيه الرأي العام كالقنوات التلفيزيونية المؤثرة في خط الثورات، التي لعبت دورا بارزا في تغطيتها و توجيهها سياسيا لأن الثورات نجحت عبر وسال الإعلام و شبكة الأنترنت و الهواتف النقالة وفق عديد الخبراء[3].

و مع دور هذه المؤثرات و أهميتها و بالمقابل غرق الكثيرون في البحث و التركيز على التشريح الفردي للقضايا كحادثة الشاب محمد البوعزيزي في تونس و قصة تعذيب الشاب خالد سعيد في مصر

[1] - أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص78-79
[2] - المرجع نفسه ، ص20
[3] - حسن محمد الزين، مرجع سابق، ص32-33 بتصرف

وملف ضحايا سجن أو سليم في ليبيا و أطفال درعى في سوريا و ما دار من أحداث في البلدان العربية، و رغم أهمية هذه القضايا من الناحية العاطفية و الإنسانية و الرمزية إلا أنها تشابكت مع تحليلات و أراء الخبراء المتباينة فهناك إتجاه يعتقد بوجود مؤامرة غربية تستهدف وحدة إستقرار البلدان العربية يعبر عن هذا الموقف القوى الرافضة للتغيير، أما الرأي المعارض فيرى أنما حدث هو ثورة على الظلم و الاستبداد تستحق التأييد و لا دخل للغرب فيها إلا ما كان من قبيل المسايرة و محاولة الاستفادة، و الحقيقة أن الموقفين يصدران عن خلفية يمليها عليهما موقعهما السياسي فمن هو في السلطة يريد الاستمرار فيها يدعم طرح المؤامرة، و منه في المعارضة و يريد التغيير يراه ثورة[1].

و لهذا ضاع العقل العربي بين أصالة و نقاء ديناميات الحراك الثوري و بين إستراتجيات التحريك عن بعد بأدوات القوة الناعمة و الدبلوماسية الرقمية الأمريكية، و سعيا للإدراك الكامل لأبعاد عملية الربيع العربي الأمريكية، لكن ينبغي عدم الغرق في بحر الحسابات الجيو إستراتيجية و تناسي قدرة الديناميات و الإرادات الشعبية و السياسة العربية في توليد معطيات و الحقائق السياسية لبناء المستقبل العربي بعيدا عن التبعيات و الرهانات الأمريكية و الدولية و لذلك تمخضت عدة إتجاهات لتفسيرها.

فالإتجاه الأول تبناه كتاب التيار الإسلامي الذي إعتبر أن هذه الثورات عفوية بإمتياز و أنها عبارة عن صحوات شعبية بدوافع إسلامية جاءت تعبيرا عن كفاح و جهاد التيار الإسلامي على مدى العقود السابقة أرغمت الإدارة الأمريكية على الإعتراف بقوة الإسلاميين و دفعتها لتسليمهم السلطة جبرا.

أما الاتجاه الثاني و أصحاب نظرية المؤامرة هم كتاب الأنظمة العربية المخلوعة و كتاب الأنظمة السابقة في تونس و ليبيا و اليمن، و كتاب اليسار العلماني كالكاتب سمير كرم الذي عنون في مقاله (لا هو ربيع و لا هو عربي).

أما الإتجاه الثالث النهضوي العربي الحداثي فمجَد الثورات، و إعتبر أن فجر العروبة ولد من جديد بفرصة تجديد الوحدة العربية والذي يمثله التيار العروبي كمركز دراسات الوحدة العربية بيروت.[2]

[1] - حسن محمد الزين، مرجع سابق، ص142

[2] - المرجع نفسه، ص28

و الإتجاه الرابع جمع بين توفر الأرضية الثورية العربية و الإختراق الدولي، و منه فهذا الإتجاه يقف موقفا وسطا، فوجد أننا أمام إنتفاضات و حركات و ليس ثورات تامة الأركان وفق التعريف الكلاسيكي للثورات التي بدأت بعفوية في أساسها و لم تلبث أن تدخلت في جوانبها و إخترقتها الإدارة الأمريكية لتحقيق أهداف جيو إستراتيجية، و يمثل هذا الإتجاه المفكر الإسلامي طارق رمضان و الباحث التونسي دكتور حسن مصدق في كتابه و ثائق ويكيليكس و أسرار الثورات العربية .

و أخيرا نجد الإتجاه الخامس يجزم أن الثورات العربية عملية أمريكية و غربية تركية قطرية في تقاسم النفوذ و المواقع الإقتصادية و العسكرية الجيو سياسية، جرى تدبيرها بسواعد و عناصر عربية بما يشبه إتفاق "سايكس بيكو"جديد مستغلا الواقع العربي المتحفز للثورات كمحركا له عن بعد، و تبنى هذا الإتجاه محمد حسنين هيكل و الفرنسي **آلان شوبو** مدير الإستخبارات الفرنسية السابق، و الذي رأى أنها إنقلابات تم تغطيتها بثورات شعبية و أيده الخبير الروسي و المستشار السابق للخارجية الروسية **فاتشيسلاف ماتوزوف** و أيده رئيس فرع الأنتربول الروسي **فلاديمير أرتشيسكي** الذي رأى أن هذه الثورات ما هي إلا إستكمال للثورات الملونة التي باشرها الغرب في جوريجيا و أوكرانيا و أوروبا الشرقية لأهداف جيو إستراتيجية.[1]

الأصولية الاسلامية:

يعتبر مصطلح الاصولية ترجمة للمصطلح " **fondamentalism** " الانجليزي، ومايقابله بالفرنسية " **integrisme**"، وتتعدد اسهامات القواميس في تعريف المصطلح على غرار قاموس المورد الذي يعرفها:

"على أنها مذهب العصمة، وهي حركة عرفتها البروتستانتية في القرن العشرين، وتؤكد على أن الكتاب المقدس معصوم من الخطأ، لا في القضايا ولا في العقيدة والأخلاق، بل في كل ما يتعلق بالتاريخ ومسائل الغيب و قضية الخلق وولادة المسيح".[2]

[1] - حسن محمد الزين، مرجع سابق، ص28-29

[2] منير البعلبكي، **قاموس المورد**، بيروت، دار العلم للملايين، 1994، ص373

ويعرفها قاموس "**اكسفورد**: " على أنها حركة ارثوذكسية تقليدية تقوم على مفهوم مضاد لليبرالية".[1]

وأطلق مصطلح الاصولية على الاتجاهات الدينية المسيحية و المسائل المتشددة في الدين والأخلاق والمصطلح هو أمريكي غربي الأصل، ارتبط وجوده بالتيارات البروتستانتية المحافظة التي في الولايات المتحدة في أربعينيات القرن التاسع عشر، يؤمن أنصار هذا الاتجاه بالعصمة الحرفية للكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد,الذي قدم -حسبهم- حلولا لمجمل قضايا الحياة بما فيها الشؤون والقضايا السياسية[2].

فكلمة " Fondamentalisme"، ماهي سوى النقل الفرنسي لكلمة " Fondamentalism" الإنجليزية، التي تدل على التيارات اللاهوتية من أصل بروستنتي، و لا تقبل سوى المعنى الحرفي للأناجيل، هذه الحركة ممثلة اليوم بالبروستنتينية الإنجيلية في الولايات المتحدة، ما هو ملاحظ إذا أن هذه المصطلحات الغربية جيء بها من سياق غربي و ألصقت بالحركات و الجماعات الإسلامية[3].

كما عرفت بأنها وجهة دينية محافظة، وعرفت في موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي ايران وتركيا: " على أنها مفهوم طور في الغرب لكي يصف اعتقادات بعض الدعاة الانجيليين في كونه هو الكلمة الحرفية والأبدية لله، فيما بعد وسع هذا المعنى ليتضمن كل أنواع الجماعات الدينية التي تحاول العيش طبقا للنص الديني" [4].

ويعرفها قاموس "**وبستر**" :"على أنها حركة بروتستانتية في القرن العشرين تؤكد على حرفية الكتاب المقدس باعتباره أصلا للحياه"[5].

وبناءا على التعريفات السابقة فان المفهوم ذو أصل مسيحي بروتستانتي غربي، ويعتمد بشكل مطلق التفسير الحرفي للنصوص المقدسة، ويدعو الى ضرورة الاحتكام الى مصدر ديني للسلطة، وهدف

3- Dictionair Oxford,New yourk: Universty press,1999,p336.

[2] - نغم محمد صالح، مرجع سابق، ص24

[3] - محمد سليماني، **مشاركة الحركات الاسلامية في السلطة"نموذج حركة حمس الجزائرية"**، رسالة ماجستير، جامعة وهران:كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012-2013، ص22

[4] - أحمد الموصلي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، بيروت ,يناير 2004,ص5

[5] - جوف إسبوزيتو, **التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟**، (تر:عبده قاسم)، القاهرة، دار الشروق، 2001، ص23

الى قيام دولة كهنوتية كانت تمارسها الكنيسة في العصور الوسطى، ولهذا وصفت الحركة بالطبيعة الجامدة."، وعلى عكس الحركات الاسلامية التي لا تدعو للتفسير الحرفي للنصوص القرآنية في كل الأحوال وتدعوا الى التجديد في الاسلام، وقد تنادي بإقامة الدولة الاسلامية عن طريق تطبيق مبدأ الشورى، ولا تلغي التراكم المعرفي للأمة المتمثل في الاجتهاد، ولذا تركت الباب مفتوحا لمواكبة التطورات وتجديد الاسلام ليشمل كل جوانب الحياة وبالتالي فهي حركات ذات طبيعة متجددة".

فمنذ العام 1975 بدأت المحاولات لإدخال هذا المصطلح على المجال الاسلامي، وكانت جريدة **(لوموند)** الفرنسية أول من استخدم ذلك في عددها الصادر في 6كانون الأول سنة 1978، في اشارة الى صحوة الأصولية الاسلامية، كما استخدمها **ج.زيجلر** في كتابه "الاستيلاء على افريقيا" قائلا :" البنا هو زعيم حركة أصولية دينية".

والملاحظ أن هناك فرق واضح بين الحركات الاسلامية والأصولية، والتي أطلق عليها أي الحركات الاسلامية السياسية في محاولة من الغرب بربط هذه الأخيرة بالاصولية المسيحية بكل سلبياتها التي رسبتها في الضمير الأمريكي بصورة خاصة، والغربي المسيحي بصورة عامة، وهو مصطلح يشير الى خليات فكرية مرتبطة بالمدلول السلبي الذي لحق به، وعليه فالمتلقي الغربي عندما تصله مصطلح الأصولية الاسلامية فان مرجعيته المفاهيمية ستلجأ الى ذلك التاريخ الكنسي المرتبط بقهر التخلف م العلمي والانساني الأوربي، ومن ثمة تصله دلالات جامدة ومتخلفة عن الاسلام، فالتاريخ الاسلامي لم يعرف الأصولية عبر مراحل تطور المجتمعات الاسلامية ".[1]

وحاول الغرب فرض هذا المصطلح على العالم الاسلامي فرضا، وتسلل لفظ الأصولية الى العالم الاسلامي عبر بعض الكتاب العرب الذين ينعتون هؤلاء الاصوليين على غرار السلفيين، والذين يفضلون العودة الى المنابع الأولى، إلا أنهم أقل ميلا للفقه وهو المنحى الذي نجده عند أصوليي كل الديانات مع فارق فيما يخص الاصولية الاسلامية التي تتبنى بقوة مفهوما شموليا للإسلام باعتباره جامعا مانعا، وهو ما يؤيده لفظ "**integrisme**" الفرنسي، ومن هنا شعار (الدالات الثلاث) الذي يرى في الاسلام دين ودنيا ودولة، هذه النظرة الشمولية توحي بضرورة عمل جماعي من أجل تطبيق الاسلام كلية، أما الأصوليون الجدد فهم شظايا للجماعات الأصولية الكبيرة، وهم أكثر تشددا وأقرب الى النضال في

[1]- كريمة كروي، مرجع سابق، ص18

توجههم، ويتجهون عموما الى التوفيق في قراءاتهم لأمهات المراجع، ويميلون الى العمل المباشر بشكل أو بآخر يمكن أن نسوق أمثلة لهاته الجماعات في جماعة التكفير والجهاد في مصر، وغيرها من البلدان العربية.[1]

ومن نماذج نفي صفة الأصولية عن الحركات الاسلامية، ماقرره قيادي ومنظر كبير في هذه الحركات اذ يقول:

"لا يوجد في الحقيقة مرادف لهذا التعبير –يقصد الأصولية- في اللغات الاسلامية أو في اللغة العربية بشكل خاص، فقد استخدم هذا المصطلح لوصف ظاهرة مسيحية حدثت هنا-في الغرب- عقب الحرب، وتتمثل بالنزعة الى التزام النص الحرفي للكتاب المقدس، أما في الاطار الاسلامي، فان هذه الحركة تشبه أكثر ما تشبه النهضة في أوربا كحركة تجديد ثقافي شامل تسعى في النهاية الى أن تترجم اصلاح اجتماعي فاعل بالتعارض مع جمود ودوغمائية المجتمعات التقليدية التي أصبحت متخلفة جدا...، بالتالي فان هذا المصطلح تضليلي، وهو انما يصف ظاهرة ليبرالية جدا وتقدمية جدا، وتنظر الى الأمام، لا حركة دوغمائية ومحافظة ان لم تكن رجعية".[2]

وعلى الرغم من الرفض الصارخ لهذا المصطلح إلا أن اللافت للنظر أنه استخدم من بعض الكتاب العرب والمسلمين أنفسهم، قد يكون ذلك عن عدم ادراك بحقيقة الطرح الغربي، أو أن المصطلح فهم بغير الصورة التي يراد بها، فالأصولية تعني عند هؤلاء العودة الى الأصوليات القديمة والتمسك بالماضي وإعادة اظهاره في قالب ديني، فهي تلك الحركات التي تجعل من العقيدة والشعائر الاسلامية مرجعا لها، منطلقة منها لعمل سياسي يهدف الى تغيير الأوضاع في البلدان الاسلامية لصالح تطبيق الشريعة الاسلامية.[3]

ويحاجج مستخدمو الأصولية كمفهوم متبنى بحسب الأسس المذكورة التي تقوم عليها الحركات الاسلامية، فكان من الممكن أن تسمى هذه الحركات أصولية اسلامية او اسلاموية، لأن مضمون أفكارها وجوهرها أصوليان بالمعنى الحرفي للكلمة، فهي تدعو الى العودة الى الدين-الأصل أو الى أصول الدين

[1]- سعد الدين ابراهيم، جيل كيبل، نزيه ايوبي وآخرون، مرجع سابق، ص43-44

[2]- حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص28

[3]- نغم محمد صالح، مرجع سابق، ص27

لقصد الخروج بالمعاني الصحيحة للدين التي تمكنهم من مواجهة الاخطار الداخلية والخارجية التي تحدق بالمسلمين، ويرى هؤلاء أن وصف الأصولية لا يقلل من مكانة الاسلام عند المسلمين لأن الأصولية عندهم تعني التمسك بمبادئ وتعاليم الإسلام، وفي هذا الاتجاه يذهب المفكر مصطفى محمود حيث يقول :" أن كل مسلم حقيقي أصولي" كما جرى استخدام المصطلح من كتاب آخريين على الرغم من ادراكهم المعنى الحقيقي للأصولية، منطلقين من فكرة أن مفهوم الاصولية مصطلح له "طابع عام" وكونه وصف أو فسر ظاهرة خاصة في وقت ما ومكان معين لا يعني عدم احتوائه على عناصر لها صفة العمومية، وبالتالي يمكن سحبه على حالات متقاربة أو متشابهة، قد لا تكون متطابقة كوقع الحافز[1].

[1]- حسن محمد الزين، مرجع سابق، ص27-28

الفصل الأول:

الاطار النظري للحركات الاسلامية

لعبت الحركات الاجتماعية بداية من القرن التاسع عشر دورا فاعلا في الحياة السياسية، على غرار الحركات الاسلامية، والتي شكلت تصاعدا وتأثيرا ملحوظين لاسيما في العقود الأخيرة، بعد أن احتلت حيزا هاما في محاور النقاش في الأوساط السياسية والفكرية وحتى لدى مختلف الفئات الاجتماعية، وهو ما وجه بعض الأنظار الأكاديمية العلمية النظر لتحليل هاته الظاهرة، خاصة بعد أن استهدفت بعض هاته الحركات الاسلامية المشاركة السياسية، وتطلعها الى المشاركة في الحكم، والتغيير من خلاله بما رصد من أجندات سياسية، عبر أطر فكرية و أيديولوجية متمايزة، وهو الملاحظ في تنوع مرجعيات هاته الحركات الاسلامية، وتعدد الأوصاف المرافقة لهذا الظاهرة.

لذا سنحاول من خلال أطوار هذا الفصل معرفة الاطار النظري والتأصيلي لنشأة الحركات الاسلامية، وكذا عبر التعرف على أبرز خصائصها، ولعل من أبرزها جماعة الاخوان المسلمين المصرية وحركة النهضة التونسية، وهو ما يستهدف التعرف الى مسببات الظهور والنشأة لكليهما، من خلال تحديد المنطلقات و الأطر الفكرية والايديولوجية المشكلة لتكوينهم السياسي، والذي من دون شك أثر في رسم معالم محطاتهم التاريخية و السياسية المؤطرة لديناميكية كل منهما، وكذا رصد العوامل المساهمة في تطورهما .

المبحث الأول : التأصل التاريخي والمفاهيمي للحركات الاسلامية

يلحظ الباحث في ظاهرة الحركات الاسلامية سمة التعدد والاختلاف المفاهيمي والاصطلاحي، وان كان ذلك مرده الى الالتباس في التسمية، فهو أيضا يعكس الالتباس والاختلاف في المواقف من الحركات السياسية الاسلامية وكيفية التعامل معها.[1]

وسنحاول عبر هذا المبحث التعرف الى نشأة الحركات الاسلامية، وكذا معرفة أبرز خصائصها والوقوف على تفسير مرد الاختلاف الاصطلاحي حولها.

المطلب الأول : نشأة الحركات الاسلامية

تواجه الباحث في الظاهرة الاسلامية بإشكاليات منهجية ومفاهيمية ونظرية عديدة، حيث ومنذ البداية نجد أنفسنا مطالبين بتحديد اسم للظاهرة، فهناك جدل وخلاف حول التسمية ذاتها، فالاسم أو المصطلح الذي يصف الظاهرة هو في حقيقته يعكس تاريخ التسمية ويحكي تطور الظاهرة، فأي تسمية تحمل دلالات وإيحاءات أبعد من المعنى الحرفي، ولا تتوقف عند المعنى الحرفي والإحصائي، وهي ليست مجرد تعريف محايد، اذ لا تخلو من انحياز ذو طابع ايديولوجي أو نتاج صراع فكري ما فاستعمال أي من التسميات هو في حقيقته اختيار الباحث موقفا معينا، ومع تعدد المدارس والانتماءات والتيارات الفكرية في تحديد المعنى الاصطلاحي واختلاف منظريها سواءا أكانوا من داخل التيارات الاسلامية نفسها، أو من المستشرقين الذين درسوا الظاهرة واقتربوا منها وعايشوا مجتمعاتها أو من المفكرين الغرب الذين اهتموا بالظاهرة، وهذا الاختلاف سينعكس حتما على توصيف الاسم الذي يتم تحديده لظاهرة الاسلام السياسي[2].

كما أن المعايير المستخدمة وتصنيف الحركات الاسلامية يجعل القارئ يصطدم بكثرة المصطلحات والتسميات التي تطلق عليها، فما التوصيف الدقيق والمتزن الذي يعكس أبعاد الظاهرة الاسلامية والحركات الاسلامية بدقة،؟ هل هي الاصولية الاسلامية ؟ أم الاسلام السياسي؟ أو الاسلاموية؟..حيث أن أغلب هاته المصطلحات تحمل في طياتها انحيازات تقويمية لواضعيها ومروجيها

[1]-عبد الله فهد النفيسي، **"الحركات الاسلامية:النشأة والمدلول والملابسات الواقع" في الحركات الاسلامية وأثرها في العالم العربي**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص188

[2] حيدر ابراهيم علي، **مرجع سابق**، 1999، ص24

ومستخدميها، استناد الى مواقف الحركات الاسلامية من أن مستخدمي هذه التسميات هم أطراف المصالح والأفكار الذين ينتمون اليها، أكثر مما تعكس حقيقة الحركات بذاتها، لكون مستخدمي هذه التسميات هما أطراف الصراع الاجتماعي والسياسي والثقافي الدائر في مجتمعاتهم حول المسألة الاسلامية ومن خلال هذه المصطلحات يعبرون عن مواقفهم ورفضهم أو قبولهم لهذه الأخيرة[1].

وقد درج بعض الباحثين على تقسيم الظاهرة الى فئتين رئيسيتين، التيارات الاسلامية والفكر الاسلامي والحركة أو الحركات الاسلامية، ثم تأتي بعد ذلك تفريعات وانقسامات، ومجموعات داخل الفكر أو الحركة ولا تخلو الكتابات عن الظاهرة الاسلامية من تصنيفات كبرى تتضمن عناصر عديدة متباينة، مثل الانبعاث "أو الاحياء الديني "Revivalism" " أو الجذرية الدينية التي تحاول أن تجذر نفسها في تاريخ البحث والإصلاح الاسلاميين، باعتبار أن فكرة التجديد أو الاصلاح المستمرة في الدين الاسلامي تكاد أن تكون قانونا تاريخيا أو قاعدة دورية تتكرر، انطلاقا من عقيدة دينية تؤمن بمجدد المائة، الذي يأتي على رأس كل مائة عام ليجدد السنة النبوية بعد اندثارها وإهمالها، مصداقا لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يرويه الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: " إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا"[2].

أي التجديد الذي يكون في فترات الوهن والضعف التي تعتري المسلمين، وبالتحديد بعد الصدامات والأحداث التي عاشها المسلمين و الصراعات مع الحملات الاستعمارية الغربية، ابتداءا من حملة نابليون "1798" وعلى حركات الوهابية في شبه الجزيرة العربية "1740-1818"، والسنوسية في ليبيا "1759" والمهدية في السودان "1885" ونهضة الأمير عبد القادر الجزائري "1830"، يضاف الى ذلك تحديات سقوط الخلافة العثمانية "1924"، وأثر ذلك على نمو الظاهرة الاسلامية، مثل نشوء حركة الاخوان المسلمين الأب الشرعي لمختلف الحركات الاسلامية المعاصرة[3].

واذا كان ارتباط الحركات الاسلامية بتحديات الموجات الاستعمارية، ومحاولة اخضاع الدول العربية تحت السيطرة، وما يرافقها من عمليات تهدف الى طمس الهوية الاسلامية والعربية، تجسدت

[1]- قطاف تمام اسماء، **مرجع سابق** 2012، ص14

[2]-حديث نبوي، صحيح البخاري.

[3]-ابراهيم حيدر علي، مرجع سابق، ص24

في غلق المساجد وتحويلها الى كنائس وتشويه صورة الدين الاسلامي، وهو ما أدى بتبلور جماعات وحركات تدعو الى محاربة المستعمر كل حسب وجهة نظرها، لذلك وجب تحديد السياق الدلالي والخلفيات التاريخية والفكرية للحركات الاسلامية لمحاولة التأصيل الفكري والدلالي والتاريخي لبروزها ومعرفة عوامل نشأتها.

كما يرجع فريق من الباحثين أن ظهور ونشأة ما هو إلا رد فعل لسقوط نظام الخلافة الإسلامية، والذي تمثل في الغاء كمال أتاتورك للخلافة العثمانية، وإقامة جمهورية علمانية على أنقاضها في تركيا[1].

ولقد كان لسقوط نظام الخلافة العثمانية سنة 1924، العديد من الافرازات، لعل أبرزها تجلي المرجعية الكبرى للمسلين على المستويين الفكري والسياسي على الأقل على مستوى الدول والأنظمة، وهو الأمر الذي فتح الباب أمام الاجتهادات الشخصية والجماعية والتي كانت حركات الاسلام السياسي احدى صورها الهادفة الى بناء دولة اسلامية ثانية جديدة تستعيد النسق الشرعي للخلاقة الاسلامية[2].

حيث أن الحملات الاستعمارية كانت تجربة جديدة تماما على الأمة الاسلامية، التي واجهت قبل ذلك الكثير من المحن والرزايا، بما في ذلك الاجتياح المغولي والصليبي وفقدان الأندلس، وغيرها من التحديات، والتي كانت تحديات عسكرية في بداية الأمر متمثلة في تحديث الجيوش وإعادة تنظيمها، ومن ثم التدريب والتزود بالعلوم في مجالات شتى، والتطور الى ارسال البعثات للدراسة في الغرب، و ما لبث الافتتان بالنموذج السياسي الغربي، (رفاعة الطهطاوي1801-1873)، أن تحول الى اسرار عميقة من أسرار نجاحه، (خير الدين التونسي المتوفى 1890) ثم تمثل ايديولوجياته الى حركات فكرية (1908)ثم الحركات الدستورية (في ايران والدولة العثمانية)، فمحاولات الاصلاح في مصر وتونس وايران والدولة العثمانية[3].

وعليه فقد عرف العالم الاسلامي التحدي الحضاري الغربي منذ القرن التاسع عشر، واعتبر عامل اضعاف خطير للإسلام وجاء التحدي الغربي هذه المرة في شكل ومضمون ووسائل تختلف عن

---

[1]- منيب عبد المنعم، **دليل الحركات الاسلامية المصرية**، القاهرة، ص9-10

[2]- على عبد الرحيم، **الاخوان المسلمون من حسن البنا الى مهدي عاكف**.، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات، القاهرة 2007، ص20-21

[3]- عبد الوهاب الافندي، **الحركات الاسلامية النشأة والمدلول وملابسات الواقع**، عن كتاب مجدي حمادي وآخرون، الحركات الاسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، ط1، مركزالدراسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2002، ص21

الحروب الصليبية، فقد كان التوسع الاستعماري الذي حتمته الرأسمالية البازغة آنذاك، قد تجلى في بحثها عن المواد الخام والأسواق، كما شكلت تحديا حقيقيا ومباشرا على شعوب العالم الاسلامي منذ البداية وبقي هذا التحدي الذي اعتبره الكاتب علي حيدر ابراهيم تحديا حضاريا، والمتمثل في مدى قدرة المسلمين على مواكبة التطورات العلمية والثقافية التي اجتاحت الكون، وقد ولّد هذا الوضع السؤال الذي أطلقه الشيخ ارسلان شكيب في مؤلفه، **لماذا تأخر المسلمون؟ولماذا تقدم غيرهم** ؟ ويمكن القول أن الحركات والتيارات الاسلامية تبدو وكأنها تسعى للإجابة عن هذا السؤال، وإيجاد الحلول للأسباب التي أدت الى تخلف المسلمين وأجمعت أسس الحل عند التيارات الاسلامية، وتقريبا بالعودة الى الأصول أو العصر الذهبي للإسلام أو مجتمع المدينة، وقد شكل هذا التوجه في حد ذاته نقلة جوهرية في أهداف التوجهات الاصلاحية للعالم الاسلامي، ولعل أبرزها التمايز الجوهري والذي شكل التباين الحاد بين أطروحات الحركة المهدية في السودان عام 1881، و ثورة عرابي في مصر 1882، اذ انطلقت الحركتان في بلد واحد وفي وقت واحد تقريبا، ولكن الفارق الذي كان بينهما كان كبيرا، فلا تكاد الحركة المهدية تذكر في أدبياتها هموم الدنيا اذ خاطب المهدي أهل السودان قائلا: "جئتكم بخراب الدنيا وعمارة الأخرة"، بينما لا تكاد الحركة العرابية تذكر شأن الدين [1].

وقد ميز هذا التباين الى تشظي أو انقسام التيارات أو الحركات الاسلامية الى تيارين رئيسيين من حيث المرجعية الفكرية وسبل وآليات مواجهة التحديات الحزبية الجديدة:

_**تيار الحركات الاسلامية (الاحيائية)السلفية:** وعلى الرغم من مظاهر الحداثة فيها إلا أنها تنتسب بصلة كبيرة الى الحركة السلفية أو الاحيائية من القرن التاسع عشر، والتي تعتبر أول المواجهات بين المجتمعات الاسلامية والتأثيرات الغربية، ورأى العلماء أن الحل في الرجوع الى الأصول السياسية الاسلامية كما جاءت في البدء[2].

بمعنى العودة الى أصول الدين وأصول الاحكام وطريقة أهل السنة والجماعة في فهم تعاليم الاسلام الأولى فيما عرف باسم الالتزام بقواعد المنهج الاسلامي الصحيح، أي العودة بالسلطان الى القرآن حيث كانت الشورى هي محور الحياة السياسة، وكان اختيار المسلمين لخليفتهم هو محور

[1] -عبد الوهاب الافندي، مرجع سابق، ص22

[2]- حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص25

شرعيته وطاعته، وهي تنبع من التأمل الشرعي والفقهي من جانب المجتهدين في الشريعة وتنتمي الى أئمة المذاهب الأربعة، والتي أنتجت في بيئة مجتمعية ذات طابع مؤسسي من خلال علمائها ومجتهديها.[1]

وهم يعتمدون بذلك في موقفهم على مضمون الحديث الشريف[2]:

"أن الاسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ، فطوبى للغرباء قالوا: من الغرباء يا رسول الله، قال "الذين يحيون سنتي بعد اندثارها " صحيح البخاري.[3]

ومعه تنطلق هذه الحركات من ايديولوجية رئيسية تقوم على فكرة أن الحكم والسيادة لله، وذلك يتمثل في سيادة الشريعة الاسلامية المعتمدة على القرآن والسنة النبوية ومصادر التشريع الاسلامية الأخرى كالاجتهاد والقياس، وهي تأخذ بمبدأ الشورى كأساس لنظام الحكم، وبالتالي فهي ترى في الديمقراطية بدعة غربية تنطلق من ارث حضاري وفلسفي غربي، وأنها ذات طابع ايديولوجي يسعى الى تكريس هيمنة الثقافة الغربية القائمة على العلمانية -فصل الدين عن الدولة- لذلك فهي تطرح الشورى كبديل للديمقراطية[4].

التيار الاصلاحي (الحداثي): هو الرافد الآخر للحركات الاسلامية المعاصرة، فهو حركة الاصلاح الديني التي شنها جمال الدين الافغاني "1839-1896" وتلميذه محمد عبده " 1849-1905"، ومحمد رشيد رضا"1865-1935"، وقد حاولت هذه الحركات البحث عن نموذج فكري سياسي ثقافي مستقل، يستطيع أن يجمع بين أصول وأساسيات الدين الاسلامي، وفي الوقت نفسه يكون مواكبا لتطور الحضارة الغربية أي من دون تناقض بين التراث والمعاصرة او الاصالة والحداثة، وبين الأصل و العصر، كما تقول المصطلحات المتداولة حولها.[5]

فالحركات الاصلاحية ومن خلال أبرز السمات المميزة لها وهي حداثتها، فهي حركات نشأت في كنف الحداثة واستجابة لتحدياتها، وهي أيضا اسلامية بمعنى أنها اختارت استجابة لتحديات الحداثة

[1] - كمال حبيب، **تحولات الحركات الاسلامية و الاستراتيجية الامريكية**، موقع كتب عربية القاهرة، 2006، ص88

[2] -حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص25

[3] -حديث نبوي، صحيح الخاري.

[4] -مصطفى جزار، **دور التيارات الاسلاميةفي العمل السياسي في الوطن العربي**، اطروحةمعدة لنيل متطلبات الدكتورا، جامعة الجزائر3، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم تنظيم السياسي والإداري، 2017-2018، ص29

[5] - حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص26

المرجعية الاسلامية، ولا تستند الى قيم وإيديولوجيات أخرى تتعارض مع هذه المرجعية، وتستمد مرجعية من خارجها، اذا كانت والى حد كبير وليدة العالم الجديد الذي يعتبر الخروج عن الاطار الاسلامي التقليدي، بمعنى آخر أن ثنائية (الحداثة-العلمنة) من أبرز مزاياه، وكان لابد لهذه الحركات من أن تحمل ملامح العالم الجديد وتتشكل بشكله الى حد كبير، ويكاد يكون ما يشبه اجماع بين المحللين في هذا المجال نية الحركات الاسلامية المعاصرة الى الجهد الفكري و الاصلاحي الذي بذله جمال الدين الأفغاني، وتلميذه محمد عبده، حيث أن أبرز السمات التي ستميزها فيما بعد وبخاصة تأثرها بالحداثة ورفضها لها في آن واحد".[1]

ويرى البعض أن نسبة الحركات الاسلامية الى جمال الدين الافغاني تحتاج الى شيء من التصحيح، فالمؤكد أن الأفغاني كان من أحد أبرز مصلحي القرن التاسع عشر وكان شخصية فذة وملهمة، جمعت بين العمق الفكري والمقدرات القيادية والوعي بالأخطار التي كانت تواجه الأمة الاسلامية والمتغيرات التي أحاطت بها[2].

بل أن بعض منتقدي الحركات الاسلامية الحديثة ان النسبة الى الافغاني تتجاوز التراث الفكري الى استخدام الأساليب التي ينكرونها على هذه الحركات الاسلامية، فحسبهم أن الافغاني هو من سن للحركات الاسلامية سنة انتهاج العنف والمراوغة.[3]

ولعل أبرز ردود الفعل الاصلاحية لفساد الحكم العثماني وتدهوره أمام الامبريالية الأوربية، الى ظهور ردود فعل اصلاحية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان من أبرز محرك لهذه الحركة هو جمال الدين الافغاني، الذي دعا الى التضامن الاسلامي ومقاومة الامبريالية الأوربية عن طريق العودة الى الاسلام في وضع حديث علمي الطابع، وقد أكد تلميذه محمد عبده على ما في التقاليد الاسلامية من عقلانية ذاتية ليوضع قابليتها للتحديث.[4]

---

[1]- الأفندي عبد الوهاب مرجع سابق، ص 23

[2]- مصطفى جزار، مرجع سابق، ص25

[3] - Martin Kramer **. fundamentalism at large : the drive for power** middle east quarterly . vol 3. No 2.1996.

[4]-ريتشارد ديكمجان، **الأصولية في العالم العربي**، تر عبد الوارث سعيد، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، 1989، ص41

وقد أثر الافغاني مباشرة في جيل كامل من المسلمين، وكان له نفوذ وتأثير في مختلف حواضر العالم الاسلامي التي طاف بها بدءا من ايران مرورا بأفغانستان، فالهند فمصر ثم اسطنبول التي توفي بها، وكان له التأثير عبر مجلة "العروة الوثقى"، التي أصدرها هو وتلميذه محمد عبده في باريس لعام وبعض عام، بدأوا من سنة 1884، ورغم أن الرجلان أعلنا في المجلة عن انشاء تنظيم اسلامي عالمي، بالاسم نفسه هو **العروة الوثقى**، فانه يبدو أن ذلك التنظيم كان أمنية أكثر منه واقعا، وكان تأثير المجلة كبيرا لدرجة أنها الهمت أجيالا لاحقة، وحركها ما فاضت به من أفكار كما ورد في مذكرات كثيرين، من أبرزهم الشيخ محمد رشيد رضا (1865-1935) تلميذ محمد عبده، وقد كان للأفغاني كذلك تأثيرا بالغ من خلال تلامذته محمد عبده الذي أثر بدوره في جيل كامل من المفكرين والمثقفين في مصر والشام، وساهم في اصلاح مؤسسات التعليم مثل الأزهر، ومؤسسات الدولة مثل الحاكم، وانتشر ذلك التأثير عبر محمد رشيد رضا ومجلة **"المنار** " التي بلغ صداها أقاصي العالم الاسلامي من اندونيسيا الى المغرب، ولا شك أن الجو العام الذي خلفته هذه المدرسة الفكرية هو محاور مبادئها الأساسية أبرزها وهي:[1]

_ مقاومة الاستعمار و استعادة أمجاد الأمة

_ وإرساء أسس الشورى وإصلاح الحكم" الاصلاح والتجديد" الذي شكلت عملها الأساسي التي قامت عليه الحركات الاسلامية الحديثة.

ونجد أن نظرية الاستمرارية قد تأكدت من خلال الامام حسن البنا الذي كان على صلة بالشيخ محمد رشيد رضا، ولم يخف تأثره به، كان ينوي أن يتوج الوراثة النظرية لرضا ومدرسته وراثة عملية كونه -وبعد وفاة محمد رضا- تصدى لإحياء مجلة **المنار"** وتولى تحريرها ونشرها[2].

ولكن هذه الدلائل على الاستمرارية، يجب أن لا تجعلنا نغفل عوامل الجدة والمفارقة في الحركة التي انشأها حسن البنا في الاسماعيلية 1928، فقد نشأت تلك الحركة ومحمد رضا حي يرزق، وكانت العوامل التي أدت الى نشأتها عوامل مباشرة، انطلقت من رؤية معينة للأزمة وشعور بأن المؤسسات الاسلامية القائمة بها، كمجلة **المنار** ومدرستها لم تعد قادرة على التصدي لهذه الأزمة، فقد انفعل البنا

[1]- عبد الوهاب الأفندي، مرجع سابق، ص 24

[2]- المرجع نفسه، ص24

كما ذكر بما رأى في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى في مصر، من تيار جارف من تأثير الغرب الفكري والثقافي والسلوكي والأخلاقي، ودفعه الشعور بالخطر الى التحرك لاستنفار العلماء ورجال المؤسسة الدينية، بهدف التصدي لها وهكذا ابتدأت تلك النواة الصغيرة، وكبرت من هموم تعليم الصلاة والوضوء الى التصدي لقضايا أوسع ثم الى التوسع في العضوية وإنشاء الفروع حتى عمت البلاد وبلغت العضوية مئات الآلاف.[1]

ومن المعالم البارزة للحركات الدينية كما يرى **ريتشارد ديكمجان** في كتابه "الاصولية في العالم العربي" الأصولية وتوهجها الدوري الذي يكون من فترات الاغفاء الى الانبعاث، ومنه لا يمكن أن نكشف بوضوح عن نمطا علميا للظاهرة، وترتبط بفترات الانبعاث بالأزمات الروحية الحادة والاجتماعية والسياسية، وهذا ما أكدته تجارب الواقع فحدوث الانبعاث الاسلامي وثيق الارتباط بفترات الاضطراب الشديد عندما كان الخطر يتهدد وجود الأمة الاسلامية ذاته وتماسكها الروحي وآيا منهما[2].

وعلى الرغم ما للأفغاني من اصلاحات في مجال العقيدة والفلسفة والدعوة الاسلامية إلا أنه كرس معظم حياته في سبيل الاصلاح السياسي في العالم الاسلامي، ويمكن التمييز بين مشروعين للإصلاح السياسي الاسلامي لدى الأفغاني يتجسد أولهما في محاربة الاستبداد كمقدمة لبناء الدولة الاسلامية النموذجية والتي تكمن في كونها دولة مستقلة تلتزم بالقرآن والسنة والشورى والمبادئ الدستورية، والمشروع الثاني يتلخص في محاربة الاستعمار وإقامة الجامعة الاسلامية والذي لم يكن أن يثبت أقدامه في أرض المسلمين لولا غياب وعيهم السياسي وتواجد النظم الاستبدادية فيه.[3]

أما محمد عبده فتلخص مشروعه الاصلاحي في أهداف ثلاثة، أولها فهم الدين بعيدا عن الصورة الجامدة التي حاصرت فيه الابداع والتفاعل الرشيد مع الواقع ومكتسبات العقل العلمي، أما

[1]- عبد الوهاب الأفندي، مرجع سابق، ص26

[2]- ريتشارد ديكمجان، مرجع سابق ص28

[3]- أحمد فايق دلول، **الاصلاح السياسي في الفكر الاسلامي الحديث دراسة مقارنة لكل من الافغاني ومحمد عبد ورشيد رضا**، أوراق نماء، عدد 148، ص 9

الثاني الاصلاح اللغوي باعتبار اللغة العربية أحد المقومات الكبرى للأمة انتهاءا بالإصلاح السياسي الذي وصفه بالركن الذي تقوم عليه الحياة الاجتماعية للمسلمين الدعوة .[1]

ولقد كان البنا حريصا على نشر أفكار رشيد رضا وخاصة فكرة استمرار نشر مجلة المنار، وكانت المؤثرات المحلية والظرفية نفسها هي العامل الحاسم في نشأة الجماعة الاسلامية في الهند على يد أبو الأعلى المودودي، الذي كان شابا ذا تعليم ديني تقليدي تصدى لقضايا عامة في خضم هموم المسلمين في الهند، عبر اشتغاله بالصحافة وتجسدت محاولة التصدي للهموم التي ارتبطت بالقضايا السياسية التي تتعلق بموقع المسلمين في الهند، ومحاولة الدفاع عن الاسلام ضد منتقصيه من الهندوس، حيث دعا الى اقامة وطن قومي منفصل عن الهندوس، وبذلك توسعت الحركتان اللتين انشأهما البنا والمودودي وأصبح لهما شأنا، وانتشرتا على المستوى المحلي والخارجي، فأصبحت حركة الاخوان المسلمين من أقوى الحركات السياسية في مصر والعالم العربي، أما الجماعة الاسلامية في الهند فقد كسبت سندا شعبيا كبيرا و اتخذت نهجا نخبويا يخالف الى حد كبير حركة الاخوان المسلمين .[2]

من هنا يرى الباحثون في تطور الحركات الاسلامية أنها قد استلهمت التاريخ الاحيائي، والتجديدي الاصلاحي ولكنها اقتبست أيضا بعض أساليب الأحزاب السياسية الوطنية والشيوعية والقومية، وبالذات الأساليب التنظيمية منها، فقد أرسى الأفغاني فكرة الاسلام المجاهد، وأضاف عبده فكرة التجديد في اللغة والتفسير، وأضاف رشيد رضا الربط بين السلفية و التجديد، وأضاف حسن البنا شمولية الاسلام والترابط الوثيق بين العقيدة والشريعة والسياسة وبين الفكر والتنظيم الحركي، ومزج بين فكريات الأزهر ووجدانيات الصوفية ووطنيات الحزب الوطني.[3]

ومنه فقد تعددت الاجتهادات في أساليب الانتشار الواسع الذي لقيته الحركات الاسلامية ،ولم يكن ذلك لدوافع سياسية محضة بل كان في الأساس لأسباب قيمية واجتماعية، فقد حاولت هذه الجماعات حماية مجتمعها من الاستعمار ومحاولته مسح قيم الاسلام لدرجة أن (تونس مثلا منعت الحجاب واعتبرته جريمة ووصل الأمر بإقرار وزارة التعليم اصدار قرار يجرم التلميذات ارتداء الخمار إلا

[1] -ا أحمد فايق دلول، مرجع سابق، ص15

[2] -مصطفي جزار، مرجع سابق، ص27

[3] - المرجع نفسه، ص27

بقرار من أولياء أمورهن)، لقد شكل الدين الأداة الثقافية لحشد الرأي العام من خلال الخطابات الجماعية باعتباره المرجعية الوحيدة، أي يمكن لمجتمعات الشرق الاسلامي أن تعرف نفسيها من خلاله في غياب الأفكار القومية، وتحافظ بذلك على هويتها.

وقد وصف **أحمد أمين** المصلحين والمجددين بعد الاستعمار الغربي بأنهم زعماء الاصلاح الذين يشعرون بآلام مجتمعاتهم أكثر مما تشعر، ويدركون الأخطار المحيطة بهم أكثر مما تدرك، ويفكرون التفكير العميق في أسباب الداء ووصف الدواء، وكل قد أبلى بلاءا حسنا حسبه فمنهم من شرد ومنهم من قتل ومنهم من رمي بالخيانة العظمى،فمن نادى بتأسيس مجلس الشورى اتهم بمحاربة السلطان والتحريض على الثورة(يقصد الأفغاني)، ومن نادى بإصلاح العقيدة والرجوع بها الى أصل الدين اتهم بالإلحاد، وهكذا وهم على ما هم عليه مجاهدون صابرون أحبوا مبدأهم في الاصلاح أكثر مما أحبوا الحياة.[1]

وهكذا فيمكن ايجاز ما لجأ اليه الاصلاحيون والمجددون، بعدما عانت الأمة من وطأة صدمة الغرب تلك وفق آليتين، آلية اعادة اكتشاف للقديم وتأويله تأويل جديد، وآلية استحداث مجلة للعلوم والعوالم والمجالات الجديدة تماما، لكنهم كثيرا ما مزجوا بين تلك الآلية وهذا النهج، في حالة التردد في مفاجأة الجمهور مفاجأة كاملة حيث وضع الاصلاحيون سائر مسائل المجال العام والحياة العامة، والنظام السياسي ومؤسساته وبناء الجيش والنظام التعليمي والخدمات العامة، والحياة السياسية وصولا الى اللبنات الاسلامية لحقوق الانسان في العقدين الأخيرين من السنين.[2]

وترجع مؤسسة كارنيجي للسلام الدولى جذور الحركات الاسلامية الى بدايات القرن العشرين، وقد تأسست حسبها المنظمة الأولى، وهي جماعة الاخوان المسلمين المصرية سنة 1928، وقد بدأت حركات مماثلة في الظهور في دول أخرى في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وقد

[1]- سليم العوا، **الاصلاح والتجديد الاصول والفروع، عن كتاب مؤتمر دولي، مستقبل الاصلاح في العالم الاسلامي خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن تركيا**، دار النيل للطباعة، القاهرة، ط1، 2011، ص96

[2] رضوان السيد سليم، **الاسلام المعاصر مراجعات ومتابعات**، ط2، جداول للنشر، بيروت، 2015، ص126

أصبحت أهم الفاعلين السياسيين في العديد من الدول العربية من خلال سعيها الى تحقيق هدفين متلازمين آنذاك، و هما تأسيس الدولة الاسلامية والتطبيق الفوري للشريعة .[1]

المطلب الثاني: مفهوم الحركات الاسلامية

شكلت الحركات الاسلامية أحد المحاور الأساسية للنقاش والجدل في الساحة السياسية والثقافية كون أن مفهومها يتداخل العديد من الرؤى والمنظرين واختلاف أطروحاتهم كل حسب زاوية رؤيته لها ونطاق تخصصه فيها، ويعزى ذلك التباين الى التنوع في المقاربات المنهجية والفكرية وكذا الايديولوجية فرؤية ومفهوم المنتمي للظاهرة، والعارف بها والمتبني للاديولوجية كالمفكرين الإسلاميين ليس كغيرهم من المستشرقين أو أصحاب المدارس الغربية، مما انعكس على تعدد التسميات والمفاهيم وتشعبت حسب الجهة المصدرة لها وهذا مما صعب من تحديد أبعاد المفهوم وضبطه .

فيطلق مصطلح الحركات الاسلامية، كما يفضل بعض الباحثين خاصة الغرب مصطلح "الاصولية" ترجمة للمصطلح الانجليزي " **fondamentalisme** "، بينما يجنح أخرون الى استخدام تعبير "الاسلاموية" ترجمة أيضا للمصطلح الانجليزي "**Islamisme**" و يسمى أيضا ب"الظلامية "، كنوع من التطرف في النعت و ينبئ عن الراديكالية في وصف الظاهرة، ويسمى أيضا حركة أو تيار اسلامي "**Mouvement courant islamiste**" ويعد هذا الجهاز المفاهيمي أو التضخم المصطلحاتي كما يسميه الاستاذ **فرتسوا بورجا** .[2]

فانطلاقا من المصطلح الذي يحظى بإجماع جل الدارسين والمفكرين وهو الحركات الاسلامية، نجد أنه يتألف من كلمتين بدلالة مفهومين "**حركة**"التي هي بصفة عامة ضد الركود، وهي تعبير عن نشاط العناصر نشاط الكل كوحدة لتحقيق النمو والكمال، و الحركة الاسلامية هي حركة اجتماعية، اذا هي" كل نشاط يقوم به فئة أو مجموعة من الناس، يحقق درجة من الاستمرارية قد تكون منظمة يضبطها تنظيم دقيق لها أو تكون في شكل تلقائي، وقد يكون لها برنامج مرسوم وقد لا يكون"، وغالبا ما تسعى الحركات الاجتماعية الى تغيير بعض الأنظمة القائمة أو الاطاحة بها قصد ارساء نظم جديدة،

[1] -عمر حمزاوي، ناثان براون، **الحركات الاسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي استكشاف المناطق الرمادية**، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، سلسة الشرق الأوسط، رقم 67، مارس 2006، ص6

[2] -عبد الوهاب الأفندي، مرجع سابق، ص13

فالحركة الاجتماعية هي جهد موحده ومتصل بين مجموعة من الأفراد لتحقيق أهدافهم المشتركة التي غالبا ما تعمل في تعديل أو ابدال نظام اجتماعي قائم، وتثبيت مشروع اجتماعي جديد.[1]

كما يقصد بالحركة في مجال الفكر و السياسة، "هو ما كان خاضعا لفكر ة وساعيا الى تطبيق غايات معينة استنادا الى منهج منظم ومخطط، فالحركة تعتمد على الفكر بوصفه الباعث والمحرك، وتسعى من خلال النتائج تحديد غايات وأهداف معينة، وتعتمد في الوصول الى هذه الأهداف على منهج مخطط ومدروس"، ويشير مفهوم الحركة الاسلامية الى القائمين بممارسة العملية السياسية (فكرا ونظما)، انطلاقا من تصورات المنهج الاسلامي في السياسة و الحكم، ومن ثم فهذه الأدوار السياسية قد تكون معترفا بها من قبل الأنظمة الحاكمة العربية بوصفها أدوارا سياسية شرعية، وقد لا تكون معترف بها [2].

وهناك تعريف آخر للحركات الإسلامية : " هي مجموعة من التنظيمات المتعددة التي تنتهج الاسلام فكرا ومنهاجا، وتعمل في ميدان العمل السياسي الإسلامي من خلال التأثير في المجتمع كافة، من أجل اصلاحه وإعادة تشكيله وفق المبدأ الاسلامي، وهكذا فان الحركات الاسلامية تشترك في الانتساب الى الاسلام بوصفه أساسا ومرجعية"، وفي الوقت نفسه يقصد بالحركة الاسلامية "ذلك العمل الشعبي الجماعي الذي يدعو بالعودة الى الاسلام لقيادة المجتمع ".[3]

وهناك من ربط بين مفهوم الحركات الاسلامية وبين الاسلام السياسي كدلالة واحدة، حيث أنه اختصار للحركات التي تتخذ من الشريعة الاسلامية مبدأ في الحياة مستخدمة بذلك منهج العمل السياسي الحديث الذي يقوم على المشاركة السياسية في السلطة، فالمدلول السياسي ليس وصفا للإسلام بقدر ما هو وصف للحركات الاسلامية التي تقبل مبدأ الشراكة في العمل السياسي، من خلال تقبل التعددية الحزبية وخوض الانتخابات والاحتكام الى صناديق الاقتراع للسلطة.[4]

---

[1] -ابراهيم مذكور وآخرون، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية للكتاب 1975، ص227

[2] -بشار حسن يوسف، هبة علي، **مفهوم العنف عند الحركات الاسلامية "الاخوان المسلمين نموذجا"**، مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية، مجلد 11 العدد 1، جامعة الموصل 2011-6-20، ص 550

[3] -المرجع نفسه، ص550

[4] -رواء فخري، عبد اللطيف، **الاسلام السياسي في مصر بعد التغير وصعود حزب الحرية والعدالة**، مجلة السياسة الدولية، العدد25، جامعة المستنصرية2014، ص401

وهناك مدلولات عديدة للحركات الاسلامية فقد رأى بعض الباحثين أن الحركات الاسلامية تميز نفسها عن التيار الشعبي العام، وتخصص هذا التميز بنسبة تصنيفها الى الاسلام، كما لو أنها تصدر حكما على المجتمع حولها بالتقصير عن الوفاء بقيم الاسلام، وتنصب نفسها بمهمة التذكير والدعوة وأحيانا بالإكراه على تلافي هذا التقصير [1].

ويرى راشد الغنوشي مؤسس حركة النهضة: " أن مفهوم الحركة الاسلامية هو مفهوم واسع، يندرج تحته كل نشاط يستهدف التعريف بعقائد وشرائع الاسلام والتفاعل معها على الواقع، وعلى كل صعيد يهدف الى صبغة الحياة كلها بصبغة الله ..وأعتقد أن مثل هذا الهدف الكبير و المشروع لا يمكن أن يستوعبه حزب لأنه عمل أمة، وعمل الأمة لا يمكن أن يصب في قالب سياسي ولا تستوعبه حتى مجموعة من الأحزاب ونحن الآن نعيش عصر التخصص، أي أن تتخصص الحركة الاسلامية اذا كانت أولوياتها سياسية في الجانب السياسي، وتترك الجوانب الثقافية والفكرية و المسجدية لمخصصيها، فهذا يرفع من فاعلية الحزب السياسي ويسمح له أن يتقن اختصاصه، ويرفع في نفس الوقت من المستويات الأخرى لأنه يجلب اختصاصيين مناسبين لها، وبالتالي يرفع مستوى المشروع الاسلامي كله وطبعا الاسلام يدعوا الى التخصص".[2] لقول الله تعالى " **فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون" سورة النحل.الأية 143** [3]

ويقصد راشد الغنوشي بالحركة الإسلامية: " جملة النشاط المنبعث بدوافع الاسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد من أجل ضبط الواقع و توجيهه، وذلك نظرا لأن الاسلام جاء لكل زمان ومكان وتحتم أن تكون رسالة متجددة له بتغير أوضاع الزمان و المكان، وبتطور العلوم والمعارف والفنون، وبناءا عليه، فان أهداف الحركة الاسلامية وإستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان [4].

[1] - شليغم غنية، **الحركات الاسلامية من التطرف الى الاعتدال السياسي**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد8، جامعة قاصدري مرباح ورقلة، جوان2012، ص

[2] - هشام العوضي، **الاسلاميون والحوار مع العلمانية والدولة والغرب**، دار ابن حزم للنشر، ط1، 1998، ص84-85

[3] - **القرآن الكريم، سورة النحل** ، الآية143

[4] - راشد الغنوشي مرجع سابق، ص11

ويرى رفعت سيد أحمد أن الحركة الاسلامية: " هي نظام منفتح وغير مقيد وعالمي النطاق يقوم فيه الأفراد والجماعات أي المجموعات من المسلمين بالعمل عن وعي وفي سبيل اعادة توحيد الأمة ".

أما **اوليفييه روا** فيرى أن الحركة الاسلامية تشمل على مجمل المجموعات الناشطة المعاصرة، والتي تشترك -مهما بلغ تفرقها- في ادراج عملها ضمن اطار المفاهيم التي وصفها مؤسس الاخوان حسن البنا وأبو الأعلى المودودي، أما الفكر الشيعي الثوري فانه يشترك مع الاخوان المسلمين في نقاط عديدة، إلا أنه يبقى ذا خصوصية لأنه أكثر يسارية وأكثر ارتباط برجال الدين والمرجعيات .[1]

وهناك من رأى حركات الاسلام السياسي بأنها :" تلك الحركات التي تصرح بهدف معلن، ألا وهو السعي بكل الوسائل المتاحة لإقامة الدولة الاسلامية التي مضمونها تطبيق الشريعة الاسلامية، وتملك بنية تنظيمية علنية أو سرية، وتحظى بدعم جماهيري يختلف من قطر لآخر ومن ناحية لأخرى من حيث الحجم والفعالية، لكنه صالح لأن يتخذ أساسا لإقامة النظام السياسي الاسلامي المنشود".[2]

أما تعريف مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي فترى بأن الحركات الاسلامية هي: "تلك الجماعات التي تختلف عن العنف أو تدينه رسميا، وتسعى الى تحقيق أهدافها من خلال نشاطات سياسية سلمية ويعد ذلك تعريفا محدودا ولا يحمل أي افتراضات فيما يخص ما يعتقد فيه أولئك الاسلاميون بالفعل وهذا التعريف المحدود حسب مؤسسة كارنيجي كنقطة بداية مشروع يسعى الى تنفيذ المعتقدات والأهداف الكبرى والاستراتيجيات الخاصة بتلك الحركة التي لا تلجأ للعنف"[3].

ويعد المصطلح الذي استخدم بقوة في أواخر القرن الماضي والذي اشتهرت به أكثر هو مصطلح "الصحوة الإسلامية"، وخاصة من قبل الجماعات و الحركات الاسلامية نفسها، التي تسعى الى اقامة

---

[1] -علي دعسان الهقيش، **السياسة الخارجية الامريكية تجاه حركات الاسلام السياسي في العالم العربي"2001-2011** "، بحث مقدم لنيل متطلبات الماجستير، جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب قسم العلوم السياسية، عمان، الأردن، الموسم الجامعي، يناير 2012، ص48

[2] -محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة العربيةالقاهرة، ط2، ص38-40

[3] -عمر حمزاوي، ناثان براون، مرجع سابق، ص5

الدولة الاسلامية ومجتمع اسلامي جديد وحكومة اسلامية تحافظ على الدين وترعى شؤون الأمة، بمعنى أن قسما منها حدد هويته بالاسم الذي اختاره.[1]

وعليه فالحركات الاسلامية التي يتم تناولها في هذه الدراسة، هي حركات السياسة الاجتماعية وليست مجرد تيارات فكرية لأنها اختارت أن تعطي الاجتهاد غاية واقعية مؤداها الاستجابة لمقصد التغيير. وصفة الاسلامية هي تعبير عن الاطار الفكري الذي تنطلق منه هذه الحركات، فيؤثر في ادراكها معطى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمعها وفي صياغتها لأهدافها وفي اتخاذها لإستراتيجية تحقيق هذه الأهداف[2].

ويرى منيب عبد المنعم أن الحركات الاسلامية في جوهرها ما هي إلا عمل سياسي واجتماعي اسلامي في الفضاء العام، يهدف الى احداث تأثيرات اسلامية سياسية واجتماعية وثقافية ودينية في ذلك الفضاء العام، عبر عمل عام له صور وأساليب شتى، مادام هذا هو جوهر الحركة الاسلامية المعاصرة.[3]

كما نجد أن يوسف القرضاوي يعرفها بأنها:"ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام الى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة ...كل الحياة، فالحركة الاسلامية قبل كل شيء عمل، وعمل دائم متواصل وليس مجرد كلام أو خطب ومحاضرات، وأن كان هذا كله مطلوب فانه جزء من الحركة وليس هو الحركة."[4] مصداقا لقوله تعالى..."**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم " سورة التوبة** [5].

ويعرفها حسن الترابي " الحركة الاسلامية هي حركة تجديد وإصلاح شامل تبنى على التقاليد الاصلاحية الخاصة التي شنها جمهور من السلف والفقهاء والصوفية، ولا تقف عندها، فهي البناء

[1] -عبد النور ناجي، **المدخل الى علم السياسة**، دار العلوم، عنابة، 2007، ص150

[2] -علا عبد العزيز، **الوطنية والحركات الاسلامية**، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، العدد27، 2011، ص147

[3] -منيب عبد المنعم، مرجع سابق، ص10

[4] -يوسف القرضاوي، **اولويات الحركة الاسلامية**، مكتبة وهبة، القاهرةط2، 2006، ص9

[5] - القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 105

الطوعي للمجتمع الاسلامي في سبيل الاصلاح الناقد، تنطوي على استعداد جهادي وتبنى على قاعدة تنظيمية، فهي ذات هم سياسي وبعد عالمي[1].

ونجد أن محمد عبد الحليم أبو شقة يعرف الحركات الاسلامية بأنها: " جملة من التنظيمات المتوازية والمستقلة بعضها عن البعض، يقوم كل منها على النهوض بقطاع من قطاعات المجتمع، مثل القطاع النقابي والسياسي والثقافي والاقتصادي ".

كما يعرفها رفعت سيد أحمد أنها:" تلك التنظيمات أو الجماعات الأهلية التي تعمل مشروعا اسلاميا للحكم، والتغيير السياسي والاجتماعي والثقافي، يستهدف في غايته انشاء الدولة الاسلامية والانتصار لمشروعها و قضاياه"[2].

و يعريفها عبد الوهاب أفندي وهو باحث متخصص في الحركات الاسلامية: "تطلق على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق قيم الاسلام وشرائحه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء وتناوئ في هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى، التي ترى أنها قصرت في امتثال تعاليم الاسلام أو خالفتها، ويغلب المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسة، اذ يندر مثلا ما يطلق في وصف الحركات الاسلامية على الجماعات الصوفية التي لا تنشط في المجال السياسي، ولا الحركات الصوفية والأحزاب ذات الخلفية الاسلامية مثل حزب الاستقلال المغربي وحزب الأمة السوداني، كما لا يطلق على حكومات تطبيق الشريعة الاسلامية مثل المملكة العربية السعودية ولا الأحزاب الايرانية التي يغلب عليها تسمية الاصلاحيين والمحافظين، ويشمل هذا التعريف على جماعة الاخوان المسلمين في الدول العربية و حزب الرفاه التركي وجماعة العدل والإحسان في المغرب، كما يشمل الجماعات الأكثر تطرفا مثل الجهاد في مصر والجبهة الاسلامية للإنقاذ في الجزائر[3].

---

[1] - حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص26

[2] - نعيمة بغدادي، **استراتيجية التغيير السياسي عند الحركات الاسلامية و تأثيرها على الانظمة السياسية العربية والاسلامية"دراسة مقارنةما بين مصر وتركيا"**، اطروحة معدة لنيل متطلبات الدكتوراه، جامعة الجزائر3، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم تنظيم السياسي والإداري، 2013-2014 ص26

[3] -عبد الوهاب الافندي، مرجع سابق، ص 13

ويعرف الأستاذ فادي شامي في كتابه -سبيل المقاصد للحكم الراشد- الحركات الاسلامية: " أن مصطلح الاسلامية مصطلح يعبر عن التنظيم الذي يعمل لتحكيم شرع الله، وقد بات واضحا ومبررا وجود هذه التنظيمات وأهميتها بعد انهيار الخلافة الاسلامية سنة "1924"، وهذا التعريف يضع للحركات الاسلامية ركنين:

التنظيم: وهو الشكل الذي تفرغ فيه جهود جماعة لتحقيق غرض مرسوم.

الاسلام: فهو الديانة الشاملة في شقها الاعتقادي والسلوكي، ولذلك فكل فصيل من فصائل الحركات الاسلامية يقوم بين أفراده نوع من أنواع التنظيم ولو كان بسيط، ويهدف الى تحكيم شرع الله في الأرض[1].

ويعرفها حيدر ابراهيم علي: بأنها "تجمع أفراد المسلمين في هيئة لها نظام خاص بها، يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإسلام وشعائره وقوانينه ونظمه، ويعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم لتطبيق تعاليم الاسلام وهي بذلك مسيرة جماعة من المسلمين مثلهم الأعلى شريعة الاسلام، وهي القوة الدافعة للحركات الإسلامية".[2]

كما يعرفها فريد عبد الكريم بأنها : " جماعة سياسية منظمة تستهدف السلطة، مرجعيتها الوحيدة الاسلام هدفها الأساسي تطبيق الشريعة الإسلامية[3].

أما مفكروا المدرسة الغربية، فقد ساهموا في تعريف الحركات الإسلامية على غرار **اوليفييه روا** الذي يعتبر من أبرز الباحثين الذين أدلوا بدلوهم في محور الحركات الاسلامية، وعرفها بأنها:" حركة اجتماعية سياسية تقوم على الاسلام بوصفه ايديولوجية بمقدار ما هو دين، والدليل على ذلك المواجهة التي يطرحها المسلمون بانتظام بين فكرهم من جهة، وبين الايديولوجيات الأخرى الكبرى وليس الأديان في القرن العشرين (الماركسية- الليبرالية- الراسمالية- الفاشية)".[4]

---

[1] -قطاف تمام اسماء، **مرجع سابق**، ص 16

[2] - حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق ص 31

[3] -فريد عبد الكريم، **تحديد المقصود بالتيارات الاسلامية في كتاب سليمان الرياحي واخرون، الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص128

[4] -أوليفييه روا، **تجربة الاسلام السياسي**، تر نصيرة مروة، ط2، دار الساقي 1996، بيروت، ص50

كما يعرفها **مارك غرين سايمر** بأنها: "مجموعة من الجماعات تلجأ الى العنف لتحقيق أهدافها والتي يأتي على رأسها اقامة دولة اسلامية، وترى أن الأمم انحطت وأصبحت بلا معالم تهتدي بها وتعمل هذه الحركات على العودة الى أصول العقيدة والتي تتمثل في التوحيد، وترى أن أنظمتها وحكوماتها كافرة لأنها لا تحكم بشريعة الله، وزاد استخدام هذه الحركات للعنف بعد أحداث 11 سبتمبر 2011"[1].

ونرى أن أغلب باحثين المدرسة الغربية قد تناولوا الحركات الاسلامية على أنها أيديولوجية فكرية أكثر منها عقيدة دينية، والإمعان في الجانب الفكري أكثر من الجانب الروحي، بل ان **مارك غرين** قد أطلق عليها مشتملة صفة التطرف وبالغ في اتهامها بالعنف، انطلاقا من نظرة شمولية واحدة تحكم على كل الحركات والتيارات الاسلامية سواءا السلمية السياسية منها، أو الجهادية العنيفة، ليضعهم في خانة واحدة، ذلك نظرا اما لقصور الجانب المعرفي وعدم التحقيق الممنهج للظاهرة المدروسة، أو لموقف ايديولوجي مسبق منطلقه العدائية تجاهها.

كما يعرفها الأكاديمي **نوح فيلدمان:** " أنها رؤية المرء السياسية والروحية والاجتماعية الشاملة التي تعرف بنقيضتها غير الإسلامية" [2].

ويرى **كراهام فولر** وهو مسؤول سابق في المخابرات الامريكية: " أن المسلم هو المرء الذي يعتقد أن الاسلام هو منظومة ايمان لديها الشيء المهم الذي تقوله عن كيفية تنظيم المجتمع والسياسة في العالم الاسلامي المعاصر، وتسعى لتطبيق الفكرة في بعض الصيغ ." [3]

ونلاحظ أن التعريفان السابقان يشتركان في ابرازهما للخاصية العقائدية والروحية، بالإضافة الى الايديولوجية، انطلاقا من تحديد الجانب الروحي كمدلول للتعريف.

واجمالا يلخص **ريتشارد ديكمجان** خصوصيات الحركات الاسلامية، والتى رأى أنها على الرغم من التشابه الواضح الذي تظهره، إلا أنها تتميز بقدر من الاختلاف في المضمون الايديولوجي[1].

---

[1] -Mark Juergnsmeyer, global rebellion , **religion challenges to the secular state, from christian militias to qaeda Berkeley**, press, 2008, p 247-254

[2] -نعيمة بغدادي، مرجع سابق، ص33

[3] - المرجع نفسه، ص33

كما يعرفها عبد اللطيف الهرماسي على أنها: " تلك الحركات الاجتماعية التي تخضع لقانون التطور وتحمل خصوصيات المجتمعات التي تنشأ فيها، وأنها حركات تفتقر الى التجانس في مرجعيتها وبرامج وأساليب عملها السياسي"[2].

وعقب استعراض التعريفات السابقة والمتعددة لمفهوم الحركة الاسلامية يتضح اتفاق الباحثين على أن الحركات الاسلامية، هي تلك الأحزاب والتجمعات والتكتلات الناشطة في الساحة السياسية، والتي تتبنى الاسلام كعقيدة ورؤية ومنهجا وسلوكا وثقافة، إلا أنها تختلف في الأساليب والممارسات وفق رؤية كل منها وتحليلها الخاص، كما تنطوي على عدة عناصر أهمها أنها حركة اجتماعية وسياسية، تركز على كونها قوى سياسية في المجتمع لها أهدافها وخصائصها المتميزة واستراتيجيتها المتبعة، ناهيك عن تأثيرها وتأثرها بالظروف المحيطة بها سواءا الاجتماعية و السياسية و الفكرية وحتى الاقتصادية السائدة، شأنها في ذلك شأن أي قوى سياسية أخرى[3].

ويعتبر هذا التعريف كمحاولة شاملة لتوصيف ظاهرة الحركات الإسلامية، كونها تشترك خصائص معينة بوصفها ظاهرة اجتماعية، دأبت على التجديد ومجابهة التحديات والأزمات، عبر محطاتها التاريخية وارتبطت بعقيدة ايديولوحية حاولت الرجوع الى تعاليمها مع كل فتور وانحطاط عبر الأزمات، فهو تعريف أكاديمي يحظى بإجماع لمحاولته فهم الظاهرة ورصد أبعادها وضبطها مفاهيميا أي أنه تعريف شامل من بين أبرز التعريفات التي تناولت الحركات الاسلامية.

وبذلك نلخص بأن الحركات الاسلامية تجتمع حول الهدف الأساسي ألا وهو الاصلاح و التجديد، خاصة آناء الوضع المتأزم للمسلمين، وفي سياق ظهورها ابان الأزمات السياسية المتعلقة بالحملات الاستعمارية والاقتصادية التي تعكس الفقر وهشاشة البنى الاقتصادية، والثقافية مع تنامي الأفكار الليبرالية والعولمة المجتاحة لشتى ربوع العالم، فكل هذه التحديات عكست الظهور الجلي والمتزايد للحركات الاسلامية من أجل مجابهتها.

---

[1]- رينشارد ديكمجان، **الأصولية في العالم العربي**، في كتاب حيدر ابراهيم على، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص33-34

[2]-عبد اللطيف الهرماسي واخرون، **الحركات الاسلامية والديمقراطية دراسة في الفكر والممارسة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص29

[3]- مصطفى جزار، مرجع سابق، ص44

المطلب الثالث: خصائص وتصنيفات الحركات الاسلامية

وباعتبار أنه لكل حركة اجتماعية أو تيار فكري يتبنى توجهات معينة ،تنعكس من رؤى وقناعات توجهه وتضمنه مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها ، وتعد الحركات الاسلامية بمختلف تياراتها مميزة بجملة من الخصائص ومرد ذلك لكونها مشمولة بصفات تميزها عن غيرها من الحركات التي تنشط في المجال السياسي، وتشترك معظم التيارات والحركات الاسلامية في الخصائص الاتية:

_ الهدف الذي تنشده، والذي يتمثل في اعادة الاعتبار للدور الدين الاسلامي في ادارة شؤون المجتمع

_ سرعة الانتشار و التغلغل في أوساط المجتمع وساعدها في ذلك طبيعة الدين الإسلامي، والذي يفرض على كل مسلم أن يبادر في تطبيق تعاليم الاسلام دون توجيه، وكذا قوة الشعور الروحي عند المسلمين مما يسهل تقبل الدعوات الاسلامية.

_ تولي اهتماما خاصا للمسالة التنظيمية أي البناء القوي لبنيتها، وربما يرجع ذلك الى السرية التي اتسمت بها هذه الحركات عبر الزمن، كالقوة والتماسك والاعتبارات الإيديولوجية، وكذا الاصرار على تحقيق التغيير الاجتماعي الجذري.[1]

ويشير محمد ظريف في دعم هذا الطرح، لكون الحركات الاسلامية تتخطى حدود التنظير والدعوة الى تأسيس منظمات تؤطر دعوتهم، كابن الاعلى المودودي وحسن البنا، حيث يرى محمد ظريف بأن المزاوجة مابين التنظيم والتنظير هي التي تمنح حركات الاسلام السياسي ديناميكية[2].

_ تعطي الأولوية للمسالة التنظيمية، سواءا بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، كما ترفض المنظومة السياسية والقانونية الغربية، وترى أن البديل يتمثل في اقامة دولة الخلافة الاسلامية المحتكمة الى العقيدة الاسلامية .[3]

_ تعطي أولوية للعمل السياسي خلافا للعلماء ودور الجمعيات الدينية، والتي يأخذ حسب اوليفيه روا **olivier roy** ثلاث أشكال :

---

[1]- مصطفى جزار، مرجع سابق، ص53

[2]-قطاف تمام اسماء، مرجع سابق، ص 30

[3]-رائد عبد الفتاح محمد دبعي، مرجع سابق، ص16

1- أحزاب على النمط اللينيني، الذي يقدم نفسه على أنه طليعة تهدف الى الاستلاء على السلطة وتنكر شرعية الأحزاب الأخرى، ومثال هذا (الحزب الاسلامي الافغاني).

2- حزب سياسي من النمط الغربي، ويسعى داخل اطار انتخابي ومتعدد للأحزاب من تمرير الحد الأقصى من برامجه، ومثال هذا (حزب الرفاه التركي) .

3- جمعية دينية ناشطة في المجال الدعوي، تسعى الى ترويج القيم الاسلامية وتغيير العقليات والمجتمع عبر استحداث حركية تشاركية، والتغلغل في أوساط النخب لكن دون مزاعم سياسية مباشرة ومثال هذا الاخوان المسلمين في مصر الذين يصرون على العمل الجماهيري اضافة الى جماعة اسلامي باكستان[1] .

_ الاستمرارية والتطور، أي عدم اندثار افكار الحركات الاسلامية بحيث يمكن أن يتجدد ظهور قيادات جدد، اضافة الى شمولية النظرة الى الاسلام[2].

_تتميز الحركات الاسلامية ببنائها الفكري، فكل جماعة تطرح مقولتها الفكرية وشعاراتها والقيم التي تدعوا اليها لإقناع الاعضاء والحفاظ على تضامن الجماعة الداخلي، كما يتسم البناء الفكري لكل الحركات الاسلامية بالغموض، حيث اكتسب بنائها طابعا ايديولوجيا حادا على قدر المبادئ والمعتقدات قياسا مع ضرورات التعامل والواقع من أجل تحقيق هدفها ألا وهو التغيير الاجتماعي والسياسي، والذي يعتبر القاسم المشترك للحركات الاسلامية على مدى الزمن، حيث يشير تراثها الفكري الى رفضها للأوضاع القائمة في المجتمعات والنظم الاسلامية، باعتبارها أوضاعا تخرج عن الاسلام الصحيح من وجهة نظرها، وإبدالها بإقامة الاسلام كنظام بديل وشامل للحياة الاجتماعية والسياسية للمسلمين. [3]

وإجمالا يمكن القول أن الخصائص والسمات التي تشترك فيها الحركات الاسلامية وتميزها عن غيرها من الحركات السياسية تقوم على الهدف الأسمى الذي تصبوا اليه، ألا وهو ارساء مبادئ الشريعة الاسلامية وقواعد الحكم فيها، غير أنها وان اشتركت في الهدف فقد اختلفت في تجسيده من

[1] -أوليفيه روا، تر: نصيرة مروة، **تجربة الاسلام السياسي** , ط2، دار الساقي، بيروت، 1996، ص 5

[2] -كروي كريمة، مرجع سابق، ص17

[3] -مصطفى جزار، مرجع سابق، ص53

حيث الآليات وتباينت وسائل تحقيق غاياتها باختلاف أولويات العمل السياسي، وكيفية تحديد مراحله، وهذا ما أدى الى انقسامها وتشتتها وتشظيها .

تصنيف الحركات الاسلامية:

لاشك أن فصيل الحركات الاسلامية لا يقتصر على حركة واحدة، بل تتعدد الأحزاب والتيارات الاسلامية الى أصناف كثيرة، وعليه فان هناك عدة أسس ومعايير يتم وفقها تقسيم وتصنيف الحركات والتيارات الإسلامية، لكن يجمع أغلب المتخصصين بالحركات الاسلامية على أن المعيار الفكري والمرجعي هو أحد أهم المداخل والأسس التي تصنف حسبها، واستنادا الى الجانب الفكري، فهي تقسم على الشكل الذي يميز ما بين سلميتها ودرجة تطرفها .

وحسب المفكر عبد الله المكي يقسمها الى صنفين :

1- **التيار السلمي** : والذي ينتهج الاسلوب السلمي المعتدل في العمل وهو تيار منتشر في أغلب الدول العربية.
2- **التيار الجهادي**: والذي ينتهج الأسلوب العنفي المتطرف في العمل ويعتبر التيار الأقل عددا والأكثر احكاما في البنى التنظيمية[1] .

وترجع عملية تمييز وتصنيف الحركات الاسلامية حسب معيار كل مصنف، و يصنفها "سعيد بكير اعوشت " حسب المدارس المذهبية المتفرعة منها وهي حسبه كالتالي :

1_ المدارس السلفية الحديثة: والتي تشمل المدرسة الوهابية نسبة الى **"الامام محمد بن عبد الوهاب"** وعلى المدرسة السنوسية نسبة الى العالم الجزائري **"محمد بن على السنوسي".**

2_ **المدارس الاصلاحية:** والتي تشمل ثلاث توجهات وهي المدرسة الافغانية نسبة الى جمال الدين الافغاني والمدرسة الباديسية نسبة الى الشيخ عبد الحميد بن باديس، والمدرسة اليقظانية نسبة لابراهيم أبو اليقظان بغرداية الجنوب الجزائري .

[1]- سلمى بشير مصطفى ساتي، **الحركات الاسلامية والاستقرار السياسي في مصر والسودان، "دراسة مقارنة للاخوان المسلمين ماين 2011-2013 "** رسالة مقدمة للاستكمال متطلبات الماجستير,العلوم السياسية,القاهرة 2015، ص للبحث

3_ المدارس القرآنية: والتي تشمل بدوره اتجاهين الأول يتمثل في **المدرسة المودودية** نسبة الى المجاهد "**أبو الاعلى المودودي**"، ومؤسس الجماعة الاسلامية في باكستان، والثاني هي "**المدرسة البنائية**" نسبة الى الامام حسن البنا مؤسس جماعة الاخوان المسلمين في مصر.[1]

كما يوجد تصنيفات تقسمها على أساس التصورات السياسية وأساليبها الحركية ووفقا لها تصنف الحركات الاسلامية حسب المعيار الديني (أي مدى الالتزام) وهي :

1_ الحركات الاسلامية الدينية : وهي تلك التي تنظر للأفراد والدول من منظور صحة العقيدة فقط، وتقوم بتفسير النصوص القرآنية والأحاديث النبوية بطريقة حرفية ظاهرية تستند على قاعدة عموم اللفظ لا لخصوص السبب الذي أنزلت من أجله وذكرت في سياقه، مما ينتج عنها أحكام شرعية بتكفير الأنظمة وجاهلية المجتمعات المعاصرة، وتقارنها من ضوء التجربة الاسلامية الأولى وعهد النبوة والخلفاء الراشدون، وبهذا تريد أسلمة المجتمعات والدول و هي:[2]

أ_ الحركات المتطرفة السلمية: تقيس بفترة عصر النبوة وبناءا على ذلك ترى المجتمعات المعاصرة أقرب الى الجاهلية وترى بأن الوقت لم يحن بعد للعمل السياسة أو بناء دولة اسلامية.

ب_ حركات التكفير والهجرة: تشبه المجتمعات اليوم بمكة قبل الهجرة، وتكفر المجتمعات الموجودة وترى بضرورة هجرها واعتزال المجتمع تماما بالخروج منه في انتظار أن يظهر الله دينه[3].

ج_ حركات اعادة الدعوة : ترى أن المجتمعات المعاصرة شبيهة لحالة مكة بعد البعثة النبوية، حيث يجب اعادة دعوة الناس الذين يجهلون الاسلام كما جهله كفار مكة، ومهمتهم هي دعوتهم كما فعل المسلمون الأوائل باعتزال المجتمعات .

الحركة الجهادية : ترى بأن المرحلة المعاشة اليوم تقارن بمرحلة هجرة الاسلام الى المدينة والمجتمعات والدول في حالة جاهلية و ويجب اعادة اسلمتهم والجهاد هو الوسيلة الوحيدة لديها وتختلف من حيث مناطق وظروف النشأة فتوزعت على قسمين:[1]

---

[1]- بكير سعيد اعوشت، **اسلام اليوم بين الاصالة والتحريف**، باتنة، دار الشهاب 1987,ص 164-166

[2] -ابراهيم نجار واخرون، **دليل الحركات الاسلامية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006، ص20-22

[3] المرجع نفسه،ص 21

_حركات محلية الطابع: ترى بأن العدو القريب أولى بالجهاد من العدو البعيد، أي تجاهد أنظمتها وحكومتها ولا توجد سوى في العالم الاصلاحي.

_ حركات دولية : تختلف عن سابقتها المحلية في أولوية القتال أي العدو البعيد، ولذلك تتبنى مفهوم الجهاد الخارجي ضد من تراهم أعداء الاسلام، ونشأت في الأعوام الثلاثين الأخيرة، فمن خاصيتها الانتشار في أماكن عدة من العالم مثل تنظيم القاعدة.

2_ الحركات السياسية ذات البرنامج الاسلامي : والذي تتمحور أطوار دراستنا حوله، وتنطلق من رؤية مغايرة للإسلام عن تلك المتبناة من الحركات الدينية، حيث تنظر الى الأفراد والمجتمعات والدول الاسلامية على حقيقتهم كمسلمين، غير ناقصي العقيدة وبالتالي التساؤل حول صحة عقيدتهم غير وارد، فالهدف الاسمى لديها اعادة تنظيم المجتمعات والدول على أسس اسلامية مستمدة من الشريعة وليس في غيرها من برامج سياسية واجتماعية غربية، وفي تفسيرها للنصوص القرآنية لا تتوقف عند ظواهر النصوص بل توسع من نظرها لتشمل مقاصد الشريعة مصالح الناس، وأسباب النزول واجتهادات الفقهاء، ويمثل الاسلام وعاء حضاري، وتستمد منه رؤياها لتنظيم المجتمع، وتنفذ برامج لا تختلف سوى في المضمون عن برامج الجماعات السياسية الأخرى وهي بدورها قسمين:[2]

أ_ الحركات الاسلامية الساعية للحكم: وهي تلك التي تسعى بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى السلطة السياسية، من أجل تطبيق برنامجها السياسي ذو الطابع الإسلامي معتقدة أن ذلك سوف يحقق التقدم والنمو لمجتمعاتها، ومن أجل الوصول لذلك الهدف تسلك كافة السبل السلمية المباشرة وغير المباشرة المتاحة أمامها.

ب_ حركات التحرر الوطني : والتي هي جزء من الحركات السياسية الاجتماعية ذات البرنامج الاسلامي، دفعتها ظروف معينة، منها تلك التي تخضع للاحتلال الأجنبي الى تبني برنامج للتحرر الوطني يقع الكفاح المسلح في الغالب منه، وتعد حركة "حماس" وحركة الجهاد الفلسطينيين وحزب الله اللبناني الأكثر بروز وتمثيل لتلك الفئة.

---

[1] -كروي كريمة، مرجع سابق، ص 20

[2] - المرجع نفسه،، ص21

المبحث الثاني : الاطار الفكري والسياسي لحركة الاخوان المسلمين

يتناول هذا المبحث الظروف التي نشأت فيها جماعة الاخوان المسلمين، وفهم أسباب النشأة وسياقها التاريخي والسياسي، للتعرف على الخلفية الفكرية والايديولوجية التي تبلورت لديهم وفق ذلك السياق، مرورا بالمحطات الزمنية الفارقة في تطور جماعة الاخوان المسلمين والتي تميزت باختلاف كل محطة عن سابقتها، وتأثير كل فترة زمنية في البنية التنظيمية والفكرية للجماعة.

المطلب الأول : ظهور ونشأة حركة الاخوان المسلمين

ترجع العديد من الأدبيات والباحثين والمهتمين بحركة الاخوان المسلمين الى أن هناك ظروفا موضوعية وتاريخية، هي التي جعلت من تأسيسها أمرا واجبا لامناص منه، حيث أن الفترة التي قام خلالها حسن البنا بدعوته، كانت فترة حالكة في تاريخ هذه الأمة أين بلغ استهتار الانجليز بمقدرات الأمة أن تجاهلوا معتقداتها الاسلامية و أمجادها وتاريخها، و وصل بهم الأمر أن فتحوا للحملات التبشيرية أبواب البلاد بعد أن مهدوا لها بنشر الجهل والفقر والمرض، وبعد أن اطمأنوا الى مقاليد الحكم في البلاد أصبحت مستضعفة وفي يد الفئة التي تدين لهم بالولاء[1].

ويمكن تلخيص العوامل التي ساعدت على نشوء حركة الاخوان المسلمين في مصر كالاتي:[2]

_ الحرب العالمية الاولى وسقوط خلافة المسلمين في الدولة العثمانية سنة 1924.

_ خضوع مصر للاستعمار البريطاني .

_التأثير الغربي الفكري والثقافي والسلوكي والأخلاقي على مصر، والشعور بالخطر الغربي على المجتمع الغربي والشباب خاصة.

_ الصراع الفكري مابين دعاة الحداثة ودعاة التراث فقد اشتد الصراع الفكري بين دعاة الحداثة المتمدرسة في المدارس الأوربية الغربية والمتأثرة بأنماطها الثقافية و الفكرية، أين دعوا الى فصل الدين

[1] -محمود عبد الحليم، **الاخوان المسلمون احداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل، الجزء الأول**، دار الدعوة للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ط5، 1994، ص58-59

[2] - رواء فخري عبد اللطيف، مرجع سابق، 384

عن الدولة أمثال (طه حسين –سلامة موسى)، وبين المحافظين رافضي الحداثة من رجال الدين الذين لم يكن لديهم تأثير مجتمعي في تلك الفترة .

_ البيئة الاجتماعية المصرية وتردي أحوال الناس الاقتصادية، حيث تعتبر البيئة الاجتماعية المصرية والمنقسمة الى طبقتين، -الاقطاعيين والفلاحين الفقراء- البيئة الخصبة من أجل تجنيد الاتباع المؤسسين لهم، حيث اعتبر الريف المعروف بتمسكه بالعادات والتقاليد والقيم الدينية مجتمعا مثاليا مكن من رواد الفكر الاصلاحي من نشر أفكاره.

_ البنية الحزبية المترهلة وضرورة وجود البديل[1].

تطور الأحداث الداعية للتأسيس وإرهاصات ما قبل النشأة:

يعد سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924 بعدما عانت ويلات الضعف والتفكك، ويعني هذا أن منحنى عصر التلاحم الاسلامي قد اهتز بشدة بعد أن فقدت الأمة أحد أخر اشكال الوحدة، وكان لهذا الأمر الأثر الكبير على المسلمين كما ونوعا، وكان الاستعمار قد نجح في زرع العديد من المؤسسات العلمانية المبشرة بقيم المستعمر والداعية للتخلي عن المبادئ الاسلامية في السياسة وفي الاقتصاد وشتى مناحي الحياة الاجتماعية، ناهيك عن اقامة الحملات التبشيرية، وقد كان الحزب الوطني المصري بزعامة مصطفى كمال قد شدد على القيم الاسلامية بالتأكيد على أحد مظاهرها كالحجاب، ويعد الحزب الوطني المفجر الحقيقي لثورة 1919"، لكن سرعان ما تم سرقة زعامة الحزب وتغيير أجنداته من قبل سعد زغلول المناوئ للانجليز وهو ما زاد الحاجة الى ظهور قوة شابة تحمل الراية وتكمل مسيرة الكفاح الوطني التي ابتدأها كمال ومحمد فريد ورفاقهما، وتواجه أعباء الاختراق السياسي والثقافي الأوربي للعالم الاسلامي والمجتمع المصري خاصة[2].

وبعد عزل الانجليز الشريف حسين علي ونفيه، بعدما تهاوت الخلافة العثمانية، عمت في تلك الفترة حالة من الخواء والفراغ الديني الذي أصبح المسلمون معه عاجزين عن تحديد أهدافهم والتعبير عن شخصياتهم وهويتهم، فاستنفرتهم للمقاومة حيث كانت المشاعر والقيم الاسلامية تتبلور لدى

[1] - رواء فخري عبد اللطيف، مرجع سابق، 384

[2] - محمد مورو، **الحركة الاسلامية في مصر "رؤية من قرب"**، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة 1994، ط1،، ص76

الشيخ حسن البنا ويكتمل نضجها، فكانت العامل الحاسم الذي يدفعه لبلورة الافكار الاصلاحية و النهضة في نظام مهيكل ومؤسس ومنه الى تكوين جماعة الاخوان المسلمين حيث يقول:" وليس يعلم أحد الا الله كم من الليالي كنا نقضيها –هو وثلاثة من رفاقه المؤسسين-نستعرض حال الأمة وما وصلت اليه في مختلف مظاهر حياتها ونحلل العلل والأدواء، ونفكر في العلاج وحسم الداء، ويفيض بنا التأثر لما وصلنا اليه حد البكاء، ثم كانت في مصر وغيرها من بلدان العالم الاسلامي حوادث عدة الهبت نفسي و أهاجت كوامن الشجن في قلبي، ولفتت نظري الى وجوب الجد والعمل وسلوك طريق التكوين بعد النية، والتأسيس بعد التدريس"، فكان الشيخ حسن البنا يسعى لبعث الحماسة والروح الاسلامية في المجتمع.[1]

وعموما يمكن الاشارة الى الاسباب التي دعت حسن البنا وصحبه الى تأسيس جماعة الاخوان المسلمين وهي أسباب تتعلق بعضها بالوضع الداخلي في مصر، ومساهمة النظام الملكي والقوى الخارجية التي تؤثر في توجه هذا البلد وتشكيل سياساته بالكامل، ويتعلق بعضها الآخر بالوضع العام في العالم الاسلامي حيث الضعف و التشتت نتيجة لحملات الاستعمار، ويمكن أن نرصد اجمالا من وجهة نظر الاخوان والباحثين المصريين منهم بأن أهم الاسباب الداعية لتأسيس حركة الاخوان المسلمين هي:

السبب الأول : الهجمة الغربية الاستعمارية على البلدان الاسلامية والعربية

السبب الثاني : الآثار المترتبة على الاتصال بالحضارة الغربية فكريا واجتماعيا

السبب الثالث : حملات مدارس التبشير

السبب الرابع : الغاء الخلافة العثمانية وصدور الكتب العلمانية

السبب الخامس : تهاون البرجوازية المتوسطة

السبب السادس : اتساع الفوارق الاجتماعية في المجتمع المصري وتفشي الفقر

[1] -محمد عمارة، **الصحوة السلامية والتحدي الحضاري**، دار الشروق، 1997، ط2، ص48-49

السبب السابع : انتشار الفاشية في أوربا والخوف من القومية الشيوعية[1].

وانعكس على ذلك أن تأسست جماعة الاخوان المسلمين في مصر عام 1928 على يد حسن البنا وجاءت عملية التأسيس كرد على الأوضاع والظروف السياسية التي مرت بمصر والمنطقة الاسلامية عموما، فانهيار السلطة العثمانية، وقدوم الاستعمار وتفكك وتضعضع العالم الاسلامي وضعفه أمام تفوق الآخرين، كان من بين الأسباب التي دفعت بالبنا الى التفكير مليا في وضع مصر و المسلمين عموما، ومن ثم اتخاذ قرار تأسيس هذه الجماعة.[2]

كما أن التعرف على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر قبل تأسيس حركة الاخوان المسلمين سنة 1928، أمرا مهما أو مدخلا رئيسيا لفهم أسباب نجاحها وانتشارها، أين كانت لشخصية مؤسسها الشيخ حسن البنا ومقوماته العقلية المتميزة، الدور الفاعل في حصول القبول لدعوته على نحو سريع، فقد استطاع بذكائه الحاد أن يحدد العوامل المؤثرة في المجتمع المصري، وأن ينزل ملكاته الدعوية عليها وقد جعلها عوامل أربعة هي: (العلماء ومشايخ الطرق والأعيان والأندية)، وكان من أثر محاضرات ودروس الشيخ البنا أن حضر اليه ستة أفراد وهم، (حافظ عبد الحميد- عبد الرحمان حسب الله -أحمد المصري-اسماعيل عز - فؤاد ابراهيم – زكي المغربي)، وعرضوا عليه ما يملكون من مال بسيط وحملوه تبعة أمرهم فكان القسم والبيعة، وبعد مشاورة معهم على تسمية أنفسهم قال لهم، "نحن خدمة في خدمة الاسلام، اذا نحن الاخوان المسلمون"، وكان ذلك بالإسماعيلية في مارس سنة 1928[3].

وانتقل المركز العام للجماعة الاخوان المسلمين الى القاهرة، وأبدى مؤسس الجماعة حرصا كبيرا في تلك الفترة على عقد المؤتمرات العامة لإقرار خطط العمل والسياسة ومراجعتها بل واستشراف ما يلزم لموائمتها مع متطلبات المراحل المستقبلية، وحرص البنا أشد الحرص على انعقادها فكان المؤتمر الأول في ماي سنة1932، والثاني في أواخر نفس العام، والثالث في مارس 1935 والرابع 1937 والخامس

---

[1] -السيد يوسف، **الاخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والارهاب في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، ط1، 1999، ص15

[2] -طارق حمو، صلاح نيوف، **الحرية والديمقراطية في خطاب الاسلام السياسي بعد التحولات الاخيرة في العالم العربي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الاردن، ط1، 2015، ص234

[3] -أحمد سالم، **اختلاف الاسلاميين"الخلاف الاسلامي الاسلامي نموذجا"**، ط1، بيروت، 2013، ص122

في 1939، وكان لها الأثر في تكريس الشورى وتبادل الآراء والمراجعات الادارية والتنظيمية والسياسية للقرارات، وكانت فرصة كبيرة و مهمة لتحسس نبض الجماعة، وكانت تمثل كل الهيئات الادارية للجماعة انطلاقا من مكتب الارشاد مرورا بمجلس الشورى العام ومجالس الشورى المركزية[1].

وقبل الشيخ حسن البنا الدعوة التي القيت على عاتقه واقسم الجميع ان يكونوا جندا في خدمة رسالة الاسلام وتم اختيار اسم الجماعة من واقع انهم اخوة في الله وأخوة في الدين[2].

ويمكن القول أن هذه الجماعة تعد منبعا لمعظم الحركات السياسية الاسلامية في الوطن العربي والعالم الاسلامي فيما بعد، وذات امتداد مؤثر في العالمين الاسلامي والعربي، اذ تمكنت من الانتشار في العديد من البلدان العربية سيما في سوريا"1935"، ودول الخليج العربي"1941"، والأردن"1943" وفلسطين "1946"، ومن ثم العراق في"1946" ولبنان" 1949"[3].

ويرى عبد الاله بن كيران أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية الاسلامي في المغرب، أنه ليس مجانبا للصواب في شيء القول بأن اغلب الحركات الاسلامية المعاصرة اليوم المنتشرة في عموم العالم الاسلامي تأثرت بجماعة الاخوان المسلمين، الشهيرة والتي انشأت في مصر خلال العشرينيات من القرن العشرين علي يد المجاهد حسن البنا[4].

ويمكن فهم السياق العام للظروف مرحلة نشأة وتأسيس حركة الاخوان المسلمين من خلال التعرض الى مسيرة مؤسسها الحافلة بالأحداث.

حسن البنا مؤسس الجماعة:

ولد حسن البنا في الحمودية بمصر عام 1904، لأسرة بسيطة فقد كان والده يعمل مأذونا وساعاتي، ويبدو أن مقومات الزعامة كانت متوفرة لديه منذ الصغر، ففي مدرسة الاعدادية عرف

---

[1]- عبد الله النفيسي، **الحركات الاسلامية ثغرات في الطريق**، افاق للنشر، الكويت، ط1، 2012، ص41-42.

_انظر في هذا الصدد: الورقة القديمة لأحمد السكري للمؤتمر الثالث 1935، بعنوان(**الى اي مدى وصل الاخوان وماذا يعوزهم**)

[2] -نصر مهنا محمد، **في تاريخ الفكر السياسي المقارن**، مركز الاسكندرية للكتاب، 2006، ص، 323

[3] -بشار حسن يوسف، وجيه عقد وعلي، مرجع سابق، ص55

[4] -عبد الاله بن كيران، **الحركات الاسلامية وإشكالية المنهج**، الدار البيضاء المغرب، ص37-38

بنبوغه وتميزه بين أقرانه ومرشحا لمناصب القيادة بينهم، حتى أنه عندما تألفت جمعية الاخلاق الأدبية وقع اختيار زملائه عليه ليكون رئيس لمجلس ادارة هذه الجمعية.[1]

وكان أبوه الشيخ أحمد عبد الرحمان-امام مسجد- تلقى علومه في الأزهر الشريف وذلك على أيام الامام محمد عبده، تلقى حسن البنا تعليمه في كتاب القرية وكان شيخه محمود الزهران الذي ترك بصماته على فكر الشيخ وتكوينه، وظهر نشاطه الفكري منذ سنوات الأولى له في المدرسة، واشترك في جماعة السلوك الأخلاقي الذي كانت تهدف الى تعميق الشعور الديني بين أعضائها، وتهذيب النفوس والأخلاق ونبذ السلوك الذي يتنافى مع القيم الاسلامية.

مراحل تكوينه الأولى :

قرأ الشيخ البنا الكثير عن الصوفية وطرقها وخاصة الطريقة الصوفية "اخوان الحصافية" وقرأ بشغف الأعمال الخاصة بشيخ الطريقة وقبل أن يترك حسن البنا المدرسة الابتدائية اندلعت في مصر ثورة 1919، واشترك في المظاهرات التي انفجرت في المدرسة وأسهم في القاء شعارات الوطنية[2].

وتعرف على أفكار الطريقة الحصافية، التي كانت صوفية تحض على العلم والفقه والعبادة والطاعة والعمل بالقرآن والسنة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث تنسب هذه الطريقة الى الشيخ حسين الحصافي، ومن ثم أسس البنا مع أحمد السكري أحد زملائه في"اخوان الحصافية"، الجمعية الحصافية وهدفت الى مقاومة البعثات التبشيرية والحفاظ على تعاليم الاسلام، حيث كان البنا وهو في سن الثالثة عشر سكرتيرا للجمعية[3].

وفي عام 1922 التحق البنا بمدرسة المعلمين الأولية في دمنهور، ثم التحق عام 1928 بدار العلوم في القاهرة، وفيها التحق ببعض الجمعيات الدينية، مثل " جماعة السلوك الأخلاقي " و"جماعة

[1] -أحمد سالم، رجع سابق، ص 121

[2] -نصر مهنا محمد، مرجع سابق، ص، 321

[3] -السعيد رفعت، **حسن البنا...من ....كيف..ولماذا؟**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977، ص36

النهي عن المنكر"، وقد عرف عنه في دراسته بالقاهرة التقشف والزهد والمواظبة على حضور حلقات الذكر، وزيارة المساجد، أين التقى مع رشيد رضا تلميذ محمد عبده[1].

ثم بدأت النزعة الصوفية تغلب عليه، وتشغل تفكيره و ارتدى زي الجماعة الصوفية، وتأثر الى حد كبير بتعاليمها وخاصة تعليم وفكر الامام أبي حامد الغزالي، فعكف على كتاب الاحياء وبدأ يهتم بتثقيف ذاته، وواجه حسن البنا صراعا نفسيا وهو في السنة النهائية في مدرسة المعلمين، حول جدوى التعليم الرسمي وقارن بين ذلك وبين تعاليم وآراء الامام الغزالي حول المعرفة، وأن التعليم يجب أن يقتصر على ما هو ضرورة للإنسان لمعرفة أمور دينه و تعاليمه، وما يمكن من كسب رزقه، وذلك بتعلم حرفة أو صناعة.[2]

كما وصفه الشيخ الطنطاوي جوهري، بأن لديه قوة روحية جارفةحيث قال فيه: " قد يلاحظ القارئ أنني حين أصف حسن البنا لا أتعرض لميزاته العقلية والذهنية، مع أنه كان فيها الذروة والتي لا تسامي خصوبة ذهن، وحدة ذكاء وانفاد قريحة، وحافظة وأن طال عليها الزمان فلا يفلت منها شيء، أو تباعدت بها البلاد فقد يزور قرية في أعماق الصعيد، ويلتقي بعد سنوات في القاهرة بفرد منها فتراه يناديه باسمه ولقبه ويسأله عن أبنائه ومع ذلك، لا أتعرض لهذه المميزات لأن كثيرا من الزعماء يتمتعون بأنصبة متفاوتة منها ولكن الميزة التي تتقطع دونها الاعناق، والتي قلما يجود الزمان بزعيم يظفر بنصيب منها، هي القوة الروحية الخارقة ولقد كان حسن البنا –رحمه الله – عميق الايمان شديد الثقة فيه، يؤمن بالغيب...[3]".

وكان من المتوقع أن ترسله وزارة المعارف العمومية في بعثة دراسية الى انجلترا أو فرنسا على عادتها في ايفاد الاوائل الحاصلين على دبلوم دار العلوم، لولا ظروف جعلت الوزارة تخرج عن ذلك التقليد.

وكان الأستاذ البنا يحسن صناعتين: اصلاح الساعات، وتجليد الكتب، فكان يفتخر بأنه عامل وكان يقترض الشعر ومتذوقا للأدب ولا أدل على ذلك من كتاباته وخطاباته، ونبوغه حيث حصل على

[1] -بيومي زكريا سليمان، "**الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية "1928-1948**"، مكتبة وهبة، القاهرة، 1991، ص73-74

[2] - محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 321

[3] -محمود عبد الحليم، مرجع سابق، ص187

الدبلوم ولم يبلغ الحادية والعشرين فتم تعيينه بمدرسة الاسماعيلية الابتدائية في الدرجة السادسة وتسلم عمله في سبتمبر 1928، واستمر بعد ذلك مدرسا تسعة عشر سنة، وقد عرض عليه عبد الحميد عبد الحق باشا وزير الأوقاف أن ينتدبه الى مكتبه بالوزارة ليعاونه في اصلاح المساجد على أن يمنحه الدرجة الثانية بصفة استثنائية ويتقاضى مرتبها، لكنه رفض، وقبل أن يكون في لجنة اصلاح المساجد دون مقابل، واستقال من وظيفته بوزارة المعارف بمناسبة انشاء الجريدة اليومية للإخوان المسلمين، وهو لا يملك مرتب شهر واحد، وقرر له المجلس ادارتها مرتب قدره 100جنيه، لكنه رفض وأنشأ مجلة الشهاب، وفرض لنفسه ايراد مرتبا من عائداتها يقدر ب 40 جنيه، وكان يسكن في مسكن متواضع بالحلمية الجديدة بإيجار شهري قدره جنيهان، وقد عاشت فيه أسرته بعد وفاته[1].

المطلب الثاني:الخلفية الفكرية والإيديولوجية لحركة الاخوان المسلمين

وصف الاخوان المسلمون الحياة في المجتمع الاسلامي وخاصة المصري على أنها حياة فساد، وإذلال وفي رأيهم نجم هذا كله نتيجة المحتلين الاجانب، (وخاصة الانجليز وفرنسا)، الذين أدخلوا هذه القيم الغريبة على المجتمع المصري المحافظ، تلك القيم التي تبناها القادة المصريون، ويدعوا الاخوان المسلمون العودة الى الاسلام الطاهر النقي والأصيل، ولأن جميع الايديولوجيات في هذا العالم لا تعادل الاسلام، فالدين الاسلامي يفوق كل الايديولوجيات وهو صالح للبشرية عامة، في كل زمان ومكان، فقد سبقت الثورة الاسلامية الثورة الفرنسية، وكذا الروسية ورفعت الثورة الاسلامية شعارات حقوق الانسان والحرية والمساواة وقيم العدل الاجتماعي، ليس من وجهة النظر الفلسفية فحسب وجعلتها منهاجا للحياة أيضا[2].

ولأن الشريعة في رأي البنا هي نموذج اجتماعي، تجب تنقيتها من مناهج تاريخية معينة وربطها بنموذج يخص الحرية والسيادة الشعبية على الحكم، والفصل بين السلطات الثلاثة للدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ولذا يؤكد بأن الأنظمة الدستورية الغربية للحكم لا تتعارض مع الإسلام اذا ما تم ربطها بأسس الشريعة، وعلى سبيل المثال يجد البنا من مفهوم الشورى عبر اعادة تفسيره في ضوء الحداثة وعدم معارضة الشريعة للديمقراطية "الشورى "، هي المبدأ الأساسي للحكم

[1]- أحمد عادل كمال، **الاخوان االمسلمون والنظام الخاص**، مطابع الزهراء للاعلام، ط2، 1989، ص82-83-84

[2] -سليم ابو جابر، **الاخوان المسلمون في مصر**، مقال عن موقع الكتروني: ص143-144

وممارسة السلطة من قبل الجماعة، عملية استيعابية تهدف الى تمكين المجتمع من شق طريقه السياسي، عبر برنامج محدود وعبر تبني ايديولوجية معينة، وعلى اعتبار أن المصدر لمشروعية الشورى هو المجتمع، فانه لا يمكن أن يمثل هذا المجتمع بفئة واحدة، أو حزب واحد، بل المطلوب أن تتحول الشورى الى مؤسسة تتوقف شرعيتها على استمرارية قبول المجتمع لها. اذا الحكم هو عقد بين الحاكم والمحكوم تكون الشورى آداة له[1].

وأرست حركة الاخوان المسلمون قواعد عملها من خلال برنامج فكري يشمل الدين والدنيا، وفي عام 1935 أكد مجلس الشورى على أن عقيدة الاخوان المسلمين قائمة على الأمر كله لله، وأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم هو خاتم الرسل، أرسل للناس كافة وأن القرآن كتاب الله، وهو قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة، وأن يتمسك الاخوان بالسنة لأن واجب المسلم هو احياء مجد الامة بإنهاض شعوبه، واعادة تحكيم تشريعه وأن راية الاسلام يجب أن تسود كل البشر، وأن مهمة كل مسلم تربية أبنائه على قواعد الاسلام ولا يتحقق ذلك إلا من خلال اقامة حكومة اسلامية التي تطبق قواعد الاسلام[2].

ومن هذا يرى الاخوان المسلمون أن فكرهم مستمد من الفكر الاسلامي، والذي يهدف الى محاولة اصلاح المجتمع في كل المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، عن طريق ضبط هذه المجالات بالمعيار الشرعي الذي يحدده البناء الفكري الاسلامي، وذلك على مستوى الفرد والجماعة وانطلاقا نحو تعميم هذا الاصلاح على كل مكونات الأمة العربية، لتعاد اليها السيادة الاستقلالية ثم باقي ربوع الارض وتحدد بنيتهم الفكرية انطلاقا من المحددات التالية :

1_شمولية الاسلام:حيث يرى أن الاسلام عقيد وسيادة ووطن وجنسية وروحانية وعمل ومصحف وسيف.على حد قول حسن البنا .

[1] -أحمد الموصلي، **رؤية الحركات الاسلامية المفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية في العالم العربي**، عن كتاب الحركات الاسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مرجع سابق، ص127

[2] - سليمان فريد عبد الفتاح، اشكالية **العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الاخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر**، جامعة النجاح الوطنية، رسالة مقدمة لنيل متطلبات الماجستير، 2014، ص41

2_ الاصلاح الشامل: شمل فكر الاخوان كل نواحي الاصلاح في الأمة حيث يرى حسن البنا أنها دعوة سلفية وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية وجماعة رياضية، ورابطة علمية وشركة اقتصادية وفكرة جماعية.

3_التميز عن غيرها: وذلك بمجموعة من الخصائص مثل البعد عن مواطن الخلاف والبعد عن هيمنة الكبراء والأعيان والبعد عن الأحزاب والهيئات الخاصة بالتكوين والتدرج وإيثار الناحية العملية الانتاجية على الدعاية والإعلانات وشدة اقبال الشباب عليها وسرعة الانتشار في القرى والمدن .

4_التركيز على الفرد نواة الاصلاح : فالفرد هو الاساس ويتناول فكر الاخوان وفق مواثيقها في تكوين الفرد المسلم بالتربية من خلال الأسرة المسلمة ثم المجتمع ثم الحكومة الاسلامية ثم الدولة فأستاذية العالم وفق الأسس الحضارية.

5-التركيز على البيعة وأركانها : فهي الفهم والإخلاص والجهاد والعمل والتضحية والطاعة والثبات والتجرد والثقة .

عدم تكفير المسلمين: ورأى البنا ذلك، في أنه لا يجوز تكفير المسلم اذا قرأ الشهادتين وعمل بمقتضاهما وادى الفرائض، أما سيد قطب فنجد أنه خرج على الأصل الفكري للإخوان بعدما كان من أبرز منظريها، والذي يقوم على مبدأ عدم تكفير المسلمين، وذلك في مؤلفه "جاهلية المجتمع[1]".

وعليه فان الايديولوجية السياسية لحركة الاخوان المسلمين تقوم على أساس العقيدة الاسلامية المتمثلة في أن السيادة لله، وأن الشريعة الاسلامية هي أساس التشريع في الدولة، وعندما ننظر الى مسار مؤسسها العملي والفكري، نجد بأنه وقبل تأسيس الحركة، كان قد أسس عدة جمعيات دينية ذات بعد سياسي كجماعة النهي عن المنكر التي كانت تهدف الى الدعوة والالتزام بتعاليم الاسلام [2].

كما تعتمد الفلسفة الروحية لدى حركة الاخوان على الاهتمام الكبير بتكوين الأخ المسلم والأسرة المسلمة والأمة المسلمة، وذلك بالاعتماد على ثلاثة مبادئ وهي، الربانية والروحانية الاجتماعية والعقلية الايجابية.

[1] - سليمان فريد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص49-50

[2] -نعيمة بغدادي، مرجع سابق، ص128

الايديولوجية الفكرية للإخوان من وجهة نظر البنا :

وقد حدد حسن البنا أركان البيعة العشرة التي تعتبر ركنا فكريا أساسيا لنظام الجماعة التربوي والدعوي وكذا للحركة في العمل السياسي فهي، الفهم والإخلاص والجهاد والعمل والتضحية والطاعة والثبات والتجرد والثقة[1]..

يمكن أن يفهم فكر الاخوان المسلمين ضمن الظروف التاريخية التي أوجدته، فقد جاء استجابة لتحديات خارجية و داخلية استوجبت في نظرهم العودة الى الاسلام بأسلوب فالإخوان المسلمين كفكر أو كحركة كان عليها أن تواجه الخطر الخارجي المتمثل في التآمر على الاسلام من خلال اضعاف الخلافة والغائها، فطبيعة السلطة السياسية عن البنا تأثرت بذلك الحدث من ناحية والبحث عن نظام اسلامي أصيل وحديث في الوقت نفسه، وبالتالي انطلق من مفهوم محوري في طبيعة السلطة، وهو وحدة السلطة في النظام الإسلامي ويبدأ بتحديد ما يتميز به النظام الاسلامي خلافا لكل النظم القائمة، والتي عرفتها البشرية فنحن أمام نظام رباني عالمي وشامل، خلافا للنظم الوضعية والمحدودة جغرافيا أو قوميا أو عرقيا والسلطة مرتبطة بعقيدة دينية تخضع الأمة الاسلامية وتوحدها كما يقول:"كانت الامة مجتمعة الكلمة باستمساكها بأهداب الدين واعتقادها بفضل من جاء به من أحكام، ورعايتها لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتشديده في الوحدة في أمر يقبل من فارق الجماعة أو خرج عن الطاعة[2].

حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من أتاكم وأمركم جميع يريد أن يشق عصاكم فاضربوه بالسيف كائنا من كان"[3].

ويحظ بذلك على وحدة السلطة وينفي أي فصل بين السياسة والدين في الاسلام، وبالتالي لا توجد سلطتان في الاسلام واحدة سياسية والأخرى دينية، ويرفض بشدة هذا التقييم ويتحفظ على

[1] -حسن البنا" **رسالة الى الشباب"في مجموعة رسائل الشهيد حسن البنا**، الاسكندرية، دار الدعوة للنشر، ..2002، ص95

[2] - حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص190

[3] -حديث نبوي، صحيح البخاري.

استعمال كلمة رجال الدين في الإسلام لأنها توحي بوجود فئة محددة المهام، حيث أن الدولة الاسلامية في الوقت نفسه تمارس السلطة الدينية والوظيفة السياسية(حراسة الدين وسياسة الدنيا)[1].

وعن طبيعة الحكم الذي يدعو اليه البنا يقول:"نحن لا نعترف بأي نظام لا يرتكز على أساس الاسلام ولا يستمد حكمه منه، وسنعمل على احياء الحكم الاسلامي في كل مظاهره وتكوين الحكومة الاسلامية على أساسه"، ويشدد على ضرورة تحكيم الشريعة فيقول:" ان قعود المصلحين الاسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة لا يكفر عنها إلا بالنهوض واستخلاص قوة التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون بأحكام الاسلام ..".

وفقا لفكر الاستاذ البنا فانه يحدد للإخوان الغاية الحقيقية من الدعوة، حيث يعتبر الاخوان المسلمين نفسهم دعاة الى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة، ويستهدفون من خلال شريعتهم تطبيق شرع الله تعالى كما أمر، وذلك من خلال الوسائل السلمية المتاحة وعبر المؤسسات الدستورية القائمة، وذلك ليس طلبا في الحكم، ولكن من منطلق أنهم أصحاب برنامج اصلاحي، ذي مرجعية اسلامية، أما الوسائل فيحددها في قوله:" أما وسائلنا العامة، فهي النضال الدستوري حتى يرتفع صوت هذه الدعوة في الأندية الرسمية، وتناصرها القوة التنفيذية ونحن واثقون بعون الله من النجاح مادمنا نبتغي بذلك وجه".[2]" مصداقا لقوله تعالى: **"ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز"** سورة الحج[3].

وإجمالا يمكن القول أن الفكر الحركي لدى الجماعة تأثر كثيرا بمراحل تطور الجماعة وصراعها مع العساكر في مجلس قيادة الثورة، حيث أن مرحلة المؤسس حسن البنا الممتدة من (1928-1949)، كانت من المراحل التي وضع فيها الجهد والبلورة الفكرية التي كانت خلفه، ومن يستعرض كتابات المؤسس ويدرس خطواته يدرك أن الرجل كان يتمتع بفكر حركي وتنظيمي، وكان يعرف ما يريد وما هو الممكن والمستحيل وما هو المهم والأهم[4].

---

[1] -حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص191

[2] -محمد فخري، **من يحكم بعد مبارك**، ص 135-136- 137 كتاب عن موقع:www.koutob arabia.com

[3] - قرآن كريم، سورة الحج، الآية 40

[4] -عبد الله النفيسي، **الفكر الحركي للتيارات الاسلامية**، ط1 شركة الربيعان للنشر، الكويت 1995، ص27

ويمكن اعتبار البنا اكثر من أي فرد آخر حسب ديكمجان ريتشارد، مجسد الاحيائية السنية في القرن العشرين:" كان تجسيدا فريدا للروحاني الصوفي والعالم المسلم والقائد الحركي الذي امتلك قدرة على تحريك الجماهير وكسب تأييدها، وكان غير مهتم بالتعقيدات الفلسفية نظرا لتكريس جهده في احياء المجتمع الاسلامي واعتمد في نشر (مذهبه الاخوان المسلمين) على القران وكتاب الحديث والسنة" [1].

كذلك ارتكز البنا على مواقف الفكر والعمل التي ارساها قادة ودعاة الأصولية السنية، كابن حنبل وابن حزم والنووي وكثير من المنظرين وأبطال التاريخ الاسلامي، وشكلت جماعة "الاخوان المسلمين" الامتداد التنظيمي والفكري لشخصية البنا الآسرة والانعكاس البنائي لرؤيته، ومع ذلك المحافظة على النمط العالمي للقيادة الأصولية، اضافة الى تجسيده للشخصية الآسرة التي تظهر وقت الأزمات لتقوم بمهمة الخلاص الاجتماعي الروحي كما يراه "**ويبر**".

ويقدر الباحثون الأصول الفكرية لحركة الاخوان المسلمين ويرون أنها منبعثة من تأثر مؤسسها حسن البنا بمجمل أفكار رشيد رضا، وذلك على أساس أن الولاء السياسي في منظومة القيم الاسلامية وللأمة الإسلامية استنادا الى العقيدة المشتركة هي مقابل الدولة القومية، القائمة على قاعدة مشتركة من اللغة والأرض والتاريخ والروابط العرفية، ثم الدين، وهذا ما أحدث الصدام مع شعارات المنحى العلماني للحركة الوطنية "الدين لله والأرض للجميع"، المنطلقة من القومية مؤكدا أنها من تداعيات الاستعمار الأوربي ومحذرا من الايديولوجية البعيدة تماما عن روح الاسلام.

ولقد آمن الإخوان المسلمون بأن الخلافة هدف أسمى وركن أساسي لاستعادة مجد الإسلام ولتطبيق رسالته، فحسن البنا يؤكد أن الخلافة رمز للوحدة الإسلامية، وهى شعيرة إسلامية واجبة التحقيق، ومن ثم، هو يكتب أن الإخوان المسلمين يضعون فكرة الخلافة والعمل على إعادتها فى رأس منهاجهم، ولئن كان بعث الخلافة كنظام قد خرج اليوم من حقول استهداف الإخوان المسلمين وكثير من الحركات الإسلامية، إلا أن الهدف الثابت لديهم يبقى هو إقامة نظام حكم إسلامي بغض النظر عن التسميات سواء سمى جمهورية إسلامية، أو غيرها. ونظام الحكم الإسلامى هو النظام الذى يسود فيه تحكيم التنزيل فى شؤون الحياة الدنيا، وتصريف مصالح البشر المدنية وفقًا لأحكام النصوص الدينية،

[1] -ريتشارد ديكمجان، ترجمة عبد الوارث سعيد، مرجع سابق، ص120-121

لا بحسب القوانين الوضعية، فالشريعة الإسلامية هى الأجدر بأن تكون القانون العام والخاص للبشرية جمعاء[1].

كما تستند نظرية الاخوان الكلاسيكية الى ثلاثة مبادئ أساسية :

_القرآن وهو الدستور الأساسي

_الحكومة التي تعمل بمبدأ الشورى

_ الحاكم الذي يلتزم بتعاليم الاسلام وإرادة شعبه، فالشعب هو مصدر السلطات وأما العلاقة بين الحاكم والمحكوم فهي عقد اجتماعي حيث يكون الحاكم فيه كالمستأمن و الوكيل، وتطبيق الشورى أمرا واجب ويكون من خلال مؤسسة أهل الحل و العقد، تلك المؤسسة المنتخبة التي تمثل الشعب وهي تتمتع بكامل السلطات الحقيقة.[2]

وفي الذكرى العاشرة لتأسيس الاخوان عقد المؤتمر الخامس 1939،حيث حددت فيه الجماعة خطوطها الفكرية بمايلي:

1_ أن الاسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائي للحياة بكافة نواحيها

2_أن الاسلام نابع من مصدرين أساسين هما القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم وقائم عليها.

3_أن الاسلام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان[3].

وقد حرص المؤسس والمرجعية الأساسية للجماعة حسن البنا أن يصنف الاخوان المسلمين في اطار وصف عام من الصعب إمساكه حيث يقول:" أيها الاخوان أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزبا ولا

[1]- علا عبد العزيز ابو زيد، **الممارسات السياسية للحركات الاسلامية بين مقاومة الاستعمار والتعامل مع النظم السياسية المعاصرة**، ص14، نقلا عن موقع :www.thakafatona.com

[2]- ELAD israel alman .**STRATEGIES OF THE MUSLIM BROTHERHOODS MOUVMENT**.center on islam democracyand the future of the muslim world.p23-24

[3] -طارق حمو، صلاح علي نيوف، مرجع سابق، ص237

هيئة موضوعية لأغراض محدودة المقصد، ولكنكم روح جديدة تسري في قلب هذه الأمة فتجيب بالقرآن ونور جديد يشرق فيبدد ظلام المادة بمعرفة الله وصوت داوود يعلو مرددا دعوة الرسول ومن الحق الذي لا تعلوا فيه أن تشعروا أنكم تحملون هذا العبئ بعد أن تخلى الناس[1]".

وقد اعتبرت جماعة الاخوان المسلمين أكبر الفرق الاسلامية العاملة في مجال الدعوة الاسلامية السنية في مصر والعالم العربي وانفرعت عنها جماعات أخرى في ربوع العالم الاسلامي، حيث أن المؤسس والمرشد الأول حسن البنا نشأ في بيئة اسلامية خالصة يقول:" أبي الاسلام لا أبا لي سواه"، وأغتيل بسبب دعوته المنطلقة من قناعات فكرية وإيديولوجية وصفها بأنها دعوة سلفية وطريقة سنية وحقيقة صوفية، أي أنه بهذا يدعو الى حمل كافة الجوانب والمجالات من الفرق والمذاهب الداعي الى توحدها كما يضيف:، بأنها فكرة اجتماعية وشركة اقتصادية ورابطة علميةو ثقافية...وفسر ذلك بمعنى شمول كافة الجوانب والمجالات لتحتوي كافة الفئات العمرية والعمالية.

كما فسرت بمعنى شمولية الدعوة الاسلامية من منطلق التجديد اواعادة الاحياء بعد التراخي والفتور والهوان، وان الاسلام جاءت دعوته شاملة لكافة نواحي الحياة محمولة على مهمة الاصلاح ..لذلك يضيف بأنه عقيدة وعبادة ووطن وجنسية ودين ودولة وروحانية ومصحف وسيف[2].

وبالتالي نجد أن الشيخ البنا دعا الى شمولية رؤية الجماعة، من خلال عدم اقتصارها على فئة أو جهة أو نشاط معين فكانت شاملة، ولا أدل على ذلك من قوله مخاطبا في أحد مؤتمرات التأسيس معرفا بنهج الحركة: " انني لا أريد أن تكون الحركة محصورة في نفر من المسلمين أو جانب واحد من جوانب الاصلاح الاسلامي "، ولعل ادراك البنا هذا الأمر جعله يتوجه بخطابه الى رواد المقاهي، والمصلين في المساجد لأجل ان تضم حركته جميع قطاعات الشعب على حد سواء من طلاب وخريجي جامعات وموظفين وعمال وفلاحين وضباط وجنود وعلماء دين[3].

وفي هذا واستثناءا على شمولية الحركة أنها ومنذ اللحظة الأولى جاءت كحركة للنهضة، ومحاولة لإيقاظ الأمة وأنها لا تمثل فرقة دينية قديمة أو جديدة، ولا تتنصر لرأي أو مذهب فهذا ليس

[1] -ضياء رشوان **دليل الحركات الاسلامية في العالم**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص35

[2] - عبد المنعم حنفي، **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الاسلامية**، دار الرشيد، ط1، 1993، ص26

[3] -محمد مورو، مرجع سابق، ص71

من شأنها، فلو كانت فرقة دينية أو مذهبية، لكانت حرصت على عقائد خاصة ووضعا خاصا، ولاهتمت بالمسائل النظرية والفكرية، على حساب المسائل العلمية ولكن العكس كان صحيح تماما، حيث تضم الحركة الصوفي والسلفي، الشافعي والحنبلي والمالكي والحنفي دون حساسيات[1].

وهي بذلك تدعوا العودة الى الاسلام الطاهر النقي وتحث على نبذ الخلافات المذهبية والطائفية لأنه حسب رأي البنا جميع الايديولوجيات المتواجدة في العالم لا تعادل العالم الاسلامي على أساس أن الدين الاسلامي يصلح للبشرية عامة ...فالأهداف المعلنة للحركة هي اقامة دولة اسلامية تحكم بروح الشريعة في مصر وجعل الاسلام يسودها .[2]

مستمدا الهام من دعوة اصلاحية تجديدية من سلفه الاصلاحيون والذين تأثر بأفكارهم الداعية الى نهضة المجتمع بقيم الاسلام وشريعته، على غرار جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ورشيد رضا حيث يقول، : "وكان جمال الدين الافغاني ومحمد عبده والكواكبي يسيرون بالناس دينيا وخلقيا الى ناحية مثمرة"[3].

أهم مبادئ جماعة الاخوان المسلمين، و التي حددها المؤسس حين البنا في رسائله وعلى وجه التحديد في رسالة "التعاليم"، أن المبادئ العامة للجماعة عشر:

1_الفهم : ويقصد به أن يفهم الاخوان المسلمون أن فكرتهم اسلامية، فيجب أن يفهموا الاسلام على أنه نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعا، و أن الكتاب والسنة مرجع كل مسلم في معرفة أحكام الاسلام وأن الطريق الى السنة رجال الحديث الثقاة وأن الالهام والرؤى والخواطر ليس من أدلة الحكام، والتمائم والكهانة والودع وادعاء معرفة الغيب منكر يجب أن يزول، وأن رأي الامام ونائبه معمول به ما لم يصطدم بقاعدة فقهية، وأن كل واحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا المعصوم، وأن الخلاف الفقهي لا يكون سببا للتطرف في الدين بل يجب التفاهم، فيه في ظل الحب والإخاء..وأن النظر الشرعي مقدم على النظر العقلي والعقيدة أساس القلب وعمل القلب أهم من عمل الجارحة والإسلام

[1] - محمد مورو، مرجع سابق، ص71

[2] -سليم ابو جابر، مرجع سابق، ص143-144

[3] -محمد مورو، مرجع سابق، ص68

يحرر العقل ويحث على العلم والنظر في الكون وأنه لا يمكن أن تصطدم حقيقة علمية صحيحة بقاعدة شرعية ثابتة، أن لا يكفر مسلم آخر بالشهادتين وعمل بمقتضاهما برأي..

ويقول الأستاذ محمود عبد الحليم وهو المؤرخ المعتمد لدى جماعة الاخوان المسلمين عن السيد جمال الدين الافغاني، "هو رائد الدعاة في هذا القرن وأحد أفذاذ العلماء وأئمة الدعاة نشأ في القطاع غير العربي من العالم الاسلامي وحمل لواء الفكرة الاسلامية الى كثير من الاقطار الاسلامية وغير الاسلامية [1].

فظهور جماعة الاخوان المسلمين في مصر سنة 1928، يختزل من الناحية الرمزية كل العوالم والمعالم السالفة ومن ثم فجماعة الاخوان المسلمين ومن هذه الناحية هي ترجمة حركية لجواب فعلي، نظري/شمولي، على سؤال النهضة والإصلاح في العالم العربي والإسلامي، حيث استندت في عملها الى خطاطة نظرية انبثقت جل عناصرها وفرضياتها من ثقافة العصر وصراعاته، ولم تختلف نشأة الحركة الاسلامية في مناطق أخرى من العالم العربي بعد ذلك عن هذه الظروف[2].

ويشير الدكتور علي الدين هلال في كتابه السياسة والحكم في مصر، بأن فكر الاخوان أتسم بثلاثة خصائص، وهي الشمولية والإسلام كمنهج والعمومية، كما يضيف الكاتب بأن الاخوان عرضوا فهمهم للإسلام وقراءاتهم له، على أنه الاسلام نفسه وبالتالي فان أي انتقاص منه هو انتقاص من الاسلام نفسه[3].

ومنه فنلحظ أن الخطاب الايديولوجي والسياسي لمؤسس حركة الاخوان المسلمين ومرشدها الأول حسن البنا، أساس النظرة الاستيعابية المعتدلة لمفهوم **حاكمية الله** وهذا من الوجهة الكلامية والسياسية، ومع ان مفهوم الحاكمية قد وظف سابقا وحاليا لاستيعابها، ما يعتبر غير اسلامي فان البنا يجعل منه مصدر للشرعية والاعتدال، هذا التوظيف المعتدل أصبح جزءا من خطاب الحركات

---

[1]- محمد مورو، مرجع سابق، ص70

[2]- امحمد جبرون، **الحركة الاسلامية المستقبلية عناصر في الرؤية والمنهج**، منتدى العلاقات الدولية، 2014-9-30 عن موقع :

www.faire forum.org:

[3]-علي الدين هلال، **السياسة والحكم في مصر**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977، ص234-235

الاسلامية المعتدلة والمفكرين المسلمين المعتدلين الذين طوروه لاحقا ليشتمل على الأبعاد الفكرية والاجتماعية الاقتصادية، ومع أن البنا هدف الى أسلمة الدولة والمجتمع، فانه كان يهدف أيضا الى التواصل سلميا مع النظام السياسي ومناقشة الأحزاب الأخرى[1].

2_ الاخلاص : ويقصد به اخلاص كل عضو عمله لله تعالى

3_العمل: ويقصد به أن يعمل العمل ضمن مراتب العمل المقرر في الجماعة

4_الجهاد : ويراد به تلك الفريضة الباقية الى يوم القيامة بمراتبها الثلاث والقلب واللسان واليد .

5_التضحية : وتعني بذلك من ينتمي الى الجماعة ماله ونفسه وكل شيء في سبيل الغاية وتحقيق الهدف.

6-الطاعة: ويراد به امتثال العضو الأمر وإنفاذه في العسر واليسر والمنشط والمكره .

7_الثبات : ويقصد به الصبر على الدعوة مهما طال الوقت وكثرة المحن.

8_ الاخوة : فلا بد أن ترتبط الجماعة برباط العقيدة وأن يرى كل واحد أخاه أولى من نفسه .

9_التجرد : بمعنى التجرد العضو لدعوته وجماعته عمن سواه .

10_ الثقة : ويقصد اطمئنان العضو الى قيادة الجماعة وكفائتها[2].

المبادئ الايديولوجية والفكرية للإخوان في فكر سيد قطب:

يعتبر سيد قطب من أكثر الشخصيات تأثيرا في الحركات الاسلامية التي وجدت في بداية الخمسينات من القرن الماضي، ويمثل علامة فارقة في تاريخ الفكر خاصة والإسلامي عامة، فهو انتقل بالفكر الاسلامي كله نقله نوعية كبيرة، جعلته يمثل ملهما فائقا ومعارضا في التطور الفكري العام

[1]- أحمد الموصلي، مرجع سابق، ص 123

[2] -عماد علي حسين، **الاصولية الاسلامية والاصوليات الدينية الاخرى**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون ط، ص42-43-44

داخل العالم الاسلامي والحركات الاسلامية الحديثة والمعاصرة، وقد أوجد قطب ثقافة تغييرية جديدة في فكرها وممارستها يقوم المنهج التغيري وفقها على الأسس التالية:[1]

1_ جاء بفكرة الحاكمية وضرورة أن يتحقق ذلك من خلال سيطرة حزب سياسي ذات توجه ديني اسلامي عن طريق القوة، والحاكمية في فكره تعني افراد الله بالحكم والتشريع والقوة والسلطان واستمداد كل التشريعات والمناهج والنظم والقيم والتقاليد من الله وحده وتطبيق مناهجه في كافة مناحي الحياة.

2_وجوب اقامة دولة اسلامية وإزالة دولة الباطل والجاهلية، وهنا سيد قطب يقسم العالم الى دولتين دار الاسلام ودار الجاهلية، ويعتبر أن دار السلام والوطن الاسلامي هي التوحيد التي يمنحها ولائه، وبقية العالم كله دار حرب، يقف المسلم معه موقف حرب أو مهادنة ويدفع الجزية، ومن هنا اعتبرت أفكاره مصدرا للثورة على النظم السياسية في الداخل وعلى النظام العالمي الذي يرى فيه قطب أنه ضد الانسان.

3_جاء قطب بفكر التغيير الثوري الشامل والعميق الذي يبدأ بالجماعة ومن ثم الفرد، وهنا يختلف مع البنا في هذه الفكرة، وهنا مثلت أفكاره منبعا ثوريا متجددا يدعو الى التغيير والحركة التي لا تتوقف ضد السلطان الطاغي المستبد الذي ينازع الله حقه في التشريع والحكم وهذه الأفكار أقلقت الأنظمة آنذاك.

4_ تفضيله لأنظمة الحكم المركزية على غيرها من الأنظمة الديمقراطية، حيث يرى سيد قطب أن مسالة الشورى في الاسلام تخضع في تطبيقها لوسائل العصر وإمكانياته، بالإضافة الى أنه قد برر سلطات كبيرة للحاكم مشيرا بأن سلطاته يجب أن تمتد لتشمل حقه بالتشريع ضمن اطار الشريعة الاسلامية [2].

[1]-فخري عبد اللطيف، مرجع سابق، ص386

[2]- المرجع نفسه، ص386

وركز قطب على جوانب العقيدة وأهمل بشكل كامل مسالة الديمقراطية والحريات العامة، حيث تبنى قيم العزلة والجهاد والتمييز والمفاضلة فكان طبيعيا أن ينحو بالحركة الى التصادم مع المجتمع أو الانعزال عنه.

واقتبس قطب مفهوم الحاكمية من أبو الاعلى المودودي وأعاد تطويره، واعتبر بموجبه أن وحدانية الله وحاكميته المطلقة تؤسس لقيام نظام سياسي اسلامي، يصطدم بالمؤسسات القائمة في دول ما بعد الاستقلال في العالم العربي والإسلامي ويحدد القواعد السياسية والاجتماعية والثقافي والأخلاقية طبقا لحكم الله، وحاكميته المطلقة بما ينفي أي سيادة سياسية أو قانونية للبشر كأفراد أو كجماعات، وبالتالي يفقدهم قابلية التشريع باسم الشعب، أو بواسطة نوابه والذي سبق وأن اعترف الحاكم بمطابقتها لقواعد الحكم في الاسلام.[1]

وأعاد فكر قطب التأكيد على حاكمية الله التي لابد أن تتصادم مع حاكمية الدولة والبشر القائمين عليها، واعتبرها الفكر المطلق الواجب التطبيق، ومن هنا تبدلت بعض المفاهيم التي أرساها البنا من قبل، فبعدما كان الأصل هو اصلاح الاوضاع القائمة ومنها الحكومة كي تصبح منضبطة وفق قواعد الاسلام في الحكم، أصبح المطلوب وفق فكر سيد قطب هو الانقلاب على الأوضاع القائمة لإقامة حاكمية الله وحده .

ومر الخطاب القطبي بمرحلتين أساسيتين، الأولى هي تلك التي تبلورت قبل ثورة يونيو 1954 وتميزت بقدر واضح من الانفتاح على الواقع الاجتماعي والسياسي، أما الثانية، فتبلورت من خلال المواجهة مع نظام ثورة يونيو، وتميزت بقدر من الانغلاق والتشدد[2].

وهذا ما أدى بتنظيم (الاخوان المسلمون) الى التصفية على يد رجال البوليس والمخابرات المصرية في الستينيات، وأصل الكاتب والناقد والأديب سيد قطب للمجتمع واتهمه بالكفر والجحود والبدعة، فظهرت من جراء ذلك تلك الفكرة، تكفير المجتمع والحكومة بقيادة شكري مصطفى، حيث كان مختلف عن فكر الجماعة بعض الشيء، وأن العقيدة لم يؤذن لها بعد في الانتشار وأن الأحكام

[1] - فتحي السيد احمد، **حركات الاسلام السياسي وقضية الديمقراطية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006، ص220

[2] - المرجع نفسه، ص221

المفروض تناولها هي أحكام ما قبل هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام، واختار الهجرة هو وجماعته وعاشوا بعيدا عن مجتمع المدينة.[1]

كما أن قطب أكد في مؤلفاته "معالم في الطريق"، "جاهلية المجتمع"، تكفير الحاكم، وطالب بإيجاد حركة اسلامية تواجه جاهلية اعتقاديه تصورية تقوم عليها أنظمة واقعية عملية تسند سلطات ذات قوة مادية، ومن ثم تواجه هذا الواقع كله بالدعوة والبيان لتصحيح المعتقدات والتصورات .

المطلب الثالث : أهم محطات الحركة السياسية والتاريخية (الاخوان المسلمون)

مرت حركة الاخوان المسلمون ومنذ نشأتها على العديد من المراحل التاريخية والتي شهدت أحداث مفصلية عن حوالي ما يربو من تسعين سنة حاولنا تقسيمها وفق تسلسل الأحداث التاريخية وكرونولوجيا للحظات الفارقة، ورصد أهم ما ميز المشهد والسياسي المصري عموما وكانت كالتالي:

مرحلة التأسيس والظهور والانتشار(1928-1949): وتمتد هذه المرحلة منذ التأسيس على يد البنا الى غاية اغتياله سنة 1949، حيث ظهرت حركة الاخوان المسلمين خلال تلك الفترة بمظهر الحركة الدينية الاصلاحية التي لم تخل في بعض محطاتها من توجهات قومية(كمشاركة الحركة في حرب فلسطين 1948)، وكانت لحظة التحول الكبرى التي شهدتها تلك الفترة من خلال توتر علاقة الحركة مع القصر وإعلانها كحركة محظورة، وتستخدم وسائل عنيفة لتحقيق رؤاها التغييرية، تمخض عنها تنفيذ العديد من عمليات العنف السياسي، منها قيام عضو الجماعة عبد الحميد أحمد حسن، باغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي 1948 في القاهرة عقب اصدراه قرار يقضي بحل الجماعة [2].

وفي هذه المرحلة أنشأ حسن البنا جهازا خاصا داخل الجماعة سماه (النظام الخاص)، انضم اليه عدد من أفراد الجماعة عرفوا بإخلاصهم للدعوة وثباتهم عليها، كما تميزوا باللياقة البدنية والقدرة على الاحتمال والسمع والطاعة .[3]

---

[1] -راضي القداح، **الاسلام السياسي "محاولة للفهم مهداة للشباب"**، ص15-16، كتاب نقلا عن موقع:

www.koutobarabia.com

[2] - رائد محمد عبد الفتاح دبعي، مرجع سابق، ص73

[3] - احمد سالم، مرجع سابق، ص131

وساهمت هذه الفترة في رسم الصورة النمطية التي رافقت الحركة في مختلف محطات مسيرتها التغييرية، بأنها حركة عنيفة الأساليب والمناهج، وبراغماتية الموقف من السلطة الحاكمة حتى لو كان ذلك على حساب مبادئها ومنطلقاتها الفكرية، نتيجة لعلاقاتها الوثيقة مع القصر، والتي بدت بمظهر التابع في بعض الأوقات.

كما يقسم عبد الله النفيسي هذه المرحلة اي مرحلة التأسيس والبناء كالتالي:

_**المرحلة الأولى كانت (1928-1939):** وهي مرحلة التعريف بالجماعة ومبادئها العامة وشعاراتها من خلال اصدار المجلات وعقد المؤتمرات وإصدار الرسائل والاتصال بالخارج للتعريف بالجماعة (الجزائر سوريا الجزيرة العربية واليمن)، وقد شكل البنا فيها القوالب النظرية من خلال لجان الدراسات الفنية وتجسيد قيم الاسلام في الحياة العامة.

_**المرحلة الثانية (1939-1945):** وهي مرحلة استكمال البنى التنظيمية والادراية للجماعة حيث أنها مرحلة انشغلت فيها الجماعة والانجليز بالحرب العالمية الثانية، ويلاحظ ان الجماعة ابتعدت تماما عن الدخول في المواقف السياسية التي قد تشغلها عن الهدف[1].

وبالرغم من اعتقال المرشد العام حسن البنا ووكيله أحمد السكري من قبل الحكومة حسين باشا والإفراج عنهم بعد ضغوط شعبية وطلابية في أكتوبر 1941، ثم أول محاكمة عسكرية يتعرض لها الاخوان اضافة أن في هذه الفترة انعقاد أول مؤتمر شعبي للإخوان لتجسيد المطلب الوطني بالجلاء وكان ذلك في أكتوبر 1945 .[2]

_**المرحلة الاخيرة(1945-1949):** عرفت هذه الفترة حسبما رأى النفيسي بأنها مرحلة الفعل والتأثير في الأحداث المصرية، مما اضطر الجماعة للتوغل في المواقف السياسية واختبار قوة الجماعة على المواجهة والتصدي (مظاهرات 1946)ورسالة الاخوان الى رئيس الوزراء النقراشي يطالبون فيها بجلاء الانجليز فورا من مصر، وانتهت هذه المرحلة باغتيال البنا في(12-02-1949)، والملاحظ أن المؤسس والمرشد الأول كان يتقيد بالأهداف في كل مرحلة بشكل صارم، ويحاول أن يغرس هذه الموهبة في

[1] -عبد الله النفيسي، **الفكر الحركي للتيارات الاسلامية**، مرجع سابق، ص 27-28

[2] -احمد سالم، مرجع سابق، ص131

الاخوان ازاء الحماس والتدافع بينهم لخدمة الدعوة، وظل ذلك في السنوات الأخيرة من عمره لولا نشوء ما يسمى بالنظام الخاص وهو الجناح العسكري للجماعة، وهو الذي ورط البنا في شبكة من المآزق السياسية و عرض البنا للاغتيال وحل الجماعة، حيث كان يتوخى ردود الأفعال والمعارك الجانبية، ولا يبدد وحدة الجماعة من الخلافات ويعقد المؤتمرات لإعادة النظر ومراجعة الخطط وممارسة النقد الذاتي، وهي ممارسات قلما ظهرت عند الاخوان بعد وفاة البنا رحمه الله [1].

وعموما تميزت المرحلة الأولى من محطات الحركة السياسية فيما يلي:

-**الموقف الوثيق من النظام**: وعملت الحركة على الحفاظ على علاقتها وتبعيتها للنظام ممثلا بالقصر وتوثيق العلاقة الى الحد الأقصى ،ابتداءا من وصف الاخوان لوفاة الملك فؤاد بفقدان مصر لبدرها، ومدحت أيضا الملك فاروق بالأسوة الحسنة وحامي حمى الدين وأمير المؤمنين[2].

-**الموقف العدائي من الأحزاب** : وكان ذلك بمخاصمتهم كما حث البنا مخاصمة شديدة ان لم يستجيبوا لدعوة الاخوان ويتخذوا تعاليم الاسلام منهجا يسيرون وفقه .

- **الموقف المتباين من الأقليات الدينية** : وتمثل بعدائية اليهود وذلك بسبب سيطرتهم على المشاريع الاقتصادية و تحكمهم بعصب الاقتصاد المصري، كما حافظوا على علاقات وثيقة مع الأقباط وتطمينهم لهم كونهم ليسوا اعداء.

أما على الصعيد الداخلي فقد امتازت تلك المرحلة بما يلي:

1_التركيز على البعد الدعوي الاجتماعي وتبني مطالب الطبقة العاملة

2- الانتشار والتغلغل بين طبقات المجتمع المصري باستقطابهم مختلف أجياله وفئاته وطبقاته .

3- تكوين الأسس الفكرية الي رافقت الحركة في مختلف مراحلها من خلال رؤى وكتابات المرشد حسن البنا.

4- تشكل البناء الهيكلي والفكري للجماعة .

---

[1] -عبد الله النفيسي، **الفكر الحركي للتيارات الاسلامية**، مرجع سابق، ص29-30

[2] -محمد عبد الفتاح الدبعي، مرجع سابق، ص74

5-تأسيس النظام الخاص وانتهاج أساليب دعائية و عنيفة ضد الجماعة بسببه[1]، أين تعرضت الجماعة للعديد من محاولات الحل بسبب انتهاجها للعنف من خلال الجهاز السري للجماعة الذي اغتال رئيس الوزراء ومحاولة نسف المحكمة فيما عرف بقضية(السيارة الجيب)، وكلها ملفات تدين تورط الاخوان في قضايا عنيفة.

وإجمالا فحصيلة مرحلة التأسيس والتطور كان الملمح الغالب فيها لنشاط الأخوان الدعوي ذو الطابع الاجتماعي والديني، وكان البعد السياسي بالمعنى الحالي متراجعا في خطاب الجماعة وحركتها التي شهدت انتشارا هائلا في محافظات مصر المختلفة، منذ تاريخ تأسيسها، وفي حرب فلسطين، ولكن أيضا عرفت ضعفا سياسيا كبيرا وبصورة غير مناسبة مع حجمها، حيث غابت عن البرلمان طوال الفترة الشبه ليبرالية، وهذا الغياب كان مبررا نظرا الى انشغال الجماعة ببناء الهيكل التنظيمي .

المحطة الثانية :المرحلة الناصرية أو مرحلة المحنة ة"التصادم" (1949-1970)

وتميزت خلالها علاقة الرئيس المصري جمال عبد الناصر بحركة الاخوان المسلمين من القضايا التي لا تزال تلقي بظلالها حتى اليوم على صورة الجماعة وارتباطها بالعنف السياسي المتأصل في فكر سيد قطب، على الرغم من العلاقة الوثيقة التي جمعت الطرفين في بداية الحكم، لتتحول العلاقة من التعاون الى الخصومة والعداء والتي مازالت جاثمة في صدور الفريقين، وتعتبر هذه المرحلة من أبرز المحطات الفارقة في تاريخ الإخوان اذ أن أفكار قطب القائمة على جاهلية المجتمع قد ألهمت اجيالا من الشباب الذي آمن بها وترجمها الى استخدام وسائل عنيفة لإحداث تغيير ووجدها الوسيلة الأمثل لتحقيق أهدافه.[2]

وبعد اغتيال في 12 فبراير وبعد شغور منصب المرشد العام حوالي ثلاثة سنوات ثم اعلان انتخاب المرشد الثاني الاستاذ الهضيبي[3].

[1] - محمد عبد الفتاح الدبعي، مرجع سابق، ص76

[2] - المرجع نفسه، ص82

[3] -احمد سالم، مرجع سابق، ص 133

وجاءت المرحلة الثانية في تاريخ تطور الجماعة ليغيب عنها أي حديث عن الديمقراطية، كما تراجعت الجوانب الاجتماعية والدعوية في الخطاب نفسه، وتحولت العناصر النشطة في الجماعة الى طليعة مؤمنة تعمل على اسقاط عبد الناصر أو النظام الجاهلي كما وصفته، وكانت المحاولة الفردية التي قام بها بعض عناصر التنظيم الخاص لاغتياله عام 1954، بداية لصدام قاس بين النظام الجديد هيمن فيه الخطاب القطبي ليس على الجماعة فقط، انما على الجانب الأكبر للعناصر النشطة فيها.

وفي هذه الفترة عمل سيد قطب وكان عضوا في الجماعة لتشكيل تنظيم جديد، كان متطرفا للغاية وميال الى العنف داخل الجماعة نفسها حيث أتاح لأنصار التنظيم الذي وضع لبناته في السجن لاستخدام العنف و الاغتيالات كوسيلة للنيل من الحكومة، وتحقيق الدولة الاسلامية وبعد محاولة اغتيال عبد الناصر الفاصلة اعتقل سيد قطب وقدم للمحاكمة وصدر ضده حكما بخمسة عشر سجنا نافذا، واعتبرت مرحلة جديدة لتطوير الأفكار وانتهت باتهام جديد لقادة الاخوان قادهم الى الاعدام.[1]

وبدأ سيد قطب وهو يحاول الخروج من ثوب المفكر ليدخل ثوبا جديدا وهو ثوب القائد الميداني ذو العقلية العسكرية الفذة، وهو ما لم ينجح فيه وتخبط في قيادة النظام الجديد مدة أربع سنوات (1961-1964)، واستطاع من خلالها تجنيد حوالي 200 شاب، وبعد أن انكشف أمره وقبضت السلطات على اتباعه، أصبح في حيرة من أمره فتارة كان يطالب بالتريث، وأخرى يدعو للرد العسكري القوي الى أن قبض عليه وتم اعدامه [2].

وعلاقة الاخوان بالضباط الأحرار ليست وليدة الثورة عام 1952، بل لها جذور تاريخية الى درجة أن بعض الكتاب أمثال سليمان الحكيم يصف جمال عبد الناصر بأن نيته اخوانية، وبأن حسن البنا أوصى قبل اغتياله بأن يكون عبد الناصر هو الخيار الثاني لتقلد منصب المرشد العام للجماعة في حال غياب عبد الرحمان السندي، وعلى الرغم من عدم تأكد الباحث من صحة تلك المعلومات أو اسنادها بشواهد أخرى حول عضويته في الجماعة، الا أن هناك العديد من الشواهد التي تؤكد على العلاقة الايجابية بين الجماعة والضباط الأحرار، فقد تعاونت حركة الإخوان المسلمين في بداية الثورة مع ثورة الضباط الأحرار، إذ رحب الإخوان بمحاكمة رجال السلطة السابقة، وقد تولى عدد من

[1]- طارق حمو، صلاح نيوف، مرجع سابق، ص248

[2]- المرجع نفسه، ص248

الإخوان لبعض المناصب السياسية في الدولة مثل الشيخ أحمد حسن الباقوري عضو مكتب ارشاد الحركة، الذي تولى وزارة الأوقاف في ثورة يوليو 1952، ثم وزير الأوقاف في الجمهورية العربية المتحدة حتى عام 1959، وتم إطلاق سراح جميع معتقلي الحركة عام 1952.[1]

وفي 28 جويلية 1952 التقى المرشد حسن الهضيبي مع عبد الناصر عقب نجاح الثورة ولكن المفاجأة أن عبد الناصر نكث عهده ونفى حصول اتفاق بينه وبين الاخوان[2].

وبعد انقلاب يونيو، كان الهضيبي ينوي أن يلغي الجيش السري إلا أن الايام لم تمهله، وبدخول مصر في دوامة التحولات الخطيرة كان على الاخوان تحديد أولوياتهم بسرعة كي يحسنوا التعامل مع العساكر(ضباط الثورة)، وإلا واجهوا عواقب وخيمة، ومن يقرأ أدبيات الاخوان يلحظ في فكرهم أن الأولويات واضحة ومدروسة عندهم، على عكس الضباط أو مجلس قيادة الثورة، ويشير النفيسي فهد أن الاخوان وقتها كانوا يعرفون مالا يريدون أكثر من معرفتهم ما يريدون، وكانوا ضد سيطرة الضباط على البلاد، لأنهم أحسوا بأنهم على غير وفاق سياسي معهم، وبالغوا في التعبير على خلافاتهم مع مجلس الثورة، حيث بايعوا محمد عبد النجيب ضد عبد الناصر مما حرك هذا الاخير ضدهم بنية الانتقام منهم[3].

وأيقنت حركة الاخوان حينها بأن الوقوف المطلق الى جانب الثورة سيفقد الحركة لونها السياسي، والمتمثل بالخطوط العريضة وهي اقامة الدولة الاسلامية وذلك بعدد تبني الضباط الأحرار شعار "الدين لله والوطن للجميع"، كأساس للحكم كما ان قوانين النظام الزراعي هي استحضار للفكر الاشتراكي، وقد تميزت تلك المرحلة بالعداء الشديد بين حركة الاخوان والسلطة الحاكمة وتعرض العديد من أنصار الحركة للاعتقال والتعذيب وأدى هذا على التحول الراديكالي للإخوان، ومحاولة انشاء الجهاز السري من جديد سنة 1963 على يد سيد قطب، الذي دشن مرحلة من المواجهة أدت الى

[1] -رائد محمد عبد الفتاح الدبعي، مرجع سابق، ص 83-84

[2] - أحمد سالم، مرجع سابق، ص 123

[3] - فهد النفيسي، **الفكر الحركي للتيارات الاسلامية**، مرجع سابق، ص23

اعدام عدد من الجماعة وفي مقدمتهم سيد قطب، الأمر الذي قلل من قدرة الاخوان على تجميع أكبر عدد من المناصرين والأعضاء، حيث ظل التنظيم حبيس كوادره[1].

وكانت أحداث الصدام بدءا من 1954 ايذانا بدخول الجماعة في مرحلة المحنة، والتي حولتها الى نداءا سياسيا للسلطة الجديدة، أي كتل كبيرة من المستضعفين والمظلومين والمشردين، وبدخول الاخوان مرحلة الاستضعاف (1954-1970)، خفا عطاء الجماعة هناك على كل صعيد خاصة الفكري، ماعدا وصية سيد قطب في الستينات "معالم في الطريق"، وهذا الكتاب يمثل منحى خطير في فكر الاخوان الحركي، ومن يقارن بين رسالة المؤسس حسن البنا (مشكلاتنا في ضوء النظام الاسلامي) وبين كتاب قطب يلحظ الفوارق الكبيرة بين الأطروحتين[2].

واجمالا فقد كان الصراع بين حركة الاخوان المسلمين والضباط الأحرار سياسيا أكثر منه صراعا عقائديا فقد اعتقدت الجماعة بأنها تستطيع استخدام الثورة لمصالحها المتمثلة بعرض الشريعة الإسلامية، ومنحها الشرعية القانونية التي فقدتها خلال الحكم الملكي، فيما كان هدف الثورة هو استخدام الجماعة بإمكانياتها التنظيمية والبشرية العالية لتمكين سلطاتها على أرض الواقع.

وعليه يمكن القول بأن أهم خصائص المرحلة، وانطلاقا مما سبق اتسمت بتأثيرها على حركة الاخوان المسلمين فيما يلي :

1_التركيز على التنظيم أكثر من عملية الدعوة، كما في عهد المؤسس البنا، باستثناء فترة الوفاق مع النظام في العامين الأولين للثورة .

2_طبعت التنظيم أفكار سيد قطب والمتمثلة في جاهلية القرن العشرين، ومؤلفاته التي شكلت اتجاهاته الحركية "المستقبل لهذا الدين" و"معالم في الطريق"، والتي أدت الى قطيعة وصراع مع النظام .

3_سرية التنظيم : فقد بات التنظيم بمجمله مهددا من قبل النظام، وبالتالي فقد عاودت الجماعة ممارسة العمل السري التنظيمي بشكل كامل.

[1] -رائد محمد عبد الفتاح الدبعي، مرجع سابق، ص 86

[2] - فهد النفيسي، **الفكر الحركي للتيارات الاسلامية**، مرجع سابق، ص33-34

3) المحطة الثالثة:مرحلة الانفتاح الاقتصادي والانفراج، أو التأسيس الثاني(1970-1981)

وبعد وفاة عبد الناصر واستلام انور السادات عام 1970، بدأت صفحة جديدة من العلاقة بين الجماعة والدولة المصرية، وحاول السادات أن يسايس الاخوان وأن يدمجهم في الحياة السياسية ويبعدهم عن الميل الواضح الى التنظيم السري والاعتقاد في العنف والعسكرة، ومن هنا ومع اطلاق الاخوان من السجون وإعادة ممتلكاتهم والسماح لهم بالعودة من المنفى والسماح للحركة باستعادة مقراتها وعقد لقاءاتها العامة، وعودة بعض مطبوعاتها، وبدأت الجماعة بذلك تعيد بناء هياكلها من جديد، في أعقاب الانتصار على اسرائيل في حرب 1973 .[1]

وتم في أكتوبر 1971 خروج آخر دفعة من الاخوان المعتقلين على يد عبد الناصر، وتميزت هذه الحقبة تمكن الجماعة بضخ قطاع واسع من الشباب في الجماعة عن طريق تواصل المرشد الثالث عمر التلمساني الذي اختير بعد وفاة الهضيبي في نوفمبر من 1973، مع ألمع القيادات الاسلامية وسميت ب"مرحلة الاخوان الجدد"، أو الجيل الثاني من الاخوان، واتسمت بالدخول المباشر في الساحة السياسية، كما نشطت الحركة في الجامعات، عبر رئيس اتحاد الطلاب سابقا عبد المنعم ابو الفتوح الذي اتخذ من المرشد شيخا ومعلما، كما أعيد افتتاح مجلة الدعوة ومقر الاخوان في جانفي 1973[2].

كما ساهم التحول الاقتصادي المصري في بداية السبعينات الى ما يسمى بمرحلة "الانفتاح" الاقتصادي والذي كان من أبرز سماته السماح للاستثمار في مصر، والتحول في سياسة التخطيط الشامل الى التخطيط السنوي، وأعلنت الحكومة الرئيس السادات ذلك في البرلمان في ربيع 1973 وكانت هدفا لتطوير الاقتصاد المصري.[3]

وكان الانفتاح خاصة عندما بدأ يتجه نحو التخلص من الالتزامات الاشتراكية الناصرية والتوجه التدريجي نحو الانفتاح الاقتصادي والرأسمالية، ومن هنا جلب دستور 1971 نقاشا واسعا حول موقع الدين حينما نص على أن الاسلام هو دين الدولة، واكتسب هذا نقاشا واسعا عندما جرى

[1] -طارق حمو، صلاح نيوف، مرجع سابق، ص249

[2] -أحمد سالم، مرجع سابق، ص 134

[3] - رائد محمد عبد الفتاح الدبعي، مرجع سابق، ص 87

تعديل الدستور عام 1980، حين أصبح الاسلام مصدرا للتشريع وترافق هذا حينما اكتسب الاخوان جماهيرية وفرت لهم مناسبة لدخول المعترك الانتخابي لاحقا[1].

وجد السادات في حركة الاخوان آداة يمكن أن يستخدمها لمقاومة المد الناصري والشيوعي في المجتمع المصري خلال تلك الفترة، خاصة في مؤسسات التعليم العالي والجامعة وانتعاش الحركة الطلابية، وبشكل عام ووفق حسابات سياسية للسادات، ورغبة منه في احداث توازنات داخلية نجم عنها تصالحا مع الاخوان جسدته العديد من القرارات بنية التوافق، منها الافراج عن قيادتها داخل السجون، وذلك في اطار ايفاد التيار الاسلامي يأخذ على عاتقه مهمة التصدي للتيار الشيوعي واليساري والناصري المسيطر على الساحة المصرية آنذاك.[2]

ويمكن اجمالا ترجمة تلك الفترة بالتقاء المصالح بين السادات والإخوان، إلا أنه وبتحول السادات من إستراتيجيته التي جسدتها اتفاقية "كامب دايفيد"للسلام مع اسرائيل، اضافة الى تبنيه شعار"لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة"، وأيضا موقف الاخوان من قانون الاحوال الشخصية والرافض له مما أدخلهم في فصل جديد من الصدام مع النظام، هذه المرة أين بلغ الذروة بعد اتفاقية "كامب دايفيد".

وإجمالا شهدت المرحلة الثالثة خصائصها يمكن ايجازها في الاتي:

1)_انفراج العلاقة مابين الجماعة والنظام السياسي الحاكم ما أتاح الفرصة للجماعة لإعادة تأسيس نفسها وتجديد دمائها وتدعيم صفوفها من مختلف الشرائح والطبقات خاصة فئة الطلاب بعد فترة الغياب في المرحلة الناصرية.

2_ تأسيس وانطلاق الحركات المتطرفة من الجماعة الاسلامية وجماعة الجهاد.

3_بروز الجيل الثاني من قيادات الاخوان والذين شكلوا انطلاقة فكرية وسلوكية في حياة الجماعة، من خلال تغلغلهم في المجتمع وخاصة في المؤسسات التعليمية والجامعات، كما شكلوا قيادة النقابات المهنية وممثلو الجماعة في البرلمان المصري في فترة الثمانينات والتسعينات.[3]

[1] -طارق حمو، صلاح نيوف، مرجع سابق، ص250

[2] -رائد محمد عبد الفتاح الدبعي، مرجع سابق، ص 90

[3] -المرجع نفسه، ص88

المحطة الرابعة:مرحلة المراجعة والتحولات الكبرى في مرحلة حسني مبارك(1981-الى غاية ثورة 25 يناير).

وجاء الانقلاب الأكبر حينما قتل السادات على يد الجماعة الاسلامية المنشقة عن الإخوان، بالرغم من أن الجماعة انتقدت فكرها المتطرف وطريقة عملها، وبذلك توترت العلاقة مع النظام و دخلت الجماعة في مرحلة التوترات من جديد.

تعتبر فترة الرئيس محمد حسني مبارك هي الفترة الأطول من عمر الجماعة، حيث أنها تمتد لثلاثة عقود متواصلة مرت بها الحركة بعدد من التحولات الإستراتيجية في الفكر والممارسة، وكذلك في طبيعة وشكل التحالفات السياسية التي امتازت خلال تلك الحقبة بالواقعية السياسية والاعتدال وتغليب المصلحة الحزبية وحسابات الكسب والخسارة، كما دخلت الجماعة خلال تلك الفترة في العملية السياسية والديمقراطية حتى استطاعت أن تشكل قوة المعارضة السياسية الأولى في مصر[1].

وبالتالي جاء خوض الجماعة للانتخابات البرلمانية عام 1984، بالتحالف مع حزب الوفد للتمكين من تحقيق أهداف الجماعة بالعمل من خلال هذه المؤسسات السياسية القائمة، ومضاعفة عضويتها، وبدأ من جديد عملها دعويا وسياسيا و اجتماعيا، وفي تلك الفترة اقتنع الاخوان بأن الدخول للانتخابات ليس بلوغ السلطة أو تشكيل الحكومة، بل كدور حارس ومراقب لأداء الحكومة لكي لا تحيد عن تطبيق قواعد الاسلام، فأصبحت عمل جماعة أقرب الى الضغط السياسي.[2]

وعموما تميزت تلك المحطة بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى :مرحلة التجاهل والتسامح من1981-الى1988.

ومن أبرز مميزات هذه المرحلة نضوج الدور المحوري للجيل الثاني من الإخوان، وهو الجيل الذي استطاع تحقيق الانتصارات لحركة الإخوان المسلمين في النقابات المهنية ومجالس الطلبة ومجلس الشعب، إلا أن أهم ما ميز هذا الجيل هو انفتاحه على القوى السياسية الأخرى في المجتمع،

[1]- رائد محمد عبد الفتاح الدبعي، مرجع سابق، ص91

[2]- سيد أحمد فتحي، مرجع سابق، 225

وهو الأمر الذي ترجم بتحالفات حركة الإخوان المسلمين مع القوى الليبرالية والتمسك بسلوك متسامح ومتجاهل للنشاط ومركز على مواجهة الحركات المتطرفة واتسمت المرحلة ب:

1_البدء الفعلي بالتحول نحو تأسيس حزب سياسي من خلال اعداد المسودات لبرنامج حزبي سواء أكان حزب الاصلاح المصري أو حزب الشورى.

-2_مفارقة الجماعة العمل السري والقبول بمبدأ التعددية السياسية، والمشاركة في العملية الديمقراطية من خلال المشاركة في انتخابات 1984 و.1987

3_توسيع القاعدة الاجتماعية والتنظيمية للجماعة لتشمل شبكة تنظيمية واسعة ومعقدة في المؤسسات التعليمية والمساجد وذلك في ظل صمت النظام وانشغاله بمواجهة الحركات الراديكالية الشيوعية واليسارية.

4_حدوث تطورات وتحولات إستراتيجية في نظرة الجماعة للأحزاب، وفي بناء تحالفاتها السياسية والانتخابية، فحزب الوفد الذي شكل عبر تاريخ الجماعة المنافس التقليدي للجماعة ذو الأفكار الليبرالية التي تتعارض بشكل صارخ مع توجهات الجماعة، هو حليف الجماعة في انتخابات عام 1987.[1]

وشهدت هذه المرحلة وفاة المرشد الثالث عمر التلمساني، واختيار محمد حامد أبو النصر مرشدا رابعا، في ماي 1986، وفوز الاخوان ب36 مقعد في مجلس الشعب بالتحالف مع حزبي العمل والأحرار.[2]

المرحلة الثانية : مرحلة بداية الصراع

بداية الصراع هو التوصيف الذي يمكن أن توصف فيه مرحلة تنبه النظام المصري الى الإمتداد الذي حققته حركة الإخوان المسلمين في الشارع المصري، نتيجة سياسة التسامح سالفة الذكر، وقد ابتدأت هذه الفترة منذ عام 1988 حتى عام 1994، وهي المرحلة التي مهدت للمرحلة اللاحقة وهي مرحلة الاجهاض المبكر، وتمتاز هذه المرحلة بما يلي:

1-أنها مهدت الطريق أمام تشكل المرحلة اللاحقة وهي مرحلة الاجهاض المبكر والصدام المباشر.

[1] -رائد محمد عبد الفتاح الدبعي، مرجع سابق، ص93

[2] - أحمد سالم، مرجع سابق، ص135

2_بداية مرحلة جديدة من علاقة الحركة مع النظام، وعلاقة النظام مع غيره من مؤسسات المجتمع عنوانها عودة النظام الشمولي وتبني سياسات ديكتاتورية، تمثلت بتجميد نتائج الانتخابات في المؤسسات النقابية والتدخل في مؤسسات المجتمع المدني، بما يخدم مصالحها وأهدافها وهو الأمر الذي واكب النظام حتى انهياره عام 2011[1].

المرحلة الثالثة : مرحلة الصدام المباشر وسياسة الإجهاض المبكر

يبدو أن سياسة الاحتكاك المحدود والعمل على تقليص دور حركة الإخوان المسلمين لم يؤد الدور المتوقع منه وهو تحييد دور الحركة كفاعل منافس للنظام في توجيه الشارع المصري والسيطرة عليه حتى بدت وكأنها دولة داخل الدولة، بالإضافة الى ان موجة العنف السياسي التي واكبت هذه المرحلة من بعض قوى الإسلام الراديكالي، قد جعل من الحكومة تتعامل مع مختلف قوى الإسلام السياسي بعقلية أمنية شمولية، وهو الأمر الذي أدى الى انتقال العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والنظام إلى هذه المرحلة[2].

وجعلت تسمية الجماعة المحظورة تلاحقهم أي (الاخوان) طوال فترة حسني مبارك الى أن جاءت الانتفاضة في 25-يناير2011[3].

خصائص المرحلة أهم ما تميزت به:

1_ اصدار وثيقة الاصلاح السياسي في 2004 للحركة، كوثيقة لإنشاء الحزب الذي أطلقته الجماعة في2007.

2_نجاح حركة الإخوان المسلمين في الدخول في تحالفات سياسية مع عدد من قوى المعارضة الجديدة، مثل حركة كفاية وحزب الكرامة وحزب الغد[4].

[1] -رائد محمد عبد الفتاح الدبعي، مرجع سابق، ص94

[2] - المرجع نفسه، ص95

[3] -طارق حمو، صلاح نيوف، مرجع سابق، ص250

[4] -رائد محمد عبد الفتاح الدبعي، مرجع سابق، ص97-98

مرحلة المنحة: خوض تجربة السلطة أو المشاركة في الحكم (2011-2013)

بعد الانتفاضة المصرية الأخيرة فيما عرف بثورات الربيع العربي في 25 كانون الثاني 2011، صعد الاخوان وأسسوا حزب سياسي يدعى الحرية والعدالة وتصدروا السلطة في فترة قصيرة، كما سنتطرق اليه بشكل تحليلي في الفصول اللاحقة.

المبحث الثالث : الاطار الفكري والسياسي لحركة النهضة التونسية

نهدف من خلال هذا المبحث الى التطرق للظروف التي سبقت نشأة حركة النضة التونسية، ومهدت بذلك لنشأتها، اضافة الى فهم السياق التاريخي والسياسي المرافق لأسباب النشأة، للتعرف على الخلفية الفكرية والأيديولوجية التي تبلورت لدى قادتها وفق ذلك السياق، مرورا بالمحطات الزمنية الفارقة في تطور حركة النهضة التونسية والتي تميزت باختلاف كل محطة عن سابقتها، وتجلى ذلك في تغيير اسم الحركة أكثر من مرة، نتيجة لتأثير كل فترة زمنية في البنية التنظيمية والفكرية لحركة النهضة.

المطلب الأول : نشأة وتأسيس حركة النهضة التونسية

تظافرت العديد من العوامل في تشكيل الحركة الاسلامية في تونس، والملاحظ للفترة قبل التأسيس، يرصد انبعاثها، فمن الممكن القول أن تاريخ الحركة الاسلامية في تونس هو التاريخ الموازي والمضاد للبورقيبية.

ارهاصات وسياق ما قبل التأسيس:

وفي اطار أوسع لهيمنة التمظهر الغربي في تونس، فقد كان الحبيب بورقيبة أكثر الزعماء صراحة في اعجابه بالثقافة الغربية، وكان يجرِؤ أحيانا على ازدراء الثقافة العربية والإسلامية التي تشمل بعض العقائد الدينية، حيث شرع بورقيبة مع رفقائه بعد استقلال تونس سنة 1950 الى بناء دولة وطنية جديدة، كان لابد لها أن تتجه الى قدر من العلمانية وبذلك أصدرت السلطة من البداية عددا من القوانين والإجراءات الجديدة، مثل الغاء دور المجالس الشرعية و المجالس الاسلامية وإعلان مجلة الأحوال الشخصية المتنافية مع أحكام الشريعة الاسلامية، كما ألحقت المعاهد الزيتونية بوزارة التربية، هدفت كل هذه القرارات الى تحطيم النظام الثقافي والقيمي الاسلامي، بالإضافة الى تجاوزات إساءته للإسلام نفسه(كإباحة الافطار في رمضان، واعتبار الحج اسراف للعملة الصعبة)[1].

وكان بذلك يسعى الى تقويض دور الدين، لما له من سلطان قاهر على النفوس ولما يدرك سياسي محنك مثله من سرعة ابتعاد شعب مسلم في أغلبه الى أوامر دينه ونواهيه، وتعمد بورقيبة قبل الاستقلال التدخين في شهر رمضان، مما أدى بمهاجمة المواطنين له وضربه، لشربه جرعات من

[1] -حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص229، 228

العصير أي المجاهرة بالإفطار في (05فيفري 1960)، كما دافع عن سفور وتحرير المرأة اضافة الى تحويل جامع الزيتونة المعلم الديني والحضاري لتونس الى مجرد جامع أو مزار سياسي، فضلا عن تحويل مؤسسات تابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الى رئاسة الدولة وتحويل العلماء التقليديين الى موظفين من الدولة، جسدتها توجهاته العلمانية وإعجابه بأتاتورك تركيا، ولعل في اختيار تجربة الحزب الواحد المتناقض مع قبول الاختلاف وحرية الاعتقاد ما ينقض دعوى العلمانية.[1]

واستمرت السلطة في نشر أيديولوجيتها وتوظيف أماكن العبادة لذلك، وإخضاع ادارة الشعائر الدينية لمراقبة الحكومة مباشرة، ووصل هذا التطور الى حتمية بعد المؤتمر السابع للحزب الدستوري أي تكريسا لرؤية بورقيبة، وشهدت هذه الفترة تحولات عميقة على مستوى المنطقة كلها، وتعرض مشروع بورقيبة الى هزات وأصابه الفشل في الميادين الاقتصادية والثقافية و السياسية، وعجلت هزيمة يونيو 1968 ببروز مظاهر المعارضة والرفض للمشروع نتيجة لفشل العلمنة والتغريب، فالحركة الاسلامية هي المعادل النافي للبورقيبية بكل مايعني مشروعه من مظاهر، وهي كغيرها من الحركات الاسلامية وليدة الأزمة، وقد سبقتها الحركة اليوسفية لمقاومة العلمنة حيث التفت قوى جامع الزيتونة حول صالح بن يوسف[2].

ولاحظ راشد الغنوشي مؤسس حركة النهضة أنه في فترة الخمسينات والستينيات، أن العالم الاسلامي وتونس خاصة تشهد أشد انواع الاستلاب والغربة، كما أن تونس عرفت أوضاعا خصوصية اتسمت بالتأزم واحتداد الصراع الاجتماعي وتعطل النمو، نتيجة أحادية الاتجاه السياسي المتحكم"الحزب الدستوري" وفي هذا المناخ ظهر الاتجاه الاسلامي بعد أن توفرت له كل أسباب وجوده وتأكدت ضروريته، وقد ساهم هذا الاتجاه بمواقفه الى اعادة الاعتبار للإسلام فكريا وثقافيا وسلوكيا، وإعادة الاعتبار للمسجد.[3].

فكانت فكرة انشاء الجمعية القومية للمحافظة على القرآن الكريم والتي تأسست في مطلع عام1968 وقد دعمت السلطة الجمعية ماديا في البداية حيث كانت ترى فيها وسيلة للاستفادة من الشعور الديني

[1] -مبارك حامدي، **الديني والسياسي في "الثورة"وبعدها الى الانتخابات التشريعية 2024، مقاربة تحليلية نقدية**، مجلة رؤى استراتيجية، يوليو2015، ص58

[2] - حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص230

[3] -راشد الغنوشي، مرجع سابق، ص5

في التوجهات الاقتصادية الليبرالية، ولكن رواد الحركة الاسلامية وجدوا في الجمعية غطاءا شرعيا للعمل السياسي والدعوة، وعمل في الحركة أفراد، مثل الغنوشي وعبد الفتاح مورو وأحميدة النيفر وغيرهم، أما المنبر الثاني الذي نشطت فيه الحركة الاسلامية في ظروف النواة الأولى كانت مجلة المعرفة وأعتبر أحد الكتاب أن المجلة مثلت الكراس النظري الأساسي للحركة، رغم أنها لم تكن ناطقا رسميا باسمها، واتسعت لتناول قضايا وهموم الاسلاميين وتعاملت مع مشكلات الأمة والبلاد[1].

كل هاته الظروف مثلت الارهاصات الأولية لنشأة الحركة وآليات انبعاثها، وكانت النواة الأولى المبادرة والمؤسسة للعمل الاسلامي في تونس متكونة من راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وأحميدة النيفر وصالح بن عبد الله وصالح كركر والفاضل البلدي والهاشمي الحامد والحبيب، ومن المعروف أن الحركة الاسلامية في تونس جاءت عبارة عن نماذج بين مجموعة من التوجهات الثقافية الأمر الذي طبعها من البداية بالحوار وكان معترفا بحق التنوع والاختلاف، وكانت الحركة امتدادا فكريا للحركة الزيتونية و اليوسفية منها تختلف عنها من الناحية التنظيمية ومن حيث أساليب الحراك.[2]

ورغم اختلاف المراجع والأدبيات والإسلاميات من بين من رأى أن تاريخ التأسيس الحركة كان سنة 1969 ، على يد الشيخين راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو ومجموعة من الشباب لدعمهم في ذلك بعض مشايخ الزيتونة عبد القادر سلامة والنيفر أحميدة، وهناك من رأى أنه في سنة 1971، وفي غرب تونس، وقد عمل مورو والغنوشي الى الشروع في اعطاء دروس وإقامة حلقات دينية في المساجد تمحورت جلها حول حضارية الاسلام، وخطورة الثقافة الغربية المادية وعملا على اقناع أكبر عدد ممكن من النخب المثقفة في المساجد والمعاهد التعليمية، وشرع راشد الغنوشي في كتابه مقالات في جريدة الصباح اليومية والتي أتاحت له نقل أفكاره الى أكبر شريحة ممكنة من المثقفين، وكانت مجلة جوهر الاسلام للشيخ الميساوي ومجلة المعرفة هي المنبر الفعلي للحركة، وتمحورت كتاباته بإبراز الحضارة الغربية و افرازاتها المادية وانعكاساتها الخطيرة على البلاد والإسلام، هو البديل الحضاري[3].

---

[1] -ابراهيم علي حيدر، مرجع سابق، ص230-231

[2] -هيفاء أحمد محمد، **الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مجلة دراسات دولية**، العدد58، جامعة بغداد، 2015-2-25، ص21، 22

[3] - يحي أبو ازكريا، الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي الى الغنوشي، يوليو 2003، ص 49 كتاب الكتروني :.yahya@swipnet.se www.nashiri.net yahya@swipnet.se

وبعد سنوات من النشاط المتواصل انعقد اجتماع سري سنة 1979 بضاحية منوبة في تونس، وأقيم بشكل سري المؤتمر المؤسس للجماعة الاسلامية، والذي تم فيه المصادقة على قانونها الأساسي الذي انبنى على أساسه هيكل التنظيم، ثم قامت الجماعة بعقد مؤتمرها الثاني في مدينة سوسة يومي 9 و10 في أفريل 1981، وفي نفس الفترة الذي عقد فيها الحزب الاشتراكي الدستوري مؤتمره الاستثنائي، الذي أعلن فيه الرئيس الحبيب بورقيبة أنه لا يرى مانعا في وجود أحزاب أخرى إلى جانب الحزب الحاكم وقد أقر المؤتمر الثاني للحركة ضرورة اللجوء إلى العمل العلني كما أقر تغيير الاسم ليصبح "حركة الاتجاه الإسلامي"، وتم الإعلان عن الحركة بصفة علنية في السادس من حزيران 1981 أثناء مؤتمر صحفي عقده الغنوشي وعبد الفتاح مورو أهم مؤسسي الحركة، وتقدمت الحركة في اليوم نفسه بطلب إلى السلطات للحصول على اعتماد رسمي دون أن تتلقى أي رد من السلطات، وبذلك تحولت الجماعة الاسلامية الى حزب سياسي تحت اسم "حركة الاتجاه الإسلامي، وقد أولت الحركة من خلال بيان تأسيسها أن تطمئن السلطة حول توجهاتها المستقبلية، وتؤكد تبنيها للخطاب الديمقراطي السلمي[1].

وكان هذا التنظيم يتبنى رؤية الاخوان المسلمين، وكان بعض الحضور في المؤتمر يرفض فكرة التنظيم وطالب بإبقاء الحركة الاسلامية في تونس بعيدة عن متاهات الحزبية السياسية والاسترسال في العمل الثقافي والتعليمي التربوي والإصلاحي خاصة، ومن الذين عارضوا فكرة التنظيم أحميدة النيفر وصلاح الدين الجورشي، الذين فضلوا تأسيس جماعة أطلقوا عليها اسم " التقدميون"، وكانوا يتحركون في الخط الثقافي العام[2]..

وجاء في البيان التأسيسي "لحركة الاتجاه الاسلامي"، أن الحركة ترفض مبدأ الانفراد بالسلطة الأحادية لما يتضمنه من اعدام لإرادة الانسان، وتعطيل لطاقات الشعب وإدخال البلاد في طريق العنف، وفي المقابل اقرار حق كل القوى الشعبية ممارسة حرية التعبير والتجمع وسائر الحقوق الشرعية والتعاون في ذلك مع كل القوى الوطنية، وحجتهم أن المذهبية الاسلامية التي استوعبت في داخلها اليهود والنصارى لها من المرونة أن تستوعب داخل اطارها الشيوعيين والعلمانيين، اذ لم يكونوا

[1] -هيفاء أحمد، مرجع سابق، ص24

[2] - يحي أبو زكريا، الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي الى الغنوشي، مرجع سابق، ص 49

أكفر من اليهود كما استظهروا بوثيقة مهمة تأسست عليها الدولة المدنية وهي المعروفة ب"الصحيفة" التي عقدها الرسول صلى الله عليه وسلم مع أهل المدينة من المسلمين واليهود والنصارى، والتي اعتبرت عبرة ومنهجا وسابقة لتأسيس التعايش الذي سنه الرسول الكريم وكفالة الحقوق والحريات، ولما لها من دلالة حضارية تشهد على مرونة الاطار السياسي في الدولة الاسلامية، وعلى سبق الاسلام والمسلمين اعتمادهم المواطنة لدولة التعددية كما شهد بذلك السياسي القبطي [1].

وعموما نشطت الحركة في سبعينيات من القرن الماضي مستفيدة من تسامح السلطة مع انحصار التأثير لديها نتيجة تفاقم المشاكل الاقتصادية اضافة الى محاولة السلطة احياء علاقاتها مع الدول العربية الاسلامية، خلافا لموقفها الصدامي السابق وبالذات مع النظام المصري في عهد عبد الناصر ويرجع أحد الباحثين أسباب انتشار الحركة الاسلامية في سبعينيات الى موقف السلطة من اليسار حيث يقول الهرماسي، وهو متخصص في الحركة الاسلامية التونسية :"مع بداية السبعينيات فقد النظام كل التأثير على الحركة الطلابية، التي تجذرت في مطالبها تحت قيادة اليسار الماركسي وكانت تقف ضد السلطة، وكانت هذه الأخيرة في حاجة الى نزعة تقف ضد الاتجاه الديمقراطي اليساري السائد داخل الجامعة، و الحركة الاسلامية كانت هي المرشح بالقيام بهذه المهمة وهو ما يفسر التسامح السلطة مع النشاط الاسلامي في الجامعة والالتقاء الموضوعي بينهما"، وبالتالي التقاء المصالح واستعمال الاسلاميين كحائط صد في وجه الحركات الاحتجاجية اليسارية وخطر وقوع الدولة في يد اليسار [2].

واتسمت توجهات الحركة الاسلامية التونسية في البداية بالابتعاد مع عناصرها عن الاصطدام بالسلطات التونسية ذات التوجه العلماني، إلا أن عوامل المواجهة سرعان ما تفاعلت وتطورت لعلاقة صراع، وانقضت حكومة بورقيبة -التي وصفها بعض الخبراء بأنها ديكتاتورية ادارية حديثة- على حركة الاتجاه الاسلامي وقد قبضت على الغنوشي وكثير من القادة داخل الحرة وألقت بهم في السجون، وتم تعذيب الكثير منهم، أما أولئك الذين هربوا فقد اختفوا في غياهب السرية أو النفي الاختياري الى الخارج، وعلى الرغم من محاولة الحكومة تصوير حركة الاتجاه الاسلامية بأنها رجعية لمتعصبين

[1]- راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الاسلامية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 285

[2]- ابراهيم علي حيدر، مرجع سابق، ص231

أصوليين وحركية ثورية عنيفة تساندها ايران، فان الغنوشي كان قد أبعد الحركة عن تجاوزات الثورة وفضل حلا تونسيا بدلا من الحل الايراني .

وقد أرغمت انتفاضة الخبز سنة 1984 بورقيبة على اطلاق سراح الغنوشي وغيره من السجناء السياسيين بعد ثلاث سنوات من السجن، كجزء من محاولة تخفيف التوتر وعلى أية حال استمر الضغط الحكومة على حركة الاتجاه الإسلامي[1].

وقد كان بورقيبة عازما على استئصال التهديد الاسلامي لنظامه لدرجة أنه عندما حكمت المحكمة على الغنوشي بالسجن مدى الحياة مع الاشغال الشاقة، وليس الاعدام أمر بإعادة المحاكمة، كما مارس نظامه كل اجراءات القمع وعمدت الى خلق بعبع إسلامي وتنفي وجود قواعد اسلامية ديمقراطية، أو قابلة للتحول الديمقراطي وتمحي فيه جميع الفوارق بين التيارات الاسلامية ذاتها، وتردها جميعا الى نواة ارهابية متطرفة[2].

وشهدت الصدامات تصاعدا في سنة 1987 مع الحكم على الغنوشي بالإعدام، واتهام الحكومة للحركة بالتورط في تفجيرات استهدفت مناطق ساحلية وفنادق،وبالتالي عمدت السلطة التونسية منذ تأسيسها الى اقصاء الاسلام السياسي وتهميش الفاعل الديني، ناهيك عن محاولات الفصل بين الدين والسياسة بل وتم التعامل معها كمصدر تهديد، وبعد الاطاحة ببورقيبة بانقلاب رئيس وزرائه زين العابدين بن علي، اذ أجبر الرئيس بورقيبة على التنحي وتولى بن علي منصب الرئاسة في أول تعاقب على السلطة في تونس بعيد الاستقلال، وقد بدأ الرئيس زين العابدين بن علي بتغيير سياسة بورقيبة، اذ أعلن اتباعه سياسة جديدة تجاه القوى السياسية تتسم بالانفتاح مع تأكيده على مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية، وبدورها حركة الاتجاه الاسلامي رحبت بالإطاحة ببورقيبة ثم اتجهت لتغيير اسمها الى حركة النهضة في الغاء لصفة الاسلامية من اسمها الأول وعلى أساس أنها لا تقوم على الطابع الديني بل هي حزب كبقية الاحزاب.[3]

---

[1]- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص153

[2] -برهان غليون، **الاختبار الديمقراطي في سوريا**، ط2، دار بتراء للنشر، سوريا 2002، ص140

[3] -هيفاء أحمد، مرجع سابق، ص27-ص28

وكانت هذه أبرز المحطات الرئيسية للحركة الاسلامية في تونس، منذ تأسيسها وعبر التغيير المتكرر لاسيما الذي أملته ظروف استثنائية ودعت اليها مرحلة النشأة والتطور من اسم "الجماعة الإسلامية"، عام 1979 الى اسم " حركة الاتجاه الاسلامي"سنة 1981، والتي استقرت أخيرا تحت اسم "حركة النهضة " نتيجة للدواعي الدستورية القائمة على منع تأسيس الأحزاب على أساس ديني كان ذلك سنة 1988 للتكيف مع الوضع الجديد.

وعموما اتسمت مرحلة التأسيس والظهور بتطور المرحلة بالتطور من مجال الحركة مابين الدعوي والسياسي، حيث وبعدما كانت بداية الجماعة ثقافية ودعوية تقوم على الخطب في المساجد والدروس ومقالات الصحف وأدوار اصلاحية في المجتمع الى الانتقال (من الطابع الفكري الثقافي الى الطابع السياسي)، وجاءت كرد فعل على مجموعة من التغييرات ونتيجة لعديد من الأسباب يمكن ايجازها في:

_ نضج الخطاب الاسلامي وبداية اقتناع كوادر الحركة الاسلامية بضرورة استيعاب لعب دور في الواقع السياسي التونسي.

_اغراق السلطة التونسية في حالة تبعية وضرورة التصدي لها من خلال المساهمة في التغيير السياسي .

_تحديات التيارات والقوى العلمانية التغريبية واليسارية المستمدة أفكارها من ايديولوجيا غربية دخيلة عن المجتمع التونسي والشريعة الاسلامية.

_التحديات التي عاشها العالم العربي والإسلامي، مثل أحداث أفغانستان ولبنان وفلسطين وغيرها.

_انتصار الثورة الاسلامية في ايران.[1]

[1]- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص144

المطلب الثاني: الخلفية الفكرية والإيديولوجية لحركة النهضة التونسية

يمثل البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الاسلامي العناصر الفكرية الأساسية والموجهات النظرية لفكر الحركة، والذي يحاور القضايا المحورية في المجتمع التونسي بكل خصوصيته، والتي تتمظهر في عملية التحديث التي فرضتها السلطة الوطنية منذ الاستقلال، لذلك نجد أن الحركة الاسلامية تتميز بكثير من الاجتهاد لمعالجة الاشكاليات الفكرية والسياسية التي تواجه تونس منذ السبعينيات وبعدها وكانت ملاحظة الغنوشي صادقة وعميقة.

وعلى الرغم من طابعها القيمي والأخلاقي خلافا لموضوعية التحليل وحياديته حيث يقول الغنوشي:"لم تظهر الحركة الاسلامية في مجتمع بدوي تسوده علاقات الفطرة بل ظهرت في مجتمع أرهقته الحضارة وفت في عضده ونخر كيانه تقليد الغرب، والجري وراء مظاهر زائفة من حضارته، لقد خيل لزعماء البلاد وكلهم اعجاب بالغرب، أننا لن ننضم الى ركب المتحضرين الغربيين حتى نسير في سيرتهم في مظاهر حياتهم."، ويمكن القول أن تحدي التغريب والتحديث "عنوة" ان صح التعبير وهو أهم ما واجهه المجتمع التونسي و الحركة الاسلامية في تونس، وعلى الرغم من أن هذه العملية قد شملت كل المنطقة العربية، إلا أن سيرورة التحديث أو التغريب كانت الأكثر حدة وتسارعا وعمقا نسبيا_على الأقل بين النخبة_مقارنة بالمجتمعات الغربية الأخرى، وهذا ما عبرت عنه ديباجة البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الاسلامي بقولها:" يشهد العالم الاسلامي وبلادنا جزء منه أبشع أنواع الاستلاب والغربة عن ذاته ومصالحه".[1]

ويرى راشد الغنوشي منظر الحركة ورائد توجهاتها الفكرية أن الظاهرة الاسلامية في تونس وغداة انطلاقها كانت تخضع لتجاذبات عناصر قد تكون متناقضة، وهي التي أدت الى توزع الفكرة الاسلامية الى ثلاث أجنحة، **فالعنصر الأول** يتمثل بالتدين التقليدي التونسي ويتكون من التقليد المذهبي المالكي والعقائد الاشعرية والتربية الصوفية، **والعنصر الثاني** يتمثل بالتدين السلفي الوارد من المشرق، والذي يتكون من المنهجية السلفية الأصولية أي العودة الى الكتاب والسنة المطهرة ومن العودة الى سلطة النص الديني و الى الفكر القائم على شمولية الإسلام ومبدأ حاكمية الله وتكفير الأنظمة القائمة، أما **العنصر الثالث** فيتمثل بالتدين المعتدل البعيد عن التطرف في التفسير، ويتألف

[1]- حيدر ابراهيم على، مرجع سابق، ص233

من التراث العقلاني الاسلامي وذلك من خلال رد الاعتبار الى المنهج الاعتزالي والمعارضة السياسية في التاريخ الاسلامي والنقد الجذري للإخوان المسلمين، وإعادة الاعتبار للحركة الإصلاحية، ويرى هذا التيار اعتماد الفهم المقاصدي للإسلام بدل الفهم النصي، كما يرى هذا التيار وجوب الاستفادة من التيار اليساري المعروف بقدرته التنظيمية في هيكلته وثقافته وعلومهم الإنسانية، وفي مقابل اعتماد التدين المقياس العقيدي في تقسيم الناس الى مسلم وكافر، و اعتبر التدين العقلاني ذلك تهميشا للصراع الحقيقي، اذ ينبغي ان يكون التقسيم على أسس سياسية واجتماعية.[1]

لكن فيما بعد تحققت حركة الاتجاه الاسلامي التونسية من محدودية فكر الاخوان وإيديولوجيتهم والتي نشأت في كنف المجتمع المصري والتي كانت محكومة بأصولها وتجربتها المصرية، وكانت ثمة قناعة متنامية بالحاجة الى مخاطبة أحوال تونس الخاصة بتطوير ايديولوجية وبرنامج وحلول أكثر تناسبا مع التجربة التونسية.[2]

ومن هنا يقول الغنوشي :"تأتي أهم اضافة أضافتها الحركة الاسلامية في تونس للمفكر الاسلامي المعاصر ألا وهي الانتقال في التعامل مع الفلسفة الغربية وكيفية النظر فيها من مرحلة النقد المطلق الذي يفقد هذه النظريات أي وجه للصواب وأي وجه للحق باعتبارها باطلا محضا، الى حوار وتفاهم وتعاون، بين التيار الاسلامي مع التيارات العلمانية اليبرالية و اليسارية، ومن ذلك الدفاع عن الحريات وعن مؤسسات المجتمع الديني وعلى استقلال المنظمة النقابية."

لقد غدت الحركة الاسلامية من هنا تتعامل مع الفكر الغربي والواقع من منطلق الرفض الايجابي أو النقد الايجابي وليس النقد السلبي، فبعد رفض تلك الايديولوجيات باعتبارها مطلقات، قبلتها باعتبارها نظرات جزئية للحق وأدوات جزئية مفيد للتحليل، كقضية الديمقراطية وحقوق الانسان والعمال والنساء، فيما ينبغي أن رفض فكرة لمجرد أنها تأسست على مرجعية فاسدة كالإلحاد أو بسبب ما صاحبها من غلو في النسبية، وما رافقها من تحلل بل يجب وضع الأمور في ميزانها.[3]

---

[1] -هيفاء أحمد، مرجع سابق، ص23

[2]- المرجع نفسه، ص23

[3]- راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الاسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص44

لقد أسفرت عملية التفاعل بين الفكر الاسلامي الوافد وبين الواقع التونسي عن بلورة ما يمكن اعتباره على نحو ما صيغة تونسية للفكر الاسلامي و الحركة الاسلامية، وتمخض ذلك على حصول قناعة عامة في الوسط الاسلامي من أن تونس لا يناسبها حلا ثوريا، وإنما هي بحاجة الى حل يتفاعل مع البيئة التونسية ويطورها بالتدريج، لأجل قلب الأوضاع رأسا على عقب، ذلك رغم أننا كنا قد تفاعلنا مع الأحداث الداخلية والخارجية -على حد قول الغنوشي- التي عصفت بالبلاد نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينات مثل الثورة الإيرانية التي كنا تفاعلنا معها تفاعلا شديدا، خاصة وأن اندلاعها تصادف مع مرور تونس في نفس الفترة من أزمة سياسية تمثلت في انتفاضة العمال والفقراء...يضيف راشد:"لقد أيقضتنا ثورة العمال والتي مثلت التحرك اليساري من غفلتنا ونبهتنا أن أهمية المشكل العمالي وخطورة المشاكل الاجتماعية والنقابة، وكنا منشغلين بمسائل الدعوة والتبليغ وبالمسائل الفكرية البحتة، وكنا ننتقد السلطة نقدا خفيفا لأننا بحكم تكويننا العقائدي السلفي كانت المسألة العقائدية هي المسألة الأساسية.

ويمكن القول بأن العوامل التي ساهمت في تطور فكر الحركة وبروز صيغة أو خصوصية تونسية للثقافة و الحركة الاسلامية، تمثلت أولا في الصراع والصدام العنيف الذي حصل سنة1971، بين النقابات العمالية وثانيا الصراع في الجامعة بين اليسار والتيار الاسلامي، وما أدى الى استيعاب الحركة الاسلامية طبيعة الصراع في العالم وفي تونس خاصة، ثم ثالثا تفجر الثورة الايرانية ورابعا الفكر السياسي الاجتماعي للحركة الاسلامية في السودان، لاسيما فيما يتعلق بالفكر العملي البراغماتي والمشاركة الواسعة للمرأة في الحركة والمجتمع الى جانب تأثرها بالتيار الليبرالي الديمقراطي الذي نشأ في تونس، في النصف الثاني من السبعينات وازدهر في الثمانينات قبل الانقلاب عليه من طرف العسكر في نوفبر 1987، دون أن تغفل عن تأثير فكر مالك بن نبي في اعتماده المنهج الخلدوني في تحليل الظواهر الاجتماعية والحضارية.[1]

ويذهب البعض القول بأن تمحور الحركة الاسلامية في تونس حول شخصية راشد الغنوشي حال دون تقدمها ودون تحولها الى حركة مؤسسات، وهذا ما يفسره السقوط السريع لكثير من الحركات الاسلامية المغاربية، وحتى التي نشأت حول شخصيات محورية على غرار تنظيم الاخوان المسلمين في

[1] -راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الاسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص56-58

مصر، والذي كان محوره ومرجعيته فكر المؤسس البنا وباغتياله غفت وهفت صيت الحركة ونشاطها، لكن وجهة النظر هذه صدرت من باحثين لا يفقهون معنى أن يسخر شخصا نفسه لخدمة المشروع الحضاري للأمة.

وفي الهيكلية التنظيمية كانت حركة الاتجاه الاسلامي متأثرة بصفة كبيرة بالهيكلة الجديدة وأقامت بناها التنظيمية على وتيرة المسلكية التنظيمية للإخوان، وقد نلحظ حتى التسميات من قبل مجلس الشورى والمكتب الولائي، كانت تسميات اخوانية خالصة وارتباط التجارب الأولى للجماعات الاسلامية المغربية بالإخوان المسلمين وتجربتهم في المشرق العربي كانت تتعدى التأثر الواضح بأفكار القادة الأساسيين للإخوان وخصوصا (حسن البنا وسيد قطب وحسن الهضيبي)، وعلى نمط البنا انطلق الغنوشي ومورو في نشاطهما وأخذ على عاتقهما بعث الشخصية التونسية، وتجديد الفكر الاسلامي في احتواء أصول الاسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة، وتنقيته من الرواسب وآثار التغريب والمساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغاربي العربي وحتى العالمي [1].

تأثر الحركة بفكر مالك بن نبي: وفي هذا الصدد يرى الغنوشي "بأن تأثيرات مالك بن نبي في المجموعة الاسلامية التونسية كبيرة التي استفادت من "ملتقيات الفكر الإسلامي"، التي كانت نتعقد مرة أو أكثر كل سنة في الجزائر، وكانت مجموعتنا والتي تضم- الشيخ عبد الفتاح مورو والفاضل البلدي وصالح بن عبد الله واحميدة النيفر، والغنوشي راشد تذهب في كل سنة من تونس الى الجزائر في الأعوام 1970-1971-1972، حيث تلتقي بمالك بن نبي الذي يخصنا باللقاء والمحاضرة والحوار والتوجيه وكنت لا أزال شديد الاعجاب به كونه يعتبر عنصرا من عناصر الثقافة الاسلامية المعاصرة، كونه لم يشغل نفسه بشرح مفاهيم الاسلام في المطلق وإنما سلط أدوات التحليل العلمي والمعرفة المعاصرة على واقع المسلمين اليوم والواقع الدولي عامة لتبصير المسلمين بحقائق هذا الواقع والقوى المتحكمة فيه وعوامل تطوره بما جعله بحق- من دون غيره- الامتداد الطبيعي لمدرسة ابن خلدون". [2]

[1] - يحي أبو زكريا، مرجع سابق، ص69-70

[2] -راشد الغنوشي، من تجربة الحركة الاسلامية في تونس، مرجع سابق، ص72-73

ويضيف الغنوشي:" ومما أتذكره جيدا خلال أول لقائي ببن نبي وكان ذلك في صائفة 1969، خلال عودتي من فرنسا الى تونس مرورا بالجزائر، أنه رحمه الله وجه انتقادات شديدة لسيد قطب حين ذكر في أحد كتبه أن الاسلام هو الحضارة والحضارة هي الاسلام، وأنه حين كان يعتقد في أول عهده مثلما يعتقد"كاتب جزائري" كان يكتب عن الاسلام، أن الاسلام شيء والحضارة شيء آخر، في اشارة الى مالك بن نبي دون أن يذكر اسمه، فيبدو أن مالك اعتبر من ذلك تحقيرا من شأنه ووجد في نفسه شيئا على سيد رحمهما الله، وانحزت الى موقف مالك بن نبي واعتبرته أنه اعمق فهما للحضارة من فكر سيد قطب."[1]

وما سبق يدل على استلهام مؤسسي حركة الاتجاه الاسلامي والغنوشي خاصة من قراءات المفكر بن نبي للواقع الاسلامي وشروط التكيف الحضاري معه، فكانت تشكل مرجعية فكرية لهم بالرغم من وجود تأثيرات أخرى من مفكرين اسلاميين آخرين، على غرار حسن البنا وسيد قطب وأبو الأعلى المودودي والانفتاح على كتابات منظري الثورة السائدة في البلاد العربية والإسلامية وخاصة الثورة الإيرانية كعلي شريعتي ومرتضى مطهر والعالم العراقي محمد باقر الصدر، ناهيك عن قراءات الغنوشي المتشبعة للفكر اليساري والقومي البعثي الناصري[2].

وتكمن أهمية فكر بن نبي في بناء مرجعية حركة الاتجاه الاسلامي في أثناء مرحلة تكوينها ونشأتها، حيث رأى ذلك الغنوشي حينما قال: "لقد أضاف مالك بن نبي بعدا أخرا في تكويننا وهو البعد التاريخي الاجتماعي، أو البعد التحليلي للظاهرة الاجتماعية والسياسية التاريخية، فلم نعد نتعامل مع نظريات إسلامية، مثل المرأة في الاسلام أو الاقتصاد في الاسلام، كما هو سائد في الأدبيات الإسلامية، بل أصبحنا نتعامل مع واقع المسلمين، سواءا الواقع القائم الآن أم الواقع التاريخي، على ضوء مفهوم الحضارة و التقدم والتخلف أو العدل والظلم والديمقراطية والديكتاتورية، وليس فقط على ضوء مفهوم الايمان والكفر."[3]

[1] -راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الاسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص-73

[2] -يحي أبو زكريا، مرجع سابق، ص69-70

[3] -راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الاسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص75

والسبب المركزي في تحول حركة الاتجاه الاسلامي من النشاط الفكري الدعوي الى النشاط السياسي، أي من الجماعة الاسلامية ذات الطابع الثقافي الى الاتجاه ذو الطابع السياسي، هو انتصار الثورة الايرانية والتي جعلت الغنوشي يراجع منطلقاته و خططه، وعن هذه الفترة قال الغنوشي:"قامت الحركة الاسلامية في تونس، بمراجعات في الفكر والمنهج خضعت الى جملة من التوجهات تقوم على تأصيل الحرية والديمقراطية كمنهج لإصلاح المجتمع، كمدخل يرسخ المواطنة وهو نشر مجتمع مدني، يقوم على التعددية السياسية والانتصار للأقليات الضعيفة و المحرومة". [1]

حيث نلاحظ أن مصطلح جديد طبع تلك الفترة وهو مصطلح المستضعفين في مواجهة المستكبرين وعبرت عن اكتشاف نصوص أحاديث نبوية تؤكد على مناصرة الفقراء ومقاومة الترف، والاستغلال فبدأت تبرز في خطابات الحركة، وغيرنا كما يقول الغنوشي :"تلك المعاني ضمن البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الاسلامي سنة1981، وكانت تلك قفزة هائلة حسبه في سياق الفكر الاسلامي وللحركة الاسلامية، حيث كانت تلك الأبعاد ضامرة وغائبة من الفكر الاسلامي، لقد عدنا من أجل ابراز البعد الاجتماعي في الاسلام الى كتابات سيد قطب القديمة، مثل "العدالة الاجتماعية"وكتاب الصراع بين "الرأسمالية والإسلام"، إلا أن هذه القضايا لم تعد كتب سيد قطب في المرحلة الثانية من فكره تلقي لها بالا، فرجعنا فيها الى فكر مالك بن نبي." [2]

وهنا نلحظ ميول الحركة للأفكار والمرجعيات الأكثر ملائمة للواقع الاجتماعي للمجتمع التونسي والعربي عموما، وكذا النزعة العقلانية في التدين أي البراغماتية المنتهجة من قبل أعضائها في تجنب الصدام الفكري، والقراءة العقلانية التأملية للخصوصية التونسية و محاولة تكيفها مع الدين الاسلامي، وهذا ما يعكسه تبنيها لجل توجهات وأفكار مالك بن نبي وشروط النهضة ومقومات الحضارة لدى المجتمع الاسلامي.

كما أن البيان التأسيسي يرصد أن تونس عرفت طيلة فترة الخمسينيات والستينات، على الرغم من حصولها على الاستقلال، أوضاعا خصوصية اتسمت بالحدة والتأزم والصراع الاجتماعي

[1] -يحي أبو زكريا، مرجع سابق، ص70

[2] -راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الاسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص60

نتيجة لتعطل سبل النمو الشامل، لذلك حددت الحركة من بين أهم المهام اتي تعمل من أجل تحقيقها:

1_بعث الشخصية الاسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها ومكانتها كقاعدة كبرى للحضارة الاسلامية بأفريقيا، ووضع حد لحالة التبعية والاغتراب والظلال.

2_ تجديد الفكر الاسلامي على ضوء أصول الاسلام الثابتة ومقتضياتها، وتنقيتها من رواسب عصور الانحطاط وأثار التغريب .

3_أن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيد عن كل وصاية داخلية أوخارجية .

4_ اعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس اسلامية، وتوزيع الثروة في البلاد توزيعا عادلا على ضوء المبدأ الاسلامي"الرجل وبلاده، الرجل وحاجاته"، أي من حق كل فرد أن يتمتع بثمار جهده في ضوء مصلحة الجماعة.[1]

5_ المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغاربي والعالمي، حتى يتم انقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردت فيه من ضياع تعليمي وضيق اجتماعي وتبعية دولية.

أما الوسائل فاشتملت على اعادة الحياة الى المسجد كمركز تعبد وتعبئة جماهيرية، أسوة بالمساجد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وما كان يقوم به الجامع الأعظم الزيتونة من صيانة للشخصية الاسلامية، ومركز للإشعاع الحضاري ودعم للتعريب في مجال الادارة والتعليم، والتفتح على اللغات اضافة الى رفض العنف كأداة للتغير وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والسياسة، ورفض مبدأ الانفراد بالسلطة الأحادية، وهذا أهم ماجاء به البيان التأسيسي الأول حركة الاتجاه الاسلامي[2].

وعليه نلحظ أن وعي الحركة بأهمية التركيز على المسألة الفكرية وتأثيرها على المسارات السياسية والاجتماعية بصفة عامة، فاجتهدت في الجمع بين النهل من معين الفكر الاسلامي والاستفادة من

[1] -راشد الغنوشي، **مقالات راشد الغنوشي**، ب ت ن، ص7_8

[2]- المرجع نفسه،، ص7_8

الأطروحات الحديثة، ومع توسع الحركة وانتشارها في مختلف الأوساط الاجتماعية وتعاملها مع ضغط واقعها الداخلي الموضوعي، أضحت مطالبة بتجديد مواقفها خاصة ما تعلق منها بمنهجها الأصولي فأصدرت عدة نصوص فكرية لعل أبرزها"الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة الاتجاه الاسلامي" حاولت من خلالها ابراز أسسها الفكرية كحركة اسلامية سنية معاصرة، ترفع شعارات الحريات والديمقراطية الى جانب التمسك بمقومات الهوية[1].

ويرى الغنوشي أن الظاهرة الاسلامية التونسية تشكلت نتيجة عناصر ذات تأثيرات متفاوتة الأثر في تكوين التيار الغالب، أو في وجود تيارات مختلفة ضمن الحركة الاسلامية عامة، ويحدد هذه العناصر كمايلي:

1)- العنصر الأول التدين التقليدي التونسي: ويتكون من التقليد المذهبي المالكي والعقائد الأشعرية والتربية الصوفية، أو كما صاغها ابن عاشر في عقد الأشعري وفقه مالك، وفي طريقة الجنيد السالك.

2)- العنصر الثاني التدين السلفي : الوارد من المشرق العربي والذي يتكون بدوره من المنهجية السلفية، أو الأصولية أي العودة الى الكتاب والسنة المطهرة أو الرجوع الى سلطة النص الديني بالإضافة الى الفكر السياسي والاجتماعي القائم على تأكيد شمولية الاسلام ومبدأ حاكمية الله وتكفير الأنظمة القائمة، ثم منهج تربوي ومنهج فكري يميز كل الأمور بحسب العقيدة الى تصنيف الناس الى كفار ومؤمنين حتى في الصراع السياسي.

3)-العنصر الثالث التدين العقلاني: ويتألف من التراث العقلاني والإسلامي، ويتمثل في اعادة الاعتبار الى المنهج الاعتزالي والمعارضة السياسية في التاريخ الاسلامي، كالخوارج والشيعة والزنج والتيارات المناوئة للسلفية وأهل السنة عموما، والنقد الجذري للإخوان المسلمين وإعادة الاعتبار للمدرسة الاصلاحية التي مثلها محمد عبده والكواكبي والأفغاني والطهطاوي وقاسم أمين وخير الدين التونسي، كذلك اعتماد الفهم المقاصدي للاسلام بدل الفهم النصي، ويرى هذا التيار وجوب اعادة الاعتبار الى الغرب والاستفادة من اليسار في تنظيماته وثقافته وعلومه الانسانية، وفي مقابل هذا التدين المقياسي العقيدي في تقسيم الناس الى مؤمن وكافر، اعتبر التدين العقلاني ذلك تهميشا للصراع الحقيقي، اذ

[1]- كتاب جريدة العرب، **حركة النهضة من التأسيس الى اعادة البناء، من حركة اخوانية الى حركة سياسية ذات مرجعية اسلامية**، جريدة العرب، عدد7588، 22مارس 2009، ص13

ينبغي أن يقوم التقسيم على أسس سياسية واجتماعية أي وطني وخائن ثوري ورجعي، قد يمكن أن يكون مسلما عميلا وماركسيا وطنيا.[1]

وتفاعل هذه العناصر الثلاثة واصطراعها داخل الحركة الاسلامية يعبر عن بحث الحركة عن هويتها، في مجال يتراوح بين طرفي الأصالة والتقليد من جهة، والحداثة من جهة أخرى، فالحركة حاولت أن تستوعب واقعا خضع لتحولات عديدة على الرغم من فوقيتها، لم تكن سطحية وهذه المعطيات الجديدة لم يكن من الممكن القفز عليها أو تجاهلها، لذلك فان الخطاب الاسلامي التونسي أنتج أفكاره ومفرداته ولغته السياسية المختلفة عن فكر الاخوان المسلمين في مصر، أو الجبهة الاسلامية القومية في السودان، وعلى الرغم من الاعجاب والتأثر بهذه الأخيرة إلا أنه اقتصر على الجوانب التنظيمية، وليس الفكرية الايديولوجية، فالحركة الاسلامية التونسية عامة ذات اتجاهات فكرية تجعلها أقرب الى الحداثة أو الى التدين العقلاني، اذ لاحظنا أن تفاعل المكونات الثلاثة أي التدين التونسي والسلفية والعقلانية، فانخراطها في العمل السياسي واحتكاكها مع القوى السياسية الأخرى فرض عليها مواقف تختلف عن التدين التقليدي –الشعبي-، ومع التدين -السلفي- خاصة بعد اقراره التعددية والاعتراف بمكانة المرأة، وعدم التحرج من تجاوز البعد الطائفي في الثورة الايرانية."

وما بقي من التدين السلفي- فهو المنهج- أكثر منه تطبيقات عملية ويتمثل في أمرين: اعتماد نصوص الكتاب والسنة ثم الايمان بشمولية الاسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان ومواقف انسانية[2].

ومنه يتسم أي فكر توفيقي بقدر من التناقض والازدواجية، حين يحاول أن يزاوج بين بيتين فكريتين متمايزتين نتيجة اختلاف سياقهما التاريخي ورؤيتهما للعالم، وهذ الازدواج هو ما يعاني منه الفكر الاسلامي حين يربط بين التراث والمعاصرة، وهو في الحالة التونسية محاولة التوفيق بين(التراث والنص والواقع).

وقد رأى بعض الباحثين أن الحركة تبنت اتجاهين سياسيين متناقضين، أحدهما علماني عبر عنه ابتعادها عن الاطار المرجعي كما شكله الاخوان المسلمون، أي بتركيزها على التعددية الحزبية مما أكسبها

[1] -انظر تعقيب راشد الغنوشي بعنوان:(**تحليل العناصر المكونة للظاهرة الاسلامية بتونس"حركة الاتجاه الإسلامي"**) على ورقة الهرماسي، "الاسلام الاحتجاجي في تونس، ص301-302.

[2] -حيدر علي ابراهيم، مرجع سابق، ص236

قطاعات تأييد غير تقليدية، أما الخطاب الثاني عبر عنه ادعاء الحركة احتكار الرموز الحقيقة أو العالمية للإسلام، وقد هاجمت السلطة هذه الطبيعة المزدوجة للحركة خاصة سنة 1987، حيث كشفت الحكومة عن التناقض بين التوجه الديمقراطي لبعض عناصر الحركة، والتوجه الارهابي للبعض الآخر ذوي الميول الراديكالية، وهذه الازدواجية أدت الى انقسامها الى مجموعات مختلفة تتباين أولوياتها الفكرية والسياسية جسدتها مساهمات شخصيات داخل الاطار الفكري العام للحركة، ولكن الاختلافات في النهاية جعلت الوجود المشترك الواحد غير ممكن، وانقسمت حركة الاتجاه الاسلامي الى تيارين: الأول مثل تيار النهضة و هو التيار الذي عكس توجهات المؤسسين الغنوشي ومورو، و التيار الثاني الذي انفصل عنهم الاسلاميين التقدميين (أو اليسار الاسلامي) بقيادة صلاح الدين الجورشي وحميدة النيفر[1].

المطلب الثالث:أهم محطات حركة النهضة السياسية

يمكن تقسيم مسار حركة النهضة منذ التأسيس الى أقسام بلورتها عديد اللحظات الفارقة في تاريخ الحركة، متأثرة بمناخ المشهد السياسي والدولي ومؤثرة فيه، وعليه فان التحولات والتغيرات التي شهدتها الحركة أو "الجماعة الاسلامية" أو حركة الاتجاه الاسلامي، وعلى تعدد مسمياتها فهي التي كانت هامة في بلورة هاته اللحظات المفصلية في تاريخ الحركة والتي ارتأينا أنها كالتالي:

1)مرحلة التأسيس والظهور(الجماعة الاسلامية) وأبعادها الدعوية والفكرية-1971_1981:

كانت هذه المرحلة بمثابة البداية، واقتصر نشاط الجماعة الاسلامية التي تزعمها راشد الغنوشي على العمل والنشاط الفكري والثقافي والتربوي، وكانت الحلقات الداخلية التي تعقد بين كوادر الجماعة الاسلامية، تساهم في بلورة العديد من الأطروحات والأفكار بين أعضاء الجماعة الاسلامية، ويتفق كثير من الباحثين على أن الفترة البورقيبية كنهج فكري وسياسي ساهمت الى أبعد الحدود في افراز التيار الاسلامي ذلك أن التطرف في تبني الأطروحات الغربية أدى الى رد الفعل الديني و الدعوي للنخب التي لا تؤمن بالبديل الغربي في تونس.[2]

[1] - حيدر علي ابراهيم، مرجع سابق، ص237

[2] - يحي أبو زكريا، مرجع سابق، ص53

واهتمت الحركة الاسلامية التونسية بقضايا أكثر حضورا في الواقع التونسي في تلك الفترة، خلافا لما يحدث في المشرق فتجد موضوعات الديمقراطية والمرأة والعلاقة مع الغرب ذات أولويات في كتابات الاسلاميين تأخذ نقاشا مهما أكثر من موضوعات تطبيق الشريعة والقوانين الاسلامية، وجاهلية المجتمع والدولة التي أثارت اهتمام الاخوان المسلمين في المشرق، أي أنه وفي هذا السياق يمكن ابراز الخصائص التونسية في الحركة، وهي تعنى بالدفاع عن بناء التجربة الذاتية، ونقد التجارب وعدم الزاميتها لهم و"التونسة" هي فهم خصوصيات الواقع والمرحلة القطرية واعتبارها أصلا في التصور والتحرك والبناء، حيث يقول الغنوشي:"لقد كانت قضية الحريات العامة في الدولة الاسلامية الهم الكبير الذي استبد بي مذ بدأت الحركة الاسلامية في تونس تتحول من مرحلة الدعوة الى مبادئ الاسلام في مواجهة الثقافة الوافدة والمهيمنة الى مرحلة التفاعل الواسع مع هموم المجتمع التونسي."[1]

وذلك ردا على هيمنة الايديولوجية البورقيبية الغربية، وعلمنة المجتمع ومحاولة تغريبه، وكانت الفترة الأولى الممتدة من 1971 الى سنة 1981، أي فترة العشر سنوات الأولى منذ تأسيس الجماعة الاسلامية تقتصر على النشاط الدعوي وتتحرك من منطلق بعث الشخصية الاسلامية ووضع حد للاستلاب الثقافي والتبعية للغرب وتجديد الفكر الاسلامي، وكانت المنطلقات الثقافية الفكرية تعمل دون دعوة هذه الجماعة الى العنف لأنها كانت تعتبر معركتها ثقافية بالدرجة الأولى في صراعها مع التيارات العلمانية، والتي كانت تجر الى دائرة التغريب[2].

وكانت في بداية السبعينات حلقات تعقد في جامع الزيتونة وتتركز على التوعية العقائدية، وتلخصت في توضيحات مفاهيم اسلامية تتفوق على الكثير من الأفكار العلمانية المسيطرة على الشباب، ثم أنشأت حلقات في جوامع أخرى بدأت تستقطب فئات من الشباب في المجتمع وكانت النواة الأولى لعمل الجماعة الاسلامية، والتي ابتدأت على شكل جمعية اسلامية أقرب الى المحلية، منظمة ومهيكلة تعقد تنظيماتها بصفة سرية بحلقات الوعظ والإرشاد في المساجد ومن خلال الانخراط في الجمعيات للمحافظة على القرآن الكريم، وكان من أبرز مؤسسيها في بداياتها تحت مسمى "الجماعة الاسلامية" راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، وجاءت كرد فعل على مشروع بورقيبة العلماني التغريبي، الذي كان

[1]- حيدر علي ابراهيم، مرجع سابق، ص245

[2]- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص141

يحلم بإنشاء تونس علمانية مقلدا النموذج الأتاتوركي في تركيا، ومن هنا نشأ الصراع بين المشروعين الاسلامي والبورقيبي الذي ابتدأ ثقافي، ديني، حضاري.[1]

ولذا رأى الغنوشي من خلال مؤلفاته أولوية التكوين العقائدي بالنسبة للتكوين الشرعي والتكوين الثقافي ثم السياسي، فالتكوين العقائدي هو الذي يحدد المفاهيم الأساسية للعقائد الاسلامية مثل مفهوم (الألوهية والنبوة والبيعة)، ويتولى غرسها في أعماق النفس، ويحدد سلما للأولويات بين قيم العلم و العمل والتقوى والتفكير، ويحدد الأسس الضرورية للحياة الاسلامية في مختلف جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ويضع المفاهيم المركزية للعمل الاسلامي(الجماعة والشورى والسمع والطاعة...) ويقول راشد:"وتلك لعمري جريمة الجهاز التربوي في العالم الاسلامي الذي جعل التقدم -بزعمه هو- التفتح على الثقافات الأخرى قبل أن يتم تأصيل الفرد في بيئته ثقافيا، فكان ذلك سبب ما نشاهده من ضياع و انفلات" .[2]

وكانت الحلقات الداخلية للجماعة التونسية تركز على أساليب تفعيل الدعوة الاسلامية وبتكثيف التبليغ الاسلامي في مؤسسات التربية والتعليم، وإيصال التبليغ الاسلامي الى القرى والأرياف بالرغم أنها لم تكن لها فروعا في الأرياف والقرى، بل كانت هناك شخصيات اسلامية تونسية متعاطفة مع هذه الجماعة الدعوية وكانت تستقبل راشد الغنوشي في بعض الأقاليم، واستطاعت أن تخرج من العاصمة الى العديد من المناطق، ولأنها لم تكن تنظيما مؤسسا كباقي التنظيمات، كانت تعتمد على تبرعات من عناصرها خصوصا عندما تقام معارض الكتاب الاسلامي، وكان جل المنتمين اليها يعملون في حقل التربية والتعليم وتمكنت من استقطاب العديد من النخب والمثقفين والجامعيين، حتى عرفت هذه الجماعة ب "جماعة النخبة"، واعتمدت بذلك على نشر المقالات الهادفة ومن خلال منابر اعلامية كجرائد الصباح والمعرفة والفجر لاحقا، كانت بذلك الجماعة الاسلامية تعبر عن طروحاتها وتفاعلها مع القضايا العامة وموقف الاسلام منها، وكانت الأدبيات الخاصة ب"الجماعة الإسلامية، من هذه المرحلة ثقافية فكرية بعيدة عن السجال السياسي وكانت تحدث اسقاطات على الواقع المعاش، فالغنوشي عندما كان يلقي محاضرات عن العلمانية وضررها على المجتمعات الاسلامية، كانت دوائر السلطة

[1]- هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق، ص 20-21

[2]- راشد الغنوشي، **مقالات راشد الغنوشي**، مرجع سابق، ص131-132

يفهمون ضمنا أنه يقصد الحالة التونسية والنظام تحديدا لكن الغنوشي لم يكن يسمي الأشياء بمسمياتها سابقا.[1]

وعلى الرغم من ذلك كان الغنوشي يعلن باستمرار أنه ضد العنف والعنف المضاد، ما جعل السلطة التونسية تغض الطرف عن تحركاته، لكنها كانت تحصي كل أنفاسه وتتبع حركاته لمعرفة وجهة الغنوشي والى أين يريد أن يصل هذا الرجل؟.[2]

وعلى الرغم من حدة التغريب والتبعية المفرطة للغرب في تونس ثقافيا واقتصاديا، فقد تمكنت الجماعة الاسلامية من اعادة بعث الشخصية الاسلامية في تونس وتمكنت من تجنيب نفسها معارك جانبية مع السلطة والقوى العلمانية الموجودة في المعارضة السياسية التونسية، ونجحت في تكريس القيم الاسلامية عكس المفاهيم الخاطئة المروج لها من طرف البورقيبية، "كإباحة الافطار في رمضان" وكانت الجماعة الاسلامية تقوم بعمل موازي، حيث كانت تقدم فيما اصطلحت على تسميته" الصورة الناصعة للإسلام الحضاري"، وذلك عبر أسلوب ثقافي وتربوي لا يستفز السلطة لكن يجعلها في حذر دائم.[3]

و اجمالا اتسمت هذه المرحلة أي فترة السبعينات من القرن الماضي، بتركيز الجماعة الاسلامية على الجانب الدعوي والإصلاحي في غرس القيم الفكرية والحضارية الاسلامية أكثر من الجانب السياسي، وعملت على تعزيز هوية الفرد والمجتمع التونسي، ومنع مقوماته وموروثه الفكري من الاستلاب الغربي والعلمنة، وكانت الجماعة الاسلامية التونسية في هذه الفترة تركز على :[4]

_الدروس الوعظية والحلقات الارشادية في المساجد.

_تكثيف المحاضرات في المعاهد الثانوية والجامعات

[1]- يحي ابو زكريا، مرجع سابق، ص55

[2]- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص142

[3]-يحي ابو زكريا، مرجع سابق، ص57

[4]- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص142

_المشاركة في مؤتمرات اسلامية داخلية وخارجية، كملتقى الفكر الاسلامي الذي كان يعقد سنويا بالجزائر.

_اقامة معارض للكتاب الاسلامي وما يتخلل ذلك من عقد ندوات وحلقات دراسية .

_اقامة صلات ومد جسور مع شخصيات اسلامية خارج تونس والتركيز على قاعدة التواصل الثقافي الفكري.

_تركيز الدعوة في أوساط النساء لاقتناعهن بارتداء الحجاب، وتبني الفكر الاسلامي على أساس أن المرأة نصف المجتمع وكون النظام التونسي عمل المستحيل لأجل تغريبها.

_نشر المقالات الهادفة والواعية في جرائد الصباح والمعرفة والجيب والفجر في وقت لاحق.[1]

2)المرحلة الثانية:من العمل الدعوي الى التأسيس السياسي الفعلي"حركة الاتجاه الاسلامي"1981 - 1989"، و مرحلة الصدام مع السلطة.

جسدت هذه المرحلة الخروج الى العلنية بعدما كان الأداء سريا، وتمثل سنة 1981 محطة مهمة في تاريخ الحركة لأنها أعلنت في هذه السنة عن أهدافها كاملة وتقدمت بطلب تأشيرة للعمل القانوني.[2]

والملاحظ أن ظروف التأسيس "لحركة الاتجاه الاسلامي" سبقتها أحداث هامة تجدر الاشارة اليها، حيث أن النواة الأولى كانت في أوت 1979، أين أقيم بشكل سري المؤتمر المؤسس للجماعة الإسلامية والذي تم فيه المصادقة على القانون الأساسي الذي أنبنى على أساسه هيكل التنظيم.

ثم قامت الجماعة بعقد مؤتمرها الثاني في مدينة سوسة يومي 9 و10 أفريل 1981، في نفس الفترة الذي عقد فيها الحزب الاشتراكي الدستوري مؤتمره الاستثنائي، الذي أعلن فيه الرئيس الحبيب بورقيبة أنه لا يرى مانعا في وجود أحزاب أخرى إلى جانب الحزب الحاكم، وقد أقر المؤتمر الثاني

[1]- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص142

[2]- كتاب جريدة العرب، **حركة النهضة من التأسيس الى اعادة البناء، من حركة اخوانية الى حركة سياسية ذات مرجعية اسلامية**، جريدة العرب، عدد7588، 22مارس 2009، مرجع سابق، ص13

للحركة ضرورة اللجوء إلى العمل العلني كما أقر تغيير الاسم ليصبح "حركة الاتجاه الإسلامي"، وتم الإعلان عن الحركة بصفة علنية في السادس من جوان 1981 أثناء مؤتمر صحفي عقده الغنوشي وعبد الفتاح مورو.[1]

أين أعلن الغنوشي عن الفكرة المحورية، وهي تحويل الحركة الى حزب سياسي تحت اسم "الاتجاه الإسلامي"، وتم التقدم بطلب رسمي الى وزارة الداخلية للحصول على ترخيص رسمي لقيام الحزب، كما صدر البيان التأسيسي للحركة الذي حدد أهداف ووسائل الحزب.[2]

وكان ذلك نتيجة لبداية عملية الانفتاح التي جاءت شاملة في تونس، وبعد اعلان بورقيبة في أفريل عن عدم اعتراضه على انشاء أحزاب معارضة، شريطة أن لا تتخلى عن حصول الحزب على نسبة 5 بالمائة من الأصوات على الأقل في الانتخابات التشريعية التي كان مقررا اجرائها في نوفمبر 1981، وبعد انتخاب الغنوشي رئيسا للحركة، ومورو أمينا عاما، تقدمت الحركة بطلب الى السلطات الرسمية من أجل الاعتماد ولم تلق أي رد من الجهات المعنية.[3]

وفي شهر جويلية 1981 تم القاء القبض على الغنوشي، وأحيل الى المحاكمة مع مجموعة قيادات الحركة بتهمة الانتماء الى جمعية غير شرعية، وحكم عليه بالسجن مدة عشر سنوات أمضى ثلاث سنوات في السجن وأفرج عنه في 02-08-1984، بعفو رئاسي بعد وساطة رئيس الحكومة في ذلك الوقت محمد الزمالي وأثناء اعتقال الغنوشي خلفه في قيادة الحركة الفاضل البلدي ثم حمادي الجبالي.[4]

يقول العريض في هذا الشأن:"كان رد فعل السلطة على هذه الخطوة –أي تأسيس حزب اسلامي- عنيفا وقامت بايقاف أعضاء المكتب السياسي وكل القيادات المركزية والجهوية، لتدخل الحركة منذ ذلك التاريخ مرحلة المحن التي لم تنته الى غاية الثورة".

---

[1] -هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق، ص 24

[2] -مصطفى جزار، مرجع سابق، ص 154

[3] -أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص143-144

[4] -يحي ابو زكريا، مرجع سابق، ص59

ورغم ذلك أصرت الحركة على مواصلة نشاطها في مختلف المجالات، لاسيما في المساجد والمعاهد والجامعات، كما تمسكت بتنظيمها السري المتمثل في مجلس الشورى والمجلس التنفيذي والمجالس المحلية وخلايا التربية و التأطير، كما جاء في بعض نصوصها، وبعد أن بلغت الأزمة الاجتماعية أوجها سنة 1984، بات على الحكومة أن تتدخل لإيجاد متنفسات سياسية لتلك الأزمة، من بينها الافراج عن قيادات الحركة بعد أن قضوا ثلاثة سنوات خلف القضبان .[1]

وأكدت تلك الأحداث المتوالية عن توجه الأنظمة العربية و النظام التونسي خاصة، باستراتيجية للعمل مع التيار الاسلامي، وتراوحت ما بين الاحتواء والصدام فيما عرف باستراتيجية المهادنة، حيث يسمح فيها النظام بمساحة من حرية العمل السياسي والحزبي، ويتيح لهم –أي التيار الاسلامي- مساحة تتحرك فيها لنقل أفكارها للجماهير مع عدم تمثيل معتبر داخل البرلمان والا اضطر الى اتخاذ اجراءات من قبيل العودة الى حظر نشاطهم الحزبي أو التهميش أو الغاء وجودهم السياسي.[2]

وذلك ما حدث بالفعل لحركة الاتجاه الاسلامي ابان فترة الثمانينات من حكم بورقيبة مباشرة بعد تصريحهم بالعمل السياسي العلني، وعليه فالنظام التونسي الذي تبنى رؤية استئصالية متشددة تجاه الحركة بتعدد اسمائها، ومن هنا فان النظام القمعي ذو الطابع التسلطي المتطرف هي التي تتخذ موقفا استئصاليا من الحركة الاسلامية، رغم أن الحركة الاسلامية في تونس تؤمن بالتعددية والانفتاح ولا تتبنى العنف.[3]

واستئنافا للأحداث فقد عقدت حركة الاتجاه الاسلامي مؤتمرا في سبتمبر 1984، جرى فيه تثبيت زعامة الغنوشي ومورو في 1985-6-6، وعقدت مؤتمرا أعلنت فيه صراحة في الذكرى الرابعة لتأسيسها عن كل أوراقها وأسماء أعضاء المكتب السياسي المنتخب، وعندما اندلعت أعمال العنف في تونس كالتفجيرات التي استهدفت فنادق سياحية، أعيد اعتقال الغنوشي في1987، بتهمة أنه له صلة بأحداث العنف والتفجيرات في ذلك الوقت، وحكمت عليه محكمة أمن الدولة بالسجن المؤبد، وذلك

[1] -كتاب جريدة العرب، **حركة النهضة من التأسيس الى اعادة البناء، من حركة اخوانية الى حركة سياسية ذات مرجعية اسلامية**، جريدة العرب، عدد7588، 22مارس 2009، مرجع سابق، ص13

[2] - علاء عبد العزيز أبو زيد، مرجع سابق، ص52

[3] - كمال حبيب، مرجع سابق، ص 73

بتهمة تهديد أمن الدولة والتواطئ مع دولة أجنبية وهي ايران، وفي 15-05-1988، أصدر الرئيس زين العابدين بن علي عفوا خاصا على الغنوشي بعد توليه السلطة وانقلابه على بورقيبة [1].

وعموما وفي خضم المواجهة مع السلطة، فان قيادات الحركة ومنذ تأسيسها لم تستطع الاتفاق على مبادئ موحدة تجاه النظام واتجاه المجتمع والنظر لقضاياه، وأمام تطورات الواقع والمواجهة مع السلطة ومشروعها، انقسمت قيادة على نفسها وانشق عنها، وظهر ما يعرف بتيار الاسلاميين التقدميين بقيادة أحميدة النيفر (أحد المؤسسين) الى جانب صلاح الدين الجورشي والذي حمل اسم (تيار الاسلاميين التقدميين)، وكلاهما كان يعارض تحول الحركة من دعوية ثقافية الى حركة سياسية، فيما حسم بقية التنظيم موقفه لصالح راشد الغنوشي الداعي لتسييس التيار الديني وجعله منظمة سياسية، وقد أضعف تيار الإسلاميين التقدميين الحركة وزعزع الوضع الداخلي للحركة نظرا لما يمثله هذان القياديان من وزن وأهمية في الحركة.[2]

وعموما تلخص أسباب خروج الحركة من الدائرة الفكرية الى الدائرة السياسية في المبررات الداعية الى خروج الغنوشي ورفقائه في النضال الحركي والسياسي في نضج الخطاب الاسلامي، وبداية اقتناع كوادر الفكرة الاسلامية بلعب دور في الواقع، وتحديات القوى العلمانية التغريبية اضافة الى الوضع الدولي الخارجي والأزمات التي عاشها العالم الاسلامي، من أحداث وثورات وانتفاضات في المشرق الاسلامي خاصة كفلسطين ولبنان، فكل هاته الظروف الداخلية والخارجية حتمت على قادة الحركة ضرورة تكوين حزب سياسي.[3]

3)المرحلة الثالثة:من حركة الاتجاه الاسلامي الى حركة النهضة (1989-2011)

وقد اعتبر أحد الباحثين فترة الثمانينات خاصة الفترة الممتدة من سنة 1981 الى 1989 من أخصب وأفضل الفترات التي عاشتها الحركة في البلاد، خاصة بعد الصمود الذي أبدته الحركة في مواجهة النظام سنة 1987، والتي انتهت بسقوط بورقيبة ومجيء بن علي، حيث دشن بورقيبة في نهاية حكمه حملة من الاعتقالات الشاملة على قيادات الحركة وأنصارها، هدفت الى استئصالها نهائيا، بعد

[1]- يحي ابو زكريا، مرجع سابق، ص59

[2]-هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق، ص 25

[3]- يحي ابو زكريا، مرجع سابق، ص60

أن أهالته شعبيتها وكان رد الحركة أن تمسكت كما يقول بعض كتابها بشعارات الحريات والمسيرات والمظاهرات وهو ما أشعر بورقيبة بأن حكمه في خطر، فقرر اعتقال الغنوشي وثلاثين قياديا تمهيدا لإعدامهم، بعد أن حكم عليهم بالمؤبد، وبإزاحة بورقيبة في 7نوفمبر 1987، أصدر بن علي العفو على الحركة وأطلق سراحهم تدريجيا، بعد أن رفع شعار أن لا ظلم بعد اليوم ولا رئاسة مدى الحياة، والشعب جدير بحياة سياسية ديمقراطية.[1]

وعندما غادر الغنوشي السجن بعد قرار العفو، أشرف على احداث تغيير جذري على حركة الاتجاه الاسلامي وتمثل هذا التغيير في تحويل هاته الحركة الى "حزب النهضة"، وصدرت التعليمات الى مختلف الولايات بأن حزب النهضة الجديد هو حزب يملك استراتيجية جديدة، مختلفة عما كانت عليه حركة الاتجاه الاسلامي، وأصدرت حركة النهضة جريدة الفجر لتكون الناطق الاعلامي والسياسي باسمها، ولم تلبث الحركة أن تستقر في تنظيمها الجديد حتى عصفت الخلافات الداخلية في سنة 1989، بحركة النهضة واضطر العديد من قياداتها الى تقديم استقالتهم، وقد نجحت السلطة في استقطاب العديد من قياديي النهضة، وأصبح منهم الوزراء، وفي الفترة ما بين 1989-1992، ما لبث أن يستتب الوفاق والهدوء مع النظام اندلعت أعمال عنف عاودت على اثرها السلطة اعتقال العديد من قادة النهضة، منهم حمادي الجبالي رئيس تحرير الفجر، وحكمت عليهم بالسجن خمسة عشر سنة، أما الغنوشي أصدرت ضده محكمة أمن الدولة بالسجن المؤبد في28 أوت 1992، وبعد اطلاق سراحه بعفو رئاسي توجه الى الجزائر أين واكب تطورات الساحة السياسية الجزائرية، وطلبت السلطة التونسية مجددا من الجزائر تسليمه وأوفدت لهذا الغرض مسؤولين رفيعي المستوى، لكن طلبهم رفض وطلب منه مغادرة الجزائر بعد اعتقال عناصر الجبهة الاسلامية للإنقاذ، أين اتجه الى السودان ومنها الى بريطانيا حيث حصل على اللجوء السياسي وبات يقيم في العاصمة لندن.[2]

وتبنت حركة النهضة استراتيجية سياسية جديدة قوامها اعتماد المنهج السلمي والعلني في التغيير وآليات العمل الديمقراطي ووسائله ورفضها استعمال العنف كوسيلة لحسم الصراعات السياسية والفكرية، وكمنهجا للوصول الى السلطة أو التمسك بها باعتماد وسائل الضغط السلمية،

[1]- كتاب جريدة العرب، **حركة النهضة من التأسيس الى اعادة البناء، من حركة اخوانية الى حركة سياسية ذات مرجعية اسلامية**، جريدة العرب، عدد7588، 22مارس 2009، مرجع سابق، ص13

[2]- يحي ابو زكريا، مرجع سابق، ص77-78

والخطاب المعارض المعتدل والمسؤول، والعمل على حماية حقوق الانسان، وهي تؤمن بأن الحوار الوطني هو الكفيل وحده بضبط العمل السياسي الديمقراطي والتوصل الى معالجة وطنية شاملة، حيث لم تكن العلاقات بين النهضة والحكومة هادئة و اعتقل ستمائة طالب ناشط عندما قامت احتجاجات ضدّ الحكومة لوضع حد للتعليم العلماني واستقالة وزير التعليم.[1]

وكما جاء في بعض التقارير الصحفية لتلك الفترة، فان الحركة التزمت بالتدرج وقامت بتزكية بن على في انتخابات 1989، وشاركت في الانتخابات البرلمانية وتقدمت في الوقت نفسه بطلب الى وزارة الداخلية لاعتمادها، وفي هذا الاطار جاء تغير اسمها من حركة الاتجاه الاسلامي الى حركة النهضة، حتى تتلائم مع قانون الأحزاب الجديد، غير أن تلك الهدنة لم تدم طويلا كما أسلفنا ولم تأت سنة 1990 حتى تأكد أن السلطة لن تمكن الحركة من تأشيرة العمل القانوني، بل رسمت سياسة لمحاصرتها في كل موقع ومواجهتها بكل الأساليب، للقضاء عليها كليا، ثم كانت الهجمة الأولى في ربيع 1991، أين كان الرأي العام المحلي والدولي منشغل بحرب الخليج الأولى (ويعتقد العديد من أبناء الحركة أن غالبية المكونات السياسية قد تواطئت آنذاك اما بالصمت وإما بالمساندة العلنية مع القمع الذي سلط عليها سنة 1993، وقد أحكم النظام قبضته على الحركة وانتقل بعدها الى احكام قبضته على المجتمع ككل وتنفيذ مشروعه بالقضاء على كل مظاهر التدين.)[2]

ومن أمثلة مهادنة السلطة لحركة النهضة واحتوائها، الانتخابات التشريعية التي أجريت في أفريل 1989 أين حاول نظام بن علي على استغلال الميثاق الوطني، كأساس لإجراء وتوزيع مسبق لمقاعد البرلمان التونسي قبل اجراء هذه الانتخابات من خلال تأسيس تحالف انتخابي بين التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم من ناحية، وأحزاب المعارضة على أن لا تتعدى 30بالمائة من اجمالي 140 مقعد، وذلك لأجل هدف كرسه النظام وهو عدم اقدام المعارضة على الدخول في معركة انتخابية رئاسية، بسبب اشتراط حصول المرشح في تلك الانتخابات على تزكية 30 عضوا على الأقل من البرلمان، إلا أن المعارضة رفضت ذلك وفضلت المشاركة بقوائمها الحزبية الخاصة، وهو شأن النهضة مما

[1]- أحمد الموصللي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي ايران وتركيا**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 2004، ص244-245

[2]- كتاب جريدة العرب، **حركة النهضة من التأسيس الى اعادة البناء، من حركة اخوانية الى حركة سياسية ذات مرجعية اسلامية**، جريدة العرب، عدد7588، 22مارس 2009، مرجع سابق، ص13

أفضى الى رفض الاقتراح من قبل الحكومة وأدى الى سيطرة حزب التجمع الدستوري على جمع المقاعد رغم حصوله على 80 بالمائة من اجمالي الأصوات بالاعتماد على نظام القائمة الانتخابية المطلقة، وحصلت النهضة على 13 بالمائة ورفضت بعدها المشاركة في الانتخابات المحلية، وكشفت بذلك أن القوى الاسلامية تمثل تهديدا حقيقيا للنظام الجديد.[1]

وهو ما أدى بالحركة بالقيام بخطأ استراتيجي كونها لم تستثمر نتائجها المحصلة في انتخابات 1989، والتي عادت عليها بالوبال حيث يقر راشد الغنوشي في حواره مع مجلة تونس الشهيدة، بمناسبة الذكرى 15 لتأسيس حركة النهضة(الاتجاه الاسلامي سابقا)، بقبول فكرة التدرج الديمقراطي والقبول بحصة أدنى من حصتها الحقيقية، لترسيخ الخيار الديمقراطي وتطمين نظام الحكم والنخب، وأن ما حدث في انتخابات 2 أفريل 1989 كان خطأ وانزلاقا وقد أعطى فرصة لضرب الحركة، حيث ترشح أنصار الحركة في أغلب الدوائر ما هدد النظام القائم بانقلاب ديمقراطي.[2]

وعموما، مثلت علاقة الحركة بالنظام في عهد زين العابدين الوفاق القصير الذي لم يدم طويلا، وقد عدت السلطة وبقية المجتمع المدني أن خطاب النهضة خطير وأن التزاماها بالوفاق لم يعد له أساس من الوجود كما أن المتربصين بالحركة من داخل السلطة وجدوا في الاستحقاق الانتخابي الفرصة الملائمة لدق ناقوس الخطر، وقد كان ترشيد الظاهرة الإسلامية بتونس مرتبطا بجملة من العوامل الذاتية و الموضوعية، منها إسراع القيادة الإسلامية بمراجعات فكرية، تحدث عنها بعض قياديي النهضة، ومنها أيضا تعميق التجربة والممارسة الديمقراطية في المجتمع، من خلال الحسم الجماعي في ثوابت تضمن حماية الدولة و المجتمع من أي اهتزازات، إلا أن التباطؤ في ذلك أدى الى تصاعد المواجهة بين الحكومة والحركة، والتي وصلت الى أشدها حين اصطدمت الحركة بعنف مع السلطة، خاصة أثناء أزمة حرب الخليج 1990-1991، بعد أن أعلنت الحكومة إبطال مؤامرة لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس بن علي، والتي شنت قوات الأمن على اثرها، حملة شديدة على أعضاء

[1] -أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص149

[2] -مصطفى جزار، مرجع سابق، ص 157

الحركة ومؤيديها وقد بلغ عدد الموقوفين 8000 شخص في أوت 1992، وحكمت المحكمة العسكرية على 256 قياديا وعضوا في الحركة بأحكام وصلت إلى السجن مدى الحياة.[1]

وتعد آلية سياسة الحل الأمني العسكري في عملية الحسم العسكري مع النهضة، أحد أكثر الوسائل التي استخدمها النظام مع النهضة وكان خير دليل على ذلك الانتخابات البرلمانية سنة 1994، وبعدما جرى نوع من التحالف بين النظام والقوى السياسية العلمانية ضد حركة النهضة لكن النتائج لم تختلف عن سابقتها أي انتخابات 1989، وحصد التجمع الدستوري الأغلبية المطلقة ب 144 مقعد ولم تحصل المعارضة سوى 19 مقعد، ولم تختلف المشاهد الانتخابية والبرلمانية و الرئاسية عن سابقاتها، فقد عدل الدستور في 2002 وانتخابات 2004 التي فاز بها زين العابدين بأغلبية الأصوات.

ورغم أن تونس أخذت بالتعددية الحزبية إلا أنه في واقع الأمر ومن خلال ما ذكرنا سابقا نجد أن الأحزاب مازالت تنقصها الخبرة وعدد منها مازال يعيد ترتيب أوراقه.[2]

وقد واصلت السلطة في السنوات التالية ملاحقتها للمنتمين للحركة وسط انتقادات واسعة من جمعيات حقوق الإنسان، وقد دعت حركة النهضة النظام الحاكم للتوصل الى مصالحة بين الطرفين، والتي تعني السعي لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين طالت محنتهم عن طريق تفاهم مع السلطات بإعطائها تطمينات كافية مما يجعلها تنظر لقضية هؤلاء نظرة انسانية بعدما فشلت طريقة المواجهة في تحقيق الأهداف، وقد أطلق رموز من التيار الاسلامي هذه المبادرة لكسر الجمود بين الحكومة والتيار الاسلامي وإذ كانت دوافع هذا الاخير معروفة، ترتبط برغبته بإنهاء ملف المعتقلين الذين طالت معاناتهم في ظل انسداد الأفق، وما يقتضي ذلك من مراجعة لإستراتيجية المواجهة واستبدالها بخيار الحوار، فان الطرف الآخر لم يبد استعدادا مماثلا، خاصة أنه يعتقد أنه قد حقق سبقا على التيار الإسلامي ونجح في تأمين الاستقرار نافيا وجود معتقلين سياسيين، معتبرا أنه قد أغلق ملف حركة النهضة، وأنه لا سبيل للعودة الى مسألة تأسيس حزب ديني في تونس.[3]

---

[1] -هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق، ص 29

[2] - أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص152

[3] - رشيد خشانة، **تونس معركة الحجاب تتطور**، جريدة الحياة، 15897، 2006/10/13، ص6

وقد كانت سياسة بن علي واضحة في حصار الحركة، حيث اقتنع النظام بمخاوف كلا الاتجاهين الليبرالي واليساري ليظهر فيما بعد أن اعلان النظام فتح التعددية لم يكن توجها استراتيجيا، راغبا في في خلق منافسة سياسية حقيقية وتدشين الانتقال الديمقراطي، فانفتاح النظام في واقع الأمر لم يكن إلا تكتيكا يقوم على القبول الشكلي بتواجد أطراف جديدة على الساحة السياسية وليس في السلطة، مع ما يتطلبه ذلك من اقصاء أي خصم قادر على المنافسة الايديولوجية والانتشار الشعبوي، ويمكننا القول بأن العلاقة التي حكمت النظام والحركات الاسلامية في تونس كانت تصارعية صدامية منذ عهد بورقيبة، ورغم الانفتاح الذي عرفه النظام التونسي على والحركات الاسلامية، بعد تولي بن علي الحكم إلا أنه لم يختلف عن النظام السابق.[1]

ورغم الإفراج عن أغلب عناصر حركة النهضة المسجونين، بقيت نشاطات الحركة محظورة بشكل كلي في تونس واقتصر نشاطها المعروف على أوروبا وأمريكا الشمالية في أوساط التونسيين في الخارج حتى سقوط حكم بن علي .

في واقع الحال ما حصل مع بورقيبة حصل مع بن علي مع اختلافات شكلية فالاثنان اتهما المعارضة الدينية بالتآمر عليهما وعلى استقرار البلاد، رغم أن بورقيبة كان أكثر صدامية، فيما كان بن علي يسعى للتركيز على البعد العربي الاسلامي وطرحه لمسألة الهوية العربية الإسلامية للبلاد، إلا أنه رفض السماح للإسلاميين بالعمل السياسي[2].

وقد خدم الظرف الدولي السلطة التونسية في مقاربتها الأمنية للملف الإسلامي خاصة بعد الأزمة الجزائرية في تسعينيات القرن المنصرم، ورغم فشل الحركة في التأثير على استقرار النظام التونسي واستمراره، إلا أن الثورة التونسية والتي انتهت بسقوط حكم بن علي في جانفي 2011، كانت لصالح الحركات الاسلامية التي اندفعت لممارسة نشاطها في البلاد عقب سقوط النظام مباشر.[3]

---

[1]- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص155

[2]- احمد نجيب الشابي، **ظروف المصالحة الوطنية غير ناضجة**، جريدة الحياة، العدد 15414، 2005/6/14.

[3]- هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق، ص 30-31

4)_ المرحلة الأخيرة : من المحنة الى المحنة ومن المعارضة الى تولي السلطة (2011-2017)

تعتبر الثورة التونسية سياقا رائدا، حيث لم يسبق لأي حراك شعبي ديمقراطي عربي في القرن الواحد والعشرين أن انطلق في أي قطر قبل تفجر الوضع التونسي، هذا السبق مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الانغلاق السياسي التي تميز بها النظام التونسي تستدعي في عملية الرصد والتوصيف و التركيز على منهجية صياغة الحركة الاسلامية لموقفها لاسيما وهي في حالة بداية التجربة أو حالة اندلاع الربيع العربي، فمن جانب أول أن موقفها لم يكن مؤطرا بأي حالة اقليمية أو دولية تساند الحراك الديمقراطي العربي، الجانب الثاني هو الانسداد السياسي الذي تميز به النظام السياسي والحساسية الشديدة التي يبديها من نشاط الاسلاميين الذين مورست عليهم شتى صنوف التضييق والاستئصال، أما الجانب الثالث الذي ينبغي أن نأخذه بعين الاعتبار هو كون الحراك الذي انطلق في تونس انما تأطر بخلفية اجتماعيه ولم يأخذ في البداية طابعا سياسيا، واعتبارا مما تقدم فان حركة النهضة قدمت قراءة للثورة التونسية[1].

ودخلت حركة النهضة في غمار الانتخابات، والتي أكثر ما وصفت به هذه الانتخابات أنها حرة ونزيهة وذلك بعد حوالي 20 عاما من النفي والإقصاء لقياداتها، حيث خضعت العملية الانتخابية التونسية الأولى من نوعها للرقابة بما يضمن النزاهة والشفافية وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع حوالي 70 بالمائة وبقاعدة انتخابية ضمت سبعة ملايين مواطن، وقد جاءت النتائج معلنة فوز حركة النهضة الاسلامية ب(89) مقعد يليها المؤتمر من أجل الجمهورية الذي فاز ب30 مقعد ثم العريضة الشعبية ب (26)مقعد، ثم حزب التكتل ب (21) مقعد.[2]

وقد عرفت تونس بعد قرار بن علي تشكيل حكومتين انتقاليتين كانتا تهدفان لتسيير الأمور حتى يتم تنظيم انتخابات تعددية لمجلس تأسيسي يضع دستور للبلاد، وهذا ما تم فعلا في فترة الباجي قايد السبسي، الذي نظم الانتخابات التي فازت بها حركة النهضة بنسبة أعلى من مقاعد المجلس التأسيسي

[1] - هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق، ص33

[2] -صافيناز محمد أحمد، **عام من الثورة التونسية"المسار والتحديات**، عن الموقع الالكتروني:http//acpss.ahramdigital.org.eg يوم:23-08-2018 الساعة:16: 12

وبذلك شكلت الحكومة الأولى بعد الثورة بالائتلاف مع قوى سياسية أخرى، بالائتلاف مع حزب التكتل من أجل العمل والحريات و المؤتمر من أجل الجمهورية فيما يعرف ب"الترويكا".[1]

وقد مثل صعود التيارات الاسلامية خاصة المعتدلة في تونس صدمة للتيارات العلمانية، خاصة المتشددة منها والتي ترغب في الحفاظ على الهوية العلمانية في مواجهة الهوية الاسلامية على العكس من الأطراف العلمانية الأخرى التي تتسم بقدر من الاعتدال والتي قبلت التحالف مع الاسلاميين، كما سبقت الاشارة اليه، وهو ما ينذر بمواجهات سياسية مستقبلية مع النخبة الاسلامية، خاصة عند صياغة الدستور الجديد، وتعتبر النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات خير دليل على أن خطتي السلطة التونسية السابقة في تجفيف منابع التدين واستئصال النهضة، قد منيت بالفشل، وذلك بالقياس الى رد فعل المجتمع الحاسم اقبالا على سمت الدين، وهي شهادة على أن هويات الشعوب أصلب وأعمق من كيد الأنظمة [2].ولا تزال تجربة النهضة متواصلة في السلطة وهو ما سيتم التفصيل فيه عبر التحليل في الفصول اللاحقة.

خلاصة واستنتاجات:

شهدت نشأة الحركات الاسلامية وتطورها العديد من التجاذبات والاختلافات، لاسيما في جانب التأصيل المفاهيمي والنظري، وهذا ما يفرز التضخم الاصطلاحي والمفاهيمي للظاهرة، وهو الأمر الذي يحول دون وجود تعريف جامع مانع لها، كما هو الحال بتعدد التسميات والمرادفات الملتصقة بظاهرة الحركة أو الحركات الاسلامية، من بين من يطلق عليها مفهوم الاسلام السياسي، أو الأصولية الاسلامية، بل حتى وصف الاسلام الراديكالي، وهذا مايعكس الخلفية الأيديولوجية والسياسية لصانعي أو مروجي هاته المفاهيم والمصطلحات، كون عدم المامهم بالوصف الدقيق لايقتصر على عدم الاحاطة بالظاهرة وتفكيك مركباتها وتعقيداتها فحسب، بل أن معظمهم ينطلق من استخدام أدبيات دعائية وسياسية تخدم أهدافا حضارية و ايديولوجية، وتجسد وصف المقاربة الغربية في تعاملها مع الحركات الاسلامية.

ولا شك أن نشأة الحركات الاسلامية وتنوعها كان استجابة للحركات الاصلاحية التي نادى بها رواد الفكر الاصلاحي، ونتيجة لتضعضع وانهيار الخلافة العثمانية، واستجابة لدعوات مقاومة الحملات

[1]- هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق، ص 38

[2]- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص176

الاستعمارية على العالمين العربي والاسلامي، في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ولعل أبرزهم (جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، رشيد رضا)، وتمثلت أبرز أهدافهم في:

-مقاومة الاستعمار و استعادة أمجاد الأمة واحياء الثوابت، كاللغة العربية والثقافة الاسلامية المتجذرة وحمايتهما من الاندثار جراء الغزو الفكري الاستعماري.

-وإرساء أسس الشورى وإصلاح الحكم" الاصلاح والتجديد" الذي شكلت عملها الأساسي التي قامت عليه الحركات الاسلامية الحديثة.

أما فيما يتعلق بجماعة الاخوان المسلمين فكانت امتداد للحركة الاصلاحية، على يد حسن البنا والذي استلهم من رشيد رضا والأفعاني الأفكار الاصلاحية في الجانبين الاجتماعي والديني، الا أن تميز الجماعة عن باقي الحركات يكمن في قولبة الأفكار الاصلاحية في هيكل سياسي اجتماعي، جسد أول تنظيم هيكلي للحركات الاسلامية، وبذلك اعتبرت الجماعة الأم والنواة الأولى للحركات الاسلامية الحديثة، واعتبرت رد فعل لمقاومة الاستعمار الانجليزي فمصر، ودعوة شاملة لكافة مناحي الحياة.

وان اشتركت جماعة الاخوان المسلمين المصرية مع حركة النهضة التونسية في كونهما جاءا كرد فعل على الانحلال الاجتماعي والفساد السياسي، كحركات سياسية اسلامية رامية الى تحقيق الاصلاح في شتى الجوانب الاجتماعية والسياسية التي دب الفساد فيها، كما اشتركا في الطريقة والأهداف عبر الوسيلة الدعوية والارشادية في بادئ الأمر، كل حسب خصوصية المجتمع التي تعمل فيه(المصري والتونسي)، الا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الفروقات الجوهرية في تشكل الحركتين(جماعة الاخوان المسلمين وحركة النهضة)، نتيجة لاختلاف الأطر الفكرية والبنيوية لكل منهما، وكان من أبرزها:

-وان كان السبق لظهور حركة الاخوان المسلمين بحوالي ثلاثة أو أربعة عقود، كونها النواة الأولى للحركات الاسلامية، باعتبارها جاءت كرد فعل على الحملات الاستعمارية في المنطقة عموما، والاستعمار الانجليزي في مصر خاصة، اضافة الى اعتبارها امتدادا احيائيا للحركات الاصلاحية الأولى في العصر الحديث، كما عرفت بالوريث الشرعي لدعوة رواد الاصلاح(الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا)، وان اشتركوا في المرجعية الفكرية والآليات الاصلاحية الدعوية (جماعة الاخوان المسلمين وحركة النهضة)، الا أنهما اختلفوا في أسباب الظهور، فحركة النهضة التونسية على خلاف جماعة الاخوان المسلمين

نشأت كرد فعل على سياسات النظام البورقيبي، الرامية الى علمنة المجتمع التونسي، ومحاولة انسلاخه عن جذوره الاسلامية، اضافة الى رفضها للأوضاع الاجتماعية المتردية آنذاك في المجتمع التونسي.

-اختلافهما من حيث المرجعية الفكرية والتكوينية، وان بايع قادة حركة النهضة لمرشد الاخوان المسلمين إلا أن ذلك لا ينفي على حركة لنهضة خصوصيتها المغايرة والمختلفة نوعا ما، من تنوع في المشارب الفكرية و المرجعية عن الاخوان، بل وأعابوا عليها التشدد التنظيمي والمقياس العقائدي في تقسيم المجتمع والناس، بدل الاعتبار للتدين العقلاني المعتدل، اذ ينبغي أن يكون التقسيم وفق اعتبارات و أسس سياسية واجتماعية،اضافة الى تنوع المشارب والمرجعيات لحركة النهضة، لحركة النهضة(كفكر مالك بن نبي)، مما أضاف للحركة بعدا هاما في تكوينها وهو البعد التاريخي الاجتماعي.

الفصل الثاني :

الحراك العربي وسياق التحول في منظومة العمل السياسي للأحزاب الاسلامية

يجمع الباحثون والمختصون العرب وحتى الأجانب على أن الحرك الثوري العربي كان الحدث البارز خاصة بالنسبة للحركات الاسلامية، والتي ألقى بظلاله عليها ونقلها من هامش المعارضة الى مركز السلطة، بعدما لبثت لعقود مابين العمل السري وتحت وطأة قمع النظام أو حتى من خلال المشاركة الهامشية في المعارضة.

ونتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث، وسم الأول منها بطبيعة الحراك الجماهيري العربي " ثورة الربيع العربي"، أما الثاني فحاولنا خلاله معرفة موقف الحركات الاسلامية من الحراك الثوري العربي ومعرفة أهم تداعياته "كصعود قوى الاسلام السياسي" والذي كان الحدث الأبرز، أما المبحث الثالث فتجسد في انعكاسات الحراك الثوري العربي على الحركات الاسلامية محل الدراسة حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والحرية المصري.

المبحث الأول: طبيعة الحراك الجماهيري العربي " ثورة الربيع العربي"

يؤدي التنوع والتعدد في مستوى المفاهيم والمصطلحات المراد بها وصف ظاهرة معينة، الى حيادها عن مبتغاها الأصيل، ألا وهو توصيف الظاهرة وصفا علميا مناسبا، فالتفكك الفكري والنظري اضافة الى اختلاف الأدبيات في توصيف الحراك الجماهيري أو الثوري العربي، حال دون وجود اجماع مابين الباحثين وحتى المنظرين حول تسميتها، لأسباب عدة أبرزها اختلاف المرجعيات الفكرية وحتى لاختلاف الغايات المرجوة منها، وسنتطرق في هذا المبحث الى محاولة الضبط المفاهيمي للمصطلحات التي توصف ظاهرة ما يسمى ب"الربيع العربي"، وتوصيفها وصفا علميا دقيقا باستعراض المفاهيم والمصطلحات المتشابهة الدلالة وإظهار مواطن الاختلاف بينها، اضافة الى معرفة دوافعه والفواعل المساهمة في انجاحه، ومن ثم نخلص الى أهم نتائج وتداعيات الحراك الثوري العربي.

المطلب الأول: الضبط المفاهيمي للحراك الثوري العربي و دوافعه

أجمعت العديد من الأدبيات التي رافقت تحليل الحراك الجماهيري العربي على أن الشرارة الأولى المشعلة لفتيله هي أحراق البوعزيزي لنفسه في تونس، وأحداث خالد سعيد في مصر، ولكن لم يكن ليتأتى ذلك لولا ردود الفعل المؤثرة ووجود أسباب وكوامن موقوتة كانت تعكس الدوافع الحقيقية للانتفاض المؤدي للحراك الجماهيري العربي، وتوضح مدى الاحتقان الخفي المعلن في آن معا عن خصائص تلك الثورات العربية المتشاركة في العديد من المواصفات، التي أثبتت سرعة انتقالها عن مدى عمق تشابه التركيبة الهيكلية للأنظمة العربية وكيفية تفاعلها مع مجتمعاتها وشعوبها، وفي وصف لمشهد الحراك العربي كما يسميه البعض أو ل"ثورات الربيع العربي" كما يطلق عليه آخرون، ومن هذا الاختلاف حول التوصيف، مرده ليس الى ابتذال مفاهيمي غير دقيق ، بل نسعى لمحاولة التدليل والتدقيق المفاهيمي الأصح لما تعكسه الظاهرة من أحداث حركت المشهد السياسي العربي، لتوصيف الحراك، وأسبابه ودوافعه، وأهم العوامل المساهمة فيه.

تعريف الثورة: ينطلق الباحث عبد الاله بلقزيز من مجموعة تساؤلات أعقبت الربيع العربي تذلل العقبات المفاهيمية وتزيل اللبس والغموض للمصطلحات والتوصيفات الفضفاضة المرافقة لمفهوم الثورةحيث يرى: " الثورة أو التغيير الثوري ليست حالة مشهدية جموعية يحتشد في نطاقها الناس أو الجماهير، ليمارسوا -بالعنف السياسي المدني أو المسلح- عملية تغيير للنخبة الحاكمة، ليس بالضرورة

ثورة أو يفتح الطريق الى ثورة، بل قد تنجز طبقة حاكمة ثورة أو تشترك مع غيرها من الطبقات في انجاز الثورة سلميا ومن دون قطيعة دموية مع عهد سابق، ولا تتحدد الثورة بوسائلها كالتصور الأداتي، « **conception instrumental** »، وهذا يشبه التصور الأداتي للديمقراطية كارث، والمبتذل الذي يختزلها الى صناديق الاقتراع".[1]

ويضيف " الثورة ليست حصرا غضب الشارع وضغطه الكثيف واسقاط النخبة الحاكمة وقيام سلطة انتقالية تلغي الدستور وتحل البرلمان وتعزل النخب الحاكمة وتكتب دستورا جديد، وتنظم انتخابات برلمانية ورئاسية، وتحاكم رجالات العهد البائد، وهو ما حدث في البلدان العربية التي أسقطت أنظمتها، فقد لا تفضي هذه الاجراءات الى احداث ثورة حقيقية، وقد لا تنتهي في أحسن أحوالها الى اعادة الأمن والاستقرار وانتظام عمل المؤسسات التي تعطلت، وهي ليست امتشاق السلاح ونهج طريق العنف الذي لا ينتهج الا في مواجهة المحتل الأجنبي، وتجربة لبنان الأليمة بين "1985 و 1990" لم تفدنا بدرس عبثية السلاح في تسوية الخلافات الداخلية، فالثورة ليست هذا ولا ذاك.

فهي انطلاقا مما سبق، " في مفهومها النظري هي تغيير شامل للبنى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يترافق مع تغيير علاقات السلطة وتركيبها الطبقي المناسب لنوع العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السائدة، اذ ما من ثورة حقيقية لا تمس العلاقات الانتاجية ومواقع السيطرة فيها، هذا الذي لا يتغير إلا بثورة شاملة من جنس الثورة الفرنسية التي أسقطت نظام الاقطاع، أو الثورة الروسية التي أسقطت النظام البرجوازي، لا ينبغي اذا ابتذال مفهوم الثورة وإطلاقه على أي تحرك شعبي لمجرد أنه حاشد، فهي الانجاز المادي لمشروع اقتصادي-اجتماعي جديد مناقض للنظام القائم."[2]

فالكاتب يرى بأن البلدين الذين نجحت فيهما عملية اسقاط النخبة من دون تدخل خارجي وبالوسائل الذاتية(تونس ومصر)، يجد مقدار البون الشاسع الذي يفصل حالة مابعد سقوط النظامين فيهما عن معنى الثورة المقدم ايراده، فان البلدين -وبنسبة كبيرة مصر - مازالا يتخبطان في نتائج

[1] -عبد الاله بلقزيز وآخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز الوحدة مع المعهد السويدي بالاسكندرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت جانفي 2016، ص15

[2] -المرجع نفسه، ص16

فوضى انهيار السلطة، وإذا حكمنا على الثورات والانتفاضات انطلاقا من المعلنات والملفوظات والشعارات، من قبيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية...، فلن يكون الحكم عليها في صالحها قطعا حسبه، نظرا لوجود فجوة موضوعية مابين الرغبات وموارد القوة المتاحة لتحقيقها.

وفي نفس السياق يذهب بعض الباحثين الى القول بأن الثورة ليست عملية احلال واستبدال يقدم "زيد ويؤخر عمر"، تقصي مستبد وتأتي بطاغية، لا تخرج شعبا من تبعية لتدخله في هيمنة، فالثورة الحقيقة لا تنجح في عملية الهدم وتفشل في البناء، فالثورة حسبهم ان لم تستطع تفكيك كل بنى النظام القديم وتعمل لإعادة بناء نظام جديد، بمكونات جديدة وعقد اجتماعي جديد تشكله فهي ليست ثورة حقيقية، وربما على الأرجح ان لم تفعل ذلك فهي ثورة مجهضة تأخذ الوطن خطوات الى الوراء.[1]

ويعرف **صامويل هنتنغتون** الثورة بأنها :" تغيير داخلي عنيف وسريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية، والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات."[2]

كما عرفتها عالمة الاجتماع **ثيدا سكوكبول** بأنها:" تحول سريع وأساسي في حالة مجتمع ما وهياكله الطبقية، وهو يتوافق مع تمردات طبقية من أعلى المستويات وهي تنجز جزئيا هذا التحول".[3]

وعرفها آخرون بأنها:" انتقال للسلطة السياسية من فئة قليلة الى جماهير الشعب، نتيجة لحركة اجتماعية عنيفة تنمو بفضل توترات تحدث داخل النظام السياسي".[4]

ويجب أن نشدد على جملة الحقائق-التاريخية والموضوعية- أنه لا سبيل الى قراءة لوحة المعطيات الناشئة، في سياق ما يدعي ب"الربيع العربي" بمعزل عنها كمقدمات نظرية أو كموجهات للتفكير بأن مفهوم الثورة في وضعه الاعتباري النظري، يعني أولا التغيير الجذري للنظام الاجتماعي-الاقتصادي وليس للنظام السياسي فحسب، اذ الثورة ليست هدم نظام سياسي قائم بل بناء نظام

[1] -أحمد عبد الحميد ياسين وآخرون، **يوميات الثورة المصرية يناير2011**، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، قطر، 2011ص22

[2] -أحمد فهمي، **مصر2013 "دراسة تحليلية لعملية التحول السياس في مصر:مراحلها مشكلاتها سيناريوهات المستقبل"**، ط1، مجلة البيان، القاهرة 2012، ص16

[3] -جون فوردان، **مستقبل الثورات**، ط1، دار الفارابي، بيروت 2007، ص312

[4] - أحمد فهمي، مرجع سابق، 16

اجتماعي جديد، وثانيها أن الديمقراطية ليست صناديق اقتراع فحسب بل هي اتفاق وتعاقد على مشروع مجتمعي وعلى نظام سياسي مدني، وهي بذلك ليست محض انتخابات وأغلبية وأقلية، وإنما هي توافق على مشتركات في المجتمع الوطني، وخاصة في مراحل البناء الديمقراطي الأولى، أما ثالثها فهو الثورة أو التغيير الاجتماعي لأوضاع سياسية قائمة، لا يتحصلان المشروعية إلا متى كانتا بإرادة الشعب، وقواه الاجتماعية الفاعلة، وعن طريق أدواته الذاتية الخاصة.[1]

ومن خلال التعريفات السابقة، نلحظ بأن المداخل المستخدمة في تعريف مصطلح الثورة قد اختلفت باختلاف المداخل الفكرية، فقد ركز بعضهم على انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات بناء بديل آخر جديد، بينما ركز آخرون على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية الى برنامجا للتغيير، وهناك من ركز على الثورة من حيث أنها عملية تطوير لازمة، بالإضافة الى التيارات التي اهتمت بضرورة ارتباط الثورة بالتغيير في توزيع هياكل القوى داخل الدولة أو المجتمع المعني.

كما ينبغي التفريق بين "الفعل الثوري" و"الحالة الثورية"، فالأول يكون نطاقه الزمني مرتبطا بوجود النظام السابق في سدة الحكم، وبمجرد انهياره ينتهي الفعل الثوري مع زوال مسوغاته، أما "الحالة الثورية"، ويقصد بها أن القوى الثورية والجماهير المؤيدة لها تعيش مرحلة زمنية –تطول أو تقصر- تستغرق في عملية ذات ثلاث أبعاد تتمثل في، **أولا** هدم أركان النظام السابق و **ثانيا**، بناء لمعالم النظام الجديد ومؤسساته، وأخيرا تعديل ما يصلح للبقاء من تراث النظام المنهار، ولا تنتهي الحالة الثورية إلا عندما تتيقن تلك القوى من استقرار النظام بعد اعادة بنائه، وفي بعض الحالات تستغرق هذه الفترة سنوات طويلة وأحيانا ترفض بعض القوى انهاء "التعبئة الثورية "، فتصطدم مع النخبة الحاكمة الجديدة.[2]

وهو الأمر الذي وقع في مصر أو ما يعرف بثورة 25 يناير، أين رأت جموع القوى السياسية والحركات الثورية أن منظومة الحكم قد حادت عن أهداف الثورة.

[1] -عبد الاله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، منتدى المعرف، بيروت، 2012، ص22

[2] -المرجع نفسه، ص21

وفي خلال فترة " التعبئة الثورية " تكون القوى الثورية مترقبة متحمسة، يسهل عليها توظيف أدوات الفعل الثورية للتأكد من تحقيق مطالبها، كما يكون لديها الاستعداد لممارسة الفعل الثوري من جديد في حال شعرت بالانحراف عن المسار الثوري، بغض النظر عن القوة التي تتولى مقاليد الحكم، اذ في بعض الأحيان تنقسم القوى الثورية بعد نجاح الثورة ليصبح جزءا منها داخل منظومة الحكم والبقية في موقف المعارضة، وأحيانا يتم توظيف الشعارات الثورية نفسها ضد الحكام الجدد بصورة تضعهم على التوازي مع النظام القديم.[1]

كما يقتصر دور الثورة عند بعض الباحثين، الى كونه يتجسد في غاية واحدة ألا وهي "الحرية"، حيث ترى **حنة أرندت** في كتابها (في الثورة)، الى أن القضية التي تشكل حقيقة السياسية هي قضية الحرية في مواجهة الاستبداد، وهي تؤسس بذلك للقول:"أن هدف الثورة هو الحرية".[2]

وفي هذا الصدد يرى الدكتور عصمت سيف الدولة في كتابه "نظرية الثورة العربية" في تعريفه للثورة بأنها:" فعل ارادة يستهدف اسقاط الواقع الاستبدادي طلبا للحرية"، كما أن باحثين آخرين يرون بأن بناء الثورة يمر عبر ثلاث مراحل أساسية هي:[3]

1_ تحديد الغايات الأساسية للثورة بشكل يجعلها قابلة لأن تكون محلا لالتقاء متعددي الأفكار والاتجاهات حولها.

2_استخدم وسائل وآليات لتحقيق الغايات وبشكل عقلاني، كفيل بجعل التحرك نحو الهدف مسيرة واعية، ومحفوفة بالشعور بالمسؤولية والأخلاق من أجل الوصول لعملية التغيير.

3_العمل على خلق سبل كفيلة لحماية مكتسبات الثورة من أجل احتواء محاولة الالتفاف عليها.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى نجد أن شعوب التي شهدت الثورة استطاعت أن تحدد الغايات الأساسية لها، وهي تغيير أنظمة الحكم الفاسدة التي جثمت على صدورها ما يقرب ثلاثة عقود أو اكثر، وسعت

[1]- عبد الاله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، مرجع سابق، ص21

[2]- سناء عبد الله الطائي، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية**، مجلة دراسات اقليمية، مجلد9 عدد27، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ص3

[3]- المرجع نفسه، ص4

لتوريث الحكم لأبنائها وموالیها، ولأجل ذلك التفت الفئات الاجتماعية من شباب وكهول نساء ورجال، عمال، والقوى السياسية من اسلاميين وليبراليين وقوميين، وباستخدام نفس الوسائل وآليات بسيطة تمثلت في التظاهر السلمي ورفع شعارات تطالب بانهاء أنظمة الحكم، وكان أبرزها شعار"الشعب يريد اسقاط النظام"، وبعد التغيير قامت بإيجاد سبل كفيلة لحماية مكتسبات الثورة عن طريق اجراء محاكمة رموز الفساد للأنظمة السابقة، ومحاولة تأسيس مؤسسات منتخبة حقيقية لتمثيل أهداف الثورة والتعبير عن ارادة شعوبها، واستمرار الفترة الانتقالية لإرساء العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية، وهاهنا يمكننا القول بأن هذه الانتفاضات والحراك الشعبي ما هو إلا ربيع عربي حقيقي للثورات العربية وحينئذ نسقط الخلاف القائم حول تسمياتها.

ويرى البعض أن مفهوم الثورة شهد تحولات عديدة اكسبته معاني متظافرة، فمن دلالته عودة الشيء الى أصله الى الدلالة على معنى التحول المفاجئ، ثم معنى القطيعة وإعادة التأسيس، ويعني في التصور الليبرالي تأسيس الجهاز السياسي بما يضمن حقوق الفرد والحريات العامة، في حين تقتضي اعادة البناء في التصور الماركسي، سيطرة الطبقة العاملة على أجهزة الحكم تمهيدا لإزالة الدولة، ويبقى معطى القطيعة طاغيا على دلالة المفهوم، وفي رحاب هذا التصور تأسست فكرة الثورة من **أفلاطون** الى **ماوتسي تونغ** مرورا بـ**ماكس** و**تروتسكي** ويضع **جول مونرو** لمفهوم الثورة ثلاث مراحل أساسية هي:[1]

المرحلة الأولى: تداعي النظام القائم ومحاولة القطع معه، وقد يكون هذا النظام نظاما أساسيا متمثلا في مؤسسات الجهاز الحاكم في الدولة، أو نظاما اجتماعيا اقتصاديا، متمثلا في طرق توزيع الثروة وتنظيم علاقات الانتاج، أو نظاما قيميا متجسدا في جملة القواعد السلوكية التي توجه سلوك الأفراد داخل المجموعة، وان عد الكثير ون الواجهة السياسية –لأي واقع- الأكثر تعبيرا عن النظام الاجتماعي والاقتصادي والقيمي، وقد يلجأ النظام المتداعي في حال اشتداد أزمته الى اجراء بعض التعديلات تحت عنوان الاصلاح، الا أن ذلك قد يؤجج قوى الرفض، فيهيئ لقيام ثورة لتكون مصححا للخلل البنيوي .

[1]- خليفة نصير، **عولمة السيادة الوطنية وانعكاساتها على ثورات الحراك السياسي العربي2011:دول المغرب العربي أنموذجا**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد9 مجلد 2، يونيو 2018، تصدر عن المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا، ص65-66

المرحلة الثانية: فعنوانها الرئيس "الغليان الثوري وإرادة التغيير"، ولهذه المرحلة سمات تظهر في الغالب متداخلة ومن أهمها أن الفعل الثوري هو تغيير جذري راديكالي يندفع الى تقويض ما هو قائم –سياسي كان أو اجتماعيا أو اقتصادي_ وهدمه هدما تاما.

المرحلة الثالثة: فهي قيام الثورات عبر مرحلة التأسيس وإعادة البناء، فالثورة تتطلع دائما الى بناء نهج جديد للحياة يختلف تماما عما كان سائدا، ويؤكد **فرنسوا فوريه** ذلك بالقول:" ان الحدث الثوري من يوم انفجاره، يقلب الحالة السابقة من القاع الى القمة، ويؤسس أسلوبا جديدا للنشاط التاريخي الذي لم يسجل في جدول أعمال ذلك الموقف، وتتضح بعض معالم هذا النهج في الشعارات التي ترفعها الجماهير في مرحلة الغليان الثوري".[1]

مفهوم الحراك السياسي : لايزال السجال دائرا حول امكانية ايجاد تعريف لمفهوم الحراك السياسي وذلك لكونه يتداخل مع مفاهيم أخرى ذات العلاقة، مثل التحرر السياسي والتغيير السياسي والتحول الديمقراطي، والحراك الاجتماعي، وبالرغم من هذه المفاهيم المتشابهة يمكن تعريف الحراك السياسي: "بأنه الانتقال صعودا أو هبوطا من موقع الى أخر على سلم التدرج السياسي الذي يوضح توزيع القوة السياسية في المجتمع"، وبمعنى آخر يقصد بالحراك السياسي: "تأثير مجموعة من الأفراد والجماعات في حركة النظام السياسي، وهذه التنظيمات تشكل جزءا من النظام السياسي في بعده الأشمل، وليس شرطا أن يكون التغير الناتج عن الحراك السياسي يسير نحو الأفضل فعلى سبيل المثال فان الحراك السياسي الناتج عن رغبة أو توجه من قبل السلطة السياسية قد تتمخض عنه أنماط مختلفة من الصراع يستلزم اعادة ضبط ايقاعه".[2]

كذلك يشير مفهوم الحراك السياسي الى تلك الحالة من الانفجار بعد حالة الجمود والتدهور التي فرضت على المثقفين والتيارات والجماعات، والقوى السياسية المختلفة-باعتبارها تمثل العناصر الأكثر وعيا وحيوية في المجتمع السياسي، والأكثر قدرة على التقدم والحركة-أن تتحرك وتقدم بعض الرؤى والتصورات البديلة والممكنة ليس للخروج من حالة الاختناق والجمود هذه، وإنما لإنقاذ الأمة، وانتشالها من حالة اليأس والضياع الى آفاق التقدم والرقي واحترام حقوق الانسان، في عصر لا وقت

[1] - خليفة نصير، مرجع سابق، ص66

[2] - المرجع نفسه، ص64-65

فيه للتخاذل و الجمود ومن ثم فرض التغيير الحقيقي أو التحول الديمقراطي العميق وليس الشكلي، والحراك بهذا المعنى يتضمن تصاعد المطالب ولكنه يختلف في الوقت نفسه عن حالات التعبئة السياسية والاجتماعية ومن حيث أن الحراك السياسي يرتبط بطرف استثنائي يجعل له معنى خاص.[1]

أما مفهوم الثورات العربية: بداية نقول أن عبارة "الثورات العربية" تضمنت مفهومين: مفهوم الثورة، ومفهوم العرب، حيث تحمل الثورة معنى جديدا تنهض أقلمته على حراك سلمي مدني، يهدف الى تغيير النظام الاستبدادي وتشارك في هذه الثورة قطاعات واسعة من الشعب، وتتمحور أهدافها حول مقولة ثلاثية تجمع بين الخبز والحرية والكرامة، كذلك "مفهوم العرب" يحمل مفهوما جديدا ومركبات أخرى مغايرة أيضا، حيث أصبح العرب الثائرون غير عرب الجاهلية ولا عرب الأسلاف، وليسوا عربا كارهين للآخر بل أظهروا تلاحما وتضامنا اجتماعيا لافتا في الثورة التونسية والثورة المصرية وسواهما، وينشأ من تلاقي مفهومي الثورة والعرب مفهوم جديد، يرتبط تعريفه بتعريف المفهومين اللذين يشكلانه ليغدو بشكل أدق صيغة جامعة لثورات الشعوب العربية، كالثورة التونسية والثورة المصرية والليبية واليمنية والسورية.[2]

ومفهوم الثورات العربية نجد أن الأدبيات تناولته من الجانب الاعلامي، وعرفته على أنه:" حركة احتجاج سلمي ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011 متأثرة بالثورة التونسية"[3].

ونلحظ أن التعريف مقتضب ولم يستوف الدلالة النظرية لمفهوم الثورة كما أشرنا اليه سابقا، ويصف نادر كاظم بأن الأمة كانت في حالة خطر في العام 2008-2009، وشارفت على السقوط في 2010، حتى جاءت رياح التغيير بانتفاضات "الربيع العربي" وسرعان ما انفجرت المنطقة الراكدة برمتها، بعدما أقدم فتى تونسي يكسب رزقه كبائع خضر وهو محمد البوعزيزي، على احراق نفسه في 17 ديسمبر2010 احتجاجا على اهدار كرامته بعدما صفعته شرطية تونسية، و امتدت الاحتجاجات في

---

[1]- على الزعبي، **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي:حالة الكويت**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ماي2015، ص28

[2]- وصال العزاوي، **الثورات العربية واستحقاقات التغيير"دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية"**، مجلة قضايا سياسية، مجلد 26، العدد 1، جامعة النهرين العراقية، 2012، ص6.

[3]- أسامة عبد الرحمان، **الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي**، هبة النيل للنشر، الجيزة، 2013، ص77

مدينة سيدي بوزيد وباقي مدن تونس، الى أن فر الرئيس بن علي وسقط النظام، وكانت مصر على موعد في 25 يناير 2011 للتظاهر في ميدان التحرير احتجاجا على جملة قضايا متداخلة، ليس أولها مقتل الشاب خالد سعيد من طرف مخبرين تحت التعذيب، وليس آخرها تزوير الانتخابات التشريعية الاخيرة آنذاك"2010"ثم سرعان ما سقط النظام خلال 18 يوما من التظاهر من تاريخ انطلاق الاحتجاجات، وامتد الحراك الشعبي في البلدان العربية الى اليمن في 11فيفيري 2011، ثم الى البحرين في 14 فيفري 2011، ثم الى ليبيا في 17 فيفري2011، ثم الى سوريا في 15 مارس 2011.[1]

الحراك الشعبي الذي جرى في تونس ومصر حسب نادر كاظم، تحول إلى ثورة حقيقية، ثورة وطنية بمضامين ديمقراطية، لأنهما لم تكونا بقيادة الجيش ولا بقيادة أي حزب سياسي. إن ما جرى في تونس ومصر استحضر خطاب وفعل الثورة في العالم.

أسباب قيام الثورات العربية :

هناك خصوصية لكل ثورة كحدث سياسي واجتماعي وثقافي، فليس هناك مجتمعات تتطابق مع بعضها، ونتيجة لذلك ليس هناك ثورة تتشابه تماما مع ثورة أخرى، قد يكون هناك تشابه في الأسباب التي أدت لقيام الثورة، ولكنها تختلف بحسب طبيعة البلد التي قامت بها الثورة، وقد لا يكون الفقر والبطالة فقط هم أسباب قيام الثورات في البلدان العربية وإنما الشعور بأن هناك من هم أغنياء يقومون باستغلالهم ويظهر هنا الوعي السياسي والثقافة السياسية للقيام برد فعل .

وهناك ظروفا تسببت في الحراك الشعبي في الوطن العربي، وهي أسباب داخلية عديدة منها أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، ولها دور مفصل وحاسم في تفجير الأحداث واندلع الثورات. وتنقسم إلى:

1_الأسباب السياسية: معظم بلدان الشرق الوسط هي ذات نظم تسلطية واستبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير و العلم، وبالتالي كلها أسباب أدت إلى اندلع ثورات الربيع العربي.

[1]- نادر كاظم، مرجع سابق، ص279-280

2_ الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية: حيث يعيش معظم سكان منطقة الشرق الأوسط في ظل نظام اجتماعي متخلف يعتمد على علاقات القرابة و نواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف و العادات و التقاليد القديمة .[1]

وهنالك عوامل تقف وراء تخلف الدول العربية اقتصاديا واجتماعيا فمن الناحية الاقتصادية تعاني معظم دول الشرق الوسط من التخلف الاقتصادي خاصة الدول العربية، فهي غالبا ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية، نقص الكوادر الوطنية، التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، انخفاض مستوى الادخار، وفي ظل هذا الوضع المتردي فإن دخل الفرد سيكون متدني..

وهناك عوامل مشتركة في البلدان العربية دفعتها للنهوض الثوري:[2]

1_أنظمة الحكم المستبدة.

2_تشكل طبقة رجال الأعمال وما ترعاه من فساد وتعتبر السند الأول لفريق الحكم

3_يسنده كبار الملاك العقاريين والمستثمرين المستفيدين من الحكم والمتحالفين معهم.

4_ شريحة الموظفين ورموزها المستفيدة من الفساد والسلطة والتي أثرت في الوظيفة العامة.

بالنظر الى الأوضاع العربية التي تشترك الى حد ما من حيث طريقة الحكم في كل من البلدان العربية التي شهدت الثورات، فنظم الحكم التى كانت تحكم من خلالها البلدان قبل الثورات سواء في مصر أو في تونس أو في ليبيا واليمن، كانت نظم سلطوية دكتاتورية تحكم عن غالبا ما يكون حكامها أتوا الى السلطة عبر الجيش أو كان أغلبهم ذو خلفية عسكرية، وعلى سبيل المثال حسني مبارك في مصر كان قائدا للقوات الجوية المصرية، و نائب للرئيس أنور السادات، أما في تونس فبن علي هو ابن المؤسسة العسكرية التونسية برغم من توليه العديد من المناصب السياسية في عهد بورقيبة، كان

[1]- جهاد عودة، مرجع سابق، ص13

[2]- المرجع نفسه ، ص15

أبرزها وزيرا للداخلية ورئاسة الوزراء، كما نلحظ أن الأمر لا يختلف في ليبيا، فمعمر القذافي تدرج في الجيش إلى أن أمسك بالسلطة، وبالحديث عن رأسي النظامين المصري والتونسي قبل الثورة نجد أن حسني مبارك أتى الى الحكم قبل 27 عام من ثورة 25 يناير، وكان ذلك بعد أن أغتيل أنور السادات في 6 أكتوبر من عام 1981 الذي كان قد عين حسني مبارك نائبا له عام 1975، و في المقابل نجد أن زين العابدين بن علي وصل السلطة بعد انقلابه على الرئيس الحبيب بورقبة عام 1987 وبقى من بعد ذلك في السلطة الى أن اطاحت به الثورة التونسية عام 2011، و المفارقة العجيبة أن كل من الرئيسان حاولا أن يغلفا حكمهما الاستبدادي بديمقراطية صورية فسمحا بوجود حياة حزبية، ولكن في اطار معين لا يمكن الخروج عنه وهو عدم معارضة أو انتقاد رئيس السلطة، ومن كان يخرج من دائرة المعارض المسموح بها كان اما أن يسجن أو ينفى أو حتى قد يعدم.[1]

الجانب الاقتصادي: لا يمكن أن يختلف اثنان أن الأوضاع الاقتصادية من أهم اسباب قيام الاحتجاجات أو الاعتصامات أو حتى الثورات، وبالنظر الى الربيع العربي وما حدث خلاله نجد أن العامل المشترك بين جميع الدول التى حدثت فيها الثورات هو تردي الأوضاع الاقتصادية في كل البلدان، فكل من الشعب المصري و التونسي واليمني والسوري، يعانون من أوضاع معشية صعبة جدا فلو نظرنا الى الجانب المصري نجد أنه يختلف على الجانب التونسي من حيت تأزم الاوضاع المعيشية، ويرجع ذلك الى العديد من الأسباب منها غياب الحكم الرشيد و زيادة التعداد السكاني وغياب الموارد وغير ذلك من الأسباب التي لا يسع المجال هنا لذكرها .

واجمالا يرى بعض الباحثين أن أهم الاسباب التي أدت الى قيام الثورات العربية هي:

1_غياب أسس الحكم الرشيد في البلدان التي شهدت الثورات

2_غياب الديمقراطية الحقيقية في الدول العربية

[1]- حسام الدين الرابطي، **الثورة ماين النجاح في تونس والفشل في مصر**، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ص1-2، عن الرابط: https://www.politics-dz.com/%d8%a7%d9%84%d8%ab%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d9%85%d8%a7-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%ac%d8%a7%d8%ad-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b4%d9%84-%d9%81%d9%8a/amp/

3_تدني الأوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة

4_انتشار الفساد المالي و الاداري و السياسي

5_انحصار الثروات في يد فئة واحدة من الشعب في كال البلدين.[1]

المطلب الثاني: الفواعل المساهمة في الحراك الثوري العربي

لاشك أن المشهد السياسي للحراك العربي لم يأتي من دون تشارك العديد من العوامل والفواعل المساهمة (المتشابكة والمتظافرة)في تشكيل ورسم ملامح الحياة السياسية في الدول العربية التي شهدت الحراك الثوري الجماهيري، وعليه نحاول رصد الفواعل المساهمة في ذلك الحراك مع اختلاف وزن ودور كل فاعل وأهميته النسبية مقارنة بالفواعل الأخرى.

الاجماع على دور الشباب الرائد في دفع الحراك الثوري العربي:

1_ في مصر: شكل الشباب المتعلم من أبناء الطبقة الوسطى الحضرية بمصر الكتلة الرئيسية التي قادت ثورة 25 يناير، وجعلت منها ثورة شبابية على نظام سياسي ليس استبداديا وفاسدا فحسب، ولكنه يعاني أيضا من الشيخوخة والهرم إلى حد جعل صراع الأجيال أحد مستويات الصراع الدائر في مصر وإحدى النقاط المنهجية في تفسيره، فمصر تعتبر ديموغرافيا مجتمعا شابا، تزامن تنامي أعداد الشباب المتعلم من أبناء الطبقة الوسطى المدينية المتعلمة مع تأزم الوضع الاجتماعي في مصر، والذي انعكس في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب حيث تشير إحصائيات 2006 إلى أن البطالة تصل إلى 72، 9 %من إجمالي عدد الشباب وتقدر بحوالي969، 139، 2 نسمة، ويشير العديد من الدراسات إلى أن 88 % من العاطلين عن العمل هم الفئة العمرية مابين 18 و40 سنة.[2]

كانت هذه هي الملامح الأساسية لنواة كتلة المحتجين، فهم شباب ينتمي للمدن من أبناء الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة معظمهم حصل على تعليمه الجامعي بل أن منهم من حصل على تعليم جيد وتعاني نسبة كبيرة منهم من البطالة، تنامت لديهم أزمة الثقة تجاه المؤسسات السياسية

[1]- حسام الدين الرابطي، مرجع سابق، ص4

[2]-عماد صيام، الربيع العربي وثورات الخلاص من الاستبداد، مرجع سابق، ص53-54

والاجتماعية والثقافية الرسمية، وهو ما عبر عنه تدني إقبال المواطنين بشكل عام و الشباب بوجه خاص على قنوات المشاركة المحدودة والخاضعة لسيطرة نظام مبارك وأجهزته الأمنية، خاصة الانتخابات العامة أو الانضمام للأحزاب السياسية[1].

و بادر الشباب مستلهما الحالة الثورية من تونس ومستخدما وسائل التكنولوجية الحديثة خاصة "الفيس بوك" و" التويتر" بدعوة لمظاهرات ضد التعذيب والفساد بمناسبة عيد الشرطة يوم 25 يناير، وهو ما قوبل بسخرية من النخبة، إذ أنهم رأوا أن الثورات لا تحدث بمواعيد، ومنذ ذلك اليوم وعلى مدار 18 يوما شهدت الثورة الشعبية المصرية.[2]

ويعتبر جيل الشباب قلب الثورة المصرية ومحركها، فهو الذي قام بالتمهيد لبدء الثورة و اعلان موعدها وبالنظر الى خلفيتهم السياسية، نجد أن جزءا كبير منهم غير مسيس ويتطلعون الى أدوار سياسية، أما الغالبية الباقية فينتمي جزءا كبيرا منها الى جماعة الاخوان المسلمين، والحركات اليسارية.[3]

والجديد أيضا أن جيل الشباب على رأس الحراك المطالب بالتغيير، الثقافة الديمقراطية والتي مكنت الشباب من أخذ دور الريادية والثورة المعلوماتية وخصوصا الأنترنت والفضائيات، فقد مكنت الشباب ومجمل الجماهير من التواصل مع بعضهم وتوجيه مجريات الثورة دون الحاجة للتنظيمات الحزبية التي كانت تلعب هذا الدور، وأيضا العولمة الثقافية وتبني العالم لمنظومة حقوق الإنسان وقيم وثقافة الديمقراطية ما جعل مطالب الشباب مفهومة ومقبولة وبالتالي تجد تجاوبا وتأييدا من العالم الخارجي.[4]

احتلت المسألة الجيلية حيزا متميزا من هذا الجدل. فمن ناحية أولى، كانت حركة المعارضة الواسعة التي استهدفت الرئيس مبارك شخصيا في أحد أوجهها حركة ضد "ديكتاتور عجوز" غير قادر

---

[1] -عماد صيام، الربيع العربي وثورات الخلاص من الاستبداد، مرجع سابق ، ص54

[2] -منتدى البدائل العربية للدراسات والمعهد البولندي للشؤون الدولية، **الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي**، ص5، عن موقع

www.afaeegypt.org

[3] -ابراهيم عبد الكريم وآخرون، **تقدير موقف الثورات العربية**، شهرية الشرق الأوسط عدد33، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان 2012، ص19

[4] -جهاد عودة مرجع سابق، ص24

على تمثيل واقع مصر "الشباب الصاعد" أو قيادة مصر إلى "المستقبل"، حملت مسألة سن الرئيس هنا بالعديد من الرموز التي تحيل إلى تيبس القيادة، والغياب عن واقع مجريات العصر بعبارة أخرى، تم تحميل فكرة عجز النخبة الحاكمة عن اللحاق بالعديد من الدول التي غادرت معسكر التخلف، كان الشباب-إذن- سواء على مستوى التحليل السياسي المباشر للأحداث أو على مستوى الاستخدام الرمزي بمثابة طوق النجاة الكفيل بإخراج "مصر من كبوتها" عن طريق مشاركتهم في الحكم أو إدارة شؤون المعارضة الحزبية.

كما أن تنامي قدرة الشباب على تجاوز الحواجز الأيديولوجية، هو ما ساهم في صياغة شعارات ثورة 25 يناير بشكل بسيط وواضح وبروح العزيمة والتضامن وشعار التوافق الوطني العام، وفي مقدمتها شعارات "سلمية..سلمية"، "حرية..حرية.." "كرامة..حرية ..عدالة اجتماعية" وهو ما خلق حالة من الإجماع حولها طمست أي محاولة لبروز الاختلافات الأيديولوجية والسياسية، ساعد في هذا الأمر أن معظم النشطاء الذين شاركوا بفاعلية في قيادة الفعاليات الميدانية للثورة وكذلك القطاع الأعظم من جمهورها لم يكن لهم ارتباط مسبق بشكل أو بآخر بنشاط سياسي منتظم.[1]

إن نجاح شباب الطبقة الوسطى المتعلم، والذي شكل رأس الحربة في ثورة 25 يناير، في إسقاط رأس النظام السابق وأبرز معاونيه، يرجع في الحقيقة إلى قدرة هؤلاء الشباب المتزايدة على كسب تعاطف وثقة ومشاركة قطاعات أخرى من سكان المدن، لا سيما فقرائها من شباب العمال والحرفيين وأسرهم من سكان المناطق الشعبية والفقيرة الذين حصلوا على قدر من التعليم في مؤسسات التعليم الحكومية والذين يعانون هم أيضا من البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعاطف ومشاركة صغار الموظفين في جهاز الدولة وأسرهم الذين يعانون أيضا من تدنى أجورهم بشكل فاضح هناك أيضا العديد من العوامل والمؤثرات العالمية التي ساهمت في انفجار ثورة هؤلاء الشباب بشكلها السلمي، بجانب نجاحهم في كسب تعاطف الملايين حولهم في ميادين محافظات مصر المختلف.[2]

[1] -عماد صيام، مرجع سابق، ص56

[2] - المرجع نفسه، ص55

2_في تونس: لقد بدأت الثورة التونسية بوصفها حركة اجتماعية في منطقة جغرافية محددة ثم تطورت الى ثورة شعبية كبيرة شملت البلاد كلها، وبدأت بجماعات حاشدة من الشباب العاطل عن العمل ثم امتدت الى الطبقة الوسطى، وساهمت بالثورة في نهاية المطاف جميع شرائح المجتمع، الا أن عبارة "ثورة الشباب" هي الوصف الصحيح للثورة، اذ كان الشباب وقود الثورة ودعاتها وانصارها، وكانوا في غالبيتهم من الشباب العاطلين عن العمل رغم أنهم من خلفيات اجتماعية مختلفة، وحتى قبل وقوع الثورة انتظم الشباب في شبكات على أساس الاقامة في الحي نفسه، أو بحسب الانتماء الى المدينة الأصل بالنسبة للذين نزحوا مؤخرا الى مدينة اخرى، وخلقت هذه الشبكات علاقات تضامن، وباندلاع الثورة نشطت هذه الجماعات و كانوا أكثر حساسية لعدم المساواة الاجتماعية التي ينتهجها نظام بن علي، شاركوا في الثورة كما لو كانت حياة أو موت لكنهم تصرفوا من دون ايديولوجية أو برنامج محدد.[1]

وشارك الشباب من المناطق البرجوازية بنشاط في الثورة، و كانت شبكات التواصل الاجتماعي متنفسا للشباب وكانت وسيلة لإبقاء الآخرين على اطلاع بما يحدث، حتى تمكنوا من الانخراط في العمل الجماعي، فبعد اندلاع الثورة بأسبوعين انضم الى الثورة التونسيون على اختلاف أعمارهم وخلفياهتم الاجتماعية مخترقين حواجز الخوف، وأرادوا المشاركة في طرد بن علي ومنع أنصاره من تثبيط الثورة وكان مستوى المشاركة عاليا في لجان حماية الثورة.

دور الانترنت والوسائط الاجتماعية"الفايسبوك":

بدا جليا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي ارتداد ثورة الاتصالات على قطاع الشباب العربي، وهو ما جعل العالم بجهاته الأربع فضاءا مفتوحا أمام الأجيال الجديدة، من خلال الشبكة العنكبوتية والهواتف النقالة ولاحقا مواقع التواصل الاجتماعي، ذهب الشباب العربي الى بناء عالمه الافتراضي متجاوزا كل الوصايا، فالعالم العربي شهد بالارتباط بالانترنت في النصف الأول من عقد التسعينيات الماضي، ارتبطت تونس بالانترنت في العام 1991، ومصر في العام 1993، ووصل عدد مستعملي الانترنت في العالم العربي في العام 2001 إلى حوالي 43.3 مليون مشترك، وازداد العدد بصورة كبيرة ووصل إلى حوالي 12 مليون في العام 2002، والى حوالي 14 مليون في العام 2005، كما ازداد عدد

[1] -المنجي السعيدي، **اتهام الغنوشي لنداء تونس تشيطن النهضة**، جريدة الشرق الاوسط، العدد 12385، 25-10-2011

مواقع الانترنت في العالم العربي إلى 700 موقع سنة 2009 في 15 دولة عربية، وعشية الثورة المصرية وصل عدد مستعملي الانترنت في مصر إلى حوالي 21 مليون، ووصل معدل الولوج إلى الانترنت حوالي 900 دقيقة في الشهر، ووصل عدد مستعملي شبكة "الفيسبوك" إلى 2.4 مليون، ووصل عددهم في شبكة "تويتر" إلى 27 ألفا.[1]

واستنادا الى التقرير العربي الثاني للإعلام الاجتماعي الذي يعده برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للادارة الحكومية، أن عدد مستخدمي "فايسبوك" في العالم العربي وصل في نهاية ربيع العام 2011، الى 27، 7 مليون مستخدم بزيادة قدرها 30 بالمائة عن بداية العام عينه، فيما بلغ عدد مستخدمي " تويتر" النشطين أثناء الفترة نفسها مليون مستخدم.[2]

نجاح حركة الشباب في تحويل مشاركتهم السياسية من المجال الافتراضي عبر شبكة الانترنت (Facebook) المدونات، تويتر، الإذاعة الالكترونية، غرف الدردشة، المجموعات البريدية، المجلات الالكترونية..الخ) إلى المجال الواقعي، ولعل الانضمام الى حركة كفاية عبر التوقيع الإلكتروني على بيانها التأسيسي والدعوة لتظاهراتها والمشاركة فيها هو المحاولة الأولى لتحويل المشاركة السياسية الافتراضية إلى مشاركة واقعية.[3]

ونجد أن صفحة المصرية "كلنا خالد سعيد" على "الفايسبوك"، التي يعود اليها سبق الدعوة الى تظاهرة 25يناير 2011، التي أدت الى اسقاط النظام السابق في عهد مبارك، فقد تجاوز أعضائها المليون شخص في مارس2011، علما أن عددهم وصل الى 250 ألف عشية الثورة المصرية، وبحسب الباحث التونسي العربي صديقي أن نجاح الثورة التونسية يعود في أحد أسبابه الى أن عدد مستخدمي "الفايسبوك" يتجاوز 19 بالمائة من مجموع السكان في تونس، أي ما يعادل المليوني شخص، وبلغت

[1] - مهند مصطفى، **مقاربات نظرية للثورات العربية"الحالة المصرية والحالة التونسية"**، مجلة الكرمل الجديد العدد1، صيف2011، ص106

[2] -توفيق شومان، **الربيع العربي جدل التقليد والتغيير**، عن كتاب ثورات قلقة مقاربات سوسيو استراتيجية للحراك العربي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط1، بيروت، 2012، ص195

[3] -عماد صيام، مرجع سابق، ص55

نسبة الشباب مستخدمي الموقع الذين تتراوح أعمارهم مابين 17-44 سنة ما يقارب 87 بالمائة من مجموع المستخدمين خلال شهر جانفي 2011، وهو الشهر الذي شهد ازاحة نظام بن على.[1]

وهذه الاحصائيات تنبئ عن الدور الفعال الذي مارسته التقنية ووسائط التواصل الاجتماعي التي مكنت من اسقاط أنظمة وعبرت عن دور فئة الشباب الرائد من دون ايديولوجيا ولا املاءات حزبية.

وكذا كان اختبار للأدوات التي وفرتها لهم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مجال الحشد والتعبئة السياسية ميدانيا، وهو ما حاولوا تجربته على امتداد خمس سنوات وساهم في تعبئة الجماهير (خاصة قطاعات الشباب) تحت شعارات ومطالب واضحة، وبناء بؤر نشطة وعلاقات ميدانية بين قطاعات متزايدة من الشباب، حيث وصف الباحث مروان بشارة أنها ثورة ما بعد الحداثة، كون وسائل التكنولوجيا ساعدت على انتقال مقاطع الفيديو وصور فصول الدراما الثورية من الكاميرات والهواتف الجوالة الى أجهزة الحاسوب والمحمول والشبكات التلفزيونية الفضائية، مما جعل الثورة العربية ربما أكثر تصور وتنقل في تاريخ المنطقة أو بالأحرى في العالم، وحلت الصور محل الواقع على الأرض لتقدم تمثيلا مكبرا ومبالغ فيه في بعض الأحيان، وهذا بدوره شجع متظاهرين جدد للانضمام الى المشهد.[2]

ويرى وائل غنيم أحد أشهر المدونين وصاحب "صفحة كلنا خالد سعيد" المبرمجة لتظاهرة 25 يونيو المصرية، عبر مؤلفه(الثورة،اذا الشعب يوما أراد الحياة)، أن الانترنت ووسائط التواصل الاجتماعي كان لها الفارق الكبير في نجاح الثورات وتواصل أفراد الشعب، حي يقول:"كنت مؤمنا بدور الانترنت في دعم المعارضة السياسية في مصر، وكتبت ذات مرة على الفايسبوك وتويتر أن الانترنت سيغير السياسة في مصر وأن الانتخابات البرلمانية 2011 ستكون مختلفة عن سابقتها2005، لا أنسى عبارات السخرية التي كتبها البعض بأن النظام هو من سيغير الانترنت وليس العكس".[3]

---

[1]- توفيق شومان، مرجع سابق، ص196

[2]-مروان بشارة، ترجمة موسى الحالول، **العربي الخفي "وعود الثورات العربية ومخاطرها"**، مركز الجزيرة للدراسات، ط1 الدوحة، 2013، ص197

[3]-وائل غنيم، **الثورة، اذا الشعب يوما أراد الحياة، دار الشروق للنشر، القاهرة**، ص89

وبما أن وائل خبير في مجال الانترنت والبرمجيات باعتباره مستخدم لدى أشهر الشركات العالمية "غوغل" للانترنت، كانت موهبته في التسويق ما ساعده على رواج صفحاته، فصفحة "كلنا خالد سعيد" التي أنشأها كرد فعل على ما حدث للأخير من تعذيب وتنكيل، بعدما حزن عن ما جرى له ويقول:" قررت أن أنشئ صفحة وأن اعتمد على ما لدي من خبرة في التسويق لنشرها، فكرت في الاسم وكان يعبر عما بداخلي فخالد شاب مثله مثلي، كلنا نمثل تلك الصورة للشاب المقموع الذي لا يملك حقوقا في وطن ينتمي اليه، وأدرت الصفحة كمجهول، واشترك في الصفحة 300 شخص في دقيقتين"، وكانت الصفحة تطالب التحقيق العادل في موت سعيد، ودعت الصفحة الى وقفات سلمية وتظاهرات، أو ما وصفه "من الانترنت الى الشارع"[1]

وبعد نجاح الحشد والاستقطاب عبر الوسائط الاجتماعية، والانترنت أغرت صور الثوار الشباب وهم يتغلبون على القوة الوحشية الأمة العربية برمتها وربما العالم، فصور الانترنت والتلفزيون كانت مؤثرة في نقل الأحداث وصياغتها وتحويلها، في الحقيقة أنها كانت صور قوية جدا لدرجة أنها صاغت التغيير الثوري، ففي عالم تهيمن عليه ثقافة الوسائط المتعددة، تكون الصور أكثر تأثيرا من الخطابة والقصص البشرية أبلغ من التحليل وأسهل للقبول لأنها تضفي مسحة إنسانية على الحركات السياسية والاجتماعية، ومنه ساعدت الدينامية التفاعلية بين القنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي في ايصال الصور وبثها على صيغة سمات الثورة ما بعد الحداثية أكثر من أي شيء آخر.[2]

وبذلك، أنتجت ثورة تونس البداية ومصر التواصل، للثورة العربية لتعقبها ثورات اليمن وليبيا والبحرين وسوريا، عن طريق الوسائل التكنولوجية ومثلت الثورة العربية المتلفزة على نطاق واسع، لصور لا تحصى لشباب عرب عزل يتحدون الدبابات والجنود فأعادوا خلق الفضاء العام للحرية، وهم يمزقون صورا كبيرة للمستبدين، ويشيدون منصات جديدة تحيط بها الملايين، ويرددون الشعارات ويدشنون عهدا جديدا.[3]

[1] - وائل غنيم، مرجع سابق، ص99

[2] - مروان بشارة، ترجمة موسى الحالول، **العربي الخفي "وعود الثورات العربية ومخاطرها"**، مرجع سابق، ص197-198-199

[3] - المرجع نفسه، ص198

دور المؤسسة العسكرية من الحراك العربي وموقفه منها:

في الثورتين التونسية والمصرية كان الجيش المتغير الاساس في نجاح الثورتين، و إسقاط النظام السلطوي، فقد أدى وقوف الجيش إلى جانب المطالب الشرعية للثوار في مصر وتونس إلى سقوط النظامين هناك، فوقوف الجيش مع الثورة دون أن يمسك بشرعيتهما بمعنى أنه وقف مع المتظاهرين، وأبقى الشرعية بيد الشعب وهذه كانت نقطة قوة لتلك الثورات، حيث انتقلت الشرعية السياسية من النظام السلطوي إلى الشعب، دون أن تمر إلى الجيش(بداية في مصر والتي مالبث أن استعاد الجيش السلطة)، كما أبقى الجيش الشرعية الشعبية مع الناس، دون أن يطالب بها، أو يستحوذ عليها فوقوف الجيش مع الثورة حسم الموقف في تونس ومصر، والمهم من ذلك كله -وهو ما يقلب المقاربات البحثية والنظرية القدمية حول دور الجيش في الأنظمة التسلطية- أن الجيش لم يقم بانقلاب عسكري على النظام لإنشاء شرعية جديدة، والنظام يقف على رأسه، باسم عدم الاستقرار.[1]

ورأى الباحث عبد الاله بلقيز عبر كتبه"ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل" أن المؤسسة العسكرية في الوطن العربي قدمت عن نفسها صورة جديدة للناس وللرأي العام، بمناسبة الثورتين المجيدتين في تونس ومصر، من حيث الشكل وقفت موقف حياد في لحظة المعركة الفاصلة بين الشعب والنظام، فلم تنحز الى الأخير، ولم تشتبك مع المتظاهرين أو تعرقل احتجاجاتهم، أما من حيث المضمون فكان حيادها ايجابيا، وحفظت النظام والأمن الذين احترمهما المتظاهرون، ولم يخلوا بهما حتى حينما اعتدي عليهما بالرصاص من أجهزة الأمن، وحمت في الوقت عينه الثورة، وحق شبابها في التعبير الحر والتظاهر والنضال من أجل اسقاط النظام، وحين نجحت الثورة في البلدين وأسقط النظامين، أعلن الجيش تمسكه بإرادة الشعب واحترامه اياها، ووفر للثورة بيئة الأمن والاستقرار المناسبة التي تحتاجها كل ثورة كي تضع في المرحلة الانتقالية لبنات التحول نحو النظام الديمقراطي".[2]

فحسب رأيه أنه: "في الحالة المصرية ظهر دور المؤسسة العسكرية المصرية كمؤسسة وطنية جليا خلال الأيام الثمانية عشر لثورة 25 يناير، حين انحازت لخيارات الشعب، واختارت أن يكون ولاؤها للدولة وليس لنظام مبارك، وقد اتضح للعيان ثقة الشعب المصري في مؤسسته العسكرية

[1] -مهند مصطفى، **مقاربات نظرية للثورات العربية"الحالة المصرية والحالة التونسية"**، الكرمل الجديد 1عدد، صيف 2011، ص109

[2] -عبد الاله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، مرجع سابق، ص67

واحتفاؤه بها، وقد جاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة مستلما للسلطة وليس ساعيا لها، حيث لم يكن منشئا للحدث (الثورة) كما كان الحال في 1952، وإنما تابعا للتحركات الشعبية ومستجيبا لها، ومن هذا المنطلق نتصور دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الحالية، ونتوقعه مستقبلا".[1]

ويضيف:" بأن الموقف الايجابي للمؤسسة العسكرية ينبهنا من عملية التغيير الثوري في تونس ومصر الى نظرة جديدة لهذه المؤسسة الى نفسها، والى دورها في النظام الاجتماعي وفي كيان الدولة، اذا كان من تحصيل الحاصل أنها تدرك هذا الدور جيدا في مستواه السيادي والأمني العام لكيان الدولة، بما أنها هي المؤسسة الحارسة للسيادة والاستقلال والأمن الوطني، فان ما يقبل أن يحسب جديدا هو أثر ذلك الادراك في نظرتها الى المجتمع الوطني والى علاقة المجتمع بالدولة، وموقع السلطة السياسية في هذه العلاقة، هنا نحسب أن جديد طرأ في المفاهيم العسكرية العربية لعلاقة كانت ملتبسة أو كانت المصالح تجعلها تبدو كذلك في ما مضى، وهو ما جاء على النحو الايجابي ويحفظ للمؤسسة العسكرية معناها وموقعها الصحيحين، والحق أنما نعده جديدا في موقف هذه المؤسسة خاصة في مصر وتونس ليس إلا التزامهما تكليفها الدستوري كمؤسسة من مؤسسات السيادة".[2]

ويرى المجلس العسكري دوره فقط كضامن لعدم وقوع البلاد في فوضى حال تخليه عن السلطة، مع إجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية و الاقتصادية، لضمان نقل السلطة للمدنيين بشكل آمن، ولكن نظرا للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية سالفة الذكر وخاصة ضعف النخب الحزبية و السياسية، وفساد المناخ السياسي، فيعتبر المجلس العسكري هو الممسك بزمام الأمور بعد الثورة بشكل شبه كامل، باستثناء تأثره واستجابته للمطالب الشعبية، والضغوط في الشارع.

وتصرف المؤسسة العسكرية في البلدين، (تونس ومصر) أثناء الثورتين كان كما ينبغي لأية مؤسسة عسكرية متحضرة في العالم المعاصر، تحترم رسالتها الوطنية، أن تتصرف وفق احترام تكليفها الدستوري وتتحمل مسؤوليتها في حماية المجتمع والدولة معا من الانهيار، لا غرابة اذا أن يقابلها

[1]- منتدى البدائل العربية للدراسات والمعهد البولندي للشؤون الدولية،، مرجع سابق، ص 6

[2]-عبد الاله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، مرجع سابق، ص72

الشعب بالورود والترحاب وعبارات الثقة، وأن يعاملها الثوار معاملة الشريك في الثورة ويسلموا لها بدور سياسي مؤقت في المرحلة الانتقالية.[1]

إلا أن الحياد الذي لعبته المؤسسة العسكرية في مصر سرعان ما تحول وتغير في موقفه في مرحلة لاحقة أي في الثورة المضادة أو الثورة الثانية على تعدد مسمياتها في 30يونيو 2013، لينظم الى طرف المتظاهرين سياسيا ، المعارضين لحكم الاخوان، وهو ما حسم الموقف ورجح الكفة ضد جماعة الاخوان.[2]

الحركات الاجتماعية والسياسية" حركات التغيير":

تظافرت العديد من الفواعل الى جانب الشباب أو من أطرهم وأجج حماسهم للقيام بالانتفاضات والثورة على أنظمة الاستبداد، وكانت الحركات الاجتماعية كالنقابات العمالية والحقوقية، وكانت عبر تجارب مصر وتونس نذكر من أبرزهم:

في تونس (الاتحاد العام التونسي للشغل): والذي تأسس على يد فرحات حشاد سنة 1944، فالاتحاد منظمة نقابية مهنية عريقة تولت الدفاع عن حقوق العمال، وعملت على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية، وكان في صدارة القوى المدنية المكافحة للاستعمار، وحافظ على استقطابه لآلاف المنخرطين وساهم في تحريك الاحتجاجات سلمية بعد الثورة، اضافة الى عديد الحركات الاجتماعية والحقوقية والمهنية، منها الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، عمادة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان[3].

في مصر(حركة كفاية):

هي تجمع يمثل معظم قوى المجتمع وطبقاته التي خرجت تقول بوضوح بأن الوضع غير قابل للاستمرار، ولابد من التغير الفوري لمكونات النظام كلها، حتى يمكن فتح الطريق المغلق أمام التطور

---

[1] - عبد الاله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، مرجع سابق ، ص67

[2] -خير الدين حسيب، **أوضاع الأمة العربية ومستقبلها"مسيرة وطن من خلال مواقف مفكر2006-2016"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، فيفري2016، ص88

[3] - أحمد بهاء الدين شعبان وآخرون، **خلفية تاريخية من النطفة الى الثورة، ضمن كتاب 25 يناير"مباحث وشهادات"**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط1 بيروت، يونيو2013، ص38

على المستويات كلها، وهو ما حدث على مستوى أوسع في الثورة، ورفضت العمل ضمن أفق السلطة وبرزت في سنتي 2004و2005، خاصة بعد الانتخابات البرلمانية المزورة لصالح الحزب الوطني الحاكم، وقبلت بها القوى السياسية الرسمية، ورفعت منذ البداية في الثورة شعار التغيير، اضافة الى حركة 6أبريل الداعمة لنفس الطرح.[1]

المطلب الثالث: نتائج وتداعيات الحراك الثوري العربي

اذا كان لا بد من جرد حساب لتقديم حصيلة موضوعية لما جرى ويجري منذ انطلاق موجات ما سمي ب"الربيع العربي"، وللنتائج التي تمخضت عن ثوراته وانتفاضاته وحركاته الاحتجاجية، فالموضوعية تقتضي هنا القول بأن الحصيلة لم تكن في وجهتها العامة ولحد الآن بمستوى توقعات الشعوب العربية وحركاتها الاجتماعية والشبابية الفاعلة التي صنعت الحراك وحدث الانفجار العظيم، من دون أن تملك القدرة على التحكم في مجرياته وتعرجاته، ومن دون أن تتمكن من تأميمه، والحصيلة تضمنت ما هو ايجابي يبعث على التفاؤل بمستقبل بعض الدول التي شهدت الحراك على الأقل كبداية في تونس ومصر، كما شهدت أيضا بعض السلبيات والنتائج المأزومة لحد الآن والتي خرجت عن ما هو مأمول لها بدول مثل اليمن وليبيا وسوريا، بدرجة أكبر وبوضع مأسوي، وبتبني رؤية موضوعية تركيبية لرصد الحصيلة الاجمالية لأحداث الربيع العربي ونتائجه، عبر مدخلا منهجيا تصنيفيا للنتائج الايجابية والسلبية المحصلة، على مقياس مزدوج :النتائج المنظورة والنتائج بعيدة الأثر.

فما هو ايجابي جاء حسب بعض المحللين في النتائج المنظورة كالتالي:

1_ يقظة القوى الشبابية العربية، وازدياد فاعليتها على الرغم من عقود من سياسات التجهيل والاستبعاد والإقصاء عن العمل العام، والتمييع الهادف الى افراغ جودها الاجتماعي من أي فاعلية ايجابية تخدم المجتمع وقضاياه، فهاته اليقظة معطوفة على نهضة مؤسسات المجتمع المدني -الوطنية المستقلة- فهي أرباح موسم الانتفاضات والحركات الاحتجاجية.

[1]- أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس "الدرب الطويل نحو التوافق"**، مجلة سياسات عربية، االمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد6يناير2014، ص12

2_ازاحة أنظمة فاسدة من السلطة وتحقيق بعض التقدم في بناء سلطة جديدة أكثر شرعية (في تونس ومصر بدرجة أقل) من سابقتها وفي أعادة بناء المؤسسات بعد انهيارها.

3_طرح بعض ممنوعات السياسية في العهد السابق، في الحياة العربية العامة، مثل الاصلاح السياسي والدستوري، وإعادة توزيع السلطة والثروة ومكافحة الفساد ومحاكمة المتورطين فيه، وإصلاح أجهزة الأمن والمطالبة باستقلالية القضاء، على جدول اعمال انشغالات الرأي العام والحركات الاجتماعية.[1]

وثمة الى جانب هذه نتائج ايجابية بعيدة الأثر وقد تثمر لاحقا نتائج سياسية في غاية الأهمية وهي:

1_انهيار حاجز الخوف الذي كان حائلا دائما، أمام مشاركة الناس في الحياة العامة والمطالبة بحقوقهم، والخوف هذا-وقد صنعته حقب الاستبداد- ما يفسر جوانب كثيرة من تلك الحال السلبية والعزوف عن السياسة، التي طبعت سلوك قطاعات عريضة من المجتمع وخاصة الشباب، مثلما يفسر اطلاق أيدي النخب الحاكمة في شؤون السلطة والثروة من غير خشية رد فعل، وبعد موجات الاحتجاج وارتفاع معدل الجرأة في أفعال الناس واستمرار حالة الانتفاض لأسابيع وأشهر وشعور البعض بايجابية الضغوط، لن يكون في وسع سلطة عاقلة أن تتجاهل هذا المعطى السياسي الجديد، مثلما سيكون مستحيلا على قانون الخوف أن يفرض أحكامه على جمهور تخلص الى حد بعيد من قيوده.[2]

2_ أن وعيا بأهمية الدولة للاجتماع الوطني تزايد في السنوات الأخيرة، ودل عليه ما بدا واضحا من احترام رموزها ومؤسساتها(مثل الجيش والقضاء) من قبل قطاعات الرأي العام الفاعل في قسم من البلاد العربية، بعد فترة كانت فيها تلك المؤسسات أثناء الأحداث موضع نقمة من المتظاهرين، ولقد كان الشعور بفقدان الدولة وحال الفراغ التي انتعشت فيها الفوضى وانهار فيها الأمن باعثا على اعادة الوعي لأهميتها.

لا شك أن الوضع السياسي في تونس يشترك مع الأوضاع السياسية السائدة في البلدان العربية لا سيما من حيث الحكم التسلطي وانتشار الفساد، وسنحاول التعمق في دراسة الأسباب التي تفسر سرعة انتشار التحركات والاحتجاجات التي شهدتها البلاد بل واستمرارها إلى حين سقوط الرئيس، بعد

[1]-عبد الاله بلقزيز وآخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز الوحدة مع المعهد السويدي بالاسكندرية**، مرجع سابق، ص22-23

[2] - المرجع نفسه، ص22-23

أن ظن الكثير من السياسيين والمراقبين وحتى أجهزة الاستخبارات أن التونسيين قد استكانوا للظلم والقمع، مثلهم مثل كل العرب، وقد أصبحوا "طيعين" يقبلون العيش في ظل نظام حكم تسلطي وآلة قمعية باطشة وضعت البلاد والعباد تحت رقابة بوليسية صارمة،فالأسباب المباشرة للثورة التونسية التي تعكس جل الثورات العربية باعتبارها المشعل لفتيل شرارتها جاءت كالتالي:[1]

أولا: تفاقم أزمة البطالة، وخاصة في صفوف الشباب، وتحديدا أصحاب الشهادات، أي خريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين أصبحوا ـ يعدون بعشرات الآلاف (200.000من حملة الشهادات في سنة 2010 كانوا عاطلين عن العمل) مع استمرار حالة البطالة بالنسبة لأغلبهم على امتداد سنوات، يظلون فيها عالة على عائلاتهم، مما فاقم الأزمة الاجتماعية والنفسية لشريحة واسعة من الشباب، ذكورا وإناثا.

ثانيا: انتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، وذلك لخدمة عائلتي الرئيس وزوجته ليلى الطرابلسي التي أصبح سلوكها رمزا للاعتداء على الأملاك العامة والخاصة وتسخير القضاء والأجهزة الأمنية لتيسير عمليات النهب الواسعة لثروات البلاد التي ترتكبها هاتان العائلتان وخاصة عائلة الطرابلسي.

ثالثا: كشف وثائق ويكيلكس انتقاد الديبلوماسية الأمريكية للقمع وانتشار الفساد في تونس، علما أن حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة كانت تعتبر السند القوي لنظام بن علي إلى جانب بعض الحكومات الأوروبية التي مثل لها حليفا في محاربة الإرهاب والهجرة السرية، وبذلك جاءت الوثائق الأمريكية لتؤكد ما كان يتناقله التونسيون منذ سنوات من أخبار وإشاعات حول حجم الفساد الذي ينخر الإدارة والمجتمع.

رابعا: ظهور نوعية مختلفة من الشباب في صفوف المحتجين يتميزون بروح عالية من العطاء والاستبسال في مواجهة أجهزة الأمن المختلفة، واستمرارهم في التظاهر وتنظيم المسيرات لأسابيع ليلا ونهارا بالرغم من عمليات القتل التي نفذها قناصون كانوا مدربون تدريبا عاليا، وهو ما تدل عليه التقارير الطبية التي سجلت الإصابات الدقيقة التي أدت إلى وفاة عشرات الضحايا.

[1] -أحمد كرعود، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد"دراسة حالات"**، ط1، دار الشرق للكتاب، تموز 2013، ص32-33

خامسا: استخدام مفرط للقوة في قمع الاحتجاجات والمسيرات، حيث استخدمت الذخيرة الحية لقتل المحتجين ومن مسافات قريبة جدا، وقد انتشرت أخبار عن وجود عناصر من القناصة المدربين استهدفوا الشباب بقصد القتل وليس لتفريق المسيرات السلمية، مما زاد في تأجيج مشاعر الحقد على الشرطة والنظام ككل، وقد شهد يوم 24 ديسمبر 2010 سقوط أول شهيدين في مدينة منزل بوزيان بولاية سيدي بوزيد[1].

سادسا: خرق المدونين والمدونات للحصار الإعلامي الذي فرضه النظام منذ عقود، بمنعه إيصال المعلومات للناس ولوسائل الإعلام الجماهيرية، فالمدونون لم يكتفوا بالجلوس أمام الحاسوب بل نزلوا إلى الميدان لأخذ الصور وإنتاج الأفلام وجمع الشهادات من الناس، ثم نقل أخبار المظاهرات والاشتباكات مع أجهزة الأمن وتوزيع صور القتلى والجرحى أولا بأول عبر شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة الفايسبوك.

سابعا: احتضان الاتحاد العام التونسي للشغل للاحتجاجات، والاتحاد يجمع في صفوفه نقابات العمال والموظفين التونسيين المنتشرة في كل أنحاء البلاد، وقد جرى العديد من التظاهرات والمسيرات بمشاركة نشيطة من النقابيين وفي مقرات الاتحادات المحلية (على مستوى المدينة) والاتحادات الجهوية (على مستوى الولاية)، وكان بارزا أثر المظاهرات والتجمعات الجماهيرية التي شهدتها ساحة محمد علي أمام المقر المركزي للاتحاد بتونس العاصمة، وأمام مقر الاتحاد الجهوي للشغل في صفاقس، المدينة الاقتصادية الثانية في البلاد.

ثامنا: رفض قيادة الجيش استخدام القوة لتفريق المتظاهرين واقتصار دور وحدات الجيش على حماية المرافق والمؤسسات العامة، وقد كان للتوتر الحاصل في العلاقة بين الأجهزة الأمنية نتيجة اتساع رقعة الاحتجاجات ودخول فئات متعددة من الشعب (محامون، موظفون...) دور في زيادة الإرباك في أعلى هرم السلطة التي أصبحت عاجزة عن إخماد الثورة التي توحدت حول شعار وحيد "ارحل"، وهو نداء موجه

[1]- أحمد كرعود، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد"دراسة حالات"**، مرجع سابق، ص33

للرئيس بن علي طيلة ساعات يوم 14 يناير في شارع الحبيب بورقيبة، أمام وزارة الداخلية كونه رمز القمع وامتهان كرامة عشرات الآلاف من التونسيين طيلة عقود[1].

كسر حاجز الخوف بالنسبة للشعوب:

ويعتبر الباحث خير الدين حسيب أن كسر حاجز الخوف السيكولوجي من أهم المعايير التحليلية الموضوعية لعوامل نجاح الثورات، وهو ناتج عنها، حيث أن عامل الخوف لطالما قيد الحركات الشعبية وصرفها عن محاولة التمرد، رغم الظروف القاسية التي كان يعيشها الشعب والظلم الذي تعرض له، أي رغم وجود المبررات التي تدعوه الى التمرد، شريطة أن يكون ذو طبيعة سلمية معبرة بالتظاهر والاحتجاج.[2]

مثلت الثورات تحديا حقيقيا للخوض في غمار مواضيع وقضايا كانت بمثابة المحظورات، وشاركت أعداد كبيرة من الأفراد غير المنتمين سياسيا، وقد ساعد كسر حاجز الخوف من السلطة والأنظمة على تشجيع الأفراد لتأييد الثورة رغبة في اصلاح أحوال البلاد في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد شكلت مشاركة كافة فئات المجتمع وأطيافه السياسية والمدنية الغير مسيسة زخما اضافيا للثورة أضفى عليها طابعا شعبويا، حيث ساهم في تقويض قدرة السلطة على اجهاض الثورة كما أنه في الوقت ذاته يعد ضمانة للاستمرار في تحقيق الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.[3]

ويرى توفيق مديني في مقاله"ربيع الثورات الديمقراطية العربية" أن ثورتي تونس ومصر أسقطتا جدار الخوف في الوطن العربي، وبين أن الثورات أنهت عصر الاستبداد وهيمنة الحزب الشمولي.

[1]- أحمد كرعود، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد"دراسة حالات"**، مرجع سابق ، ص33-34

[2] -خير الدين حسيب، مرجع سابق، ص86

[3] -ابراهيم عبد الكريم وآخرون، مرجع سابق، ص19-20

المبحث الثاني: موقف الحركات الاسلامية من الحراك الثوري العربي

ان أي عملية لرصد موقف الاسلاميين من الحراك الشعبي العربي والذي عرف بمسمى"الربيع العربي" يحتاج الى أن يضع في الاعتبار العناصر التالية:[1]

1_التراتبية والامتداد في الحراك الشعبي الديمقراطي: اذ انطلق هذا الحراك أولا في تونس، وبدأت شرارته تمتد الى بقية البلدان العربية، بدءا بالدول الأكثر انفتاحا من الناحية السياسية، وانتهاءا بالدول التي تتميز نظمها السياسية بالانغلاق المقدر، فبداية التجربة ورصد موقف الاسلاميين في تونس مع الاختلاف في السياقات والمواقع، شكلت الأرضية للحركات الاسلامية الأخرى وجعلتها محط تجربة وإفادة.

2_اختلاف السياقات العربية: ويدخل هذا ضمن اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية. واختلاف المواقف التي أنتجتها في التعامل مع هذا الحراك العربي، كما يدخل ضمنا اختلاف الحركات الاسلامية من حيث رؤاها السياسية ومنهجية تعاطيها مع المواقف أثناء الحراك العربي، واختلافها أيضا من حيث توظيفه وسقف مطالبه وآفاقه الاستراتيجية.

3_اختلاف الموقع السياسي للحركات الاسلامية ضمن السياقات العربية: نلحظ الاختلاف الواضح من خلال مؤشرات التحليل لمواقع الحركات الاسلامية، فحركة النهضة التي كانت تعيش وضعية الابادة والاستئصال السياسي، ليست هي وضعية الاخوان المسلمين في مصر الذين كانوا يعرفون على أكثر من ثلاثة عقود الحصار السياسي، إضافة الى رصد السياق الموقف الدولي التي وعت الحركات الاسلامية بتناقضاته، ومدى معرفتها لدرجة قبولها في دوائر صنع القرار الدولي، ومدى قبول هذا الأخير للتحول الديمقراطي في الدول العربية.

[1] -بلال التليدي، **الاسلاميون والربيع العربي"الصعود والتحديات وتدبير الحكم:تونس مصر المغرب اليمن"**، مركز نماء للدراسات، ط1، بيروت 2012، ص21-22

المطلب الأول: موقف حركة النهضة التونسية الحراك من الثوري العربي

تعتبر التجربة التونسية رائدة في ثورات الربيع العربي، هذه الريادة مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الانغلاق السياسي التي تميز بها النظام التونسي تستدعي لمنهجية في عملية توصيف صياغة الحركة الاسلامية لموقفها، لاسيما وهي في حالة بداية التجربة، و الأخذ في الحسبان حالة التضييق والاستئصال الممارس على نشاطها من قبل السلطة، هذا اضافة الى كون الحراك الذي انطلق في تونس انما تأطر بخلفية اجتماعية ولم يأخذ في البداية أي طابع سياسي، وهذا ما جعل موقف حركة النهضة يتسم في حده الأقصى بالدعم والتوجيه، وقدمت قراءاتها لانتفاضة الشعب التونسي كما يلي:[1]

_توصيف الانتفاضة الشعبية في تونس: واعتبرت أن الحراك الشعبي هو تعبير عن غضب وانفجار الشارع المقهور، وأن الأمر لن يقتصر على تونس وسيمتد الى بلدان عربية تعاني شعوبها من الظلم.

_فشل النظام السياسي وعجز المعارضة في ظل الدكتاتورية عن فرض الإصلاح : اعترف راشد الغنوشي بأن انتفاضة سيدي بوزيد هي تعبير عن فشل النظام السياسي وفشل المعارضة في قيادة التغيير فالانتفاضة من بن قردان الى بنزرت، عبرت عن غضب الشارع ضد الفساد والاستبداد وضد القائمين عليهما، والمطالبة بالتغيير دليل على عجز النظام السياسي وشهادة على "سفاهة المعجزة التنموية التونسية"، كما أقر بعجز المعارضة التونسية عن تأطير الغضب الشعبي، أما عن توصيف حالة النظام السياسي بعد الانتفاضة الشعبية في تونس فرأى الغنوشي أن انتفاضة سيدي بوزيد أدخلت نظام بن علي الموت السريري، وتسائل عن من سيخلفه، وبدورها تساءلت النهضة عن مدى استيعاب المعارضة للحظة التاريخية وجاهزيتها لما أسمته"عطايا الشعوب الأصلية"، وهل بإمكانها جمع صفوفها حول برامج اصلاحية جادة وفق مقاييس ديمقراطية حقيقة لتحقيق الانتقال الديمقراطي؟.[2]

ويصف الملاحظون أن الثورة التونسية تميزت بثلاث سمات، وهي أنها ثورة لا ايديولوجية، وذات أهداف سياسية واضحة، وأنها ثورة من أدنى ليس لها قيادة نخبوية، لأن النخب حسبهم قد خانت الثورة، وقد لعب المجتمع المدني دوره في هذه الثورة التي مصدرها روح الشعب، وهو الأمر الذي يؤدي بنا الى القول بأن حركة النهضة لم يكن لها أي يد في هذه الثورة، غير أننا نجد بعض التصريحات تومئ

[1] - بلال التليدي، مرجع سابق، ص24-25

[2] - المرجع نفسه، ص26-25

بمشاركة غير مباشرة وهذا ما جاء في مقال ل"مجلة الغدير" حيث يقول الباحث الاجتماعي عادل بلكحلة، ويبرر بعض المناضلين عدم مشاركتهم الصريحة بتلك الاحتجاجات لأن "حركة النهضة وأنصارها ارتأوا أن لا يشاركوا صراحة وعلنا حتى لا تتخذ الاحتجاجات لونا معينا، مما يفقدها عفويتها وربما جماهيريتها"[1]

بينما يضيف بعضهم أنهم لم يكونوا حاضرين صراحة وعلنا حتى لا يتخذ النظام ذلك ذريعة للإجهاز عليها، بعلة أن وراءها خصما تقليدي، بينما يرى آخرون أن الأحداث كانت مفاجئة وغير متوقعة، وكذلك يقر الباحث"**STEPHEN J KING**"، بمشاركة الحركة الاسلامية في الثورة.[2]

كما عانت حركة النهضة في تونس الضعف والتآكل في بنيتها التنظيمية والتفكك نتيجة للضربات المتلاحقة التي تعرضت لها طيلة عقدين متلاحقين، فضلا عن انفصال المستوى القيادي(الذي كان أغلب رموزه في المنفى) عن القواعد الحركية في الميدان، وبالرغم من ذلك شارك بعض من القطاعات الشابة للحركة(علي العريبي والعجمي الوريني).[3]

كما حدد الغنوشي للمعارضة أحد خيارين : اما أن تنجح في جمع صفوفها حول مشروع وقيادة، كما فعلت عشرات المعارضات في أوربا الشرقية وغيرها، أو على الأقل أن تكون في مستوى الموقف الموريتاني الذي استعمل الفيتو ضد النظام العسكري لانتزاع حقوق الشعب وفرض الاصلاحات الديمقراطية وتحويل انتفاضتها الى عمل عقلاني حكيم يقيم نظما ديمقراطية حقيقية.

وبذلك ترجمت حركة النهضة موقفها من خلال عنصرين أساسيين :

_الدعوة الى الانخراط مع غيرها من القوى السياسية لدعم الانتفاضة التونسية من أجل فرض الاصلاح السياسي، وقد عبرت عن هذا الموقف من خلال اصدار بيان مشترك مع الأحزاب السياسية والهيئات المدنية "وقع البيان المشترك حزب العمال الشيوعي التونسي، والمؤتمر من أجل الجمهورية، حركة النهضة، حزب تونس الخضراء، والوحدويون الناصريون، وحركة البعث، والجمعية الدولية

[1] -عادل بالكحلة، **الحراك السياسي الاسلامي "تونس أنموذجا"**، مجلة الغدير، العدد59، صيف2012، ص57-58

[2] -أسماء تمام قطاف، مرجع سابق، ص171

[3] -عبد الغني عماد، **الاسلاميون بين الثورة والدولة"اشكالية انتاج النموذج وبناء الخطاب"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، سبتمبر2013، ص101

للدفاع عن المساجين السياسيين، واللجنة الوطنية لمساندة أهالي سيدي بوزيد، ورابطة الكتاب الأحرار"، تدين فيها ممارسات النظام القمعية وتطالب بالكف عن اطلاق النار على المواطنين العزل.

_تفنيد اتهامات النظام السياسي وكشف تناقضات خطابه السياسي والإعلامي بخصوص استعمال فزاعة الاسلاميين، وتوظيف مقولة"الخطر الأصولي" و"الخطر السلفي"، وأكدت النهضة على لسان زعيمها الغنوشي، أن الهدف من استخدام هذه المقولات جاء لأجل ترهيب نخبة "الحداثة" في الداخل ضمانا لولائها ورصها الى جانبها لتستخدمها في حربها على المجتمع، اضافة الى ضمان الدعم الغربي ومواصلة مساعداته الاقتصادية.

وبشكل عام أبدت حركة النهضة قراءة سياسية للحظة الثورية، ومآلاتها، وتنبهت الى خطورة استعادة النظام السياسي للمبادرة وتجريده من أي حجة أو سند ايديولوجي أو سياسي في تعاطيه مع الحراك الثوري، كما استبصرت بشكل مبكر الدور الذي يمكن أن تضطلع به القوى السياسية لتحسين تموقعها السياسي، وفرض الاصلاحات السياسية، بل وصل بها تقديرها السياسي الى حد الحديث عن عناوين مرحلة الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثاني: موقف الحركات الاسلامية في مصر من الحراك الثوري العربي

1/موقف جماعة جماعة الاخوان المسلمين:

يمكن أن نتوقف عند مواقف أساسية تجتمع كلها ضمن ما يعرف في علم السياسة بتقدير موقف ويتعلق الأمر بسؤال كيفية قراءة الثورة التونسية، وسؤال كيفية افادة الثورة التونسية لأحداث التغيير السياسي في مصر، ومعرفة موقف جماعة الاخوان المسلمين من الحراك الشعبي الذي انطلق في مصر في مظاهرات 25 يناير، ونجد أنه كالتالي:

قراءة الاخوان لحدث الثورة التونسية:

يمكن أن نقرأ في بيان الاخوان المؤرخ في 15يناير 2011 بمناسبة نجاح الثورة التونسية وفرار الرئيس المخلوع الذي اعتبر من قبل الجماعة أنه انتصار للشعب التونسي" في جولته الأولى من أجل الحرية والكرامة"، وتأكيد الاخوان على قدرته في صنع التاريخ بصموده وإصراره، ورأت بأن الشعب اذا

ثار لا يستطيع أحد من الداخل أو الخارج أن يحمي الأنظمة الاستبدادية، والتأكيد على أن الحكومات الغربية لا يمكنها وقف موجة المطالبة بالحرية ضد الأنظمة الاستبدادية .[1]

أما الرسائل السياسية فنجدها موجهة بالدرجة الأولى الى النظام المصري، حيث طالبته فيها بالاستماع الى صوت الشعوب التي تطالب بالحريات العامة والديمقراطية التي تكفل الاستقرار والأمن التام والتنمية العادلة والعدالة الاجتماعية، في ظل المنهج الاسلامي الوسطي المعتدل، وعدم الاستجابة الى" المنافقين الذين يزينون لهم سوء أعمالهم"، وألا يشاركوهم في العدوان على الشعوب، وأن يتعاملوا بلغة الحوار بدلا من لغة العصا الأمنية الغليظة التي لا تؤدي الا الى الفوضى".[2]

كما وجه الاخوان بذلك رسالة ضمنية الى الحكومات الغربية عبر البيان، تمحورت حول ضرورة استيعاب الدرس من الثورة التونسية وعدم التدخل في شؤون المنطقة، وعدم فرض النظم العلمانية على الشعوب العربية التي تتعارض مع ايمانها وقيم حضارتها، كما نصحتها بعدم دعم الأنظمة المستبدة.

ونجد أن الاخوان قد وجهوا الى صناع الثورة التونسية والفاعلين السياسيين في تونس، رسالة تطلب منهم التحلي بالمسؤولية والحفاظ على أمن البلاد ومصالح العباد، ودعتهم الى حماية الثورة وتحصينها، وحثتهم على احداث الانتقال السلمي الطبيعي، وترتيب وضع ما بعد الثورة دستوريا وسياسيا وانتخابيا ومؤسساتيا.[3]

وبذلك يمكن اعتبار بيان الاخوان الذي رفعوا فيه مطالبهم العشرة لتجاوز الثورة الشعبية المؤرخ بتاريخ 19 يناير 2011، المتن السياسي الأساسي لرصد كيفية افادتهم السياسية من الثورة التونسية وطريقة استثمارهم للحراك الثوري لتحسين تموقعهم السياسي، عبر منطلقين رئيسيين لتبرير مطالب الاخوان حملوا من خلال الأول النظام المسؤولية عن الأوضاع السياسية والاقتصادية المأزومة التي يعيشها الشعب المصري، أما المطلب الثاني عرجوا من خلاله على خيارات تجاوز تكرار الثورة التونسية مصريا.

---

[1]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص29

[2]- المرجع نفسه ، ص30

[3]- المرجع نفسه، ص31

ويرى البعض أن الحركات الاسلامية لم يكن لها دورا بارزا في اشعال فتيل الثورات العربيةوذلك يعود في تقديرهم الى أسباب كثيرة، يتعلق بعضها بعمل هذه الحركات والأسلوب الذي انتهجته في العمل السياسي والذي لا يضع في أولوياته ثقافة التظاهرات السلمية والاعتصامات المنظمة والمبرمجة، بل كان في احتجاجاته سرعان ما ينزلق نحو المواجهة العنيفة نتيجة قمع الأنظمة، وتكررت السيناريوهات في أكثر من بلد عربي، حتى أصبح الكثير من رموزها ومن بينهم الاخوان مشتتين بين المنافي والسجون، الأمر الذي جعلهم يترددون في الالتحاق بالثورة لحظة بدايتها خوفا من احباطات جديدة، فضلا عن الصدام التاريخي بين الاخوان والنظام المتكرر، وخاصة في فترة عبد الناصر، دفعت الى نوع جديد من التحليل بين الاسلاميين فاعتبر بعضهم ذلك مكيدة لاستدراجهم.[1]

يقول نص البيان:" يتقدم الاخوان المسلمون بمطالب عاجلة لتهدئة الاحتقان داخل الشارع المصري، ويرى الاخوان أن العمل على تنفيذ هذه المطالب بأقصى سرعة يمكن أن يهدئ الأوضاع، ويقي مصر ثورة شعبية ستكون أكثر ضراوة وأوسع أثرا مما حدث في تونس الشقيق"[2].

وتجسدت مطالب أهم الاخوان في البيان في الغاء حالة الطوارئ وحل مجلس الشعب المزور واجراء انتخابات نزيهة لتكوين مجلس يعبر عن ارادة الشعب، والإفراج عن المعتقلين السياسيين والشروع في اصلاح اقتصادي هيكلي للخروج من الأزمة والوضع الاقتصادي الهش...

ومع دعوة حركة 6 أبريل الى "ثورة الغضب" يوم 25 جانفي، أكد الدكتور عصام العريان المتحدث الاعلامي للجماعة، أن الاخوان لن يشاركوا وبرر ذلك بكون هذه الدعوة صدرت من موقع الكتروني، وأنها موجهة لكل مواطن في هذا المجتمع، بناءا على ذلك يمكن قراءة موقف الاخوان من المشاركة في التظاهرات من خلال خيارين:

-خيار رسمي: رفض فيه الاخوان المشاركة واكتفوا الى جانب الجمعية الوطنية من أجل التغيير بالمشاركة في وقفة أمام دار القضاء العالي بحضور رموز كبيرة سياسية ونقابية ومجتمعية من أجل مطالب محددة.

---

[1]- عبد الغني عماد، مرجع سابق ص97-98-99

[2] -رأي الاخوان :**" 10 مطالب لتجنب الثورة الشعبية"**، نشر بالموقع الرسمي للإخوان بتاريخ 19 جانفي 2011 على الرابط الالكتروني: https://ikhwanonline.info/

ويمكن أن نفهم موقف الاخوان في الامتناع عن المشاركة من خلال استراتيجيتهم المتبناة، -بعد خبرة حوالي سبعة عقود من النضال السياسي والمحن والمظالم التي تعرضوا لها لاسيما في الفترة حكم عبد الناصر، وأكسبتهم تجربة سياسية حيث دعمت حركة الاخوان المسلمين عبر تاريخها، كأكبر حركة اسلامية في العالم العربي، الاصلاح والتغيير السلمي التدريجي.[1]

-خيار غير رسمي: تمثل في عدم منع الفعاليات الشبابية من المشاركة في هذا الحراك ضمن المحافظات المنتمين اليها، للتعبير عن الغضب من السياسات القائمة لكن في اطار ضوابط التظاهر السلمي كالمحافظة على الممتلكات العامة، وبدأ يدفع تدريجيا بطلائع شبابية أو بالأحرى يتسامح مع قطاعات الشباب المنخرطة دون قرارات قيادية.

وقد استمر الاخوان على نفس الموقف بعد مظاهرة ثورة الغضب، وأصدروا بيانا في 26 جانفي 2011، ورغم عبارات الدعم والتأييد لهذا الحراك الشعبي الا أنهم استثمروا الفرصة للتغيير عبر ثلاثة مواقف:[2]

_ ادانة ممارسة النظام القمعية وتحميله مسؤولية الاحتقان الشعبي، والتأكيد على تلاقي رغبة التغيير لدى الشعب المصري وقواه السياسية بما يعني عزلة النظام السياسي الحاكم.

_تفنيد اتهامات النظام السياسي للإخوان، ومحاولة الكشف عن خلفية هذه الاتهامات

_ استمرار الاخوان في مواقعهم السياسية مع بقية القوى السياسية في اطار النضال الدستوري والقانوني السلمي، والإصرار على المطالبة بالاستجابة الفورية للمطالب العشرة لتجنب الاحتقان والرهان على معادلة الاصلاح في سياق الاستقرار، والتأكيد على أن الاصرار على رفض مطالب الاصلاح هو تعبير عن الانتحار السياسي للنظام.

كل هذا يساعدنا عن فهم امتناع قيادة الاخوان عن مباشرة المواجهات مع النظام عبر السنين وعدم قيادتها للثورة في 25 جانفي، ويرى مروان بشارة، أنه حين بدأت الثورة على قدم وساق كاد الاخوان المسلمون يختفون من المشهد، ماعدا بعض الناشطين الشباب الذين انضموا الى المسيرات من دون

[1]- مروان بشارة، ترجمة موسى الحالول، مرجع سابق، ص182
[2]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص34-35

اذن مشايخ الجماعة حسبه، ويصف ذلك بتلكؤ الاخوان في مصر كما فعلوا في تونس، وظلوا يتفرجون حتى حين لاحت بوادر النجاح، ولكن ما ان أدرك قادة الاخوان حجم الانتفاضات الشعبية وزخمها، بمرور الأيام حتى قرروا الانضمام لها، فأن تأتي متأخرا خير من ألا تأتي أبدا.[1]

وحسم الاسلاميون أمرهم بالمشاركة بفعالية الثورات، ولم يكن ذلك إلا أمرا واقعا فرضته التطورات الميدانية التي كانت سريعة، وحاولوا اللحاق بها، فالإخوان بقرار عدم المشاركة في بداية التظاهرات 25 يناير لم يكن غريبا عليهم، فقد فضلوا الغياب في المناسبات التي يمكن أن تسبب الصدام مع السلطة طيلة الخمس سنوات قبل الثورة، ولا ينفي أن مجموعات اخوانية شابة كما ذكرنا قد انخرطت بفعالية منذ اللحظة الأولى(اسلام لطفي وأحمد عبد الجواد ومحمد البلتاجي)، وهو ما عكس الفجوة الجيلية داخل التنظيم ، مع ذلك لا يمكن انكار أن الاخوان ما لبثوا بعد التردد أن التحقوا بكل قوتهم وأصبحوا طرفا فاعلا في دينامية الثورة سياسيا وميدانيا وكان لهم الفضل في الثبات والحسم في الأيام الأخيرة.[2]

وهناك من يدعي أن جماعة الاخوان المسلمين قد تلكئوا وانتظروا ولم يتضح تأييدهم المباشر خشية منهم أن يتم أتهام الثورة بأنها انقلاب اسلامي، فتعاملوا بذكاء ووقفوا بانتظار هدوء الموج ورسو السفينة.[3]

ونرى أن موقف الاخوان اتسم بالتردد في المشاركة في الحراك الشعبي، وكانت البيانات التي أصدرتها الجماعة تنطوي على الغموض لأنها اعتقدت أن تظاهرة 25 جانفي 2011، ستمر دون مشاركة كبيرة، غير أن صمود المتظاهرين واعتصامهم في ميدان التحرير، أدى الى مشاركة بعض الاخوان في هذا الحراك جزئيا، ونجم عنه اصدار الحركة أربعة بيانات دعت فيها الرئيس المخلوع بالتخلي عن الحكم، كما فتحت باب الحوار البناء للخروج من الأزمة، وهذه الاعتبارات جعلت مشاركة الاخوان رمزية وبطيئة وعلى مراحل، ولكن ما ان تأكد للحركة بأن هذه التظاهرة لم تكن كأي حدث احتجاجي سابق من حيث

[1]- مروان بشارة، مرجع سابق، ص183

[2]- عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص101

[3]- حسين سليمان فريد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص73

عدد المشاركين وتعدد شرائحهم، اتخذت قرارا رسميا بالمشاركة بتاريخ 28 جانفي 2011، واستمرت هذه المشاركة الى غاية تنحي الرئيس السابق عن الحكم في11 فيفري 2011.[1]

وتمكنت الجماعة من الاتصال بالمتظاهرين من خلال شبابها الناشطين والموهوبين أصحاب العلاقات والمنخرطين أصلا في الانتفاضات، وما ان اتصلوا بالمتظاهرين حتى أعطت مشاركة الاخوان للثورة وزنا هائلا، وكان بإمكانهم أن يبرزوا قواهم التنظيمية في المراكز الحضرية، وقد ظلت الجماعة ضمن المسار الرئيسي للحراك الثوري ولعبت دورا مهما في عملية صنع القرارات اليومية، مستعينة بخبرتها الطويلة في التنظيم الشعبي ونفوذها الواسع في المنطقة ما جعل للجماعة وتابعيها دورا مهما في حركة الاحتجاجات، ومع تلاشي النظام القديم أدركت الحركة الاسلامية أنها على وشك احراز المكاسب في الفراغ السياسي والاجتماعي الناجم.[2]

ويرى بعض الباحثين أن انصار الاخوان يدعون بأنهم من أسسوا ثورة 25 يناير، وهم الذين حموها وأنجحوها ولولاهم ماكانت.. فقد تبنوا فكر التغيير في مراحل مبكرة ودفعوا ثمن ذلك خيرة أبنائه أين سجنوا وعذبوا وأعدموا، وبعد أيام من خلع مبارك في مصر وبن علي في تونس، برز الاخوان والنهضة كأكبر الفائزين، وكانت الشبكات الشعبية والهياكل التنظيمية وفروعها الاجتماعية ضرورية لكسب التعاطف والتأييد، ومن المرجح أن تلعب هذه العوامل دورا أكبر في مرحلة ما بعد الثورة.

2/موقف حزب النور السلفي من الحراك الثوري المصري:

مواقف السلفيين المصريين من ثورة 25 يناير عبرت عنها ثلاثة بيانات صدرت عن جماعة الدعوة السلفية في الاسكندرية، ومجموعة فتاوى أبرزها فتوى ياسر برهامي حين سئل عن حكم المشاركة في تظاهرة ثورة 25 يناير فأفتى بعدم مشروعية ذلك،

أما البيانات الرسمية فأولها صدر في 9يناير 2011 ولم يتضمن أي دعوة للمشاركة في التظاهرات،بل تضمن التعاون لحماية الممتلكات العامة والخاصة والتحذير من التخريب،وشدد على ضرورة التعاون مع الجيش،وثانيها صدر في في 31 يناير ولم يختلف كثيرا عن لهجته الأولى الوعظية دون الخوض في

[1]- مصطفى جزار، مرجع سابق، ص242-243

[2]- مروان بشارة، مرجع سابق، ص183

المسائل الوعظية،دون الخوض في المسائل السياسية ،لكن مع يوم 1 فيفرري 2011 تغير موقفها الغامض من الثورة والسياسة وقالت ان "تغيير الوضع السابق بات حتمية فلا بد أن يستمر من أدى بالبلاد الى الهاوية"، لكنها حذرت في الوقت نفسه من عواقب وخيمة حال استمرار التظاهرات في ظل غياب تأطيرها بقيادة وعدم توحد الأحزاب، "فان التقاتل وسفك الدماء ستكون نتيجة للتغيير" لذلك ساندت الفترة الانتقالية تمهيدا لانتخابات حرة حقيقية من أجل تولي من يستحق،وبالتالي فهي لم تتن شعار "اسقاط النظام" بل حددت حزمة من الاصلاحات المطلوبة، كالغاء قانون الطوارئ ،منع القمع والتعذيب والاعتقالات دون محاكمة،واصلاح التعليم ،ورفع الاضطهاد الأمني الذي تعرض له الاسلاميون.[1]

تغير موقف السلفيون بعد نجاح الثورة في الاطاحة بمبارك،وبرز تطور لافت في نشاطهم السياسي المصري ،كانت البداية في بيان صدر مطلع فيفري ،دشنت فيه الحملة عن الدفاع عن هوية مصر الاسلامية تحت شعار الابقاء عن المادة الثانية من الدستور رغم كونها لم تطرح للتعديل أو الالغاء،كما برروا أن عدم المشاركة في الاستحقاقات السياسية السابقة هو في حد ذاته احتجاج سياسي، ورفضوا االعطاء الشرعية للنظام السابق لذلك كان السلفيون دائما يمتنعون عن التصويت في الانتخابات البرلمانية السابقة.

تأسيس حزب النور السلفي: كان من أبرز تداعيات الحراك الثوري القفزة الحركية والتنظيمية للسلفيين، حيث أسسوا عقب ثورة 25 يناير حزب "النور" ويعد أول حزب سلفي يتقدم بأوراق اعتماده ،وتصفه الدعوة السلفية بأنه الذراع السياسية الوحيدة لها، ويهدف الحزب الى الدفاع عن تطبيق الشريعة الاسلامية، كما برز الحزب كثاني قوة حزبية في مصر بعد فوزه بنحو 22 بالمائة من مقاعد مجلس الشعب في أول انتخابات برلمانية عقب انهيار نظام مبارك في أول انتخابات يخوضها السلفيون في مصر. ثم مر الحزب بأزمة حادة انشق على اثرها رئيس الحزب عماد عبد الغفور.[2]

وأثار انخراط السلفيين في الحياة السياسية جدالا كبيرا ،ساهم فيه تواضع الخبرة السياسية لديهم من جهة، وجملة الاتهامات من التيارات الليبرالية والعلمانية الذين عدوهم مسؤولين عن حالة

[1] عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 107
[2] محمود عبده ،مرجع سابق،ص 32

الاستقطاب الطائفي التي وقعت بعد الثورة وأنهم يقودون انقلابا على الدولة المدنية مستغلين الفراغ السياسي والمؤسساتي في البلاد لفرض أجنداتهم على المجتمع، ومع ذلك لا يستطيع أحد أن ينكر أن احدى أهم الاشكاليات التي تواجه التيار السلفي المصري تتلخص في البحث عن الطريقة التي تمكنهم من المشاركة في الحياة السياسية،وكان قرارهم بتأسيس "حزب النور" قفزة حركية وتنظيمية هامة ،اذ لطالما رفضوا الأسلوب الحزبي في العمل التنظيمي فضلا عن رفضهم مبدأ المشاركة السياسية وتأكيدهم أولوية "حراسة الدين وتربية الناس على عقيدة صحيحة" لذلك حذر مجلس الشورى لعلماء التيار السلفي من خطورة انشغال مشايخ الدعوة بالقضايا السياسية عن الدعوة الدينية وأوصى بمنع انضمامهم لأي حزب سياسي ،وبضرورة الفصل بين الدعوة والسياسة.[1]

الا أن مشاركتهم السياسية بعد الثورة كانت حدثا عارضا ولم تستمر كتقليد خاصة بعد اقصاء الاخوان وعدم انتظام المشهد السياسي جراء الفوضى التي انتجت نتيجة ازاحة الاخوان،اضافة لعدم تمرسهم بشؤون الحياة السياسية ،لكونهم لا يمتلكون تقليد الممارسة السياسية.

المطلب الثالث :أهم تداعيات الحراك الثوري العربي "صعود قوى الاسلام السياسي"

تعتبر أبرز نتائج الثورات هي الجدل حول دور الحركات الاسلامية ابان الثورات باعتبارها أهم الأطراف المستفيدة من سقوط الأنظمة العربية خاصة في تونس ومصر، فان ثمة استحقاقات سوف تواجهها هذه الحركات وأبرزها: ان الثورات العربية وان وفرت للحركات الاسلامية فرصة ربما تكون تاريخية فيما يخص الحصول على الشرعية والتمتع بالشرعية القانونية، فانها أيضا تحمل تحديات عديدة لهذه الحركات ليس أقلها القدرة على العمل في بيئة منفتحة سياسيا وإيديولوجيا، وهي التي اعتادت العمل في سرية ووفق بنية تنظيمية مغلقة تعتمد على التعبئة الفكرية والحركية.[2]

ومنذ عقود طويلة تلعب الحركات الاسلامية دورا كبيرا في الأنشطة الاجتماعية والخيرية، وحافظت على علاقة متينة تربطها بكافة شرائح المجتمع وخاصة تلك المهمشة، فضلا عن ذلك كان لدى الشعوب العربية احساس كبير بتعرض الحركات للظلم من جانب الأنظمة الحاكمة عبر عقود، فجماعة الاخوان ظلت محظورة في حكم مبارك وفرضت على أعضائها قيود أمنية صارمة في التحرك

[1] - عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 109

[2] -وصال العزاوي، مرجع سابق، ص9

والنشاط، الأمر نفسه تعرضت له حركة النهضة والتي ظل أعضائها مطاردين أمنيا الى أن سقط نظام بن علي، فرئيسها الغنوشي ظل رهن المنفى الاختياري في لندن الى أن عاد لتونس بعد الثورة، علاوة عن ذلك تقديم المشروع الاسلامي لاعتباره الجواد الذي أبعد عن السباق الذي كان الهدف بعدما فشلت المشروعات اليسارية والقومية.[1]

ومع اندلاع الشرارة الأولى للثورات العربية التونسية والمصرية والليبية، بادرت القوى الاسلامية للمشاركة الى جانب فصائل المجتمع للمطالبة بإسقاط الأنظمة المستبدة، مما ساعد على تسريع اسقاطها، فالتيارات الاسلامية مشهود لها بالعمل الجماعي المنظم، والقدرة على التأثير في الشارع فضلا عما يتمتع به أعضاؤها بخبرات ميدانية كبيرة في المعارك الانتخابية، ومن قدرة على الحشد والدعاية كل ما سبق اضافة الى احساس المجتمع العربي بتعرض الحركات الاسلامية للظلم في العقود الماضية، كانت أهم أسباب بزوغ نجم التيارات الاسلامية وتصدرها للانتخابات البرلمانية في كل من مصر وتونس.[2]

ويشير الكاتب عبد الاله بلقزيز الى عوامل كان لها الأثر الكبير في نجاح التيار الاسلامي في استخدام الرأسمال الديني في العمل السياسي وبناء مشروعه عليه، وتجسدت أول تلك العوامل في الفشل في تحقيق الاصلاح الديني الذي أوكلت به المدرسة الاصلاحية في القرن التاسع عشر، الى المؤسسات التعليمية الدينية التقليدية (كالأزهر والزيتونة،) والحديثة كالجامعات والمدارس، وما أعقبه من فراغ وانقطاع في الاجتهاد ألقى بالشأن الديني بين أيدي مجموعات أنشأت به علاقة وحيدة هي العلاقة السياسية، وثانيها ما أحدثه الاستبداد من انسداد للأفق السياسي، ومن فراغ حاد نتيجة لانعدام الحياة السياسية الطبيعية، الأمر الذي أدى الى التعبير عن مطالب المجتمع الاقتصادية والسياسية بمفردات غير سياسية، دينية غالبا.[3]

وأخيرا يجد الكاتب أن غربة القوى السياسية والثقافية المدنية "العلمانية"، عن الدين والتراث الثقافي الاسلامي وعلمانيتها الوضعية صورت لها أن الدين شأن من الماضي، وكانت النتيجة ترك الساحة فسيحة لاحتكار الدين من قبل القوى الاسلامية.

---

[1] -ابتسام الكتبي، **الى أين يذهب العرب رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية**، مؤسسة الفكر العربي للنشر، ط1، بيروت، 2012، ص 73-74

[2] - المرجع نفسه، ص74

[3] - المرجع نفسه ، ص94

ويرى أخر أن تفسير صعود الاسلام السياسي يكمن في فشل وتراجع المشروع القومي العربي، لاسيما أن وجوده في السلطة في العديد من البلدان العربية ترافق مع نمط حكم شمولي مستبد، أين ولت خطط التنمية الى طريق مسدود واعتماد الأنظمة على الحزب الواحد "القائد" في الغالب مع بعض الهوامش الشكلية وجهات وطنية أصبح لونها باهتا، وساعدت الدولة البيروقراطية للحكم الفردي واستشراء الفساد والرشوة في اندفاع مجموعات كبيرة نحو الخطاب الاسلامي، لاسيما في ظل انعدام أي امكانية لإصلاح الأوضاع أو ايجاد حلول للأزمات المستعصية وهو ما لعب عليه التيار الاسلامي ببراعة شديدة قادته الى الحضور والتأثير، لا في الشارع فحسب بل من خلال صناديق الاقتراع لاحقا، وهو مالا يمكن انكاره.[1]

كما يجد آخرون أن تفسير الصعود، يكمن في بروز التجربة التركية في امكانية قيام اسلام سياسي ديمقراطي عصري حداثي، والى حد ما علماني-"أقرب الى حركة النهضة منه الى الاخوان في مصر"- ناجحا في بناء اقتصاد قوي وصاعد يحذو نهج التنمية والعدالة التركي، وبدأ الناس لا يتقبلون الفزاعة الكلاسيكية القائلة بأن حكم الاسلاميين هو تسليم أمور الدولة الى فقهاء الدين، خصوصا بعد أن قبلت العديد من القوى السياسية في الأقطار العربية بمبادئ الديمقراطية من تعددية وتبادل سلطة واحترام اتفاقيات حقوق الانسان العالمية وحقوق المرأة وغيرها مما كانت تحفظ بشأنه في الماضي.[2]

ويرى بعض الباحثون أن الحديث عن كون الفاعل الاسلامي أكبر المستفيدين من الربيع العربي، هي مسألة نسبية وليست مطلقة، علما بأن في السياسية ليس هنالك رابح أكبر أو خاسر أكبر، فاستفادة الاسلاميين الاصلاحيين في تونس ومصر والمغرب ينصب حول العمل على استقطاب أكبر قدر ممكن من الجماهير والتحالف مع القوى السياسية الداعية للتغيير، كما أن المكاسب ليست دائمة بل مرحلية وتواجه عدة تحديات جوهرية كتحدي الاحتواء السياسي وتحدي القدرة على تحقيق ما تم الوعد به من مشاريع وبرامج انتخابية وسياسية، وتحدي التفعيل الديمقراطي ومحاربة التسلط السياسي والثقافي، وتحدي ارساء أرضيات توافقية سياسية تحترم الآخر وتستحضر وجهات نظر مختلف المكونات

[1]- ابتسام الكتبي، **الى أين يذهب العرب رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية** ،مرجع سابق، ص95-96

[2] -المرجع نفسه، ص101

المجتمعية والطبقية دون اقصاء، ويمكن تفسير أسباب استفادة القوى الاسلامية من الربيع العربي في العناصر الأولية التالية:[1]

_ أن الاسلاميين ظلوا صفحة بيضاء خلال الفترة السابقة، ولم يثبت تورطهم مع الأنظمة المستبدة في قضايا تمس شرعيتهم السياسية، لأن منطق التاريخ يؤكد أن ضحايا الأنظمة الاستبدادية التي سقطت ومعارضيها يكونوا من المستفيدين نظرا لانفتاح الحكام الجدد عليهم وسعيهم لإدماجهم بغية اكتساب شرعية جديدة.

_أمل الشعوب العربية في القوى الاسلامية كأنظمة بكر لازالت تحظى بالمصداقية والشفافية، وهو ما سيصعب مسؤولياتهم ومهامهم، أمام موجة العزوف من ماهو سياسي، من لدن الجماهير بعدما اتسعت المسافة بين المواطن والسياسة.

_الفعالية التنظيمية والقدرة على التعبئة والتأطير والتوجيه للشرائح المستهدفة، خاصة في الاستحقاقات السياسية الهامة، وهي مسألة تفسر بالدور الجوهري الذي لعبه التأطير الدعوي والتربوي في تكوين شخصية المناضلين وولائهم لمبادئ هذا التيار وتصوراته.

_أفضى تأزم علاقتهم مع الأنظمة السياسية الى تعرضهم لاستراتيجيات التضييق والمحاصرة والقمع طيلة عقود وهو ما أكسبهم شرعية نضالية،وعليه يمكن اجمالا تفسير صعود القوى الاسلامية من خلال المظلومية التاريخية التي تعرضت لها أغلب الحركات الاسلامية حيث لم تكن لهم تجارب سلطوية وفي أحسن الأحوال كانت مشاركتهم السياسية من خلال المعارضة، هذا ان لم يقصوا من الحياة السياسية، وهو ما حدث للحركات الاسلامية العربية، وعلى سبيل الذكر لا الحصر تجربة جماعة الاخوان في مصر، وحركة النهضة في تونس كما تم ايراده سابقا، ناهيك عن خبرة الحركات الاسلامية المكتسبة عبر عقود من العمل السياسي والدعوي الذي أكسبها تجربة ناضجة في تأطير هياكلها وتنظيمها، وفي رص صفوفها وفي طريقة قراءتها للأحداث والمشاهد السياسية وفق ما تعكسه من حقائق، وعدم التسرع في استهلاك قواها واستنفاذ برامج من دون جدوى سياسية لا تعود عليها بعائد سياسي،و لا يدخلها في متاهات الحل والإقصاء وعدم اعادة مرارة التجارب السابقة.

[1] -رشيد مقتدر، **الاسلام الحركي واشكاليت التجديد الفكري والسياسي**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات وألابحاث، الرباط المغرب، ص9-10

المبحث الثالث: انعكاسات الحراك الثوري العربي على الحركات الاسلامية

أدى الحراك الثوري الذي شهدته عدة دول عربية الى مجموعة من المتغيرات في الحقل السياسي والسلطوي خصوصا بعد وصول التيارات الاسلامية الى الحكم، فشكل انتقال الأحزاب الاسلامية الى السلطة بعد عقود من الحظر والتموقع خارج مؤسسات الدولة، تحولا بالغ الأهمية في بنية الحقل السياسي وتفاعلاته، ونمط الصراع على السلطة الذي بات يتخذ بعدا دينيا-هوياتيا، ليعيد معه طرح اشكالية علاقة الدين بالدولة وتطورها في المنطقة العربية في أعقاب الربيع العربي.

وبالنظر الى الخريطة السياسية منذ انطلاق الحراك الشعبي والثوري في مصر وتونس كان أبرزها انعكاسات ايجابية على التيارات الاسلامية بصعود قواها السياسية، و يلاحظ أنها اتجهت الى مأسسة انخراطها في العمل السياسي من خلال انشاء الأحزاب والحركات السياسية كحزب الحرية والعدالة في مصر و حركة النهضة في تونس، وهو ما سيتناوله هذا المبحث، عبر تداعيات الربيع العربي على الحركات الاسلامية في تونس ومصر.

المطلب الأول: تداعيات الحراك التونسي على حركة النهضة

شهدت الثورة التونسية خلال الشهور الأربعة الأولى مرحلة تجاذب واضحة مابين نظام قديم هزته موجة الاحتجاجات نتيجة الغياب الكلي للمؤسسات الديمقراطية والقمع الرهيب الذي مارسته الحكومة على الحريات العامة، وبين نظام جديد يتشكل من رحم الثورة الفتية وذلك عبر محاولة النظام التكيف الاضطراري مع الواقع الجديد بهدف اعادة انتاج نفسه، إلا أن تلك النخبة القديمة التي تولت السلطة عقب سقوط نظام بن علي لم تكن تملك مشروعا واضحا لتحقيق أهداف الثورة، حين تولى رئيس الوزراء"محمد الغنوشي"الرئاسة مؤقتا، ولأنها خطوة مخالفة للدستور طالبت الثورة بتعليقه، و أعلن في 15 جانفي تولي رئيس البرلمان "فؤاد المبزع" منصب الرئيس طبقا لأحكام المادة57 من الدستور بصورة مؤقتة، الى حين اجراء انتخابات رئاسية مبكرة في مدة أقصاها 60 يوم.[1]

لقد اختارت النهضة الدفع بالحياة السياسية إلى الأمام، رغم تعارض هذا الرأي مع أطياف إسلامية أخرى ذات طابع سياسي في البلاد لأن النهضة - ومن منظور مفكرها راشد الغنوشي – لا تدعي

[1]- تمام أسماء قطاف، مرجع سابق، ص172

كونها الناطق باسم الإسلام في البلاد ولا تحتكر النطق باسمه، بل تعد أن الإسلام أوسع من أي حزب، ولكن من جهة أخرى تعتبر مشاركة الإسلاميين في الحكم شرط الاستقرار والتنمية والديمقراطية، ولا ينبغي أن يتأخروا عن أداء واجبهم الديني والوطني، وبذلك سعى الإسلاميون إلى طمأنة الجميع بهذه الرسائل السياسية المباشرة،بالدخول في مرحلة بناء الدولة الحديثة مع شركائهم السياسيين.، ولكن الأكيد أن القواعد الناشطة والمعتدلة في الحركة لن تتوقف عن مرحلة الدعوة و فتحت كل الأبواب لها على مصراعيها، ولربما تكون الدعوة في مرحلة بناء الدولة على واجهتين: الواجهة الأولى استعادة وحدة صف الإسلاميين بالتحاور مع التيار السلفي الذي يعتقد راشد الغنوشي بأنهم أبناء الحركة الإسلامية الذين لم يجدوا التأطير الصحيح في العقدين الأخيرين لغياب أبناء الحركة عن الساحة، بسبب سياسة المحاصرة والتضييق، والواجهة الثانية مزيد الدعوة إلى الإسلام وتوسيع قاعدة الحركة أكثر فأكثر، هكذا يبدو فكر راشد الغنوشي -حسب الكاتب - على قدر كبير من الاعتدال والديمقراطية ما حدا ببعض المحللين كصلاح الدين الجورشي إلى دعوة قواعد الإسلاميين عموما في تونس إلى الارتقاء إلى فكر قائدهم ومنظرهم الغنوشي.[1]

وطغى على المشهد السياسي التونسي في أعقاب الربيع العربي بشكل لافت هذا الحضور فاحتلت حركة النهضة كحزب سياسي ذي مرجعية اسلامية موقعا مهما له حضور مؤثر ودائم، ووصف البعض بأن الحضور الديني الذي انحشر في السياسة من خلال جماعات رفعت مطالب وصفت جميعها بالاسلامية أقحمتها في الحياة العامة لتغدو في فترة ما جزءا هاما من المشهد التونسي الجديد بعدما كانت غريبة عنه.[2]

ويلخص راشد الغنوشي عبر حوار أجري معه حصيلة مسار موقف النهضة بعد أن اختارت دعم الثورة والانخراط فيها بسرده مشهد الفترة الانتقالية حيث يقول :" من الوسائل التي اتخذت لتحقيق هذه الثورة استحداث الهيئة الوطنية لحماية الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وانضمت اليها مجموعات أخرى تحت مسمى شخصيات وطنية بما أخل بالتوازن بين مكونات الهيئة من اسلاميين وعلمانيين، وحركة النهضة الاسلامية قبلت على مضض هذه الوضعية لدوافع وطنية تقتضي

[1]- هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق، ص38

[2]- محمد رضا الاجهوري، مستقبل التغيير في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 168

أن نتجاوز هذه الاعتبارات لأجل الوفاق، ولكن المكون العلماني أخذ يطرح مشاريع قوانين الأحزاب وقانون الجمعيات..وكان تقديرنا أنه يدخل ضمن المجلس التأسيسي، وهذه ليست هيئة منتخبة..وانبثقت عنها هيئة اللجنة العليا للانتخابات، وكانت هي الأخرى فيها اختلال في التوازنات فعلقنا عضويتنا، بعد أن رأينا أنها ليست مشغولة بما تأسست لأجله وهو اجراء انتخابات حرة ونزيهة في موعدها....وتدخل العقلاء للحوار من أجل عودة النهضة، وأخيرا أنجزت الهيئة ما من أجله جعلت، وهو اقرار قانون انتخابي، تحديد موعد الانتخابات، وانتخاب لجنة للإشراف عليها في23 أكتوبر".[1]

وبدأ التحول في مسار الثورة التونسية نحو حشد المطالب خاصة بعد الرفض الشعبي لحكومة الغنوشي، وتولي "الباجي قائد السبسي" رئاسة الحكومة، والذي بدا واعيا بسقف المطالب الشعبية وبحجم القطيعة الجذرية المطلوبة مع النظام السابق ورموزه، وبضرورة اشراك مختلف الفاعلين في المرحلة الانتقالية، وتمحورت مطالب الثوار التي توافقت وحركة النهضة في الآتي:[2]

_اجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور يتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية.

_حل مجلس النواب والمستشارين وإيقاف العمل بالدستور القديم.

_حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته.

_الغاء ادراة الأمن الرئاسي، وتكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة التي تضم ممثلين عن الأحزاب والمنظمات والشباب، وتكون مهمتها اعداد النصوص التشريعية بالتنظيم السياسي لحين انتخاب المجلس .

_سن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة المقيمين و المنفيين.

_انشاء هيئة عليا مستقلة للاشراف على الانتخابات.

[1]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص85-86

[2]- تمام أسماء قطاف، مرجع سابق، ص 172-173

موقف النهضة من المسار الانتقالي تجسدت في العناصر التالية:

_قرار الغنوشي العودة من منفاه بلندن في 30 جانفي 2011، وإعادة هيكلة حزبه وتهيئته للمشاركة في الحياة السياسية المستقبلية التي تطمح لتأسيس ديمقراطية حقيقية.

_ادانة القوة المفرطة في مواجهة القوى الحاكمة للمظاهرات والاعتصامات المطالبة برحيل محمد الغنوشي وتبني الحركة لمطالب هذه المظاهرات.

_الدعوة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، تحظى بثقة كل الأطراف السياسية والاجتماعية عبر مشاورات واسعة لأجل أن تكون مهمتها تصريف الأعمال الى حين انتخاب مجلس تأسيسي يسهر على اعداد دستور جديد، ومطالبة الحركة بالإسراع في تحقيق مطالب الثورة ووضع حد للتهميش، وتطهير القضاء من الفاسدين وضمان استقلاليته، والاعتراف الفوري بكل الأحزاب، وتحقيق ما جاء في قانون العفو العام.

_اعتبار النهضة الترخيص لها في الفاتح مارس 2011، تتويجا لثورة الشعب ومساره الطويل في النضال وخطوة ايجابية في اتجاه القطيعة مع النظام المستبد السابق، ورد الاعتبار لثوابت البلاد وهويتها العربية والإسلامية.

_رفض تأجيل الانتخابات الى 16 أكتوبر بحجة عدم الجاهزية التنظيمية، وتأكيدها على اجرائها في وقتها، واعتبار تعليلات التأجيل غير مبررة. وأن تمديد الفترة الانتقالية مضرا بالبلاد واستقرارها، وقدرتها على معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة.[1]

_اعلان النهضة موافقتها على اقتراح الوزير الأول بإجراء الانتخابات في23 أكتوبر ، معللة ذلك في مصلحة الوفاق الوطني، ومطالبتها بضمانات احترام الموعد.

_رفض النهضة ائتلاف23 أكتوبر (يتكون من أربعة أحزاب)للدعوة الى استفتاء مصاحب لانتخابات المجلس التأسيسي وتأكيده التزامه بالخيار الشعبي ممثلا في انتخاب مجلس وطني تأسيسي ينبثق عن انتخابات 23 أكتوبر، واعتبار هذه الدعوة جزءا من مؤامرة بقايا النظام السابق لإلغاء الانتخابات.

[1]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص88، 89-90

_اعلان النهضة المبادئ الدستورية التي تتبناها، اذ جاء في البيان :تونس دولة حرة مستقلة الاسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها وتحقيق أهداف الثورة أولويتها، السلطة للشعب يمارسها في مجلس منتخب ضمن نظام برلماني يفصل بين السلطات ويحترم استقلال القضاء...[1]

_اعلان النهضة أنها ستقبل بنتائج الانتخابات مهما كانت نسبتها فيها، طالما استجابت لشروط النزاهة والشفافية، وعزمها على التزام التوافق والشراكة في ادارة شؤون البلاد مع القوى السياسية، والاتفاق على أجندة سياسية لصياغة الدستور.

يمكن اعتبار حركة النهضة من أبرز القوى السياسية المستفيدة من الحراك الشعبي العربي، ونجاحها في المرحلة الانتقالية في تونس، ما أدى بالحركة تسجيل عودة قوية في المشهد السياسي التونسي، بعد سنوات من الاقصاء والغياب القصري، لقد تبنت الحركة خلال المرحلة الانتقالية لمبدأ البراغماتية والواقعية السياسية التي تمثل جزءا أصيلا لرؤية منظريها الغنوشي ومورو، بمقابل تخليها عن الجانب الايديولوجي والعقائدي في حوارها مع بقية القوى السياسية، وهو ما عكس نظرتها الاستراتيجية في الحفاظ على مصالحها وحماية التجربة الديمقراطية الوليدة من الانهيار كما حدث في دول عربية أخرى.[2]

وهو موقف أكثر براغماتية بالمقارنة مع حركة الاخوان المصرية في التعامل مع تحديات الحكم الجديد في مجتمع منفتح على القيم العلمانية .

وقد جاءت انتخابات المجلس التأسيس لتؤكد على تأييد شعبي صارخ لحركة النهضة الاسلامية، حيث نال برنامجه استحسان الأغلبية من فئات المجتمع بالرغم من تخوف النخبة المثقفة من التباين بين خطابها الديني والسياسي، لكن طرح حركة النهضة لعلاقة الدين بالدولة كان من منظور التمايز بين ما هو سياسي وما هو ديني، وليس على أساس الفصل بينهما، وترى أن التشريع يشكل مساحة للاجتهاد

[1] - بلال التليدي، مرجع سابق، ص92

[2] -خليل العناني، **الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي :أسئلة المشروع والايديولوجيا والتنظيم**، سياسات عربية، العدد18، جانفي 2016، ص45

الجماعي النابع من الدين الاسلامي على أن يتولاه ممثلوا الأمة الذين يقع اختيارهم من خلال الانتخابات الديمقراطية كأفضل الآليات التي توصلت اليها المجتمعات الانسانية.[1]

كما شهد الحقل السياسي التونسي بعد الثورة التدفق الحزبي، وهذا بتعدد الأحزاب وتنوعها، ويصبح بمقتضاها هذا التعدد تنوعا تواصليا واعترافا متبادلا مابين جميع الأطياف الفكرية والسياسية.[2]

وعرف المشهد السياسي بتونس بعد الثورة حالة من التعدد وتجلى ذلك على نحو خاص أثناء انتخابات المجلس التأسيسي، تنافست خلالها1500 قائمة حزبية ومستقلة على 218 مقعدا في المجلس، وساهمت الانتخابات في انتاج خريطة سياسية تكونت من القوى البارزة، التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية ادارة المرحلة الانتقالية، وانتقل المشهد الحزبي من التشتت والكثرة الى الانتظام ضمن جبهات سياسية وازنة، ويمكن أن نميز في هذا السياق بين أربع جبهات أبرزها الترويكا، المتكونة من الائتلاف الحزبي الثلاثي بقيادة النهضة ذات المرجعية الاسلامية المتصدرة للانتخابات، بنسبة تفوق 41 بالمائة حيث فازت ب89 مقعد في المجلس التأسيسي، مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي حل ثانيا ب29 مقعد اضافة الى حزب التكتل من أجل العمل والحريات المتحصل على 20 مقعدا، وشكل هذا التحالف الجامع مابين الاسلاميين والعلمانيين على 138 مقعدا في المجلس التأسيسي، وفاز بثقة 154 نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية.[3]

وقد مثل صعود التيار الاسلامي ممثلا بحركة النهضة في تونس صدمة للتيارات العلمانية، خاصة المتشددة منها والتي ترغب في الحفاظ على الهوية العلمانية في مواجهة الهوية الاسلامية، على العكس من الأحزاب العلمانية الأخرى التي قبلت بالتحالف مع الاسلاميين والتي تتسم بقدر من الاعتدال، وهو ما أدى بمواجهات سياسية خاصة عند صياغة الدستور الجديد.[4]

---

[1] -ابراهيم أمهال وآخرون، **الاسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، الجزء الأول**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، ماي2016، ص 359

[2] -علي الصالح مولى، **المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني/يناير 2014، "تأملات سياقية في الحرية والاستبداد"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد33، شتاء 2012، مركز دراسات الوحدة العربية، ص172

[3] - أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص2

[4] - أسماء تمام قطاف، مرجع سابق، ص176

المطلب الثاني: تداعيات الحراك المصري على جماعة الاخوان المسلمين

حير النجاح الملحوظ للإسلاميين وخصوص الاخوان وصعودهم المضطرد منذ سبعينات القرن الماضي الغير مراقب، وشكل ذلك حيرة حتى للإسلاميين أنفسهم، وكان مخالفا لتوقعات الأطروحة العلمانية، التي سلمت بحتمية التراجع الأكيد للممارسة والنفوذ الدينيين قياسا بقوة الحداثة، أما محاولة تفسير النجاح المفاجئ للإخوان في الحقبة التي تلت الربيع العربي فقد استندت الى عوامل جديدة تعكس القدرة التنظيمية والهيكلية في مقابل التشتت، والنقص في القدرات التنظيمية لمنافسيهم العلمانيين لا أكثر.

وفي الواقع وحسب عبد الوهاب أفندي أنه من البديهيات اذ أن حزبا ما يربح نتيجة لخسارة آخر، ومع هذا فصاحب هذا الرأي وأمثاله يعترفون أن الاخوان -على وجه الخصوص- كانوا الأفضل تنظيما وحضورا في مصر كلها، وعلى الموجة نفسها مع المنتخبين وتطلعاتهم، أما الجماعات العلمانية فعلى النقيض غير منظمة تدور في الأغلب حول أفراد بعينهم وعلى انقطاع مع الشارع المصري، وفي الوقت الذي عرف الاخوان في سياق متصل بوقوفهم ضد الأنظمة الفاسدة، وحاولوا تقديم مساعدات للفئات الهشة، فان العلمانيين كانوا متعاونين في الأغلب مع الأنظمة الحاكمة، هذا اضافة الى النهج الديني الذي ينتهجه الاخوان الذي بدا أكثر قبولا مقارنة مع الخطابات الأخرى المجردة وغير المتصلة بالشأن العام وهموم الناس.[1]

وفي رصد مسار الثورة حيث كانت الثورة التونسية هي الحافز المشجع على كسر حاجز الخوف، ومنذ 25 جانفي وعلى مدار 18 يوما شهدت الثورة الشعبية المصرية ثلاث موجات إلى أن حققت انتصارها، سواء على مستوى الحركة الثورية أو على مستوى مواجهة الحكومة لها، الموجة الأولى كانت خلال الثلاث أيام الأولى من 25 حتى 28 يناير وهي موجة المواجهة مع الذراع الأمني للنظام في عدة مدن كان أبرزها القاهرة والإسكندرية والسويس، والتي انتهت بنصر حاسم بفرار عناصر الأمن والانسحاب الكامل للشرطة المصرية أمام حشود الجماهير التي انتصرت سلميا على العنف الشديد الذي استخدمته قوات الأمن، وراح ضحيته أكثر من 150 شهيدا، تم إعلان حالة الطوارئ ونزول الجيش

[1]- عبد الوهاب أفندي، **الاخوان المسلمون وتحدي دمقرطة الدين في زمن مضطرب:اعادة تقييم**، عن كتاب **مستقبل الاسلام السياسي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1بيروت، يونيو2014ص26-27

المصري لحفظ الأمن في ظل فراغ أمني متعمد من جانب الشرطة، لتبدأ الموجة الثانية للثورة في مواجهة الذراع الإعلامي للنظام والذي لعب على نشر الذعر بين المواطنين مع تخوين للثوار من جانب وجذب التعاطف لصالح رأس النظام والذي بلغ أوجه في خطبة الرئيس التي أعلن فيها عدم ترشحه مرة أخرى بانتهاء ولايته الحالية في شهر أيلول القادم.[1]

وكادت الثورة أن تخسر هذه المعركة إلا أن غطرسة القوى أوحت للنظام بضرورة القضاء على الحركة عبر العنف في معركة بين الثوار وبلطجية النظام وفلول جهازه الأمني، بدأت منذ ظهر الأربعاء 2 فيفري بما اصطلح على تسميته بـ"موقعة الجمل"، حيث اقتحم المستأجرون من قبل النظام ميدان التحرير أين يعتصم الثوار بالجمال والخيول، وأدرك هؤلاء أن شعار الثورة "الشعب يريد إسقاط النظام" لم يعد عنه رجوع بعد دماء أكثر من 300 شهيد دفعها الثوار، والثقة التي اكتسبوها خلال المرحلتين السابقتين، وعدم الثقة المطلقة في رموز هذا النظام وقبل كل شيء الملايين الذين انضموا يوم بعد يوم للثورة رأسيا عبر انتشارها في محافظات ومدن جديدة، إلا أن سقط نظام مبارك بعد 18 يوم من التظاهرات.[2]

لا يختلف مسار انخراط الاخوان في الثورة المصرية عن المسار الذي سلكته حركة النهضة في توجيه وضع ما بعد الثورة فباستثناء انخراط الاخوان في الثورة منذ البداية المتلكئ والمتأخر كما ذكرنا سابقا، والذي أملته التطورات التي عرفها مسارها، فيكاد يكون المسار واحدا، بدءا بمرحلة التطهير والتي استهدفت بقايا النظام في بنية الدولة وهياكلها وأجهزتها، لاسيما منها الأمنية والمطالبة بمحاكمة رموز الدولة بدءا من الرئيس المخلوع، ومرورا بمواجهة كل المناورات السياسية التي كان الغرض منها الالتفاف على الثورة وتحريف مسارها، وانتهاءا بالمشاركة الهادفة لصنع ترتيبات ما بعد الثورة سواءا على مستوى التعديلات الدستورية أو على مستوى القوانين الانتخابية، وربما كان الاختلاف حول دور مؤسسة الجيش في مصر ممثلة بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي كان توجه الاخوان يمضي في اتجاه عدم التصادم معها، مع الدعوة الى التسريع نقل السلطة لجهة مدنية.[3]

---

[1]- منتدى البدائل العربي للدراسات ومعهد البولندي للشؤون الدولية، مرجع سابق، ص5-6

[2]- المرجع نفسه، ص6

[3]-بلال التليدي، مرجع سابق، ص95

موقف الاخوان من أحداث الفترة الانتقالية: وبشكل عام يمكن رصد موقف الاخوان من خلال بياناتهم كما يلي:

على مستوى التطهير: طالب الاخوان المجلس العسكري والحكومة باتخاذ الاجراءات التي تكفل محاكمة الرئيس المخلوع ورموز نظامه، وبخاصة الذي تورطوا في العنف وقتل المتظاهرين أثناء الثورة، كما دعوا الشعب المصري الى المشاركة في جمعة التطهير والتي تمركزت حول المطالبة بحل المجالس المحلية وتغيير المحافظين، وإعادة فتح ملفات نهب اراضي الدولة وبيع القطاع العام، وأكد الاخوان على حل الحزب الوطني وملاحقة أعضائه، وعبروا عن قلقهم ازاء عودة جهاز أمن الدولة من خلال نقل ضباطه الى قطاع الأمن الوطني، وهو ما اعتبروه التفافا على الثورة، وقلقهم كذلك من شروط محاكمة وزير الداخلية الأسبق و معاونيه، هذا اضافة الى إصدار قانون يمنع قيادات الحزب الوطني من ممارسة العمل السياسي.

مستوى مقاومة المناورات المضادة للثورة: من خلال ادانتهم للفتن الطائفية المفتعلة بقصد الالتفات عن الثورة، وانتقاد الاخوان لدعوات بعض الأطراف لتأجيل الانتخابات دون مبرر واضح، وشجبت كل صور الانفلات الأمني ودعت الى فرض هيبة الدولة وانتقاد المجلس العسكري في التعامل مع بعض التظاهرات.[1]

في مستوى ترتيب الوضع الانتقالي: بادرت بتأييد التعديلات الدستورية ودعت جماعة الاخوان الى التصويت بالايجاب لصالح التعديلات التي أقرتها لجنة تعديل الدستور برئاسة المستشار طارق البشري وعللت ذلك بأنها البداية لأي تغيير متوقع، للخروج بالبلاد من ضيق المرحلة، كما ثمنت سعي المجلس الأعلى للقوات المسلحة لنقل السلطة بشكل سلمي في ظرف ستة أشهر، دعت للاتفاق على أجندة ترتيب وضع ما بعد الثورة والذي يبتدئ بالانتخابات البرلمانية ثم الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، ورفضوا بشكل قاطع اجراء انتخابات رئاسية قبل البرلمانية، وفي هذا الشأن رفضوا جمعة الغضب من أجل وضع دستور جديد معتبرينها قفز على ارادة الشعب، و انخرط الاخوان في الحوار الوطني من أجل اقرار نظام انتخابي تتوافق عليه القوى السياسية.

[1]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص98-99-100

_اعلان الاخوان حزب الحرية والعدالة وتأكيدهم على استقلاليته المالية و الادراية عن الجماعة، وأنه يحمل رسالة الجماعة وفكرتها الاسلامية في مجال العمل الحزبي السياسي المتخصص والمنافسة على السلطة.[1]

ودعوا الى تقوية دور لجنة الانتخابات وتقليل دور وزارة الداخلية مخافة التزوير، كما انتقدوا الاعلان الدستوري في 28-10-2011، واعتراضهم على قوانين الانتخابات لا سيما ما يتعلق بالقائمة النسبية، ودعوتهم لنظام انتخابي يجمع ما بين الفردي و القائمة، وكانت بذلك الموافقة من طرف المجلس العسكري على هذا الاقتراح، واعتبار الانتخابات الحرة هي مقدمة لحالة الاستقرار السياسي وهي الحل الجذري للمشكلات المصرية عبر بناء مؤسسات الدولة وانتقال السلطة الى حكومة مدنية .

وتماما كالنموذج التونسي بقيت الحركات التظاهرية ذات طابع سلمي، رغم الممارسات العدائية للقوات الأمنية التابعة للنظام، والتزام الجيش بحياده، وخلال الفترة الانتقالية لمصر قامت انتخابات حرة ديمقراطية لمجلس الشعب ومجلس الشورى، وهما المسؤولان عن انتخاب 100عضو في لصياغة الدستور الجديد لاحقا، وتمهيدا لقيام الانتخابات الرئاسية في شهر ماي 2012، حيث من المفروض أن يقوم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتسليم زمام السلطة الى كل من الرئيس المنتخب والى مجلسي الشعب والشورى.[2]

وشارك الاخوان في انتخابات مجلس الشعب وحصلوا على الأغلبية البرلمانية ليصبح أمين عام الحزب سعد الكتاتني رئيسا لمجلس الشعب، ولم يكتفوا بذلك فشاركوا في الانتخابات الرئاسية وفاز مرشحهم محمد مرسي بها متقدما على أحمد شفيق رئيس الحكومة السابق، هذا رغم اعلانها السابق قبل سقوط مبارك بعدم سعيها للوصول الى السلطة، كما أنها لن تنافس على منصب الرئاسة، وهو نفس رأي مجلس شورى الحركة الذي أكد في اجتماعه الأول قبل سقوط النظام على أنهم لن ينافسوا على أكثر من 30 بالمائة من مقاعد البرلمان، لكنها نافست على أكثر من نصف المقاعد وحصلت على 42 بالمائة وتحالفت مع حزب النور السلفي وهيمنت على السلطتين التشريعية والرئاسة.[3]

---

[1]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص101-102

[2]-خير الدين حسيب، مرجع سابق، 88

[3]-مصطفى جزار، مرجع سابق، ص300

أما في شأن منظر تلك الأحزاب والحركات تجاه علاقة الدين بالدولة، فيتضح أنها تعتمد رؤى ومقاربات مختلفة لهذه العلاقة، فحزب الحرية والعدالة في مصر سعى وفق ما طرحه في برنامجه الانتخابي الى اقامة الدولة الاسلامية المدنية، من خلال وضع دستور مصري جديد تكون مبادئ الشريعة الاسلامية مرجعيته ومصدر مواده، مع العمل على تعديل المنظومة القانونية والتشريعية في مصر بحسب ما تستدعيه مبادئ الشريعة الاسلامية وأحكامها.

وتبرز ملاحظة حضور الاخوان القوي في كل محطات الفترة الانتقالية، وعبر بياناتهم الأسبوعية لرصد التطورات المحلية والاقليمية والدولية، وهو ما يعني اصرارهم على أن يكونوا طرفا قويا في صناعة الوضع الانتقالي في مصر، حتى يتمكنوا من ضمان موقع سياسي وازن مستقبلا.

ورغم ذلك لم يسلم مسارها من الأخطاء التي أثرت على مستقبلها السياسي، حيث يرى عمر حمزاوي وهو أكاديمي وشخصية سياسية مصرية، أن المسؤولية تقع على الاخوان في تمكين المجلس العسكري من الاستمرار في الحياة السياسية مابين عامي 2011-2012، فالجماعة وقد كانت الفصيل الأكبر في الجماعة الوطنية، تعاملت في أكثر من محطة فاصلة مع القوى الليبرالية والثورية باستعلاء بالغ ورغبة في الهيمنة وتجاهلت فرص التوافق الوطني مدفوعة بمصالح الجماعة وحزبها، ولم يبن توافق حقيقي قبل الانتخابات ولا في تشكيل لجنة تأسيسية لدستور 2012، الأول والثاني، ولا في ادارة العمل داخل مجلس الشعب 2012، وصمتت الجماعة أيضا عن اجراءات قمعية وممارسات عنيفة تورط بها المجلس العسكري ودفعتها الموائمة السياسية الى التخلي الصريح عن حقوق الانسان والمطالبة بنقل سريع للسلطة للمدنيين.[1]

أما التيارات المدنية والأحزاب الليبرالية والمجموعات الكثيرة غير المنظمة من ائتلافات وشباب ثورة فهي تتحمل كامل المسؤولية عن وقوعها في أسر نمط من النشاط السياسي لم يخرج أبدا من خانة رد الفعل، ولم يحن تنظيميا من قدراتهم على منافسة القوتين الأكبر في السياسة الجيش و الاخوان، كون أحزابا تمكنت من المنافسة بقدر محدود في الانتخابات التشريعية وظل البعض متمسكا بالأدوات الاحتجاجية دون غيرها، والبعض الثالث دفع بأكثر من مرشح في الانتخابات الرئاسية 2012،

[1] -عمر حمزاوي، **هامش الديمقراطية في مصر محطات وقضايا تحول لم يتم"مسارات المرحلة الانتقالية"**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة جانفي، 2014ص25-26

ومن ثم شتت الأصوات على نحو أبعد مرشحيه من الاعادة، كذلك قبلت بعض التيارات المدنية ورموزها الدور المستمر ل"العسكري" في السياسة، بل ولجئوا اليه أكثر من مرة في صراعهم مع الاسلام السياسي واستدعوا بهذا قوة غير منتخبة وغير سياسية للفصل بين المنتخبين والقوى السياسية وهو تحديدا ما حدث في 3يوليو2013.[1]

هذا كما اضطرت الجماعة أن تعقد تحالفاتها من داخل التيار الإسلامي فقط، وهو ما جعلها في عزلة عن بقية النخب السياسية العلمانية والليبرالية، وعزز فرصة تسريع تحالف هذه القوى ضدها لاسيما وأنها تحتفظ بعلاقات مهمة مع الفاعل الدولي بجميع مستوياته الحكومية والمدنية.

ولم يتعامل أحدا بجدية حسب حمزاوي وبلا رؤية استراتيجية مع تحديات تسلم السلطة من المجلس العسكري، بين 2011و2013، لا الاخوان ولا السلفيين ولا التيارات المدنية، وغابت مادة المفاوضات الجادة التي كان ينبغي ان تجمع الأطراف كلها للتباحث حول شروط التسليم ووضع الجيش في النظام السياسي بعده، وغير ذلك من قضايا حاكمة و استمرت أجهزة الدولة على حالها دون تطهير أو اصلاح ولم يستجب منذ اللحظة الأولى للمطالبة بالشراكة بينه وبين القوى السياسية لإدارة المرحلة الانتقالية وتم التعامل معها هكذا، وبعد حل مجلس الشعب في 2012 ظللنا مع دور ممتد ل " العسكري" في السياسة في ظل غياب يتجدد للمؤسسة التشريعية ثم تدخل الجيش في 3 يوليو لعزل الرئيس المنتخب دون اعتبارات لآليات الديمقراطية.[2]

المطلب الثالث : أثر الحراك الثوري العربي على الاستقرار السياسي و المؤسساتي في مصر وتونس

الأساس أن الثورة في البلدين(تونس مصر) ما تزال تعيش لحظتها الانتقالية إن على صعيد وقائعها السياسية، أو على صعيد مؤسساتها، فأما وقائعها، فهي حتى اللحظة في حال من السيولة بحيث تنهمر مستجدات من غير انقطاع، ولا يخلو بعضها من الفجائية مما يربك التحليل، مثلما لا يخلوا بعضها الآخر مما يعزز الاعتقاد بالتطور السليم والمفتوح لمجرى الثورة و أما مؤسساتها، فكانت مؤقتة، في أثناء المرحلة الانتقالية، "توافقية" خاصة بالنسبة للحلة التونسية وأحيانا قائمة بقوة الأمر الواقع،

[1] - عمر حمزاوي مرجع سابق، ص26

[2] - المرجع نفسه، ص27

الحكومة مؤقتة، "و الرئاسة" مؤقتة، والتشريع – بعد حل البرلمان – استثنائي و ومؤقت، والأحكام الدستورية مؤقتة..الخ، ومعنى ذلك كله أن الثورة وعقب لحظَتها الأولى الابتدائية: لحظة الهدم لم تنجز مهمات اللحظة هذه كافة، ويمكن القول إن الوضع الانتقالي للثورة في البلدين كان مفتوحا على الاحتمالات كافة، بما فيها الأسوأ والاحتمالات هذه تطالعنا في الظاهرتين التاليتين: [1]

المشهد السياسي التونسي بعد الثورة :

بعد هروب بن علي تجردت القوى الثورية الرئيسة وهي(الائتلاف الأساس من نقابات العمال واليساريين وجماعات حقوق الانسان والاسلاميين)، لتحويل المشهد السياسي التونسي للنقاش السياسي المكثف وللاحتجاجات ضد أي محاولة لأعضاء النظام القديم لاستعادة سيطرتهم، وخلافا لما جرى في مصر لم يقم الجيش التونسي بدور يذكر في العملية الانتقالية، اذ كانت القوة الدافعة الرئيسة لسلسلة الاعتصامات الشعبية الكبرى، وأدى ذلك الى استقالة حكومتين مرحليتين على التوالي كما أشرنا اليهما سابقا، حكومتي (الغنوشي والمبزع) كونهما شديدتي القرب من النظام القديم، وكذا استقالة حكام الأقاليم الذين عينهم بن علي، والى حل الحزب الحاكم (التجمع الدستوري)، وحل جهاز الدولة الأمني، بما فيه الشرطة السرية، وخضع الوزير الأول آنذاك الباجي الى ضغوطات الشارع وأقام الانتخابات في موعدها، [2]

ويمكن أن نذكر بأبرز القوة السياسية الفاعلة في تونس، حيث يتصدرها الترويكا الائتلاف الحاكم الذي سبق الاشارة اليه بقيادة حركة النهضة الى جانب المؤتمر و التكتل، وعلى الرغم من أن هذا التحالف ظل ممسكا بزمام الحكم على مدة سنتين ونيف، وذلك بتشكيله حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي، وحكومة الترويكا الثانية بقيادة على العريض وكليهما من النهضة، فان حضوره الشعبي قد شكل تراجعا ملحوظا بسبب بطئ وتيرة الاصلاحات وعدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل والتنمية، وضمان الاستقرار الأمني لا سيما بعد تصاعد موجة الاغتيالات السياسية، واستباقها

[1] -عبد الاله بلقزيز، السياسي والثقافي والاجتماعي في الثورة، مرجع سابق، ص25

[2] - روجر أوين، مصر وتونس :**من الازاحة الثورية للسلطويات الى الكفاح لاقامة نظام دستوري جديد، من كتاب، الشرق الأسط الجديد "الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي"**، مركزدراسات الوحدة العربة، ط1، بيروت، افريل2016، ص229

للتصدي للهجمات الارهابية جعل قطاعا من المواطنين يعتقد بأنها غير قادرة على ادارة البلاد وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود.[1]

الجبهة الليبرالية:

اتخذت عدة أحزاب علمانية ليبرالية موقفا معارضا من حكومة الترويكا، مباشرة اثر توليها مهامها في ديسمبر 2011، واعتبرت أنها غير معنية بالتحالف معها أو بالمشاركة في حكومة وطنية، وشكل تحالف سياسي موسع معارض تمثل ب "الاتحاد من أجل تونس"، الذي ضم الى جانب "الحزب الجمهوري" حزب "آفاق تونس" بزعامة ياسين براهيم، وهو حزب ذو توجهات ليبرالية رأسمالية، يضم اليه عددا من رجال الأعمال، وحزب نداء تونس المنضم مؤخرا بعد الاعتماد في مارس 2012 بقيادة الباجي قائد السبسي، واستطاع هذا التحالف أن يشكل قوة ضاغطة على الترويكا، ونجح في تعبئة الناس للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية، من أجل المحافظة على مكتسبات الحداثة(حقوق المرأة، حرية الاعلام مجلة الأحوال الشخصية).[2]

الجبهة اليسارية القومية:

يتكون هذا القطب السياسي المعارض من عدد من الأحزاب اليسارية والقومية الراديكالية التي لا تحظى بتمثيلية واسعة داخل المجلس التأسيسي، و لا تحظى بعمق شعبي، وتسمى بالجبهة الشعبية المتكونة من القوميين ومن أقصى اليسار، وتوجهت لمعارضة النهضة خصوصا محملة حكومتها المسؤولية من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

جبهة الانقاذ الوطني: تشكلت في يوليو 2013 عقب اغتيال عضو المجلس التأسيسي البراهمي، وتكونت من حزب النداء، واستغلت الوضع المحلي والإقليمي لكسب الأنصار، ونجحت في حشد الشارع طوال صيف 2013 الذي ضم ستين عضو منسحب من المجلس التأسيسي، والمطالبين باستقالة الحكومة.[3]

[1]- أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص2-3

[2]- روجر أوين، مرجع سابق، ص4

[3]-أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص5-6

المجلس التأسيسي: وكانت من أولى مهام المجلس التأسيسي المنتخب إعادة صياغة الدستور وتعيين حكومة مؤقتة، وقد توافقت القوى السياسية الفائزة في الانتخابات، على تشكيل حكومة ائتلافية على اختيار المنصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، و تزعمت الحكومة حركة النهضة، وفي أثناء فوز النهضة بغالبية مقاعد المجلس التأسيسي ماعزاه المحللون الى انعكاس الدعم الشعبي الكبير، وكنتيجة لاستخدام الأساليب الانتخابية الحديثة التي عكست رؤية الغنوشي، أين تعلمها أثناء اقامته الطويلة في منفاه في لندن، وقد سجلت العملية الديمقراطية الانتخابية في تونس اقبالا عاليا زاد عن 90 بالمائة من الناخبين المسجلين وكان الواجب الأول أمام المجلس تبني دستور مرحلي من 26 مادة تحدد الشروط والإجراءات الواجب اتباعها من جانب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الى حين الاتفاق على دستور نهائي توافقي، وجرت مناقشات صاخبة استمرت خمسة أيام وجذبت أنظار آلافا من المتظاهرين خارج مبنى الجمعية التأسيسية، حاولوا التعبير عن آرائهم حول دور الاسلام في الوثيقة الجديدة وكانت نتيجة التصويت، (141) مع، و(37)ضد وامتناع (39) عن التصويت.[1]

وبذلك تم عمل الكثير لإقامة أبنية دستورية، تشمل اتفاقا على اثنين من القوانين الأساسيين(حول الأحوال الشخصية والحريات الأساسية)، لغرض حمايتها من تعديلات مستقبلية، وذلك بتأسيس مجلس الدولة أو المحكمة الدستورية، وانقسمت الآراء أثناء المشاورات حول نوع النظام، مابين نظام برلماني تحت رئيس ضعيف نسبيا جسدتها رؤية النهضة، أو نظام رئاسي قوي على المثال الفرنسي وهذا ما فضلته معظم الأحزاب العلمانية.[2]

وقد نصت مهام المجلس التأسيسي على منحه صلاحيات واسعة، انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية صوغ دستور توافقي تأسيس مرحلة الانتقال الديمقراطي الى مجلس برلماني من صلاحياته مراقبة أداء الحكومة وتحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أو حجبها عنها، وأن من صلاحياته أيضا مراقبة مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها، وسن التشريعات وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التنفيذية والتشريعية في ربقة واحدة.[3]

---

[1] - روجر أوين، مرجع سابق، ص330-331

[2] - المرجع نفسه، ص332

[3] - أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص10

وبذلك يتبين أن المشهد السياسي في تونس عقب انتخابات المجلس التأسيسي شهد عدة متغيرات أهمها:

_انتقال الأحزاب من التشتت والتنوع الى الانتظام ضمن أقطاب سياسية بارزة، هي الترويكا وأحزاب المعارضة الليبرالية وأحزاب المعارضة اليسارية.

_تجاوز الأ حزاب السياسية معطى تباين خلفياتها الايديولوجية والمرجعية، وتنوع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسية موسعة تجتمع على معارضة الحكومة.

_صعود أحزاب جديدة في صدارتها نداء تونس التي استقطبت عددا مهما من الذين همشتهم الثورة.

- محافظة المؤسسة العسكرية على الحياد، ما ساهم في استبعاد الانقلاب على الشرعية القائمة مما سمح بانتقال سلس للسلطة.

_انحياز اتحاد الشغل الى الحراك الاحتجاجي والمدني والحزبي المعارض للترويكا، إلا أنه تبنى الحوار في معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[1]

وقد ظهر حزب النهضة بصورة معتدلة منذ فوزه في أول انتخابات حرة في تونس في أكتوبر 2013، ولم تصب الحركة بغرور المسؤولية والسلطة، ومن خلال عدم استحواذها على السلطة بمفردها وتقاسمها مع بقية القوى السياسية، والدخول قي توافق وطني لمواجهة الاضطرابات السياسية والأمني في الساحة التونسية، و أعطت الجمهورية التونسية خلافا لتجربة مصر مثالا جيدا لإطلاق عملية الانتقال الديمقراطي السلس، وبناء المؤسسات السياسية وهو ما عكس النضج السياسي الذي وصلت اليه النهضة.[2]

ومنه تحاول حركة النهضة متابعة مسيرتها الرامية لتغيير وجه النظام السياسي العلماني في البلاد، ولكن بشكل هادئ وحذر، فمنذ فرار بن علي وانطلاقة العملية السياسية الجديدة، كان خيار النهضة هو عدم الانفراد بحكم تونس، وبالتالي تحمل كامل العبء والمسؤولية في احداث التغيير الكبير

[1]- أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص7

[2]- مصطفى جزار، مرجع سابق، 250

الذي ينتظره التوانسة هذا ناهيك عن ضرورة المشاركة في السلطة مع القوى الرئيسية في المشهد و منع اقصائها، ومن يراقب سياسة النهضة منذ البداية سيلاحظ رهانها على سياسة النفس الطويل والحذر، وعدم التسرع في السيطرة في الحكم حتى ولو سمحت اللعبة الديمقراطية وصناديق الاقتراع بذلك.[1]

وقد اعترف الغنوشي بوجود تحديات كثيرة في الساحة السياسية التونسية، حيث رأى بأن هناك صعوبات حقيقة تواجه تونس خلال المرحلة الانتقالية، لأن ادراة الحكم فيها صعب جدا ويزيد من صعوبته أن الحكومة تتألف من ائتلاف وطني، يضم حزبا اسلاميا وحزبان علمانيين، وأن هناك تحديات حقيقية تعود الى ظرفية التحول من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي، وكيفية ممارسة الحرية بمسؤولية وبأن على الحركة أن توفق بين مقتضيات الحرية ومتطلبات النظام.[2]

اذن فالنموذج التونسي ذو الخصوصية والقائم على تجربة النهضة وحنكتها السياسية بالوضع الداخلي والتجربة الخارجية، بتوازنات خاصة تتعلق أساسا بالمجتمع والدولة التونسية، فهم بأنه لا يمكن اجراء تغيير بنيوي سريع قد يحقق آنيا الطموح لكنه سيصطدم بمعوقات هائلة، خاصة بأن يقين المؤسسات التي وطدها بن علي المنتفعة منه خبرت الحكم والسلطة، لن تسكت على انهاء دورها وإقصائها تماما حتى ولو تطلبت ارادة الثورة ذلك، ولن تتجاهل مؤسسات نافذة في معادلة الحكم كالجيش والأمن فضلا عن المؤسسات البيروقراطية الضاربة في عمق الدولة، وتظهر هذه السياسة حنكة حركة النهضة وتفهمها للواقع السياسي بعيدا عن الشعارات.

ولكن هذا لا يعني أنها تخلت بشكل استراتيجي عن خطابها في أسلمة الدولة وتطويع المؤسسات بما يتناسب مع الشريعة الاسلامية، ولم يصدر تصريح يوحي بهذا التغيير الكبير، ومنه يتوضح أن حركة النهضة تريد أن تكون فاعلا رئيسيا وليس فاعلا وحيدا، وفي مجمل الوضع فان أغلب القوى السياسية الفاعلة تتوق الى المحافظة على بنية الدولة ومؤسساتها، وإشاعة نوع من الانفتاح والديمقراطية وإبعاد النظام السابق ورموزه عن مراكز القرار والمؤسسات المهمة في الدولة.[3]

[1]- طارق حمو، صلاح نيوف، مرجع سابق، ص218

[2]-مصطفى جزار، مرجع سابق، 251

[3]- طارق حمو، صلاح نيوف، مرجع سابق، ص218-219

وعاشت بذلك تونس في الخمس سنوات الماضية تجربة غنية جدا ومليئة بالصراعات والتحولات الديمقراطية، وتكمن أهمية التجربة التونسية بأنها نجحت في الوصول الى دستور توافقي حصل على 93بالمائة من الأصوات، وانتخابات برلمانية ديمقراطية اعتمدت التمثيل النسبي ومثلت كل الأحزاب والفرقاء وانتخابات رئاسية ديمقراطية أتت برئيس جديد وأطاحت بالمرزوقي المدعوم من النهضة، ثم تم تشكيل حكومة جامعة لكل الأطراف تعمل على ادارة الأزمات وحلها ديمقراطيا بالآليات القانونية والدستورية، هذا كله رغم وجود استقطاب حاد بين العلمانيين بزعامة حزب نداء تونس والإسلاميين بقيادة النهضة، واستطاعت التجربة التونسية عبر الارث العلماني في احتواء حركة النهضة المعتدلة أساسا.[1]

ويتضح الدور المهم للتجربة التونسية في عملية التحول الديمقراطي السلمي والناجح من خلال بناء المؤسسات السياسية ودمقرطتها، بعدما نجحت في تشكيل المؤسستين التشريعية والتنفيذية المنبثقة عن تجربة رائدة للديمقراطية عبر الانتخابات النزيهة، وهناك دعوة للتركيز على مؤسسات المجتمع المدني، أولا تتعلق قدرة تونس كأنموذج للتغيرات الحاصلة في العالم العربي بمدى نجاحها في تطوير مؤسسات المجتمع المدني الحرة والخبرة التونسية حتى الآن تظهر عدم اكتفاء التوانسة بما هو موجود من مؤسسات ديمقراطية، بل وتعرضهم لها بالنقد والمراجعة، من أجل تقويتها وترسيخ أساليبها كتقليد ثابت، فمستقبل تونس وثورتها يتعلق بمدى النجاح الذي ستحققه في توسيع هذه المؤسسات وتقويتها.[2]

وفي المحصلة هناك انتقال للديمقراطية بوجود خمسة أحزاب رئيسية ممثلة في البرلمان، وبوجود مجتمع مدني فاعل ومؤثر على رأسه حركة نقابية مشهود لتاريخها النضالي أهمها: الاتحاد التونسي للشغل، اضافة الى نقابات أصحاب العمل ممثلة بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ونقابة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الانسان، هذا التطور في التجربة التونسية أعطى أملا لإمكانية نجاح الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية وإمكانية نجاح العمل الجبهوي ضمن آليات ديمقراطية مع الاسلاميين المعتدلين، وإمكانية نجاح المجتمع بحماية حرياته وتجربته عبر مؤسسة مجتمع مدني

[1] -حسن كريم، **خمس سنوات بع الربيع العربي، ما الذي حدث، أوراق سياسات**، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، عدد 300، سبتمبر 2015، ص2

[2] - طارق حمو، صلاح نيوف، مرجع سابق، ص219-220

فعال تتدخل لفرض التسوية الممكنة في ظل الاستقطاب الحاد بين القوى السياسية في تونس خلال عامين2012-2013.[1]

المشهد السياسي في مصر بعد الثورة :

تنظر بعض القوي السياسية لما حدث في مصر باعتباره ثورة شعبية كاملة ينبغي أن يتلوها تغيير جذري في بنية السلطة والنظام الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع يمكن قوى الثورة من الإمساك بمراكز الفعل الحقيقية في البلاد، وينقل مصر من الشكل البدائي في إدارتها إلى دولة عصرية ديمقراطية، في المقابل ثمة وجهة نظر أخري تتجلى في أداء المجلس العسكري وكذلك في المواقف السياسية للتيار الديني –كل بغطاء أيديولوجي مختلف – وهي أقرب إلي إعادة إنتاج النظام القديم في صورة محسنة تستبعد الانحراف والفساد الذي أعاق أداء النظام واستفز الناس في الحالة المصرية، تم القفز مباشرة من مرحلة ثورة الجماهير في الشارع التي انتهت بإسقاط رأس النظام، وبعض من أبرز رموزه، لتدخل مصر بسرعة إلى المرحلة الانتقالية دون اكتمال الإجراءات الثورية المطلوبة و الكافية، من وجهة نظر من قاموا بالثورة ومن شاركوا فيها، فالوجوه تتغير ليحل محلها رجال من نفس التقاليد وتحديدا من الصف الإداري والسياسي التالي وغالبا بنفس العقلية وذات النهج السياسي، هذه الازدواجية بين المنظورين الثوري الاصلاحي تؤثر على الحوار بين الأطراف السياسية المختلفة خلال المرحلة الانتقالية.[2]

هناك أربعة مهام رئيسية للسلطة الادارية للدولة وهي: التخطيط والتنفيذ والرقابة انتهاءا بالمحاسبة.

عندما اندلعت الثورة كان سببها الرئيس هو تدهور منظومة الحكم بدرجة عظمت من ظواهر "الظلم الاجتماعي"و "التردي السياسي"و "التراجع الاقتصادي"، ولأن السلطة أهملت -عمدا- في آداء مهامها الأربع تراكمت لدى الشعب الثائر قوائم طويلة من المطالب، وبعد الثورة عاود الشعب تقديم مطالبه بتفاؤل ولكن الثورة -كأي-ثورة- لابد أولا أن تنفذ عملية هدم واسعة النطاق لكل ما يمت بصلة للنظام القديم، فانهارت على اثرها مؤسسات رئيسية للحكم أهمها :الدستور، الرئاسة، مجلس

[1]- حسن كريم، خمس سنوات بع الربيع العربي، ما الذي حدث، مرجع سابق، ص2

[2]- فؤاد سعيد، **ثورة مصر تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل، عن كتاب الربيع ثورات الخلاص من الاستبداد**، مرجع سابق، ص85-86

الشعب، مجلس الشورى..الخ، وأدى انهيارها الى تأجيل النظر في تنفيذ جزء كبير من مطالب الجماهير ريثما يعاود ترميمها أو بناؤها من جديد، ومع تفكك منظومة السلطة القديمة، حدث تذبذب خطير في الممارسات الرقابية والمحاسبة على الأداء الحكومي، فاتسم الأداء بالضعف وتزامن ذلك مع نفاذ صبر الجماهير واندفاعها لتحصيل مصالحها بشتى السبل مثيرة قدرا اضافيا من الفوضى.[1]

اختلفت تجربة مصر عن التجربة التونسية فحيث كان الجيش محايدا في الصراع وكان النظام يعتمد على منظومة أمنية فقط، كان الجيش المصري وهو الماسك بالسلطة منذ عقود متدخلا ومشاركا ومحافظا على نفوذه وسيطرته، فمنذ بدء الأحداث والمظاهرات في مصر في 25 يناير لم يتدخل الجيش ضد المتظاهرين وأعلن صراحة في 31 جانفي أنه لن يطلق النار على المتظاهرين هذا الموقف عجل في ترك مبارك للسلطة، واستقالته مع تصاعد الاحتجاجات وبروز موقف داعم لهذا المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفي 13 فيفري استلمت المؤسسة العسكرية الحكم وأعلنت بيانا دستوريا عطلت فيه دستور 1971، الى حين اجراء انتخابات واجراء استفتاء على دستور جديد.[2]

وبعد امساك المؤسسة العسكرية على السلطة التنفيذية، أعلن على الفور نيته الانسحاب من الحياة السياسية بعد الفترة الانتقالية التي يفترض أن تنتهي عند انتقال السلطة الى رئيس منتخب، وبالتالي دخلت مصر في مرحلة انتقالية، حيث هي أخطر مراحلة من مراحل التحول الديمقراطي، والتي تعقب مرحلة الانهيار السلطوي، بسبب الاحتمالات المتزايدة للتعرض لانتكاسات سياسية ناتجة عن التركيبة المختلطة التي يتكون منها النظام السياسي، وينشأ عنها حالة صراع وشد وجذب مستمر تربك الحياة السياسية، وقد أثبتت الدراسات فشل الكثير من الثورات في الالتزام بالتتابع الزمني في عملية التحول وهناك ملاحظة يجدر التنبيه اليها وهي أن المؤسسات السياسية وقطاعات المجتمع لا تمر بالنقطة نفسها في المرحلة الانتقالية، وكلا منها يوجد على منحنى الانتقال ولكن في نقطة مستقلة، وذلك لاعتبارات مختلفة تتعلق بنوع المؤسسة وحيويتها ودرجة التنافس السياسي المرتبط بوجودها، وعلاقتها

[1]- أحمد فهمي، مرجع سابق، 65

[2]-حسن كريم، خمس سنوات بع الربيع العربي، ما الذي حدث، مرجع سابق، ص3

بالموارد المتاحة وتوزيعها، والنخبة السياسية المرتبطة بها، كما أن المجتمع ككل أو قطاعات معينة منه معرضة لحالة من الارتداد تجاه الثورة.[1]

وبعد التأصيل النظري نستعرض الأحداث التي ميزت الفترة الانتقالية عقب الثورة المصرية، حيث أنها انقسمت الى مرحلتين انتقاليتين:

1_المرحلة الانتقالية الأولى (فيفري 2011الى أغسطس 2012): المجلس العسكري يدير البلاد

عطل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الأشهر والأسابيع التالية للحراك الثوري المؤسسات السياسية والأمنية، ولكنه رفض تنفيذ تدابير أكثر راديكالية، كما لم يطهر المجلس وزارة الداخلية للنظام السابق بصورة جدية وأعادت تنظيم نفسها، و لكون المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو المسؤول مؤقتا عن السلطة التنفيذية، وكون وزارة الداخلية تأثرت من الثورة فقد كان الجزء المفقود من مثلث سلطة النظام المعتاد هو شريك سياسي قادر على ملئ الفراغ الناتج من انحلال الجهاز السياسي للنظام السابق، ولعدم توفر بديل اضطر المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقد اتفاق مع جماعة الاخوان، وفي النهاية فان منهج الجماعة المتسم بالاعتدال والتدرج يمكن أن يكون ذا قيمة كبيرة في اعادة تشكيل النخب بصورة لا تنقلب تماما على علاقات السلطة.[2]

وعلى الأغلب ساعد الوفاق بين الاخوان والجيش وهي فترة تخللها التفاهم بينهما لاسيما في بدايتها، ويتكون المجلس العسكري من 18 عضوا وترأسه المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع، ونائبه الفريق سامي عنان رئيس الأركان، ويضم قادة الأفرع الرئيسية في القوات المسلحة، بالإضافة الى مساعدي الوزير، وهي هيئة غير معروفة لغالبية المصريين لأنها تجتمع في أوقات الحرب، وأيضا تتميز بغموض في منظومة اتخاذ القرار داخل المجلس، مما يشكل عقبة في تواصله مع الجماهير ومع القوى السياسية، وهذه العقبة تضخم دورها تدريجيا خاصة بعد مرور ستة أشهر بعد الثورة دون اتخاذ أي اجراء لنقل السلطة كما سبق أن وعد فور تسلمه الحكم.[3]

---

[1]- أحمد فهمي، مرجع سابق، 57-58

[2] -دانيلا بيوبي وآخرون، تر حمد العيسى، **الاخوان المسلمون يفشلون في حكم المارد ويحترقون سياسيا، من كتاب اللعب بالنار مشروع توريث جمال الذي أسقط مبارك وكاد أن يحرق مصر**، الروافد الثقافية ناشرون، ط1،، بيروت، 2017، ص112-113

[3] -أحمد فهمي، مرجع سابق، ص72

أفضت المرحة الانتقالية في بدايتها التي سيطر عليها الجيش، الى تعديلات في قانون الأحزاب السياسية الذي سمح للإخوان بتأسيس حزب الحرية والعدالة في يونيو2011، وحقق أغلب برلمانية(216 مقعد من أصل 508 مقاعد)، وسيطر بذلك على رئاسة المؤسسة التشريعية مجلس الشعب، ولكن المجلس انحل بقرار من المحكمة الدستورية في عام 2012 ببطلان قوانين الانتخاب التي لم توفر فرص النجاح متكافئة للمرشحين المستقلين مقارنة بمرشحي الأحزاب، وأكد برنامج الحزب مرجعية الشريعة وإيمانه بالديمقراطية، وهدفه الرامي الى تحقيق الاصلاح السياسي وتحسين الاقتصاد وتعزيز الأمن كما أكد على أن عضوية الحزب متاحة لكل المصريين بمن فيهم الأقباط(تعين المسيحي رفيق حبيب نائبا لرئيس الحزب في يونيو2011)، لكن هناك من شكك في مزاعم الاخوان في وجود استقلال تنظيمي بين الحزب والجماعة، مؤكدا أن الحزب مجرد واجهة وأن الذي يدير العمل السياسي حقيقة هو مكتب الارشاد للجماعة وليس أعضاء الحزب، واعترف عصام العريان القيادي في الحرية والعدالة بوجود لجنة مشتركة بين الجماعة والحزب لتنسيق القرارات التي تتعلق بالدولة، وأن قيادة الجماعة تحدد قيادة الحزب الى أن يتحقق الفصل الكلي بين الحركة والحزب.[1]

ورغم الاتصالات مع بعض القوى السياسية اليسارية والديمقراطية أو القومية، بغية بناء تحالف سياسي، إلا أن الاخوان كانوا يثقون في قدراتهم على الفوز وتشكيل الحكومة لوحدهم، وبالتالي السيطرة على مؤسسات البرلمان والرئاسة والحكومة معا في الحين الذي كانت فيه قوى أخرى تتعامل فيه بحذر شديد مع الاخوان ولا ترغب في التحول لجزء من مشروعهم، أو عامل يكسبهم الشرعية خلال مسيرة سيطرتهم على الحكم في مصر.[2]

وأفضى تحالف الاخوان والسلفيين ممثلين بحزب النور أي الاسلام السياسي بشكل عام عن من سيحكم مصر لفترة ما بعد الثورة، وأن الخارطة السياسية والتوازنات الداخلية والخارجية ستتغير مستقبلا، وأن القوى الأخرى لن تكون قادرة في المدى المنظور على تهديد انجازات وسطوة الاسلاميين

[1] - هشام العوضي، **الاسلاميون في السلطة :حالة مصر**، مجلة المستقبل العربي، العدد 413، تموز يوليو 2013، ص34

[2] - طارق حمو، صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 252

عبر صناديق الاقتراع وبدا الكل مذهولا أمام تغلغل الاخوان في بنية الدولة وسيطرتهم الممنهجة عليها بشكل هادئ.[1]

وفي هذه المرحلة عين مجلس الشورى للجماعة الهيئة التشريعية الرئيسة لجماعة الاخوان المسلمين ب "محمد مرسي" رئيسا للحزب، وعصام العريان نائبا للرئيس، وسعد الكتاتني أمينا عاما، وعلى أية حال فان الاستراتيجية المتبناة من الجماعة بعدم مواجهة المؤسسة العسكرية والتركيز على الانتخابات بنجاحها في المدى القصير، ولكن سرعان ما تبين أن التحالف "التكتيكي" بين الجماعة والجيش لن يكون سلسا بدون أية مناوشات وتعديلات متباينة في بنوده، وكان الاخوان يذكرون جيد كيف غدر بهم بعدما ساندوا الضباط الأحرار في انقلاب 1952، ويخشون من تكرار الغدر، بينما كان الجيش يتوخى الحذر والريبة من وصول الاسلاميين للسلطة، وتزايد التوتر مع اقتراب الانتخابات الرئاسية وتسليم المجلس العسكري السلطة الى رئيس مدني منتخب.[2]

وشهدت هذه المرحلة الانتقالية الأولى تبني المجلس العسكري سياسة "تثبيت" بدل تطهير المؤسسات السياسية من الشخصيات المنتمية للنظام القديم أو التي تنتشر في مفاصل أجهزة الدولة وعلى عكس الأعراف الثورية لم يتبن أي خطة لتطهير المؤسسات الرسمية من رموز النظام السابق وأعضاء الحزب الوطني المنحل، وعلى سبيل المثال مثل اختيار المحافظين من الذين ينتمون الى الحزب الوطني أو من الجيش ولواءات الشرطة، فضلا عن كون رؤساء الوزارة الثلاثة"شفيق، شرف والجنزوري"هم من رموز النظام السابق، كما تباطئ المجلس العسكري في اصدار قانون يحل المجالس المحلية والتي مثلت" ورش عمل" لأنصار الحزب الوطني الحاكم، وفي هذا الشأن يتهم البرادعي في بيان تراجعه عن -الترشح للرئاسة- المجلس العسكري بعدم اتخاذ خطوات حازمة لتطهير المؤسسات الرئيسية في الدولة، وخاصة القضاء والإعلام، ومنعهم من افساد الحياة السياسية.[3]

ويتفق معه الاخوان الذين اتهموا المجلس العسكري بالتسويف في ابعاد قيادات الحزب الوطني من مباشرة الحقوق السياسية، فقالوا في بيان لهم:"ان الاتفاق على دراسة أو اصدار تشريع بحرمان

[1] طارق حمو، صلاح نيوف، مرجع سابق، ، ص 253

[2] - دانيلا بيوبي وآخرون، تر حمد العيسى، مرجع سابق115

[3] -أحمد فهمي، مرجع سابق، ص84

بعض قيادات الحزب الوطني المنحل من مباشرة الحقوق السياسية، وهو أمر سبق اطلاق وعود كثيرة به من المجلس العسكري و الحكومة، ثم بدأ التسويف في الوقت الذي يطالب فيه غالبية الشعب بحرمان من أفسدوا الحياة السياسية وأضروا بالشعب وخانوا أماناتهم من مباشرة الحقوق السياسية وليس بعضهم كما جاء في الاتفاق"، وفي تصريح لسعد الكتاتني الأمين العام لحزب الحرية والعدالة بعد عشرة أشهر من حكم المجلس العسكري قال:"ان نظام مبارك لم يسقط، وانما سقط رأس النظام فقط".[1]

وفي ربيع 2012 قامت الجماعة بتقديم مرشحها للرئاسة بالرغم من كونها تعهدت سابق بعدم المنافسة على الرئاسة، وربما يعود السبب في نقض تعهدها الى ضعف الموقف القانوني للبرلمان الذي يهيمن عليه الاسلاميون وعدم قدرتهم على تأسيس سلطة تنفيذية، و وجود تهديد بصدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية البرلمان، وهو مالا يعرض البرلمان لخطر الحل فقط، ولكن أيضا حل الهيئة التأسيسية لوضع الدستور والمنبثقة من البرلمان، وبالفعل ثبتت صحة مخاوف الاخوان، فبعد الجولة الأولى من الرئاسة ووصول مرشح الاخوان الاحتياطي غير المتوقع الى الجولة الثانية، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل البرلمان على أساس حكم من المحكمة الدستورية العليا، ومنح نفسه سلطات تشريعية.[2]

وهذا ما فسر عن التجاذب والتصارع أحيانا بين المؤسستين التشريعية برئاسة الإخوان، والتنفيذية بقيادة الجيش، وعليه فان توازن القوى بينهما قد اختل بعد قرار حل البرلمان، وانفراد العسكر بالأدوار السياسية كافة.

وأصدر المجلس العسكري اعلانا دستوريا يقيد فيه صلاحيات الرئيس القادم ويضع العديد من صلاحياته في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وينطلق الاعلان الدستوري الجديد من أن مجلس الشعب قد حل بالفعل ويعيد السلطات الرقابية والتشريعية لنفسه، ولن يكون باستطاعة رئيس الجمهورية وحكومته اصدار أي قانون بما في ذلك الميزانية العامة دون موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ويعطيه الحق في تشكيل جمعية تأسيسة لكتابة الدستور خلال أسبوع من بروز حائل من

[1] - أحمد فهمي، مرجع سابق، ص84-85

[2] -دانيلا بيوبي وآخرون، تر حمد العيسى، مرجع سابق116

حل الجمعية التأسيسية الحالية، مما يعني أن هذه المواد تجعل هذه الأخيرة تحت رحمة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.[1]

ويمكن توصيف العلاقة ما بين الاخوان والمجلس العسكري أنها تميزت بمميزات حيث لا تزال العلاقة بين المجلس العسكري وبين جماعة الإخوان المسلمين منذ الثورة تحير السياسيين والثوريين في مصر، ففي الوقت الذي يتنبأ فيه بعضهم بحرب تكسير عظام قادمة بينهما لا محالة، يسود "حديث الصفقة" بين أغلبهم، يشترك المجلس والجماعة في نوع من التقدير المتبادل للقوة، فكل منهما يعرف قدرة الآخر وحجمه، إذ يملك كل منهما أكبر جهازين لجمع المعلومات في البلاد، كما أنهما يصدران عن تقدير عال لمسؤولية القرار، فكلاهما يعرف مغبة اتخاذه لأي قرار، بالتصعيد نحو العنف المفتوح، ويبدو أنهما – نتيجة لطبيعة التكوين الوطني لكليهما – يتوافقان عرفا على استبعاد انزلاق البلاد للنموذج السوري، أخيرا يستخدم كلاهما مفهوم للردع بكفاءة واقتدار وبشكل دقيق ومحسوب، فالإخوان أجادوا توظيف استعراض القوة في مليونياتهم – دون إراقة نقطة دم واحدة – كما استخدم الجيش الوسيلة ذاتها من خلال عمليات الاستخدام المحدود – وغير المفتوح – للقوة لتحقيق الهدف السياسي وهو التلويح بامتلاك القوة تحقيقا للردع السياسي.[2]

كما يشترك المجلس والجماعة أيضا في سهولة وسرعة وانضباط عملية اتخاذ القرار في كليهما، وهو ما يجعل التفاوض والتوصل للتوافقات السياسية أمرا ممكنا، فكلاهما يتخذ القرار فيهما في مركز القيادة، وكلاهما تنظيمان هرميان، بمعنى منظمتان مركزيتان ي أنه من غير الوارد حدوث اعتراضات في القواعد يمكن أن تؤدى لاهتزاز التفاهمات التي توصلت لها القيادة، وذلك على العكس من الطبيعة السائلة الفضفاضة لكتل الشباب الثوري التي يصعب فيها اتخاذ قرار، ناهيك عن التزام الجموع به.

عندما أعلن فوز مرسي بالرئاسة كانت فيه سلطاته مقيدة بشدة، واستغرق الأمر حتى منتصف أغسطس ليتم التوصل الى اتفاق لإلغاء إعلان يونيو الدستوري المكمل، وفي الواقع قام مرسي بإقالة رؤساء الاستخبارات فضلا عن أربعة أعضاء من المجلس الأعلى للقوات المسلحة أبرزهم المشير طنطاوي

[1] -طارق حمو، صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 252

[2] - فؤاد سعيد، **ثورة مصر تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل، عن كتاب الربيع ثورات الخلاص من الاستبداد**، مرجع سابق، ص90-91

قائد الجهاز، وهو ما وصف بانقلاب مرسي، وكان مرجحا أنه جاء بالاتفاق مع فصيل قوي داخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو فصيل يمثل جيل الوسط من الضباط الساخطين من سيطرة طنطاوي على الجهاز وتأخر الترقيات، وكانت الجماعة اعتقد أن هذا الترتيب سيكون كافيا لشراكة دائمة في السلطة ولكن الأحداث المتوالية أثبتت عكس ذلك.[1]

المرحلة الانتقالية الثانية أغسطس 2012-يوليو2013 :الإخوان في الحكم "تنسيق وصراع مع الجيش"

أدى انقلاب مرسي الى دخول مرحلة جديدة من عملية التحول السياسي في مصر التي يمكن أن يقال فيها أن الجماعة تحكم البلاد، لكن مع وجود كثير من القيود والشكوك القوية من فعلية ممارسة السلطة من قبل مرسي، ومجلس الشورى، على الرغم من صفقة تبادل المصالح، إلا أن الفترة الانتقالية شهدت إطاحة الإخوان بعدد كبير من قيادات الجيش، كما شهدت توافقات وتوترات بين الطرفين من آونة لأخرى، وأحاديث غير مؤكدة عن طموحات لأخونة الجيش ضمن عملية أخونة مؤسسات الدولة عموما، وردود أفعال من الجيش تتبدى في حملات إعلامية مضادة، تبدو أحيانا وكأنها وصلت لمستوى التوتر الشديد، ما يفتح الباب أمام كل الاحتمالات مستقبلا.[2]

من ناحية أخرى حظي الإسلاميون بالعديد من الانتقادات والشكوك في التزامهم بقواعد الديمقراطية وأسس الدولة المدنية الحديثة، نتيجة لغموض مفهومهم الإسلامي عن الدولة المدنية ذات المرجعية الدينية، وهي الشكوك التي تزايدت مع تحولهم مع كافة الاستحقاقات والممارسات السياسية لنهج المغالبة بكل السبل على حساب نهج المشاركة، والأهم إقدام الرئيس على إهدار حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون الذي تمت انتخابات مجلس الشعب على أساسه، قبل تجاهله لحصار الإسلاميين لها ومنعها من الانعقاد، وأخير إصداره لـ"إعلان دستوري"، يحصن قراراته السابقة والتالية، والأهم أن هذه التخوفات انتقلت من نطاقها الضيق المتمثل في النخبة المدنية الليبرالية واليسارية، لتتسع تدريجيا إلى قطاعات من الجماهير العادية، خاصة مع تكشف إصرار

[1] -دانيلا بيوبي وآخرون، تر حمد العيسى، مرجع سابق116-117

[2] - فؤاد سعيد، **ثورة مصر تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل، عن كتاب الربيع ثورات الخلاص من الاستبداد**، مرجع سابق، ص93

الإخوان المسلمين على الاستحواذ على أهم مراكز القرار السياسي للمجالس النيابية ورئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، إضافة إلى نفوذهم التقليدي في مؤسسة القضاء، بل وصل الأمر إلى حد انفراد الإسلاميين بكتابة الدستور الجديد للبلاد الذي هو بطبيعته وثيقة توافقية ينبغي أن تعبر عن كافة أطياف المجتمع خاصة في المراحل الانتقالية.[1]

وفي الواقع أصبحت الجماعة في موقف محرج كسلطة حاكمة نظرا لتفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، وزادت عملية الانتقال والتحول في السلطة التي اتسمت بالغموض من سوء حالة البلد مع وجود عجز هائل في الميزانية وتفكك البنية التحتية، وارتفاع البطالة وتراجع مرعب لاحتياطات العملة الأجنبية، وكان الحل السريع الذي لجأت اليه الجماعة هو ابرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض، والذي يعد مخاطرة لأنه يفتح الباب أمام زيادة الاقتراض من الخارج، ويمثل استمرار سياسة النظام السابق النيو ليبرالية، والأهم من ذلك أن القرض سينتج اجراءات غير شعبية ويلغي دعم بعض السلع التي يعتمد عليها السكان في معيشتهم مما يؤدي بتراجع شعبية الإخوان كما كان البرنامج السياسي غامضا ولم تكن الجماعة على استعداد لمباشرة الحكم، لعدم توقعها الوصول للسلطة.[2]

ويمكن تلخيص وصف الوضع الذي كان في مصر عشية المواجهة التي اندلعت بين الاخوان والجيش حسب **ماريتا أوتاواي**، من كارنيجي كمأزق ينطوي على: صراع حتمي عل السلطة بين قوتين سياسيتين لا تملكان الحافز أو الرغبة للتنافس معا على الحلبة السياسية نفسها على قاعدة القبول بما تسفر عنه عملية التنافس تلك: الأولى تحارب بصندوق الاقتراع، والثانية بالمحاكم، وكلاهما تلتمسان القوة من الشارع لتجنب العملية السياسية الفعلية، كان الأمر يقترب أكثر فأكثر لتراجيديا بغرق تدريجي سينتهي بمصر في الاستبداد بمعزل عمن هو الرابح.[3]

وظهر بأن الاخوان لم يقدروا خطورة مصالح العسكر وظنوا بأن الشرعية الجماهيرية والانتصار في الانتخابات والركون الى ما أفرزته اللعبة الديمقراطية سيردع العسكر عن التدخل في الشأن

[1]- فؤاد سعيد، **ثورة مصر تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل، عن كتاب الربيع ثورات الخلاص من الاستبداد**، مرجع سابق، مرجع سابق، ص95-96

[2]- دانيلا بيوبي وآخرون، تر حمد العيسى، مرجع سابق119

[3]- عبد الوهاب الأفندي، **الاخوان المسلمون وتحدي دمقرطة الدين في زمن مضطرب**، مرجع سابق، ص33-34

السياسي، أو ربما يكتفون بإيجاد نوع من الاتفاق غير المعلن مع الجماعة، من أجل أن يوصلا متابعة مشروعيهما بدون صدام أو تهديد أحدهما للآخر، وهذا ما لم يحصل، وتحالفت القوى المختلفة المتضررة من تصدر جماعة الاخوان المسلمين في صف واحد من أجل اسقاط حكم مرسي وفرض حظر الجماعة وإعادتها الى خانة المحظور، فعمت المظاهرات البلاد، وتم نقلها عبر الاعلام الموالي للدولة العميقة والعسكر وتكاتف العسكر مع شباب الثورة والأحزاب السياسية والفعاليات المختلفة بما فيهم الأزهر والكنيسة القبطية لإسقاط الاخوان.[1]

وبعد توالي المظاهرات أمام القصر الرئاسي أعلن وزير الدفاع وقائد الجيش عبد الفتاح السيسي، من أن الجيش سيتدخل اذا حدث اقتتال داخلي ما بين مؤيدي مرسي والمتظاهرين المعارضين له وفي يوم 30 يونيو، انطلقت مظاهرات ضخمة أعلن السيسي توجيهه دعوة للقوى السياسية للوصول الى حل في مدة 48 ساعة، وتم بعدها في 3 يونيو 2013 قرار الجيش بالتوافق مع القوى السياسية المعارضة للإخوان بعزل الرئيس مرسي وتعطيل العمل بالدستور والدعوة الى تعديله والى انتخابات رئاسية جديدة وتعيين حكومة تعزل حركة الاخوان، وأعقب ن هذا القرار مظاهرات مليونية ومواجهة دموية في ساحتي رابعة والنهضة وأدت الى قتل المئات، تلا ذلك اعتقال المرشد العام للإخوان المسلمين والرئيس المخلوع مع الآلاف من الأعضاء والقياديين.[2]

وعليه تبدو أسباب كثيرة وراء السقوط المدوي للإخوان في حكم مصر، حيث لم يستمر حكمهم سوى مدة عام، كان مضطربا ومليئا بالمواجهات والاستقطاب الكبير، ويتلخص سقوط الجماعة الى ثلاثة أسباب رئيسية: أولها فشل الجماعة في التعاطي مع مسألة السلطة والحكم على نحو فعال، وثانيها المشاكل التنظيمية التي ساهمت في ارباك حسابات الجماعة وكشفت ضعفها وقصر رؤيتها السياسية، وأخيرا تكالب الدولة العميقة ونجاحها في استدراج الاخوان الى معارك جانبية، جرى فيها استنزاف الجماعة وإفشالها من خلال حملات تشويهية مسعرة لشحن الرأي العام عبر الاعلام المداهن والخاضع.[3]

[1] -طارق حمو، صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 262

[2] - حسن كريم، خمس سنوات بع الربيع العربي، ما الذي حدث، مرجع سابق، ص4

[3] - طارق حمو، صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 263

خلاصة واستنتاجات:

حاولنا من خلال هذا الفصل بداية، تحديد الضبط المفاهيمي والاصطلاحي لمفهوم الحراك الثوري، وتحديد المصطلحات والمفاهيم الرئيسية المتشابهة والمتداخلة معها وإيضاحها ك"الحراك الثوري، الحراك السياسي، والثورة، الربيع العربي"، وتمييزها عن تلك المتشابهة معها والتي لا تؤدي نفس مؤداها العلمي.

كما عرجنا على دور أهم الفواعل الرئيسية المساهمة في الحراك الجماهيري العربي، في الحالتين التونسية والمصرية، والتي كان من أبرزها دور الشباب الرائد في ايقاد الشرارة الثورية وقيادتها، كما حملت بذلك رموز النظام الهرم مسؤولية عدم مسايرتة طموحات الشريحة الأكبر في المجتمعين التونسي والمصري، ألا وهي فئة الشباب، وتعد فئة الطبقة الوسطى المتعلمة، قد ساهمت من خلال تحكمها في وسائط التواصل الاجتماعي، ومن أبرزها "الفايسبوك" كمجال افتراضي ساهم في تجييش الرأي العام التونسي والمصري وتعبئته لإسقاط الأنظمة المتجذرة فيهما، وعبرت عن الدور الرائد للشباب فيها، دون ايديولوجيا ولا املاءات حزبية، حيث عبر عنها مروان بشارة أنها ثورة ما بعد الحداثة بمساعدة وسائل التكنولوجيا عن انتقال فصول الدراما الثورية، وساهمت في توحيد أغلبية جموع الثائرين على موقف واحد وهو اسقاط النظام.

ونجد كذلك أن من أبرز العوامل المساهمة في الثورتين هو حياد المؤسسة العسكرية، كموقف من الحراك في كل من تونس ومصر، في بداية الثورتين، مقدمة نفسها بصورة جديدة من حيث الشكل بالحياد في لحظة فارقة لمعركة فاصلة بين الشعب والنظام، أو من حيث المضمون بعدما كان حيادها ايجابيا وحفظت النظام والأمن، الأمر الذي اعتبره لمتظاهرين رمزيا، خاصة في تونس أثناء وبعد مرحلة الثورة، كما تعتبر الحركات الاجتماعية من بين المساهمين في ترجيح الفعل الثوري، على غرار الاتحاد التونسي للشغل في تونس وحركة كفاية في مصر كمثالين لما ساهما به.

ولعل أبرز تداعيات تلكك الثورات، وان لم تبلغ غاياتها كلية، إلا أنها استطاعت أن تكسر حاجز الخوف لدى الشعوب ضد استبداد أنظمتها، اضافة الى ازدياد نسبة الوعي السياسي والتضامن الوطني

لديها، كرد فعل عن الفساد المستشري في مؤسساتها، وتردي أوضاعها الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة فيها.

أما من حيث واقع الحركات الاسلامية تجاه الثورات في تونس ومصر، فاختلفت نسبية في بداياتها بين حركة النهضة التونسية وجماعة الاخوان المصرية نسبة الى اختلاف مواقعها وانخراطها في الحياة السياسية منها، ففي حين كان الاخوان يمارسون دورا ولو ضئيلا في المعارضة، فان حركة النهضة قد حظر نشاطها السياسي ونفي قادتها أو سجنوا، ولهذا كان موقفهم مسارعا لتمجيد الثورة والحث عليها، على عكس الاخوان ترددوا في المشاركة في الموعد الثوري، بل امتنعوا في موقفهم الرسمي بداية، وذهبوا الى الضغط اليائس لإخضاع النظام المصري، وبرروا ذلك من مواقفهم التاريخية التي تقتضي عدم المواجهة المباشرة مع النظام.

ومن أبرز نتائج الثورات في بداياتها صعود التيارات الاسلامية، على اختلافها مستفيدة من تعاطي الشعوب مع المظلومية التاريخية والسياسية، سواءا لدى اخوان مصر، أو حركة النهضة في تونس، كما أن الهيكلية التنظيمية لتلك الحركات، قد أهلتها لتتبوأ موقعا رياديا، خاصة نتيجة للفراغ السياسي وحالة التشتت لدى بقية الأحزاب التي أعقبت فترة سقوط النظامين التونسي والمصري.

كما نجد أن أبرز انعكاسات الحراك الثوري عل الحركات الاسلامية، هو اعادتها الى الانخراط الرسمي في الحياة السياسية بتقديم أوراق اعتمادها كأحزاب سياسية مرخصة، وهو الحال بالنسبة للنهضة التونسية في الفاتح من مارس 2011، وكذا حزب الحرية والعدالة بعد ما كشفت عنه ثورة 25 يناير، ومساهمتها بذلك في تشكيل المشهد السياسي، وترتيب الوضع الانتقالي، والذي يعرف بحساسية أوضاعها وتجاذبات أطرافه وفواعلها لا سيما اختلاف مشاهده وأولوياته التأسيسية.

أما من حيث تداعيات الحراك الثوري على الاستقرار السياسي والمؤسساتي في كل من تونس ومصر، فنجد أن المشهد السياسي يختلف باختلاف الفاعل تأثير الفواعل الرئيسية فيه، السياسية والمؤسسية، فان كان الاستقرار السياسي في تونس قد عرف تجاذبات بين حكومة الترويكا برئاسة النهضة مع المعارضة وأطراف المجتمع المدني الفاعلة، وهو ما يعتبر أمرا صحيا بعد أن حسمت الخلاف سياسيا عن طريق الحوار المفضي الى دستور توافقي والذي أبان عن نضج حركة النهضة والفواعل

المجتمع المدني والتونسي ككل، وعلى النقيض في الحالة المصرية نجد أن الاستقرار السياسي عرف تقهقرا نتيجة لإدارته من قبل فواعل غير سياسية، أبرزهم المؤسسة العسكرية وريثة النظام، وعليه عرفت التجاذبات حالة استنفار مابين الاخوان المسلمين والمجلس العسكري، عرفت على اثره المؤسسات السياسية تأزما نتيجة لمحاولة المجلس العسكري رسم المشهد الانتقالي، وفرض قواعد اللعبة السياسية بما يطيل بقائه فيها، مع تماطله في نقل السلطة للمدنيين أبرزهم الاخوان الفائزين بالانتخابات التشريعية والرئاسية، وهو ما أزم الموقف وأثر على الاستقرار السياسي فيها.

وخلصنا الى بعض الاستنتاجات أبرزها:

-اجتماع نفس الأسباب المؤدية للحالة الثورية، قد لا تؤدي الى نفس المآلات، لاختلاف النسق السياسي والاجتماعي وربما النسق الجغرافي والاستراتيجي لكل بلد، خاصة بعدما لاحظنا ذلك في اختلاف مخرجات الثورتين التونسية والمصرية.

-ويمكن تفسير أسباب استفادة القوى الاسلامية من الربيع العربي في العناصر الأولية التالية:

_ أن الاسلاميين ظلوا صفحة بيضاء خلال الفترة السابقة، ولم يثبت تورطهم مع الأنظمة المستبدة في قضايا تمس شرعيتهم السياسية، لأن منطق التاريخ يؤكد أن ضحايا الأنظمة الاستبدادية التي سقطت ومعارضيها يكونوا من المستفيدين نظرا لانفتاح الحكام الجدد عليهم وسعيهم لإدماجهم بغية اكتساب شرعية جديدة.

_أمل الشعوب العربية في القوى الاسلامية كأنظمة بكر لازالت تحظى بالمصداقية والشفافية، وهو ما سيصعب مسؤولياتهم ومهامهم، أمام موجة العزوف عن كل ماهو سياسي، من لدن الجماهير بعدما اتسعت المسافة بين المواطن والسياسة.

_الفعالية التنظيمية والقدرة على التعبئة و التأطير والتوجيه للشرائح المستهدفةخاصة في الاستحقاقات السياسية الهامة، وهي مسألة تفسر بالدور الجوهري الذي لعبه التأطير الدعوي والتربوي في تكوين شخصية المناضلين وولائهم لمبادئ هذا التيار وتصوراته.

_أفضى تأزم علاقتهم مع الأنظمة السياسية الى تعرضهم لاستراتيجيات التضييق والمحاصرة والقمع طيلة عقود وهو ما أكسبهم شرعية نضالية.

وعليه يمكن اجمالا تفسير صعود القوى الاسلامية من خلال المظلومية التاريخية التي تعرضت لها أغلب الحركات الاسلامية حيث لم تكن لهم تجارب سلطوية وفي أحسن الأحوال كانت مشاركتهم السياسية من خلال المعارضة هذا ان لم يقصوا من الحياة السياسية، وهو ما حدث للحركات الاسلامية العربية، اضافة الى استفادتهم من نجاح التجربة التركية، كنموذجا مبهرا لحزب العدالة والتنمية، في قيادته لتركيا نحو ازدهار اقتصادي واعتدال سياسي، يعطي المواطن العربي تفاؤلا لاستنساخ التجربة التركية.

الفصل الثالث :

المشاركة السياسية للحركات الاسلامية في فترة ما بعد الحراك الثوري العربي

تعتبر المشاركة السياسية من أدبيات الأحزاب السياسية للممارسة السلطة والوصول اليها أو الاكتفاء بدور المعارضة ان لم تشرك في الحكم أو في حال لم تقبل بذلك، ومن خلال التنافس عبر الانتخابات الديمقراطية، تجسدت رغبة الحركات الاسلامية في المشاركة السياسية للوصول الى الحكم عقب ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، حيث نتعرض في الفصل بالتحليل والنتائج للانتخابات التشريعية و الرئاسية التي عقبت الحراك الثوري العربي في تونس ومصر، عبر قراءة وصول الأحزاب الاسلامية للسلطة وكذا كيفية تدبيرها لمقتضيات الحكم.

حيث ينقسم الفصل الى ثلاثة مباحث، جاء الأول منها لتناول التمثيل على مستوى الجهاز التشريعي، لرصد حصيلتي كل من حركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى الحصيلة التنفيذية لكل من حركة النهضة وحزب الحرية والعدالة والمقارنة بينهما على أساس التمثيل على مستوى الجهاز التنفيذي والمشاركة الحكومية، أما المبحث الثالث فأردنا من خلاله معرفة التمثيل الخارجي للحركات الاسلامية، ومقارنة حصيلة العلاقات الخارجية بينهما،ان على المستوى الاقليمي أو العالمي لرصد توجهات كل منهما.

المبحث الأول: التمثيل على مستوى الجهاز التشريعي

شهدت المنطقة العربية عقب الحراك الثوري العربي سنتي (2011-2012) صعودا مشهودا للتيارات الاسلامية بشكل لافت للنظر، وغير مسبوق على صعيد المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، اذ صعدت عدة تيارات من بينها تيار الاخوان المسلمين والتيار السلفي في مصر، وحزب النهضة في تونس.[1]

وسنحاول في هذا المبحث رصد المشاركة السياسية للحركات الاسلامية محل الدراسة وتجاربها في الانتخابات التأسيسية والبرلمانية عقب الثورة، أي ابان الفترة الانتقالية في تونس ومصر مجسدة في كل من حركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة، للوقوف على أبرز الخصائص المشتركة ونقاط التقاطع والاختلاف بينهما من خلال المقارنة النيابية بينهما.

المطلب الأول : حصيلة حركة النهضة التونسية البرلمانية (انتخابات المجلس التأسيسي 2011-والانتخابات التشريعية2014)

تعد الانتخابات بمختلف أنواعها أحد أهم مؤشرات المشاركة السياسية، على الرغم من اختلاف دلالاتها ونتائجها، وتمثل انتخابات المجلس التأسيسي في أي بلد قيمة مضافة واستثنائية باعتبار وظيفتها التأسيسية، حيث يتولى المجلس صياغة الدستور ليكون أساس القواعد القانونية التي تفتح المجال لإنشاء دولة القانون، واستجابة للمطالب الشعبية أعلن رئيس الجمهورية المؤقت فؤاد المبزع تعليق العمل بدستور 1959، وحل مجلسي النواب والمستشارين والانطلاق في اجراء انتخاب مجلس تأسيسي، وذلك يعني ارجاع السيادة والسلطة التأسيسية الى الشعب التونسي باعتباره مصدرا للشرعية.[2]

---

[1] -علي عودة العقابي، **الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغير في البلدان العربية**، مجلة مجلة قضايا سياسية، العدد32، جامعة النهرين العراقية، ص 157

[2] - عبد الطيف الحناشي، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي:الاطار، المسار**، والنتائج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، مارس 2012، ص1

*_(انظر الفصل الثالث للدستور التونسي 1959: "الشعب التونسي هو صاحب السيادة على الوجه الذي يضبطه الدستور"،

استمرت الثورة التونسية في ديناميكيتها فبعد أن أطاحت بنظام "زين العابدين بن علي"، تم حل الحزب الحاكم وحل البرلمان المؤلف من غرفتين، مجلس النواب ومجلس المستشارين، وبدأت مرحلة بناء مؤسسات الدولة التونسية الديمقراطية الجديدة(*[1])

وتتجسد أهم التطورات السياسية للساحة التونسية عقب مغادرة الرئيس بن علي في 14 يناير 2011 كنقطة فارقة في تحول المسار السياسي التونسي، واحتفظ محمد الغنوشي بمنصبه كرئيس للوزراء، وفي 17 يناير أعلن الغنوشي عن تشكيل حكومة جديدة تضم العديد من الموالين للرئيس السابق في المناصب الهامة مثل الدفاع والداخلية والخارجية، وتحت ضغط الاحتجاجات في الشوارع تم تغيير تركيبة مجلس الوزراء ثلاث مرات للتخلص من أعضاء كانوا يتمتعون بعلاقات وثيقة مع النظام السابق، وبحلول نهاية فيفري اضطر الغنوشي للاستقالة وجرى تعيين الباجي قايد السبسي رئيسا جديدا للوزراء.[2]

شهدت الفترة التي عقبت الثورة التونسية العديد من المحطات السياسية الهامة والأحداث التي رسمت المشهد التونسي خاصة في تجاذبات المناحي السياسية في الفترة الانتقالية، وعليه يمكن تقسيم تلك المراحل الانتقالية للثورة التونسية الى :

المرحلة الانتقالية الأولى: من يناير 2011 الى أكتوبر 2011 " مرحلة التخلص من مؤسسات وتركات النظام السابق والاعداد لانتخابات المجلس التأسيسي".

[1]- *بعد استلام رئيس مجلس النواب المبزع فؤاد مهام رئيس الجمهورية وتعيين الغنوشي وزير أول، طرحت على الطبقة السياسية مسألة شرعية مؤسسات الحكم وسريعا حل البرلمان المؤلف من غرفتين وأسندت صلاحية اصدار المراسيم تشريعية الى رئيس الدولة وبعثت 3 هيئات لتدير ملفات ساخنة وذات أولوية في المرحلة الانتقالية، فتخصصت اللجنة الأولى في الاصلاحات السياسية والثانية في التحقيق في التجاوزات الحاصلة أثناء التظاهرات، أما الثالثة فاهتمت بالتحقيق في ظاهرة الفساد والرشوة، وقد طرحت على الطبقة السياسية أربعة خيارات لحل مسألة الشرعية، وهي أن يتم اعداد مشروع دستور جديد يعرض على الاستفتاء أو أن تنظم انتخابات رئاسية وتعين هيئة تأسيسية لصياغة دستور جديد أو أن يتم انتخاب مجلس تأسيسي لجمهورية ثانية ونتيجة لضغط الشارع وخاصة اعتصام القصبة 2، استقالت حكومة الغنوشي محمد الثانية وكلف الباجي قايد السبسي وأعلن عن اجراء انتخاب مجلس وطني تأسيسي لصياغة دستور جديد.

[2]- كفاح عباس الحمداني، **حركة التغيير في تونس الأسباب والتحديات**، مجلة دراسات اقليمية، مجلد 10، عدد 31، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ص82

انطلق المسار بعد اطاحة بن علي ببعث ثلاث لجان يوم 17 جانفي 2011، باشرت عملها قبل أن يقع اصدار مراسيم قانونية خاصة بها في فيفري 2011، وهي "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة"، و"اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 الى حين زوال موجبها"، و "اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد"، وقد أذن بتأسيسها حينذاك رئيس الوزراء محمد الغنوشي، كانت مرحلة توافقية بحيث كان هناك وفاق مابين الأحزاب والمنظمات والمجتمع المدني وناشطين من مختلف الأنواع، وساعدت النخب المدنية المعتدلة في الحكم التحول بقبول التفاوض مع المعارضة، ما مزج بين التحول من الفوق ومن الأسفل، كان ذلك بعد قبول المعارضة التي تحصنت ب"المجلس الوطني لحماية الثورة" الذي ضم (29حزبا وجمعية) ومجالس جهوية مماثلة الانضمام الى الهيئات العليا ذات الطابع الرسمي، وهكذا أصبحت الثورة ليس فقط شرعية بل وأيضا قانونية.[1]

وتم تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والتي تعد هيكلا شبه برلماني يتألف من (115)ممثلا من (12) حزبا سياسيا، و(19) من النقابات وممثلي المجتمع المدني، بحيث شكلت نهجا توافقيا تمكنت بعد ذلك من سن تشريعات أساسية، مثل المرسوم الانتخابي المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي ومرسوم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتم تحديد موعد تلك الانتخابات يوم 23 أكتوبر 2011، كما تم انتخاب هيئة مستقلة عن الحكومة والأحزاب للإشراف عليها وتسييرها.[2]

المجلس التأسيسي :وظيفته وآليات عمله

الوظيفة المناطة به: حددت المهمة الأصلية للمجلس التأسيسي في وضع دستور للبلاد، ويتمتع هذا المجلس بصلاحيات سيادية حيث يمكنه أيضا القيام بمهام غير تأسيسية كسن القوانين واختيار الهيئات التي تسير المرحلة الانتقالية، ويعد المجلس التأسيسي أعلى سلطة من الناحية القانونية، غير أن بعض خبراء القانون الدستوري يأخذون على الأمر الرئاسي المؤرخ في 23مارس 2011، المتعلق

[1] -حمادي الرديسي، **تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الدولة**، مجلة سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص6-7

[2] -أماني صالح دياب العرعير، **الانتخابات والتحول الديمقراطي:دراسة مقارنة بين الموذجين التونسي والمصري(2011-2016)**، دراسة لنيل متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية-قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، الموسم الجامعي(2016-2017)، ص102

بانتخابات المجلس التأسيسي صياغته غير الدقيقة من الناحية القانونية البحتة، ولأنه اكتفى بالإشارة الى انتخاب مجلس تأسيسي تعهد اليه مهمة صياغة الدستور الجديد، ولم يتطرق الأمر الرئاسي الى الآليات والشروط الدقيقة التي تجري فيها عملية بنيوية معقدة مثل صياغة الدستور الجديد، وتضمن بعض الثغرات منها عدم تحديد مهمته بدقة، هل هي دستورية حصرا، أم دستورية –تشريعية؟ وما اذا كان مشروع الدستور سيعرض على الموافقة الشعبية عبر الاستفتاء ليحظى بالشرعية الشعبية احتراما لمبادئ الثورة، أم سيكتفي بإقرار المجلس التأسيسي له بعد صياغته؟.

ويرى بعض خبراء القانون الدستوري أن المجلس هو سيد نفسه، بيد أن ذلك لا يسمح له بالتعمق في الوظيفة التشريعية لوضع قوانين، اذ يعد ذلك خروجا عن الاختصاص الأساسي له المتمثل في وضع الدستور، كما أن تعمق المجلس في القيام بالوظيفة التشريعية سيؤدي الى اطالة مدة بقائه الى ما بعد فترة وضع الدستور، إلا أن المجلس التأسيسي يقوم بحد أدنى ضروري من الوظيفة التشريعية وذلك بالتصديق على الميزانية لسنة 2012، اضافة الى سن القانون الانتخابي .[1]

الاطار القانوني للانتخابات:

بعد تعليق الدستور التونسي بصورة جزئية في مارس 2011، اعتبرت القوانين السارية آنذاك قاصرة وغير وافية، في سياق مرحلة ما بعد الثورة لذلك تم سن اطار قانوني جديد لتنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ويتألف الاطار القانوني من قانون الانتخابات، وجملة من المراسيم والأوامر التي تنص على انشاء الهيئة العليا للانتخابات، وتحكم تنظيم الأحزاب السياسية والجمعيات وتحدد طرق وإجراءات مراقبة تمويل الحملات الانتخابية من قبل دائرة المحاسبات، بالإضافة الى المراسيم التي تحدد مواعيد الانتخابات وتبين بالتفصيل طرق التمويل العام، وسقف النفقات للحملة الانتخابية وتحدد الدوائر الانتخابية، وعدد المقاعد وتنص على عدم امكانية أعضاء التجمع الدستوري الحاكم سابقا، للترشح في الانتخابات، وفضلا على ذلك تضمن الاطار القانوني الجديد القرارات الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.[2]

[1]- عبد الطيف الحناشي، مرجع سابق، ص2-3

[2]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص103

هيئة ادارة الانتخابات:

أنشئت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بموجب أحكام مرسوم(27) لسنة 2011، وينص هذا المرسوم على أن الهيئة تتمتع بالاستقلال من النواحي المالية والقانونية والإدارية، وأوكل اليها مهمة التحضير لإجراء انتخابات المجلس التأسيسي، والإشراف عليها ومراقبتها، والتأكد من أن العملية الانتخابية تتسم بالديمقراطية والتعددية والشفافية، كما تتمتع هذه الهيئة بصلاحيات واسعة لها جملة من المهام والمسؤوليات عن تنفيذ كافة مراحل العملية الانتخابية، وتتألف هذه الهيئة من لجنة مركزية مقرها تونس و(33) هيئة فرعية أخرى، وانتدبت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 53 ألف عضو على(8917) مكتب اقتراع مخصصة للمسجلين الاداريين منها (371) مكتبا في الخارج.[1]

النظام الانتخابي : ضبط المرسوم المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي طريقة الاقتراع على الدوائر الانتخابية وعدد أعضاء المجلس الوطني التأسيسي على قاعدة نائب بالنسبة الى كل ستين ألف ساكن، ويسند مقعد اضافي للدائرة كلما تبين بعد تحديد عدد المقاعد المخصصة لها وجود باق يفوق (30) ألف ساكن، وحدد عدد ممثلي التونسيين بالخارج 16 مقعدا، واعتمد التصويت على القوائم في دورة واحدة لتوزع المقاعد في مستوى الدوائر على أساس التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر البقايا.[2]

واعتمدت نظام القائمة النسبية، ويحقق هذا النظام الانتخابي تمثيلا أكثر وتعبيرا عن الارادة الشعبية ويجعل النسبة عدد المقاعد التي يحصل عليها كل حزب قريبة أكثر من نسبة الأصوات التي حصل عليها ويساهم في تطور التعددية الحزبية، و لذلك تحظى عملية توزيع الدوائر في النظم الديمقراطية بأهمية كبيرة نظرا لارتباطها الوثيق بسلامة العملية الانتخابية ولضمان تمثيلية المجالس المنتخبة للإرادة الشعبية على خلفية ذلك قامت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بتحديد عدد الدوائر كما حددت شروط الترشح وفق مايلي:[3]

_حدد عدد مقاعد المجلس التأسيسي ب217مقعدا، موزعة على 33 دائرة وخصص 199 مقعدا للدوائر الانتخابية على التراب التونسي توزع على 27 دائرة انتخابية بحساب دائرة لكل ولاية ماعدا

[1]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق،، ص103

[2]- عبد الطيف الحناشي، مرجع سابق، ص7

[3]- المرجع نفسه، ص8

ولايات تونس ونابل وصفاقس التي وقع تخصيص دائرتين لكل منهما، أما بقية عدد المقاعد (18مقعدا) فخصصت للمواطنين التونسيين المقيمين بالخارج ضمن ست دوائر انتخابية منها دائرتان للتونسيين المقيمين في فرنسا، والمسجلين فيها (10مقاعد)، ودائرة للمقيمين في ألمانيا مقعد واحد، ودائرة في ايطاليا (3مقاعد)، ودائرة للمقيمين في بقية الدول الأوربية (مقعدان)، ودائرة للمسجلين في الدول العربية وبقية دول العالم مقعدان.

المترشحون: بحسب قانون الانتخابات فانه يحق الترشح لعضوية المجلس التأسيسي لكل ناخب بلغ من العمر 23 سنة فأكثر، وقد اشترط القانون أن يكون عدد المترشحين متساويا لعدد المقاعد في الدائرة، ولا يمكن أن يترشح كل من: تحمل مسؤولية حكومية في عهد الرئيس السابق، وكل من تحمل مسؤولية في هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي، ومن نائب الرئيس السابق للترشح لمدة رئاسية جديدة لسنة 2014.

وعليه بلغ عدد القوائم التي قبلت بالترشح للمجلس الوطني التأسيسي (1519)في (27)دائرة انتخابية كاملة على الأراضي التونسية، وقد تنوعت القوائم المترشحة من للمجلس الوطني التأسيسي على النحو التالي:830 قائمة حزبية، 655 قوائم مستقلة، 34 قائمة ائتلافية، أما عدد المترشحين لعضوية المجلس 11686 تنافسوا على 217 مقعد، أي بمعدل 50 مترشحا لكل مقعد.[1]

جدول رقم(1): توزيع القوائم المترشحة للمجلس التأسيسي.[2]

القوائم الحزبية	**830 قائمة**
القوائم المستقلة	**655 قائمة**
القوائم الائتلافية	**34 قائمة**

وشهدت تونس في أعقاب الثورة تحديات الانفجار الحزبي هائلة لم تشهدا الساحة السياسية التونسية من قبل، فخلال أشهر قليلة انتقل عدد الأحزاب في تونس من تسعة الى أكثر من مائة حزب،

[1] - أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص105

[2] - عبد الطيف الحناشي، مرجع سابق،ص 15

ودون الخوض ما اذا كانت ظاهرة سلبية أم دليلا على حيوية المجتمع السياسي التونسي، فان هذه الظاهرة عقدت الى حد كبير وضع أحزاب المعارضة ذات الحضور التقليدي في البلاد، وخاصة منها أحزاب اليسار أو تلك المنظوية تحت راية التقدم والحداثة، ويرجع ذلك الى أن الذين شكلوا تاريخ المعارضة التونسية اليسارية والتقدمية كانوا من بين المثقفين والأساتذة والطلبة والمحامين و القضاة وغيرها من الفئة الوسطى الادارية.[1]

وفي مقابل ذلك يمكننا ملاحظة أن التيارات الاسلامية لم تعاني كثيرا من هذه الظاهرة والأسباب تكمن في: أولا المرجعية العقائدية العامة للإسلاميين ساعدتهم الى حد ما على تفادي التذرر الايديولوجي، بل أن أحزابا جديدة عملت تحت الراية الاسلامية لكن ذلك لم يؤثر في أداء النهضة الذي ضم قيادات تاريخية بارزة للتيار الإسلامي والسبب الثاني الذي حافظ على أدنى درجات الوحدة هو اضافة الى خبرتهم التنظيمية، أنهم كانوا غير معنيين في خطاباتهم بالبنية الأفقية للمجتمع التونسي، عمال فلاحين..ويتوجهون اليهم بصفتهم مؤمنين ينتمون الى رابطة دينية واحدة وهي الاسلام، أما السبب الثالث هو أنهم نجحوا في البروز خلال الحملة الانتخابية كقوة سياسية تقترح على الشعب مرجعية ثقافية مختلفة عن مرجعية النظام السياسي المنهار.[2]

وعليه فالقوائم الحزبية عبرت عن رغبة التونسيين بعد عقود من الكبت والقمع السياسيين وأفرزت عن 117 حزبا، وإجمالا فيمكن تصنيف الأحزاب المشاركة عبر القوائم الى ثلاثة أصناف منها أحزاب افتراضية لا تمتلك قاعدة شعبية وتستند الى أفراد من العائلة الواحدة، وأحزاب ذات شرعية نضالية وتاريخية ومن بينها حركة النهضة والتكتل الديمقراطي والحزب الديمقراطي التقدمي، اضافة الى الأحزاب اليسارية، وأحزاب تكونت من بقايا الدستوريين الذين ينتسبون الى بورقيبة والدستوريين نسبة لحزب التجمع الدستوري، في المقابل لم تقدم العشرات من الأحزاب الأخرى قوائم ترشيحات كما

[1]- المولدي الأحمر، **الانتخابات التونسية :خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الاسلامي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ديسمبر 2011، ص7

[2]- المولدي الأحمر، مرجع سابق، ص8

عجزت أخرى عن الحضور في كامل الدوائر الانتخابية ولم يتمكن إلا 28 حزبا من الحضور في جميع الدوائر، داخل التراب التونسي وخارجه مثل النهضة (100%) .[1]

أما القوائم الائتلافية فقد تكونت من بعض الأحزاب والجمعيات وعدد من المستقلين وبرز ائتلافان هما :

_**القطب الديمقراطي الحداثي:** بزعامة حركة التجديد (الحزب الشيوعي سابق)، وضم عدة أحزاب سياسية كالحزب اليساري الاشتراكي و حزب الخضر اضافة الى منظمات غير حكومية "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" وتقدم الائتلاف بقوائمه في جميع الدوائر.

_**الائتلاف الديمقراطي المستقل:** وضم مجموعة من الشخصيات الليبرالية والعلمانية والإسلامية المعتدلة اضافة الى حزبين توجهاتهما اسلامية بزعامة الشيخ عبد الفتاح مورو والكاتب صلاح الدين الجورشي.[2]

الهيئة الناخبة: وحسب أحكام قانون الانتخابات، فان عملية تسجيل الناخبين تتم من قبل الهيئة المستقلة للانتخابات اذ يعد التسجيل شرطا مسبقا للممارسة الحق بالتصويت، ومن القانون ذاته ينص على أن التسجيل طوعي، بحيث يحق لجميع التونسيين لمن يبلغون (18عام) أو أكثر والذين يتمتعون بكامل حقوقهم المدنية والسياسية.[3]

لقد ساد انطباع عام لدى المتابعين للانتخابات التونسية في 23 أكتوبر 2011، أن التونسيين أقبلوا بتدافع وبكثافة على صناديق الاقتراع، وهو أمر صحيح ظاهريا، خاصة اذا قورن بالانتخابات التي جرت سابقا، فبعد نجاح الثورة كان التونسيون متعطشين للمشاركة السياسية والتعددية الحزبية، وكان المواطن التونسي واثقا من أن صوته لن يزور في ظل انتخابات تتمتع بالشفافية والشرعية وعندما بدأت العملية التصويت ساد الاعتقاد بأن نسبة التصويت قد قاربت 90%، إلا أن نسبة الاقتراع الواقعية كانت في حدود 52 %، وقد قدر العدد الاجمالي للناخبين لتونسيين الذين صوتوا كان

[1]- عبد الطيف الحناشي، مرجع سابق، ص17

[2]- المرجع نفسه، ص18

[3]-أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص105

4،308،888 من مجمل عدد الناخبين المحتملين البالغ 8،289،924، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم(2): المقترعون في انتخابات المجلس التأسيسي.[1]

عدد الناخبين المحتملين	**8 ،289،924**
العدد الاجمالي للمقترعين الذين أدلوا بأصواتهم	**4،308،888 منهم 214،231 في المهجر**
العدد الاجمالي للأصوات الصحيحة	**4،053،148**
العدد النهائي للأوراق الملغاة	**155911 (6، 3%)**
العدد الاجمالي للأوراق البيضاء	**99829(2،3%)**
نسبة الناخبات (من مجموع من صوتوا)	**%45**
النسبة العامة للمشاركة	**%52**

وبخصوص انتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي فقد أقر المرسوم إجراء الانتخابات حسب نظام القوائم على أن تكون مناصفة بين الرجال والنساء، كما أقر مبدأ النسبية وأن تجرى الانتخابات بتنظيم وإشراف هيئة عليا مستقلة للانتخابات، واكتفت وزارة الداخلية بتقديم الحماية الأمنية للانتخابات بالاشتراك مع الجيش، ومن نتائج هذا التغيير العميق الذي أحدثه المرسوم النجاح المسجل في إجراء انتخابات اعتبرها أغلب المراقبين أنها تمت بطرق نزيهة وديمقراطية.

أما في ما يتعلق بمراقبة نزاهة وديمقراطية الانتخابات، تجدر الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي بذلت من قبل ائتلافات شكلتها منظمات غير حكومية متعددة مثل(عتيد، مراقبون، شاهد وأوفياء)في تعبئة وتدريب آلاف الملاحظين خاصة من فئة الشباب، ذكورا وإناًثا، ومن ثم القيام بعمليات المراقبة والملاحظة وكتابة تقارير عن تلك الانتخابات وتقديم توصيات، قد تكون كل هذه العمليات شكلية وبسيطة للمراقب

[1] -عبد الطيف الحناشي، مرجع سابق، ص19

من خارج تونس، ولكن من المهم الإشارة إلى أن مئات الآلاف من التونسيات والتونسيين شاركوا لأول مرة منذ نصف قرن في انتخاب مجلس تأسيسي لصياغة الدستور من دون ضغوط سياسية أو أمنية.[1]

أما عن الحملات الدعائية لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي حددت مدتها ب(21يوما) ابتداءا من الفاتح الى 21 أكتوبر 2011، فقد انطلقت بدورها فاترة وبدا مشهدها محتشما في الأيام الأولى نتيجة لرواسب ومخلفات الماضي السياسي وهواجس انعدام الثقة في الدولة وأجهزتها، لكن سرعان ماحمي وطيس الحملة مع المشارفة على انتهائها، وتعددت وسائلها ومشاهدها من تعليق صور رؤساء قوائم في الطريق العام والأماكن المخصصة رسميا لهم الى مواكب السيارات التي جابت شوارع المدن الكبرى الى الاجتماعات العامة وطرق الأبواب لتوزيع النشريات الخاصة ببرامج الأحزاب والمعرفة بالناخبين.[2]

استعدادات حركة النهضة قبيل انتخابات المجلس التأسيسي عقب الثورة:

خرجت الحركة من طور المغالبة والمواجهة الى طور المشاركة في صوغ المشهد السياسي لتونس الثورة، وبدت حريصة على احترام حالة التنوع الثقافي والإيديولوجي الذي يسم الاجتماع التونسي مؤكدة أنها لا تنصب نفسها في موقع الوصي على الاسلام أو الناطق باسمه، فأرسلت بذلك رسائل ايجابية الى مكونات المجتمع المدني وانخرطت في مسار التنافس النزيه على السلطة، وبدت الحركة على جانب كبير من الانتظام واستعادت قدراتها على التشكل والاستقطاب في وقت قياسي، فقد أنشأت مراكز وفروعا لها في مختلف المناطق والمحافظات ولمت شتات قواعدها في الداخل والخارج والتفت حول مناضليها.[3]

---

[1] - أحمد كرعود، **تجربة الانتقال التونسية"قصة نجاح نسبية"، عن كتاب التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011**، أوراق ورشة عمل من تنظيم الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية والجامعة الأمريكية في بيروت، مؤلف جماعي، ط1، دار شرق الكتاب للنشر، تموز 2016، ص119-120

[2] - عائشة التايب، **قراءة في مضامين ودلالات نتائج الأنتخابات في تونس**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يناير 2012، ص10

[3] -أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحدي البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية يعدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4 المجلد الأول، ربيع 2013، ص 161

واعتبرت حركة النهضة الترخيص لها في الفاتح من مارس 2011 تتويجا لثورة الشعب ومساره الطويل في النضال، و خطوة ايجابية في اتجاه القطع مع نظام الاستبداد والفساد ورد الاعتبار لثوابت البلاد وهويتها العربية والإسلامية ولكل من دافع عنها.[1]

وبعد ثورة 14 يناير بدأت تطفو على السطح رموز حركة النهضة، وكانت آنذاك كل مكونات المجتمع من قوى نقابية ومدنية وحزبية قد عملت على اعادة البناء والنظر الى تونس بعين المسؤولية، فتراجعت بذلك الحركات الاحتجاجية الشعبية وأدرك الجميع أنه لا مناص من التنظيم وفقا لتمثيلية قانونية، فأخذت الأحزاب والجمعيات على عاتقها اعادة بناء الحكم السياسي على أساس ديمقراطي واتفقت كل الأطراف الفاعلة سياسيا على أن التمثيل السياسي لابد أن يكون عن طريق وضع دستور يعكس ارادة الشعب ووحدته ويتم تمثيله بنواب له في مجلس وطني تأسيسي، ولم يعترض أي حزب على هذا الاتفاق الشعبي العفوي بما في ذلك حركة النهضة.[2]

وباعتبار أن المرحلة الانتقالية أو مرحلة ما بعد الثورات هي ليست مرحلة اقتناص الغنائم، ولكنها مرحلة اقتسام أعباء البناء وهذا ما أفصح عن فحواه رموز التيار الاسلامي الاصلاحي ومن أبرزهم حركة النهضة عبر تصريح زعيمها راشد الغنوشي عشية الانتخابات التونسية، بأن حركته ترمي الى انشاء تحالف وطني يقود حكومة الثورة المنتخبة حتى لو حصلت الحركة على الأغلبية.[3]

ولأجل ذلك فعّلت الحركة عملها الخيري الدعوي وجهدها الجمعياتي في الجهات المحرومة واقتربت من الطبقات الوسطى والمستضعفة وصاغت بذلك استراتيجيات ذكية في استتباع الناس بصياغتها لبرنامج انتخابي واعد خلال الحملة الانتخابية للتسابق على المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، فبلورت برنامجا شاملا وطموحا في 364 نقطة (انظر برنامج النهضة)[4]، تعلقت بهموم المواطن التونسي وأحلامه وكيفيات تحقيق طموحاته في مجالات الرقي الاجتماعي والرفاه الاقتصادي والعدالة الانتقالية والتعدد السياسي، ورفضت الحركة عقب الثورة الانخراط في موجات الاستقطاب

---

[1] - بلال التليدي، مرجع سابق، ص 89

[2] - نعيمة الرياحي، **الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة**، ط1، دار نقوش عربية، تونس 2013، ص108-109

[3] - أحمد الأبيض وآخرون، **الاسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2012، ص161

[4] - انظر برنامج حركة النهضة التونسية

الثنائي (العلماني /الاسلامي)، كما رفضت الدخول في صراع هوية تونس أو الانشغال بالرد على التهم التي يوجهها اليها خصومها من اليمين واليسار، مركزة على كسب معركة التنافس البرامجي.[1]

وفي الوقت نفسه كان انحياز الخطاب السياسي لحركة النهضة الى مسألة الديمقراطية ليس اجراءا تكتيكيا وإنما ايمانا بها وبدورها بوصفها أداة رئيسية في ادارة الصراع السياسي والاحتكام لها ولمخرجاتها، وفي هذا الصدد يقول راشد الغنوشي:"ان حزب النهضة الذي شاركت في تأسيسه والذي أرأسه، يعزز الرؤية الديمقراطية للمستقبل التي هي متجذرة في تاريخنا وثقافتنا وقيمنا كأمة وكحزب ديمقراطي اسلامي، فنحن نعتقد أن الديمقراطية هي الخيار الطبيعي لشعبنا، الآن أكثر من أي وقت مضى، ويمكن "للديمقراطيين المسلمين"، مثل أولئك الموجودين في حزبنا سد الفجوة بين الأصالة والحداثة وتقديم رؤية للاصلاح الذي يحترم التاريخ وقيم المجتمع" .

بل ذهب الرجل أبعد من ذلك حين يقارن حزبه بالأحزاب الديمقراطية المسيحية التي تطورت في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فيقول : "وكما وهو الحال مع الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا، و تتألف حركة النهضة من الأشخاص الذين تتشابك لديهم العقيدة الدينية والإيمان بالديمقراطية بإحكام، ونحن نسترشد في نفس الوقت بالقيم الدينية، مثل العدالة الاجتماعية والمساواة، واحترام والمؤسسات وسيادة القانون.[2]

نتائج الانتخابات:

بعد أخذ ورد وعقب اسقاط الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قوائم العريضة الشعبية في مناسبة أولى عند التصريح الأولي بنتائج الانتخابات، واسترجاعها بعد أن قضت المحكمة الادارية التونسية بذلك، أفضت أول انتخابات حرة في تاريخ تونس الثورة الى النتائج التالية: تحصلت حركة النهضة على 89 مقعدا يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي تحصل على 29 مقعدا، ثم العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية ب 26 مقعدا، وتحصل حزب التكتل من أجل العمل والحريات على 20 مقعدا، يليه الحزب الديمقراطي التقدمي الذي تحصل على 16 مقعدا، يليه حزب

[1]- أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحدي البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مرجع سابق، ص 161

[2]- خليل العناني، **الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي**، مرجع سابق، ص 45-46

المبادرة والقطب الديمقراطي الحداثي بخمسة مقاعد لكل منهما، وحزب آفاق تونس بأربعة مقاعد، ثم قائمة البديل لحزب العمال الشيوعي التونسي بثلاثة مقاعد، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الشعب بمقعدين لكل منهما، فيما تحصلت 16 قائمة أخرى على مقعدا واحدا لكل منها[1].

وفيما يلي يوضح الجدول الآتي عن النتائج مفصلة داخل تونس وفي المهجر.

جدول رقم(3): توزيع المقاعد التي فازت بها القوائم المختلفة في داخل تونس والمهجر.[2]

الأحزاب وقائمة القطب والعريضة	عدد المقاعد	عدد المقاعدفي المهجر	المجموع
حركة النهضة	80	9	89
المؤتمر من أجل الجمهورية	25	4	29
العريضة الشعبية للحرية والعدالة	25	1	26
التكتل من أجل العمل والحريات	18	2	20
الحزب الديمقراطي التقدمي	15	1	16
القطب الديمقراطي الحداثي (ائتلاف)	4	1	5
حزب المبادرة	5	-	5
حزب آفاق تونس	4	-	4
البديل الثوري (حزب العمال الشيوعي)	3	-	3
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2	-	2

[1] - عائشة التايب، مرجع سابق، ص13-14

[2] - عبد الطيف الحناشي، مرجع سابق،ص 22

حركة الشعب	2	-	2
الأحزاب والقوائم المستقلة	16	-	16
مجموع مقاعد المجلس التأسيسي	199	18	217

قراءة في نتائج الانتخابات ودلالات فوز النهضة:

أظهرت النتائج فوزا عريضا لحركة النهضة في الدوائر الانتخابية داخل تونس وخارجها، حيث حصلت على 89 مقعدا من أصل217، منها (9مقاعد) في المهجر من أصل (18)، و80 مقعدا في الداخل، وعلى الرغم من التوقعات بفوز النهضة إلا أن نتائج الانتخابات كرست عددا من القضايا الغير متوقعة أبرزها:[1]

_تمكنها من تحقيق المرتبة الأولى في كل الدوائر باستثناء (دائرة سيدي بوزيد).

_حصولها على العدد الأكبر من الأصوات في كل الدوائر باستثناء (دائرة سيدي بوزيد).

_فوزها بعدد كبير من المقاعد اذ حصلت على مجموع 89 من 217 مقعدا بنسبة 41، 01%، في حين كانت النسبة المتحصل عليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي تحصل على 29 مقعدا هي 13، 36%، (*[2])وحصلت العريضة الشعبية (*[3])على 27 مقعدا بنسبة 12، 44%، بينما حصل حزب التكتل من أجل العمل والحريات على 20 مقعدا بنسبة9، 21%، أما الحزب الديمقراطي التقدمي الذي تحصل على 16 مقعدا بنسبة7، 36%، وكان الفارق شاسعا في عدد المقاعد المتحصل

[1]- عبد الطيف الحناشي، مرجع سابق، ص23-24

[2]- ***المؤتمر من أجل الجمهورية:** من أبرز أحزاب المعارضة للنظام السابق، ولكنه لم يحصل على ترخيص إلا بعد نجاح الثورة ويرأسه المنصف المرزوقي، وقد دخل المؤتمر للانتخابات كحزب ديمقراطي علماني ذو نزعة عروبية واضحة كما انفتح على النهضة والأحزاب الاسلامية وأخذ موضع تيار الوسط بينها وبين التكتل الديمقراطي الحداثي، ويفضل الحزب النظام المختلط باعتباره شكل الحكم الأنسب لتونس

[3]-***العريضة الشعبية المستقلة:** ولا يوجد لها جسم تنظيمي وإطار حزبي تعمل ضمنه ويرتكز برنامجها السياسي على طروحات مؤسسها محمد الحامدي، وقد تبنت خطابا توقيعيا اسلاميا وتقدميا من ناحية الحقوق الاجتماعية الأمر الذي عكس تناقضا كبيرا في طروحاتها، كما أنتجت تحالفات مع رجال أعمال دعموا الحزب الحاكم السابق واستطاعت العريضة المنافسة بفاعلية خلال الانتخابات

عليها بين النهضة من جهة وبقية الأحزاب من جهة أخرى، اذ يساوي ما تحصلت عليه النهضة من مقاعد عدد ما تحصل عليه 13 حزبا بما في ذلك الأحزاب الثلاثة التي تأتي مرتبتها مباشرة بعد النهضة(دون احتساب العريضة المستقلة).

أما من حيث التوزيع الجغرافي للأصوات من حيث حجم مشاركة النهضة بقوائم في كافة الدوائر الانتخابية، فنجد أن حضورها مكثفا، اذ تحصلت على نحو 60 بالمائة من الأصوات في دائرتي قابس وتطاوين، وهي من أكثر المناطق التي تمتلك النهضة فيها حضورا جماهيريا، فجهة قابس تضم منطقة الحامة التي تتميز بكثافة سكانية عالية وهي موطن مؤسس الحركة الغنوشي، اضافة الى ذلك تتميز هذه الجهة الصناعية بكثرة النزوح الها خاصة من أقصى الجنوب(تطاوين ومدنين)، وتطاوين هي أكبر الجهات المحافظة في تونس، ومقابل ذلك لم تتجاوز الأصوات الي تحصلت عليها الحركة في الشمال الغربي(باجة سليانة وجندوبة والكاف)نحو 30%من الأصوات، وبين 30% الى 40% في الجنوب الغربي (سيدي بوزيد، القصرين وقفصة)، بينما كانت النسبة في الساحل(سوسة والمهدية والمنستير) بين 30%الى 40%، وتحصلت على نسبة مابين40% الى 50% في عدة مناطق كبنزرت والقيروان، ودائرة صفاقس ومدنين، أما في تونس الكبرى فتحصلت حركة النهضة على 17 من مجموع 42 مقعدا، وهي نسبة متوسطة بين 30الى 40.[1]

ويجدر الاشارة أن الانتخابات الجمعية التأسيسية لم تمح الخارطة القديمة تماما فالأحزاب الستة الأولى كانت موجودة قبل الثورة ويمكن ايجاز الأسباب المؤدية لفوز النهضة بهذا الحجم الكبير الى:[2]

1-عوامل خاصة بحزب النهضة: كقدرتها على تشكيل تنظيم متماسك، كما ساهمت مواردها المالية بشكل مباشر أو غير مباشر في فوزها، اضافة الى محاولة قياديها أن يبرزوا وجهها الحداثي ومدى تعلقها بالمكتسبات الحداثية لتونس.

2-العوامل الخاصة بالناخبين: جزء كبير من الناخبين وقعوا ضحية مغالطة حسم المعركة الانتخابية ضمن المقابلة بين الاسلام والكفر، فالحملات الدعائية والبرامج الانتخابية وخطابات أئمة المساجد

[1]- عبد الطيف الحناشي، مرجع سابق، ص28-29

[2]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص109-110

ودعاة جزء من السلفية، أظهرت النهضة بأنها تحتكر تمثيل الاسلام وأظهرت الحداثيين الى أعداء للدين والهوية التونسية، فأدلى الكثير من الناخبين بأصواتهم للنهضة اعتقادا منهم دفاعها عن الاسلام ومقدساته، وستطبق الشريعة في حال وصولها للسلطة.

3-العوامل الخاصة بالأطراف المنافسة: فتركيز خطاب بعض الأحزاب على نقد النهضة و التهجم عليها قد ساهم في جلب التعاطف مع النهضة كضحية دون انتباه الناخبين لبرنامج الحزب، كما أن التشتت الذي عرفته الساحة السياسية التونسية وبخاصة الأحزاب اليسارية التي لم تستطع تكوين جبهة موحدة تلتقي حول مشروع متجانس، اضافة الى كثرة القوائم المستقلة، كل ذلك أسهم في تشتت أصوات الناخبين.

كما يمكن اضافة عامل رابع، ألا وهو استفادة حركة النهضة من النظام الانتخابي، اذ ضمن لها التفوق في عدد الأصوات، وكسب مقاعد جديدة بأكبر البقايا المعتمدة في النظام الانتخابي التونسي، في حين يرى محللون أن نتائج الانتخابات بينت أن التونسيين لم ينتخبوا برنامجا بقدر ما انتخبوا من جسدوا قطيعة مع الماضي.

محددات صعود التيار الاسلامي النهضة وأسبابه: تفيد المعطيات الرقمية التي استخلصنا بعض دلالاتها سابق أن البحث عن عامل واحد أو عامل حاسم لتفسير صعود التيار الاسلامي ممثلا بحركة النهضة، لا يوفر امكانية الفهم الدقيق للسلوك الانتخابي للمواطن التونسي الذي اختار التصويت لحركة النهضة، فمعطى التغطية الشاملة للتراب التونسي يسقط الاعتبارات الجغرافية والسكانية في التحليل، وبلوغ نسبة الفوز في المعدل الى 40 % يسقط أيضا التفسيرات الثقافية والطبقية والنفسية، و حتى العقلانية، [1].

وقد ربطت بعض الآراء فوز النهضة بعودة "الاحياء الديني" الى الشارع والمجتمع التونسي، من خلال التعاطف الوجداني في خيار الناخبين من خلال اعتباره تصويتا انفعاليا لحماسة التونسيين للهوية بمقوماتها(الدين واللغة)، وان صح هذا القول فانه لا يمكن بأي حال اختزال حوالي نصف أصوات الناخبين في هذا المحدد الوحيد، ولا شك على أن الاقتصار على التفسير الأحادي البعد يظل

[1]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص179

خطأ منهجيا، كما يطرح التفسير وفق فكرة الناخب العقلاني بالتصويت وفق ما رآه مناسبا لمصالحه ومنافعه الآجلة والعاجلة، وبالرغم من قلة الأحزاب التي دخلت الانتخابات ببرامج اقتصادية واجتماعية، فنجد أن حركة النهضة ممن طرحوا برنامجا اقتصاديا واجتماعيا واعد كما سبق ذكره، قد يكون مساعدا في استقطاب الناخبين.[1]

في حين يذهب آخرون أنه قد صوت على النهضة المتدين وغير المتدين، الطبقة الوسطى والطبقة الكادحة والذين يحملون تعاطفا وجدانيا معها والذين لم يكن لهم رصيدا تعاطفيا معها، والذين اقتنعوا ببرنامجها السياسي والاقتصادي والذين لم يطلعوا على البرنامج أو الذين لا يهمهم في الانتخابات معايير المصلحة العقلانية في تدبير علاقتهم مع الأحزاب.[2]

وبشكل عام وضمن التحليل المستند الى المعطيات الرصدية من الانتخابات التأسيسية يمكن الوقوف على المحددات الآتية:

_رصيد المظلومية السياسية، فظلت النهضة في مخيال الشعب التونسي التنظيم الذي عانى أكثر من غيره من الاستئصال والقنع والنفي والتضييق، ولعل في رصيد قيادات النهضة الذين اعتقلوا للأكثر من عشر سنوات وهو الاشعاع الكبير الذي ضمن الالتفاف الجماهيري حولهم.

_ استثمار وجود الفراغ السياسي الذي نجم عن سقوط نظام بن علي وعدم وجود أحزاب سياسية مؤهلة لتصدر المشهد السياسي.

_التصويت العقابي الذي مارسه الشعب التونسي ضد التشكيلات السياسية التي أسسها بعض الرموز للنظام السابق، أو ضد الأحزاب التي كانت تصطف في أجندة النظام السياسي السابق.

_القوة التنظيمية والفعالية البرنامجية للحزب، حيث برز ذلك من خلال اعادة بناء الهياكل بشكل سريع في مختلف التراب التونسي، وتوفير الأداة الحزبية القادرة على خوض غمار التجربة الانتخابية والحملات التواصلية الكثيفة، بالإضافة الى الفعالية البرنامجية وتدابير البرنامج الاقتصادي والسياسي

[1]- عائشة التايب، مرجع سابق، ص18-19-20

[2]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص179

التي وضعتها النهضة بالرغم من انتخابات المجلس التأسيسي لا تتطلب برنامجا يعرض على الرأي العام، كون مهمتها تقتصر على كتابة الدستور والتحضير للانتخابات القادمة.

_الخطاب السياسي المعتدل للحزب والذي وجه رسائل طمأنة الى الداخل والخارج، وضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على المنافسة .

_الحراك الشعبي والمناخ الاقليمي الذي ساعد للصعود الاسلامي في المنطقة، اضافة الى التموقع السياسي الجدي في سياق ترتيبات الوضع الانتقالي والحضور الوازن لمواقفه ضمن هذا السياق.[1]

جاءت كل هذه العوامل مجتمعة في تفسير محددات فوز النهضة اضافة الى خبراتها السياسية السابقة في سبر أغوار متطلبات المجتمع التونسي وخصوصياته، ما جعلها تهيء بقوة تدبير اللحظة الانتخابية لتصوغ قراءتها في صلب التخطيط المحكم للحملة الانتخابية.

ويمكن أن يلخص تعليق مؤسس الحركة وزعيمها راشد الغنوشي عقب صدور نتائج الانتخابات كل التحليلات السابقة اذ يقول:"على الرغم من طول مرحلة التهميش والقمع ل"حركة النهضة"لم تغادرني القناعة، عبر 22سنة من الهجرة بأن الشعب التونسي في أول فرصة ستعطى له سيختار الحركة، الشعب التونسي وفي، ربما يتظاهر بالولاء والاستسلام أحيانا ولكنه يقول كلمته في الوقت المناسب، ولهذا لم تفاجئني نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي جرت في 23أكتوبر 2011، بل كنت أتوقع أن تكون الأصوات التي منحت ثقتها للحركة أكثر مما حصلنا عليه بالفعل، ولو كان النظام الانتخابي نظاما آخر لحصلنا على عدد أكبر من المقاعد".[2]

وبالرغم من أن هذا التحليل صاحبه الكثير من التفاؤل كونه جاء في سياق الفوز، وكون زعيم الحركة منتشي بالنتائج المحصل عليها، كما أنه قد يكتسي طابع المأمول أكثر من الواقع حيث أنه يعطي انطباعا للحظة فارقة تعكس لذة وتفاؤلية المنتصر، فالواقع والمشهد السياسي قد يتغير ويفرز غير ذلك وهو ما سنكتشفه لاحقا في الانتخابات التشريعية 2014.

[1]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص180-181

[2]- راشد الغنوشي، **تونس من الثورة الى الدستور**، في حوار أجراه معه صلاح الدين الجورشي، مجلة سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص107

وليس أقل من هذا التفاؤل، يردف أحد القياديين في تعليقه على ما حققته النهضة عقب الانتخابات، اذ يقول:"حركة النهضة اليوم فهمت وأدركت أكثر من أي وقت مضى ضرورة وأهمية التكيف والانسجام بقدر أو بآخر مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، خصوصا بعد ثورة الحرية والكرامة، فخاضت بحق الممارسة الديمقراطية بكل أشكالها في انتخابات23 -10- 2011، وأصبحت الديمقراطية تتحول من لفظ ومدلول سياسي الى ممارسة حقيقية نعايش تجربتها في الواقع السياسي التونسي"، ويضيف ليقيم مسار المشاركة " شاركت النهضة بفاعلية كبرى في هذه الانتخابات، نظمت حملات انتخابية ناجحة في كامل التراب التونسي، تواصلت مباشرة مع جماهير شعبنا في كل الولايات والمعتمديات في كل القرى والأرياف والأحياء تقريبا، لتبليغ بيانها والدفاع عن قناعاتها وكسب الأنصار، ولقد مثلت هذه الانتخابات محطة بارزة في مسار الحياة السياسية وكانت أول انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ البلاد، مثلما كانت تجسيدا حيا لمطلب الشعب في برلمان حر ومستقل تعبيرا عن الارادة الشعبية العامة... وهكذا أضحى المجلس الوطني التأسيسي محل الشرعية التي لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها مهما كان هناك مؤاخذات عن عمل هذا المجلس".[1]

واختلفت الآراء حول فوز حزب النهضة عقب انتخابات المجلس التأسيسي ما بين مؤيد ومعارض لها، ولدى عديد من الملاحظين الذين اعتبروا ذلك بداية عهد تداول على السلطة وتحكيم ارادة الشعب لتشكيل مؤسسات الدولة، فيما رأى آخرون -خاصة من الأحزاب العلمانية المنافسة - في صعود الاسلاميين الى مواقع القرار خطرا على الجمهورية وتهديدا للمكاسب الحداثية لتونس كحقوق المرأة والتعددية الثقافية، وحذروا بأن النهضة ستسعى الى أسلمة المجتمع بالقوة وتواجه حركة النهضة تحديات عدة منها ما يتعلق في اعادة بناء الحركة لنفسها تنظيريا وتنظيما لمواكبة المرحلة الانتقالية، لأن ضرورات العمل السياسي في اطار السرية تختلف عن مقتضيات العمل في اطار الشرعية، ما عاشته الحركة من نفي واقصاء ساهم في صوغ خيارات تنظيمية وتمثلات ايديولوجية اقتضتها تلك المرحلة،

[1]- المبروك بن عبشة، **حركة المهضة والديمقراطية**، ط1، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2015، ص65-66

وهي حاليا تحتاج الى مزيد من التطوير والمراجعة النقدية لكي تنخرط في مسار التحديث الذاتي، وتتفاعل ايجابيا مع مكونات المجتمع المدني الذي أنتجه الحراك السياسي للثورة.[1]

وقد وعدت حركة النهضة ذات المرجعية الاسلامية عقب أعتلائها سدة الحكم بعد انتخابات المجلس التأسيسي بتحقيق مطالب عديدة عند ادراتها للحكم في المرحلة الانتقالية منها:[2]

_ تجنب الانفراد بالقرار

_الجمع بين مبدأ المحاسبة والعدالة الانتقالية وروح التصالح

_اجراء انتخابات ديمقراطية وصوغ الدستور

وبالرغم من أن صناديق الاقتراع قد أعطت نتائج متقدمة لحركة النهضة، ومع ذلك اختارت النهضة المنهج التشاركي للحكم من خلال القبول بتشكيل حكومة ائتلافية ضمت النهضة الى جانب حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية بقيادة منصف المرزوقي، والتكتل الديمقراطي بقيادة مصطفى جعفر(*)، وقد مثلت هذه التجربة رغم ما صاحبها من مشكلات وصعوبات نموذجا فريدا من نوعه في العالم العربي، من جهة ادارة الحكم والتعايش بين تيارات ديمقراطية من خلفيات اسلامية وعلمانية معتدلة، في وقت كانت الكثير من النخب التونسية تنظر للصراع الأزلي بين خندقي الاسلاميين والعلمانيين، وقد أثبتت هذه التجربة أن الاختلافات السياسية والأيديولوجية لا تقف حائلا بالضرورة دون التعاون والعمل المشترك كما أثبتت هذه التجربة الطابع الوسطي والانفتاحي لحركة النهضة خلافا لما روجه رموز النظام السابق كونها تمثل تهديدا لأسس الاستقرار والعيش المشترك.[3]

---

[1]- علوي عزيزة، **التحولات السياسية في مصر وتونس"1981-2011"دراسة مقارنة**، مذكرة لنيل متطلبات الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيمات السياسية والادارية، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي(2013-2014)، ص282

[2]- علوي عزيزة، مرجع سابق، ص 283

(*) **مصطفى جعفر** ولد في تونس 9-12-1940، درس الطب في فرنسا ثم عاد الى تونس، بدأ حياته السياسية منتميا الى الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم بقيادة بورقيبة قبل أن يخرج عنه وانضم الى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي خرج عنها ليؤسس حزب التكتل من أجل العمل والحريات والذي اعترف به سنة 2002، ليتمكن بعدها مصطفى جعفر من الترشح للرئاسة أمام بن علي في 2009، نشط في جمعيات حقوق الانسان وجذب الى حزبه الكثير من الناشطات العلمانيات

[3]- المبروك بن عبشة، مرجع سابق، ص66-67

ويرى الغنوشي:" أن الفكرة السابقة تبلورت منذ مبادرة 18أكتوبر 2006، على أنه في سنة 2009 في مشاركتي في ندوة نظمها قسم الديمقراطية في احدى جامعات لندن، التقيت بالمرزوقي وهو أحد المشاركين وكانت مداخلتي ممثلة بمبادرة 18 أكتوبر التي جمعت اسلاميين وعلمانيين في مشروع سياسي واحد، وأعتقد أن المشروع هو الذي مهد فيما بعد للترويكا، وحين سألت يومها في لندن، كيف تتحالفون مع العلمانيين وتتركون الاسلاميين، فأجبت: ان الدكتور المرزوقي العلماني أقرب الي من مفتي تونس، كوني لا أشكك في اسلام الاخير، ولكنه من الناحية السياسية كان ينتمي الى عالم آخر و منحازا لنظام بن علي، ولا ينبغي أن يصنف الناس من وجهة نظري تصنيفا ايديولوجيا، وإنما المطلوب أن نخضعهم للتصنيف السياسي من حيث قربهم أو بعدهم عن الاستبداد، ومدى تبنيهم الحكم التعددي الديمقراطي أو مخالفتهم له، بقطع النظر عن تدينهم، ولهذا قلت: ان المرزوقي أقرب اليا، لقد بنيت الفكرة على أسس المصالح وليس الرؤية العقادية والأيديولوجية المشتركة، والمهم عندي أن تكون الرؤية قائمة على الموقف من الديمقراطية لا غير".[1]

الفترة الانتقالية الثانية نتائج الصعود بين التحديات التي واجهت "حزب الحرية والعدالة"وواقع التجربة والأداء:أما التحديات التي واجهت النهضة بعد وصولها لسدة الحكم هي وشركاؤها في "الترويكا" والتي عكست أداء المجلس التأسيسي من خلال الممارسة السياسية، ونجد أنها تعددت بتعدد مناحي الاختلالات في الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التونسية وجاءت كالتالي:

التحديات السياسية: واجهت النهضة باعتبارها الحزب الحاكم صعوبات عدة على مستوى ادارتها للشأن السياسي للبلاد، وهي صعوبات ترقى الى مقام التحديات، ومن أهمها المحافظة على حكم البلاد في اطار توافقي فضلا عن وضع دستور توافقي وبلورة نظام حكم ديمقراطي.[2]

1_المحافظة على التوافق: كانت حركة النهضة على دراية بطبيعة المشهد السياسي التونسي المتعدد وعلى علم بشوق التونسيين الى بناء دولة ديمقراطية لا يحكمها حزب حاكم بل تتشارك في ادارتها أطياف سياسية متنوعة فادعاء الأغلبية واحتكار السلطة لا يستجيب لتطلعات المواطنين وهو ما جسدته في تحالف حكومي فريد في تاريخ تونس الحديث مع أحزاب علمانية تختلف عنها من حيث

[1]- راشد الغنوشي، **تونس من الثورة الى الدستور**، في حوار أجراه معه صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص109

[2]- أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحدي البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مرجع سابق، ص166

الايدولوجيا والبرامج، وذلك تقديما لمطلب الوفاق الوطني على هاجس الحكم بالشرعية الأغلبية الانتخابية، وقد لاقت التجربة ارتياحا في الداخل والخارج واعتبرت نموذجا يحتذى به في التعاون ما بين الاسلاميين والعلمانيين، لكن هذا الوفاق الوليد واجه مشكلات لعل أهمها خلال المرحلة الانتقالية:[1]

_غلبة المحاصصة الحزبية على الخيارات السياسية للحكومة(التعيينات)، وصدور الائتلاف الحاكم عن خلفيات ايديولوجية متباينة قد يؤدي الى تباينات وخلافات جوهرية خطرة بين الفريقين في التعامل مع عدد من الملفات الاقتصادية والحقوقية، (مثل الموقف من حقوق المرأة).

_غلبة الهم الانتخابي على استراتيجيات العمل السياسي داخل الائتلاف الحاكم(التسابق في الظهور في المحافل الشعبية، وتسخير وسائل الاعلام)، اضافة الى قيامها ببث حالة الشك وعدم اليقين في البعض منها.

_هشاشة المعارضة وعدم اقتناعها بالشرعية الانتخابية القائمة، وعدم مبادرتها الى تقديم مقترحات تغييرية شاملة ومسؤولة، ورفض المعارضة الاقصائية تحويل نجاح النهضة الانتخابي والفريق الحاكم لأي نجاح تنموي، وتحويل المعركة لجدل الايديولوجيا والاستقطاب العلماني الاسلامي.

2_مواجهة خطر الثورة المضادة: تواجه حركة النهضة باعتبارها الحزب الحاكم "خطر الثورة المضادة" والمقصود بها ظهور جماعات وأفراد وهيئات تعارض نسق التغيير وواقع ما بعد الاحتجاجات وتسعى الى تعطيل مسيرة التحول ونهج المسائلة والمحاسبة وتحاول احياء عصر ما قبل الاحتجاج بشكل أو بآخر وذلك لما يملثه الوضع الجديد من تهديد لمصالحها وتحديد لمجالات نفوذها، حيث كانت تونس تعاني صراع سياسي مابين النخب القديمة والنخب الجديدة خلال المرحلة الأولى من مسار التحول الديمقراطي بعد الانتخابات.[2]

ونجد أن من أبرزهم فلول النظام السابق خاصة قادة حزب التجمع الدستوري الذين يعانون عطالة سياسية بحله، والبيروقراطية الادارية التقليدية التي أنتجها النظام السابق التي تأسست لتنصيب الموالين للنظام في مراكز ادارية مفصلية، وقد بذلو ا جهدا لتعطيل مسارات الاصلاح الاداري،

[1]- أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحدي البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مرجع سابق ، ص167-168

[2]- علوي عزيزة، مرجع سابق، ص 284

الأمر الذي يساهم في استمرار دولة الفساد وتأجيل مشروع التنمية وبناء الدولة المدنية القائمة على النزاهة والمحاسبة، كما نجد من ضمنها عدد من الأحزاب التي فشلت في الاستحقاق الانتخابي ولم تحظ بتمثيل داخل المجلس التأسيسي، وعليه فهي ترفض نتائج الانتخابات وتصر على استمرار الحالة الثورية ويتموقع رجال الأعمال المتواطئون مع النظام البوليسي المنحل والعائلات التي نهبت المال العام واستحوذت على الشركات والمشاريع الاستثمارية وترى في الحكم الانتقالي خطرا يهدد مصالحها وينذر بمحاسبتها.[1]

3_تحقيق العدالة الانتقالية: وتطرح مسألة العدالة الانتقالية اشكالية المحاسبة بمعنى تحديد الأفعال التي سيحاسب عليها المجرمون، هل ستقتصر على جرائم التعذيب أم ستطال أفعالا أخرى، على غرار الحرمان من الوظيفة العمومية وغيرها، كما تطرح اشكالية الفترة الزمنية التي ارتكبت فيها الانتهاكات، اضافة الى مشكلة تحديد الأطراف المتورطة، وهل ستقتصر المحاسبة على الأجهزة الرسمية للدولة أم أن الأمر سيطال جرائم ارتكبها منتمون الى تنظيمات معارضة.[2]

وفي هذا الاطار تعثر مسار العدالة الانتقالية وتداخلت الملفات وتلكأت الارادة السياسية في التعامل مع الأطراف الثلاثة المسؤولة (الطاقم السياسي السابق، المسؤولون عن الانتهاكات، والمرتشون المتورطون في الفساد)، ويمكن أن نلخص ادارة ملف العدالة الانتقالية بأنها ارتجالية، فاتسمت المرحلة الأولى (2011) بازدواجية الآليات أي بعث لجان خاصة مع المحافظة على صلاحيات العدالة التقليدية، (من محاكم حق عام ومحاكم عسكرية) واتخاذ اجراءات حول بعض الملفات مثل العفو التشريعي العام وملف "شهداء الثورة"، ومصادرة أملاك العائلات المقربة من بن علي.[3]

ورغم أن المحاسبة انطلقت في تونس منذ فرار بن علي حيث تم القبض على أصهاره وعدد من أفراد عائلته المتورطين في الفساد وحكم على العديد منهم في العديد من القضايا، إلا أن المواطن التونسي مازال يشعر بتقصير من الحكومة التونسية، وقد تؤدي مسألة العدالة الانتقالية بما فيها

[1]- أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحدي البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مرجع سابق، ص169

[2]-علوي عزيزة، مرجع سابق، ص 285

[3]- حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص16

التطهير الشامل من الحزب الحاكم سابق الى ترك الادارة العامة التونسية دون خبرات وقد تستبعد عملية التطهير شريحة كبيرة من الحياة العامة.[1]

4_ اختيار نظام الحكم: يعد تحديد طبيعة نظام الحكم للدولة المدنية الجديدة تحديا حقيقيا واجه حركة النهضة والائتلاف الحاكم معها في الفترة الانتقالية، وقد توسع التونسيون في هذا الشأن بين الداعين الى ارساء نظام برلماني وأبرزهم (حركة النهضة)، والمطالبين باعتماد نظام رئاسي(الحزب الجمهوري)، اضافة الى المناصرين لنظام مزدوج (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل، ونداء تونس)، ورغم أن النهضة دعت سابقا لنظام الحكم الاسلامي، إلا أنها طورت خطابها وفق التدريج، ورأت امكانية احداث مزاوجة بين الاسلام والديمقراطية لبلورة نظام حكم مدني مواكب للعصر معتبرة أن الديمقراطية هي أحد المفاتيح الهامة للإصلاح، وقد كانت الحركة صريحة في الانحياز لفكرة تأسيس النظام البرلماني عبر برنامجها الانتخابي.[2]

وبرر الغنوشي هذا التوجه بقوله :"ان تجربتنا في تونس تجربة مريرة مع النظام الرئاسي فالفساد كله تسرب لنا من هذا الباب، حيث ظل النظام الرئاسي يتضخم حتى ابتلع الدولة وابتلع الشعب...فتحولت مؤسسة الرئاسة الى أخطبوط..لذلك نريد أن نجتث ثقافة التغول الرئاسية الراسخة في تاريخنا منذ عهد البايات..ونعتقد أن النظام البرلماني هو الأفضل لاجتثاث التغول والديكتاتورية"، وبناءا عليه فان الحركة ميالة الى اعتماد نظام برلماني للحد من صلاحيات رئيس الجمهورية ومن امكانية تفرده بالحكم.[3]

التحديات الاقتصادية: ربما كان سوء حظ الربع العربي أنه جاء في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية التي غمرت العالم وانعكست بشكل متفاوت على الدول العربية، ومن بينها تونس، وعليه فانه بصعود الاسلاميين سيرثون وضعا اقتصاديا تكتنفه التحديات، وتجدر الاشارة الى أن حركة النهضة تسلمت الحكم في ظرف اقتصادي ومالي صعب محليا ودوليا واقليميا، حيث عدم الاستقرار الأمني ليبيا الشريك الاقتصادي الرئيس تونس من ناحية تشغيل العمالة التونسية والمبادلات التجارية بين البلدين،

[1]- علوي عزيزة، مرجع سابق، ص 285-286

[2]- أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحدي البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مرجع سابق، ص172

[3]- المرجع نفسه، ص172-173

ومحدودية الموارد الذاتية والوطنية مقابل تزاد المطالب الاجتماعية من البطالة والتفاوت الجهوي، مما أدى الى تفاقم معدلات البطالة في صفوف الشباب، وتدهور القدرة الشرائية لشرائح واسعة من التونسيين وواجهت الحكومة الائتلافية انتقادات شديدة لعدم قدرتها على تقديم حلول عملية لذلك [1].

وقد بدت حركة النهضة على دراية بتحديات البناء الاقتصادي الهش في المرحلة الانتقالية ولخصتها في برنامجها الانتخابي وجاءت مقترحاتها الاقتصادية لتقدم برنامجا تنمويا طموحا يمتد من سنة 2012الى 2016، يهدف للاصلاح الاقتصادي عبر تحقيق الاهداف التالية:[2]

_احداث حوالي 590 ألف شغل، بما يخفض نسبة البطالة من 14 %سنة 2011الى حدود 8، 5 % بحدود 2016، والوصول الى نسبة نمو تقدر ب8% سنة 2016، علما أن نسبة النمو لم تتجاوز 1، 5% سنة 2011

_تخفيف العبء الجبائي على ذوي الدخل المتوسط والمتدني، والتخفيض في نسب التضخم المالي الى حدود3 % سنة 2016، وتوسيع الشراكات الاقتصادية وتنويعها، وتركيز مشاريع اقتصادية عدة لتوفير مناصب شغل في المناطق المحرومة بتوفير التمويلات اللازمة للمستثمرين في المناطق الداخلية، ورفع مستوى الانتاجية ودعم تموقع المنتجات الوطنية، وعليه فان هذه البرامج الواعدة الهادفة للتشغيل والتنمية المتوازنة، وتحسين القدرة الشرائية وضمان العيش الكريم للمواطن، قد مثلت ورقة ضغط على النهضة والائتلاف الحاكم باعتبارهما مطالبين بتحقيق ما وعدوا الناس به، ولذلك أبدت الحركة مرونة في ادارة الحياة الاقتصادية خاصة في قطاع السياحة حيث أنها نشاط قد يناقض أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال الخمور، وتراجعت السياحة بنسبة37% خلال العشر أشهر الأولى من عام 2011، اضافة الى تفاقم الوضع في سوق العمل سواءا بسبب تسريح العمال أو تدفق العمال العائدين امن ليبيا الى 700ألف نهاية العام 2010، مع العلم أن أكثر من ثلثي طالبي الشغل خلال السنوات الاخيرة هم من خريجي التعليم العالي اضافة الى ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية في

[1]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص115-116

[2]- أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحدي البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مرجع سابق، ص174-175

الأسواق الدولية مع التكلفة الاقتصادية للاحتجاجات التي تقدر ب5% من الناتج المحلي وتراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة 20% بحيث غادرت أكثر من 80 شركة أجنبية البلاد.[1]

وعليه فمن الصعب مواجهة حركة النهضة في السلطة هاته التحديات بتوفير الوظائف والخدمات في مرحلة توليها السلطة نظرا لمحدودية الامكانيات كما أن الاستجابة لهذه المطالب يحتاج مزيدا من الوقت وبذلك قد تضفي المشاكل الاقتصادية تعقيدات على المرحلة الانتقالية خاصة مع ما ورثتها من مخلفات اقتصادية كارثية من النظام السابق، ولعل أكبر تحدي واجه النهضة القدرة على تحقيق الأهداف مع ارتفاع سقف المطالب الاجتماعية والاقتصادية خاصة بتراجع المؤشرات الاقتصادية التونسية وعجز الميزان التجاري.

_التحديات الأمنية وتنامي ظاهرة السلفية: لقد عرفت الفترة الانتقالية وضعا أمنيا صعبا تمثل بتعدد التهديدات التي تستنزف قدرات القوات الأمنية من جهة، وتصاعد التجاذبات السياسية وما ولدته من أزمات متتالية، في قيادة المرحلة الانتقالية، فضلا عن محاولة ادخال المؤسسة الأمنية باختلافها في دوامة هذه الصراعات، وما يخلفه ذلك من تسييس العمل الأمني من جهة أخرى، هذا اضافة الى قصور الحكومة ومؤسسات الدولة العاملة في مجالات الأمن والدفاع والعدالة في معالجة الملفات الأمنية العالقة كالإرهاب والتصدي للجريمة والعنف السياسي.[2]

كما تنامت حوادث العنف في فترة حكومة الترويكا، فقد شهدت تونس مقتل أحد القادة المحليين المعارض والمنسق الجهوي لحركة نداء تونس في تطاوين لطفي نقضي في ديسمبر 2012، كما جرى في نوفمبر 2012 الاعتداء على المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل، وقد بلغت أعمال العنف ذروتها في اغتيال شكري بلعيد أحد قادة الجبهة الشعبية المعارضة، واغتيال محمد البراهمي عضو المجلس التأسيسي، عن التيار الشعبي، هذا بالإضافة الى قتل تسعة جنود في كمين ارهابي في جبل الشعانبي.[3]

[1]- علوي عزيزة، مرجع سابق، ص289

[2]- المرجع نفسه، 286

[3]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص116-117

ومما يلفت الانتباه في هذه المرحلة الانتقالية هو بروز التيّار السلفي المفاجئ كطرف في الحياة العامة" تأسيس الجمعيات الدينية والخيرية وأحزاب سياسية وتنصيب أئمة للمساجد والجوامع" لقد أصبح أفراده يعّدون بالآلاف بعد أن كانوا يعدّون بالمئات تحت حكم بن علي الذي اضطهدهم وقمعهم مستهدفا خاصة الجناح الجهادي الذي استخدم العنف في مواجهة النظام، إن تبني بعض أجنحة هذا التيار العنف منهجا في التعامل مع خصومهم والمختلفين، معهم كان له تأثير سلبي على الحياة السياسية وعلى النقاش الدائر حول القضايا المصيرية وزاد في تأجيج الخلافات والانحراف بالنقاشات السياسية إلى دائرة "الحلال والحرام".[1]

وانتقلت أحداث العنف الى ضرب السياحة ومهاجمة المصالح الأجنبية حيث وقعت مواجهات بين عناصر السلفية وقوات الأمن في عدة صدامات من بينها الهجوم على السفارة الأمريكية، وكانت قد تعاملت حركة النهضة خلال المرحلة الأولى من حكم الترويكا بمنطق الاحتواء السياسي والديني، وهذا المنهج في التعامل والتصريحات المدافعة عن السلفية كثفت من شكوك الطبقة السياسية في صدقية الخطاب الديمقراطي للنهضة، واتهمها للبعض منهم بالتواطئ معهم واستعمالهم كورقة ضغط على الخصوم، مما زاد من التوترات السائدة بين النهضة والمعارضة، وقد أعلن علي العريض، رئيس حكومة الترويكا الثانية يوم 27 أغسطس عن تصنيف أنصار الشريعة ضمن قائمة المنظمات الارهابية، وأكد تورطهم بالاغتيالات السياسية متمثلة ببلعيد والبراهمي وجنود الشعانبي، وأن التنظيم متورط بجمع السلاح والتخطيط لعمليات ارهابية.[2]

تقييم المرحلة "حكم الترويكا"و استكمال المسار التأسيسي:

طغى على المشهد السياسي في تونس سنتي 2012 و 2013 صراع مرير بين معسكرين، يتكون الأول من حزب النهضة وحلفائه ويتكون الثاني من "حزب نداء تونس " وحلفائه الذين تشكلوا فيما يعرف "بجبهة الإنقاذ"(*)، وقد بادرت منظمات المجتمع المدني عبر محاولات متعددة لجمع الأحزاب السياسية حول طاولة المفاوضات خاصة في النصف الثاني من سنة 2013 حيث وصلت الخلافات بين الفرقاء السياسيين إلى درجة خطيرة على إثر اغتيال زعيمين سياسيين من "الجبهة الشعبية "، وهي ائتلاف لأحزاب يسارية

[1]- أحمد كرعود، مرجع سابق، ص47

[2]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص117

وقومية، وكذلك تعطل العمل في المجلس التأسيسي، وبعد محادثات مع مختلف الأحزاب وأعضاء من المجلس التأسيسي، انطلق رسميًا الحوار الوطني بإشراف ما يعرف "بالرباعي الراعي " للحوار، الاتحاد العام التونسي للشغل(أكبر تنظيم نقابي تونسي) والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (تأسست منذ 1977) والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين (نقابة المحامين) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة(منظمة رجال ونساء الأعمال).[1]

تغليب منطق الحوار:

مثل الحوار التونسي منذ انطلاق التحول نقطة قوة خلافا للبلدان التي سقطت في الصدام، فقد ارتكزت "اللجنة السياسية المسماة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة" منذ بداية التحول على الوفاق بين الأطراف السياسية (من أقصى اليسار الى الحركة الاسلامية)، والجمعيات المدنية والشخصيات السياسية وهي التي قامت بوضع ترسانة للقوانين والتي من بينها القانون الانتخابي الذي تم اعتماده لانتخابات2011، والتزمت بمبدأ التوافق والتصويت عند الاقتضاء مما أعطى التحول التونسي طابعا مدنيا توافقيا، وحال الاستقطاب العلماني الاسلامي الذي اشتد في المرحلة الانتقالية، فضلت الأطراف التونسية الحوار حول خارطة طريق للخروج من أزمة كانت تهدد مسارها الديمقراطي، وبذلك حافظت على حظوظ الديمقراطية وقد ساعد على ذلك مجتمع مدني مكون من 18000 جمعية في آخر تعداد لها، ترجع أصوله في الواقع الى الثمانينات.[2]

كما ساعد على الحوار الواقعية السياسية البارزة في مرحلة ما بعد الثورة التي صبغت السلوك السياسي لحركة النهضة حينما واجهت الترويكا أزمات عديدة كادت أن تطيحها، كان أشدها الاغتيالات

---

[1]- أحمد كرعود، **تجربة الانتقال التونسية "قصة نجاح نسبي"**، مرجع سابق، ص122

[2]- حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 8

(*) أُعلن عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني يوم 28 تموز / يوليو 2013، وذلك إثر اغتيال عضو المجلس، وتكوّنت الجبهة من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة وفي صدارتها حركة نداء تونس وضمت إليها حركة تمرد السياسية وست عشرة منظمة مدنية والتحق بها الاتّحاد من أجل تونس، والجبهة الشعبيّة وعدد من الأحزاب الاشتراكية، وعبّرت الجبهة في بيانها التّأسيسي عن سعيها لتحقيق عدّة أهداف من بينها تشكيل الهيئة الوطنيّة للإنقاذ الوطني الممثّلة للأحزاب السياسية، ومكوّنات المجتمع المدني التي تتولّى بالاستعانة بخبراء القانون الدّستوري، استكمال صوْغ الدّستور وعرضه على الاستفتاء الشّعبي، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة. العدد لا ترشح في الانتخابات المقبلة، ترأسها شخصية وطنية مستقلّة تكون محل وفاق، وتتخذ ضمن برنامجها جملة من الإجرا ءات الاستعجاليّة(الاقتصاديّة، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية)، وتعد لانتخابات نزيهة

السياسية والذي على اثره انسحبت النهضة من السلطة ووافقت على ترك الأمر لحكومة تكنوقراط لتسيير ما تبقى من المرحلة الانتقالية، وداخليا وتنظيميا واجهت النهضة عددا من التحديات والعقبات ولكن استطاعت أن تتجاوزها وتحافظ على تماسكها المؤسسي والتنظيمي .[1]

لقد مثل الحوار الوطني آلية فعالة حركها المجتمع المدني كلما لاحت أزمة في المسار طيلة فترة الانتقال ابتداء من الفترة التي تلت انتقال السلطة لرئيس مؤقت وتم حل البرلمان و"تشكيل الهيئة العليا لتحيق أهداف الثورة"ا لى الوصول إلى مرحلة التوافق على خارطة الطريق في الأشهر الأخيرة لسنة. 2013 .

لقد اتضح أن تونس لا يمكن أن تحكم خلال المرحلة الانتقالية بمنطق الأغلبية والأقلية، وأن التوجه نحو الحكم الوفاقي يمكن أن يكون قاطرة النجاة الضامنة لالتفاف معظم التونسيين حول حكومة لاترتهن بأجندة حزبية معينة، بل تتوجه نحو المصلحة العامة وخدمة المجموعة الوطنية، ولقد كرست تجربة الحوار الوطني سلوكا سياسيا تفاعليا يمكن أن يكون قاعدة لبناء أركان الدولة المقبلة، وقد أدت حركة النهضة والمتحالفون معها قدرا من المرونة والاستعداد للتنازل على السلطة بطريقة سلسة وحظي رئيس الوزراء الجديد بمقبولية مبدئية من جانب الرباعي الراعي للحوار، بما يمثله من ثقل رمزي وبشري داخل الاجتماع التونسي، كما حظي بتأييد من تسعة أحزاب من مجموع 18حزبا شهدت الحوار التاريخي يوم14ديسمبر 2013.[2]

ولم يكن الحوار الوطني بديلا للمجلس التأسيسي بل هدفه هو التوفيق بين الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية وكان ذلك مؤشرا على سقوط شرعية الحركة الاسلامية، ودام الحوار ثلاثة أشهر توج في جانفي 2014، بعد أن وضعت حيزا لتنفيذ خارطة الطريق المطروحة ذات ثلاثة مسارات(حكومي ودستوري، وانتخابي)، وتمثلت بالمصادقة على الدستور، واستكمال انتخاب الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات، وتكوين حكومة كفاءات "تكنوقراط" تحت رئاسة مهدي جمعة.[3]

---

[1]- خليل العناني، **الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي أسئلة المشروع الايديولوجيا المشروع والتنظيم**، مرجع سابق، ص46

[2]- أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص26

[3]- حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 8

وبعد شهرين من الحوار أعلن عن الاتفاق على خارطة طريق للانتهاء من بناء المؤسسات السياسية وكانت أهم النقاط هي:[1]

_ استكمال اعمال المجلس التأسيسي.

_اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة.

_اصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان وتحديد المواعيد الانتخابية في مدة لا تتعدى اسبوعان.

_التصديق على الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع.

الانتخابات التشريعية 2014 ومرحلة تدعيم الديمقراطية"تراجع النهضة مع استمرارية المشاركة السياسية":

واستكمالا للتوافق الوطني واستنادا الى خارطة التوافق المطروحة أقر المجلس التأسيسي بأغلبية 125 صوتا، اجراء الانتخابات التشريعية بتاريخ 26 أكتوبر 2014 بالنسبة للتونسيين في الداخل، أما في المهجر ففي أيام(24-25-26 أكتوبر)، وعبرت العملية الانتخابية بذلك كونها أول انتخابات تشريعية تتم بعد اقرار دستور 2014، عن رغبة في استكمال المسار التأسيسي وتدعيم الديمقراطية، وقد شارك في الانتخابات ما يقارب ثلاثة ملايين ونصف ناخب، بحيث بلغت نسبة المشاركة نحو69%، من الناخبين المرشحين، وبذلك لم تتجاوز نسبة الناخبين نسبة ثلث الناخبين المفترضين، كما يلاحظ تراجع في المشاركة السياسية للناخبين في الانتخابات التشريعية2014 مقارنة بانتخابات المجلس التأسيسي 2011، وبالرغم من ذلك فقد أجمع الملاحظين أن النسبة كانت ضمن المعدلات العالمية لتجاوزها عتبة(50%).[2]

[1]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص120

[2]- المرجع نفسه ،ص121-124

قراءة في نتائج الانتخابات:

تصدرت حركة نداء تونس قائمة الأحزاب الفائزة في تشريعيات 2014، وذلك بحصولها على 85 مقعدا بنسبة39.01% وتراجعت حركة النهضة للمرتة الثانية بحصولها على 69 مقعدا بنسبة31.7% بينما حصلت بقية الأحزاب الموالية لهذين الحزبين على عدد متواضع من المقاعد، وتحصل الاتحاد الوطني الحر على 16 مقعد في المركز الثالث، يليه الجبهة الشعبية ب15 مقعد، اضافة الى حزب آفاق ب8 مقاعد، ومن ضمن المفاجئات الى جانب فوز النداء بالأغلبية في أول انتخابات منذ تأسيسه بعد عامين ونصف، تراجع حركة النهضة بفقدانه20 مقعدا الى المركز الثاني، كذلك فوز الاتحاد الوطني الحر بالرغم من أنه لم يحرز إلا مقعدا وحيدا في انتخابات المجلس التأسيسي، وتعد المفاجئة الأبرز عودة رموز النظام السابق الذي مثل حالة مشؤومة لدى المكونات الثورية، والتي حملت النهضة مسؤولية الغاء قانون العزل السياسي لرموز النظام السابق مما أتاح لهم العودة بقوة للواجهة السياسية، واستفادتهم من الصراع السياسي داخل الجسم الثوري، وكان الخاسر الأكبر هي القوى المدنية والثورية العلمانية التي تقلص تمثيلها لصالح نداء تونس في المجلس التشريعي.[1]

وفي سياق آخر يرى عادل اللطيفي هذا التحول السياسي الذي أفرزته انتخابات التشريعية بخسارة النهضة، وانتصار نداء تونس انتصارا للهوية التونسية على حساب الاسلام السياسي كرؤية للدولة والمجتمع، بمعنى تغير الرهان من أولوية الاسلام الى أولوية الدولة، ومن نموذج الاسلام السياسي الى الهوية الوطنية، وعليه فهذا التطور للتيار المدني في تونس يعود الى الاستفادة من أخطاء حركة النهضة في السلطة خاصة فشلها في ملفي الاقتصاد والإرهاب.[2]

تأسيسًا على نتائج انتخابات مجلس نواب الشعب في 26 أكتوبر2014 ، شكل أربعة أحزاب، وهي حزب نداء تونس وحزب حركة النهضة وحركة آفاق والاتحاد الوطني الحر، حكومة برئاسة الحبيب الصيد الذي كان وزيرا سابقا في الحكومة المؤقتة التي أشرفت على انتخابات المجلس التأسيسي سنة2011 ، خاضت حملات انتخابية شرسة ضد بعضها البعض، ولكن المراقب لتطور العلاقة بين رئيسي حركتي

[1]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص126

[2]- المرجع نفسه، ص127

النهضة ونداء تونس، منذ لقائهما في صيف 2013 لم يصدم بهذا الاختيار الذي جاء معاكسًا لتيار الاستقطاب الحاد الذي اتسمت به الحياة السياسية والفكرية في منذ خمس سنوات[1].

صياغة دستور توافقي:

فيما يخص صياغة الدستور وبعد 15 شهرا من انتخابه، قام المجلس الوطني التأسيسي عبر لجان متخصصة بصياغة مسودة دستور ونشرها للرأي العام في ديسمبر 2012، وبالرغم من أن هذه الصياغة قد أخذت بعين الاعتبار الملاحظات والمقترحات، والانتقادات التي وجّهت للتقرير التأليفي للجان المجلس الصادر في أغسطس 2012 فإن منظمات المجتمع المدني التونسي ومنظمات حقوقية دولية وخبراء في القانون الدستوري وبعض أحزاب المعارضة مازالوا متمسكين بانتقادات جوهرية للصيغة المطروحة وتحديدا لحقوق الانسان ومبدأ المساواة بين " الكونية "، فيما يتعلّق بغياب التنصيص على المرجعية " الصبغة الدينية " الرجل والمرأة.، كما عبرت هذه الأوساط على خشيتها الكبيرة من تمرير الذي يحظى بتوافق كبير بين أبرز مكونات "الطابع المدني" على الدولة على حساب القوى السياسية في تونس[2].

استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد الذي كلف أعضاء المجلس التأسيسي بصوغه كثيرا من الوقت والجهد، وتواصل الخلاف في مشاريع متعددة لمحامل المدونة الدستورية على امتداد عامين كاملين، وانصب النزاع أساسا بين العلمانيين وحركة النهضة على مسائل تتعلق بهوية الدولة، ونظام الحكم، والحريات العامة والخاصة وحقوق المرأة، ففي مستوى هوية الدولة، افترق أعضاء اللجان بين مطالب بالتنصيص على الشريعة الإسلامية بوصفها، المصدر الرئيس للدستور، وبين داع إلى الاكتفاء بمنطوق الفصل الأول من دستور "1959" في هذا الشأن، والقائل إن"تونس دولة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"[3].

أما في مستوى حقوق المرأة، فقد احتد الصراع المتعلق بالتسليم بمبدأ مساواتها بالرجل مطلقا، ذلك أن ذهبوا إلى المطالبة بالتنصيص على المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في

[1]- أحمد كرعود، **تجربة الانتقال التونسية "قصة نجاح نسبي"**، مرجع سابق، ص123

[2]- المرجع نفسه، ص49

[3]- أنظر الفصل الأول من دستور تونس1959

الدستور، في حين ذهبت حركة النهضة إلى القول إن العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لا مساواة تامة، بالنظر إلى استحالة نقض أحكام الإرث في مجتمع مسلم.[1]

وبالتالي تكمن صعوبة مرحلة الانتقالية في صعوبة التأسيس الدستوري، باعتبارها تبنى على تفكيك الدستور القديم(دستور1959)وبناء دستور جديد يستجيب لتطلعات شعب ثائر، يطمح إلى إقامة دولة القانون، وكان التحدي الحقيقي للمرحلة، بعدما تصاعد الخلاف حول دسترة الشريعة الاسلامية، خارج المجلس التأسيسي بين مؤيد لذلك أمثال السلفيين وأنصار الشريعة، ومعارض مثل العلمانيين واللائكيين، وكاد ينفجر الوضع، وقد جاء موقف النهضة باعثا لطمأنة مكونات المجتمع المدني ومقدما المصلحة العامة على المصلحة الحزبية، وبالتالي أقرت الفصل الأول لدستور 1959، معتبرة صيغته واضحة ومحل توافق بين مكونات المجتمع، هي بذلك تحفظ الهوية العربية الاسلامية لتونس وتؤكد مدنيتها، وعلق الغنوشي في هذا الشأن قائلا:" واعتماد الفصل الأول دون تغيير هو تنازل عن لفظ لا يتفق حوله الناس وقبول بلفظ يقبله الجميع والدساتير تُبنى على المشترك وليس على المختلف حوله".[2]

وقد لاقى ذلك الموقف ردات فعل إيجابية في الداخل والخارج رغم إنكار السلفية له وتحامل بعض المحافظين في الحركة عليه، وبدا ظاهرًا، بحسب فهمي هويدي، أن النهضة ميالة إلى اعتبار وحدة الجماعة الوطنية موقفا استراتيجيا، يتعين الحفاظ عليه فكانت ترى المجتمع ووحدة قواه أولا، لا الجماعة ومشروعها أولا".[3]

وكان من نتائج منطق التآلف الوصول إلى ما سمي ب" دستور توافقي سنة 2014"، بعد رفض المجتمع المدني والمعارضة أربع نسخ أرادت الأغلبية البرلمانية تشكيله في التواريخ (جوان2012، وديسمبر2012، أفريل2013وجويلية2013)، و تأسست لجنتا توافق داخل البرلمان، وفي هياكل الحوار الوطني عملتا بالتنسيق للوصول إلى النسخة النهائية، وقد جاء محاولة الأغلبية البرلمانية رفع اللبس بإدراج "دين الدولة"، توضيحا للفصل الأول ضمن فصول دستور تونس في النسخ الأربع، إلا أنه

[1]- أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق**، مرجع سابق، ص11

[2] -أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحدي البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مرجع سابق، ص171

[3]- فهمي هويدي، **"دروس تونسية في قراءة الحالة المصرية"**، جريدة السفير، 2012/5/8، ص8

وقع العدول محافظة على الغموض في الجلسة العامة الختامية، كما وقع من باب أولى رفض الشريعة مصدرا للتشريع.[1]

غالبا ما يسعى واضعو الدساتير في جميع أنحاء العامل لتسوية الخلافات من هذا النوع، التي لا يمكن حلها إلا عبر الاستفادة من "الغموض في البناء"، الذي يرجئ حل هذه المسألة إلى موعد لاحق، بينما يتيح في الوقت نفسه مواصلة المناقشات الدستورية على قضايا أخرى، وكان هذا بالتأكيد هو مقصد الجمعية التأسيسية هنا ذلك بالسماح لعملية صوغ الدستور أن تبلغ نهايتها، ويتم إحراز تقدم في قضايا أخرى في الوقت نفسه.[2]

وجاء الفصل الثاني ليزيل اللبس، "تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون".[3]

وهما فصلان (الأول والثاني) لايجوز تعديلهما، وكان مربط الفرس (الفصل السادس) الذي وقع التصويت عليه مرتين في بداية الجلسة الختامية(بعد الفصل الخامس)، وفي نهاية أعمال المجلس ضمن الخلافيات الأخيرة.، ويشمل على الأقل عشرة عناصر، " الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد، والضمير، وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي، تلزم الدولة بنشر قيم التسامح الاعتدال ، وبحماية المقدسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها".[4]

ويعد الدستور التونسي أول دستور عربي يقر بحرية الضمير بعد دستور لبنان الطائفي(1926)اذ وردت العبارة في النسخة الأصلية الفرنسية(**Liberté de conscience**)، والتي ترجمت للعربية "بحرية المعتقد" والفرق شاسع بينهما.[5]

---

[1]- حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 9

[2]- زيد العلي، **دستور تونس الجديد :تحليل سياقي**، مجلة سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص167

[3]- الفصل الثاني من دستور تونس2014، الباب الأول، ص3

[4]- الفصل السادس من دستور تونس2014، الباب الأول، ص3

[5]- حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 9

ويستند في ذلك لممارسة صحيحة اتبعت من قبل مجلس العموم وقد صادق المجلس الوطني التأسيسي بأغلبية واسعة على صيغة نهائية للدستور يوم 27 جانفي 2014 ونشر في الرائد، (الجريدة الرسمية في 10 فيفري 2014)، وقد تضمنت هذه الصيغة على مواد، تجسد القطيعة مع نظام استبدادي دام عقودا ومكن التونسيين والتونسيات من أن ينخرطوا في مسار جدي نحو نظام ديمقراطي[1].

وقد تمت المصادقة على الدستور بصيغته النهائية بموافقة مائتي نائب، واعتراض (12)، وتحفظ أربعة نواب من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في 26جانفي 2014، وأصدر في اليوم التالي في جلسة حضرها رئيس الجمهورية التونسية "المنصف المرزوقي"، ورئيس الحكومة"علي العريض"، و"مصطفى جعفر"، رئيس المجلس التأسيسي، وحضر عشرات الشخصيات التونسية والسفراء والضيوف الأجانب، ويعد دستور 2014 الدستور الثالث في تاريخ تونس الحديث، بعد حوالي عامين ونصف من العمل المتواصل لانجازه، وهو أول دستور يصاغ بحرية من قبل مجلس منتخب ديمقراطيا في العالم العربي.[2]

وقد تضمن الدستور الجديد دورا فعالا للمعارضة، عددا من الابتكارات التي تعتمد سوابق ناجحة في البلدان الأخرى، وأفضل مثال على ذلك الفصل(60)، الذي ينص بوجوب ترأس عضو من المعارضة اللجنة المالية القوية للبرلمان، (وهي اللجنة المسؤولة عن مراجعة ميزانية الدولة السنوية قبل التصويت عليها في البرلمن والتقويم البريطاني، وهي احدى المهمات الأساسية للبرلمان للرقابة على الفرع التنفيذي من الحكومة، .[3]

وبذلك تكون تونس مستعدة للشروع فعليا في مسار مختلف وأكثر ديمقراطية، تقبل فيه الأحزاب أن تكون جزءا من المعارضة، ويمكن السماح لها بلعب دور حقيقي وايجابي في حكم البلاد وتحسين الأداء الحكومي.

كما حرص الدستور الجديد على فعالية مؤسسة القضاء في تعزيز دورها في ارساء قواعد القانون والاحتكام اليها، بإنشاء المحكمة الدستورية التي ستتولى حل النزاعات الرئيسة على دستورية

[1]- أحمد كرعود، **الثورة التونسية"قصة نجاح نسبي"**، مرجع سابق، ص121-122

[2]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص120-121

[3]- زيد العلي، مرجع سابق، ص163

التشريعات وتحل بذلك هذه المحكمة محل المجلس الدستوري، وجاء هذا التغيير متوافقا مع الاتجاه السائد في المنطقة في أعقاب الربيع العربي.[1]

ويوجز الغنوشي موقف النهضة عقب صدور الدستور عبر أبرز القضايا الخلافية حوله قائلا:"أود أن أقول انه لم يرد في نص الدستور ما هو مرفوض مبدئيا، نعم ليس كل ما في الدستور يعبر عما كنا نريد أن يتم التنصيص عليه، ولا يوجد فيه ما يناقض ما نعتقده أساسي ...لأننا اخترنا مبدأ التوافق، وتخلينا عما لا يحقق التوافق من قبيل (تنصيص الشريعة)، صحيح كان هناك تمسكا من الحركة بتنصيص الشريعة، لكن أنا دافعت بقوة في مؤسسات الحركة عن الاكتفاء بإدراج الاسلام، لأنه يتضمن الشريعة التي ليس فيها معنى زائد، ومن ثم اكتفينا بما هو محل توافق".[2]

ويعكس موقف الحركة الرائد في دفع أعمال المجلس التأسيسي نحو التوافق، والذي اعتبرته الحركة من خلال زعيمها راشد الغنوشي الاستراتيجية الرئيسية للمرحلة الانتقالية، انطلاقا من واقعيتها السياسية و"براغماتيتها"، التي أهلتها للبقاء في الحكم رغم الاضطرابات والخلافات والمؤامرات المحاكة ضدها بإبعادها من الحكم.

وعليه يضيف الغنوشي في هذا الصدد:"نحن أردنا أن نصل الى دستور لكل التونسيين وليس دستورا لجماعة النهضة، وهو المنطق الذي ساد بيننا، بحيث اتفقنا على عدم وجود سلطة دينية في تونس تحتكر تفسير الاسلام وتكون أعلى من البرلمان، وعليه رأينا أن البرلمان هو السلطة التفسيرية التي يجب اعتمادها بوصفها السلطة التي تقنن، وبحسب نوعية الثقافة السائدة في البلاد التي سيعبر عنها البرلمان، لا نريد أن نفرض على برلماننا ولا على نخبتنا، ما ليس هو محل وفاق بيننا، لأن ذلك فيه نوع من التعسف والاستعجال الذي لافائدة فيه".[3]

---

[1]- زيد العلي، مرجع سابق ، ص163

[2]- راشد الغنوشي، **تونس من الثورة الى الدستور**، في حوار أجراه معه صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص116

[3]- المرجع نفسه، ص116

المطلب الثاني: حصيلة جماعة الاخوان المسلمين التشريعية ممثلة في حزب الحرية والعدالة بعد الثورة

لا يختلف مسار انخراط الاخوان عبر جناحهم السياسي حزب الحرية والعدالة الذي تأسس بعدد الثورة، عن المسار الذي سلكته حركة النهضة التونسية في توجيه وضع وترتيبات ما بعد الثورة، سواءا عبر موقفها في ابعاد رموز النظام السابق أو على مستوى القوانين الانتخابية وصولا الى المرحلة الانتخابية، إلا أن الفرق في المسارين تجلى في وضع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم الفعلي في المرحلة الانتقالية، استدعى عدم التصادم معه لحين التسريع في نقل السلطة الى جهة مدنية عبر انتخابات برلمانية ورئاسية.[1]

الاطار القانوني للانتخابات: كان قانون الانتخاب نتاجا للعديد من المساومات والمواءمات بين المجلس العسكري والقوى والأحزاب السياسية ووفق مرسوم القانون، تم اعتماد النظام المختلط بين القائمة الموحدة والنظام الفردي، وهذه أول مرة يعتمد فيها هذا النظام منذ انتخابات 1987، إذ إن النظام الفردي كان النظام المعتمد في كل الانتخابات التشريعية التي شهدتها مصر خلال 23 سنة مضت، ونص على اجراء الانتخابات بنظام مختلط، يحدد فيه ثلث الفائزين بالمقاعد النيابية من القائمة والثلثان بالنظام الفردي ولا تكون هناك كوتا للمرأة، بينما يستمر العمل بكوتا الفلاحين والعمال ب50%، ورفضت الجماعة الوطنية المصرية باختلاف تياراتها مشروع القانون الذي قد يفتح باب البرلمان أمام عودة عناصر الحزب الوطني المحل من أصحاب المال النافذين على المستوى المحلي وممارسي" البلطجة "وممثلي العصبيات العائلية والقبلية.[2]

يمثل الجدول التالي ملخص النظام الانتخابي: جدول(4): [3]

---

[1]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص95

[2]- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ود راسة السياسات، **تحديات أمام الانتخابات التشريعية في مصر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة أكتوبر 2011، ، ص4

[3]- مركز كارتر، **التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر2011-2012**، جورجيا، الولايات المتحدة، ص24

النظام الانتخابي المعتمد	النظام الفردي	نظام التمثيل النسبي
مجلس الشعب :اجمالي عدد المقاعد(498)	-166مقعدا -83 دائرة -مقعدين لكل دائرة	-332 مقعدا -46 دائرة -4_12لكل دائرة
مجلس الشورى: اجمالي عدد المقاعد(180)	-60 مقعدا -30 دائرة - مقعدين لكل دائرة	-120 مقعدا -30 دائرة -4 لكل دائرة

الهيئة المترشحة: وصل عد الأحزاب المتنافسة على مقاعد البرلمان المصري بمجلسيه الى حوالي (67)حزبا بينهم (24) حزبا قائما قبل الثورة، وبقية الأحزاب تشكلت عقبها، وقد بلغ عدد القوائم المتنافسة على شغل ثلثي مقاعد البرلمان (38) قائمة حزبية، ويمكن التمييز في هذا الاطار بين أربعة تحالفات رئيسية هي:[1]

1_**التحالف الديمقراطي من أجل مصر**، ويضم معظم الأحزاب ذات التوجه الاسلامي الحديثة النشأة، ويعد "حزب الحرية والعدالة" القائد الفعلي لهذا التحالف، حيث احتل مرشحوه (70%) من قوائمه و(90%) من ترشيحات المقاعد الفردية.

2_ **الكتلة المصرية:** خاضت الانتخابات بتحالف ثلاثة أحزاب مدنية هم، "المصريون الأحرار"، وهو حزب ليبرالي، ويحتل (50%) من قوائمها، و"الحزب الديمقراطي الاجتماعي" وهو يسار وسط يحتل (40%) من قوائمها، و"حزب التجمع اليساري" ب(10%) فقط من قوائمها.

3_**التحالف الاسلامي**: وهو ذو مرجعية اسلامية بحتة ويتكون من حزبي "النور و الأصالة" السلفيين بالإضافة الى حزب "البناء والتنمية" التابع للجماعة الاسلامية، وقاد هذا التحالف حزب النور في معظم الدوائر.

[1]- أحمد عبد ربه، **الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري2011-2012**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر 2011، ، ص3-4

4_ **تحالف الثورة المستمرة:** وهو تحالف منبثق عن الكتلة المصرية وشبيه من حيث الائتلاف مابين الليبراليين واليساريين، ويضم في عضويته "حزب مصر الحرية" و"حزب التيار المصري"، و"حزب التحالف الشعبي الاشتراكي".

وجرت انتخابات مجلس الشعب على ثلاثة مراحل في الفترة من (28نوفمبر2011) الى غاية (10جانفي 2012)، كما جرت انتخابات مجلس الشورى على ثلاثة مراحل بدأت في 29جانفي وانتهت في 11مارس 2012، وشهدت انتخابات مجلس الشعب اقبالا جماهيريا غير مسبوق، وعبر مراحلها الثلاث حيث صوت فيها حوالي 30 مليون من المصريين بنسبة تفوق ال (60 %)ممن لهم حق التصويت، في حين انخفضت نسبة المشاركة في مجلس الشورى الى(12، 9%)ممن يحق لهم التصويت، حيث توزعوا على حوالي 50ألف لجنة انتخابية، تنتشر في حوالي 12 ألف مركز اقتراع.[1]

نتائج الانتخابات:

يظهر الجدول(5): نتائج انتخابات مجلس الشعب عام 2012 .[2]

الحزب	عدد المقاعد بالقائمة	عدد المقاعد فردي	اجمالي عدد المقاعد	النسب المئوية
الحرية والعدالة	127	108	235	%47
النور	96	27	122	%24
الوفد الجديد	36	2	38	%8
الكتلة المصرية	33	1	34	%7
حزب الوسط	10	0	10	%2
الاصلاح والتنمية	8	1	9	%1.8
الثورة مستمرة	7	0	7	%1.4
مصر القومي	4	1	5	%1

[1]-أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص162-163

[2] - المرجع نفسه، ص163

الحرية	4	0	4	%0.8
المواطن المصري	3	1	4	%0.8
أخرى	_	_	6	%1.2
المستقلون	0	6	23	%4.6

قراءة أولية للنتائج :

خلال أول انتخابات لمجلس الشعب المصري بعد ثورة 25 جانفي2011، والتي دلت على زيادة نسبة المشاركة السياسية الفعلية الى حوالي 60%، حيث بلغت الأصوات الصحيحة حوالي 27 مليون صوت، تصدر الشباب المشهد فيها خاصة أنهم يشكلون حوالي62 %من المجتمع المصري وتعززت نسبة المشاركة السياسية بعد ثورة 25 جانفي2011، حسب استطلاع للرأي أجراه" المركز المصري لبحوث الرأي العام"في مصر، حيث مثلت 80 % من أراء المشاركين على أهمية المشاركة السياسية لإحداث التحول الديمقراطي.[1]

نتائج انتخابات مجلس الشورى:

يظهر الجدول (6): نتائج انتخابات مجلس الشورى عام 2012 .[2]

قراءة في دلالات فوز الاسلاميين "حزب الحرية والعدالة":

الحزب	عدد المقاعد	النسبة
حزب الحرية والعدالة	**106**	**%59**
حزب النور السلفي	**46**	**%26**
حزب الوفد الجديد	**19**	**%10**
الكتلة المصرية	**8**	**% 4**
المستقلين	**1**	**%0.5**
الاجمالي	**180**	**%100**

[1]- ماجد محمد ابراهيم رواجبة، **أسباب تحول الثورات العربية الى العنف السياسي بعد العام2011 "مصر واليمن أنموذجا"**، رسالة لنيل متطلبات ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، الموسم جامعي 2016، ص56-57

[2]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق،ص164

بشكل عام يمكننا أن نقف على الدلالات التالية:[1]

- حضور تحالف الاخوان في كل التراب المصري وتحقيقه لنتائج متقدمة لكل المراحل، وتحقيقه نتائج جد عالية بلغت 47%، سواءا بنظام الفردي أو القوائم، مع تحقيق نتائج جد عالية في نمط الانتخاب الفردي ب71، 71%، و على مستوى نظام القوائم 34، 39%.

_اطراد التراتبية بين ممثلي تيار الاسلام السياسي حزبي "النور، والحرية و العدالة" تقريبا في كل الدوائر
_حضور الأقباط في نتائج الحرية والعدالة اذ فاز قبطي واحد ضمن قوائم الحزب.

وشكل التيار الاسلامي ائتلافا، ممثلا بحزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفي بعد اكتساح نتائجهم مقدرة بأكثر من 70 % في مجلس الشعب.[2]

وجاء هذا الاكتساح نتيجة لمجموعة من العوامل، كان من أبرزها سياسية القرب من الناخبين عبر الخدمات الاجتماعية التي تميز بها الاخوان في برامجهم والتي ضمنت لهم حضورا وازنا في جميع الدوائر، وفي هذا الصدد وأشارت مقابلات ياسمين الرشيدي - شاهدة عيان على العملية الانتخابية مع الناخبين- إلى أن خبرة الإخوان الطويلة في توفير الخدمات الاجتماعية في المناطق المحرومة اقتصاديا كانت مصدرا رئيسيا لجاذبيتها، تحدثت إلى عشرات الرجال والنساء الذين لديهم قصص لتقاسم كيف ساعد الإخوان المسلمون على التخفيف من بعض نضالاتهم الأساسية (بيع اللحوم بأسعار الجملة، تقديم اللوازم المدرسية المدعومة من طرفهم، وتقديم دروس ما بعد المدرسة والمساعدة في العلاج الطبي) كما روت لها أم مصرية لخمسة أطفال.[3]

كما أن المظلومية السياسية التي تعرض لها الاخوان طيلة حكمي عبد الناصر و مبارك، هذا الأخير الذي منعهم من حقهم في العمل السياسي ضمن اطار حزبي شرعي معترف به، اضافة الى

[1]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص185

[2]- أحمد فهمي، مرجع سابق، 124

[3]- Dalia Fahmy ,The Muslim Brotherhood Between Opposition and Power:IN THE BOOK OF EGYPT BEYOND TAHRIR SQUARE EDITED BY BESMA MOMANIE EID MOHAMED,2016 by Indiana University Press

الاستفادة من تراجع القوى الليبرالية و الحداثية و اليسارية، كما أنهم مثلوا احدى أقوى التنظيمات الحزبية المأطرة هيكليا ولها رصيد شعبي وتنظيمي خلافا للأحزاب الأخرى.[1]

كما أكد برنامج الحزب مرجعية الشريعة وإيمانه بتوافقها بالديمقراطية، وبكون الأمة مصدر لكل السلطات، وهدف الحزب الرامي الى تحقيق الاصلاح السياسي وتحسين الاقتصاد وتعزيز الأمن واستعادة الدور الريادي لمصر، وأن عضوية الحزب متاحة لكل المصرين بما فيهم الأقباط (تعيين المسيحي رفيق حبيب نائبا لرئيس الحزب).[2]

نتائج الصعود بين التحديات التي واجهت "حزب الحرية والعدالة"وواقع التجربة والأداء:

كانت "ثورة 25 يناير" نقطة تحول في تاريخ "جماعة الاخوان" ليس فقط الباب أول عملية دمج حقيقة للجماعة بعد اقصاء وتهميش ممنهجين عبر عقود، وانما أيضا كونها وضعت الجماعة لأول مرة في اختبار عملي لها في السلطة، وقد انقلب حالها جذريا من المعارضة الى السلطة، بعد أن حاولت شغل الفراغ السياسي الكبير الذي خلفه رحيل مبارك، ودخلت في حالة ارتباك نتيجة لحساباتها على احداث قدر من التوازن مابين رغبتها في تعظيم مكاسبها ومخاوفها من الانزلاق نحو مواجهة غير مضمونة العواقب مع مؤسسات الدولة العميقة، وقد ظهر الارتباك بإعلانها عن عدم نيتها في المنافسة على أكثر من 30% من مقاعد البرلمان، ولكن بدا لجماعة أنا لا توجد قوة يمكنها ملئ الفراغ السياسي، منافسة لها فقررت الدخول بقوة في اللعبة السياسية، فكان أن نافست على أكثر من50% من مقاعد البرلمان وفوز حزبها الحرية والعدالة بنحو ما يقرب من ذلك.[3]

وفي هذا الشأن وجدت نفسها في موقف حرج والحاجة إلى شرح سبب خرقها لوعدها السابق بعدم الترشح لأكثر من 45-50 %من المقاعد والتي أكدت عليها خلال فصلي الربيع والصيف كدليل على التزامها ب"المشاركة وليس الهيمنة"، وكان محمد سعيد الكتاني، الأمين العام لحزب الحرية والعدالة، قد انتهك تعهده السابق "بدافع الضرورة"، كما أوضح في مؤتمر صحفي في 25 أكتوبر، حدد مجلس

[1]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص186

[2]- هشام العوضي، الاسلاميون في السلطة:في حالة مصر، المستقبل العربي، العدد 413، تموز يوليو 2013، ص34

[3]- خليل العناني، **الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي أسئلة المشروع الايديولوجيا المشروع والتنظيم**، مرجع سابق، ص43

الشورى (السقف) عندما كانت الانتخابات لا تزال قائمة على نظام واحد، ولكن عندما أصبح النظام قائما على القائمة، اضطررنا إلى ملء القوائم بأسماء حتى يتم قبولها ومع ذلك، فإن الأسماء التي تظهر في النصف الثاني من أي قائمة لا تتاح لها سوى فرصة ضئيلة في الوصول إلى البرلمان، وبالتالي أصر الكتاتني على أنه لم يشكل أعضاء حزب الحرية والعدالة من الذين كانت لديهم فرصة حقيقية للنجاح سوى 35-40% من العدد الإجمالي لمرشحي الائتلاف.[1]

ورأى عمر حمزاوي منافسة الاخوان على نصف المقاعد التشريعية، أنه ليس مفاجأة أو مصدر خطر عظيم على الديمقراطية الوليدة في مصر آنذاك، فجماعة الاخوان هي القوة السياسية الأفضل تنظيما وجماهيريا، ولم يكن يحق للرأي العام اتهامهم بتهديد الديمقراطية، لكن تساءل عن امكانية استعدادهم سياسيا وبرامجيا للمسؤوليات التشريعية والتنفيذية المرتبطة بفوزهم بنصف مقاعد البرلمان، وأن أي حزب ينافس على ذلك يملك وضوح الرؤية السياسية وتفصيلية برنامج السياسات العامة ما يكفي لمباشرة العمل التشريعي وربما التنفيذي، وفق أولويات محددة وجدول زمني دقيق، خاصة بتزامن المرحلة الانتقالية الصعبة التي تمر بها مصر اقتصاديا وسياسيا ذات التحديات العظيمة، والتي لم يؤشر برنامج حزب الحرية والعدالة على بلوغها الوعي بذلك، ما نجم عن عدم جاهزيتها للمسؤوليات التشريعية.[2]

كان افتتاح أولى جلسات مجلس الشعب في 23 جانفي 2012، وتوقع في تلك المدة الثوار وعموم المصريين من المجلس أن يسعى لإصدار التشريعات التي تحقق أهداف الثورة، وأن يكون سندا لهم في مواجهة المجلس العسكري الحاكم الفعلي للبلاد في المرحلة الانتقالية، خاصة أن وصول الاسلاميين الى البرلمان وتشكيلهم الأغلبية فيه كان ثمار جنوها من الثورة، ويرى بعض الباحثين أن البرلمان ظل في المجمل بمجلسيه يدور في الدائرة الاصلاحية التي اتخذها الاسلاميون -خاصة الإخوان- منهجا عاما في السلطة وبدا من منح مجلس الشورى صلاحيات تشريعية بعدما حل مجلس الشعب

[1] -Dalia Fahmy ;the Muslim Brotherhood Between Opposition and Power:IN THE BOOK OF " EGYPT BEYOND TAHRIR SQUARE" EDITED BY BESMA MOMANIE EID MOHAMED2016 by Indiana University Press IBID;p86

[2] - عمر حمزاوي، **هامش الديمقراطية في مصر محطات وقضايا تحول لم يتم"مسارات المرحلة الانتقالية"**، مرجع سابق، ص 94، 95، 96

بإعلان دستوري، توسيع دائرة السلطة في البرلمان، وهذه الدائرة الاصلاحية ربما كانت حسبهم ملائمة في حال وصول الاسلاميين الى الحكم بطريق متدرج، ولكنها لم تكن تناسب حال الثورة التي تمر بها مصر ولا تستطيع أن تلبي مطالب الثوار وتوقعاتهم لهذا كانت التجربة دون المستوى المنشود.[1]

ولم ترافق برامج الاخوان طوال فترة حكمهم حسب خليل العناني أن تنتقل من عالم الأفكار والتحيزات الأيديولوجية والتنظيمية الى عالم السياسات والبرامج الواقعية وما تحمله من مواءمات وتوازنات سياسية واجتماعية واقتصادية، أي أن تنتقل من عالم الايدولوجيا الى التطبيق وهو مالم يحدث، وظلت معايير الولاء والانتماء الفكري أو التنظيمي للجماعة هي المحك في رسم سياساتها وتنفيذ برامجها التشريعية.[2]

وحسب خليل العناني فبعد وصول الاخوان الى السلطة، كان السؤال المهم الذي واجههم ولم تكن لديهم اجابة عليه هو: ماذا بعد؟فسؤال الحكم لم يكن مطروحا على العقل من قبل، وأقصى ما كان يطمح اليه هو الاعتراف بالمشاركة في السلطة على مستواه البرلماني أو المحلي، كما لم يكن هذا العقل واعيا أن يستلم السلطة منفردا، في هذه المرحلة سوف يفتح بابا من التحديات والأسئلة والضغوط التي لم تكن الجماعة لديها أجوبة عنها أو مستعدة لمواجهتها، في ظل غياب الخبرة فضلا عن توتر العلاقة مع بقية القوى السياسية.[3]

ولا يمكن الانكار بأنه مع نجاح الاسلاميين في الوصول الى السلطة تصاعدت مخاوف التيارات العلمانية من امكانية سطوة وهيمنة القوى الدينية، وقد عزز هذه المخاوف في مصر ما ظهر من أداء سلطوي متسرع للإخوان، خاصة في عدم مشاركتهم في التحالفات مع القوى الأخرى.[4]

وقد أرجع محللون الأداء المخيب للمجلس الى أكثر من سبب منها، انعدام الخبرة السياسية لكثير من النواب خاصة نواب الأحزاب السلفية حديثي العهد بالحياة السياسية، والى استجابة الأحزاب

---

[1]- محمود عبده، **أزمة التمكين:دراسة في التجربة الاسلامية في مصر(2012-2013)**، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط1، بيروت 2016، ص55-60

[2]- خليل العناني، **جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي**، مجلة سياسات عربية، العدد 4، سبتمبر2013، ص18

[3]- خليل العناني، **الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي أسئلة المشروع الايديولوجيا المشروع والتنظيم**، مرجع سابق، ص43

[4]-عبد الغني عماد، مرجع سابق، 122

الاسلامية لضغوط المجلس العسكري ورغبتهم في مهادنة قادة الجيش حتى تجري الانتخابات الرئاسية ويسلم المجلس العسكري السلطة للهيئة المدنية المنتخبة، والنهج الاصلاحي الموروث من الجماعة يفترض استراتيجية مهادنة الجيش.[1]

وهذا التكتيك الذي اعتمده التيار الاسلامي، وجماعة الاخوان خاصة قد أكسبها عداء مع قوى سياسية مختلفة، اذ أنه بعد اقصائها من دائرة الائتلافات في السلطة واستئثارهم بها قد ولد شعورا بالريبة تجاههم، ومنه فقد شهدت مصر في تلك المرحلة الانتقالية مسارا سياسيا مرتبكا، تأكد فيه أن الأطراف السياسية التي تصدرت المشهد السياسي لم تدرك طبيعة عملية التغيير الثوري ومتطلبات ادارته من جهة، ولم تنجح في مواجهة ما زرعته الدولة العميقة من انقسامات بين قوى الثورة عبر اقرار مبدأ التنافس أثناء مرحلة التأسيس، وأفضت مواقف هذه الأطراف الى التعامل مع الثورة وكأنها ثورة انتخابية، وساعدت خارطة الطريق التي رسمها المجلس العسكري وقبلها التيار الاسلامي في ذلك، وقد ساد انطباع لدى كل القوى السياسية أن ما لم يتم الحصول عليه في تلك المرحلة الانتقالية، لن يتم الحصول عليه أبدا، ولم تستطع جماعة الاخوان العمل ضمن جبهة وطنية جامعة من مختلف القوى اليسارية والعلمانية الليبرالية، بعد أن رفضت الاستماع الى كل النصائح المقدمة لها.[2]

وتعددت المؤثرات الفكرية والتنظيمية في الأداء السياسي للجماعة لحظة وجودها في الحكم، فجزء أصيل من أزمة حكم جماعة الاخوان كان عجزهم عن ادارة التنوع المجتمعي، فبدلا من الانفتاح على القوى المدنية والسياسية انغلق على نفسه.[3]

هذا ناهيك عن وضع الأقباط في الخطاب ، حيث يزعم البعض أنهم لم يحصلوا على دعم الاخوان على الاطلاق ومن المفهوم في هذا السياق أن يفقد الاخوان كتلة سكانية لا يستهان بها، اضافة الى الأداء السياسي والتشريعي ضد الحقوق المستقرة للنساء وخصوصا على صعيد الحريات العامة والأحوال الشخصية من جانب ائتلاف الاخوان والسلفيين، وهو ما انعكس على التمثيل النسائي الهزيل في مجلس الشعب الذي لم يتجاوز 1.8%، وفيما يتعلق بالتفاعلات السياسية فان عددا من العوامل

[1]- محمود عبده، مرجع سابق، ص57-58

[2]- عبد الفتاح ماضي، **تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات**، مجلة سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص24-25-26

[3]- أحمد زغلول شلاطة، **الاسلاميون في السلطة:تجربة الاخوان المسلمين في مصر**، المستقبل العربي، العدد، ص36

ساهم في فشل الاخوان في الحكم حسب الباحثة أماني الطويل، بغض النظر عن مخططات افشالهم من قبل الدولة العميقة، وهاته العوامل هي:[1]

1_عدم ادراك الاخوان مدى التحديات الهائلة والواقعية لحكم مصر في مرحلة غليان ثوري ترتفع فيه نسبة التوقعات الشعبية، وذلك في أعقاب حكم مبارك والحالة الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي خلفها حكمه، حيث أقعد قدرات الدولة الكامنة.

2_افتقاد نموذج تنمية اقتصادية (نظرية)يستجيب لمطالب الكتلة السكانية المصرية الهائلة، اذ يعتمد خطاب دعوي يحسبونه كافيا للتنمية ومواجهة التحديات، فضلا عن تناقض مصالح التنظيم وأفراده وأي تشريعات منحازة الى مبدأ العدالة الاجتماعية، كرفع الحد الأدنى للأجور وهي أمور أفقدتهم تأييد قطاعي الشباب والفئات المحرومة، فضلا عن الفئات الوسطى الذين يرون في الضرائب دعما لقدرات الدولة لتقديم خدمات لهم، كالصحة والتعليم والبنية التحتية.

ولم تشهد الفترة الانتقالية تعافيا في الاقتصاد المصري، وانخفضت على اثر هذا الأداء الاقتصادي قيمة الجنيه المصري بنسبة تتجاوز 15% رسميا، ووصلت فعليا في الأسواق الى 33 % ما أدى الى ارتفاع أغلب السلع والخدمات لاعتماد الاقتصاد المصري الاستيراد بالدولار، وازداد حجم التضخم وزادت الديون حيث وصلت الى1350 مليار جنيه نهاية 2012.[2]

نتيجة لكل هذه الأوضاع والأزمات السياسية والاقتصادية التي زادت حدة الاستقطاب مابين الاسلاميين والعلمانيين، أين استخدم كلا منهما الشارع للحشد والتعبئة والتأييد، وفي يوم 30 جوان وبعد أقل من سنة عن حكم الاخوان ثار العديد من المصريين نتيجة لتراكم الأوضاع السابق ذكرها، لإسقاط حكم الاخوان وقد تميزت تلك التظاهرات بخروج جميع الفئات والشرائح الاجتماعية بما فيهم الشرطة اضافة الى مساندة الفوات المسلحة التي أوقفت المسار الانتخابي.[3]

[1]- أماني الطويل، **معركة حكم مصر بين الجيش والاخوان**، مجلة سياسات عربية، العدد 4، سبتمبر2013، ص26-27-28

[2] محمود عبد ربه، مرجع سابق، ص97

[3]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص179

وانتهت الثورة الانتخابية الى انهيار المسار الديمقراطي المرتبك وتحول الثورة والمرحلة الانتقالية الى مرحلة جديدة تماما، فقد تمكنت قوى الثورة"الشبابية والمدنية والسياسية المناهضة لحكم الاخوان" وكذا الثورة المضادة من السيطرة، من خلال تسلم المجلس العسكري مباشرة في 3جويلية2013 بوضعه خارطة طريق توقف المسار الانتخابي واسناد الحكم للمحكمة الدستورية عبر رئيسها، وتحتكر سلطتي التشريع والتنفيذ، وتمهد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قادمتين، واعتبر الاخوان اقصائهم من السلطة عن طريق مؤامرة دبرها رموز النظام السابق وأصحاب المصالح فيه، وقادوا انقلابا عسكريا ضد الارادة الشعبية.

الانتخابات التشريعية 2015"الاخوان خارج مسار المشاركة السياسية":

أصدر عدلي منصور الرئيس المؤقت قرارا بقانون مجلس النواب يقضي بانتخابات حول 567 مقعدا منهم 5% معينين من الرئيس، كأكبر البرلمانات عددا، معتمدا على قانون النظام المختلط بأكثر من الثلثين في النظام فردي، ما يزيد من تهميش القوى السياسية ويوسع من سلطة رجال المال وفلول الحزب الحاكم المنحل، وجرت الانتخابات بنسبة تصويت 28، 3%، ما يعني تراجع المشاركة السياسية مقارنة بانتخابات 2011، وجاءت نتائجها معلنة تصدر النواب المستقلون ب مقعدا 317، يليهم المصريون الأحرار ب65 مقعدا، ثم مستقبل الوطن ب51 مقعدا، ثم الوفد ب33 مقعدا، "المصري يوم "وأسفرت على تسيد رأس المال السياسي بشكل غير مسبوق في الساحة المصرية حيث أدار ثلاثة رجال أعمال الخطوط الرئيسية في كامل اللعبة الانتخابية، وهم نجيب ساويرس في حزب المصريين الأحرار، وأحمد هشيمة الذي قاد "مستقبل وطن"، ثم أكرم قطام في"حزب المحافظين" وذلك عبر ثلاث منابر اعلامية لكل منهم(تلفزيون أون تي في، وجريدة اليوم السابع، وجريدة التحرير)، مما يبرز تقدم رجال العهد الماضي "الفلول"أبرزهم حزب مستقبل وطن.[1]

وشهدت عزوفا كبيرا للمنتخبين، مما وضع مصداقيتها على المحك.

[1]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص193-194-195

صياغة الدستور بعد الثورة"غياب التوافق وهينمة منطق الاقصاء":

أصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة -وفق الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2013، هو المؤسسة السياسية الأولى التي تحوز السلطة الفعلية في البلاد وتقود العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية بعد أن تسلم ناصيتي التشريع والتنفيذ، وبحسب الإعلان يتولى المجلس العسكري إدارة المرحلة الانتقالية لمدة ستة أشهر أو حتى انتخابات مجلس الشعب والشورى وانتخاب رئيسا للجمهورية، ومنحت المادة 56 من الإعلان الدستوري الصادر في 30مارس 2011 المجلس الأعلى للقوات المسلحة، "الاختصاصات والسلطات الممنوحة لرئيس الدولة حسب القوانين واللوائح".[1]

والواقع أن طريقة أداء المؤسسة العسكرية للمرحلة الانتقالية وعملية التحول الديمقراطي احتلت مساحة مهمة من النقاش العام في مصر خلال الثمانية أشهر التي تولى فيها الجيش السلطة وهو نقاش غلبت عليه شكوك وتساؤلات حول حقيقة أهداف الجيش وتوجهاته حيال عملية التحول الديمقراطي ودرجة مساندته لمطالب الثورة في التغيير.

شرع المجلس الأعلى للقوات المسلحة سريعا بإرساء أركان المرحلة الانتقالية، اذ سارع الى تشكيل لجنة تعديل الدستور، وضمت ثمانية مستشارين من كبار القضاة وأساتذة القانون الدستوري وقضا ة في المحكمة الدستورية العليا، واتفق على تعديل بعض المواد الدستورية التي ارتبطت بالإحكام الدستورية التي تتوخى بناء مؤسسات سياسية للدولة بطريقة ديمقراطية نزيهة، سواء في اختيار المجلسين النيابيين أو رئاسة الجمهورية، أو انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، تختار من المجلسين المنتخبين ولا تشكل بالتعيين من غير منتخبين، وأجرى الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس2011، وصوت لصالح التعديلات2، 77بالمائة من المصوتين، وصوت22، 8 بالمائة ضد التعديلات.[2]

شهدت المرحلة تحت حكم المجلس العسكري ستة استحقاقات دستورية، دشن أولها الاعلان الدستوري في فيفري 2011، انفراد المجلس العسكري بإدارة المرحلة كما أشرنا أما ثانيها فكانت تعديلات دستور 1971 التي فتحت باب الاستقطاب الحاد بسبب تشكيل اللجنة، وبسبب

[1]- وحدة تحليل السياسيات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تحديات أمام الانتخابات التشريعية في مصر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر 2011، ص2

[2]- سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص65

الخلاف حول مسألة لا أهمية لها وهي الدستور أم الانتخابات أولا، لا يجب أن يبدأ المسار بتحويل الثورة إلى ثورة انتخابية، تبدأ بالذهاب إلى الصناديق قبل التوافق الوطني، ومن المعروف أيضا أن تعديل الدساتير في النظم الديمقراطية المستقرة، يتطلب أغلبية معينة كالثلثين وأكثر في بعض الحالات فما بالنا بالتعديل في دولة تتلمس طريقها نحو الديمقراطية أصدر المجلس اعلانا دستوريا بموجبه إقرار عدة أمور مصيرية، دون أي تشاور مع القوى السياسية، وأهمها تقييد سلطة الرئيس القادم، وإبقاء سلطة التشريع في يد المجلس العسكري حتى انتخاب البرلمان، وإطلاق يد المجلس العسكري في كافة الشؤون المتصلة بالحياة السياسية، كإصداره قرار حل البرلمان بحجة عدم دستورية بعض مواد الانتخابات.[1]

وفي غياب التوافق والاستناد الى شرعية الصناديق استمر في هذا النهج الاخوان بقيادة الرئيس مرسي، حيث أعلن في 21نوفمبر اعلانا دستوريا يعزز به صلاحياته ويوسع من سلطاته وعلى اثره اجتمع الفرقاء من المعارضين الليبراليين والقوميين في خندق واحد وشكلوا "جبهة انقاذ "، في مواجهة الرئيس، وأهم ما جاء فيها اعادة فتح التحقيقات في جرائم القتل في الثورة، والمادة الثانية أثارت سخطا"الاعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 جوان2012، وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد، تكون نهائية ونافذة بذاتها و غير قابلة للطعن عليها أمام أي جهة..بالوقف أو الالغاء"، أما المادة الثالثة التي أدت بإقالة النائب العام وسببت صراعا مع مؤسسة القضاء، فهي"يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربعة سنوات..ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري".[2]

وكانت محاولة اعادة مجلس الشعب المنحل بقرار قضائي، وإحالة النائب العام للتقاعد و صلاحية تعيين نائب عام جديد بإعلان دستوريا جديد يهدف الى تحصين أعمال الجمعية التأسيسية الدستورية أمام السلطة القضائية وبالذات أمام المحكمة الدستورية العليا التي كانت تنوي في ديسمبر اصدار قرار بطلان الجمعية الدستورية، وكذا عبر محاصرة أعضاء من الاخوان المحكمة الدستورية العليا، فإقرار الدستور الجديد في حالة استقطاب والانقسام الحاد في الساحة المصرية مثل السلوك

[1]- عبد الفتاح ماضي، **تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات**، مرجع سابق، ص30

[2]- محمد حبيب، **الاخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية**، المجموعة الدولية للنشر، 2013ص101-102

السلطوي للإخوان في السلطة وعكس قدرا كبيرا من الاستعجال في القرارات للتفرد بالقرار و التحكم في مفاصل الدولة، بعد حوالي 7 أشهر فقط من الحكم.[1]

دستور 2012رؤية الاخوان دون توافق": علق محمد حبيب أحد القياديين الاخوان السابقين على ذلك:"كنت أتمنى ألا يصدر مرسي اعلانه الدستوري المعيب الذي أشعل النار في جسد الوطن..وكنت أتمنى أن يتأجل الاستفتاء ريثما يتم التوافق الوطني عليه، على الأقل في المواد المختلف عليها التي ربما لا تزيد عن 20، لكن للأسف لم يحدث". وكانت نسبة المشاركين في الاستفتاء 32% فقط ومعنى هذا أن الذين قاطعوا هم مايعادل 35 مليون، و من قالوا"نعم" حوالي 10، 8 مليون بينما الذين قالوا "لا" كانوا حوالي 6، 6مليون مواطن، وهذا يدل بوضوح على أنه دستور غير توافقي، ما أدى بقرارات مرسي الى تراجع شعبية الاخوان والتيار الاسلامي بشكل عام وهما السبب الرئيسي في تدني نسبة المشاركة السياسية، وبالتالي لن يكون الاستفتاء نهاية الأزمة بل بدايتها.[2]

ومثل الدستور الجديد أزمة التوافق والعتبة التي قضت على الثقة بين معسكر مؤيدي الرئيس ومعسكر مناوئيه، وأجهضت هذه الأزمة التي استمرت شهرا كاملا واستعملت فيها القوى السياسية أقصى قدراتها على الحشد والحشد المضاد كل المحاولات الهادفة الى التوافق السياسي وأعاقت تجاوزات الاستقطاب الاسلامي العلماني، وانتهى الفرقاء الى نتيجة مفادها التنسيق مع "أركان الدولة العميقة" من جيش وقضاء عوض التنسيق مع بعضهم، لتبدأ الاحتجاجات التي ضمت بعض التشكيلات المحسوبة على النظام السابق والمهددة بالازاحة، كنادي القضاة ومجموعة كبيرة من المجتمع المدني التي وجدت في الاعلان الدستوري اطلاقا ليد الرئيس.[3] وجاءت عيوب الدستور كثيرة بحسب البعض، كالصياغة الركيكة للمواد التي تعكس الاستعجالية، اضافة الحمولة الدينية التي تتناقض حسبهم مع الديمقراطية وتؤدي الى انحسار الطابع المدني في هويتها، وتوظيف التأويل الديني.[4]

---

[1]- عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص130

[2]- محمد حبيب، مرجع سابق، 121

[3]- هاني عواد، **من الانتخاب الى الانقلاب"قراءة في درس 30 يونيو"**، مجلة سياسيات عربية، العدد 4، سبتمبر 2013، ص32-38

[4]- محمد أبو مطر وآخرون، **الاسلاميون وقضايا الدولةوالمواطنةالجزء الأول**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص366

فقد جاءت المادة الثانية كما تفسرها المادة"219"المحددة لماهية مبادئ الشريعة الاسلامية، والمادة الرابعة"الأزهر الشريف هيئة مستقلة...يؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر في الشؤون المتعلقة بالشريعة"[1]. ونصت المادة 6 على "أن يقوم النظام السياسي على مبادئ الديمقراطية و الشورى.."[2]

دستوربالغلبة "رؤية في اتجاه واحد 2014": وبعد تصاعد الاحتجاجات في 30 جوان ضد الرئيس، تدخل المجلس العسكري ليعزل الأخير ويعين عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية كرئيس مؤقت لمصر باعلان دستوري في 8جويلية 2014، كإطار قانوني للمرحلة الانتقالية تكون من 33 مادة تضمنت أولا الدعوة الى صياغة دستور جديد ثم اجراء الانتخابات البرلمانية وتليها الرئاسية، وتعطي صلاحية للرئيس المؤقت لتشكيل لجنة تعديل الدستور، وكلفت لجنة خبراء بصياغة دستور بإدخال ما تراه مناسبا من تعديلات على دستور2012، وعرضت هذه التعديلات على اللجنة التأسيسية من 50 عضو من مختلف شرائح وفئات المجتمع المصري الدينية والعمالية والسياسية، وبعد الاستفتاء عليه وإقراره بنسبة 98% ب"نعم" ومشاركة قدرت ب38% من الناخبين في 14-15جانفي 2014.[3]

وإجمالا يمكن القول بأنه جاء مشابها لدستور2012، مع بعض التعديلات التي كانت قد مست المواد المتعلقة بالهوية، بإعادة النص المتعلق بالشريعة الى ما كان عليه في دستور 1971، وحذف المادة الرابعة التي خولت مرجعية الأزهر في الدستور، وظهر منصب الرئيس في هذا الدستور غامضا واستحدثت له صلاحيات تشريعية في المادة"123"وعدم الزامه بتعيين رئيس الوزراء من حزب الأغلبية، واستحدثت مواد انتقامية تستخدم ضد المعارضين الاسلاميين المادة"74"التي تحظر قيام أحزاب على أساس ديني، كما استحدثت مواد تلزم الدولة مواجهة الارهاب"مادة237"، كما لم يتضمن أي نصوص متعلقة بالعدالة الانتقالية أو بعزل رموز النظام القديم، وجرى ربط ثورة 25يناير بثورة

[1]- الدستور المصري2012الباب الأول، ص5

[2]- الدستور المصري2012الباب الأول، ص5

[3]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص184-185

30يونيو وجاءت هاته المواد لتدعيم أجهزة الدولة العميقة حسب البعض والحد من الحريات كتقييد"التظاهر".[1]

لقد وضعت الأطر الدستورية في ظل أوضاع أكثر سوء من أوضاع المرحلة الانتقالية الأولى، لأنها لم تتم فقط بصفة منفردة ومن دون أي نقاش حقيقي فحسب، وأنما في ظل اقصاء تيار بأكمله وملاحقته أمنيا وقضائيا، ومن ناحية مضمون الدستور فعلى الرغم من وجود نصوص جيدة تتعلق بالحريات، فان هناك مواد أفرغت من مضامينها، فسلطة الشعب ليست نهائية لأنه يعلوها أو يوازيها سلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتجدر الاشارة الى أن هذا الدستور انتهك عندما اعتمد النظام سياسة القبضة الأمنية الصارمة مع المعارضين، فسقط عشرات الآلاف من المعارضين، وإصدار الرئيس المؤقت قرارا يقضي بتمديد فترة الحبس الاحتياطي بلا قيود.[2]

وكانت هذه الحصيلة الاجمالية للفترة الانتقالية بعد الثورة اذ جسدت غياب التوافق وغلبة منطق الاقصاء سواء من طرف الاخوان معتمدا على شرعية الصناديق، أو من العسكر معتمدا قوة أجهزة الدولة العميقة فيما يخص صياغة الدساتير مبعدة الصيغة التشاركية لأطراف المجتمع وشرائحه كافة، وهو منطق صياغة الدساتير وفق الرؤى الديمقراطية.

المطلب الثالث : المقارنة النيابية مابين حزب الحرية والعدالة وحركة النهضة

وبعد استعراض المسارين البرلمانيين، للتجربتين التونسية والمصرية وتجارب الحركتين الاسلاميتين (النهضة وحزب الحرية والعدالة)، يمكن أن نرصد أهم التشابهات والاختلافات مابين التجارب السلطوية والحصيلة البرلمانية لكل منهما عقب الثورة جاءت متباينة بين تشابه واختلاف في المسار.

أوجه الشبه: فبدءا من تاريخ مشاركتهما البرلمانية السابقة نلحظ أن كلا من الحركتين قد تعاملت مع صعود الجيل السلطوي الثاني في مصر وتونس، والذي أبدى انفتاحا سياسي محدود، هدف لاحتواءها، عبر بداية نظامي بن علي في تونس ومبارك في مصر، وقد جرت أول انتخابات، في عهد بن علي، في العام

[1]- وحدة تحليل السياسيات في المركز العربي، دستور **بالغلبة:نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور2014**، جانفي2014، الدوحة، ص4-6-7

[2]- عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، 38-39

1988 شاركت فيها حركة النهضة التي حصلت على حوالي 15 %من الأصوات، في المقابل قام مبارك بإجراء أول انتخابات مفتوحة في مصر في العام 1984، شارك فيها الاخوان عبر تحالف مع حزب الوفد حيث حصل على ثمانية مقاعد.[1]

وهو ما أوحى الى تقارب التجربة البرلمانية لكليهما أي في نفس العقد تقريبا، إلا أن الملحوظ عقب الحراك الثوري العربي الأخير، زيادة نسب المشاركة السياسية في كلا البلدين التي تجاوزت حاجز الخمسين بالمائة وصعود التيار الاسلامي الذي أفرز تصدر النهضة للنتائج في تونس، اضافة الى فوز أحزاب ذات مرجعية اسلامية كالعريضة الشعبية، وهو نفس الحال في مصر أين تصدر حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفي الانتخابات البرلمانية.

ومن الملاحظ المشترك بين الحصيلتين النيابيتين، اتفاق الحركتين النهضة في تونس والإخوان في مصر نوعية نظام الحكم المرغوب وهو النظام البرلماني الذي يعيد السلطة للشعب كما جاء في برنامج النهضة، ويتفق مع هذا التوجه حزب الحرية والعدالة عبر برنامجه الانتخابي. (*)لأنه سيكون ملائما لظروف المرحلة الانتقالية كونه يقوم على أساس الفصل بين السلطات، اضافة الى وزن السلطة التشريعية الفعال في هذا النظام و التي تقتضيها المرحلة.[2]

وأفرزت المرحلة فوز الأحزاب الاسلامية في أول استحقاق انتخابي أجري في الدولتين، بنسب تفوق ثلثي المجالس المنتخبة، مما يظهر رغبة الشعب التونسي والمصري في القيام بقطيعة نهائية مع الأنظمة السابقة، كما يرجع ذلك الى حملاتهم الانتخابية الناجحة الفعالة وليس لإيديولوجيتهما الاسلامية، ناهيك عن تميز الأحزاب الاسلامية عن القوى السياسية كونها الأكثر تنظيما ولديها قواعدها الدائمة و تمتلك موارد أكثر من الأحزاب الأخرى، اضافة الى عدم تلوثها بالمشاركة في أنظمة الفساد السابقة، بما أنها كانت مبعدة أصلا، ومعارضة فعليا له، كما استفادة كلا من حركة النهضة والإخوان من رصيد المظلومية السياسية، اثر معاناتهم المشتركة سواءا في السجون أو المنافي، كما يلحظ تشابها في تنامي التيار السلفي كأحزاب منظمة ومرخصة في كل من تونس ومصر بعد الثورة.

---

[1]- مهند مصطفى، مرجع سابق، ص104-105

(*) انظر برنامج حزب الحرية والعدالة المصري

[2]- أحمد الأبيض، مرجع سابق، ص168-169

وتشابهت المحصلات النهائية في التجربة البرلمانية في كل من مصر وتونس، بعودة بقايا الأنظمة الاستبدادية السابقة بقوة الى الساحة السياسية في الانتخابات الثانية، بعد أن حظر نشاطها السياسي وحلت أحزابها عقب الثورة، فبعد أن استحوذ حزب النهضة التونسي على أغلبية مقاعد المجلس الوطني التأسيسي وحزب الحرية والعدالة المصري على غالبية مجلسي الشعب والشورى في انتخابات(2011-2012)، عادت نخب الأنظمة القديمة وشخصياتها بالظهور في الانتخابات التشريعية في تونس ومصر عامي(2014-2015).[1]

كما اشترك مسار التجربتين للحركات الاسلامية (حركة النهضة في تونس والإخوان في مصر)في مواجهتهما لنفس تحديات الحكم في المرحلة الانتقالية التي رافقتها أوضاعا سياسية و اقتصادية واجتماعية صعبة، فالعمل على تلافيها وتحسينها بات ضرورة لكسب ثقة المواطن و الشرعية الفعلية بعد الشرعية الانتخابية المحصلة اذا ما أرادوا الاستمرار في السلطة، لكن سرعان ما أسفرت رهانات المرحلة على افلاس أطروحات تيار الاسلام السياسي لدى الشارع التونسي والمصري بعد الانتخابات التشريعية الأولى وتطور التيار المدني.[2]

أوجه الاختلاف: في حين نجحت كلا من تونس ومصر في ترتيب أولويات المرحلة الانتقالية لتحقيق التحول الديمقراطي، الا أن الأولويات اختلفت بين كليهما، ففي الوقت الذي اختارت فيها تونس انتخاب مجلس تأسيسي يقر دستور للبلاد ومن ثم اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، اختارت مصر اجراء استفتاء على التعديلات الدستورية تمهد لانتخابات برلمانية.[3]

مثل الحوار الوطني الذي اتبعته حركة النهضة في تونس، لتشكيل الائتلاف الحاكم والترويكا، نقطة قوة خلافا لمصر والبلدان الذي سقط فيها النظام، فتجربة النهضة عكست حالة الوفاق بين الأطراف السياسية (حتى مع من هم في أقصى اليسار العلمانيين والليبراليين والماركسيين)، وهذا ما تشكل في تجربة الترويكا، والتزمت بمبدأ التوافق والتصويت عند الاقتضاء على المسائل المختلف حولها، خلافا لتجربة حزب الحرية والعدالة الذي استأثر السلطة عقب فوزه بالانتخابات، والتحالف

[1]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص216

[2]- المرجع نفسه،ص 215

[3]- المرجع نفسه، ص214

مع حزب النور الاسلامي واقصاء بقية القوى السياسية المتنوعة، تمهيدا لخسارتها، أين هيمن الطاقم العسكري على السلطة ما ان احتد الصدام بين الاسلاميين والعلمانيين.[1]

بالرغم من خبرة الاخوان البرلمانية في المشاركة المستمرة منذ سنة1984 وان تحت ألوية تحالفات أحزاب أخرى، التي تميزت بالتدرج والمهادنة وعدم التصعيد في مواجهة النظام الذي يعمل الى احتوائها بعدم السماح لهم بتأسيس حزب، غير أنهم عبر ثلاثة عقود استطاعوا أن يصلوا الى حوالي 20%من المقاعد ب 88 سنة 2005، إلا أن هذه التجربة البرلمانية الطويلة لم تترجم بقرارات تشريعية فاعلة ودلت على أن خبرتهم تقتصر عل المعارضة وليس الحكم، عكس النهضة التي بالرغم من قلة الخبرة البرلمانية في تجربة وحيدة سنة 1989 انسحبوا منها، إلا أنهم استطاعوا ادارة المرحلة الانتقالية بائتلاف توافقي مكنهم من انجاح المرحلة نسبيا وعدم الانتكاسة بالخروج من الحياة السياسية كما حدث للإخوان في مصر.

وأصدر المجلس العسكري اعلانا دستوريا حل البرلمان المصري مما أفقده صلاحياته التشريعية، على عكس المجلس التأسيسي التونسي الذي واصل مسيرته في المهمة المنوطة به ألا وهي صياغة دستور توافقي.

بالمقارنة بالحالة التونسية، كشفت محصلة السنوات الخمس عقب الثورة ضعف القيم الديمقراطية في المجتمع المصري، وعجز القوى السياسية المدنية عن التداول والحوار والتوافق على الحلول الوسطى، خاصة من قبل الاخوان عبر حزب الحرية والعدالة، الذي اعتمد على الشرعية الانتخابية منذ فوزه، على حساب الشرعية التوافقية، ما يرجع الى الجمود الفكري والتنظيمي للإخوان ولعموم التيار الاسلامي، وعدم تجذر التقاليد المدنية وهو ما أدى بهم الى خسارة السلطة، وخسارة القوى المدنية للحكم وهو الأمر الذي يفسر حالة القبول بل الاحتفاء باستيلاء المجلس العسكري على الحكم منذ30جوان2013، استثمارا للهبة الشعبية الرافضة للحكم الذي أقصى الأطراف السياسية الأخرى من مشاركتها السلطة.[2]

---

[1]- حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص8

[2]- فؤاد السعيد، **الدور السياسي والتنموي للمؤسسة العسكرية المصرية في نظام 30يونيو/3يوليو**، التطورات السياسية في البلدان العربية منذ2011، ط1، شرق الكتاب، 2016، ص130

وتتطلب ادارة المراحل الانتقالية وجود جهة تمثل حركات التغيير، التي يجب أن تقودها بأكبر قدر من الاتفاق، وأظهرت تجارب التحول عدة طرق مجربة تاريخيا، كآلية التكتل الوطني عبر الانتماءات الايديولوجية والعرقية أو آلية المؤتمر الوطني الجامع، أو آلية مائدة الحوار المستديرة، انها استراتيجية النظر الى الآخر من منظور اللعبة غير الصفرية التي تحدث عنها **جيوفاني سارتوري**، والاتفاق يكون على أمرين أساسيين: الأول أسس النظام السياسي البديل، أي الدولة الديمقراطية بمبادئها ومؤسساتها وعلى عدم تسييس ما لا يسيس كالدين والجيش والقضاء، والثاني خارطة الطريق للوصول الى هذا النظام.[1]

وهذا ما تبنته النهضة في آلية الحوار والائتلاف مع القوى المنمتية لإيديولوجيات أخرى غير اسلامية، وهذا خلافا لما اتبعته استراتيجية حزب الحرية والعدالة في تحالفها مع السلفيين وتفضيلهم ادارة حكم المرحلة انفراديا.

وعموما يلخص تصريح الغنوشي حول مقارنة تجربة النهضة في الحكم في تونس بتجربة الاخوان المسلمين في الحكم بعد ثورة 25 يناير2011، ولا سيما أن صعودهم السياسي تزامن مع قيادة النهضة لتحالف "الترويكا"ويقول:"أظن أن المقارنة بين الحالتين التونسية والمصرية خاطئة، لأنها تقوم على افتراض وجود تشابه بين التجربتين دون تمييز خصوصيات كل تجربة والتي فرضت عليها أن تسلك طريقا تختلف عن الطريق التي سلكتها الأخرى، أوضاع الاسلاميين ليست متشابهة، وليست متطابقة تماما كل تجربة تتفاعل مع وضعها الداخلي، كما أن من الفوارق الأساسية للتجربتين التونسية والمصرية هو أن لكل دولة جيشها ومصر جيش لديه دولته، بينما تونس دولة لها جيشها، كما أن الاخوان أخطأوا في قراءة موازين القوى، التي لم تكن في صالحهم وعوقبوا عندما خالفوا قاعدة الالتزام بموازين القوى".[2]

وفي ذلك انتقاد واضح منه للدور الكبير الذي يلعبه الجيش المصري في الحياة السياسية، بعد أن أقصا فصيل سياسي من الحكم، ونتيجة لذلك شهدت الانتخابات التشريعية التونسية(2014) توافقا عاما ومنافسة من جميع القوى السياسية، بما فيها حركة النهضة التونسية التي استمرت في

[1]- خليل العناني، **تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات**، مرجع سابق، ص22

[2]- راشد الغنوشي، **شهادة راشد الغنوشي..تونس من الثورة الى الدستور**، مرجع سابق، ص113

الحكم بينما شهدت الانتخابات التشريعية المصرية(2015)، جدلا واسعا نتيجة اقصاء الاخوان من العملية والحياة السياسيتين.[1]

المقارنة بين النهضة والحرية والعدالة في عملية صياغة الدساتير:

في محصلة التفاعل والمشاورة لعملية صياغة الدساتير في كل من تونس ومصر، وبالرغم أنها تشابهت في عملية الاستقطاب الحاد مابين الاسلاميين والعلمانيين في كلا البلدين، حول دسترة الشريعة والحريات وحقوق المرأة، الا أن التجربة اختلفت ففي حين اختارت تونس دستورا توافقيا بعد أن تنازلت النهضة عن الحكم، أستأثر الاخوان صياغة دستور 2012 مما أدى الى وقوف القوى السياسية والمدنية ضدهم وعجل برحيلهم عبر تدخل الجيش في 3 جويلية 2013.

و يقارن الغنوشي في هذا الشأن بين تجربة النهضة والاخوان في صياغة دستوري تونس ومصر:"اذا أردنا أن نقارن ما فعلناه نحن بما فعله الاخوان المسلمون في مصر، فان الدستور الذي وضعوه لم يخضع الى منطق التوافق، بل الى منطق الأغلبية، ولذلك لم يحصل الا على 63%، و بمعنى ما، كان دستور 2012 دستورا للإسلاميين من اخوان وحزب النور السلفيين..لكننا اخترنا مبدأ التوافق وتخلينا عن كل ما لا يحقق التوافق".[2]

ومثلت عملية صياغة الدستور المصري جدلا واسعا، وأبرزت آليات عمل الجمعية التأسيسية المصرية من أول اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية وصولا الى التصويت على الدستور عدم التوافق والخلاف بين القوى السياسية، نتيجة لاستئثار الاسلام السياسي عبر سيطرته على حوالي 70% من مجلس الشعب و80 %من مجلس الشورى على تشكل الجمعية التأسيسية الأولى، وخلافا لذلك فان النهضة تحالفت في المجلس التأسيسي مع حزبين علمانيين، وقدمت تنازلات سياسة اثر الأزمات الأمنية والسياسية، من أجل تحقيق التوافق الوطني مع المعارضة العلمانية، كما تخلى عن بعض المطالب الذي كان يتمسك بها بشأن محتوى الدستور، وكانت النتيجة اصدار دستور توافقي ديمقراطي في زمن قياسي.

[1]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص219

[2]- راشد الغنوشي، **شهادة راشد الغنوشي..تونس من الثورة الى الدستور**، مرجع سابق، ص116

المبحث الثاني: التمثيل على مستوى الجهاز التنفيذي والمشاركة الحكومية بعد الحراك الثوري العربي

بعد ما تعرفنا على ما أفضت اليه نتائج الانتخابات التشريعية والبرلمانية، وما أسفرت عنه من تتويج الحركات الاسلامية بالوصول الى السلطة، وكيفية تشكيلها للتحالفات في كل من تونس ومصر، سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على أهم الحصيلة التنفيذية والتي تشكلت عقب الانتخابات الرئاسية 2012 في مصر، وكذا عقب ما نتج من التحالفات وتقاسم السلطة للمجلس التأسيسي في تونس، للوقوف على أهم النتائج المحصلة على مستوى الحكومات، في تجربة الحركات الاسلامية الأولى في تدبير الحكم، ومنه المقارنة بين التدبيرات التنفيذية لكل من الاخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس.

المطلب الأول: حصيلة حركة النهضة التونسية التنفيذية

أدت طريقة صياغة قانون الانتخابات إلى منع احتكار أي فصيل سياسي لأغلبية البرلمانية، والذي يحتم على القوى السياسية الفائزة في الانتخابات الدخول في تحالفات بهدف تشكيل الحكومة، وتمكنت حركة النهضة بعد المشاورات التي أجرتها مع القوى السياسية الفائزة تأليف الحكومة باعتبارها حزب الأغلبية، بائتلاف حزبي (الترويكا) المؤلف من الأحزاب الثلاثة التي حصلت على الأغلبية في المجلس التأسيسي وهي: حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية العلماني "وسط"، وحزب التكتل العلماني، اليساري "وسط"، وقد تقاسم الرئاسات الثلاثة بينها حيث تم تكليف حمادي الجبالي "النهضة" بتأليف الحكومة، وتسمية منصف المرزوقي"رئيسا مؤقتا للجمهورية"، وانتخب مصطفي بن جعفر رئيسا للمجلس التأسيسي، وبعد طرحه على المجلس التأسيسي حظيت حكومة الائتلاف بثقة 154 نائبا، لإدارة المرحلة الانتقالية.[1]

[1]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص111

ويأتي هذا ليؤكد رسالة الطمأنة التي بعث بها قادة حركة النهضة بتشكيل حكومة وحدة وطنية على أرضية التوافق وتقاسم أعباء المرحلة الانتقالية، وتجنب الانفراد بالقرار بالحرص على سيادة العقلية التوافقية التي تجعل مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.[1]

وكانت أولى أعمال المجلس صياغة قانونه الداخلي وإصدار قانون "تنظيم السلطة المؤقت"، الذي أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الحكومة على حساب رئيس الجمهورية.[2]

وبالتالي وجدت حركة النهضة نفسها تواجه تحديا أساسيا يتمثل في تجريب قدرتها على ادارة دفة الحكم، وتحقيق مطالب التونسيين في الشغل والحرية والكرامة وإقامة دولة المؤسسات، وفي اجابة لسؤال يتعلق بمدى قدرة النهضة على ادارة الحكومة في مرحلة انتقالية رد الغنوشي:"أنا لا أقول أن الذين أداروا البلاد قبلنا أكفأ منا وضربوا المثل، فقد قامت الثورة لأن أولئك لم يحسنوا ادارة الدولة، وأبناء الحركة الاسلامية ليسوا أقل معرفة من غيرهم، هم خريجوا نفس الجامعات...فلا يوجد علم يتفوق به غيرنا"

وبالتالي راعت النهضة الاعتبار العلمي أساسا في تعيين ممثليها في الائتلاف الحاكم، وأغلبهم من وجوه "الانتلجنسيا"الاسلامية في البلاد أو في المهجر، ولم تول مقياس الخبرة في الحكم قدرا بل اقتصرت على المهارات المعرفية.[3]

رأى عدد من الباحثين الغربيين أن راشد الغنوشي الزعيم الروحي لحزب النهضة الإسلامي، الذي دافع عن هذا النموذج الجديد من الشراكة مع القوى الليبرالية، كان هو العقل المدبر للتعاون بين حزبه الإسلامي والجماعات الليبرالية في تقديم نموذج فريد من التعاون بين الإيديولوجيتين المختلفتين حيث رأوا أنه من النادر جدا أن تعمل الجماعات الليبرالية والإسلامية وتتعاون معا في العالم العربي، أين لم يكن لدى الناس خبرة في ممارسة المشاركة السياسية في عملية انتخابية شفافة.[4]

---

[1]- أحمد الأبيض وآخرون، مرجع سابق، ص173

[2]-أحمد كرعود، **تونس: ثورة الحرية والكرامة"**، مرجع سابق، ص47

[3]- أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مرجع سابق، ص166

[4]-Cenap Çakmak ,**The Arab Spring, Civil Society, and Innovative Activism**: Department of International Relations Eskisehir Osmangazi University Department of International Relations Eskisehir, Eskisehir, Turkey :PAGE 225

وبهذا نشأت الترويكا بين الاسلاميين والليبراليين، لكن هناك من رأى أن النهضة استأثرت عمليا بكل وزارات السيادة عدا وزارة الدفاع التي أسندت لمستقل، وهو ما وجد فيه المتابعون جنوحا من الاسلاميين نحو السيطرة على مفاصل الدولة والتحكم في أجهزتها.[1]

واتهمت المعارضة حركة النهضة بوجود رغبة جامحة لدى قياداتها للهيمنة على معظم مؤسسات الدولة ورصدت المعارضة ذلك عبر المؤشرات التالية:[2]

_حصول حركة النهضة على القدر الأكبر من الحقائب الوزارية وفي مقدمتها تلك السيادية أي وزارات (الخارجية، الداخلية والعدل).

_مسك دواليب السلطة التنفيذية عبر تعزيز صلاحيات رئيس الحكومة على حساب رئيس الدولة من خلال وثيقة"التنظيم الوقتي للسلطة العمومية".

_التعيينات الكبيرة التي طالت مختلف الأجهزة الادارية والسياسية والدبلوماسية، مما دفع المعارضة الى اتهام النهضة بمحاولتها الهيمنة على مفاصل الدولة.

_ضخامة حجم الحكومة والذي بلغ عدد أعضائها سبعين حقيبة بين وزير وكاتب ومستشار، بسبب انتهاج النهضة أسلوب ترضية أعضائها على حساب المصلحة العامة مما أثقل من ميزانية الدولة.

التحديات التي واجهت حكومة الجبالي وواقع التجربة:

تعد استعادة هيبة الدولة باعتبارها جهازا ضامنا للحقوق تحديا حقيقيا يواجه النهضة وشركائها في الحكم كما طرحت بعض التحديات و المشكلات التي واجهت حكومة الترويكا أو الوفاق الحاكم، في المرحلة الانتقالية، وأبرزها كان غلبة المحاصصة الحزبية على الخيارات السياسية للحكومة والمحاباة لقيادات الحزب على حساب الكفاءات في التعيينات الحكومية والوزارية، و صدور الائتلاف الحاكم عن خلفيات أيديولوجية متباينة الذي قد يؤدي إلى تباينات وخلافات جوهرية خطرة بين الفريقين في مستوى التعامل مع عدد من الملفات الاقتصادية والحقوقية مثال (الموقف من حقوق

[1]- عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص131

[2]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص115

المرأة)، اضافة الى التنازع بين الرئاسات الثلاث على الصلاحيات، وعدم التنسيق في مستوى التعاطي بينها مع بعض المشكلات، كقضية تسليم حكومة النهضة للبغدادي المحمودي الى السلطات الليبية دون استشارة الرئيس المرزوقي، اضافة الى حالة العصيان المدني المشهود في بعض الوزارات وعدم قدرة بعض الوزراء الجدد على تسيير دواليب المؤسسات التابعة لهم، بسبب ضخامة تركة الفساد التي ورثتها الحكومة الوليدة بقيادة النهضة من العهد السابق، ورفض المعارضة الاقصائية تحويل النجاح الانتخابي للنهضة والحكومة الى نجاح تنموي، كتأليب الناس عبر وسائل الاعلام عليها وتحويل المعركة كونها معركة بناء الى جدل ايديولوجي واستقطاب علماني اسلامي .[1]

وخلال سنة مرت من حكومة الترويكا بفترات من المد والجزر، بدأت التناقضات تدب في صفوفها نتيجة تفرد النهضة في العديد من القضايا، أبرزها حادثة تسليم البغدادي التي كادت أن تعصف بالائتلاف الحكومي وتدفع برئيس الدولة الى الاستقالة احتجاجا على عدم استشارته هذا اضافة الى تفرد النهضة بتسمية محافظين ومدراء عامون لمؤسسات عمومية من غير استشارتهما، لكن النهضة حاولت احتواء الخلاف من دون تقديم تنازلات حقيقية الأمر الذي دفع الى استقالة عددا من نواب المؤتمر والتكتل وهو ما انتقده المرزوقي بشدة في المؤتمر العام لحزبه وندد بتغول الحزب الحاكم ودفع الحاضرين من وزراء النهضة الى مغادرة القاعة.[2]

هذا في جانب التحديات والمعيقات السياسية أما في الجانب الاقتصادي، فتميز الوضع الاقتصادي في تونس بالتردي، مرده الوضع العام، ولكن أيضا تدني قدرة الدولة في التحكم في مجريات الأمور، فقد شهدت سنة 2012نسبة نمو اقتصادي ناهزت 3.5 % نزلت إلى 1 % في 2014، في حين أنها كانت في حدود 5% خلال الديكتاتورية ونسبة بطالة ناهزت 7.16 %، خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2013، فسنة 2012 شهدت إغلاق 160 شركة و مصنعا وإحالة 12370 عامل إلى البطالة، أما سنة 2013 فشهدت إضرابين عامين إضافة إلى عدد من الاضرابات القطاعية أهمها إضراب عامل الموانئ بما يعنيه من وقف لجزء مهم من حركة التوريد والتصدير وإضراب المخابز.[3]

---

[1]- أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مرجع سابق، ص167-168

[2]- عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص131

[3]- حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص15

وفيما يخص الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فان السمة الأساسية هي تفاقم معضلة البطالة في صفوف الشباب وتدهور القدرة الشرائية لشرائح واسعة من التونسيين، وبالرغم من إعلان الحكومة عن توفيرها لعشرات الآلاف من المواطنين فرص عمل جديدة، إلا أن حالة الإحباط لدى الشباب في ازدياد، وقد تواترت في الأسابيع الأخيرة من شهر مارس 2013 حوادث انتحار الشباب، بما في ذلك اقدام شاب على الانتحار حرقا في شارع الحبيب بورقيبة الذي شهد أكبر الاحتجاجات طيلة السنوات الماضية.[1]

وارتفع عدد العاطلين عن العمل من 500 ألف مع نهاية عام 2010 الى 700ألف في نهاية 2011، وتراجعت نسبة الاستثمارات الأجنبية بنسبة 20%، وانخفاض مردودية قطاع السياحة في الاقتصاد التونسي بنسبة 50%، وارتفاع معدل البطالة الى 17%، كما قدرت وزارة الشؤون الاجتماعية نسبة الفقر في تونس بحوالي 24.7%، وفي السياق نفسه شهد الاقتصاد التونسي عدة مشاكل أهمها تراجع الاحتياطي للعملة الأجنبية، اضافة لارتفاع قيمة الدين الخارجي وتفاقم عجز الميزان التجاري، كما تراجع اقبال السياح بسبب أحداث العنف في 2013 مع العلم أن قطاع السياحة يشغل 15% من اليد العاملة.[2]

وفي حصيلة تجربة الترويكا، وبعد سنتين على الثورة يمكن القول ان حكومة حمادي الجبالي(*) أمين عام النهضة التي قدمت وعودا براقة، اكتشفت أن التركة ثقيلة فهي اذ أكدت في برنامجها أولوية ملف البطالة اكتشفت أن الميزانية لا تسمح بخلق عدد كبير من فرص العمل، وأنه ليس من السهولة جذب الاستثمار الأجنبي مع ذلك تحققت بعض الايجابيات لجهة رفع نسبة النمو الاقتصادي من 1% الى3، 5%، وتم استيعاب ومعالجة العديد من الاضرابات واعتصامات العمال في الشركات والرفع من الأجور، في المقابل تم الحفاظ على تماسك واستمرارية هياكل الدولة والحفاظ على مناخ الحريات العامة مع تعثر في معالجة الملف الأمني واضطراب العلاقة مع النخب الفكرية والسياسية والاقتصادية في البلاد.[3]

---

[1]- أحمد كرعود، **تونس: ثورة الحرية والكرامة"**، مرجع سابق، ص49

[2]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص115-116

[3]- عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص131-132

كما يلاحظ أن التحدي الأمني هو أبرز المشاكل التي عرقلة أداء حكومة النهضة، فازدادت أعمال العنف والاغتيالات ضد المعارضين وضد النقابيين كاغتيال "محمد البراهمي" و"شكري بلعيد"، كما سبق ذكرها، ومثل تنامي التيار السلفي وخاصة الجهادية منها تحدي حقيقيا للحكومة وقد ذهب بعض الملاحظين إلى اتهام حركة النهضة بالتواطؤ مع السلفيين ومهادنتهم لسكوتها عما يرتكبونه من تجاوزات في فترة الحكم الانتقالي، وذهب آخرون إلى أن السلفية هي الذراع الطويل لحركة النهضة ترهب بها من تشاء من خصومها، أمام هذا التحدي، عملت الحركة عن النأي بنفسها عن التيار السلفي بعد أن رفضت دسترة الشريعة.[1]

وفي حديثه عن تنامي ظاهرة المد السلفي يصرح الغنوشي:" يمكن أن تُلام "النهضة" على سوء إدارة العلاقة مع السلفيين، بمن في ذلك من يتبنى العنف منهم وهنا، أود أن أقول، بوضوح، إن هؤلاء هم النازلة الكبرى التي حلت بنا، مع أنني أظن أنهم يمثلون ظاهرة طارئة في المجتمع التونسي، فحين كنا ننشط في البداية لم يكن هؤلاء موجودين ولكنهم ظهروا في غيابنا، وهو ما يجعلني أؤكد أن هؤلاء هم ثمرة غيابنا عن الساحة الوطنية، ومن ثم تتحمل سلطة بورقيبة وبن علي المسؤولية عن ظهورهم".[2]

تشكل الحكومة الائتلافية الثانية: في بداية شهر مارس 2013، تشكلت الحكومة المؤقتة الخامسة، وقد نالت مصادقة المجلس الوطني التأسيسي، وهي تستند لنفس التحالف الثلاثي الحاكم منذ انتخابات اكتوبر 2011، وقد أعلن رئيس الحكومة، علي العريض الذي خلف زميله حمادي الجبالي، وهو من نفس الحزب (حركة النهضة) أن أولويات حكومته هي توفير الأمن والحد من البطالة وارتفاع

[1]- أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مرجع سابق، ص170

[2]- راشد الغنوشي، **شهادة راشد الغنوشي..تونس من الثورة الى الدستور**، مرجع سابق، ص113

(*)ولد حمادي الجبالي في سوسة بتونس سنة 1949 والتحق بكلية الهندسة في جامعة تونس ثم انتقل منها إلى جامعة باريس (تحصل جامعة تونس حتى بات مهندسا أولا في الطاقة الشمسية. ثم على شهادة الهندسة الميكانيكية من ـ على ماجستير في، ثم الطاقة الضوئية الجهدية من باريس. التحق بمؤسسات حركة النهضة التونسية.، طالته حملة الاعتقالات التي شنها الحبيب بورقيبة ضد الإسلاميين في تونس، وقد انتخبه مجلس الشورى في سنة 1982 رئيسا للحركة، تمت محاكمته إبان عهد الرئيس التونسي بن علي بتهم عدة فحكمت عليه المحكمة العسكرية سنة 1990 بالسجن ستة عشرا عاما قبل أن يضرب عن الطعام للوزراء سنة 2002 ثم أفرج عنه في شباط 2006 كلفه الرئيس المؤقت المنتخب المنصف المرزوقي رئيسا للوزراء الأول 2011

الأسعار وتفعيل العفو التشريعي العام، أي جبر الضرر لضحايا الاستبداد من المساجين السياسيين السابقين.[1]

ويؤكد العريض على ديمقراطية الحركة في التعامل السياسي، وأن انفتاحها لم يكن تكتيكا للوصول الى السلطة، ولكنه تتويج لتجارب طويلة ومرة شملت المعاناة والقمع، كما تأثرت بآراء وثقافات أخرى، اذ يقول:"لقد عانينا الاهانة، نحن نعلم ما يعنيه انتهاك حقوق الانسان، لقد عشنا في خمسين بلدا مختلف، لقد تعلمنا عن الديمقراطية وحقوق النساء".[2]

على الرغم من فقدانهم التام للخبرة في تسيير إلادارة لم تنجح الترويكا الحاكمة (الاسلاميون وحزبان علمانيان)، من تحقيق ما هو مطلوب منها في الوقت المحدد، وهو إعداد دستور وقانون انتخابي في الوقت المحدد في الأزمة التي مرت بها تونس ولا تزال، لهذا صعب عليها حلحلة المشكلات والأزمات، لأن من يمارس المعارضة ليس من السهل عليه ممارسة الحكم، لكن التجربة لا يمكن الحكم عليها إلا بعد انتهائها، وقد أوقعتها قلة خبرتها فعلا بالكثير من الاشكاليات وأجبرتها القوى السياسية الأخرى على التخلي عن رئاستها المباشرة للحكومة بعد تأخرها في الاعداد للدستور، وانتهاء الفترة التي حددت للمجلس التأسيسي والحكومة التي تنتهي بسنة واحدة، واستمرت أكثر من عام ونصف، فقد فشلت تجربة الاخوان المسلمين في مصر وتم اقصاؤهم بسبب فشلهم وعدم امتلاكهم المرونة الكافية لتلافي الاخطاء والتواصل مع الخصوم مما أدى لاتفاق خصومهم ضدهم وإقصائهم، أما الاسلاميون في تونس ممثلين تحديدا بحركة النهضة، فإنهم كانوا أكثر مرونة واستطاعوا التوصل لحلول وسط تمنحهم الفرصة الثانية للعودة في الانتخابات التشريعية القادمة بانتصار مقبول بالنسبة لهم ولخصومهم.[3]

دام الحوار ثلاثة أشهر وتوج في جانفي 2014، بعد أن وضعت حيز التنفيذ خارطة طريق ذات ثلاثة مسارات (حكومي ودستوري وانتخابي)، تمثلت في الاسراع بالمصادقة على الدستور وتكوين حكومة كفاءات تحت رئاسة "المهدي جمعة"، واستكمال انتخاب الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات الرباعي الراعي للحوار (الاتحاد العام التونسي للشغل، والمنظمة التونسية للأعراف، وعمادة المحامين، والرابطة

[1]- أحمد كرعود، **تونس: ثورة الحرية والكرامة"**، مرجع سابق، ص50

[2]- مروان بشارة، مرجع سابق، ص191

[3]- هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق، ص48

التونسية للدفاع عن حقوق الانسان)، وكنتيجة لمخرجات الحوار قبلت حركة النهضة التخلي عن السلطة وتم تشكيل حكومة "المهدي جمعة" في نوفمبر 2013، والتي تتكون من 16 وزيرا تم تحديد مهمتها الأساسية ففي قيادة البلاد لانتخابات رئاسية وتشريعية، وبالتالي فان التوافق حول شخصية رئيس الحكومة ووزراءه المستقلين عبر بالبلاد مرحلة شديدة الصعوبة، وأنهى حالة الاستقطاب بين الفرقاء السياسيين.[1]

الانتخابات الرئاسية 2014، وبقاء مشاركة النهضة في الحكم:

أفرزت الانتخابات عن فوز الباجي قايد السبسي ب55% في جولة الاعادة ضد المرزوقي، وبالرغم من أن النهضة لم ترشح أيا من قيادتها، سعيا منها للحياد وللحفاظ على توازن السلطات، فقد ساند معظم أعضاؤها المرزقي، وعمليا فوز السبسي يعني هيمنة القوى العلمانية على الحكم، حيث تغلب حزبه على حركة النهضة، ومثل انتصار تيار الاصلاحيين على الثوريين، بعد أن فضل الناخبين التونسيين الخبرة على الاستمرارية.[2]

وكلف الباجي قايد السبسي،الحبيب الصيد بتشكيل الحكومة في 5جانفي 2015، حيث تكونت من 42 عضوا، منهم المستقلون وأيضا والمتحزبون، كحركة النهضة وحزب الأغلبية"نداء تونس"، و"الاتحاد الوطني"الحر"، وحاز النداء ثمانية حقائب (وزارية سيادية)، في حين أسندت الى النهضة وزارة واحدة وهي (وزارة التكوين المهني والتشغيل)، بالرغم من كونها الكتلة البرلمانية الثانية ب69 مقعدا، فالصيد كان واعيا بأهمية اشراك النهضة، لما لها من ثقل شعبي من ناحية ولما يمكن أن تقوم به في المعارضة وتعطيل تمرير بعض القوانين في مجلس النواب، اذا هي بقيت خارج الحكم، وأبدت النهضة في نفس السياق مرونة وقبلت بتمثيل رمزي لها في الحكومة (وزير واحد)، وأظهرت بذلك رغبة أكيدة في بناء حكومة توافقية تجمع أكبر طيف من الاجتماع السياسي في تونس.[3]

---

[1]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص120

[2]- المرجع نفسه، ص132

[3]- أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس :قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات**، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر فيفري 2015، ص2-4

تقييم الأداء الحكومي للنهضة: وفي محصلة التجربة يرى أنور الجمعاوي أن حركة النهضة أسست لتجربة توافق علماني إسلامي في إدارة دفة الحكم، وهي أول تجربة شهدها تاريخ تونس الحديثة السياسي، وهو ما ساهم في الحد من الأحادية الحزبية والفردية في إدارة الشأن العام، كما لم تنجح حركة النهضة والائتلاف الحاكم معها في تحويل نجاحها الانتخابي إلى نجاح تنموي لأسباب ذاتية (قلة الخبرة بالحكم، واختلاف الأرضيات الايديولوجية، والمحاصصة السياسية)، وأسباب موضوعية (عودة فلول النظام السابق الأفعال الاحتجاجية الفوضوية،المعارضة الاقصائية، بيروقراطية إلادارة التقليدية)، وأثبتت تجربة الحكم الانتقالي أن النهضة على عثراتها لم توظف الديمقراطية للانقلاب على الديمقراطية أو للعمل على أسلمة المجتمع وعسكرة الدولة كما حدث في مصر، وتلك سابقة في تاريخ الاسلام السياسي، وبدا الأداء السياسي لحركة النهضة في الحكم باهتا مقارنة بأدائها في المعارضة، فقد بدا الحزب والائتلاف الحاكم معه بخصوص مكافحة الفساد، في حالة تردد وارتباك حيال اتخاذ إجراءات مستعجلة في ايجاد حلول عملية بخصوص مكافحة الفساد، ومحاسبة فلول النظام السابق ومواجهة الفوضى الثورية، وإقامة العدالة الانتقالية، والتصدي لإعلام الثورة المضادة.[1]

ويلخص الغنوشي المسار الحكومي في نقد ذاتي على الأداء والخيارات في أول تجربة بقوله:"لم تكن موازين القوى تسمح لنا في الترويكا بأن نأخذ رئاسة الحكومة ونتسلم جميع الوزارات السيادية والحقائب الأساسية، حصل ذلك في غمرة الحماس الذي طغى علينا في بداية المسار الانتقالي، ولكن موازين القوى سرعان ما رجعت تعمل من جديد، وهنا أؤكد ما ذكرته آنفا، لو لم تنسحب النهضة من السلطة لسقط البناء فوق رؤوسنا لأن موازين القوى لم تسمح لنا بذلك".[2]

وكتقييم لمحصلة النهضة التنفيذية، فانها تمثلت في مزيج بين النجاح في الأداء السياسي عن طريق بداية المسار بائتلاف متنوع ايديولوجيا، تشكل من قوى مختلفة اللون السياسي، ثم انتقالا الى النجاح في الوصول الى التوافق عبر الحوار وما استلزمه ذلك من ضريبة تضحية التنازل على السلطة لحكومة تكنوقراط، أثمر ذلك على استمرار النهضة في المشاركة في الحكم في حكومة"الصيد2015 "، وعدم اقصائها كمثيلاتها في مصر من المشاركة السياسية، لكن هذا النجاح لم يترجم الى نجاح

[1]- أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مرجع سابق، ص177-178

[2]-راشد الغنوشي، **شهادة راشد الغنوشي..تونس من الثورة الى الدستور**، مرجع سابق، ص113

اقتصادي مفضي الى تحقيق التنمية، حيث لم تعكس الحكومة الائتلافية الأولى ولا الثانية خبرة في ادارة دواليب الحكم للوصول الى الرضى الشعبي بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وهو ما قامت من أجله الثورة.

المطلب الثاني: حصيلة جماعة الاخوان المسلمين التنفيذية

جرت أول انتخابات رئاسية بعد الثورة الشعبية بتاريخ (23-24 ماي 2012) ، و قد بلغت نسبة المشاركة 46.5 %مليون ناخب أي مايقارب 23.5 مليون ناخب من عدد اجمالي عدد الناخبين المسجلين، وبمقارنة هذه النتيجة بنسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2005، التي كانت نسبة المشاركة فيها 23 نجدها قد ارتفعت، وهو ما يوحي بوعي المواطن المصري أهمية المشاركة السياسية بعد الثورة.

تدبيرات"الاخوان" ماقبل الانتخابات الرئاسية لسنة 2012:

في بداية الأمر أعلن الاخوان عقب الثورة نيتهم صراحة عن موقفهم عبر المرشد محمد بديع : "ان الجماعة لن ترشح أحد أعضائها ولا الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح في انتخابات الرئاسة، أو أي مرشح لديه مرجعية اسلامية في تلك الانتخابات، "وأضاف" ان الاخوان سيشاركون كافة القوى الوطنية في اختيار شخصية توافقية على أساس قواعد لا تحابي أحدا، وتحدد مواصفات الرئيس المقبل حرصا على مصلحة مصر".[1]

وأعاد الإخوان النظر في وعدهم السابق بعدم ترشيح مرشح رئاسي من داخل صفوفهم لاحقا وكان الرأي داخل جماعة الإخوان المسلمين حول الموضوع منقسما بشكل حاد، بعدما نظروا الى المتنافسين الآخرين في السباق على أنهم شركاء أقل من منافسيهم، يبدو أن بعض كبار قادة المجموعة قد خلصوا إلى أن الإخوان ليس لديهم خيار سوى إدارة مرشح خاص بهم.، لكن العديد من الشخصيات في الجناح الإصلاحي للجماعة عارضوا هذه الخطوة، بما في ذلك محمد البلتاجي وعدد من الناشطين الشباب، زاعمين أن انتهاك الوعد الأصلي لجماعة الإخوان من شأنه تشويه سمعتها والتشكيك في

[1]-أحمد فهمي، مرجع سابق، ص198

صدقها، كما قال أحد الأعضاء في هذا الشأن: "لا يمكن للإخوان أن يخرجوا الآن ويدحضوا وعدهم بعدم ترشيح أحد أعضائهم، لم يعد أحد يثق بنا بعد الآن".[1]

وكانت جماعة الاخوان قبل ثورة 25 يناير بمنزلة قوة المعارضة الوحيدة الأكثر تنظيما وتأثير في مصر، وذلك في ظل حالة الضعف والهزال الشديدة التي عانتها القوى السياسية الأخرى اليسارية والليبرالية، وبعد التردد والارتباك في شأن الدفع بمرشح لهم، جرى انقسام حاد داخل "مجلس الشورى العام"للجماعة، اذ وافق عليه 56عضوا مقابل اعتراض 52 عضوا، وبغض النظر عن ملابسات وخلفيات صبغ القرار، فانه كان قرارا مفاجئا بالنسبة الى الكثيرين خاصة بعد تعهد الجماعة في فيفري 2011 بأنها لن تنافس على الرئاسيات وهو ما فاجأ أيضا الكثير من قواعد الجماعة، واضطرت لقبوله حفاظا على وحدة وتماسك الجماعة وسط حالة الاستقطاب والخلاف الحاد مع المجلس العسكري.[2]

وأعلن محمد حبيب أحد القيادات المنشقين عن الجماعة:" أن قرار الترشح يعتبر خطأ استراتيجيا، وأنه سوف يكلف الجماعة والوطن غاليا..وهو ما حدث..ودل ذلك في تصويت مجلس الشورى على أن حوالي نصف أعضائه كانوا مدركين لحجم التحديات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تواجه الجماعة حال الفوز ..وعبرت أنه اذا كانت قيادة الجماعة تريد ذلك أي دخول الانتخابات، فأمامها أبو الفتوح حيث يتحقق فيه ماتنشده، فهو ذو توجه اسلامي ولم يعد له علاقة بأي تنظيم، وهذا الطرح لم يلقى القبول".[3]

وحدد الإخوان خيرت الشاطر، أحد أقوى الشخصيات في المجموعة كمرشح لهذا المنصب، و سارع قادة الإخوان إلى تبرير الخطوة كرد على تعنت المجلس العسكري كما رأى محمود حسين، وهو عضو بارز في مكتب الإرشاد أن القرار جاء في مواجهة "محاولات لإجهاض الثورة"، وهي رفض المجلس العسكري للعديد من طلبات الإخوان بتعيين رئيس وزراء جديد ومجلس وزراء جديد، وبالمثل شدد محمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة على هذا الموقف، بقوله: " لقد اخترنا طريق الرئاسة ليس لأننا جشعون على السلطة ولكن لأن لدينا أغلبية في البرلمان غير قادرة على القيام بواجباتها".[4]

---

[1]-Carrie Rosefsky Wickham ،**The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist Movement:** 2013 by Princeton University Press ،P 254

[2]- خليل العناني، **جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي**، مرجع سابق، ص18-19

[3]- محمد حبيب، **الاخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية**، مرجع سابق، ص37-38

[4]-Carrie Rosefsky Wickham ،**The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist Movement:**P 254 Ibid

ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملت المؤسسة العسكرية على التحرك لإبعاد ثلاثة مرشحين بارزين بقرار من لجنة الانتخابات الرئاسية في14أفريل2012، لكونهم لم يستوفوا شروط الترشيح، وهم خيرت الشاطر وعمر سليمان وحازم صلاح أبو اسماعيل، ويعد خيرت الشاطر استراتيجيا وخبيرا ماليا مرموقا في صفوف الاخوان المسلمين، أما حازم صلاح أبو اسماعيل فيمثل القوى الاسلامية المتشددة، في حين أبعد عمر سليمان لكونه نائب للرئيس السابق ورئيسا للمخابرات المصرية، وأرجع السبب في استبعاد هؤلاء الثلاثة للظهور بمظهر العدالة في الاستبعاد من الاسلاميين وبقايا النظام السابق.[1]

وأعلن الإخوان المسلمون أنهم سيدخلون بمرشحهم الاحتياطي محمد مرسي في مكان الشاطر فهو مهندس يحمل شهادة دكتوراه من جامعة جنوب كاليفورنيا، وعمل في مكتب الإرشاد منذ عام 2000، وكان رئيس كتلة الإخوان في البرلمان من عام 2000 إلى عام 2005.، ومثل الشاطر، كان مرسي محافظا براغماتيا، لكن وجهات نظره يمكن أن تنحرف أكثر نحو اليمين من الشاطر، وهو أقرب في التفكير للحرس القديم، ومن الجدير بالذكر أن مرسي لعب دورا قياديا في صياغة برنامج الحزب المثير للجدل في عام 2007 والذي تخلى عنه الإخوان فيما بعد في وجه النقد العام، وبصورة أعم، كان ينظر إلى مرسي على أنه رجل تنظيم جدير بالولاء وكان مخلصا للحرس القديم ومن المؤتمنين في تنفيذ توجيهات الاخوان وكما قال إبراهيم الهضيبي: "هو مدون وأخ سابق لا يتحدى أي قرار تنظيمي".[2]

نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية2012: ويمثل الجدول(7) رصدا تفصيليا للنتائج([3])

اسم المرشح	الخلفية الحزبية للمرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية للأصوات الصحيحة
محمد مرسي	حزب الحرية والعدالة	5.764 مليون	24، 77 %
أحمد شفيق	مستقل	5.505 مليون	23، 66%
حمدين صباحي	مستقل	4.820 مليون	20، 72%

[1]- سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص66-67

[2] -Carrie Rosefsky Wickham ،**The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist Movement:**P 256 Ibid

[3]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق،ص168

عبد المنعم أبو الفتوح	مستقل	4، 065 مليون	17، 47 %
عمرو موسى	مستقل	2، 288 مليون	11، 13%
باقي المرشحين	باقي المرشحين	0، 520 مليون	2، 25%

جدول(7) :نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية 2012.

وفي قراءة لنتائج الجولة الأولى يتضح أن انتخابات 2012 كسرت قاعدة الانتخابات التي يحظى بها رئيس الجمهورية بنتائج مرتفعة تقارب ال90% وتمثيليات عهد مبارك، كما بينت عدم اكتساح أي من المرشحين لغالبية الأصوات، فهناك تقارب شديد بين المتنافسين في المرتبتين الأولى والثانية، حيث تقدم مرسي ب1، 1 %عن أحمد شفيق، كما جاءت نتائج الجولة الأول صادمة للتيار الثوري، وفقد كل مرشحيه وهم" حمدين صباحي وأبو الفتوح"، كما جاءت صادمة للتيار المدني المحافظ الرافض لتولي أصحاب الخلفية العسكرية للمنصب، بفقدان مرشحه عمرو موسى، وحتى بعض التيارات الاسلامية الرافضة لاحتكار الاخوان للسلطة فقدت مرشحيها أبو الفتوح وسليم العوا، وبذلك وحسب جورج فهمي أن جولة الاعادة ستحمل للمصريين الخيارات القديمة ذاتها مابين العسكري بزي مدني والإخوان المسلمين.[1]

وفي بعض الجوانب التي تستحق التعليق عليها، فاز صباحي وأبو الفتوح، وهما متنافسان بارزان يمثلان بديلا واضحا لكل من الإخوان والنظام القديم معا بما يقرب من 40%، أي أكثر من مرسي أو شفيق، لكنهم قاموا بتقسيم الأصوات فيما بينهم وأدى ذلك الى إقصائهم من السباق "إشارة إلى صباحي، أبو الفتوح وخالد علي مرشح ثوري آخر "، و أبدى أحمد ماهر مؤسس حركة 6 أبريل بهذا الصدد رأيه قائلا: "لقد ارتكبوا خطأ بعدم التوحيد لقد قلناها من البداية نحن بحاجة لمرشح واحد للثورة، وليس اثنين ".[2]

[1]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص168

[2]- Carrie Rosefsky Wickham ،**The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist Movement:**P 258 Ibid

جولة الاعادة بمرسي وشفيق: وبعد عدم حصول أي من المرشحين على 50% من نسب الأصوات ولتقارب الأصوات بين المرشحين الأولين مرسي وشفيق، جرت الاعادة بينهما، ووصلت نسبة المشاركة في الجولة الثانية الى(51، 85)%.[1]

ونجد أن نسبة المشاركة فيهاارتفعت عن نسبة الجولة الأولى، وهذا يعود الى اشتداد الصراع بين مرسي الذي يمثل التيار المدني الديني، مقارنة بأحمد شفيق الذي يمثل أحد رموز النظام السابق والعسكريين معا، وفي 24 جوان وبعد عدة أيام من التأخير أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية نتائج جولة الإعادة الرئاسية ووفقا للأرقام الرسمية فاز مرسي ب (13.2)مليون صوت بنسبة(51.7 %)من الأصوات الصحيحة، مقابل(12.3) مليون أو (48.3%) لصالح شفيق.[2]

وبالتالي مثلت الانتخابات الرئاسية الأولى التي أجريت فيما بعد مبارك والأولى في تاريخ مصر التي يتم فيها انتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرة في انتخابات تنافسية، وكانت التقارير ايجابية حول نزاهة الانتخابات من قبل المنظمات الدولية لمراقبة الانتخابات، كمركز كارتر، حيث أنها جاءت منظمة وسلمية حسبه.[3]

وكشفت انتخابات الرئاسة بجولتيها الأولى والثانية عن عدة حقائق، أثرت في مسار تجربة حكم الاخوان و التحول السياسي في مصر وهي :[4]

_أن نتائج الجولة الثانية من الانتخابات بحصول مرسي على نتيجة قريبة من منافسه أحمد شفيق، أشارت الى انقسام حاد في المجتمع المصري، و في وقت من المفترض أن تقوم فيه النخب المنتخبة بارساء القواعد السياسية والدستورية لمصر مابعد "مبارك"، مما فتح الباب أمام استمرار المجلس الأعلى

[1]- وحدة تحليل السياسيات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الانتخابات الرئاسية المصرية2012**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 24 يوليو2012، ص2

[2] -Carrie Rosefsky Wickham ،**The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist Movement:**P 264 Ibid

[3]- مركز كارتر، **البيان التمهيدي لمركز كارترحول الانتخابات الرئاسية المصرية 2012**، جورجيا ا، الولايات المتحدة، ص2-3

[4] -Fahmi, Georges : **Egypt presidential election 2012: the suovival of the July 1952 regime Arab reform brief**. A published study on the Web site: http://www.arab-reform.net/ar/file/477/ download?token=b-41Spv4..P 6-7

للقوات المسلحة بالتدخل في العملية السياسية بهدف حماية مؤسسات الدولة وضمان تمثيل كافة أطياف المجتمع في عملية بناء الدولة.

_فقدان جماعة الاخوان المسلمين بعضا من شعبيتهم في الشارع، فبينما حصل حزب الحرية والعدالة في الانتخابات التشريعية على 47%من الأصوات، وحصل محمد مرسي في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية على 24،77% من الأصوات، وفي نفس الاطار فقدت الأحزاب الاسلامية بشكل حاسم قدرا من شعبيتها، فبينما حصلت قائمتا الحرية والعدالة والنور معا على51، 72% من الأصوات فان مرسي حصل على 65، 29% في جولة الاعادة أين وقفت كل القوى الاسلامية خلفه.

_ عودة بقايا النظام السابق وأظهرت الانتخابات قدرتهم على التنسيق والتنظيم خلف أحمد شفيق الذي حل ثانيا بما يقارب 49% من الأصوات في جولة الاعادة، مما سيصعب مهمة الاخوان في الحكم.

وبذلك بات الاسلاميون والإخوان على رأس السلطة التنفيذية ومثل تنصيب محمد مرسي رئيسا لمصر في 30 جوان 2012 بمثابة إنجاز مذهل لمجموعة قضت معظم وجودها تحت الحصار، وبعد 24يوم من حلفه اليمين الدستورية، عين الرئيس مرسي هشام قنديل، رئيسا للوزراء، الذي كان وزيرا للري في حكومة الجنزوري الانتقالية، وذلك على الرغم مما أثير حول عضوية قنديل في لجنة سياسات الحزب الوطني المنحل، وعن فشله في ادارة ملف أزمة النيل، وعلى الرغم من أن وصف الشخصية الوطنية المستقلة حسب البعض لا ينطبق عليه، وكان تبرير مرسي في اختيار لرئيس وزراء غير ذي التاريخ السياسي الوطني المعروف، رأى بأن:[1]

"اختيار شخصية مثل هشام قنديل التي كانت خارج التوقعات والمشاورات أيضا، جاء بسبب رفض الذين اتفق معهم بسبب أزمة الصلاحيات والمشروع، وأن كل الشخصيات كانت ترغب في صلاحيات كاملة وتطبيق مشروعها وليس مشروع النهضة".[2]

[1] - محمود عبده، مرجع سابق، ص62-63

[2] - المرجع نفسه، ص62-63

الأداء السياسي والاقتصادي لحكم مرسي والإخوان:

ان أولى مبادراته السياسية الرئيسية ركزت على التخفيف من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية بدلا من تنظيم سلوك المواطنين الخاص، فبعد فترة وجيزة من توليه منصبه، قام مرسي بتخصيص زيادة بنسبة 15% في المكافآت للعاملين في القطاع العام وعزز مزايا التأمين الاجتماعي لأفقر العائلات في البلاد من 33 إلى 50 دولارا شهريا، وبالإضافة إلى ذلك، أعلن عن "خطة مائة يوم" طموحة لتحقيق تحسن فوري في خمسة مجالات، وهي الأمن والوقود والخبز وجمع القمامة وحركة المرور.[1]

كما ادعت المعارضة أنه ثمة مؤشرات على توجهات الرئيس مرسي 'لأسلمة وأخونة' أجهزة الدولة، من خلال الاجراءات التي اتخذها منذ وصوله الى الحكم، فقد عين العديد من الأشخاص المنتمين لجماعته منهم 8 وزراء و5 محافظين، و13 مستشارا للمحافظين.[2]

من ناحية أخرى بدأ حزب الحرية والعدالة بشكل علني مرحلة أخونة القضاء، من خلال نشر إعلانات صريحة عن توفير فرص لخريجي الحقوق للالتحاق بالهيئات القضائية، ووصف أحد رؤساء المحاكم إعلان الحزب بالتدخل الصريح والسافر في أعمال السلطة القضائية، بجانب تعديل قانون السلطة القضائية بخفض سن تقاعد القضاة، فضلا على احالة النائب العام للتقاعد.[3]

وبعد أقل من عام على تولي مرسي الحكم، تحققت بعض الانجازات المفاجئة منها تحجيم دور المؤسسة العسكرية خلال اربعين يوما، وهو ما احتاج حزب العدالة والتنمية التركي تسعة أعوام لتحقيقه، حيث استطاع توظيف حادثة الهجوم على القوة العسكرية بسيناء، ملغيا الاعلان الدستوري المكمل، ومستعيدا بذلك سلطة التشريع الذي كانت في يد المجلس العسكري بعد حله البرلمان، اضافة الى احالة وزير الدفاع المشير طنطاوي رأس السلطة العسكرية لينهي هيمنتها على السلطات السياسية.[4]

---

[1] -Carrie Rosefsky Wickham ،The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist Movement:P 272 Ibid

[2]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص175

[3]- فؤاد السعيد، **ثورة مصر تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل، عن كتاب الربيع ثورات الخلاص من الاستبداد**، مرجع سابق، ص100

[4]- عبد الغني عماد، مرجع سابق، 128

كانت جولات مرسي الخارجية في الثلاثة أشهر الأولى من حكمه لجذب 16مليار جنيه، فضلا عن توقيع 17اتفاقية اقتصادية، وبما أن الفترة القصيرة التي قضاها مرسي لم يسمح أن يشعر المصريون بتلك النتائج كما يلاحظ أن سياسات اقتصاده سارت في الاطار العام لسياسات مبارك، بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي في دفع الاقتصاد المصري، كما دافعت الحكومة عن مشروع الصكوك الاسلامية كحلا سريعا يوفر التمويل لها وللموازنة العامة بما يصل الى 200مليار دولار، بطرح صكوك للبيع يصبح بموجبها الأفراد والخواص مشاركين لمشاريع صناعية وخدمية للدولة، وبدا واضحا رغبة حكومة مرسي محاكاة التجربة الاقتصادية الماليزية كواحدة من النماذج الاسلامية الناجحة، وكان مشروع تطوير قناة السويس هو البديل الاقتصادي الذي طرحته الحكومة الذي سيدر على مصر حسبها 100مليار دولار، لكن ثار انتقاده كونه مشروع بعيد المدى لن يجد المواطن البسيط أثرا ايجابيا سريعا له، فضلا أنه لن يعالج المشاكل الاقتصادية العاجلة، ولم يبد تغير جوهري في سياسات مرسي الاقتصادية عن المجلس سياسات العسكري ومبارك، سوى الحرص على شفافية الحكومة.[1]

تقييم الحصيلة التنفيذية لحزب الحرية والعدالة من خلال حكم مرسي: يرى عزمي بشارة أن دخول الاخوان للرئاسة قرارا خطيرا ينم عن رغبة في حكم الدولة، فهو يختلف عن الفوز بالأغلبية في البرلمان، لقد قرروا حكم الدولة وحدهم في أخطر مرحلة في تاريخ مصر، وفي تلك اللحظة حصلت ثلاثة أمور خطيرة حسبه، أولها أن مرسي تولى ادارة دولة لايديرها فعلا، فجهازها لا يتعاون معه بل يقاومه، وهنا أقصد الجهاز التنفيذي المسمى بالدولة العميقة، وجهازها القضائي وجهازها الأمني، وفي كل مرحلة ينجح أحد هذه الأجهزة في إفشاله ونصح الاخوان بالتوجه الى قوى الثورة لكنهم لم ينصتوا لذلك، الوحدة الوطنية مع الأحزاب مهما كانت صغيرة لتكوين جبهة للتصدي للقوى الغير حزبية من أمن وقضاء وإدارة، وحيث رغبوا في ذلك كانت شروط الأحزاب مستحيلة أو أنها كانت تسعى لإفشالهم كذلك، أما الشخصيات الوطنية المبدئية أو الانتهازية، والتي دعمتهم في جولة الاعادة نظر اليهم الاخوان بصيغة مساعدين ومستشارين لا شركاء صنع القرار.[2]

[1] - محمود عبده، مرجع سابق، ص124-125-126

[2] - عزمي بشارة، **الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة**، مجلة سياسيات عربية، العدد 4، سبتمبر 2013، ص13

أسباب فشل وافشال حكم الاخوان عبر مرسي: تظافرت العديد من العوامل الذاتية الناجمة عن سوء ادارة وتدبير لآليات الحكم من قبل الاخوان، اضافة الى عوامل موضوعية تتعلق بتفاعل عوامل غياب الحوار وتوسيع دائرة المشاركة مع القوى السياسية والمدنية لتجاوز تحديات المرحلة وتتلخص العوامل في:

أ_عوامل ذاتية (الجمود التنظيمي): لم يصاحب دمج الاخوان بعد الثورة أي حراك تنظيمي داخلي، بل على العكس جرت عمليات التصعيد والترقي داخل الجهاز بشكل عشوائي وسريع ساهم في تمكين التيار المحافظ من الجماعة وحزب الحرية والعدالة لاحقا، وكان من المفترض أن تقوم الجماعة بعملية اعادة الهيكلة التنظيمية وبناء المؤسسات الداخلية مثل مكتب الارشاد ومجلس الشورى والمكاتب الادارية بشكل يسمح أولا باعادة صياغة الأوزان التنظيمية بما يشجع على التنوع الفكري والجيلي والايديولوجي داخل الاخوان، وهو مالم يحدث.[1]

_كان لهيمنة التيار المحافظ على حساب الاصلاحيين، تأثيرا كبيرا ليس في السياسات والقرارات المتخذة في السلطة فحسب، وانما في غياب أي رؤية نقدية داخل الجماعة وبخاصة في تهميش التيار الاصلاحي على حساب المحافظين وخروج رموزه وأعضائه من الجماعة، مثلما حدث مع الدكتور أبو الفتوح ومحمد حبيب، والأكثر من ذلك أن هذا التيار لم يكن لديه قدرة كافية لاستطلاع حجم الاحتقان والتوتر في الشارع المصري والتآمر على الاخوان التي سبقت تظاهرات 30يونيو، بل وأيضا الاستخفاف به، وتمثلت مشاكل المحافظين بضعف النزعة التوافقية وخاصة مع التيارات العلمانية والليبرالية، وطغيان الايدولوجيا، على الحسابات الواقعية، وغلبة النزعة الصفرية، و التماهي مع القوى الدينية المحافظة والتي مثلت عبئا على الخطاب الديني كالقوى السلفية وبعض الرموز الراديكالية، وهو ما يصفه بالتوجه يمينا والوقوع في فخ الابتزاز الديني الذي نتج عنه تمرير دستور 2012 على حساب تحقيق توافق مجتمعي سياسي، وهو ما أضر بالرئيس مرسي وساهم في اسقاطه بشكل غير مباشر.[2]

---

[1]- خليل العناني، **الاخوان المسلمون واشكالية الدمج والاعتدال في السياق المصري**، دراسة في مجلة "الديمقراطية" في أكتوبر2013، في الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1491429&eid=254

[2]- خليل العناني، **جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة مابعد مرسي**، مرجع سابق، ص21

_طبيعة الخطاب الرئاسي وشخصية الرئيس، فعبر 59خطاب لمرسي، تضمنت خطاباته لغة اعتبرها المصريون لا تليق برئيس دولة مصر، ولا تعكس خبرة سياسية، فضلا عن فراغ الكثير منها من مضمون منطقي، وفي دراسة وجدت أن العبارات الانشائية غير محدة المضمون ولا تستند لمعلومات تشكل 48 %منها.[1]

ب_عوامل موضوعية:

1- احدى التفسيرات حسب خليل العناني لسقوط الاخوان هو "عملية الانتقال المفاجئ" من المعارضة الى السلطة، دون القيام بالتعديلات اللازمة، وكان هدفها تعظيم المكاسب السياسية التي تتناسب مع حجمها السياسي، حيث رأت في الثورة هدية لها بعد سنوات القمع، وهدفت الى ضمان وجودها كطرف أصيل في ترتيبات ما بعد الثورة، وتعظيم مكاسبهم السياسية دون استعداد أو رؤية واضحة لتداعيات ذلك، اذ لم يتم دمجهم تدريجيا في العملية السياسية ليكونوا رؤية حقيقية عن كيفية ادارة البلاد، وهو ما احتاج لثلاثة عقود في تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا.

اذا كان الانتقال من هامش الفعل السياسي الى مركز السلطة والقرار بمثابة كارثة وخطأ قاتل وقعت فيه الجماعة حيث لم يسبقه أي تمهيد فكري وأيديولوجي لكوادر الجماعة، فمن جهة لم يكن لديها الخبرة التكنوقراطية الكافية لإدارة دولة بحجم وتعقيدات مصر، وبدت البيروقراطية المصرية كما لو كانت غريبة عليهم، وفي الوقت الذي كان عليهم التطبيع معها، فإنهم ناصبوها العداء وبدا أن الاقصاء هو الحل الوحيد للتعاطي معها، فما كان منها إلا أن ابتلعتهم في "ثقبها الأسود" وهو الجهاز البيروقراطي.[2]

2-غياب الحوار والنظرة الأحادية في تدبير الحكم: اضافة الى نكث الوعود من قبل الجماعة بعدم الترشح قبل الانتخابات، حيث انتهت تجربة الحوار بينهم وبين بقية الأحزاب بالفشل اثر الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، باجتماع عدد من الشخصيات العامة مع الاخوان بفندق **فيرمونت**، ليصدروا

[1]- أماني الطويل، مرجع سابق، ص9

[2]- خليل العناني، **الاخوان المسلمون واشكالية الدمج والاعتدال في السياق المصري**، دراسة في مجلة "الديمقراطية" في أكتوبر2013، في الرابط:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1491429&eid=254

ما يسمى بوثيقة فيرمونت(*)، لتعلن عن ستة مبادئ، من أهمها التأكيد على الشراكة الوطنية، وتولي شخصية وطنية مستقلة رئاسة الحكومة، لكن بعد تنصيب مرسي رئيسا تجاهل الوثيقة ولا سيما ما يتصل منها بشخص رئيس الوزراء والفريق الرئاسي.[1]

واجمالا فشل الرئيس وحلفائه الاسلاميون في التعامل مع القوى السياسية غير الاسلامية على نحو يستوعبونهم في النظام السياسي الجديد، ويمكن ارجاع ذلك الى تخوف القوى السياسية من ابتلاع المشروع الاسلامي للدولة المصرية وصبغها بالصبغة الاسلامية، وهو ما يعني حرمان غير الاسلاميين من المشاركة الفعالة في العمل السياسي اضافة الى استئثار كتابة الدستور والانفراد بصياغته، وهو ما أدى بانسحاب عدد كبير من الأعضاء من اللجنة التأسيسية نتيجة لإخفاق ادارة التوافق حول الدستور.[2]

نتيجة لذلك، ساهمت الأحزاب الأخرى غير الاسلامية في تعزيز الاستقطاب لأن اهتمامها انصب على مواجهة التيار الاسلامي بدلا من العمل على الأرض لتعزيز قاعدتها الشعبية، بدأت التصعيد بالمطالبة بإسقاط الدستور ثم كان الخطأ الثاني الاستقواء بالجيش، ولم تدرك أن تسييس الجيش لم ينتج عنه في حالات مماثلة الا اجهاض المسار الديمقراطي بأكمله، وضرب كل القوى السياسية وهو ما تم لاحقا.[3]

- غلبة مشروع التمكين للاخوان في أجهزة الدولة، وهو ما أكسبهم عداء البيروقراطية المصرية، خصوصا بعد تعيين طاقم الرئاسة والحكومة والنائب العام والمحافظين من الاخوان، و الافتقاد للكوادر والكفاءات الاخوانية القادرة على قيادة الدولة، فتشكلت الحكومات في فترة مرسي بصعوبات بالغة وعلى مدى زمني طويل، مما أعطى انطباع للمواطنين بعجز الاخوان.
- افتقاد نموذج مشروع تنمية اقتصادية، يستجيب لمطالب الكتلة السكانية المصرية الهائلة، حيث يعتمد الاخوان على خطاب دعوي يحسبونه كافيا للتنمية في مواجهة الأزمات ومجابهة

[1]- عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص29-30

(*)تم الاجتماع يوم 22 جوان مع رموز وطنية وشبابية، للحديث عن أزمة تقييد المجلس العسكري لسلطة الرئيس عبرالاعلان الدستوري، وخلص الى :**أولا** التأكيد على الشراكة الوطنية، ويكون رئيس هذه الحكومة شخصية وطنية مستقلة، **ثانيا**، أن يضمم الفريق الرئاسي وحكومة الانقاذ الوطني جميع التيارات الوطنية.**ثالثا**:تكوي فريق ادارة أزمة، لضمان استكمال اجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب. **رابعا**: رفض الاعلان الدستوري المكمل الذي يؤسس لدولة عسكرية.**خامسا**:السعي لتحقيق التوازن في تشكيل الجمعية التأسيسية لضمان صياغة دستور لكل المصريين,**سادسا**:الشفافية والوضوح مع الشعب في المستجدات السياسية.

[2]- محمود عبده، مرجع سابق، ص62

[3]- عبد الفتاح ماضي، ص27-28

التحديات، فضلا عن تناقض الاجراءات وعدم وجود تشريعات منحازة الى مبدأ العدالة الاجتماعية.[1]

هذا مما أدى الى ارتفاع معدلات الفقر في مصر والتي وصلت الى 26، 3% في العام 2013، في حين كانت في عام 2011 ب25، 2%، وارتفاع نسبة التضخم الى9، 82% والديون الخارجية لمصر في عهد مرسي الى أكثر من 47 مليار دولار بعدما كانت 34، مليار دولار عام 2011.[2]

وفي جواب عن سؤال وجيه مطروح بخصوص تجربتهم في السلطة، فحواه: **هل حكم الاخوان المسلمون في الفترة الواقعة مابين جوان 2012 وجويلية 2013**؟، يرى عزمي بشارة أنهم لم يحكموا فعليا خلال ذلك العام، كون جهاز الدولة اما غير متعاون معهم واما أنه أفشلهم مباشرة، ولكن أغلبية المصريين كانت تعتقد أنهم حكموا ذلك العام، ومع أنها فترة لا تتجاوز ثلث المرحلة الانتقالية، فان الأغلبية توقعت منهم كل ما وعدت به الثورة الشعب المصري، من عيش كريم وحرية وعدالة اجتماعية، وكل مالم تتوقعه من المجلس العسكري الذي حكم مدة أطول من مدة الاخوان، وكان هذا هو الفخ الذي وقعوا فيه.[3]

وكانت أحداث 30 يونيو ايذانا "بنهاية حكم الاخوان"، فتشكلت جبهة الانقاذ واصطف الجيش مع القوى المدنية ضد التيار الاسلامي، ورسم مسارا سياسيا من دون الاسلاميين، بل واعتمد سياسة إقصائية تجاه حركة الاخوان المسلمين وحلفائها، ولاحقا ضد كل القوى المحسوبة على الثورة ثم تسلم وزير الدفاع السلطة مباشرة، بعد أن رشح نفسه في انتخابات27 ماي 2014.[4]

وبلغت نسبة المشاركة فيها47، 13%، وقد فاز المرشح عبد الفتاح السيسي بنسبة 96، 91% بينما حل صباحي ثانيا بفارق كبير ب3، 09% .[5]

---

[1]- أماني الطويل، مرجع سابق، ص9

[2]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص174

[3]- عزمي بشارة، مرجع سابق، ص14

[4]- عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص33

[5]- ابراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية"2014-2015"الاعصار :من التغيير النظم الى تفكيك الدول**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2015، ص218

وكان ذلك في خروج الاخوان من الحكم، وسط حملة اعتقالات لقيادات وكوادر الاخوان، بتهم التخابر لصالح مصالح أجنبية والتحريض على استخدام العنف، وقد شملت المحاكمات الرئيس المصري المخلوع و المرشد محمد بديع، وأفضل من وصف الأحداث التي أعقبت 3جويلية2013 وخروج الاخوان من المشهد السياسي الباحث العراقي حسين شعبان عندما قال عنها: "أنها ليست ثورة تامة ولا انقلابا عسكريا تاما، وانما تقع في منزلة بين المنزلتين".[1]

و يصف **ناثان براون** الوضع الجديد في مصر بأنه تجسيد لدولة أمنية تعمل (على الأقل في المدى القصير)، في جو من التأييد الشعبي المصاب بالهلع والسعار، ومعارضة إسلامية جرى استبعادها من العملية السياسية على نحو متزايد ومستعدة لاستخدام القوة العنيفة، وصراع أهلي مستمر، كما توفر العملية الدستورية الشكلية وسيلة إضفاء الطابع المؤسسي على الترتيبات السياسية.[2]

المطلب الثالث : المقارنة التنفيذية بين حصيلتي حكم الاخوان والنهضة

أوجه التشابه:

- أفرزت الحكومة المنتخبة في كلتا الدولتين جنوح التيار الاسلامي بالانفراد بقيادة البلاد، والعمل على تهميش المعارضة خاصة من جانب الاخوان، والعمل على تهميش المعارضة، مما أدى الى تجدد الاستقطاب والاحتقان والتصادم، حتى حصلت القطيعة، وبالنسبة للنهضة فقد تداركت ذلك قبل فوات الأوان.
- عودة رموز النظام السابق، بتفضيل الناخبين التونسيين دورة الانتخابات الرئاسية الثانية، للسبسي على المرزوقي المنتهية ولايته، وتفضيل الناخبين المصريين لصاحب الخلفية العسكرية "عبد الفتاح السيسي"الذي بدا وكأنه تفضيل للأستقرار والأمل في تقديم أولوية الاصلاحات الاقتصادية على مرشح الثورة صباحي
- تنامي التيار السلفي كأحزاب مرخصة في كل من تونس ومصر في فترة حكم الاسلاميين، كحزب النور في مصر وحزب التحرير في تونس منظمة، وزيادة معدل العنف والارهاب ضد مؤسسات

[1] - سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص73

[2] - فؤاد السعيد، **الدور السياسي والتنموي للمؤسسة العسكرية المصرية في نظام 30يونيو/3يوليو**، مرجع سابق، 132

الدولة، من قبل جماعات متطرفة في كلا الدولتين اضافة الى استمرار الاحتجاجات التي دلت على حالات الاحتقان الاجتماعي.

- ضعف الأداء الاقتصادي للحكومات الاسلامية المنتخبة(النهضة وحكومة مرسي) التي لم تستطع تحويل نجاحها الانتخابي الى نجاح تنموي، بارتفاع نسب الفقر والبطالة وارتفاع الديون الخارجية في كل من تونس ومصر.[1]

أوجه الاختلاف: تباينت استراتيجيات ادراة الحكومتين الاسلاميتين بتباين أوضاع وخصوصيات كل نظام سياسي، فالنظام البيروقراطي العتيد المصري، له تعقيداته المتأصلة بعمق تكوين مايعرف ب"الدولة العميقة"، اضافة الى استراتيجية النهضة في التعامل مع مكونات النظام التونسي ويمكن ايجاز تلك الاختلافات في الآتي:

- التمييز بين الدعوي والسياسي مؤسسيا ووظيفيا وتنظيميا، فعلى اثر صعود الاسلاميين فرض التحدي على الاجابة عن سؤال يرتبط بالعلاقة بين المؤسسة الدعوية والجهاز الحكومي من جهة والعلاقة بين المؤسسة الحزبية والجهاز الحكومي، وخطورة تحكم هذا الجهاز في الأداة الحزبية.[2]

ونجد في هذا الشأن تبني أغلب قيادات جماعة الاخوان مواقع مسؤولية في الجهاز الحكومي، ناهيك عن التدخل الصارخ للمرشد محمد بديع وخيرت الشاطر في قرارات الرئاسة.

أما في حركة النهضة فقد حسمت الحركة في الفصل بين الدعوي والسياسي في مؤتمرها العاشر، وذلك حين قررت الفصل بين النضال السياسي الحزبي والعمل الدعوي، واعتبارها منذ ذلك الحين حزبا سياسي، وستبقى ممارسة العمل الدعوي لمن كانت هذه مهمتهم في الحركة من قبل، والسبب في ذلك أنها ممارسة السياسة الحزبية للتيار الاسلامي تعتبر فصيلا من بين الفصائل الحزبية التونسية، لا فضل لها عن غيرها، لتعود بعد خوض تجربة سياسية في الحكم، كمختبرا جيدا لهذا القرار، فهي حزب سياسي ذو مرجعية اسلامية.[3]

---

[1]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص216-217

[2]- بلال التليدي، مرجع سابق، 196

[3]- جريدة البصائر، **حركة النهضة التونسية بين الدعوي والسياسي**، العدد 809، 29ماي2016، ص2

- دخل الإخوان في صراعات مختلفة مع الركائز الأساسية للدولة والبيروقراطيات الأمنية و القضائية والإعلامية، و تعود جذور هذه البيروقراطيات إلى الثقافة المصرية والحياة الاجتماعية والسياسية لأكثر من 70عاما، كما فرضت حكومة الإخوان عددا من السياسات "لأخونة" المجتمع بما في ذلك صياغة الدستور وتطويره والتصديق عليه دون إجماع أدت هذه العملية إلى خلق علاقة متوترة للغاية بين شرائح المجتمع المختلفة و الاخوان أثناء عام الحكم، لم تتعلم جماعة الإخوان المسلمين من ممارسات أو تتبع استراتيجيات شقيقتها في تونس حزب النهضة الإسلامي، الذي تقاسم السلطة مع المجموعات الأخرى التي ساعدت أجنداتها الإيديولوجية المختلفة على إدارة الأزمات المختلفة للحكم، بعد الثورة، و رفض الاخوان دعوات من الجيش وجماعات المجتمع المدني لإجراء حوار وطني ومع ذلك، قبل النهضة وشارك في جهود اللجنة الرباعية للحوار الوطني ووساطات منظمات المجتمع المدني مثل الاتحاد العام التونسي للشغل. لعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورا هاما وحيويا في التوسط في الصراع بين الإسلاميين والمعارضة و تخلى حزب النهضة عن السلطة وتركت الحكومة من أجل تونس بعد أزمة الاخوان في مصر، و ساعدت تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الحكم الشقيقة الإسلامية التونسية (النهضة)في تعلم الدرس، بفشل الاخوان أيضا في السيطرة على جميع القوى الرئيسية للدولة في مصر خلال فترة قصيرة جدا.[1]

بالمقابل لم نجد حوارا فكريا داخل جماعة الإخوان المسلمين كما هي حال حركة النهضة وإنما وجدنا انقساما جيليا حول تصورات أغلبها تنظيمي وإداري، وليس فكريا باستمرار هيمنة التنظيميين القطبيين على جماعة الإخوان المسلمين وعلى رأسهم بالطبع محمود عزت وخيرت الشاطر، وهو الذي جر على الجماعة كارثة فشلها في الحكم، وهذا يفسر افتقارهم للحس السياسي والقدرة على التمييز بين المواقف والتحالفات ونظام الإدارة وصناعة القرار في ظل الجماعة المحكومة بالبيعة الدينية للمرشد والملتزمة بما تعتبره واجبا بالطاعة والاتباع على جانب حركة النهضة التونسية فنحن أمام راشد الغنوشي وله اجتهادات فكرية مهمة داخل الحالة الإسلامية ولديه رصيد فكري يمثل تطورا

[1] -Ibrahim Natil, **civil state in the post-arab spring countries**:**Tunisia Egypt and Libya**,in the book of :Arabe spring civil society,and innovative avtivism; Department of International Relations Eskisehir Osmangazi University Department of International Relations Eskisehir, Eskisehir, Turkey :PAGE 225

داخل الفكر السياسي للحركات الإسلامية، ولدينا أسماء أخرى مهمة لها ارتباط بالفكر داخل حالة النهضة مثل عبد الفتاح مورو، وصالح كركر، وغيرهم، وهذا جعل قيادات النهضة يدركون أن السياسة هي فن العمل في حدود الممكن، ومن ثم كانت لهم مواقف مختلفة عن الإخوان في قضايا عديدة مثل الموقف من الشريعة في الدستور والموقف من التيارات السلفية الجهادية والموقف من صيغة الحكم القائمة على المشاركة وليس المغالبة، والموقف من قضية العزل السياسي، والموقف من ترك رئاسة الوزراء رغم أغلبية الحركة في المجلس التأسيسي، وعدم التقدم لمنصب الرئيس رغم أنه كان يمكنهم أن يفعلوا.[1]

- البراغماتية السياسية للنهضة وقبولها بالمشاركة لا المغالبة، وبالتالي نجاحها في الخروج بأقل الخسائر في مواجهة الثورة المضادة، وإحداث التوافق الوطني، بينما جسدت عقدة الاستئثار بالسلطة من جانب الاخوان من خلال اقصاء القوى السياسية الأخرى والتصادم مع أجهزة الدولة، اضافة الى رفض الرئيس التجاوب بشأن مطالب القوى المعارضة لتشكيل دستور توافقي وتشكيل حكومات كفاءات وطنية، بينما برزت النهضة عقب الانتخابات باجراء تحالفات مع قوى علمانية وليبرالية وعلى اثر الأزمات الأمنية والاقتصادية، قدمت تنازلات سياسية لتجاوز المرحلة الانتقالية الصعبة وتشكيل التوافق حول المسار الانتقالي مع كافة القوى المدنية بما فيها المعارضة.[2]

وبالتالي بدت النهضة حريصة على احترام حالة التنوع الثقافي والايديولوجي للمجتمع لتونسي، وأكدت على أنها لاتنصب نفسها وصيا على الاسلام، ويتحدث الغنوشي عن أخطاء الاخوان في الحكم فيقول: "انهم أخطوا في قراءة موازين القوى، وأنهم استدرجوا الى هذا الأمر ولم يكونوا يفكروا أصلا في ممارسة الحكم فضلا عن أننا ينبغي أن نأخذ في الحسبان حسابات التنظيم، وما أثاره ترشح أبو الفتوح الذي رفضه الاخوان بقوة، كانت حسابات التنظيم تدفع في سياق ما، في حين كانت موازين القوى في

[1]- كمال حبيب، **خبرة الفشل والنجاح: الإخوان في مصر والنهضة في تونس1/2**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 14أفريل 2016، التاريخ، 28-03-2016 ، 11:33 صباحا، عن الرابط الالكتروني: http://www.acrseg.org/40111

[2]- أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق، ص220-221

مصر تسير في اتجاه معاكس، ولم تكن هذه الموازين تسمح للرئيس مرسي بأن يستمر في منصبه ويواصل قيادة البلاد".[1]

وفي هذا الشأن نجحت الدولة العميقة عل مدار سنة من حكم الاخوان استنزافهم والاستثمار في ضعف خبرتهم وقدرتهم على ترويض مؤسساتها من أجل العمل لصالحهم، وتورط مؤسسات الدولة العميقة بجانب عدد من رجال الأعمال في تمويل الشارع وتحريكه ضدهم، فبعد أسبوع من وقوع الانقلاب اعترف رجل الأعمال"نجيب ساويرس" لمجلة "**نيويورك تايمز**"، بتمويله لحركة "تمرد".[2]

كما يشدد الغنوشي على الدور الذي لعبه الجيش في مصر في المقارنة بين التجربتين:"الجيش هو صاحب السلطة الحقيقة في مصر وقد حاول الشعب أن ينتزع منه السلطة ففشل، أما تونس فجيشها حمى الثورة ورفض أن يلتقط السلطة..وسعى لحماية الديمقراطية، في حين توافرت له في الوقت نفسه فرص حقيقة للانقضاض على الحكم، و في سنة 2013سنة الأزمة السياسية مع الترويكا توجهت أصوات معارضة للجيش لتسلم السلطة لكنه رفض، ولذا ينبغي على التونسيين أن يحبوا جيشهم لأنه حمى الديمقراطية الناشئة".[3]

[1]- راشد الغنوشي، **شهادة راشد الغنوشي..تونس من الثورة الى الدستور**، مرجع سابق، ص112-113

[2]- خليل العناني، **جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي**، مرجع سابق، ص22

[3]- راشد الغنوشي، **شهادة راشد الغنوشي..تونس من الثورة الى الدستور**، مرجع سابق، ص 112

المبحث الثالث: التمثيل على المستوى الاقليمي والعالمي (العلاقات الخارجية)

تعتبر السياسات الخارجية للدول ومن خلالها الأحزاب الحاكمة التي تضع أجنداتها- للتعامل مع القوى العالمية والاقليمية –ماهي إلا انعكاس للسياسة الداخلية ومتطلباتها من تحسين المستوى الاقتصادي والأوضاع الاجتماعية الى غيرها من الضغوط، كل ذلك وفق رؤية صانع القرار تبعا لعقيدته ومرجعياته والتي تبلور محددات سياسته الخارجية، وفي ذلك سنحاول رصد مختلف التفاعلات الخارجية للحركات الاسلامية أثناء تجربة حكمها في مصر وتونس بعد الثورة، لاكتشاف مستوى تفاعلاتها الخارجية وأولوياتها في التعامل مع القوى العالمية والكبرى والإقليمية وحتى دول الجوار والدول العربية، أي صياغة أجنداتها في الشؤون الدولية حسب مجالها الحيوي وأولوياتها الخارجية، وذلك من خلال رصد مواقف حركة النهضة وحزب الحرية والعدالة وفق قضايا مركزية للنظام المصري والتونسي كلا حسب أهميتها الجيو استراتيجية في اقليمها.

المطلب الأول: حصيلة حركة النهضة التونسية على المستوى الخارجي

عادة ما يتم صياغة السياسية الخارجية والعلاقات الخارجية، وفق محددات على ضوئها يتوجه صانعوا القرار في التفاعل مع غيرهم من وحدات النسق الدولي المختلفة وخاصة الدول، بحسابات موازين القوى الاقليمية والدولية، ناهيك عن الأجندات الحزبية التي تتبناها حال وصولها للسلطة بما في ذلك محددات الهوية والمرجعيات، ونجد أن حركة النهضة وكعادتها، انطلقت من الواقعية والبراغماتية في التعاملات الخارجية بعد وصولها للحكم، حيث يتضح ذلك من رصد بعض مواقفها وتعاملاتها تجاه القوى العالمية، والاقليمية ومع الدول العربية والاسلامية، كتركيا ومصر ودول الجوار.

1_الولايات المتحدة الأمريكية : تشكل تونس محورا مهما في السياسية والإستراتيجية الأمريكية، خاصة في شمال إفريقيا لما يسمى الحرب على الإرهاب، وتنفيذ أجندة المصالح الأمريكية في أفريقيا خلال العقدين الأخيرين، سواء على صعيد القضية الفلسطينية واستضافة حركة فتح لسنوات، أو على صعيد القضايا العربية واستضافة تونس لمقر جامعة الدول العربية لسنوات أيضا، ناهيك عن دورها

في ضرب معاقل الحركة الإسلامية في البلاد والمنطقة بالتعاون مع المخابرات الأمريكية، رغم كل تلك الخدمات الجليلة التي قدمها نظام بن علي التونسي للغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا عبر عقود، يبقى دور تونس أقل أهمية من بقية الدول العربية.[1]

عموما تميز الموقف الأمريكي بالتأخر في الرد أثناء تصاعد الاحتجاجات، وانتظار ما ستسفر عنه مجريات الأحداث، وتذبذب الموقف مابين تأييد النظام وتأييد الاحتجاجات والمطالبة ببقائه والإصلاح ومابين رحيل النظام وإحداث حالة من الانتقال السلمي للسلطة، ففي الأيام الأولى للاحتجاج كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعطي انطباعا بمساندة النظام المعروف بولائه لها، وبعد تطور الأحداث في تونس وتأكد الولايات المتحدة الأمريكية من قوتها بدأت تصرح بأنها تحترم إرادة الشعب التونسي، واستمرت الولايات المتحدة في تأييدها للتغيير الحاصل حيث أشادت الإدارة الأمريكية عقب الحراك الثوري بانتخاب "المرزوقي" رئيسا جديدا لتونس معتبرة أن انتخابه يشكل خطوة ايجابية في المرحلة الانتقالية الديمقراطية لتونس، وقال **مارك تونر** الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية: "نحن مستعدون لدعمهم في تقدمهم".[2]

وبمحاولة معرفة أهم المنطلقات لحركة النهضة الفكرية في التعامل مع الغرب عموما، وبخاصة الولايات المتحدة يرى الغنوشي:" ان الموقف من الغرب يمثل إحدى القضايا القديمة داخل حركة النهضة، ففي سنة 1974 و بمعية المرحوم مصطفى النيفر أنجزت أول كتيب وحمل عنوان "نحن والغرب"، كان الهدف من هذا الكتيب إعادة النظر في هذا التصنيف السابق للعلاقة بالغرب الذي قام على أساس أن الغرب يمثل الشر، ونحن نمثل الخير، وقد انتهينا، إلى تأسيس فكرة جوهرية، تقول أنه كما أننا نحن المسلمين لسنا شيئا واحدا، كذا الغرب ليس شيئا واحدا، الغرب بناء حضاري مترامي الأطراف ومتعدد المدارس، في حين أن الحكم عليه جعله نقطة واحدة، اختزلته في الاستعمار والتحالف مع إسرائيل والامبريالية والاستقلالية الاقتصادية، وهذا ليس عدلا".[3]

---

[1]- سناء عبد الله عزيز، مرجع سابق، ص15

[2]- عليوة عزيزة، مرجع سابق، ص303-304

[3]- راشد الغنوشي، **شهادة راشد الغنوشي..تونس من الثورة الى الدستور**، مرجع سابق، ص 115

ويعبر المجتمع الأمريكي حسبه عن هذا التنوع من خلال فكرة لوبيات فهناك جماعات الضغط المتعددة وكل جماعة تضغط في اتجاه معين وبصورة واضحة، وداخل كل اتجاه صراع من أجل المصالح وصراع ايديولوجيات وأفكار، ولذا يوجد مكان لتدافع عن فكرتك في الغرب، حتى الاسلام نفسه حسبه له مستقبله في الغرب، والمسلمون يكونون نخبة جديدة على الرغم من أن الارهاب يشوش عليها، كأحداث سبتمبر 2001، والتي حسبه أخرت المسلمين في أمريكا بعد أن بلغوا درجة المشاركة في الرئاسيات، كما كونوا رصيد مستقبلي كطرف في المعادلات السياسية الغربية، فهو يعتقد أن حركة النهضة تحظى بدعم أمريكا والغرب بعد أن أصبح لها أصدقاؤها، وهي من التجارب الاسلامية القليلة التي تحظى بهذا الدعم، بعد أن أثبتت بالبرهان الذي قدمه التياران العلماني والاسلامي، بعد طول أمد التصارع امكانية تعايشهما.[1]

لذلك نجد ان سرعة إستجابة الولايات المتحدة للثورة التونسية و الطلب من الرئيس التونسي بالرحيل نتيجة اعتبار أن تونس لن تشكل ورقة أساسية و هامة في معادلات و موازين القوى العالمية، مما يعني بأن إنتقال البلد إلى حلة ديمقراطية جديدة لن يشكل أي فارق كبير لها، مع مراعات بعض الملفات كالقاعدة و التطرف الديني و مسألة الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا المنهكة إقتصاديا في السنوات الأخيرة.

الاتحاد الأوربي عموما وفرنسا خاصة: يمثل حضور الفاعل الدولي الأوربي، رقما مهما في المعادلة السياسية والاقتصادية والثقافية المحلية لدول شمال افريقيا وخاصة تونس، كون أن فرنسا تحتفظ بعلاقات استراتيجية مع تونس ولها مصالح تقليدية و استراتيجة اقتصادية وسياسية ولغوية، في التأثير كونها من المستعمرات القديمة، لذا فراهنت حركة النهضة على هذا التحدي في سياستها الخارجية، وذلك من خلال ادراكها للعلاقات والمصالح الكبرى المرتبطة بتلك الدول، ومعرفة ضرورة انتاج رؤية سياسية في التعامل مع هذه المصالح بالجمع بين تطبيق قيم النزاهة والديمقراطية-كما تجلى من خلال الانتخابات النزيهة الأولى بعد الثورة-وبين دعم الاستثمارات الخارجية.[2]

[1]- راشد الغنوشي، **شهادة راشد الغنوشي..تونس من الثورة الى الدستور**، مرجع سابق، ص 115

[2]- بلال التليدي، مرجع سابق، ص2002-203

وكانت هذه الاستراتيجية تدعم اتجاه تقوية المنافع الاقتصادية من خلال جذب وتطوير الاستثمارات والمساعدات خاصة من فرنسا، وهذا ما يلاحظ من خلال تهنئة الرئيس الفرنسي "ساركوزي"حكومة الجبالي و "المرزوقي" إثر انتخابه رئيسا لتونس معتبرا أن ذلك يشكل مرحلة هامة في تعميق المسار الديمقراطي في تونس، ودعاه إلى القيام بزيارة رسمية لفرنسا كما أكد الرئيس ساركوزي للمرزوقي دعم فرنسا لتونس حتى تتجاوز كل الصعوبات التي تواجهها خاصة في المستوى الاقتصادي.[1]

لكن في المقابل، يمثل الاسلام المتشدد، مشكلة للغرب والى الآن تبحث فرنسا والغرب عن كيفية التعامل معه، كما ترى فرنسا أن تونس تقدم مثالا مغرياحسب قادة النهضة لقول أحد الساسة الفرنسيين :

" ان تونس تقدم النقيض لداعش"، وفي هذا الشأن يقول الغنوشي ببراغماتيته المعهودة:"نحن نقول أننا لسنا حزبا سياسيا، بقدر ما نحن مدرسة في الفكر والعلاقات الدولية تقوم على التوافق وليس الصراع والتناقض، نريد أن نثبت أن الاسلاميين قادرون على التعايش مع غيرهم، وهذه فكرة جديدة تنطلق من أن الاسلام لا يمكن استبعاده، وأنه يمثل عاملا ايجابيا في العلاقات الدولية، وأن النهضة تمثل صورة الاسلام المعتدل والديمقراطي الذي يقوم على كون العلاقات الدولية تقوم أساسا على السلم وليس على العنف والحرب"[2]

كما سارعت دول الإتحاد الأوروبي لإقامة علاقات جديدة مع الفواعل السياسية التونسية وأبرزهم حركة النهضة، وأعلن الإتحاد أنه قد حان الوقت لإحداث نقلة نوعية في علاقته مع دول الجنوب وعبّر عن استعداده لتقديم الدعم لجيرانها في الجنوب لشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك، وذلك من خلال الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية مع مراعاة خصوصية كل دولة، وهذا حفاظا على مصالحها في المنطقة حيث استمر في سياسة المشروطية وقدم مساعدات لتونس تقدر بحوالي 160 مليون أورو بين عامي (2011-2013) لدعم التحول الديمقراطي.[3]

---

[1]- عليوة عزيزة، مرجع سابق، ص306

[2]- راشد الغنوشي، **شهادة راشد الغنوشي..تونس من الثورة الى الدستور**، مرجع سابق، ص 115

[3]- عليوة عزيزة، مرجع سابق، ص307

تركيا: بدا واضحا منذ انطلاق الثورات الربيع العربي أن تركيا ترصده عن كثب، وبعد أن أسفر عن صعود التيارات الاسلامية، سارعت الى تعميق العلاقات معها وفق منهج يتسم نسبيا بالبراغماتية من خلال الاستفادة من الاستشارات واللقاءات السياسية التي عقدتها تركيا مع الكثير من هذه التيارات، وفي هذا الاطار نشط عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية التركي على عدد من الساحات العربية من أجل تقديم دعوات لعدد من أعضاء التيارات والأحزاب ذات التوجهات السلمية لزيارة أنقرة للاستفادة من تجربة إسلاميي تركيا، التي تفيد بأن تدخل الدولة في حياة المواطنين من خلال المبادئ الاسلامية مسألة تخطاها الزمن، وظهرت إستراتجية تركيا في دعم تجربة مشاركة الاسلاميين في العمل السياسي العربي، في حديث أردوغان -أثناء زيارته لتونس- عن العلمانية التركية،حين أشار أن العلمانية لا تختلف أو تتناقض مع الهوية السلمية.[1]

وفي جانب علاقات حركة النهضة بتركيا، تتضح بأنها وطيدة ومتشابهة من خلال التجربتين في الصعود، فكما احتذا الرئيس بورقيبة بأتاتورك وباستلهامه من تجربته العلمانية، يواصل الغنوشي وحركة النهضة بالاستلهام من النموذج التركي لكن باختلاف جذري في الايديولوجية حيث يرى الغنوشي أنه يجب أن تتم مقارنة ما جسدته الحركة من صعود للتيار الاسلامي بما فعله حزب العدالة والتنمية التركي اذ يقول:"إن معظم كتبي ومقالاتي قد ترجمت إلى اللغة التركية، وهي تشكل جزءا من مرجعية «حزب العدالة والتنمية»، تبقى التجربة التركية الأقرب إلى الموقف التونسي، فعلى الصعيد الثقافي والسياسي والاجتماعي، تركيا هي الأقرب إلى تونس، لذلك إذا شئتم تشبيه حركة النهضة فلا تشبهوها بطالبان أو إيران، إنما "حزب العدالة والتنمية" هو الشبيه الأقرب".[2]

لكن يجادل **جون برادلي** بأن محاولة تشبيه التجربتين، حزب العدالة والتنمية والنهضة، قاصرا، كون حركة النهضة حسبه لا تملك برنامجا اقتصاديا ظاهرا، مع أن الغنوشي قد طمأن السائلين أن ما لا يقل عن 150أستاذا جامعيا "يعملون على هذه المسألة".[3]

الدول العربية و دول الجوار:

[1]- جهاد عودة، مرجع سابق، 102-103

[2]- جون آر برادلي، **مابعد الربيع العربي كيف اختطف الاسلاميون ثورات الشرق الأوسط**، تر شيماء عبد الحكيم، ط1، كلمات عربية للنشر، القاهرة، 2013، ص47

[3]- المرجع نفسه، ص47

على المستوى المغاربي فتعتبر العلاقة بالجزائر متميزة لأن حركة النهضة على دراية عميقة بحجم الدولة اقليميا وافريقيا، كما تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في دعمها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتبني سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هذا بالإضافة الى أن عددا من قيادات النهضة قد احتضنتهم الجزائر في محنتهم، لذلك كانت العلاقة وثيقة معها ابان حكم النهضة.

أما دول الخليج فقد تباينت علاقاتها بالدولة التونسية أثناء الحراك الثوري وإبان فترة حكم النهضة، حيث رأت فى الثورات حركة تغيير وإصلاح وسارعت نحو مساعدتها اقتصاديا، حيث قدمت قطر مليار دولار أمريكي قرضا لتونس منها 500 مليون دولار لدعم البنك المركزي التونسي كما أبرمت 10 اتفاقيات مع تونس للاستثمار في مجالات البترول والغاز وغيرها، وأقرت السعودية عن طريق صندوق التنمية السعودي ثلاث اتفاقيات قروض إنمائية ميسرة بتمويل إجمالي قيمته 220 مليون دولار.[1]

أما في مصر، وعلى اعتبار أن الحركة قد بايعت جماعة الاخوان المسلمين، ابان فترة السبعينيات، اذ التقى النيفر بالمرشد التلمساني، فهي علاقة قديمة، هذا اضافة أن الحراك الثوري قد أفرز تجربة للإسلاميين بالحكم اذ استلهمت مصر والإخوان من تجربة تونس والنهضة، إلا أنه بعد سقوط الاخوان في مصر، برزت تنديدات من قبل الغنوشي بالانقلاب، اذ يرى بأنهم أخذوا السلطة بالانتخاب وانتزعت منهم بالانقلاب، إلا أنه أنتقد طريقة ادراة الاخوان والرئيس مرسي، بجموده التنظيم وعدم ادراكه لموازين القوى التي لم تكن في صالحهم، وعدم تبنيهم الحوار وادراك القوى السياسية الأخرى، للوصول الى التوافق لتدعيم الديمقراطية.[2]

المطلب الثاني: حصيلة جماعة الاخوان المسلمين على المستوى الخارجي

حملت التوجهات الخارجية للسياسة المصرية في عهد حكم الاخوان والرئيس مرسي عديد الحسابات والرهانات، خاصة بالنسبة للأولويات التي يجب أن تحظى بها، لاسيما وأن موقعها الجيوستراتيجي يحتم عليها عديد الرهانات الاقليمية والدولية، بما يجعل صانع القرار يدرك ذلك الدور

[1]- عليوة عزيزة، مرجع سابق، ص307

[2]- راشد الغنوشي، **شهادة راشد الغنوشي..تونس من الثورة الى الدستور**، مرجع سابق، ص 112

المحوري على المستويين الاقليمي والدولي، ومحاولة لرصد القضايا والجهات التي راهن عليها ابان حكمه وحظيت باهتمام الخارجية آنذاك:

الولايات المتحدة الأمريكية: لم يكن غريبا أن تحاول الولايات المتحدة أن تدافع عن حليفها مبارك في المنطقة لكن حين تيقنت من سقوطه، طرحت وزيرة الخارجية فكرة"الانتقال السلس للسلطة" في مصر، وقد حرصت الادراة الأمريكية على تحقيق تلك حتى وصل الاخوان الى منصب الرئاسة، ولأن الأمريكين قد توقعوا ذلك الوصول، فقد حرصوا على الاتصال بقيادات الاخوان خلال الفترة الانتقالية للحفاظ على مصالحهم في المنطقة، بالمقابل أدرك الاخوان أن نظامهم السياسي الوليد يحتاج الى من يدعمه سياسيا واقتصاديا، أو على الأقل يهادنه فلا يستهدفه بالضربات، ويدركون أن الولايات المتحدة هي صاحبة النفوذ الأكبر في المنطقة، ومن ثم في صياغة سياساتها، وفي هذا المناخ رسمت العلاقة بين الاخوان والولايات المتحدة مسارها.[1]

وسعيا لطمأنة الولايات المتحدة والغرب عموما بادر الاخوان باطلاق تصريحات مطمئنة حول المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر وفي مقدمتها اتفاقية"كامب ديفيد" أو اتفاقية السلام مع اسرائيل، وبالطبع فقد أبدى الاخوان مرونة تجاه الغرب مقارنة بالجماعات الاسلامية الراديكالية، لذا قدم الاخوان تطمينات للقوى الدولية وذلك بشأن مصالحها في المنطقة سعيا للحصول على "شرعية دولية"تساعدهم في انجاز مشروعهم السياسي، كقوة تطرح نفسها بديلا للنظام البائد.[2]

بالمقابل أبدت الولايات المتحدة استعدادا ظاهريا للاعتراف بوصول أحزاب اسلامية، طالما اعترفوا بما تبقى من المنظومة، وقاموا بحفظها، وأبدى الاتحاد الأوربي توجها مماثلا، والتقت سفيرة واشنطن في القاهرة بالمرشد العام للإخوان المسلمين في سياق تبادل المشاورات والأفكار، كما التقى الرئيس السابق جيمي كارتر بمسؤولين في الحرية والعدالة، كما نشرت صحيفة**"واشنطن بوست"** تقريرا بعد انتهاء انتخابات مجلس الشعب أشارت فيه الى أن الاخوان يتجهون للحفاظ على الدولة العلمانية التي تركها مبارك، وأشارت الى أمثلة حول المجال الاقتصادي فقالت:"ان حزب الحرية والعدالة قد

[1]- محمود عبده، مرجع سابق، ص133

[2]- عمار علي حسن، **الاصلاح السياسي في الأزهر والاخوان المسلمين قبل الثورة وبعدها**، ط1، هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص95-96

أعلن أنه لن يتدخل في المناطق الصناعية المشتركة التي تديرها مصر واسرائيل من أجل تعزيز التجارة بين شريكي السلام، وأجرى لقاءات مع وفد الصندوق الدولي حول قرض ب3مليار دولار، كما سعى الحزب لطمأنة شركات السياحة ببقاء حريتها.[1]

وفي اطار الفكرة الأخيرة تفسر التنازلات والتفاهمات كلها التي أجراها الاخوان المسلمون والرئيس مرسي تجاه الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، فان استضافوا المسؤولين الأمريكيين في مودة ظاهرة بعد أن نادوا سابقا بطرد السفير الأمريكي، كما أن فكرة معاداة الغرب للاسلام ليس عداءا مطلقا بل انه يتحرك وفق مصالحه والتي ان لم تتعارض مع قيام نظام اسلامي في مكان ما لا مانع لديه، ونتيجة لذلك فان الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيين كانت لديهم ثلاثة شروط أو مطالب استراتيجية لدعم الاخوان وهي:[2]

1- أن يحافظ نظام الحكم الاسلامي- السلفي- على النظام الاقتصادي الرأسمالي كما التزم نظام مبارك، وأن يعملوا على أن تظل مصر جزءا من النظام الرأسمالي العالمي، كما كانت قبل .
2- أن يعترف الحكام الاسلاميون ب"الكيان الصهيوني" ويحافظوا على معاهدة الصلح معه.
3- أن يمتنع الاخوان المسلمون عن مناصرة أي نظم أو جماعات أو أحزاب اسلامية أخرى مثل(حركة حماس، حزب الله، وتنظيم القاعدة)، في مواجة الولايات المتحدة وحلفاؤها، وأن لايتدخلوا في المنطقة بما يتناقض ومصالحهما، وتضمنت تلك شروطا فرعيا، كضمان حرية الملاحة في قناة السويس خاصة للسفن الاسرائيلية، ونزع التسليح المصري من سيناء، وعدم التدخل بين الولايات المتحدة والخليجيين، خاصة فيما يتعلق بالمصالح النفطية الأمريكية في الخليج العربي.

ونستجلي من كل هذا أن صاع القرار في الغرب قد توصلوا عبر حسابات استراتيجية لحجم الأرباح والخسائر في الشرق الأوسط الى نتيجة مؤداها أن خسائرها التي يمكن أن تترتب على ابقاء الاخوان المسلمين خارج الحياة السياسية هي أضعاف خسائرها لو أن الاخوان قد انخرطوا في الحياة السياسية حسب أحد الخبراء، فالى متى سيظل الغرب الذي يشهد أزمات اقتصادية يغدق المليارات على أنظمة

[1]- أحمد فهمي، مرجع سابق، ص178

[2]- محمود عبده، مرجع سابق، ص135-136

دكتاتورية تمقتها شعوبها، فيما هناك امكانية التفاهم مع أنظمة جديدة منتخبة قادرة على تحقيق الاستقرار.[1]

يهدف الاخوان الى التمكين لاقامة مشروعهم السياسي واستكماله بدءا من بناء الفرد المسلم الى الخلافة، وبالتالي نجد أن موقف الاخوان المهادن والمطمئن للغرب من منطلق التقاء المصالح، و يتضح من خلال تصريحات نائب المرشد خيرت الشاطر في تصريح ل"**واشنطن بوست**"، يناشد فيها الولايات المتحدة لمساعدة مصر للخروج من أزمتها، ويقول بشكل صريح:"ان مساعدتهم الآن لمصر تصب في مصلحتهم وتعهد بعدم اطلاق صاروخ واحد تجاه الكيان الصهيوني مادام الاخوان في الحكم، انطلاقا من التزامات كامب ديفيد"، وكشفت تصريحات لصحيفة "**وول ستريت**" للشاطر جاء فيها:" أن الجماعة تهدف الى شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة، وأن الاخوان ينتظرون منها أن تساعدهم في فتح أسواق جديدة للمنتوج المصري وكسب الشرعية ".[2]

وفي أفريل من عام 2012 زار وفد رباعي من حزب الحرية والعدالة، بقيادة نائب البرلمان درديري، الذي عقد أجتماعات مع مسؤولين أمريكيين وصرح لهم أنه لن تقام أية استفتاءات بخصوص اتفاقية السلام، وبعد تنصيب مرسي رئيسا للجمهورية بأسبوعين، زارت القاهرة وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلنتون**، وقد ذكرت السفيرة أن غرض الزيارة هو بحث التعاون الاقتصادي، كما زار وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ليون بانيتا القاهرة والتقى مرسي، كما بدا الموقف الأمريكي محايدا في الصراع السياسي بين الاسلاميين والقوى العلمانية والمدنية بسبب ما أصدره مرسي من اعلانات دستوري بما فسر بأنه انحياز من الادارة الأمريكية للرئيس، وعلى الرغم من أن خطوة تسليم طائرات "أف 16" تهدف لاسترضاء قيادات القوات المسلحة المصرية، أكثر من دعم الرئيس، فإنها تصب في النهاية في صالح النظام ككل.[3]

---

[1]- غسان عبد الخالق، **الاسلاميون وتداول السلطة"الاسلاميون خيار جديد أم وحيد**، من كتاب الاسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية، مرجع سابق، ص147-148

[2]- محمود عبده، مرجع سابق، ص140-141

[3]- المرجع نفسه، ص140-142-143-144

وهكذا اتسمت العلاقات بين الجماعة والولايات المتحدة في أغلب فترة حكم الاسلاميين بالتفاهم والتعاون وتلاقي المصالح، والحرص على الاستقرار، ولم يحاول الاخوان الخروج بمصر من عباءة الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا، وكانت الحاجة للتمكين واستقرار السلطة المبرر لذلك.

لكن عقب مادارت الأحداث باسقاط الرئيس مرسي وخلعه، اتضح أن الموقف الأمريكي كان منطلقا من الواقعية التي عهدتها السياسية الخارجية الأمريكية، فلم تحرك ساكنا تجاه أحداث العنف والتجاوزات، فالتغيير الذي تنشده الحركات الإسلامية في زمن الثورات العربية وبعد الوصول إلى الحكم عبر صناديق الانتخاب، يأتي والغرب ينظر لتلك الحركات على أنها العدو، بما يضع تلك الحركات تحت ضغط هائل من المؤامرات ومختلف أشكال التضييق لإجهاض تجاربها، وفي ذلك يبدو ضرورياً الإشارة إلى أن ترجمة هذا الصدام الغربي مع الحركات الإسلامية لن يأتي دفعة واحدة، بل هو الآخر سيجري وفق خطط متدرجة، يحاول الغرب من خلالها الإفلات من مأزق الظهور بمظهر المعادي لحركات وصلت للحكم عبر صناديق الانتخاب (أي تشكيل منظومة فكرية وسياسية وإعلامية ضد تلك الحركات)، وهو ما سيجري في الأغلب وفْق النموذج الذي اعتمد ضد حركة حماس بعد أن وصلت للحكم عبر الانتخابات.[1]

وعلى الرغم مما أبدته الولايات المتحدة في أعقاب الثورة من قناعة بقدرة الإخوان – مقارنة بغيرها – على تحقيق الاستقرار السياسي وإدارة المرحلة الانتقالية والخروج بالاقتصاد المصري لبر الأمان، إلا أن فشلهم المفاجيء على كافة هذه المحاور أجبر الولايات المتحدة بسرعة على تبنى سيناريو التوازن السياسي الديمقراطي في مصر، لدرجة إشارة تقرير لمجلة" **فورين بوليسي** "الأمريكية إلى أن الرؤية الاستراتيجية لأوباما تقوم على توقع سحق الإخوان في انتخابات نزيهة شفافة، لا عبر عنف الشارع الثوري، بل تعتبر أن أفضل تطور على المدى الطويل للثقافة السياسية العربية، هو دخول التيارات الاسلامية في عملية ديمقراطية.[2]

[1]- مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، **السياسة الخارجية للحركات الاسلامية**، مقالات إستراتيجية، أوت2012، ص6 العنوان الألكتروني للمركز:alkashif.org.

[2]- فؤاد السعيد، **ثورة مصر: تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل**، مرجع سابق، ص110

وفي هذا السياق يقول الكاتب **جون برادلي** :"من الواضح أن واشنطن هي الأخرى قد استراحت مما أسفرت عنه الأمور وسرت لأن المليارات التي كانت تنفقها سنويا للحفاظ على الأمن في المنطقة لم تذهب سدى، فقد أوضح الجيش أن معاهدة السلام مع إسرائيل قائمة، والواقع أن أمريكا تحتاج الجيش المصري مثلما يحتاج الجيش المصري المساعدات الأمريكية"، ويرى أن ورقة أمريكا الرابحة ستستمر باستمرار تدفق مساعداتها التي تحتاجها مصر الآن-أي بعد سقوط مرسي- أكثر من أي وقت مضى، وبالرغم من وعود بعض دول الخليج بتقديم المزيد من المساعدات، فإنها لا تستطيع تقديم التدريب والمعدات العسكرية التي تقدمها واشنطن، والتي من دونها لن يستمر بقاء الجيش المصري كقوة قتالية يحسب لها حساب، على المدى القصير إذن سيكون التخبط سمة العلاقات المصرية مع كل من أمريكا وإسرائيل كما كانت عليه على مدار العقود الثلاثة الماضية، ويكمن الخطر فيما ستصل إليه طبيعة العلاقات على المدى الطويل مع الكيان الصهيوني.[1]

وتتأكد وجهة النظر هذه بمسارعة الولايات المتحدة الى الافراج عن مساعدات عسكرية كانت مجمدة سابقا ثم قدمت مجددا مساعدات اضافية بقيمة 1.3 مليار دولار في ديسمبر 2014، كما استمر تدفق المساعدات العسكرية الأمريكية بعد ازاحة مرسي ووقعت عقودا جديدة بعد الانقلاب.[2]

الكيان الصهيوني: رغم الموقف السياسي المعلن سابقا للإخوان المسلمين بخصوص الكيان الصهيوني وبخصوص السياسات الرسمية لمكافحة الارهاب، الا أن الاخوان كانوا ملزمين بتقديم تطمينات كافية وتصور سياسي عملي لطمأنة حلفاؤه، خاصة الولايات المتحدة، خاصة بشأن الالتزامات بالاتفاقيات الدولية المبرمة وبدرجة كبرى اتفاقية السلام أو ما يعرف ب"كامب ديفيد"، وكان عليهم التعهد بإتباع الطرق الديمقراطية والسلمية لإلغاء أي التزام قانوني أو دولي.[3]

لكن الاخوان والرئيس مرسي ساروا وفق تلك التطمينات، بل أكثر من ذلك نجحوا في وساطة اتفاق التهدئة مابين حماس والكيان الصهيوني والذي أعلن عنه في 21نوفمبر 2012، حيث بذلت جهود مصرية أمريكية مكثفة لعقد هذا الاتفاق، لوقف الحرب على قطاع غزة والشعب الفلسطيني،

[1]- جون آر برادلي، مرجع سابق، ص71-72

[2]- عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص34

[3]- غسان عبد الخالق، مرجع سابق، ص149

حيث زارت وزيرة الخارجية الأمريكية للمنطقة، وبذل الرئيس مرسي وأوباما جهودا مكثفة للتوصل الى نتيجة وقف اطلاق الصواريخ على مدن الكيان الصهيوني، وكما أوضح الرئيس أوباما في محادثاته مع الرئيس مرسي، بالثناء على جهوده في انجاح الاتفاق .[1]

لكن بعد ازاحة مرسي تبين احتفاء النخب الاسرائيلية بالانقلاب، على الرغم من التعليمات التي أصدرها نتانياهو لوزرائه بالتزام الصمت وعدم التعليق، وصور الكاتب الاسرائيلي ذلك الاعجاب:"ان الجنرال السيسي هو بطل اسرائيل لايحتاج المرء لتكون لديه نظرة ثاقبة ليكتشف نسبة التشجيع والاعجاب الخفي الذين تكنهما النخبة الاسرائيلية لقائد قوات الجارة الكبرى من الجنوب، و الذي أقدم على سجن الرئيس المنتخب الذي كان قد عينه في منصبه، وفي الوقت الذي يحتدم الجدل في الولايات المتحدة بشأن الموقف غير الديمقراطي الذي يمثله الجنرال السيسي، والديمقراطية غير المتنورة للرئيس مرسي لايوجد لدينا جدل لذلك".[2]

بل وصل بهم الأمر الى التعليق بمضامين عنصرية ذات خلفيات واستعلائية، عبر الزعم أن التجربة دلت أن الديمقراطية لا تصلح للعرب، وأباحت لهم تبرير التعدي على الديمقراطية لأنها جلبت للحكم قوى لا تنسجم مع مصالح اسرائيل، وشدد رئيس حكومة الكيان الصهيوني عقب ازاحة مرسي من الحكم الى ضمان الاعتراف الأمريكي بالانقلاب، وعدم قطع المساعدات للجيش المصري، وهو ما حدث فعلا، وذلك من منطلق استعادة الشراكة الاستراتيجية مع مصر، اذ أنه منذ ثورة 25 يناير، تبين لعسكر الكيان الصهيوني التغيير الدراماتيكي في نسق العلاقة مع مصر، بتولي الاخوان الحكم، اذ أدعت لجنة الشؤون العربية للبرلمان المصري، المجلس العسكري الحاكم أن اسرائيل هي العدو الرئيس لمصر وأن الدولة العبرية هي أكبر تهديد للأمن القومي المصري"، وآمل الكيان أنه بانتهاء حكم الاخوان ستعود الشراكة الاستراتيجية لما كانت عليه أيام مبارك، على الرغم من تواصل صور التنسيق الأمني بين الجانبين في عهد الرئيس المعزول مرسي.[3]

---

[1]- محمد حبيب، مرجع سابق، ص93-94

[2]- صالح النعامي، **ماوراء الاحتفاء الاسرايلي بالانقلاب العسكري في مصر**، مجلة سياسات عربية، العدد 4، سبتمبر2013، ص42

[3]- المرجع نفسه، ص42- 43-44

كما يكمن أهم دور لإزاحته في أنه قد مثل في نظرهم فرصة لتقليص دور الحركات الاسلامية على التأثير في دوائر صنع القرار في العالم العربي على المدى المنظور، ضمن استراتيجية تجفيف منابع الحركات الاسلامية، ولا شك أنها تضمن حسبهم محاصرة حركة حماس التي تعد أكثر الأطراف تضررا من ازاحة مرسي، بعد أن تحولت الى عدو للاستقرار.[1]

ويرى **جون برادلي** أن الإسرائيليون اعتادوا على التعامل مع الجيش المصري في أمور تتعلق بالشؤون الخارجية، ولذا فإن الانقلاب العسكري أكد في نظرهم عودة الأوضاع إلى طبيعتها بحسب رغبتهم، والحقيقة أن الإسرائيليين لم يكونوا مضطرين حتى للتفاوض عن طريق رئيس صوري، بل إنهم شرعوا في التفاوض مباشرة مع الجيش الذي حمى بكفاءة فائقة معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل على مدار ثلاثين عاما[2].

تركيا: راهنت تركيا مبكرا على نجاح الاحتجاجات المصرية وخاطرت بعلاقاتها مع النظام المصري السابق، حيث دعا رئيس الوزراء التركي بعد 6 أيام من اندلاع احتجاجات 25يناير الرئيس "حسني مبارك" للاستجابة لتطلعات شعبه والتخلي عن الحكم، وكانت مصر محطة رئيسية لزيارات وزير الخارجية التركي كأول وزير خارجية يزور مصر بعد تولي "نبيل العربي" وزارة الخارجية كما قام الرئيس التركي بأول زيارة لمصر على هذا المستوى بعد الاحتجاجات أين التقى برئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة كما التقى بعدد من شباب وممثلين عن الأحزاب المصرية، إلى جانب ذلك قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردوغان في سبتمبر 2011 بزيارة إلى مصر وذلك على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة عدد كبير من رجال الأعمال، أسفرت هذه الزيارة عن توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين الدولتين وبهذا أكدت تركيا على حرصها ورغبتها في توثيق العلاقات مع مصر.[3]

ودخل الاخوان في التحالف الاقليمي التركي-القطري، والحقيقة أن الجماعة أبدت ولعا كبيرا بالتجربة الاسلامية في تركيا واعتبرتها نموذجا تريد استنساخه في مصر، على غرار تشابه أسماء الأحزاب، وكان من أبرز نتاج ذلك الولع محاكاة تعامل حزب العدالة والتنمية مع المؤسسة العسكرية

[1]- صالح النعامي، مرجع سابق، ص45-46

[2]- جون آر برادلي، مرجع سابق، ص71

[3]- علوي عزيزة، مرجع سابق، ص321

الذي استطاع ترويضها مع الوقت، وتقليص صلاحياتها الدستورية، والقضاء على تهديدها للحكومة، لما له من آثاره السيئة في مصر، نظرا لاختلاف السياق التاريخي واختلاف طبيعة المؤسسة العسكرية في تركيا عن نظيرتها في مصر.[1]

ودعا الرئيس أردوغان في زيارة له لمصر أثناء حكم الاخوان الى اعتماد العلمانية في صياغة الدستور وهو ما أزعج نوعا ما قادة حزب الحرية والعدالة بعدما احتفوا باستقباله.

دول الخليج: في اطار العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة بات النظام المصري حريصا على التناغم والانتظام في سياق التحالف الاقليمي(التركي-القطري) المتناغم مع استراتيجية الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية الى حد بعيد، وذلك من خلال الزيارات المتكررة للمسؤولين الأتراك للقاهرة خلال الشهور السابقة قبل الاطاحة بمرسي، وزيارات المسؤولين المصريين لتركيا نفسها.[2]

فيما بدت علاقات الرئيس مرسي وجماعة الاخوان المسلمين بالمملكة العربية السعودية-حليفي الولايات المتحدة- متوترة، وأن جماعة الاخوان كانت تستشعر تآمرا من السعودية والإمارات على النظام الذي تحاول بناؤه في مصر، بينما تتخوف الدولتان من الطموح الاخواني في منطقة الخليج، وعلى الرغم من ذلك فقد أعلن مرسي عن التزام نظامه بسياسة حسني مبارك تجاه دول الخليج، التي تعتبر أمن الخليج خطا أحمر لمصر، وهي المقولة التي كان مبارك يؤكد بها سياسته العدائية تجاه ايران وحلفاؤها.[3]

لكن دول الخليج ومن جهة أخرى قد ساهمت في افشال حكم الاخوان بامتناعها عن الدعم المالي والمساعدات المعهودة في عهد مبارك، اذ مباشرة عقب ازاحة مرسي أثار حصول النظام الجديد على دعم إقليمي ودولي سخي الريبة، ولا سيما من الدول التي لم تكن مناصرة لثورة يناير، بل وثارت الكثير من الشكوك حول من ساهم في وضع ترتيبات 30 يونيو، لكن يمكننا الاشارة هنا إلى أن دولا ثلاثة خليجية هي الامارات والسعودية والكويت قدمت المليارات للنظام الجديد.[4]

---

[1]- محمود عبده، مرجع سابق، ص156

[2]- المرجع نفسه ، ص153

[3]- المرجع نفسه، ص153-154

[4]- عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص33-34

وتبقي قطر هي الطرف الخليجي الوحيد الذي سار في دعم الاخوان عقب ازاحتهم، وما سبب ذلك لها من أزمة مع السعودية وبقية دول الخليج.

ايران: حكمت العلاقات مع ايران بعاملين سنجدهما عند معظم القوى الاسلامية وهما: الخوف من نشر التشيع والتنديد بدعم ايران لنظام بشار الأسد الذي يعاديه مجمل اسلاميي مصر، وعلى الرغم من أن جماعة الاخوان كثيرا ما أبدت اعجابها بالثورة الايرانية، واعتبارها نموذجا للثورة الاسلامية، اضافة الى تشابههما في الخطاب السياسي المعادي للكيان الصهيوني، فان الجماعة لم تخطو خطوات حقيقة نحو اعادة العلاقات الرسمية مع ايران منذ قطعها من طرف السادات، وسعى النظام لإقامة علاقة تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة، وعلى ضوء ذلك ارتبطت علاقة الاخوان بايران بحسابات مصالح الجماعة مع الولايات المتحدة، فقد أدى خطاب مرسي في طهران أثناء القمة الاسلامية(30-08-2012) الى استفزاز مذهبي لم يكن له داع الا استرضاء دول الخليج والولايات المتحدة، بل ان زيارة الرئيس الايراني للقاهرة لم تفلح في دفع تلك العلاقات بشكل مؤثر وملحوظ في المعادلة السياسية في المنطقة.[1]

الصين: دعا العديد من المستشارين والسياسيين ومن بينهم العضو السابق محمد حبيب الرئيس مرسي الى التوجه صوب الصين كونه أمرا ضروريا للتنسيق والتعاون لحل بعض المشاكل العالقة، على الأقل في مستوى المنطقة العربية، وغني عن البيان حسبه أن التوجه شرقا سيعطي لمصر مساحة أوسع للحركة بعيدا عن أسر الولايات المتحدة ومحاولتها المستمرة في الهيمنة، ولا يخفى علينا الدور الصيني المتنامي في هذه المرحلة اقتصاديا وسياسيا على المستويين الاقليمي والدولي، يكفي أن يقال أن الصين حققت فائضا تجاريا في 2011 من 22 مليار دولار، ويعتقد حبيب أن سفر وفد مصري كبير من الوزراء ورجال الأعمال مواكبا لزيارة الرئيس للاستفادة من الصناعات والتقنيات، وما يمكن استفادته في هذا المجال الحيوي.[2]

[1]- محمود عبده، مرجع سابق، ص157-158

[2]- محمد حبيب، مرجع سابق، ص87-88

وفعلا قد عاد مرسي المعزول من بكين بمنحة لا ترد قيمتها 450مليون يوان صيني لتنفيذ مشاريع مشتركة عدة وبقرض قيمته 200مليون دولار، وبثماني اتفاقيات وهذا لاستمالة السوق المصرية للغزو الصيني.[1]

المطلب الثالث : مقارنة التوجهات الخارجية وانعكاساتها على الأجندات الداخلية لكل من الاخوان في مصر والنهضة في تونس

لابد في الأخذ بعين الاعتبار في مقارنة التوجهات الخارجية لكل من حزب الحرية والعدالة ومن خلاله حكم الإخوان وتوجهات حكومة النهضة، أنها كانت متباينة ومختلفة، وذلك تبعا لاختلاف الأوضاع الجيواستراتيجية بين البلدين التي لعبت دورا لا يمكن تجاهله، فتونس ليس لها أهمية استراتيجية كتلك التي في مصر مما يقلل من فرص تدخل الدول الخارجية، أما مصر فهي من دول الجوار لاسرائيل، وأحد أهم أطراف الصراع العربي مع الكيان الصهيوني، كما أنها تلعب دور الوسيط بين حماس و الكيان الصهيوني، كما أشرنا الى اتفاقية التهدئة ابان حكم مرسي، مما يجعل الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني يراقبان تطورات الأوضاع السياسية في مصر عن كثب وباهتمام بالغ، مما جعل مصر عرضة للتدخل الأجنبي.[2]

فنلحظ اختلاف تعامل الحكومات الاسلامية في تونس ومصر خارجيا، باختلاف ثقلهما الاستراتيجي في المنطقة وتباين أهمية مصر الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط على حساب الدور الثانوي لتونس، من خلال ردود فعل الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

فيظهر الرد الأمريكي المتباين على الثورات العربية، تباين الأهمية الجيو استراتيجية لكل منهما (تونس ومصر)، فاضطرت ادارة أوباما نتيجة التطورات المأساوية في تونس ومصر، الى اعادة النظر في سياساتها وتحالفاتها في المنطقة، فما ان تجاوز البيت الأبيض الصدمة الأولى والغموض والالتباس، حتى سعى الى التمسك بشركائه المستبدين من خلال الدعوة الى الاصلاح والانتقال السلمي، وحين افتتن العالم بالثورة التونسية التي أطاحت بنظام بن علي التسلطي، أبقت الحكومات الغربية لامبالاتها الواضحة، أو أصيبت بالإرتباك في أحسن الأحوال.

[1] -محمود عبده، مرجع سابق، ص129

[2] - أماني صالح دياب، مرجع سابق، ص220

وعندما اجتاح التغيير مصر تكررت المماطلة نفسها، وشكل موقف الادارة الأمريكية تناقضا مأساويا جليا مع موقفها الداعم ل"الانتفاضة الايرانية"قبل عامين، اذ كان فوريا وحماسيا، وعبرت ملاحظة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في شأن عدم انحياز الولايات المتحدة خلال المواجهات التي عمت ايران، عن النفاق الغربي المعتاد مقارنة بتصريحاتها المتعاطفة مع التظاهرات في ايران عقب الانتخابات التشريعية في 2009، حيث صرح أوباما قائلا:"بالنسبة لي من الخطأ التزام الصمت تجاه القمع في ايران".

غير أنه سرعان ما ارتبكت الولايات المتحدة حين اتضح لها أن هذه الانتفاضات العربية هي ثورات تبشر بقطيعة تامة مع الماضي، ورأت فيها مخاطر متعددة ولم تلحظ فيها فرصا يجب استثمارها والدفاع عنها وتلعثم الرئيس أوباما قائلا:" لدى الولايات المتحدة شراكة وثيقة مع مصر، وكان الرئيس مبارك متعاونا جدا، نحن نتعاون في عدد من القضايا، ويضطلع أولئك المنتشرون في الشوارع بمسؤولية الاحتجاج سلميا".

وأكد نائبه **جون بايدن**:"مبارك ليس دكتاتورا"، في حين علق السكرتير الصحافي للبيت الأبيض **روبيرت غيبس**:"نحن لسنا بصدد الاختيار بين من هم في الشوارع ومن هم في الحكومة"، وكأنه يساوي أخلاقيا بين الطغاة والمحكومين.[1]

هذا ما يعكس التباس المواقف على الادارة الأمريكية في بادئ الثورات، والانتقائية الواضحة في التعامل مع الدول الأكثر أهمية والتي تحظى بثقل استراتيجي في أجنداتها الخارجية، ولعل أبرزها وأهمها مصر، لما لها من دور اقليمي ودفاعي في معادلة الأمن الاسرائيلي في المنطقة، وكون أي تغيير في النظام سيؤدي بالضرورة التغير في موازين تلك المعادلة خاصة مع صعود الاخوان المعارضين للنظام السابق وسياساته في المنطقة وأبرزها ملف الصراع العربي الاسرائيلي في المنطقة، لذلك بررت الولايات المتحدة مواقفها انطلاقا من حساسية تلك الموازين، وساعية لإعادة ضبطها مع المتغيرات الجديدة التي طرأت، خاصة بتحفظ مواقفها على ضوء النتائج.

[1] -مروان بشارة، **أهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في العالم العربي**، من كتاب"**التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**"، مجموعة مؤلفين، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، فبراير2014، ص126-127

وانطلاقا من ذلك، جاءت ردود أفعال الحكومات الاسلامية، لكل من مصر ممثلة بالإخوان أكثر أهمية نتيجة لوضعها كرقم أساسي ومهم في الأجندة الأمريكية في المنطقة، في حين لم تتجاوز دور حكومة النهضة في تونس اجراءات الترحيب الديبلوماسي من قبل الحكومات الغربية، وعلى دور زيارات الغنوشي للولايات المتحدة وعدد من دول الاتحاد الأوربي، وهنا يتضح أنه من الاجحاف مقارنة الأهمية الاستراتيجية للدور الثانوي والرمزي للخارجية التونسية لمحدودية تأثيراتها في الأجندات العالمية للقوى العظمى وأبرزها الولايات المتحدة، بالدور التاريخي والأساسي لمصر كفاعل اقليمي ذو شأن في المعادلة الأمنية والإستراتيجية في المنطقة العربية والشرق الأوسط ككل.

لذلك نلحظ ردود فعل الولايات المتحدة انطلاقا من قاعدة التعامل "مع كل حالة على حدة"، حيث قرر الرئيس أوباما التعامل مع كل حالة على حدة، رافضا التعامل مع الربيع العربي بمجمله، ودعمه وفق مقياس واحد، فشكلت مصر الثقل الأهم بين دول الربيع العربي، ولم تكن الولايات المتحدة لتسمح للتغيير أن يمضي فيها دون رقابة، وكأن ثمة خطر كبير بعد استثمار عشرات مليارات الدولارات في هذا البلد منذ توقيع اتفاقيات "كامب ديفيد "سنة 1979، وتعد مصر الى جانب السعودية أحد أهم وكيلين عربيين نظرا الى حجمهما ودورهما الاقليمي.[1]

بناءا عليه سارعت واشنطن بالشراكة مع الجيش المصري، الى تأمين تغيير بطيء ومدروس، وتزامن وجود كبار الضباط المصريين في واشنطن لحضور اجتماعات التنسيق النصف سنوية مع لحظة اندلاع الثورة، فبات جدول الأعمال واضحا، والذي هو سيطرة العسكر على وتيرة التغيير في فترة مابعد مبارك.

وكيفت ادارة أوباما دعمها للثورة في كل بلد وفقا لمساندة تلك الثورة لأهداف واشنطن في المنطقة وشدد أوباما في قضية التحالف مع مصر على أنه يتوقف على أداء قادتها المنتخبين حديثا، خاصة بعد صعود الاخوان المسلمين وانتخاب مرسي رئيسا في يونيو 2012، وأوضح أنه لن يعد الاخوان حلفاء له ما لم يحددوا مواقفهم، وقدم الاعتداء الاسرائيلي على غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 فرصة للرئيس المصري الجديد كي يظهر صدقيته، فبعد ادانة مقتضبة ومماطلة، مضى مرسي

[1]- مروان بشارة، **أهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في العالم العربي**، مرجع سابق، ص128

في وساطة ناجحة لوقف اطلاق النار بين اسرائيل وحماس، بعد مشاورات وثيقة مع واشنطن وتنسيق مباشر مع الرئيس أوباما.[1]

خلاصة واستنتاجات:

نلحظ من خلال هذا الفصل الوقوف على أبرز نتائج الحركات الاسلامية على ضوء مشاركتها السياسية في كل من تونس ومصر، حيث بدءا من النتائج البرلمانية وان اختلفت المسميات وتباينت عمليات التأسيس في كل من الحالة التونسية، باختيار المجلس التأسيسي كآلية انتقالية تهدف لصياغة دستور توافقي يحظى بأغلبية الأحزاب السياسية والفعاليات المدنية، فقد اختلفت التجربة المصرية في اختيار آليات الانتخابات البرلمانية(عبر مجلسي الشورى والشعب)، يختار منهما لجنة لإعداد وصياغة الدستور على أن يطرح للاستفتاء الشعبي، كما أضفت ترتيبات المرحلة الانتقالية في تونس اعداد مجموعة من القوانين، كقانون الانتخابات الذي يهدف لوضع آليات انتخابية نزيهة، وقوانين لضمان تصفية تركة المؤسسات القديمة للنظام البائد ورموزه، حرصا على شفافية العملية ونزاهة النتائج، ولعبت بذلك فعاليات المجتمع المدني الرائدة دورا هاما في تلك العملية، انطلاقا من تنظيم ورقابة وإعلان النتائج، كما تبنت حركة النهضة التونسية استراتيجية المشاركة لا المغالبة، في صوغ المشهد السياسي التونسي عقب الثورة، احتراما لحالة التنوع الثقافي والإيديولوجي السائدة في المجتمع التونسي، ومرسلة برسائل طمأنة بالتنافس النزيه على السلطة مع بقية التيارات الايديولوجية، بالرغم من اعتلائها سدة الحكم إلا أنها اختارت النهج التشاركي للسلطة، باقتسام أعباء البناء والمسؤولية وعدم الانفراد بالحكم، مشكلة بذلك ائتلاف الترويكا مع أحزاب ذات ألوان سياسية وإيديولوجية مختلفة عنها، وكونت نموذجا للتعايش الفكري والسياسي.

كما أنها واجهت تحديات سياسية واقتصادية أبرزها مجابهة الثورة المضادة وتحقيق العدالة الانتقالية، والمحافظة على التوافق بغرض تشكيل دستور توافقي وبناء أركان الدولة والمؤسسات القائمة على الحق و على تطبيق القانون، إلا أن المسار قد عرف تعثرات وانتكاسات من أجل استكمال المسار التأسيسي بصراع معسكرين أحدهما يضم حركة النهضة وحلفائها، والآخر يضم حزب نداء تونس وأتباعها(جبهة الانقاذ)، مما أفضى الى تدخل الرباعي الراعي للحوار، كأكبر تنظيم نقابي تونسي،

[1] - مروان بشارة، **أهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في العالم العربي**، مرجع سابق ، ص128-129

ودعا الى تغليب منطق الحوار، كما قامت على اثرها النهضة بحزمة التنازلات أبرزها حول مواد خلافية في الدستور، حول شكل النظام ودور مرجعية الشريعة الاسلامية اضافة الى تنازلها عن الحكومة لصالح حكومة تكنوقراط، واستمرت بذلك في المشاركة السياسية عقب تشريعيات 2014، بعد أن تراجعت الى المركز الثاني، إلا أنها ظلت مشاركة في الحكم.

كذلك آثرت قيادة النهضة على أن لا تقدم مرشحا رئاسيا، مبررة بذلك بأنها لا تسعى للانفراد بالسلطة وأنها تحترم موازين القوى.

كما كان الأداء الاقتصادي والتنموي في فترة حكومة الترويكا والنهضة هزيلا على عكس ما كان مأمولا ولم يرق الى تطلعات الشعب التونسي، والذي عاقبهم بالتصويت في تشريعيات 2014 عليها، وأعاد رموز النظام السابق للمشهد السياسي في الرئاسيات بفوز القايد السبسي.

واختلف المسار الانتقالي في مصر عن تونس، بالدور الذي لعبه المجلس العسكري في ترتيب العملية الانتقالية كسن القوانين الانتخابية، وبالرغم من فوز الاخوان بأغلبية لمقاعد البرلمانية، وعلى عكس حركة النهضة التونسية، اقتصر تحالفهم مع حزب النور السلفي وهيمنوا على المشهد السياسي، من دون اشراك أطياف حزبية متنوعة، وبالتالي أقصوا بقية الفواعل السياسية والتيارات الايديولوجية المختلفة من ادارة الحكم، كما شكلوا دستورا من جهة واحدة وسم بدستورا اقصائيا، واستعدوا فيه الطوائف والمكونات المجتمعية و المدنية المختلفة، باستنادهم الى شرعية الصناديق بدلا عن الشرعية التوافقية.

وكان أبرز رد فعل للمجتمع المصري هو الاحتجاج ضد حكم الاخوان، اعادة انتخاب رموز النظام السابق كانتقام ورد فعل على سياسات الاخوان، كما ألبوا المجلس العسكري وبقايا الدولة العميقة عليهم، حيث لم تمكنهم من الحكم وعرقلت جل مشاريعهم طيلة السنة التي حكموا فيها، قبل أن تنقلب عليهم.

-اختلاف الاجندات والتوجهات الخارجية للحركات الاسلامية في تونس ومصر، نتيجة لاختلاف المواقع الجيو-استراتيجية والإقليمية، لكل منهما، فالدور المركزي والمحوري والثقل الاستراتيجي لمصر في المنطقة

العربية والشرق الأوسط، يملي عليها سلوكات وسياسات مغايرة عن تلك التي أبدتها حركة النهضة طيلة فترة حكمها.

أهم الاستنتاجات:

- صعود الحركات الاسلامية في الانتخابات التشريعية والرئاسية في كل من تونس ومصر بتصدرها لنتائج الانتخابات عقب الثورة.

- شهدت المشاركة السياسية عقب الثورات اقبالا جماهيريا غير مسبوق، حيث قاربت نسبة المشاركة أكثر من الثلثين في كل من تونس ومصر، وهو ما أكد زيادة الوعي السياسي للمواطنين فيها واضطلاعهم بالمشاركة في صنع القرار.

- بقاء حركة النهضة كفاعل في المشهد السياسي التونسي وان تراجعت نتائجها الانتخابية، في المقابل اجهاض واقصاء الاخوان من المشهد السياسي عقب الأخطاء التي ارتكبوها طيلة فترة حكمهم،

- استدراج الاخوان الى فخ استعداء المكونات السياسية والمدنية المختلفة في مصر، واعتمادهم المغالبة والهيمنة على الحكم بدل المشاركة، عجل بفقدانهم شرعية الصناديق، التي اعتمدوها بدل الشرعية التوافقية وشرعية الانجاز.

- لم ينجح كلا من حركة النهضة في تونس وحزب الحرية والعدالة في مصر في تحويل نتائجهم الانتخابية الى نجاح تنموي واقتصادي، وكنتيجة للعراقيل والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية ابان الفترة الانتقالية، لم تنتقل الشرعية الانتخابية الى شرعية الانجاز، خاصة في مصر بسيطرة (الدولة العميقة) على مفاصل السلطة، مما أفقد الاخوان شعبيتهم وألبت الرأي العام عليهم الذي تظاهر ضدهم اضافة الى الأخطاء التي ارتكبوها بنقضهم لوعود قطعوها على أنفسهم بعدم ميلهم للهيمنة على الحكم.

- عدم وجود برامج استشرافية وتخطيط لتولي مقاليد الحكم بالنسبة للحركات الاسلامية، وهو ما يفسر عدم استعددهم للسلطة والانتقال المفاجئ من المعارضة الى الحكم ، أي أن اللحظة السلطوية أربكت الاسلاميين في تونس ومصر.

الفصل الرابع :

تقييم تجارب الحركات الاسلامية في الحكم وفق مؤشر التنمية السياسية

لقد برز مفهوم التنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن أنتقل من علم الاقتصاد الى علم السياسة منذ ستينات القرن العشرين، على أيدي رواد لجنة السياسات المقارنة التي أخرجت سلسلة من سبعة مجلدات بعنوان **التنمية السياسية**، ساهم فيها كل من **ليونارد بايندر وجيمس كولمان ولوسيان باي**، وبحسب هذا الأخير فان التنمية السياسية هي مقدمة التنمية الاقتصادية، وهي التحديث السياسي وتنظيم للدولة القومية، وفق بناء لمؤسسات الدولة على الأسس الديمقراطية، وهي استقرار وتغيير منتظم، وه اقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة، أما **باكنهام** فقد اعتبر التنمية السياسية كمرادف للديمقراطية والتحديث السياسي.[1]

ويهدف هذا الفصل من الدراسة الى تقييم تجارب الحركات الاسلامية من خلال واقع التنمية التي أحدثته تجربتي" حزب الحرية والعدالة المصري، وحركة النهضة التونسية"في كل من تونس ومصر، خلال فترتي حكمهما، وذلك عبر الآليات المفعلة من خلال مشروعهما لبناء الدولة، وفق التصورات المجسدة عبر استراتيجية كل منهما، للوقوف على مدى تحقيقهما للاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ثم استمرار تجربتهما من عدمها في المشاركة السياسية والحكم.

[1]- مراد شحماط ولبني جصاص، **التنمية السياسية:مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد38، بيروت، ربيع 2013، ص 37

المبحث الأول: الحركات الاسلامية ومشروع بناء الدولة

ان الحديث عن مشروع بناء الدولة لا يمكن أن يتأتى الى عبر، آليات سياسية وقانونية، مع كيفية ارسائهما لذلك البناء، ومدى قابلية تجسيدهما في تجربتي فترة حكم الاخوان ممثلين بحزب الحرية والعدالة في مصر، وكذا حركة النهضة في تونس، آخذين بعين الاعتبار العراقيل والعقبات التي صادفتهم، وكيفية مواجهتهما لها، وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نقف على رؤية وتجسيد هاته التصورات المختلفة بين الحركات الاسلامية، والمقارنة بين استراتيجات كليهما، " حزب الحرية والعدالة، وحركة النهضة"في تصوراتهما للبناء الديمقراطي والمؤسساتي، خاصة في الفترة الانتقالية التي تلت الحراك الثوري العربي.

المطلب الأول: الاخوان المسلمين و مشروع بناء الدولة "التجربة التي لم تكتمل"

عندما اندلع الحراك الثوري، كان سببه الرئيس هو تدهور منظومة الحكم بدرجة عظمت من ظواهر "التردي السياسي" و"الظلم الاجتماعي"، و"التراجع الاقتصادي"، ولأن السلطة أهملت -عمدا- في أداء مهامها الأربع، تراكمت لدى الشعب الثائر قوائم طويلة من المطالب، وبعد الحراك الثوري عاود الشعب تقديم مطالبه بتفاؤل، ولكن الثورة-وكأي ثورة- لا بد وأن تنفذ عملية هدم واسعة النطاق لكل مايمت بصلة للنظام القديم، فانهارت على اثرها مؤسسات رئيسية للحكم، أهمها: الدستور، الرئاسة، مجلس الشعب، مجلس الشورى..الخ، وأدى انهيارها الى تأجيل النظر في تنفيذ جزء كبير من مطالب الجماهير، ريثما يعاد بناؤها من جديد، هذه الدائرة المفرغة الناتجة عن تعاقب الهدم والبناء، هي في حد ذاتها تطور طبيعي عقب أي ثورة، والتي يصفها "**جون أهرنبرج**" ب"مكنسة الثورة"، والمعيار الذي يفرق هنا بين كون هذه المرحلة من التطور الثوري، طبيعية أم محبطة، هو المدة الزمنية التي يستغرقها الحكام الجدد في اعادة البناء وإتمام الهدم وتنفيذ التعديل، وأيضا النطاق الذي تشمله هذه العمليات الثلاث من مؤسسات الدولة ومرافقتها، وكذا من القواعد والقوانين والآليات.[1]

[1]-أحمد فهمي، مرجع سابق، ص65-66

القيم والمؤسسات والتشريع:

ليس هناك نموذج واحد لبناء الديمقراطية وإلا كان الأمر يسير بالنسبة للجميع، ويتطلب بناء الديمقراطية ثلاثة دعائم هي التشريع، والمؤسسات المرتبطة بعملية بناء الديمقراطية، والديمقراطية كأسلوب حياة، وفي سياق عملية التحول الديمقراطي نحتاج الى تشريعات فاعلة ومنصفة وعادلة تضمن عند تطبيقها مساواة موضوعية، وحقوق المواطنين وبالتالي اكتساب الرضى الشعبي.

وتكمن أهمية قضية المؤسسات في أن بناء الدولة الديمقراطية يحتاج الى بناء العديد من المؤسسات الجديدة وإصلاح المؤسسات القائمة، وهناك في مصر العديد من المؤسسات الناشئة أو التقليدية، (أحزاب سياسية، وائتلافات، نقابات عمالية وغيرها.)، والحديث عن الديمقراطية ليس حديث في السياسة فقط، بل هو يتعلق بأسلوب حياة يحتاج الى تبنيه في كافة مناحي الحياة، بما يضمن استتباب التعددية وقبول الآخر والمساواة.[1]

ومنذ صعود الحركات الاسلامية ممثلة في جماعة الاخوان المصرية، عقب فوزها بالأغلبية في الانتخابات التشريعية والرئاسية، أصدرت قيادات الاخوان رسائل طمأنة مباشرة وعديدة لمعظم فئات الشعب المصري من المسيحيين والعلمانيين، وأيضا الى الرأي العام الدولي وعلى لسان الكثير من قيادات الجماعة مفادها أن الجماعة ضد نموذج الدولة الدينية- كالموجود حاليا في إيران- وأنهم مع الدولة المدنية "ذات المرجعية الإسلامية"، وهذا التعبير المطاطي يمكن تفسيره جزئيا من خلال تصريحات القياديين بالجماعة، فمثلا أكد سعد الكتاتني على أن المرجعية في مصر للقوانين والمحكمة الدستورية العليا والمجلس التشريعي، وهي دولة مدنية يكون الشعب فيها مصدرا للسلطات، يضاف على رسائل الطمأنة تلك تأكيد قياديي الجماعة في أكثر من مناسبة أنها لا تريد الاستيلاء على الدولة أو البرلمان، وأكدت تصريحاتهم- بمناسبة وبدون مناسبة- وبالتالي فإنه على الرغم من أن لديها الحق – مثلها في ذلك مثل أي تيار سياسي آخر- في تقديم مرشح للرئاسة، إلا أنها تتخلى عنه في الفترة المقبلة لعدة أسباب منها طمأنة جميع الأطراف الأخرى- سواء داخل مصر أو خارجها- في أنها لا تريد الاستيلاء على السلطة، ومن ناحية أخرى، لكي لا تتحمل الجماعة- وحدها- مسئولية إعادة بناء البلد بالكامل من آثار

[1]-برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي"تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة قدما"**، 5-6يونيو 2011، ص23

الدمار التي لحقت بها على يد النظام السابق، حيث يجب أن تكون مهمة كل المصريين في المرحلة القادمة- كما يرى قيادات الجماعة-، وهذه الأسباب ذاتها هي التي تدفع الجماعة لاعلانها عدم سعيها لأغلبية برلمانية، وإنما تراهن في المرحلة على المشاركة السياسية في تحالفات أوسع من القوى السياسية، وأن تكون مشاركتها من منطلق "مشاركة لا مغالبة.[1]

وبالرغم من تعهدها بعدم تقديم مرشحا للرئاسة إلا أن الجماعة نقضت وعدها، وشاركت بمرشحها محمد مرسي المسلمين، وذلك لحصوله على نسبة51 %من الأصوات، متفوقا على أحمد شفيق، ومع الأهمية السياسية والرمزية لانتخاب محمد مرسي بصفته أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر، فإن نهاية هذه المرحلة من الانتقال جلبت رئاسة قد جردت من هامش واسع من صلاحيات السلطة.[2]

وقد اقترحت العديد من السياسات للحركات الاسلامية أو لدول المرحة الثانية من الثورات أي مصر وتونس، وكان من أبرزها:[3]

داخليا:

-السعي لبناء دولة ديمقراطية مدنية تعددية تشاركية لا تعادي الجيش والغرب والأقليات، وذلك وفقا للمفردات التالية:

- تحكيم الارادة الشعبية في تحديد المرجعيات واختيار شكل الحكم وسلطاته، وفي الفصل فيما يعترض القوى من خلافات، دون ربط الرجوع لهذه الارادة بأي شروط، وتجنب تقديم مصلحة فئوية أو حزبية على هذه الارادة.

- تعزيز وعي المواطنة والمساواة والديمقراطية وتقبل الرأي الأخر.

---

[1]-منتدى البدائل العربي للدراسات والمعهد البولندي للشؤون الدولية، **الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي**، منتدى البدائل العربي للدراسات، الجيزة مصر، ص10

[2]-سداد مولود سبع، **الاخوان المسلمون والتغيير السياسي في مصر**، مجلة دراسات دولية، العدد 58، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص67

[3]-ابراهيم عبد الكريم وآخرون، **دراسات استراتيجية:تقدير موقف الثورات العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان، 2012، ص88-89

- تكريس منهج التغير السلمي بصفته الضمان لتعايش قوى الثورة بعد التغيير.

- وضع ضوابط دستورية للتشريعات القانونية يما يحول دون تعدي أي فرد أو أغلبية أو أقلية على حقوق الآخرين وحرياتهم .

- السعي لتخفيف الانقسام والاستقطاب السياسي بطرق منها، التركيز على القواسم المشتركة بين قوى الثورة، مثل التداول السلمي للحكم ومحاربة الفساد والفصل بين السلطات، وإحياء روح الأمة، وانخراط مختلف الفرقاء في جبهات عريضة متعددة المشارب الايديولوجية، وتجنب انفراد أي طرف بإدارة شؤون الدولة وحده لما يحمله ذلك من مخاطر الفشل والاستبداد، والتوافق على مفهوم الديمقراطية باعتبارها طريقة الوصول الى السلطة وضمانة منع الاستبداد.

- تجنب استعداء الجيش والتوافق عل تحديد دوره في الدستور بما يجعله حارسا للدولة وليس متدخلا أو مشكلا للنظام السياسي.

- بذل جهود مكثفة من قبل قوى الاسلام السياسي لمواجهة طروحات التطرف لدى بعض القوى الاسلامية الأخرى، وتشجيع طبقات المجتمع على الانخراط في النقابات والاتحادات والجمعيات، كمجتمع مدني يشارك في الحياة السياسية بطرق فاعلة وتشجيعها عل تشكيل الأحزاب السياسية التي تعبر عن أفكارها ومصالحها.

خارجيا:

- بناء علاقات متوازنة مع الغرب، بحيث لا تغتر قوى الثورة بموافقته المعلنة الداعمة للثورات من جهة، و تجنب استعدائه من جهة أخرى، خصوصا في المرحلة الانتقالية الأولى التي تشهد تشكيل النظام السياسي الجديد.

-تعزيز العلاقات مع الجوار الاقليمي.[1]

[1]- ابراهيم عبد الكريم وآخرون، مرجع سابق، ص90

طبيعة النظام السياسي المنشود لبناء الدولة في برنامج الاخوان:

يرى حزب الحرية والعدالة المصري أن النظام البرلمانى هو النظام الأنسب لظروف البلاد حيث يقوم هذا النظام على أساس الفصل المرن بين السلطات مع وجود تعاون وتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويوجد في هذا النظام رئيس دولة يسود ولا يحكم ولفترتين رئاسيتين فقط، ورئيس وزراء يتولى مسؤولية الحكم، إضافة إلى السلطة التشريعية، ومن أهم مزايا هذا النظام مسؤولية الوزارة أمام البرلمان مسؤولية جماعية تضامنية ومسؤولية فردية، فالمسؤولية التضامنية هى مسؤولية عن السياسة العامة للحكومة وهذا شيء طبيعى فما دامت الوزارة هى التى تحكم فهى التي تسأل، ورئيس الدولة يعتبر رمزا لها وحكما بين السلطات ولا يتولى مسؤولية الحكم، ومن ثم لا يكون مسؤولا عن التنفيذ، وبذلك نكون قد تجاوزنا النظام الذى يحكم فيه الرئيس ولا يسأل، بينما الحكومة التى تنفذ توجيهاته تكون هى المسؤولة.[1]

كما جاء في الفصل الأول التأكيد على خصائص بناء الدولة المدنية المنشودة في برنامج حزب الحرية والعدالة على أنها تقوم على مبدأ المواطنة وعلى الشورى الديمقراطية ودولة سيادة القانون و دستوريته.

وبالرغم من هاته المقترحات الشاملة، الا أن الأداء السياسي للإخوان عبر مؤسستها التنفيذية، ومن خلال الأداء السياسي للرئيس المصري الذي تصرف منطلقا من كونه يمثل حزب الأغلبية الفائز في الانتخابات، و كانت المحطات السياسية الكبرى في رئاسة مرسي خير دليل لانفرادهم بالسلطة، مثل تشكيل الحكومة وتأليف الطاقم الرئاسي اضافة الى قراراته في الاعلان الدستوري الذي أحدث أزمة في نوفمبر 2012، تنم عن سلوك سياسي مرتبط بفكرة شرعية صندوق الانتخاب بدلا عن الشرعية التوافقية، واعتماد مايراه حزب الأغلبية من اجراءات سياسية ملائمة للبلاد، بدلا من اعتماد ما تفرضه قيادة البلاد في المرحلة الانتقالية من أساليب التوافقات بين القوى السياسية-وخصوصا الثورية منها- على اجراءات البناء الديمقراطي.[2]

[1]-برنامج حزب الحرية والعدالة، الفصل الأول، ص11

[2]-هاني عواد، مرجع سابق، ص32

وقد يفترض **ناثان براون** أنه من المحتمل أن الحركة الإسلامية التي تدربت على الصبر السياسي، وبناء الائتلافات، والانتخابات، المتكررة خلال فترة شبه السلطوية، ستتكيف لقبول محصلات ديمقراطية بشكل أكثر سهولة من تلك التي تختبر النصر الديمقراطي وهي حائزة على تجربة صغيرة في السياسات الديمقراطية، وقد رأينا بالطبع أن الإحباطات وحدود السياسات شبه السلطوية -طيلة حكم مبارك وما قبله- يمكن أن تجعل الديمقراطية والبناء الديمقراطي عبر بناء الدولة الديمقراطية، تلوح بشكل أكبر في الخطاب والأولويات السياسية للمجموعات الإسلامية التي تكون مقتنعة بأنها تمثل أغلبية محتملة، فالحصيلة الديمقراطية في مثل هذا المشهد لا تعتمد ببساطة على النوايا الإسلامية، بل على وجود مؤسسات نشطة وحيوية تستطيع العمل طيلة الفترة الانتقالية، وأيضا في لجنة انتخابية محايدة، ونظام قضائي قوي ومستقل، وقوات أمن مهنية لا حزبية، ومجموعة راسخة من الممارسات البرلمانية، كعوامل حاسمة لضمان نجاح البناء الديمقراطي.[1]

وكانت أولى مبادرات الاخوان في صياغة الدستور الى جانب نظرائهم من القوى السياسية والمدنية الأخرى متعثرة بدءا ب:

أزمة غياب التوافق واستئثار الاسلاميين(اخوان وسلفيين) في تشكيل الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور: تنفيذا للمادة رقم (60) من الاعلان الدستوري المؤقت الخاصة بإنتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية لإعداد دستور جديد للبلاد، جرت سلسلة من المناقشات بين القوى والأحزاب الممثلة في مجلسي الشعب والشورى بهذا الشأن، إلا أنه تم الاتفاق على أن يكون 50 بالمائة من أعضاء الجمعية داخل البرلمان و **50** بالمائة من خارجه، وبناءا عليه، جرت عملية انتخاب أعضاء الجمعية في مارس 2012، وعندما تبين أن حوالي 65 بالمائة من أعضاء الجمعية هم من الاسلاميين الذين ينتمون معظمهم الى حزبي "الحرية والعدالة " و "النور السلفي"، اعترضت معظم القوى والأحزاب السياسية المدنية على ذلك، باعتبار أن الجمعية يسيطر عليها ممثلو الاخوان والسلفيون، ولا تمثل مختلف فئات المجتمع المصري وقواه السياسية والاجتماعية، وأنه لا يجوز لتيار واحد صاحب أغلبية مؤقتة في

[1]- براون ج ناثان، ترجمة سعيد محيو، **المشاركة لا المغالبة:حركات الاسلامية والسياسة في العالم العربي**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص 199-200

البرلمان أن يهيمن على كتابة دستور دائم للبلاد، وعلى خلفية ذلك توالت الانسحابات من عضوية الجمعية.[1]

فالجمعية التأسيسية هي مجلس يضم ممثلين يختارون للمناقشة وصياغة الدستور، وتتباين وظائف الجمعية التأسيسية بحسب التفويض الممنوح لها، ويجوز أن تكون المتثابتات التي تعمل في حدودها الجمعية التأسيسية معدة سلفا، وقد تشمل الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية مثل ميثاق للحقوق، أو استخدام مسودة أعدتها احدى اللجان ويجوز أيضا الزام الجمعية التشاور مع مجموعة من الشخصيات الوطنية، أو طرح منتجها للاقتراع، ويجوز أن تشمل المتثابتات المحددة سلفا مهلة للانتهاء من اجراءاتها.[2]

وفي ظل الخلافات والانقسامات بشأن تشكيل الجمعية التأسيسية، أصدرت محكمة القضاء الاداري في10_04_2012، حكما بوقف قرار تشكيلها الصادر عن البرلمان لمخالفته صحيح القانون، وقد رحبت القوى والأحزاب السياسية المدنية وغيرها بالحكم، فيما هاجمه حزبا "الحرية والعدالة والنور"، حيث اعتبراه حكما سياسيا يمثل انتهاكا لمبدأ الفصل مابين السلطات.[3]

رئاسة "مرسي" والنزوع الى شرعية الصندوق، بدل الشرعية التوافقية التمثيلية:

ولم يتغير سلوك الرئاسة المصرية بعد الأزمة التي رافقت اقرار الدستور الجديد، على الرغم من "معارك الميادين"، التي شنها المعارضون ضدها، بل تصرف الرئيس مرسي بعد اقرار الدستور باستفتاء شعبي بعكس ذلك بمنطق "المنتصر"، ورأى أنه حقق شرعية جديدة مستمدة من الصندوق، وأنه قد

---

[1]-حسنين توفيق ابراهيم، **الثورة المصرية والبناء الديمقراطي:التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية، في كتاب الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"نحو خطة طريق"**، سعد الدين ابراهيم وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يوليو2012، ص358-359

[2]-المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **الجمعية التأسيسية وعملية وضع الدستور**، أكتوبر 2007.

*: ويكتنف الجمعيات التأسيسية خطر وجود أجندة إصلاحية واسعة أكثر مما ينبغي إذا قدمت إطاراً مرجعياً يمكن رفضه من خلال مطالبة الشعب بالسيادة. كما أن تشكيل الجمعية يمكن أن يعني صعوبة التوصل إلى حل وسط بسبب اختلاف، وجهات النظر وقد يتسبب هذا في إطالة العملية. والمرجح أن الجمعيات التأسيسية أكثر تكلفة من البرلمانات حيث تشتمل على عدد أكبر من الأعضاء وأمانة خاصة وفريقاً بحثياً وتكاليف توثيق أعلى وربما ضرورة توفير التوعية.

[3]-للمزيد من التفاصيل، انظر:**المصري اليوم** :11-04-2012

هزم المعارضة المصرية، وذلك على الرغم من وعوده المتكررة بالسعي للاتفاق مع المعسكر المعارض على مناقشة المواد الدستورية الخلافية، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم القوى الثورية التي اصطفت آنذاك في صفوف المعسكر المعارض، وعوضا من ذلك قامت مؤسسة الرئاسة بخطوات استعراضية عبر انتقاء شخصيات محسوبة على المعارضة لشغل بعض المناصب ذات الطابع الاستشاري، وقد عكس هذا الاتجاه عقلية المحاصصة، فالمعنى الحقيقي لإشراك قوى المعارضة في الحكم ليس السماح لها بشغل بعض المناصب فحسب بل يعني أيضا اشراكها في صوغ برنامج لإدارة المراحل الانتقالية، مرورا بالتوافق على خطة اقتصادية تنتشل الدولة من أزمتها، ووصولا للاتفاق معها على بناء وتشكيل حكومة وحدة وطنية.[1]

في حين جرى الترحيب بانتخاب مرسي(وان يكن في حدود) من قبل الكثيرين، وبخاصة بعدما تبين أنه يقارع لاستعادة الحكم للمدنين من خلال اقالة وزير الدفاع رئيس المجلس العسكري الأعلى في آب 2012، إلا أن مرسي والإخوان اعتبرا الترحيب بخطوة العودة الى الحكم المدني تلك تأييدا لهم، واندفاعا أكثر في اتخاذ خطوات متفردة أحادية، في الوقت عينه، كانت هناك جماعات مناهضة للإسلاميين تقترب أكثر من مؤيدي نظام مبارك، وذلك عقب مباشرة الرئيس في توسيع صلاحيات سلطته من خلال قرارات أبرزها:

-**الاعلان الدستوري** : حاول الرئيس مرسي ضمن المرحلة الأولى من حكمه، تمكين مؤسسة الحكم عبر سلسلة من الاجراءات الادارية التي تؤمن سيطرته على مؤسسات الدولة بالكامل، فأصدر الاعلان الدستوري المكمل في(22نوفمبر2012)، والذي نص على ستة مواد هي:[2]

-اقالة النائب العام وإعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم قتل المتظاهرين، والشروع في قتلهم الذي تورط فيها كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا في فترة مبارك.

-منع حل الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى

[1]- هاني عواد، مرجع سابق، ص33

[2]-أماني الصالح دياب، مرجع سابق، ص173

- تحصين قرارات رئيس الجمهورية وجعلها نافذة ونهائية ولا يمكن طلب وقف تنفيذها من أي جهة قضائية.

ورأت المعارضة في هذا الاعلان أن "مرسي" يعمل على تحصين قراراته السياسية والادارية من خلاله، الأمر الذي أثار ما يشبه انتفاضة حشدت أغلب تيارات المعارضة في تظاهرات في عدد من ميادين مصر، وطالبت بإلغاء الاعلان الدستوري واتهمت الرئيس بالدكتاتورية وقوبلت بتظاهرات حاشدة مؤيدة للرئيس، ودخلت البلاد في حالة الاستقطاب بين الاسلاميين والعلمانيين والتيار المدني والليبراليين واليساريين الى أوجها.

واستكمالا لذلك قام الرئيس "مرسي" بإلغاء الاعلان الدستوري المكمل الذي أعلنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في يونيو2012، والصادر قبل تسلم السلطة للرئيس المنتخب الجديد، الذي يتكون من ثلاث مواد فقط كإجراء دستوري وقائي، لأن الهدف منه تقييد صلاحيات رئيس الجمهورية الجديد ورغبة الأخير في استعادة صلاحية تشريع القوانين بعد أن كانت بيد المجلس العسكري ولغاية مجيء سلطة تشريعية منتخبة.[1]

ورغم تحصينه لموقفه بانجازه لنص الدستور الجديد ثم الاستفتاء الشعبي عليه، الا أنه بدا واضحا بداية انحسار التأييد له في أماكن مهمة وعديدة، كما شن الاعلام حربا شعواء ضده، وتحول القضاء الى القوة المعادية الأولى تقريبا لحكمه، و ظل مرسي في سدة الحكم لبضعة أشهر، الا أنه كان من دون سلطة حقيقية، وهو ما جعل آلة الدولة برمتها ضده أو خارج سيطرته(بما فيها الجيش، الشرطة، الاستخبارات، الاعلام، القضاء، الهيئات الديبلوماسية)، وبدا مرسي وكأنه يقيم في القصر الرئاسي ليس كرئيس دولة، بل لواحدة من الهيئات الغير حكومية.[2]

وفي هذا الصدد مثلت رئاسة مرسي القصيرة والمضطربة المشكلة عينها، أي العجز عن الانفتاح وبناء التحالفات، أو السير ببرنامج يجعل بناء التحالفات -خاصة خارج الايديولوجية- أمرا غير ضروري(كما حدث في تركيا على سبيل المثال).

---

[1]- أماني الصالح دياب، مرجع سابق، ص173

[2]-عبد الوهاب أفندي وآخرون، **مستقبل الاسلام السياسي في الوطن العربي"بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويد بالاسكندرية**، ط1، بيروت،، يوليو2014، ص33

العلاقات المدنية –العسكرية في فترة حكم الاخوان"استراتيجية تحييد الجيش عن السياسة":

بسبب سوء ادارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية وتورطه في قمع بعض التظاهرات وسفك دماء المحتجين، تدنت شعبية المجلس العسكري، واستنزف رصيده لدى فئات الشباب الثوري، وبين استطلاع أجرته مؤسسة "**غالوب الأمريكية**" قبيل الانتخابات الرئاسية، أن أغلبية المصريين تؤيد اخراج الجيش من العملية العسكرية، ومثل انتخاب محمد مرسي كأول رئيس مدني في تاريخ مصر الحديث "فك الارتباط المزمن بين مؤسسة الرئاسة والجيش، بعد تزاوج بلغ نحو ستة عقود اعتاد المصريون خلالها، بموجب الأعراف والتقاليد فقط، أن يكون الرئيس من المؤسسة العسكرية في غياب أي آلية ديمقراطية حقيقية لتداول السلطة".[1]

وبعد انتخاب مرسي انحسر دور الجيش في الشارع، وتراجعت –من ثم- مظاهر الصدام المادي بالقوة الثورية، وان توارى الجيش الى خلفية المشهد السياسي غير أنه ظل مؤثرا فيه، وتردد كلام كثير حينذاك على أنه أحد أجهزة الدولة العميقة، التي تسعى الى افشال حكم مرسي للبلاد، واستغل مرسي حادثة قتل جماعة ارهابية ل16 عسكريا، كما سبق ذكره، للإطاحة بأبرز القادة العسكريين وترقية عبد الفتاح السيسي كوزيرا للدفاع، ولا شك أن قرارات مرسي كانت مفاجئة لكثير من المراقبين، وربما ظن مرسي بذلك أنه قد بدأ أولى خطواته عن طريق ابعاد الجيش عن السياسة.

وسعيا من مرسي لتحقيق مدنية الدولة، انتقصت أغلب التعيينات الادارية التي أجراها من حصة الجيش، ومنعا لاستياء المؤسسة العسكرية برمتها على "تحصين امتيازات الجيش وحماية موازناته من الرقابة البرلمانية، وتأصيل ذلك في الدستور"، الذي أقر في عهده، على الرغم من أنه الدستور الذي عزل الجيش في المقابل، عن الفضاء السياسي بتأكيده في ديباجته، "أن القوات المسلحة مؤسسة وطنية محترفة ومحايدة، لا تتدخل في الشأن السياسي".[2]

يبدو أن مرسي والإخوان المسلمين من خلفه، ظنوا أنهم حسموا بتلك التدابير مشكلة العلاقات المدنية العسكرية، إلا أن الحوادث التي تلت أثبتت سذاجة هذا الظن، فسرعان ما حصل تبدل في

[1]- سليمان هاني، **العلاقات المدنية – العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة25 يناير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، الدوحة، يوليو2015، ص 60-61

[2]- سليمان هاني، مرجع سابق، ص62

مكانة الجيش ودوره في المشهد السياسي، خاصة مع الشقاق السياسي الذي أثاره الاعلان الدستوري في نوفمبر2012، و حاول الجيش الدخول من هذا الباب، محاولا تقديم نفسه كطرفا راعيا للحوار، ومع تصاعد الاستقطاب وتوسع الهوة بين الطرفين المتصارعين، الاخوان المسلمون مقابل القوى الليبرالية واليسارية والثورية، والتي اصطفت ضمن ما يسمى "جبهة الانقاذ الوطني"، أصبح الجيش يعد نفسه الحاكم بين القوى المختلفة، وأنه صاحب الكلمة الفصل، كما صوغ الاعلام لذلك، لكونه منقذ البلاد، و يجب الاشارة هنا الى مسألة علاقة الجيش بالاخوان المسلمين والقوى السياسية الأخرى، فقد اعتبر المجلس العسكري نفسه الطرف الوحيد الذي يمتلك الخبرة والنضج، لإدارة البلاد وحمايتها من المخاطر الخارجية، وفي عقب الاطاحة بمبارك كان هناك التقاء للمصالح التكتيكية وقتيا، وأنه لا يمكن لأي طرف التخلص من الهواجس التاريخية بينهما.[1]

كما أنه في أعقاب تصاعد الاحتجاجات بشكل غير مسبوق في العديد من المحافظات ضد سياسات الاخوان المنفردة في الحكم، أعلن لأول مرة اجتماع عاجل لمجلس الدفاع الوطني الذي يضم قيادات الجيش والداخلية الى جانب القيادات السياسية والشعبية المنتخبة، وكان مجرد عقد اجتماع من هذا النوع اشارة واضحة لعدم كفاية الرئيس والرئاسة في ادارة العملية السياسية للبلاد، خاصة في المرحلة المضطربة، كاشارة تقطع المسار السابق حول انفراد المدنيين، إسلاميين وغير إسلاميين بإدارة العملية السياسية، وتفرغ الجيش لمهمته الأصلية في حماية الحدود، وهو المنطق الذي طالما كان الإسلاميون خاصة الإخوان، يؤكدون عليه،و كان الاجتماع إشارة لاستئناف دور ما للجيش، خاصة في حفظ الأمن السياسي في البلاد خاصة وأن البيان لوح لأول مرة منذ انتخاب الرئيس، بإمكانية "فرض حظر التجول" في مناطق الاضطرابات و العنف، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك في منطقة القناة.[2]

هكذا سرعان ما دخل الطرفان في صراع مكتوم، وفي اثر انتخاب مرسي رئيسا أعاد المجلس العسكري اصطفافه من جديد بأن التحالف مع القوى المناوئة للإخوان المسلمين، ولا سيما جبهة الانقاذ الوطني التي وفرت غطاءا مدنيا لتدخل الجيش في 3جويلية 2013، وأثارت التطورات السياسية بين 30جوان و3 جويلية 2013، بعزل الجيش لمرسي الذي خلف جدلا واسعا، داخليا وخارجيا، فبينما

[1]- سليمان هاني، مرجع سابق، ص64

[2]-فؤاد السعيد، مرجع سابق، ص108

رأت جماعة الاخوان المسلمين ومناصرو مرسي، الذين مثلهم لاحقا ما سمي بالتحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب، بين من يرونه "انقلابا على الشرعية" و"ثورة مضادة"، تراه القوى المناوئة "ثورة شعبية ثانية"، أو ثورة تصحيحية" استخدمت آليات ديمقراطية وساندتها القوات المسلحة باعتبارها أحد أعمدة الوطنية المصرية.[1]

وكانت مسألة النقاش بين الشرعية واللاشرعية لما حدث، سجال نظري وسياسي سرعان ما فقدت أهميتها بترسخ الحكم الجديد وخروج الاخوان مجبرين من الساحة السياسية.

أزمة بناء التوافق الوطني، واخفاق تأسيس بناء الدولة المدنية في حكم الاخوان :

وان كان الاخوان قد دللوا في برنامجهم الانتخابي لحزب "الحرية والعدالة"، بأن الحوار هو السبيل لتحقيق الوفاق الوطني والثقة بين أبناء الوطن، وتحقيق التوافق أو الإجماع يعد ركيزة أساسية للشرعية الدستورية للنظام السياسي و التي تسبق التنافس السياسي، والأصل في تولي المهام الكفاءة والخبرة استقلال وتوازن سلطات الدولة وتكامل مؤسساتها مع مؤسسات المجتمع المدنى يمثل السياسة الرئيسية التى تحقق استقرار الدولة[2].

ويرى المؤسسون أن إصلاح ما أفسده الطغاة والنهوض بالوطن مهمة جسيمة لا يقوى عليها فصيل وحده أو حزب بمفرده، ومن ثم فهم يدعون كافة القوى الوطنية إلى التعاون البناء أو على الأقل إلى التنافس الشريف دون إقصاء أو استبعاد أو إرهاب فكرى.[3]

الا أن ما جاء من حمولات برامجية، ظلت انشائية ولم تصدقها السياسات والقرارات في فترة حكمهم وكانت لحظة التوافق والتضامن الوحيدة التي جمعت مختلف القوى والأحزاب السياسية والتجمعات الشبابية هي خلال 18يوما الأولى من الثورة، وسرعان ماتلاشت مع أول استحقاق دستوري سياسي، وعقب فوز مرسي بالرئاسة، لم يعمل على تأسيس علاقة صحيحة وصحية بين الحكم والمعارضة، تقوم على أساس الحوار الجاد وبناء الثقة، وتوسيع دائرة المشاركة في السلطة وبناء التوافق الوطني، بل بالعكس راحت سياساته وممارساته تصب في خانة تعميق الخلافات والانقسامات مع

[1] سليمان هاني، مرجع سابق، ص65-66

[2] -برنامج حزب الحرية والعدالة، الفصل الثاني، ص8

[3] - برنامج حزب الحرية والعدالة، الفصل الثاني، ص2

المعارضة، وبخاصة بعد نكث الوعود التي قطعها على نفسه، قبيل توليه منصب الرئيس، ومنها تعين امرأة وقبطي كنائبين له وعدم عرض أي مشروع للدستور للاستفتاء الشعبي إلا بعد توافق وطني عليه.[1]

وحاولت مؤسسة الرئاسة مد جسور التواصل مع المعارضة من خلال الدعوات المتكررة الى حوار وطني برعاية الرئيس، وعقدت بالفعل عدة جولات للحوار، إلا أنها لم تسفر عن نتائج جديدة على صعيد تحقيق التوافق الوطني، نظرا لأن جل الأحزاب وقوى المعارضة التي ضمتها"جبهة الانقاذ الوطني" وائتلاف شباب الثورة لم تشارك فيها مبررة ذلك بعدم جدوى الحوار، نتيجة لعدم التزام واضح من قبل الرئيس بتنفيذ ماتم الاتفاق عليه في تلك الجلسات، فضلا على عدم طرح أجندة محددة للحوار، بالمقابل اتهمت السلطة قوى المعارضة بتعطيل فرص الحوار، وبسعيها لفرض أجنداتها، وعندما حاولت القوات المسلحة خلق أرضة للحوار بين السلطة والمعارضة من أجل التقدم لحل الأزمة الخانقة، من خلال دعوة السيسي وزير الدفاع، فان هذه المبادرة لم تجد طريقها للتنفيذ رغم موافقة الجميع عليها، بسبب رفض الرئيس وتوجيهه بإلغائها رغم مباركته لها في البداية.[2]

وبسبب اخفاق السلطة وقوى أحزاب المعارضة في ترسيخ أسلوب الحوار والتفاوض كوسيلة لمعالجة الخلافات وبناء التوافقات، فانه قد تم اللجوء الى ثلاثة أساليب للعمل السياسي وهي:[3]

- تجييش الشارع من خلال التظاهرات والتظاهرات المضادة، وقد وصل محاصرة الاخوان مبنى المحكمة الدستورية العليا في ديسمبر 2012، الأمر الذي حال دون اجتماعها.

- اقحام القضاء في الخلافات السياسية، وذلك من خلال رفع الدعاوى القضائية للفصل في أمور ومسائل ذات طابع سياسي، وأصبح القضاء يقوم بدور سياسي بارز في ترتيبات المرحلة الانتقالية.

-ممارسة السياسة عبر وسائل الاعلام وبالذات القنوات التلفزيونية الخاصة، اذ حدثت حالة من الانفلات الاعلامي عقب الثورة، وأسهمت في تغذية الخلافات السياسية والانقسامات، ويلاحظ أن

[1]- نصر الدين ابراهيم وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014"مراجعات مابعد التغيير"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ماي2014، ص175-176

[2]- المرجع نفسه ، ص176

[3]- المرجع نفسه، ص177

الانقسامات في صفوف النخبة السياسية داخل كل معسكر، كالتي حدثت بين الاخوان والسلفيون، عقب خارطة الطريق التي أعلن عنها في 3جويلية، حيث انضم السلفيون الى تحالف "دعم الشرعية"، وحدثت انشقاقات محدودة في صفوف الاخوان قبل عزل الرئيس.

وعموما يرى حسن نافعة عضو الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور المنسحب، في توصيفه للمشهد آنذاك، ويقول:" لا أرى أن هناك توافق تم بين القوى السياسية المصرية التي صنعت الثورة على اقامة نظام ديمقراطي، وان الانقسامات التي حدثت بين هذه القوى حالت دون التوافق على كيفية بناء هذا النظام لسببين، **السبب الأول** أنه لم يكن هناك أي توافق على بناء نظام ديمقراطي، بل ان التوافق الحقيقي بين القوى التي صنعت الثورة المصرية كان على هدم النظام القديم، أما **السبب الثاني** فكون الانقسامات التالية التي وقعت بين القوى المساهمة في الثورة، كانت في معظمها نتيجة لسلوك المجلس العسكري الذي تولى المرحلة الانتقالية، وأيضا نتيجة لسلوك جماعة الاخوان المسلمين باعتبارها القوة السياسية الأكبر التي أدت دورا متميزا بعد ثورة 25 يناير".[1]

ويضيف حسن نافعة :"وبناءا على هذا الاختلاف مع هذه الفرضية أعتقد أن تعثر عملية البناء الديمقراطي يعود في واقع الأمر الى ثلاثة أسباب رئيسية:

السبب الأول يتعلق بطبيعة الثورة نفسها و**السبب الثاني** يتعلق بسوء ادارة المرحلة الانتقالية من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة، و**السبب الثالث** يتعلق باختلاف سلوك جماعة الاخوان المسلمين قبل الثورة عن سلوكها بعد الثورة.[2]

كما تمسك الإخوان بفكرة المساومات وعقد الصفقات مع الأنظمة، هو عدم فهمهم لطبيعة الحالة الثورية وما تستدعيه، فبعد الإطاحة بمبارك، أراد الإخوان إيجاد موطئ قدم لهم في السلطة، عبر التفاهم مع المؤسسة العسكرية، لتثبيت أقدامهم، غير أن دفاعهم عن المجلس العسكري، ورفضهم الهتاف ضده، جعلهم يخسرون الثوريين، ولم يكسبوا العسكر في المقابل، إذ إن الثقة لم تبن بين الطرفين، ولم يتمكن الإخوان أثناء فترة حكمهم القصيرة من الحصول على سلطة حقيقية، وعلى عكس ما يروجه خصوم الإخوان، حول «أخونة الدولة»، فإن الإخوان لم يتمكنوا من الحكم فعليا،

[1]- حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص371

[2]- المرجع نفسه، ص371-372

وإذا كانت عندهم نوايا للتغلغل في مفاصل الدولة، فإنها لم تظهر بسبب وجود قوى متجذرة للنظام القديم، التي ارتضى الإخوان التفاهم معها على آلية للحكم وتقديم تنازلات كثيرة لها، انتهت إلى الانقلاب على الرئيس مرسي.[1]

ويلاحظ الاختلاف والبون الشاسع مابين برنامج الحرية والعدالة، الجناح السياسي للاخوان في السلطة والحمولة الأدبية الرائعة من مبادئ مثالية، ومابين السياسات والقرارات التي لا تصب في اطار تنفيذ تلك البرامج، ويتسائل عزمي بشارة"هل حكم الاخوان المسلمون في الفترة الواقعة بين جوان 2012و جويلية 2013؟ حيث يرى أنهم لم يحكموا، في الواقع، ويحاجج بكون أن جهاز الدولة غير متعاون معهم، و اما أنه أفشلهم مباشرة، ولكن أغلبية المصريين كانت تعتقد أنهم حكموا تلك السنة، ومع أنها فترة لا تتجاوز ثلث المرحلة الانتقالية، فان أغلبية الأصوات توقعت منهم ما وعدتهم به الثورة للشعب المصري من عيش كريم وحرية وعدالة اجتماعية، وكل مالم تتوقعه من المجلس العسكري الذي حكم مدة أطول من مدة الاخوان، وكان هذا الفخ الذي وقعوا فيه.[2]

المطلب الثاني: حركة النهضة التونسية و مشروع بناء الدولة "اختيار المقاربة البراغماتية"

من أبرز التحديات التي يمكن الوقوف عليها والتي تشهدها البلدان العربية بصفة خاصة، تحدي التعامل مع بناء المؤسسات الديمقراطية وفق مبادئ فصل السلطات واستقلالية القضاء، أين تتطلب هذه التحديات مراجعات مستمرة لقوانين الانتخاب بما يوفر نزاهة العمليات الانتخابية لتحقيق العدالة وتمثيل جميع القوى السياسية، ويجمع الخبراء والمتخصصون على أنه لا وجود لصفة صالحة للتطبيق يمكن اتباعها لانجاز الانتقال الديمقراطي، كما يجمع هؤلاء على أن فترات الانتقال الديمقراطي في أي بلد كانت دائما تمثل حلقة مهتزة، لكونها مرحلة يعيش من خلالها المجتمع والدولة على وتيرتين متناقضتين: وتيرة التفكك وأزمة السلطة والقطيعة من ناحية، تقابلها وتيرة اعادة البناء، وضرورة

[1]-الابراهيم بدر، **الاخوان المسلمون والحالة الثورية**، المستقبل العربي، العدد439، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 29-2015، ص145

[2]- بشارة عزمي، **الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة**، مرجع سابق، ص14

تنصيب السلطة ووجوب التواصل الذي لابد منه حتى لا تعم الفوضى ويحتد التفكك من ناحية أخرى.[1]

ولعل من أهم التحديات التي تواجه التيارات الإسلامية بعد الربيع العربي كذلك مدى قدرتها على بناء نظام سياسي قائم على الديمقراطية ومؤسساتها الرسمية، ويصون حقوق الإنسان، وبالتالي فشل التيارات الإسلامية في بناء نظام سياسي ديمقراطي تشاركي سيؤدي إلى انهيار للكيانات الوطنية وبالذات تلك الكيانات التي تحتضن هويات متعددة ومتنافسة أو متخاصمة، فالنظام السياسي هو الذي يعبر عن مصالح المجتمع .

حركة النهضة وبناء الدولة "المدنية":

لا يزال مفهوم الدولة المدنية حديث الاستعمال في الخطاب الفكري والسياسي العربي، فمفهوم الدولة المدنية طرح في سياق ما يعرف بربيع الثورات العربية، للإشارة الى رؤية جديدة لعملية الاصلاح والعلاقة بين الحاكم والمحكوم في المجتمعات العربية التي أسقطت الأنظمة التسلطية والبوليسية التي كانت قائمة، لذا فان المفهوم له مضامينه الخاصة في العالم العربي، حيث طرح للتعبير عن تجربة خاصة بهذه المجتمعات العربية، فمن بين مرتكزات الدولة المدنية حسب الدكتور" عبد الحميد النعيمي"، والتي قدمها في مستويات عدة وهي الشكل والمضمون والسياق التاريخي والموضوعي لمفهوم الدولة المدنية:[2]

1- على مستوى الشكل:

-الدولة المدنية يجب أن تقوم على دستور ومنظومة من القواعد التشريعية والتنفيذية، فالدستور يبلور جملة من القيم والأسس التي ارتضاها أفراد المجتمع لبناء نظامه السياسي والاجتماعي.

[1]-مصطفى الفيلالي، **الثورة التونسية والبناء الديمقراطي، من كتاب الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي "نحو خطة طريق"**، مرجع سابق، ص323

[2]-المديني توفيق، **تاريخ المعارضة التونسية:من النشأة الى الثورة**، مجلة المستقبل، العدد، 4640، جانفي 2012، ص497-498

- الدولة المدنية هي أيضا دول مؤسسات، وتقوم المؤسسات على مبدأ التخصص فهي تمارس أعمالها بشكل مستقل وفق ما يعرف بمبدأ الفصل مابين السلطات، فكل سلطة تقوم بمهامها ضمن مجالها المحدد ولا تتجاوزه إلا في حدود ما تقتضي ضرورات التعاون والتكامل بين هذه السلطات.

- من المعالم الأساسية للدولة المدنية وجود مجتمع مدني فاعل ومؤسسات مدنية فاعلة للنهوض بمستوى الوعي السياسي والاجتماعي، وفهمه فهما صحيحا والمشاركة في بناء مؤسسات ديمقراطية وممارسة الرقابة عليها.

2-على مستوى المضمون:

الدولة المدنية هي استعادة حقيقية لبناء الدولة الوطنية والارتقاء بها الى دولة ديمقراطية، أي اعادة انتاج الدولة الوطنية الحديثة، دولة الحق والقانون المعبرة عن الكلية الاجتماعية والقائمة على مبدأ المواطنة وتشكل سيادة الشعب العامل الحاسم في صيرورة التحول الديمقراطي في نطاق الدولة الوطنية.

ولا تكون الدولة المدنية إلا أن تكون دولة ديمقراطية تقوم على احترام حقوق الانسان والمواطنة وضمان التداول السلمي للسلطات على جميع المستويات وفي كافة مؤسسات الدولة.[1]

وفي نفس السياق الدولة المدنية ليست بدولة عسكرية، وليست بدولة دينية، لكنها بالضرورة ليست دولة علمانية بالمعنى الغربي، فالدولة المدنية ترفض الدولة الدينية الثيوقراطية، وتستبعد اسناد عملية الحكم الى فئة من رجال الدين أو الفقهاء حيث الدولة المدنية لا ترفض ولا تعادي الدين، ولكنها ترفض استغلال الدين لأغراض سياسية،و مع تشكل الحكومة الانتقالية برئاسة"حمادي الجبالي"، واجهت حركة النهضة تحدي بناء الدولة وما تعهدت به للعمل في ظل الدولة المدنية الديمقراطية والمحافظة على قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة.

فقد انتقد "راشد الغنوشي "تجارب تطبيق الشريعة بالقوة، ووضح أن معظمها مآله الفشل، وذكر السودان والصومال، ويرى الغنوشي أن تجربة حزب "العدالة والتنمية " التركي في الحكم تعكس

[1]- المديني توفيق، مرجع سابق، ص 498

تجربة "الاسلام المعتدل" في الحكم، حيث يتم الاستفادة من تجربتهم، في حين رآها البعض بأنها "تجربة نيو اسلامية"، فريدة من نوعها جذابة ترتقي كقدوة للإسلاميين في الشرق الأوسط، وأن حزب العدالة والتنمية لم يستطع أن يوطد أقدامه في السلطة ويصبح مقبولا الا عندما خرج من عباءة الاسلامي"نجم الدين أربكان"، والتخلي عن المجال العنيد مع النظام العلماني وبالتالي التدرج والموائمة لحين القبول وتقلد السلطة.[1]

ونجحت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية الذي يمثل المرجعية الاسلامية وأحد أبرز روافده الفكرية، في تكريس رؤية اسلامية معتدلة تصالح فيها الاسلام مع الحداثة، كما نجحت في تخطي معضلة تمثيل الاسلام سياسيا في سياق ديمقراطي تعددي، كما تمكنت من ضبط دور الجيش في الحياة السياسية بصفته حاميا للدستور والشرعية الشعبية لا حاكما مباشرا.[2]

النهضة وشكل النظام السياسي المأمول:

يعد تحديد طبيعة نظام الحكم للدولة المدنية الجديدة تحديا حقيقيا واجه حركة النهضة والائتلاف الحاكم معها في الفترة الاتقالية، وقد توزع التونسيون في هذا الشأن بين الداعين الى ارساء نظام برلماني (حركة النهضة)، والمطالبين باعتماد نظام رئاسي(الحزب الجمهوري)، والمناصرين لنظام مزدوج (حزب المؤتمر، والتكتل)، ولعل تفسير حركة النهضة لميولها لهذا الاتجاه أي نظام الحكم البرلماني حتى تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية ومن امكانية تفرده بالحكم، لكن التعويل على الأغلبية البرلمانية وتوسيع مجالات اختصاصات رئيس الحكومة قد يساهم في تغول الحزب المنتصر في العملية الانتخابية، ومن الجلي أن الحكم الديمقراطي لا يدار بهيمنة طرف معين، بل عبر توسيع مجال المسؤولية والأدوار الرقابية بين أطراف الحكم على اختلافها، (رئيس الجمهورية-رئيس الحكومة-البرلمان)، والتفريق بين السلطات.[3]

لكن بعد الاستقطاب الحاد بين المعسكرين الاسلامي بقيادة النهضة والعلماني الحداثي بقيادة "نداء تونس"، حافظت حركة النهضة على ابداء النهج التوافقي وتقديم التنازلات حول رؤيتها

[1]- المديني توفيق، مرجع سابق، ص 499-500

[2]-بشير عبد الفتاح، **"تداعيات اقليمية لانتخابات تركيا البرلمانية"**، مجلة شؤون عربية، عدد، 147، (خريف 2011)، ص87-97

[3]- أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي**، مرجع سابق، ص182-183

للنظام السياسي الأصلح، ويقول الغنوشي في هذا الشأن :"فمثلا تخلينا عن جزء من النظام البرلماني بعد أن كان اختيارا مبدئيا واضحا منذ البداية، وأعني بذلك دفاعنا القوي عن النظام البرلماني، وهو اختيار مازلت أعده الأصلح لتونس، غير أن موازين القوى لم تكن تسمح بأكثر مما سمحت به".[1]

ذهبت حركة النهضة الى دعم النموذج البرلماني لاستئصال الحكم الفردي، ولضمان الحريات العامة والخاصة، وبما يبيحه النموذج البرلماني من توزيع السلطات والتداول على السلطة عبر الانتخابات التعددية، وكمصدر للقوة والاستقلال المدني، ورأت النهضة في النظام البرلماني وسيلة لانهاء التسلط الذي ينتجه النظام الرئاسي، وبأن في النموذج حماية وضمانة ضد التسلط والاستبداد، في حين رأى معارضو حركة النهضة أنها تسعى الى اكتساب السلطة من خلال ما حققته في انتخابات المجلس التأسيسي، كونها تمتلك أعلى عدد من المقاعد، لكن الحركة تنازلت عن موقفها لتدعم النظام المختلط الذي يجمع بين النظامين، الا أن تنازل حركة النهضة وقبولها بالنموذج المختلط يقرأ على أنه تنازل منها يخدم الوفاق الوطني ببعده الدستوري مع استرجاع المكانة القانونية والدستورية للحكومة والبرلمان.[2]

أولوية الديمقراطية التوافقية والحوار كإستراتيجية براغماتية لمشروع بناء الدولة:

تختلف "الديمقراطية التوافقية"عن "الديمقراطية التمثيلية، لأنها لا تستند الى عناصر التنافس في البرامج والاستراتيجيات والاحتكام الى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة، والاعتماد المتواتر على أسلوب الاقتراع أو الانتخاب، بل تعتمد أساسا على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من أعلى هرمه الى أسفله من دون الخضوع لسلطة الأغلبية، اذ تحتفظ الأقلية بحق النقض أو الاعتراض، وهوما يجعل قدرتها على مواجهة الأغلبية وتجنب هيمنتها متاحة وممكنة على صعيد الممارسة وهو مالا تتيحه الديمقراطية

[1]-راشد الغنوشي، **شهادة راشد الغنوشي:تونس..من الثورة الى الدستور**، مرجع سابق، ص116

[2]- محمود سليم شووبكي، **سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس"2010-2015"**، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير للتخطيط والتنمية السياسية،، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016، ص118-119-120

التمثيلية، على الرغم من اعترافها بشرعية المعارضة وضمان حقوقها الدستورية في النشاط والعمل من أجل التحول الى أغلبية بدورها.[1]

وعلى اثر حوادث الاغتيال لقادة الأحزاب اليسارية المعارضة ك"محمد البراهمي وشكري بلعيد"، شهدت تونس وحركة النهضة ممثلة بالترويكا أزمات وتوترات، نجحت المعارضة في تعبئة جزء لا يستهان به من الشارع ضد الحكومة مطالبينها بالاستقالة، بعد الأداء الحكومي الضعيف وتراكم الشكوك حولها حول قدرتها على ادارة البلاد.

وفي محاولة لتجاوز الأزمة السياسية التي عصفت بتونس وشكلت عائقا أمام استكمال مسار التحول الديمقراطي وفق الخطة المتفق عليها تعددت مبادرات الوساطة، لكن أهمها عرفت بمبادرة المنظمات الأربع الراعية للحوار في (أكتوبر2014)، والتي شكلتها أبرز منظمات المجتمع المدني بقيادة الاتحاد العام للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، كما سبق ذكره.

وبعد شهرين من الحوار أعلن عن الاتفاق على خارطة طريق للانتهاء من بناء المؤسسات السياسية وكانت أهم النقاط فيها:[2]

-استكمال أعمال المجلس التأسيسي واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

-اصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان وتحديد المواعيد الانتخابية بمدة لا تتجاوز أسبوعين.

-التصديق على الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع بالاستعانة بالخبراء وتشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة.

تجربة الاعتدال والتنازل تثمر دستورا توافقيا : راهن الكثير من المراقبين أثناء صياغة الدستور التونسي مابعد الثورة على مسألة الشريعة الاسلامية كما سبق الذكر، لما تشكله هذه المسألة من

[1]-محمد رضا الأجهوري، **مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية**، مرجع سابق، ص184

[2]-أماني صالح دياب، مرجع سابق، ص 120

خلاف وقد لجأت حركة النهضة الى النأي بنفسها عن الدخول في صراعات وخلافات حول ذلك، وقررت عدم اعتبار الشريعة الاسلامية مصدرا وحيدا للتشريع والحكم، وبررت ذلك على أنه استهلاك للوقت في الجدل حول هذا الموضوع، ويضر بمصلحة تونس في حل أزماتها ومشاكلها الاجتماعية والاقتصادية.

وحين النظر بعين فاحصة لقرار حركة النهضة بعدم ادراج كلمة الشريعة في الدستور التونسي قياسا بالحركات الاسلامية الأخرى التي تسعى الى تطبيق الشريعة، يمكن القول أن في ذلك اجادة من حركة النهضة في قرائتها للتحديات الداخلية والخارجية المحيطة بالمشهد التونسي في المرحلة الانتقالية الصعبة، فسعت بذلك للحفاظ على ذاتها واستمرارا لوجودها كلاعب سياسي وأساسي في الساحة السياسية التونسية، فلم تشكل مسألة الشريعة عائقا أمام الانتقال التونسي كما كان متوقعا وأسهمت بذلك على تذليل الصعاب أمام الانتقال السلمي وتفويت الفرصة أمام معارضيها، في حين يرى آخرون بأن ذلك خروج عن الثوابت.[1]

وباستقراء نصوص المسودة المقترحة للدستور التونسي يتبين عدم تضمينها الاحالة على الشريعة الاسلامية كمصدر للتشريع، على الرغم من أن حركة النهضة اعتمدت المطالبة في المجلس التأسيسي بالتنصيص في الدستور التونسي الجديد على الشريعة الاسلامية كمصدر للتشريع، الأمر الذي أثار الخلافات داخل المجلس لرفض بعض الأحزاب السياسية ولا سيما اليسارية، ادراج هذا النص في الدستور، لذلك تراجعت النهضة عن مطلبها مبررة موافقتها على عدم دسترة الدين في علاقته بالتشريع بكونها تأتي في اطار حرص الحركة على التوافق بين القوى السياسية التونسية في المجلس التأسيسي، غير ان هذا الموقف لحركة النهضة انتقدته منظمات وتيارات اسلامية عدة في تونس، كما اعتبره آخرون خروجا عما تعهدت به للناخبين، الذين دعموها للوصول للسلطة للقيام بدورها في اعادة بناء الدولة التونسية ومنظومتها القانونية انطلاقا من الشريعة الاسلامية.[2]

لقد شكل الاصرار على صناعة دستور ديمقراطي يلبي طموح الشعب التونسي في تحقيق مختلف أهداف ثورته في الحرية والكرامة وحقوق الانسان، العامل الحسم في سيرورة التحول الديمقراطي نحو بناء الدولة الوطنية، والعامل الحسم في تحقيق سيادة الشعب.

[1]- محمود سليم شوبكي، مرجع سابق، 117-118

[2]-ابراهيم أمال وآخرون، ص379

وبالتالي فان حركة النهضة وبجملة التنازلات الرامية الى تحقيق التوافق، قد أسست لتجربة توافق علماني/اسلامي في ادارة الحكم، وهي أول تجربة شهدها تاريخ تونس السياسي الحديث، وهو ما ساهم في الحد من الأحادية الحزبية والفردية في ادارة الشأن العام التي عاشت البلاد ويلاتها على مدى عقود خلت.

موقف النهضة من دور المرأة ومكانتها :

أكدت النهضة في برنامجها الانتخابي في انتخابات المجلس التأسيسي على تفعيل دور المرأة وصون مكتسباتها وتطويرها على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، وضمان تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل وتحملها مسؤولياتها السياسية، وضمان حقها بالعمل وحماية حرياتها، وتعزيز مشاركتها في الحياة الاقتصادية مع الحفاظ على حقوقها العامة وتدعيم امتيازاتها، ومناهضة العنف والتهميش الاقتصادي والاجتماعي الواقع عليها.[1]

وحافظ الدستور التونسي الجديد على المكتسبات الاجتماعية والقانونية للمرأة الواردة في مجلة الأحوال الشخصية بما فيها حق المرأة في اختيار قرينها، وتحديد سن الزواج بثمانية عشرة عاما والاعتراف بدور المرأة كشريك في رعاية الأسرة، ومنع تعدد الزوجات وحقها في طلب الطلاق، ويبرز دور النهضة بالبعد الايجابي في خطاب أغلبيتها النيابية في المجلس التأسيسي، من خلال التزامها بالحفاظ على مجلة الأحوال الشخصية، واعتبر الدستور التونسي أن قوانين الأحوال الشخصية تتخذ صفة القوانين الأساسية ما يشكل صعوبة في المساس بها، كما مكّن المرأة بنصه على المساواة في حق الترشح لمنصب رئيس الجمهورية الذي حرمها منه دستور تونس1959.[2]

وبالتالي ليس حزب النهضة"حزبا حديديا" يتمترس خلف مسبقات ايديولوجية نهائية وأحكام ثابتة، بل هو حزب براغماتي يستحضر الواقع ويستشرف المستقبل ويراعي خصوصية المجتمع التونسي (التعدد الثقافي، حقوق المرأة، الانفتاح على الآخر، التعايش والاعتدال).

[1]- برنامج حركة النهضة من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية، مرجع سابق، ص45

[2]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، ص121-122

مساهمة حركة النهضة في سن القوانين الضامنة للحريات والحقوق الأساسية:

نجح المجلس التأسيسي في فترة حكم ائتلاف الترويكا وامتلاك النهضة النصيب الأكبر في مقاعد المجلس التأسيسي في اصدار مجموعة القوانين التي أسهمت في ارساء التحول الديمقراطي، وبناء دولة القانون والمؤسسات، ومنها القانون الأساسي عدد(23) لسنة 2011 والمؤرخ في 20 كانون الأول /ديسمبر 2011، والمتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والذي تم بموجبه استحداث هيئتها، واعطائها صفة الشخصية المعنوية المستقلة ماليا وإداريا، وتوكيلها مسؤولية ضمان الانتخابات والاستفتاءات الديمقراطية النزيهة، واضطلاعها بمهام اعداد سجلات الناخبين وضمان حق الاقتراع، والمعاملة المتساوية وقبول ملفات الترشح، وتنظيم وإدارة العملية الانتخابية وفرز الأصوات والإعلان عن نتائجها.[1]

كما تم أصدار القانون الأساسي عدد(53) لسنة 2013، المؤرخ في كانون الأول ديسمبر2013، والمتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها على "أنها مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاك حقوق الانسان بكشف حقيقتها ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية، ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد الى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الانسان.[2]

وكان أول اجراء تكوين"اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في الانتهاكات والتجاوزات خلال الفترة من 17 ديسمبر 2010، الى حين زوال موجبها"، للتحقيق في المسؤولية الجنائية لقتل وجرح المتظاهرين وتقديم الملفات وكان الغرض منها: ضمان عدم تكرار الاساءة بإصلاح المنظومة القانونية، وإصدار قوانين تحمي حقوق الانسان وتحصن حياد الأجهزة(الأمن والجيش والمخابرات)، والى المصالحة عبر المطالبة بالعفو من الأشخاص المعتدين وقبوله من الضحية.[3]

ويحسب لحركة النهضة ومعها ائتلاف الترويكا وجميع الفاعلين السياسيين في المجلس التأسيسي في ارساء هذه المنظومة القانونية التي أسهمت في تدعيم عملية التحول الديمقراطي، بإقرارها

[1]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، ص123

[2]-المرجع نفسه، ص125

[3]-حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص12-13

الانتخابات كعملية رئيسية في التداول على السلطة واحترام حقوق الناخب وحرية اختياره بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بالإضافة الى حماية حقوق المواطن التونسي ومحاسبة كل من يتعدى على حرياته وحقوقه بإحداث الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب وارساء العدالة الانتقالية، الى جانب تعزيز مفهوم نزاهة القضاء واستقلاله، وبإعطاء القضاء دوره الطبيعي بالنظر المستقل في مشاريع القوانين وقبولها أو ردها.[1]

المحطة الانتخابية الثانية بعد الثورة واستكمال البناء التوافقي للدولة:

واستكمالا للتوافق الوطني واستنادا الى خارطة الطريق، أقر نواب المجلس التأسيسي بأغلبية الأصوات (125) لمشروع قانون اقترحته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والذي يضمن مواعيد لأول انتخابات عامة بعد اقرار الدستور، حيث شاركت النهضة في الانتخابات التشريعية 26 أكتوبر2014، وأكدت في برنامجها الانتخابي الذي جاء تحت شعار" **نحو اقتصاد صاعد وبلد آمن**"، سعيها لإنجاح التجربة الديمقراطية في تونس من خلال تثبيت مكاسب هذه التجربة وتدعيم منهج التوافق الوطني واستعدادها للمشاركة في حكومة وحدة وطنية لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الى جانب استكمال بناء المؤسسات الديمقراطية، كمؤسسات القضاء من محكمة دستورية، ومجلس أعلى للقضاء.[2]

واتسمت هذه الانتخابات بالنزاهة والحياد في ظل عدم تدخل الأجهزة الحكومية، مع اضطلاع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بدورها في تنظيمها والاشراف عليها، من خلال مشاركة المنظمات المحلية والدولية كبعثة الاتحاد الأوربي ومركز كارتر.[3]

واستكملت تونس بناء المؤسسات السيادية الشرعية انتهاءا بمؤسسة الرئاسة، وقبلها الدستور والمؤسسة التشريعية.

[1]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق125-126

[2]-المرجع نفسه، ص127

[3]-عبد الوهاب بن حفيظ، **محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، 2014، ص1-2

وتصدر حزب نداء تونس الانتخابات ب (86) مقعدا يليه النهضة ب(69) مقعد، وكلف الرئيس السبسي رئيس الحكومة الحبيب الصيد، وعملت النهضة على اقناع أتباعها بأهمية الحكم التوافقي، ببروزها في مقام من يقدم الوحدة الوطنية على المصالح الحزبية الضيقة، ومراهنة على الحكم الائتلافي، باثبات وجودها في هرم السلطة لأجل الدفاع عن مصالح ناخبيها وحريصة بذلك على عدم انفراد اليساريين بزمام الأمور، لأن ذلك يؤدي الى عزلها سياسي، أما من الناحية الموضوعية فان الحركة على دراية بمآلات حضور الاسلاميين في المشهد السياسي العربي، وما لقوه من مصاعب أدت الى اخراج بعضهم من الحكم(تجربة اخوان مصر)، لذلك حرصت على تفادي التصادم مع رجالات العهد القديم"حزب النداء" خاصة، وبرزت في موقع الحزب الذي يحسن المناورة والمحاورة والتنازل مرات عديدة، ولا يتمترس خلف أحكام ايديولوجية راديكالية أو نهائية، فربحت بذلك معركة التطبيع مع الدولة وحافظت على وجودها في حكومة يغلب عليها اللون الليبرالي العلماني.[1]

بعد مشاورات ماراطونية وتجاذبات سياسية أعلن الصيد عن حكومة ضعيفة الشرعية مشكلة بنسبة 70 بالمائة من المستقلين مما أثار حفيظة جل الأحزاب بما فيها نداءتونس، ثم اعيد مجددا تشكيل حكومة ائتلافية أكثر تمثيلية تضم أربع أحزاب بما فيها حركة النهضة الممثلة بحقيبة وزارية وثلاث خقائب لكتابة الدولة، فضلا على تحييد وزراء السيادة (الداخلية والعدل والدفاع)، بينما منحت وزارة الخارجية للكاتب العام لحزب نداء العلماني التوجه. وهكذا أعيد سيناريو الوفاق العلماني-الإسلامي يشكل مختلف عن 2011 ولكن بإسناد دورا ثانويا للنهضة التي تبقى لا محالة القوة الثانية عدديا والمحورية سياسيا،وبذلك تحصلت الحكومة على ثقة البرلمان يوم الأربعاء 5 فبراير بأغلبية مريحة (169) صوت من217.[2]

لم تشكل نتائج الانتخابات صدمة لحركة النهضة ولم تفرح بها بذات الوقت، ولم يكن هناك فارق بين ما حققته وبين ما كانت تأمل اليه، حيث توقعت المرتبة الأولى الا أنها حققت الثانية ورأت في ذلك انتصار نسبي وليس هزيمة، واعتبرت أن نتائج الانتخابات ليست انتكاسة للثورة فلم يأتي أحد للانتخابات تحت مسمى النظام القديم، وأن الانتخابات اتسمت بالشفافية والنزاهة، وأنه لا مانع لديها

[1]-أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس :قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات**، مرجع سابق، ص8-9

[2]-حمادي الرديسي، رحاب بوخياطة، **التحول السياسي في تونس:المسار والرهانات**، مبادرة الاصلاح العربي، أوراق بحثية، أغسطس 2018، ص23

للمشاركة في الحكم مع نداء تونس في حال وجود برنامج مشترك وخاصة أن تونس في حاجة الى حكومة وحدة وطنية لمواجهة التحديات الأمنية والاجتماعية التي تعصف بها.[1]

وتمكنت النهضة في هذا المستوى من التفاعل مع الاستحقاق الحكومي من اختراق الموقف الاقصائي الصادر عن التيار العلماني/اليساري، في نداء تونس وعن "حزب الجبهة الشعبية" والقاضي بعدم اشراكها في الحكم .

ويبرز دور حركة النهضة الداعم لعملية التحول الديمقراطي والتداول على السلطة، من خلال تنازلها على الحكم، انجاحا لمبادرة الحوار الوطني التونسي لصالح حكومة التكنوقراط التي نظمت الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2014،اذ أنه دون سلوك حركة النهضة الداعم للتوافق لكان هناك سيناريو مختلف عما يجري في تونس حاليا، من حيث انتظام مؤسسات الدولة ونظامها السياسي من مؤسستي الرئاسة والحكومة من مجلس النواب.

استمرار حركة النهضة في الحكم بعد في حكومة الشاهد2016:

وتمثلت حركة النهضة في حكومة الشاهد الأولى (20 أغسطس2016) بوزراء أساسيين هم وزير التشغيل و التكوين المهني عماد الحمامي، ووزير الصناعة والتجارة زياد العذاري، ووزير التكولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي أنور معروف، وفي التعديل الذي أجري في 6سبتمبر 2017، استمر حضور النهضة مع تعديلين حيث انتقل زياد العذاري من وزارة الصناعة والتجارة الى وزارة الاستثمار والتعاون الدولي وتولى عماد الحمامي وزارة الصناعة بينما استمر الوزير معروف في منصبه، هذه المشاركة في التشكيل لها تداعياتها، فخلال حديثنا عن تفسير تراجع أصوات النهضة، التي وقفت ورائها عدة اعتبارات، أبرزها سوء الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وهو السوء الذي تفاقم بالرغم من وفرة رأس المال المحلي والمستثمرين الأجانب والكفاءات، وبطبيعة الحال لا يمكن أن نستبعد حزب النهضة من هذا الأداء ومسؤوليتها، فقد كانت العامل المشترك في الحكم منذ فترة ما بعد الرويكا الى حكومتي الشاهد، مرورا بحكومة الصيد يضاف الى هذا أن طبيعة مشاركة النهضة في الوزارات تجعلها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تراجع الأداء الاقتصادي، فوزارة المالية ليست مسؤولية انمائية بالرغم أن وزير

[1]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، ص130

المالية يحمل شهادة في ذات التخصص، كما يشترك النداء بتحمله وزارة السياحة ذات الدخل الحيوي للاقتصاد التونسي.[1]

وعليه فتراجع حركة النهضة في الانتخابات التشريعية لا يعتبر مفاجئة سياسية في تونس، لأن ذلك ناجم عن التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها حركة النهضة.

وعبر آليات بناء الدولة التي انتهجتها حركة النهضة يمكن أن نستنتج مجموعة من الحقائق خلال تجربة حركة النهضة التونسية في الحكم، والمشاركة فيه أبرزها:

_ يخبر تشكيل الحكومة الائتلافية الجامعة بين "حركة النهضة" و"نداء تونس" وعدد من الليبراليين بانتقال المشهد السياسي في تونس من مرحلة الاستقطاب الثنائي بين الاسلاميين والعلمانيين إلى مرحلة التأسيس لأرضية تجمع بين الطرفين تحت راية الحكم التشاركي خدمة للمصلحة العامة.

_ من خلال تفاعلها مع الاستحقاق الحكومي أثبتت "النهضة" أنها حركة مرنة تتفاعل مع الواقع وتستجيب لاكراهاته وبمقتضياته وتعمل على إثراء تجربتها في الحكم، منتقلة من المعارضة (على عهد بورقيبة وبن علي) إلى قيادة "الترويكا" الأولى والثانية في المرحلة الانتقالية)، لتجرب آليا المشاركة في ائتلاف حكومي يغلب عليه اللون العلماني الليبرالي، وهو ما ساهم في إغناء رصيدها السياسي وتطبيع علاقتها بمؤسسات الدولة.

_ بدا أن حركتي "النهضة" و"نداء تونس" حركتان براغماتيتان تنهلان من صيرورة المجتمع المدني في تونس، وتتفاعلان مع مستجدات الوضع في الداخل والخارج، وتحاولان الاستفادة من أخطاء الماضي لبناء المستقبل، ذلك أن خوض غمار "الحياة السياسية والحيز العام النشط والتجربة والخطأ في المواقف، كل هذه العوامل لا تفيد في طرح البدائل فحسب، بل تحدث تغييرات بنيوية في الأحزاب والسياسات أيضا.[2]

[1]-وسام فؤاد، مرجع سابق، ص8

[2]- أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس :قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات**، ص18-19

_لقد "أسهمت ثقافة التعايش وروح الانفتاح على الآخر والاستعداد للتواصل معه في إبداع آلية التوافق داخل المجتمع السياسي التونسي وأسهم كبرياء المواطنين وتعلقهم بالثورة والحرية والكرامة في إبداع الاستثناء التونسي "على حد قول عزمي بشارة.

_أسست حركة النهضة لتجربة توافق علماني/ إسلامي، في إدارة دفة الحكم وهي أول تجربة شهدها تاريخ تونس السياسي الحديث، وهو ما ساهم في الحد من الأحادية الحزبية والفردية في إدارة الشأن العام التي عاشت البلاد ويلاتها على مدى عقود خلت.

_ لم تنجح حركة النهضة والائتلاف الحاكم معها في تحويل نجاحها الانتخابي إلى نجاح تنموي لأسباب ذاتية، منها قلة الخبرة بالحكم، واختلاف الأرضيات الأيديولوجية، و المحاصصة السياسية..، وأسباب موضوعية(عودة فلول النظام السابق، الأفعال الاحتجاجية الفوضوية، المعارضة الاقصائية وبيروقراطية الإدارة التقليدية) .

_ أثبتت تجربة الحكم الانتقالي أن النهضة على عثراتها لم توظف الديمقراطية للانقلاب على الديمقراطية أو للعمل على أسلمة المجتمع وعسكرة الدولة، وتلك سابقة في تاريخ الإسلام السياسي[1].

وعليه فان الحركة في فترة ما بعد الثورة التونسية، وفقت في العديد من المراحل الفاصلة في تاريخ تونس، نحو بناء دولة ديمقراطية مدنية ودعمت عملية التحول الديمقراطي في الانتقال الآمن للنظام السياسي التونسي ورغم قصر الفترة الزمنية المقدرة بستة سنوات، من عام 2011 الى عام 2017، الا ان هذه الأعوام شهدت تحديات كبيرة كادت أن تعصف بالمسار الانتقالي، فظهرت حركة النهضة بسلوك سياسي مرن بدعواتها المتكررة الى المشاركة والتوافق الوطني، وسعت الى ترسيخ مفهوم التعددية من خلال ائتلافها مع القوى المتباينة معها فكريا وبرامجيا في الحكومة الائتلافية، وفي ادارة حكم وشؤون تونس، أو من خلال تنازلاتها في مراحل صياغة الدستور التونسي، ولعل تنازلها عن الحكم وتكريسها لمفهوم التداول على السلطة يشكل سابقة سياسية في الوطن العربي، وقد غلبت الشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية ولم تتعامل بنهج اقصائي ضد خصومها السياسيين، وأعطت الهم

[1]- أنور الجمعاوي، **الاسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي**، مرجع سابق، ص176-177

التونسي لبناء الدولة المدنية الأولوية في ضوء ما تشهده تونس من صعوبات وتحديات، حتى أصبح يقال أن حركة النهضة ذاهبة في اتجاه تونس الحركة.

المطلب الثالث : المقارنة مابين الاخوان المسلمين وحركة النهضة في استراتيجيات و آليات بناء الدولة

ان تباين مخرجات العملية السياسية في كل من مصر وتونس عقب بضع سنوات من ما يعرف بالربيع العربي، يؤكد حتما تباين مدخلاتها، فاختلاف مسارات الثورة يفضي الى قناعة مفادها اختلاف رؤية محددات العمل السياسي بالنسبة للحركات الاسلامية محل الدراسة (حركة النهضة التونسية وجماعة الاخوان المصرية ممثلة بحزب الحرية والعدالة)، وحيث كان جليا صعود الاخوان في مصر وحركة النهضة في تونس، كفاعل أساسي في المشهد السياسي والحكم، فلعل المرحلة الانتقالية في كل من تونس ومصر أبانت عن استراتيجيات وتجاذبات، وممارسات سياسية شكلت المشهد السياسي ورسَمت الفواعل الأساسية ضمنه، ولأن حركة النهضة التونسية حافظت على استمرارها في الساحة السياسية وتجربة المشاركة في الحكم، فقد أقصي الاخوان أو تحملوا أخطاء ممارساتهم المفضية الى أقصائهم من المشهد السياسي المصري.

ومن ضمن الاختلافات الجوهرية في الاستراتيجيات والتصورات لكيفية ادارة المرحلة الانتقالية، عقب وصول الحركات الاسلامية للحكم، اختلاف رؤية كليهما(حركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري) من خلال اختلاف منظور آليات بناء الدولة الديمقراطية أو البناء الديمقراطي للمؤسسات عقب الثورة، وفي أول تجربة سلطوية لكليهما في الحكم، ولعل أبرز الفروقات تجلت في الركائز الأساسية التالية:

المقارنة وفق أولويات البناء: أولوية التأسيس قبل التنافس، واعادة بناء المؤسسات السياسية وفق التوافق الديمقراطي لحركة النهضة:

استمرت الثورة التونسية في ديناميكيتِا، فبعد أن أطاحت بنظام "بن علي" تم حل الحزب الحاكم، وحل البرلمان المؤلف من غرفتين: مجلس النواب ومجلس المستشارين، وبدأت مرحلة بناء

مؤسسات الدولة التونسية الديمقراطية الجديدة، وضغطت الطبقة السياسية بعد طعنها في شرعية المؤسسات الحكم القائمة، باقتراحات عدة لحل مسألة الشرعية من بينها :[1]

-اعداد مشروع دستور جديد يعرض على الاستفتاء،بخيارين اثنين: اما أن تنظم انتخابات رئاسية وتعين هيئة تأسيسية لصياغة الدستور الجديد، أو أن يتم انتخاب مجلس تأسيسي لجمهورية ثانية، ونتيجة لوعي النخبة السياسية التونسية - ومن أبرزها النهضة- بخطورة الاستمرار بأدوات وآليات من العهد القديم، تؤثر في عملية البناء الديمقراطي، ومن ثم ونتيجة لضغط الشارع في اعتصام القصبة(2)، استقالة حكومة الغنوشي وأعلن عن انتخاب مجلس وطني تأسيسي لصياغة دستور جديد.

وبالتالي فقد جرت انتخابات المجلس التأسيسي، وعبرت العملية التي أجريت فعاليتها في 23 أكتوبر 2011، عن رغبة جماهيرية عارمة في بناء الجمهورية الثانية، على أسس وقواعد ديمقراطية، وفاز ت النهضة بأغلبية المقاعد.[2]

وقد عكفت النهضة على اختيار المنهج التشاركي لقبولها بتشكيل حكومة ائتلافية، الى جانب كتل ليبرالية منها التكتل الديمقراطي وحزب المؤتمر من أجل الجمهوري، وقد أثبتت هاته التجربة أن الاختلافات السياسية والأيديولوجية لا تقف حائلا دون التعاون والعمل المشترك، ودفعت النهضة داخل المجلس التأسيسي الى الاسراع في انجاز دستور توافقي جديد وهو ما تحقق بعد ثلاث سنوات.[3]

كما أكدت على هذا النهج عندما أرادت تسيير المرحلة الانتقالية بروح الشراكة الوطنية وتحمل أعباء الحكم جنبا الى جنب مع بقية أحزاب الترويكا فكانت تجربة الحكم قائمة على الحوار والتسويات السياسية لتحقيق التوافق الوطني .

وبالتالي تأسيس المجلس التأسيسي لعب دورا في اعادة المنظومة القانونية والآليات الغير شرعية واستبداله عبر حوار معمق وفعال، بين كافة فئات وأطياف الشعب والنخب السياسية، لصياغة دستور توافقي، وتأسيس ترسانة من القوانين الكفيلة ببناء نظام جديد، قوامه العدالة

[1]-أماني صالح دياب، مرجع سابق، ص102

[2]-عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص20

[3]-المبروك عبشة، مرجع سابق، ص67-68

والشفافية ويجسد دولة القانون والمؤسسات، وهو ما أثمر بعد ذلك نزاهة وشفافية لكل الاستحقاقات الانتخابية التي أعقبت الثورة.

التنافس قبل التأسيس، انتكاسة للثورة المصرية:

أفضت خارطة الطريق التي رسمها المجلس العسكري وقبلها التيار الاسلامي، الى مسارا سياسيا مرتبكا، تأكد فيه أن الاطراف السياسية التي تصدرت المشهد السياسي، (الاخوان خاصة)، لم تدرك طبيعة التغيير الثوري ومتطلباته، ولم تنجح في مواجهة ما زرعته الدولة العميقة من انقسامات بين القوى الثورية، عبر اقرار مبدأ التنافس أثناء مرحلة التأسيس الحساسة، وبالتالي تعامل حزب الحرية والعدالة مع الثورة وكأنها ثورة انتخابية، انطلاقا من مبدأ ما لا يتم الحصول عليه الآن لن يتم الحصول عليه أبدا، ثم تكرر الخطأ عندما تصورت النخب أن الاحتكام الى الصناديق هو الحل.[1]

ثمة خطورة من تحول الثورة الديمقراطية إلى ثورة انتخابية، وظهر مصطلح "الثورات الانتخابية" "(Revolutions Electoral)"، ليصف الثورات والانتفاضات التي تحصر مطالب الثورات الديمقراطية في الانتخابات واختيار الحكام، بدلا من الاهتمام بأركان الديمقراطية الأخرى، ومتطلبات معالجة القضايا الشائكة وغالبا ما تجرى هذه الانتخابات بصفة متسرعة أو على أسس قانونية مرتبكة وفي ظل حالة من الاستقطاب السياسي فتكون النتيجة هي قيام الانتخابات بتعقيد المشهد السياسي والمساهمة في إجهاض الثورات والمطالب الديمقراطية، وحتى لو وصلت نخب معارضة إلى الحكم، فإنها لم تستطع مواجهة المشكلات المختلفة لانشغالها بالتنافس مع الآخرين، وحامية الأوزان النسبية الناتجة عن الانتخابات وتلقيها معارضة شرسة من القوى القديمة المناوئة للديمقراطية سواء من الداخل أو الخارج وضعف حكم القانون ومؤسسات الرقابة والمحاسبة .[2]

وهذا هو الحال مع ما جرى للإخوان، حيث اعتبروا أن الديمقراطية كلها تختزل في الانتخابات ونتائجها وأن شرعية الصناديق هي أحق شرعية، حتى وان أعوزتها شرعية الانجاز، أو الشرعية التوافقية مع كافة أو جل القوى السياسية، وهنا يستدل بكتابات "**روبرت دال**"، اذ يعتبر أن

---

[1]-عبد الفتاح ماضي، **تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات**، مرجع سابق، ص24-26

[2]-عبد الفتاح ماضي، **"كيف تجهض الانتخابات الثورات والديمقراطية؟"**، الجزيرة.نت، 26/6/2014عن موقع:
http://.bit:/ly 1qjmhq2.

الانتخابات ركن واحد من أركان الديمقراطية وآخر مراحلها، وفي الواقع هناك أكثر من 30 رئيسا تم تغييرهم عبر الانتخابات الدورية في أفريقيا منذ 1991، الا أن الديمقراطية ليست موجودة في معظم تلك الدول، وتؤدي الانتخابات إذا أجريت مبكرا أو على أسس مرتبكة، ولا سيما في الدول التي تعاني من عدم التجانس السكاني أو من الانقسام الأيديولوجي، الى تأجيج الصراعات.[1]

ولم يكن صحيحا مقارنة البعض أوضاع مصر، -وهي التي كانت تمر بمرحلة انتقالية ولم يتم بعد بناء بقية مؤسسات الدولة وكانت تعاني من استقطاب سياسي حاد-، بأوضاع الدول المستقرة ديمقراطيا والتي استقرت فيها ممارسة وثقافة سياسيتين، تسمحان بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع لحسم القضايا الكبرى أو الخلافية.

وفي واقع الأمر، فقد صدرت معظم أليات المسار وقواعد الانتخابات بإرادة طرف واحد، ووسط عراك سياسي، وفي غياب حوار حقيقي، هذا الطرف هو المجلس العسكري والقوى التي تفاهمت معه أو وثقت به خلال هذه الفترة الأحزاب السياسية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وبعض القوى الاسلامية والمدنية الأخرى، لم تفهم هذه القوى جميعها أن القواعد المشوهة لن تقيم الحد الأدنى المطلوب لدولة القانون والمؤسسات، وإنما ستعمق الأزمات، وتزرع في الجماهير عدم الثقة بالديمقراطية والثورة، وهذا ما تم فعلا فمثلا، لقد استخدم خصوم الثورة ثغرات قانون الانتخابات وضعف المؤسسة القضائية لحل أول برلمان منتخب، بعد أن صارت المحاكم ساحة لحل الخلافات السياسية التي صنعتها النخب.[2]

لقد أفضت مواقف هذه الأطراف واختياراتها إلى التعامل مع الثورة وكأنها ثورة انتخابية، لتنتهي المرحلة بانهيار المسار الديمقراطي الوليد، وانقلاب الجيش عليه، وتهيئة البلاد لتحكم قوى الثورة المضادة.

ويدلل يحي الجمل في هذا الاتجاه، والسياق، اذ يقول" أنا كنت مع أنصار وضع الدستور أولا، وطالبت بهذا علنا وفي داخل مجلس الوزراء، لكن في ذلك الوقت الاخوان المسلمين كانوا رافضين رفضا مطلقا فكرة الدستور أولا، بما يظنون أنهم سوف يأخذون الأغلبية، ويشكلون دستور، الله أعلم ماهي

[1]- عبد الفتاح ماضي، **تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات**، مرجع سابق، ص21

[2]- المرجع نفسه، ص26

نواياهم...أنا صممت على موقفي، وقلت ان هذا هو الشيء الطبيعي، ان السلطة المنشئة تأتي قبل السلطات المنشأة، السلطة التي تنشئ هي السلطة التي تضع الدستو وتنشئ مؤسسات دولة، السلطات المنشأة تأتي بعد ذلك، في ذلك الوقت كان هناك تقارب بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والاخوان المسلمين، وصمموا على عدم سماع الكلام".[1]

وفي الحقيقة أن الاسلاميين كانوا راغبين في اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل سن الدستور الجديد، وذلك حتى يتم وضع الدستور الجديد تحت اشرافهم أو في حضورهم القوي، لإدراكهم أنهم سينالون نصيبا أكبر في الانتخابات، وهذا ما جعلهم يوافقون على خطوات المجلس العسكري باعتبارها طريقا واضحا لهم نحو السلطة.[2]

وعلى النقيض من التجربة التونسية وحكمة حركة النهضة في اقرار التأسيس قبل التنافس، و بالتالي يتحمل الاخوان تسرعهم وعدم حكمتهم في اقرار التأسيس لقواعد وبنى النظام الديمقراطي أولا قبل المضي في المنافسة الانتخابية، والتي ستنتكس وتتضعضع نتائجها لأنها تحتكم الى نفس قواعد وآليات النظام القديم، حيث اكتفوا بالتعديلات الدستورية، عبر الاعلان الدستوري الأول مارس 2012 الصادر عن المجلس العسكري، ثم الاعلان الدستوري الصادر عن الرئيس مرسي نوفمبر2012، واستأنسوا بقدرتها على ضمان تسيير المرحلة الانتقالية الصعبة، وهو ما خالف توقعاتهم.

الاختلاف في صياغة الدستور، والموقف من دسترة الشريعة:

أما في شأن منظور حركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري، حول كيفية صياغتها لدساتيرها، ولكونها شكلت صعودا لافتا عقب الثورات، مما أهلها لاعتلاء سدة الحكم، فانها اختلفت في رؤية كل منهما(النهضة والإخوان) في النقطة الجوهرية، حول دسترة الشريعة الاسلامية كمصدر أساسي للتشريع، فكان لكل منهما منحى في رؤية علاقة الدين بالدولة واتضح أنهما اعتمدا رؤى ومقاربات مختلفة لهذه العلاقة، فحزب الحرية والعدالة في مصر سعى وفق ما طرحه برنامجه الانتخابي الى اقامة الدولة الاسلامية المدنية، من خلال وضع دستور مصري جديد تكون مبادئ الشريعة

[1]- يحي الجمل، تعقيب عن :**الثورة المصرية والبناء الديمقراطي التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية**، من كتاب الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص369

[2]-محمود عبده، مرجع سابق، ص48

الاسلامية مرجعيته ومصدر مواده، مع العمل على تعديل المنظومة القانونية والتشريعية بحسب ما تستدعيه مبادئ الشريعة وأحكامها، مشددة مع حليفها حزب النور على دسترة مبادئ الشريعة الاسلامية كمصدر أساسي للتشريع.[1]

أما حركة النهضة فاتخذت موقفا توافقيا براغماتيا، في صياغة الدستور وأبدت تنازلات بهذا الشأن وطرحت علاقة الدين بالدولة من منظور التمايز بين ما هو سياسي وما هو ديني، وليس على أساس الفصل بينهما، وترى أن التشريع يشكل مساحة للاجتهاد الجماعي النابع من الدين الاسلامي، على أن يتولاه ممثلو الأمة الذين يقع اختيارهم من خلال الانتخابات الديمقراطية كأفضل الآليات التي توصلت اليها المجتمعات الانسانية.[2]

كاريزما القيادة السياسية ودورها في انجاح بناء الدولة: تمثل نوعية القادة ومهارات السياسيين واختيارهم أحد أهم عوامل النجاح، فمثلا ساهمت المهارات السياسية لرئيس وزراء اسبانيا **أدولفو سواريز**، والقدرات التفاوضية لزعيم حركة التضامن العمالية ببولندا "**ليخف اونسا**"، واعتدال **نيلسون مانديلا ودي كليرك** وحكمتهما في جنوب افريقيا، في استكمال الانتقال لتلك الدول.[3]

ونجد أن أحد أبرز الفوارق بين قيادات الحركات الاسلامية لحركة النهضة وجماعة الاخوان، تتمثل في:

براغماتية قيادة النهضة، واعتدال خطابها: وعليه ساهمت براغماتية القيادة السياسية لحركة النهضة بقيادة راشد الغنوشي في انجاح الانتقال الديمقراطي والمواصلة في استكماله، حيث استطاع أن ينحو بحركة النهضة والتي ارتبطت بنوع من العلاقة مع حركة الاخوان منحى مختلف تماما، عما مارسته جماعة "الاخوان المسلمين" في مصر وما انتهت اليه تجربتها من كارثة سياسية، رغم محاولاتها المتكررة والفاشلة لتصحيح مسارها، ورغم بعض الأخطاء التكتيكية الا أنه استطاع وبقدر كبير من تحمل المسؤولية والشجاعة أن يعيد حركة النهضة الى مسارها الصحيح، ويقدم حاليا نموذجا هاما للقيادة السياسية التي ترجح الأهداف الطويلة الأمد، وتلك الوطنية على الأهداف قصيرة المدى وعلى

[1]-ابراهيم أمهال وآخرون، مرجع سابق، ص359

[2]-راشد الغنوشي، **الدين والدولة في الأصول الاسلامية والاجتهاد المعاصر**، المستقبل العربي، مجلد35، العدد406، ديسمبر 2012، ص18-19

[3]- عبد الفتاح ماضي، تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات، مرجع سابق، ص24

الشغف بالسلطة كما تمكن الغنوشي من انهاء الخطاب المزدوج الذي كان شطر منه موجه للنهضة والأخر للمجتمع التونسي، واستطاع بنجاح توحيد خطاب النهضة المعلن لقواعدها وللرأي العام.[1]

التدرج في طلب السلطة وسيطرة الجناح المعتدل في حركة النهضة:

يلاحظ من خلال السنوات التي عقبت الحراك الثوري العربي، وبتوالي الاستحقاقات الرئاسية أن حركة النهضة لم تقدم مرشحا لها، وهذا ما يفسر على عدم جموح النهضة المفرط للسلطة، ويوضح الغنوشي في هذا الشأن:" وهكذا، أستطيع أن أقول صادقا، انني لم أفكر في الوصول شخصيا الى السلطة، بل بالعكس، كنت شديد القناعة بأنني لن أنافس شخصيا على الحكم، لا أقول ذلك زهدا في السلطة، بل هذه هي قراءات لموازين القوى ونظرتي لنفسي وللآخرين. كلّ ذلك، جعلني أعتقد بأن دخولي إلى آلة الحكم من شأنه أن يفسد العملية السياسية التي انطلقت في تونس، لأن هذه المنافسة ستكون غير متوازنة، فأنا سأدخل إلى ساحة المنافسة برصيد نضالي وديني، ما لا يملكه الآخرون وكنت أخشى أنه إذا ما حصل ذلك فإن المسار الانتقالي كله سيتضرر".[2]

حيث وبعد أن لم تقدم على تقلد الرئاسة، غداة فوزها في انتخابات المجلس التأسيسي، تم الاتفاق على اجراء الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، وامتنعت حركة النهضة مسبقا من التقدم للانتخابات الرئاسية، ولم تقبل ترشيح أحد قادتها لخوض الرئاسيات، ورأت في ذلك تقسيم للمجتمع التونسي الى قسمين، أحدهما مع حركة النهضة والآخر ضده، وان ذلك يحد من الديمقراطية، حيث انهارت الأوضاع السياسية في دول أخرى، مثل مصر، نتيجة استقطاب مماثل للحالة التونسية، ولذلك سعت الى اختيار مرشح رئاسي توافقي، وتخلت عن المشاركة في الرئاسيات، واتخذت قرارا بعدم دعم أي مرشح وتركت لأبنائها حرية الاختيار وطالبت من الشعب التونسي المشاركة فيها.[3]

ويفسر الغنوشي ذلك: "وفي خارج السياق الداخلي، لم تكن موازين القوى الإقليمية والدولية، في مصلحة الاسلاميين، هذا الأمر هو الذي جعلنا نقبل بالخروج من السلطة ومغادرتها، بعد سنتين من الحكم، وهو نفسه الذي جعلنا نعارض بشدة ترشح الأخ الحمادي الجبالي للانتخابات الرئاسية، في حين

[1]-خير الدين حسيب، مرجع سابق، ص234

[2]- راشد الغنوشي، شهادة راشد الغنوشي:تونس..من الثورة الى الدستور، مرجع سابق، ص108

[3]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، ص133

أنه كان شديد القناعة بأنه مؤهل لتحمل هذه المسؤولية، لقد خسرنا الحمادي الجبالي، أحد قياديي(النهضة)، لكن النهضة نفسها ربحت، وربحت معها البلاد".[1]

ويؤكد أن الغنوشي وقيادات الحركة أنهم ينزعون الى الوسطية والاعتدال، بعد اقصاء الجناح المتشدد حيث استبعدت النهضة من قوائمها الانتخابية التشريعية 2014، الصادق الشورو والحبيب اللوز وهما من مؤسسي حركة النهضة، وشغلا منصب رئاستها، ونوابها في المجلس التأسيسي و اللذين يمثلا الجناح المتشدد داخل الحركة، في محاولة لإعطاء دور أكبر للمعتدلين، حيث أثار الشورو الحرج لحركة النهضة في أكثر من مناسبة، ولم يتحلى بالانضباط التنظيمي، وخرج عن موقف الحركة حينما اتهم في ماي 2013، حكومة العريض بالخضوع لاشتراطات صندوق القد الدولي لتصفية أنصار الشريعة، كما وصف الدستور التونسي بأنه ولد ميتا، لإرضاء أطراف داخلية وخارجية دون التونسيين، مما اثار استياء حركة النهضة واعتبرت أن موقفه لا يلزمها، في حين أقدم الحبيب اللوز على احراج النهضة حينما وصف نائب الجبهة الشعبية منجي الرحوي بأنه معاد للإسلام، ووصف الاعلام التونسي بأنه فاسد ومعاد للثورة.[2]

الجمود الفكري والتنظيمي، والشغف في طلب السلطة للإخوان في مصر:

أما على النقيض من براغماتية النهضة، يلاحظ الجمود التنظيمي وسيطرة التيار المتشدد وهو تيار المحافظين بدل الاصلاحيين داخل الاخوان المسلمين، التحول الثاني الذي ساهم في زيادة هيمنة المحافظين على الجماعة مع مطلع الألفية الجديدة حين تولى مأمون الهضيبي قيادة الإخوان في نوفبمر2002 خلفا لمشهور، وعلى الرغم من قصر عهد قيادته (سنتين)، فقد نجح الهضيبي في تدعيم سيطرة التيار المحافظ على الجماعة إذ نجح محمود عزت، الذي كان قد أنتخب أمينا عاما للجماعة عام (2001) في إعادة هيكلة المكاتب جرى اختياره الإدارية للجماعة كي تصبح أكثر تناغما وانصياعا للتيار المحافظ. جرت إعادة ترتيب مكتب الإرشاد، وتم إقصاء الوجوه الاصلاحية كافة، ومن أبرزها عبد

[1]- راشد الغنوشي، شهادة راشد الغنوشي:تونس..من الثورة الى الدستور، مرجع سابق، ص108

[2]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، ص144-145

المنعم أبو الفتوح ومحمد حبيب الذي خرج من الجماعة بشكل لا يليق بوزنه كنائب أول للمرشد إبان حقبة مهدي عاكف.[1]

وبعد ثورة 25 يناير، كانت الساحة السياسية مؤهلة لخطاب مختلف للإخوان يتناغم مع حمى التغيير التي اجتاحت مصر، فكانت لحظة صعود نادرة للتيار الاصلاحي في الاخوان عززت مواقعه داخل الحياة السياسية في ظل ازدياد الطلب المحلي والعالمي، وقد بدا التيار المحافظ داخل الجماعة متغاضيا عن هذه التطورات في الخطابات طالما كانت قادرة على أن تكسب الجماعة مناطق نفوذ جديدة وجمهورا كان بعيدا عنها تقليديا من شباب الثوار غالبا، وطالما كان تيار المحافظين التنظيميين متأكدا من تحكمه في مسار الأفكار الإصلاحية المصدرة للخارج دون نزولها الى قواعد التنظيم الذين يتحكمون في مفاصله الرئيسية.[2]

وقد كان لهيمنة هؤلاء المحافظين تأثيرا كبيرا ليس في السياسات والقرارات التي اتخذتها الجامعة طوال وجودها في السلطة فحسب،بل أيضا في غياب أي رؤى نقدية داخل الجماعة وبخاصة في ظل تهميش التيار الاصلاحي وخروج رموزه وأعضائه من الجماعة مثلما حدث مع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد حبيب وهيثم أبو خليل وحامد الدفراوي ... إلخ، الأكثر من ذلك، أن هذا التيار لم يكن لديه قدرة كافية لاستطلاع حجم الاحتقان والتوتر والتآمر على الإخوان طوال المرحلة التي سبقت 30 يونيو.[3]

فقد فشل الإخوان المسلمون في التصرف كقوة حاكمة واثقة ولديها رؤية واضحة للمستقبل، فعلى مدار العام من الحكم اعتمدت الجماعة آلية وحيدة لتحقيق توازن مع القوى السياسية المنافسة وهي الحشد والتعبئة حتى وهي في الحكم، وأهم ما كان يطبع سماتها هو ضعف النزعة التوافقية لدى ممثلين هذا التيار و طغيان الأيديولوجيا على الحسابات السياسية الواقعية، وغلبة "النزعة الصفرية" على طريقة أداء الجماعة.

---

[1]-خليل العناني، جماعة الاخوان في مرحلة مابعد مرسي، مرجع سابق، ص21

[2]-حسام تمام، **الاخوان المسلمون"سنوات ماقبل الثورة"**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2013، ص19

[3]- خليل العناني، جماعة الاخوان في مرحلة مابعد مرسي، مرجع سابق، ص21

وكان أبرز شاهد على تغييرها لاستراتيجياتها واغتنام فرصة الوصول للسلطة في أول فرصة سانحة دليلا على شغفها بالسلطة دون تفحص موازين القوى الداخلية والدولية، ونقضها لعهودها السابقة الرامية لعدم تقديم مرشحا للرئاسيات، اضافة الى تمترسها خلف الأطر الايديولوجية والتنظيمية، وتغليب مصلحة الجماعة الضيقة على المصلحة العليا للبلد، كل ذلك ساهم في فشلها أو اقصائها من الحكم عقب تحالف المجلس العسكري، والقوى المدنية والسياسية المضادة لنهجها" لجنة الانقاذ" في 3 يوليو 2013.

تغليب لغة الحوار، والتشاركية والتنازلات في العمل السياسي لحركة النهضة: مثل الحوار الوطني منذ انطلاقه التحول نقطة قوة خلافا للبلدان التي سقطت في الصدام، فلقد ارتكزت "اللجنة السياسية" المسماة (الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة) منذ بداية التحول على الوفاق بين الأطراف السياسية، الاسلامية والعلمانية اليسارية، وهي التي قامت بوضع ترسانة القوانين منها القانون الانتخابي الذي تم اعتماده في انتخابات 2001، والتزمت بمبدأ التوافق والتصويت عند الاقتضاء، خلافا لمصر حيث هيمن الطاقم العسكري على كل محطات التحول ثم ما إن احتد الصدام بين الاسلاميين والعلمانيين حتى أسرع الجيش المصري الى قتل الديمقراطية في المهد مقابل استرجاع الدولة لسلطتها، بينما فضلت الأطراف التونسية الحوار حول خارطة طريق للخروج من أزمة كانت تهدد مسارها الديمقراطي، وبذلك حافظت تونس و أبرز قواها السياسية حركة النهضة على حظوظ الديمقراطية.

وما يحسب لحركة النهضة أنها قد دأبت في أغلب بياناتها خلال فترة ما بعد حكومة "الترويكا" الثانية على التجاوب مع مشروع "الحوار الوطني"، وعملت على إقناع أتباعها بأهمية الحكم التوافقي وضرورته في الحالة التونسية، وخاضت حملتها الاعلامية خلال الانتخابات التشريعية أكتوبر 2014 بطريقة تتجنب التصادم مع الخصوم السياسيين والتهجم عليهم، رافعة شعار "الوفاق الوطني".[1]

ومؤكدة أهمية تأسيس حكومة وحدة وطنية تشارك فيها أبرز القوى الحزبية والمدنية لتجاوز الأزمات التي تعانيها البلاد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فتوجه الحبيب الصيد نحو تشكيل حكومة ائتلافية ينسجم مبدئيا مع تصور "حركة النهضة" لتجربة الحكم التوافقي/التعددي، وذلك على الرغم من تمثيليتها المحدودة في تلك الحكومة، ويسمح للنهضة بالظهور في موقع الحركة المسؤولة أمام أتباعها

[1]- أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس :قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات**، مرجع سابق، ص8

وأمام عموم المواطنين، فتبرز في مقام من يقدم الوحدة الوطنية على المصلحة الحزبية من ناحية وتقنع من ناحية أخرى قواعدها بصواب مقاربتها في لزوم المرونة والديبلوماسية السياسية في المرحلة الانتقالية، مؤكدة صواب مراهنتها على الحكم التشاركي الائتلافي.[1]

كما أضفت ثقافة التنازلات السياسية عن الحكم، بمرونة فعالة عبرت عن نضج قادة النهضة، وكان لها الدور البارز في انجاح الحوار بقدومها على تسليم السلطة رغم حيازتها لأغلبية مقاعد المجلس التأسيسي، وبالتالي كرست مبدأ التداول على السلطة، وغلبت الشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية.[2]

وباعتماد سياسة الاجماع الوطني بعد نجاحها الانتخابي، أبدت مرونتها في تقديم تنازلات واقتسام السلطة مع أطراف أخرى، وبالتالي هناك علاقة ايجابية بين التنازلات التي قدمتها حركة النهضة من أجل تحقيق التوافق السياسي ومسألة نجاح الانتقال الديمقراطي ومواصلتها لتجربة الحكم على خلاف تجربة الاخوان التي فشلت بسبب تعنتها ورفضها ابداء التوافق وتقديم تنازلات تصب في المصلحة العليا لمصر بدل الحسابات الضيقة، لاحتكار السلطة، ما عجل بخروجها من المشهد السياسي.

غياب الحوار والتشدد دون التنازل "أخطاء عجلت بانتهاء الاخوان سياسيا": لم تشهد هذه المرحلة أي محاولة جادة للحوار، عدا التجربة التي بدأت واعدة، إلا أنها فشلت بمجرد شروع الأحزاب في الاستعداد للانتخابات، وهي تجربة استمرار الجولات الحوارية التي بدأتها جماعة الإخوان، قبل اندلاع الثورة تحت عنوان: "معا نبدأ البناء: حوار من أجل مصر"، وحضرها رؤساء أحزاب من كافة التيارات الوفد والتجمع الناصري والكرامة والعمل والغد وغيرها (اقترحت الجماعة مبادئ أساسية للإصلاح، وتم تشكيل لجنة لدراسة اقتراح القائمة التوافقية في الانتخابات والتوافق على مشروع قانون مجلس الشعب، وبالفعل صدرت وثيقة "التحالف الوطني الديمقراطي من أجل مصر" يوليو 2011، بصفتها أساسا للتحالف الانتخابي مكونة من 16 حزب، منهم حزب الحرية والعدالة والوفد والكرامة والحزب الناصري وحزب الغد، ثم انسحب الوفد والنور لاحقا بعد الاختلاف حول التمثيل بالقوائم،لكن

[1] - - أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس :قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات**، مرجع سابق، ص8

[2] - أنور الجمعاوي، **انتصار ثقافة الحوار في تونس**، العربي الجديد، 2نوفمبر 2015، عن موقع الالكتروني:

http://www.alaraby.co.uk/portal

الوثيقة احتوت أيضا على مبادئ لإحداث تغيير جوهري في السياسة الخارجية، مثل "مراجعة عملية التسوية والاتفاقات مع إسرائيل"، و"إعادة النظر في منهج العلاقات مع الولايات المتحدة وطبيعتها... بعيدا عن التبعية والهيمنة"، وعلى الرغم من مشروعية إعادة تقييم السياسة الخارجية فإن التنصيص على هذه المبادئ لتركيز القادة على التحول تجاه هدف إستراتيجي واحد، وهو تغير جوهر النظام القديم وإرساء قواعد النظام الجديد،(أي ألا يتم فتح كافة الملفات الكبرى في بداية الطريق، ومن ثم تقليل حجم المخاطر).[1]

ولهذا يتمثل النقد الأهم لهذه المحاولة في أمرين، الأول ابتعاد أصحابها بالتدريج عن القضية الكبرى المتعلقة بالتوافق حول قيم النظام الديمقراطي ومبادئه، وحرص اهتمامهم بالانتخابات فقط، ما ساهم بقوة في تحويل الثورة الى "ثورة انتخابية"، وأفضى إلى تعميق الاستقطاب والأمر الثاني هو فتح ملف السياسة الخارجية مبكرا و إفساح المجال لخصوم الثورة في الداخل والخارج لإجهاضها.كما انتهت تجربة حوارية أخرى بالفشل أيضا، فإثر الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وبعد تأخر إعلان النتيجة، اجتمع عدد من الشخصيات العامة مع قادة الإخوان بفندق "**فيرمونت**" بالقاهرة يومي 20 و21 يونيو 2012، وبعد نقاشات متعددة ورفض بعض الشخصيات التعامل مع الإخوان، نتيجة لسلوكهم الاقصائي في تشكيل الحكومة، وعدم تشكيل الائتلاف والنهج التشاركي للحكومة، وبالتالي بتعدد أخطاء الاخوان فتحت المجال أمام الثورة المضادة، والانقلاب على المسار كرد فعل و طريقة للتعامل مع أخطاء الإخوان السياسية، فقد تم تحميل الإخوان والتيار الاسلامي بأكمله أخطاء المرحلة الانتقالية، وإعلان جماعة الإخوان كجماعة إرهابية، واقصائها من الحياة السياسية.[2]

[1]- عبد الفتاح ماضي، تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات، مرجع سابق، ص29

[2]-المرجع نفسه، ص35

المبحث الثاني: الحركات الاسلامية ومتغير الاستقرار السياسي

يعد التحول نحو الديمقراطية من أهم عوامل توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتحقيق ذلك على مستوى النظام السياسي، وذلك لأن التداول على السلطة عن طريق انتخابات تعددية تنافسية حرة ونزيهة تفرز برلمانا يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، ويساهم في اقرار حقوق الانسان وسيادة القانون، ويدعم المشاركة السياسية، وهو ما من شأنه أن يؤسس مشروعية النظام السياسي تضمن له الديمومة والاستمرارية، فالاستقرار السياسي في هذه الحالة يرادف غياب العنف السياسي بأشكاله الرسمية والغير رسمية وإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المجتمعات داخل الدولة، لأن تزايد حدة الفوارق والإقصاء السياسي يؤدي الى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي، والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي، فيدفع الجماعات الى العنف ضد النظام وقيادته وفي هذا الاطار يعرف "**ريتشارد هيغوت**"، «**R.Higgott**» الاستقرار السياسي "بأنه قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح، وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع بعيدا عن العنف واستنادا الى الشرعية.[1]

وسنحاول من خلال هذا المبحث تحليل آليات عمل وسياسات الحركات الاسلامية، (حركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري) من خلال تجربتها في الحكم، ومدى تجسيدها للاستقرار السياسي و انجاح تجربتها في الاستمرارية من عدمها وفق هذا المتغير والمعطى، و ذلك عبر مؤشرات الاستقرار السياسي وأهمها:

1-شرعية النظام السياسي: تظهر الشرعية الحقيقية من القاعدة الجماهيرية التي تمثلها الأنظمة السياسية من خلال رضا الجماهير والشعب عن النظام السياسي ومؤازرته عن طريق تحقيق مصالحهم وصيانة حقوقه.

[1]-ريتشارد هيجوت، ترجمة حمدي عبد الحميد، **نظرية التنمية السياسية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001، ص220

2-الانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة: وذلك عندما يتم تداول السلطة بشكل سلمي بعيداً عن الانقلابات والتدخلات العسكرية وبطريقة قانونية كما رسمها الدستور والقانون.

3-الثبات في مناصب القيادات السياسية: الحفاظ على بقاء القادة في مناصبهم لفترات طويلة في ظل عملية ديمقراطية سليمة هو مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي، فضلاً عن ترسيخ الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، وغياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية ونزعات التمرد، والصراعات المذهبية والاثنية، ووجود مبدأ المواطنة والاقتصاد الناجح، وقلة الهجرة الداخلية والخارجية، كلها مؤشرات حقيقية على عملية الاستقرار السياسي في أي دولة، وغياب العنف واستجابة الحكومة للضغوط والاحتجاجات المختلفة للجماهير، وتمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية والقبول والرضا العام عن النظام الحاكم من جانب المواطنين.[1]

المطلب الأول: جماعة الاخوان المسلمين ومتغير الاستقرار السياسي في مواجهة الدولة العميقة

معلوم أن المرحلة الانتقالية عادة ما تتسم بهشاشة الأوضاع الداخلية، ووجود مختلف القوى بشكل وازن بما فيها القوى المحافظة ذات الامتدادات في أجهزة الدولة، مما يستدعي تحديد الأولويات حسب سياق كل مرحلة، والسؤال الذي يطرح هو كيف يتحقق الانتقال الديمقراطي، بالمحافظة على الاستقرار السياسي، مع معالجة ارث الماضي، وفي ظل تحديات الحاضر (ضمان السلم والأمن وبناء الديمقراطية) مع توفير الشروط الضرورية للتوجه نحو المستقبل(إصلاح أجهزة الدولة وتشريعاتها، وتحقيق التنمية وضمان الحقوق)، إن اللجوء إلى هذه المقاربة كآلية يستلزم أولا توافر إرادة سياسية صريحة لدى الدولة، وحد أدنى من التوافق بين أبرز الفرقاء السياسيين داخل البلد الذين يساهمون في التحول، وإشراك المجتمع المدني والإعلام وممثلي الضحايا وأسرهم في هذه العملية وهنا تتدخل الأهداف المتوخاة من هذه الدينامية.[2]

ومثل وجود الاسلاميين في السلطة في مصر خاصة الاخوان، بعد حيازتهم الأغلبية في البرلمان(بمجلسيه الشورى والشعب) منذ أوائل عام 2012، و بعدما تولى مرسي رئاسة الجمهورية،

[1]- ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص220

[2]-الحبيب بلكوش، **العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي**، مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016، ص79

خلال ما يقرب عام ونصف جمعوا خلالها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ما منحهم فرصة غير مسبوقة للهيمنة على النظام السياسي، فكيف كان تعاملهم مع مختلف مكونات الحياة السياسية، وخاصة قوى المعارضة وجهاز الدولة العميقة، لإدارة الاستقرار السياسي والحفاظ عليه؟.[1]

تعد المؤشرات الدالة على قياس الاستقرار السياسي عديدة من أبرزها: مؤشرات النمو الاقتصادي والرضى الاجتماعي، اضافة الى تصاعد أو تدني الاحتجاجات بكافة أشكالها ومطالبها سواء كانت سياسية أم ذات طابع اجتماعي اقتصادي، اضافة الى استقرار عمل المؤسسات السياسية وعلاقة السلطة الحاكمة مع كافة القوى السياسية الأخرى خاصة المعارضة ابان المرحلة الانتقالية، التي عرفتها مصر عقب ثورة 25يناير، وبعد فترة حكم الاخوان وما واجههم من تحديات من قبل المعارضة وجهاز الدولة العميقة.

وعقب وصول الاخوان الى السلطة كان السؤال الأهم الذي واجههم ولم تكن لديهم اجابة واضحة عنه هو **ماذا بعد**؟، فسؤال الحكم لم يكن مطروحا على العقل الاخواني من قبل والذي كان أقصى ما يطمح اليه هو الاعتراف والمشاركة في السلطة على مستواها البرلماني والمحلي، ولم يكن هذا العقل على درجة كافية من الوعي تجعله يدرك أن تسلم السلطة منفردا في هذه المرحلة سوف يفتح باب من الأسئلة والتحديات، والضغوط التي لم تكن الجماعة مستعدة للإجابة عنها أو مواجهتها، وفي ظل غياب الخبرة وضعف الكفاءة الحكومية، فضلا عن توتر العلاقة مع بقية القوى السياسية، فشل الإخوان في إدارة دفة الحكم بكفاءة وفعالية.[2]

ونلاحظ أهم المؤشرات السياسية الدالة على عدم الاستقرار التي عاشته الساحة السياسية عقب ثورة 25 يناير، وخاصة بعد صعود الاخوان وممارساتهم السلطوية، من قبل الرئيس مرسي تمثلت بداية في:

أولا:الاعلان الدستوري "المستفز" لقوى المعارضة

حاول الرئيس مرسي ضمن المرحلة لأولى من حكمه، تمكين مؤسسات الحكم عبر سلسلة من الاجراءات الادارية التي تؤمن سيطرته على مؤسسات الدولة بالكامل، فأصدر الاعلان الدستوري المكمل

[1]-محمود عبده، مرجع سابق، ص52

[2]-خليل العناني، **الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من "الربيع العربي": أسئلة المشروع والأيديولوجيا والتنظيم**، مرجع سابق، ص44

في 22نوفمبر 2012، والذي رأت فيه المعارضة على أنه تحصين لقراراته السيادية والادارية، الأمر الذي أثار ما يشبه انتفاضة حشدت لها أغلب تيارات المعارضة تظاهرات في عديد ميادين مصر، وطالبت فيه بإلغاء الاعلان الدستوري واتهمت فيه الرئيس بالدكتاتورية، وقوبلت بتظاهرات حاشدة مؤيدة للرئيس ودخلت البلاد في حالة استقطاب بين الاسلاميين والعلمانيين والتيار المدني الى أوجها.[1]

ثانيا: سوء ادارة حكومة "هشام قنديل"

كلف "الرئيس مرسي "هشام قنديل بتشكيل حكومة أثارت دهشة الكثيرون لحد الذهول، كونه لم يكن معروفا عنه اهتمامه بالسياسة بالإضافة أنه لم يكن متميزا في مجال القيادة والادارة، كما أن هذه الحكومة لم تقدم على مدى عام كامل ما يمكن اعتباره نقلة نوعية في أداء الحكومة، وبالتالي ليس فقط لم تخلق توافقا بشأنها انما لم تكن على مستوى التحديات المطروحة في تلك المرحلة الحساسة مما جعلها عرضة لانتقادات أكثر حدة عن المعتاد.[2]

ثالثا: تحدي التعامل مع المؤسسة العسكرية

فيما يتعلق بالعلاقات-المدنية العسكرية في مصر وكما أشرنا سابق، تتجلى اشكالية ثلاثية الأبعاد ففي البعد الأول توجد رغبة لدى المؤسسة العسكرية في البقاء فاعلا مهيمنا في المجال السياسي فالجيش المصري وحسب تحليلات عزمي بشارة، مازال يريد أن يملي ارادته في ما يتعلق بنظام الحكم في الدولة ان لم يحكم مباشرة، والبعد الثاني من المشكلة هي اخفاق المؤسسات السياسية وضعف الأحزاب السياسية وتدني مصداقيتها الجماهيرية، الأمر الذي يجعل المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الأقوى والأكثر تأثيرا في المجال السياسي، فمع عجز المؤسسات التشريعية والتنفيذية والأحزاب السياسية عن القيام بدورها في تمثيل مصالح المواطنين، تنشأ مشاعر عدم الثقة في النخبة السياسية المدنية ويبرز الجيش في صورة ممثل روح الوحدة الوطنية والقادر على القيادة والبعيد عن مفاسد الحياة السياسية، ويسود الاعتقاد أن الجيش هو المنقذ لبناء الدولة والحفاظ على الأمن والاستقرار

[1]-أماني صالح دياب، مرجع سابق، ص173

[2]-المرجع نفسه، ص174

ويؤدي هذا الوضع الى عدم الاستقرار السياسي واللجوء الى القوات المسلحة واضطرارها الى التدخل كما حدث في مصر 3يوليو2013.[1]

أما البعد الثالث للإشكالية فهو أن تجربة عزل مرسي أثبتت أن ما يسمى النخب والقوى السياسية والليبرالية واليسارية غير ملتزمة دائما بمدنية السياسة والمثل الديمقراطية، فكما يقول عمر حمزاوي كانت"الطامة الكبرى للقوى الليبرالية واليسارية التي تمثلت في الاصرار على استدعاء الجيش الى الحياة السياسية مجددا، والاستعداد للتحالف معه ومع عموم المكون العسكري-الأمني في الدولة المصرية للإطاحة غير الديمقراطية، وبعيدا عن صندوق الانتخابات بالاخوان وحلفائهم"، ففي سبيل تحقيق هدف اسقاط مرسي وحكم الاخوان المسلمين لم تتورع تلك القوى عن التحالف مع أجهزة الدولة العميقة و"الفلول"، وبناء عليه تحتاج هذه القوى الى أن تراجع موقفها من قضية مدنية الدولة ودور الجيش في الحياة السياسية، اذ لا تتحقق الديمقراطية من دون ديمقراطيين حقيقيين.[2]

يمكن القول أن الاخوان المسلمين وبعد استراتيجية المهادنة واسترضاء الجيش، ثم التصادم معه لم تكن مثمرة، فكون الحسبة السياسية لهم قامت قياسا على الوضع التركي على استرضاء قادة القوات المسلحة، وعلى منحهم المزايا الدستورية والقانونية، على خلاف مطالب ثورة25 يناير، التي تمثلت في تحديد دور القوات المسلحة بوضعها في حجمها القانوني والدستوري المعتاد في الدول الديمقراطية وفي الرقابة التفصيلية على موازنتها، وفي اقصاء العسكريين من وظائف الادارة المدنية، وقد أمل الاخوان أن يتمكنوا مع الوقت اعادة المؤسسة العسكرية الى حجمها الطبيعي، واعتبروا ذلك من ضمن الضريبة التي يدفعونها من أجل "التمكين السياسي" لهم، وقد أثبتت الأحداث ألخطأ الفادح لهذه السياسة فالحالة المصرية لا يمكن قياسها على الحالة التركية، من جهة قوة التيار العلماني في الدولة والجيش، فهو في تركيا، أقوى كثيرا ومن جهة ثانية درجة العلمانية نفسها، فالعلمانية المصرية أخف كثيرا في موقفها من علاقة الدين بالدولة مقارنة بالعلمانية التركية، ومن جهة أخرى تركيبة الجيش المصري مقارنة بالجيش التركي، كما أن مصر كانت خارجة من ثورة شعبية قوية، وكان يمكن للإخوان أن يستفيدوا من الزخم الثوري في تحديد وضع القوات المسلحة في حجمها ودورها المفترض

[1]-على الدين هلال، **"دراما الانتقال":العوامل الهيكلية لعدم استقرار الأنظمة مابعد الربيع العربي"**، مجلة السياسة الدولية، العدد193، أكتوبر2013، ص35

[2]-عمرو حمزاوي، **الكتابة السياسية ودعم الديمقراطية وحقوق الانسان**، مجلة الديمقراطية، العدد 52، أكتوبر 2013، ص27

والاستناد على الجماهير في ذلك، ولكنهم ساروا عكس اتجاه الثوار، ودفعوا ثمن ذلك حين قاد وزير الدفاع جهود الاطاحة بمرسي وعزله عن الحكم في 3يوليو2013.[1]

رابعا: تحدي التعامل مع المعارضة والقوى السياسية المناوئة للإخوان

وهنا يمكن الحديث عن جماعة الاخوان والرئيس المنتخب من جهة، وعن القوى السياسية والمدنية المعارضة من جهة أخرى، أما جماعة الاخوان المسلمين-وهي أكبر تنظيم سياسي في مصر ما بعد الثورة- فقد رتبت حساباتها في تلك المرحلة على أساس خطاب اصلاحي غير مصطدم مع المؤسسات الأمنية والعسكرية، وكأن لسان حالها يقول للأحزاب والقوى الثورية أن الثورة انتهت وأن الوقت هو وقت بناء المؤسسات، وكانت المشكلة الأساسية هي انفراد الجماعة أو تصورها أنها يمكن أن تنفرد بإدارة المرحلة دون الحاجة الى شركاء من تيارات أخرى، وبمقارنة الاسلاميين في مصر وايران عام1979، يمكن القول أن الاخوان وصلوا للسلطة في مصر وقت كانت الايديولوجيا في تراجع بشكل عام وفي وقت لم يمتلكوا لا الرؤية لتغيير ثوري شامل، ولا القيادات، ولا القوة التي توفرت لاسلاميي ايران، كما لم يمتلك الاخوان أيضا رؤية أردوغان الاصلاحية ولا قدرات حزبه في تركيا.[2]

وعندما وصل مرشحهم الى الرئاسة كأول رئيس مدني منتخب لم يستطع البدء في معالج الملفات الملحة بشكل علمي وشامل، ولم يكن قادرا على الحكم وادارة البلاد عبر شراكة وطنية حقيقية أو حتى بطريقة شفافة، ولم يكن الرئيس مرسي قادرا-أو راغبا- في جمع القوى السياسية وراءه والاستقواء بها ومشاركتها في تحمل مسؤولية ملف الارث الأسود لعهد مبارك وتوزيع العبء على كل الكفاءات الوطنية، بل وانتهى الأمر بعد شهور من حكم البلاد الى تصاعد المآزق السياسية، فبجانب تدهور المشكلات الاقتصادية وتصاعد الاحتجاجات، تأزمت المسألة الأمنية وصارت هناك احتجاجات متصاعدة داخل جهاز الشرطة، وشهدت مصر عصيانا مدنيا في منطقة استراتيجية للبلد وهي بور سعيد، وازدادت حدة الاستقطاب السياسي ليصل الى داخل التيار الاسلامي ذاته.[3]

وكانت بعض أخطاء الاخوان ومرسي في التعامل مع المعارضة والقوى السياسية المناوئة لحكمه هي:

---

[1]-محمود عبده، مرجع سابق، ص81

[2]-عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، 2015، ص66-67

[3]- المرجع نفسه، ص67-68

- عدم رغبتهم في مشاركة القوى السياسية المتنوعة ايديولوجيا، ليبرالية يسارية وعلمانية، في تحمل مقتضيات المرحلة الانتقالية الحساسة، وإقصائهم من الحكومة والجمعية التأسيسية للدستور، مما أفضى الى استعدائهم، وتأليبهم ضد حكم الاخوان والإسلاميين، بعد أن أقتصر التحالف مع حزب النور السلفي.

-الاعتقاد بأن وضع الدستور واقراره، سيكفل حل كل الآثار التي نتجت عن الاعلان الدستوري الكارثي في 22نوفمبر 2012، وهذا خطأ جسيم لأن مصر في ذلك الوقت كانت في مرحلة انتقالية لا يصلح معها الاحتكام الى الصناديق لحسم الخلافات السياسية التي تصنعها النخب السياسية، بل ان الاحتكام للناخبين لحل اختلافات القوى السياسية يزيد من الانقسام القائم لأنه يصدره للشارع، فتزداد الأمور سوءا وخاصة في ظل تلك الحالة من السيولة الثورية، وفي ظل استقواء النخب بالشارع للضغط على خصومها ودفعها الى مواجهات قد تؤدي الى عنف لايمكن تداركه.

- الأخطر من كل ماسبق هو استمرار الرئيس وحزبه الحرية والعدالة في التقليل من شان أي تحرك شعبي في الشارع، واعتبار أن الوقت وحده كفيل بالقضاء عليه، وحصر الشرعية في الصناديق فقط قبل التوافق على بقية قواعد اللعبة والدستور والقوانين المكملة له.

- وكان من الأخطاء أيضا تصور الرئاسة والجماعة، أنه يمكن الاستناد الى منطق الأغلبية والمعارضة فقط خلال هذه المراحل الانتقالية، وذلك بالرغم من الحالة الثورية القوية الموجودة بالشارع، ومن مقاومة أجهزة كثيرة بالدولة للتغيير وللرئيس.[1]

قد سعت هذه القوى(العلمانية و القومية والليبرالية)و الممثلة في أحزاب سياسية مختلفة إلى تنظيم نفسها ضمن حركة للمعارضة تحت مسمى (جبهة الإنقاذ الوطني) في مواجهة ما يسمى ب:. (ائتلاف القوى و التيارات الاسلامية(الذي يضم)حزب الحرية و العدالة، حزب النور السلفي، حزب الفضيلة و حزب الأصالة و حزب الدعوة السلفية)، في حين تكونت المعارضة من 99 حركة و حزب للمطالبة – في بادئ الأمر – بسحب الإعلان الدستوري الذي أقره الرئيس، محمد مرسي قبل إجراء الاستفتاء عليه بتاريخ (22 نوفمبر 2012)و أبرز أحزاب المعارضة هي :حزب الدستور برئاسة (محمد البرادعي) و التيار

[1]- عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، مرجع سابق، ص67-68

الشعبي المصري بزعامة (حمدين صباحي) و حز ب المؤتمر برئاسة (عمرو موسى) و حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بزعامة (رفعت السعيد) و حزب الوفد و الجمعية الوطنية للتغيير و هي جمعية تجمع مختلف القوى الوطنية.[1]

وبحلول عام 2013، كانت الانقسامات بين الرئيس مرسي وقوى المعارضة التي مثلتها بالأساس "جبهة الانقاذ الوطني"، قد بلغت ذروتها وخاصة بعد الاعلان الدستوري لنوفمبر 2012، والذي أحدث شرخا سياسيا واجتماعيا حادا في البلاد، وبروز توجه الاخوان لفرض آرائهم على الجمعية التأسيسية الثانية لوضع الدستور، وهو ما أدى الى انسحاب ممثلي الأزهر والكنيسة والأحزاب والقوى المدنية منها فضلا عن قيام الرئيس بدعوة الناخبين للاستفتاء على مشروع الدستور، رغم عدم وجود توافق وطني عليه كما رفضت أحزاب وقوى المعارضة سياسات الرئيس التي أدت الى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل تدني شديد في مستوى أداء حكومة هشام قنديل.[2]

من ناحية أخرى حظي الإسلاميون بالعديد من الانتقادات والشكوك في التزامهم بقواعد الديمقراطية وأسس الدولة المدنية الحديثة، نتيجة لغموض مفهومهم الإسلامي عن الدولة المدنية ذات المرجعية الدينية، وهي الشكوك التي تزايدت مبتحولهم مع كافة الاستحقاقات والممارسات السياسية لنهج المغالبة بكل السبل على حساب نهج المشاركة، والأهم أن هذه التخوفات انتقلت من نطاقها الضيق المتمثل في النخبة المدنية الليبرالية واليسارية، لتتسع تدريجيا إلى قطاعات من الجماهير العادية، خاصة مع تكشف إصرار الإخوان المسلمين على الاستحواذ على أهم مراكز القرار السياسية و المجالس النيابية ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إضافة إلى نفوذهم التقليدي في مؤسسة القضاء، بل وصل الأمر إلى حد انفراد الإسلاميين بكتابة الدستور الجديد للبلاد الذي هو بطبيعته وثيقة توافقية ينبغي أن تعبر عن كافة أطياف المجتمع خاصة في المراحل الانتقالية.[3]

لكن بالمقابل كان للمعارضة جزءا من المسؤولية في تحمل الأخطاء التي ارتكبوها ومن أبرزها:

---

[1]-عبد الرحمان بن عزوز، **دور التيار الاسلامي في عملية التحول الديمقراطي في مصر"دراسة حالة حزب الحرة والعدالة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات مقارنة، جامعة قسنطينة 3، 2012-2013، ص276

[2]-ابراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص176

[3]-فؤاد السعيد، **ثورة مصر"تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل"**، مرجع سابق، ص95-96

- تصعيد المطالب والذهاب الى الحد الأقصى دون رؤية كاملة أو استعداد حقيقي، ودون تقدير لكافة الآثار المحتملة، وكان من الخطر المطالبة باسقاط الدستور بأكمله، بينما كانت أطراف داخل جبهة الانقاذ تتحدث عن الاستعدادات للانتخابات البرلمانية الوشيكة، وكان من الخطر تصور أنه يمكن العودة الى نقطة الصفر من جديد، وخطر الانقلاب على شرعية الصناديق وعلى الرئيس المنتخب ذاته.

- فشل القوى المدنية المعارضة في تقديم بدائل حقيقية و بالنزول الى الشارع، وارتكبت خطأ جسيما حينما جعلت علاقتها مع الرئيس والاخوان علاقة صفرية، فالهجوم المبكر على شرعية أول رئيس منتخب كان أول الأخطاء في ظل حالة السيولة السياسية التي كانت قائمة، اذ كان يجب حصر الخلاف مع الرئيس حول سياساته، وكان ينبغي تقديم بدائل محددة بدلا من النضال لتسجيل المواقف عبر الفضائيات.

- أما الخطأ القاتل الثاني هو الاحتماء بالجيش وتصور أنه الحل، وفي هذا تسييس للمؤسسة العسكرية لم ينتج عنه في الحالات المماثلة إلا اجهاض المسار الديمقراطي برمته، لاشك أنه كان يجمع أطراف قوى المعارضة خوف مشترك على الدولة الديمقراطية المدنية التي تحتاجها مصر، وكان لديهم شكوك من احتمالات اقامة دولة بوصاية دينية تعلو ادارة المؤسسات المنتخبة لكن أطراف جبهة الانقاذ التي تشكلت لم تمتلك لا القدرات التنظيمية ولا المالية التي توفرت لدى التيار الاسلامي، كما أنها لم تكن تسيطر على الشارع، ولا تمتلك تحريكه بأعداد كبيرة، وكان البديل عندهم هو رفض الدستور والمسار بالكامل واستدعاء الجيش لحسم الخلافات السياسية مع التيار الاسلامي وهذا ما قضى على الديمقراطية الناشئة في مصر.[1]

ولضمان نجاح خطتها دعت المعارضة المصرية التي تجسدت في جبهة الإنقاذ الوطني إلى جانب (*حركة تمرد) وحركة كفاية و الجمعية الوطنية للتغيير و حركة 6 أفريل إلى إقامة مليونية بتاريخ (30 جوان 2013) تستمر لغاية إسقاط شرعية الرئيس محمد مرسي، وهو الأمر الذي حصل حيث إحتشد ملايين المصريين يوم 01 جوان 2013 بميدان التحرير و قصر الاتحادية بالقاهرة مطالبين بتنحي محمد

[1]- عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، مرجع سابق، ص69-70

***حركة تمرد:** قام بتأسيها الناشط السياسي محمود بدر وانطلقت الحركة يوم الجمعة 26 أفريل 2013 من ميدان التحرير بالقاهرة لجمع التوقيعات من أجل سحب الثقة من الرئيس محمد مرسي وإنتهت يوم 32 جوان 0253 بالقيام بإحتشادات واسعة بميدان التحرير بالقاهرة بمصر للمطالبة بإستقالة الرئيس محمد مرسي بعد نجاحهم في جمع عدد معتبر من التوقيعات لسحب الثقة من الرئيس.

مرسي عن الرئاسة وجراء هذه الظروف أصدر الجيش المصري عبر قائده عبد الفتاح السيسي بيانا يوم1 جويلية 2013 أعطى فيه مهلة 48 ساعة للرئيس محمد مرسي لإيجاد حل للأزمة السياسية بمصر –وقد كان هذا البيان رسالة غير مباشرة من الجيش للرئيس محمد مرسي بضرورة ان يختار الاستقالة بمحض إرادته أو عزله عبر إنقلاب عسكري- ومع إنتهاء المهلة 3 جويلية 2013، أعلن قائد الجيش المصري عن عزل الرئيس محمد مرسي ووضعه تحت الإقامة الجبرية وهذا بحجة حماية الإرادة الشعبية.[1]

خامسا: تحدي التعامل مع القضايا الحساسة كالأقباط ودور المرأة

وقد ازدادت تخوفات الأقباط بعد وصول حزب الحرية و العدالة إلى الحكم رفقة حزب النور السلفي، إذ يوضح (جمال أسعد) و هو مفكر قبطي أن تزايد أحداث الفتنة الطائفية و الاضطهاد الديني و تفجير الكنائس و شعور الأقباط بأنهم غرباء في وطنهم من الأسباب الرئيسية في الهجرة إلى بعض الدول التي تقدم تسهيلات لتشجيع المسيحيين على الهجرة، مؤكدا أن إسرائيل تحاول (تفكيك)الدولة المصرية بقانون فتح الهجرة إلى إسرائيل لإظهار الأقباط في صورة المضطهدين، بدافع إرسال مندوب دولي لرعاية شؤون الأقليات في مصر بعد الثورة.[2]

وفيما يتعلق بتمثيل الأقباط في التعيينات الحكومية والمؤسسات الوطنية، فقد استمر التهميش والإبعاد عنها، حسبما أكدته دراسة حديثة أعدها رئيس الاتحاد المصري لحقوق الانسان بعنوان" الأقباط ومعركة الدستور"، ذكر فيها احصائيات المناصب التي يتبوئها الأقباط في حكم جماعة الاخوان المسلمين، وأوضحت أنه حصل الأقباط على حقيبة واحدة من الحكومة الجديدة، اذ تم تعيين وزيرة دولة قبطية لشؤون البحث العلمي، وكذلك الأمر غياب الأقباط عن تولي قيادة أي من المحافظات أو مديريات الأمن أو الصحف أو الجامعات المصرية.[3]

---

[1]- عبد الرحمان بن عزوز، مرجع سابق، ص278-279

[2]- محمد نوار، **دعوة الأقباط للهجرة إلى إسرائيل...لعب على الملف الديني**، جريدة العرب اللندنية العدد: 9396، بتاريخ(04-04-2013)، ص13

[3]-أماني صالح دياب، مرجع سابق، ص174-175

وهو ما سيلعب دورا سلبيا في المحافظة على الاستقرار، لكون موضوع الأقليات وكيفية التعامل مع مكوناتهم دون الاقصاء، يجسد وثبة في صالح الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما أغفله الاخوان ومرسي طيلة فترة حكمهم، وأجج الاحتجاجات وأحداث العنف ضد حكمهم، اذ لم تضمن لهم الحماية.

وقد ترسخت مخاوف الأقباط أكثر بعد حادثة الاعتداء على الكاتدرائية المرقسية بالعباسية بتاريخ (7 أفريل 2013)، و التي خلفت مقتل 4 أقباط و مقتل مسلم واحد انطلقت جرائها أعمال عنف واسعة و أعقبتها مظاهرات آلاف الأقباط منددة بسياسات جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي لها الرئيس(محمد مرسي) لإسقاط النظام، كما قرروا القيام بمسيرة إلى وزارة الدفاع، وتقديم مذكرة إلى الفريق أول (عبد الفتاح السيسي)القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع.[1]

كما هو الحال بالنسبة للمرأة وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته في تحريك المشهد الثوري، الا أنه تم استبعاد النساء بقوة من عملية صنع القرار السياسي، اذ لم تحصل المرأة الا على (9) مقاعد من مجلس الشعب على القوائم الحزبية، وبتعيين سيدتين ضمن النواب العشرة المعينين، ليصح العدد (11) من اجمالي 508 مقعد أي مايمثل 2 بالمائة، كذلك بما يتعلق بالجمعية التأسيسية فقد اشتملت عضويتها على 6 سيدات بنسبة 6 بالمائة من أعضاء الجمعية رغم المطالب الكثيرة بأن تمثل على الأقل 30 بالمائة، وهو ما عبر عنه بتهميش الاخوان للمرأة طيلة فترة حكمهم.[2]

ان المرحلة الانتقالية شهدت تزايد التخوفات من استبعاد الرؤية الاخوانية – والإسلامية عموما – للعديد من الفئات كالمرأة والمسيحيين، لدرجة مطالبتهم بفهم تاريخ مصر الوطني واحترامه في شموله وعدم اختزاله في رافده الإسلامي فقط، والابتعاد عن الصياغات العامة وإعلان خياراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوضوح، والبعد عن المراوغة وازدواجية الخطاب السياسي.

سادسا: تحدي القوى الخارجية المضادة

اسرائيل:

[1]- محمد عبد الرؤوف، **"إعتداءات على الكاتدرائية المرقسية "خلال تشييع ضحايا الأحداث الطائفية**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12550، بتاريخ(8-4-2013)، ص5

[2]- أماني صالح دياب، مرجع سابق، ص174

حاولت النخب الإسرائيلية التحذير من وصول الاسلاميين للحكم، و مع إنهيار الصورة النمطية للإسلام و الحركات الاسلامية التي حرص الكثير من المستشرقين في إسرائيل و الغرب على تكريسها، وقد شن أستاذ الفلسفة في الجامعة العبرية اليميني (شاؤول روزنفيلد) هجوما حادا على كل من مستشار الرئيس(أوباما) لشؤون الإرهاب (جون برنن)، لأنه فصل بين عامة المسلمين و ما يعرف بالحركات الجهادية و كذا على (جيمس كالفر) مدير الاستخبارات الوطنية في (و.م.أ)لأنه قدم إفادة أمام الكونغرس أعتبر فيها أن تنظيم الإخوان المسلمين، لا يتبنى العنف، و أنه يهتم بشكل أساسي بالشؤون الاجتماعية و معني بالإصلاحات السياسية- فإسرائيل سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى الدوائر الأكاديمية ترى في صعود الحركات الاسلامية سواء بمصر أو بالعالم العربي إلى سدة الحكم خطرا و تهديدا شديدا لا يماثله أي خطر- و يذهب مدير مركز آسيا و إفريقيا بجامعة ماربورج الألمانية (**أودوشتاينباخ**)، أن إسرائيل كانت تتمنى فوز المرشح للرئاسيات (أحمد شفيق)على حساب مرشح حزب الحرية و العدالة محمد مرسي خلال جولة الإعادة التي جرت في 16-17 جوان 2012 و هذا لأن فوز محمد مرسي سوف يدفع مصر لاتخاذ مواقف متشددة إتجاه إتفاقية السلام مع إسرائيل، على عكس أحمد شفيق الذي سيتبع نفس نهج سابقه حسني مبارك، كحليف تقليدي لإسرائيل.[1]

هناك اتفاق في اسرائيل على أن ازدياد القوة الشعبية لدى الاسلام السياسي وصعوده الى سدة الحكم في العديد من البلدان العربية جراء الثورات يمثل تهديدا لاسرائيل وسياساتها تجاه القضية الفلسطينية، والصراع العربي-الاسرائيلي، ومما يزيد من التهديد وصول الحركات الاسلامية عبر صناديق الاقتراع وفي سياق عملية البناء الديمقراطي، وتعود الخشية من وصول للقوى الاسلامية للأسباب التالية:[2]

-احتفاظ الأحزاب الاسلامية السياسية بعد وصولها للحكم بمشروعها المعادي لاسرائيل وسياساتها في المنطقة، حتى وان اتبعت هذه الأحزاب سياسة براغماتية.

[1]- الجزيرة المعرفة- ملخصات كتب – باحث سياسي ألماني، **إسرائيل تتمنى أن يصبح شفيق رئيسا و تخاف من مرسي**، عن موقع: http://elbadil.com/arabic-press/2012/06/03/49072 .

[2]-أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فيفري 2014، ص503-504

- وصول الاسلام السياسي الى الحكم في مصر يحد من الحرية التي كانت تتمتع بها اسرائيل في الاعتداء على الفلسطينيين في قطاع غزة، فمن أجل الحفاظ على العلاقات مع مصر ولو في حدها الأدنى، فان اسرائيل مرغمة على اتباع سياسة"ضبط النفس" وعدم شن حرب أو عدوان على غزة لفترة طويلة، وقد يؤدي ذلك الى تدهور علاقاتها مع مصر وتركيا.

- اقامة و.م.أ وحلفائها الأوربيين علاقات ايجابية مع أحزاب الاسلام السياسي، خصوصا مع الاخوان المسلمي، وهو ما قد تكون له آثار سلبية في سياسات أمريكا في المنطقة على حساب اسرائيل.

- وصول القوى الاسلامية، المستندة الى تأييد شعبي متين في أنحاء الشرق الأوسط، قد يضع حد لأطماع اسرائيل في اقامة علاقات استراتيجية محورية مع مصر كالتي كانت في فترة مبارك، ومع تركيا.

ومع وصول الرئيس محمد مرسي إلى سدة الحكم ترسخت أكثر فأكثر المخاوف الإسرائيلية، خاصة و أن الرئيس المصري الجديد ترأس في وقت سابق موقع مدير اللجنة المصرية الوطنية لمناهضة الصهيونية قبل أن تعلن حركة الإخوان المسلمين عن تأسيسها لحزب الحرية و العدالة، لكن رغم هذا و بالمقابل فإن إسرائيل تدرك جيدا حداثة الاسلاميين في الحكم و أنهم سوف يواجهون تحديات قوية على المستوى الداخلي لمصر، ما يضطر الرئيس الجديد إلى إيجاد السبيل لمنع الافلاس الاقتصادي لمصر و التأكد من أن مصر ستواصل تلقي القروض الكبيرة من و.م.أ و من المنظمات الدولية و هي أمور سوف تشغل محمد مرسي أكثر من أن ينشغل في الخوض في إتفاق السلام مع إسرائيل، وهذا ما إتضح حيث أعلن محمد مرسي، و حتى قبل إنتخابه رئيسا لمصر أنه سيلتزم بجميع المعاهدات الدولية التي سبق لمصر إبرامها بما فيها معاهدة (كامب ديفيد) لعام 1978، و هذا لإدراكه جيدا أن الظروف الاقتصادية لمصر و كذا مشاكل المعارضة هي التي ستطبع فترة رئاسته لمصر، لكن إسرائيل لا تزال تخشى تطور الأوضاع بمواصلة سيطرة الاسلاميين على حكم مصر في السنوات و العقود المقبلة.[1]

تحدي العلاقة مع و.م.أ:

يرى الباحث في شؤون الحركات الاسلامية الأمريكي "**ناثان ج براون** " بصفته مساعد في اللجنة الدائمة للإستخبارات في أحد أوراقه التعريفية بحركة الإخوان المسلمين و التي قدمها كشهادة أمام

[1]- عبد الرحمان بن عزوز، مرجع سابق، ص286

الكونغرس الأمريكي أن و.م.أ لا تملك سياسة مباشرة مع حركة الإخوان المسلمين و إنما لها سياسة مباشرة مع الدول التي تعمل بها جماعة الإخوان المسلمين و منها مصر، و يذهب إلى أن (و.م.أ) مثلما لا تحتاج لسياسة اتجاه أحزاب الخضر و الأحزاب الاشتراكية أو أحزاب اليمين القومي، ومثلها أيضا أحزاب مثل حزب الحرية و العدالة الذي يمثل الإخوان المسلمين بمصر، و إنما ما يجب السعي نحو بناء علاقات ثنائية قوية ذات تنوع إقتصادي و دبلوماسي و أبعاد أمنية في البلدان التي توجد فيها جماعة الإخوان المسلمين مثل مصر و الكويت و الأردن، معتبرا أن هناك إختلاف بين الأكاديميين و الدبلوماسيين و القادة حول إمكانية أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية علاقة مع الإخوان المسلمين، و في الدراسة التي أصدرها معهد السياسات الاجتماعية و التفاهم " Social For Institution Understanding and Policy"– في ديسمبر 2010 و التي حملت عنوان " أمريكا و الاسلام السياسي تحول من العسكرة إلى الاندماج و التحالف"، وأكدت الدراسة على خطأ إستراتيجية الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) العسكرية في تعامله مع مختلف أصناف الحركات الاسلامية، ودليل ذلك صعود بعض الحركات إلاسلامية في مختلف مناطق العالم إلاسلامي خلال عامي -2006-2007 و هذا بسبب تصنيفه للحركات إلاسلامية جميعا ضمن خانة واحدة، والتي يتضح أنها تغيرت مع الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما نحو إستراتيجية أكثر اعتدال في تصنيف الحركات إلاسلامية إلى متطرفة و أخرى معتدلة سلمية.[1]

في حين يذهب الباحث الأمريكي"**رايموند ليام بيكر" Baker William Raymond "**في مقاله " لماذا تخسر الولايات المتحدة التيار إلاسلامي؟ " إلى أن "و.م.أ " خاصة و الغرب عامة فشلا في فهم التيار إلاسلامي كشريك محتمل في معارك الحرية و الديمقراطية على مستوى العالم كله فالو .م.أ تزعج القوى إلاسلامية الرئيسية بفعل سياساتها و تحولهم من شركاء محتملين إلى أعداء مرجحين .مؤكدا على الدور الإسرائيلي في تأجيج مخاوف "و.م.أ" من الحركات إلاسلامية، لأن إسرائيل - حسبه – هي القوة الإقليمية المهيمنة بالمنطقة العربية، و هي ذات إستراتيجيات توسعية، و ترسانة نووية و قوة عسكرية معتبرة دوليا، فالنظرة الأمريكية لإسرائيل كدولة حبيسة و (حليف محاصر)كمحض خيال أمريكي

[1]- عبد الرحمان بن عزوز، مرجع سابق، ص289

ساهم في إبقاء التخوف الأمريكي إزاء الحركات إلاسلامية على أنها العدو الأول لإسرائيل، وهو الأمر الذي ترسخ بقوة مع إدارة المحافظين الجدد خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش).[1]

في حين أعتمد موقف و.م.أ إزاء قرار القوات المسلحة المصرية عزل الرئيس محمد مرسي على مبدأ التوازن بما يضمن مصالحها من جهة ويحقق ضمانا لحقوق الإنسان من جهة أخرى، ففي بيان للبيت الأبيض عقب الانقلاب العسكري أعربت واشنطن عن قلقها من هذا الأمر دون أن تصف الأمر بالانقلاب حتى تتفادى الإدارة الأمريكية قانونا يلزمها بتعليق مساعداتها للجيش المصري والبالغة 1.3مليار دولار سنويا، إذ يرى أستاذ دراسات الديمقراطية والحكم بجامعة جورج تاون " **دانيال برومبرغ**" أن الموقف الأمريكي يحاول تحقيق التوازن بين العديد من المبادئ والاعتبارات العملية، لذا فإن التصريحات والمواقف الأمريكية لها فترة من الصلاحية بما يتناسب مع تطورات الأوضاع في مصر، وفي هذا الشأن يرى المحلل السياسي الأمريكي **إدوارد كوريجان** أن موقف و.م.أبشأن الأزمة المصرية يرتبط بمخاوفها حول اللوبي الصهيوني الذي يشكل ضغطا على السياسيين الأمريكيين دون أن تهتم بالرأي العام المصري الداخلي الذي ليس له أي تأثير على السياسة الداخلية ل و.م.أ، معتبرا أن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت الضوء الأخضر لعزل الرئيس محمد مرسي خاصة وأن مواقفها إتسمت بنوع من التوازن.[2]

سابعا:مواجهة الاعلام المضاد "للدولة العميقة"

لعب الاعلام المضاد لحكم الاخوان على تغذية الخلافات والانقسامات السياسية فبدلا من تنوير الرأي العام بنشر الحقائق، انخرطت في حملات مضادة ساهمت في تعميق الأزمة السياسية للبلاد، فقد كان هناك هجوم منظم ومستمر للاعلام المصري على الرئيس مرسي وجماعة الاخوان، طوال العام الذي حكم فيه الاخوان، وقد اعتمد الاعلام المعارض وفق تحقيق أسامة الرشيدي على ثلاثة استراتيجيات وهي :

---

[1]- رايموند ويليام بيكر، ترجمة بيسان كساب، " **لماذا تفقد الو.م.أ العلاقة مع التيار الاسلامي** "، مجلة وجهات نظر -الشركة المصرية للنشر العربي و الدولي، مصر، العدد: 137، جوان، 2010، ص.8.

[2]- ياسر العرامي، **التوازن....الموقف الأمريكي من عزل مرسي** – الجزيرة نت، عن موقع:
http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/639219d3-92b9-4300-963e-aaeb79e9dd15

الطعن في شرعية الرئيس مرسي وحقيقة فوزه بالانتخابات الرئاسية، والطعن في وطنيته من خلال اتهامه بالعمالة والجاسوسية لجهات أجنبية وبيع جزر حلايب وشلاتين للسودان، واتهامه بمشروع قيام دولة فلسطينية في سيناء وبيع قناة السويس لقطر، والتساهل في موضوع سد النهضة لاثيوبيا، كما تم تسفيه مرسي لعدم اجادته اللغة الانجليزية.[1]

وقد قام بذلك التشويه امبراطورية الاعلام الخاص التي أدارها رجال أعمال ارتبطوا بالنظام السابق ومولتها تمويلا أساسيا دولا خليجية معارضة لحكم الاخوان، وكانت كجهاز لترويج الشائعات والتحريض ضد الرئيس المنتخب، وشمل أيضا احتضان الكثير من المثقفين والسياسيين، بعضهم كانوا معارضين لمبارك، وقد ساهم هذا الاعلام على اعادة الانتشار في أوساط الشرائح المدنية والثورية، بعد أن فقد مصداقيته بسبب مواقفه المؤيدة لمرسي، وبالطبع أعادت هذه القنوات وجوها اعلامية وسياسية محسوبة على النظام السابق.[2]

ثامنا: مؤشر الاحتجاجات وتصاعد العنف

بعد الاحتجاجات على الاعلان الدستوري، استمرت الاحتجاجات طوال النصف الأول من عام 2013 وفي احصائية سجلت (3817) حالة احتجاج ورفض لأسلوب ممارسة السلطة، وقد تصاعدت في يونيو بسبب تعيين "مرسي" اسلاميا متورطا في مذبحة الأقصر كمحافظ، وبلغت ذروتها في 30يونيو انتقد المتظاهرون خلالها سوء ادارة البلاد في مدة حكم مرسي، وطالبوه بالرحيل، وجمعت حركة تمرد 22مليون توقيع من المعارضين لمرسي، الذين اصطفوا في ميدان التحرير مطالبين برحيله.[3]

المرحلة الأولى:25يناير 2011، الى 30 يونيو 2013

[1]- أماني صالح دياب، مرجع سابق، ص178

[2]- هاني عواد، مرجع سابق، ص37

[3]-أماني صالح دياب، مرجع سابق، 178

شهدت هذه المرحلة الكثير من أعمال العنف بدءا من حرق مقرات الشرطة وأعمال النهب والتدمير أثناء الثورة، مرورا بأحداث العباسية الأولى وأحداث ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء وغيرها، وانتهاءا بحرق مقرات حزب الحرية والعدالة، كما يجسد **الجدول (8) الآتي**:[1]

الاعتداء	تاريخه	الجهة التي اعتدت على الثوار	الضحايا
أحداث البالون	2011-6-28	عناصر اجرامية+الشرطة العسكرية	1140مصابا
أحداث العباسية	2011-7-23	عناصر اجرامية+الشرطة	شهيد231 مصاب
أحداث ماسبيرو	2011-9-1	الشرطة العسكرية+قوات الجيش	28شهيد و321 مصابا
أحداث محمد محمود	2011-10-09	قوات الجيش +الشرطة	41 شهد وآلاف المصابين
أحداث مجلس الوزراء	2011-12-16	قوات الجيش +الشرطة	17شهيدا و900مصاب
أحداث ملعب بور سعيد	2012-2-01	عناصر اجرامية في حماية رجال الشرطة	84 شهيد ومئات المصابين
أحداث وزارة الداخلية	2012-2-01	الجيش +الشرطة	12شهيد و ومئات المصابين
أحداث السفارة الاسرائيلية	2011-9-1	الجيش +الشرطة	5 شهداء و1049 مصاب
أحداث وزارة الدفاع والعباسية	2012-5-02	عناصر اجرامية+الجيش	11شهيد و200 مصاب

[1] - عماد صيام،يناير الثورة السلمية لشباب الطبقة الوسطى وتحديات المستقبل،من كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد،مرجع سابق،ص71-72

أحداث الاتحادية	2012-12-05	ميليشيات الاخوان	8شهداء +644 مصاب 134معتقل
أحداث الذكرى الثانية لثورة يناير	منذ25-1-2013 الى 2013-2-9	الشرطة+عناصر مجهولة يقال أنه تنتمي لأجهزة الأمن السرية أو ميليشيات الاخوان	

وحسب المبادرة التوثيقية المعروفة باسم (ويكي ثورة)، والتابعة للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم خلال ال18 يوم الأولى من الثورة حصر 1077 قتيلا منهم 866 في أحداث سياسية، و17 قتيلا في أحداث انفلات أمني، ومن هؤلاء 1022 قتيلا مدنياو49 شرطيا، و4 من الجيش، كما قتل صحفي و5 من المسعفين و23 من النساء، و108 قاصر، ولاشك أن ارتفاع عدد القتلى مرده لاعتماد أجهزة الأمن القديمة سياسة قمعية تجاه المتظاهرين لتخويفهم من الاستمرار في التظاهر.[1]

خلال فترة الحكم المجلس العسكري من 11فبراير حتى 30 يونيو 2012:

رصدت المبادرة التوثيقية 438 قتيلا في 24 محافظة، حيث سقط 235 في أحداث سياسية و64 قتيلا في أحداث طائفية، و14 قتيلا خلال احتجاجات اجتماعية، و3 في تظاهرات عمالية، و 47 قتيلا في أماكن الاحتجاز، و37 نتيجة استخدام مفرط للقوة، وكان هناك 406 قتيلا مدنيا، و24 من الشرطة، وواحد من المسعفين.[2]

خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي 1من 30يونيو2012 حتى 3يوليو 2013:

رصدت المبادرة سقوط 470 قتيلا في 26 محافظة مختلفة، وهو ما يؤشر على ارتفاع الحركات الاحتجاجية والعنف في هاته الفترة، فقد سقط 172 قتيلا في أحداث سياسية، و39 قتيلا في أحداث طائفية، و17 قتيلا في احتجاجات اجتماعية وقتيل واحد في تظاهرات عمالية، و48 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز، و48 قتيلا نتيجة استخدام مفرط للقوة، و28 قتيلا في أعمال ارهابية، و7 قتلى خلال

[1]- عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، مرجع سابق، ص53-54

[2]- المرجع نفسه، ص56

حملات أمنية، ومن بين القتلى 399 قتيلا مدنيا، و52 من الشرطة، وصحفيان، و9 من النساء، و93 قاصر، و83 طالبا.[1]

ويمثل الرسم البياني التالي التحليل التفصيلي وأبرز نتائج أعمال العنف وعدد الضحايا أثناء فترة حكم الرئيس مرسي من 30 يونيو 2012، الى غاية 3يوليو 2013 :

الشكل (1):أحداث العنف الأساسية وعدد الضحايا في فترة الرئيس مرسي.[2]

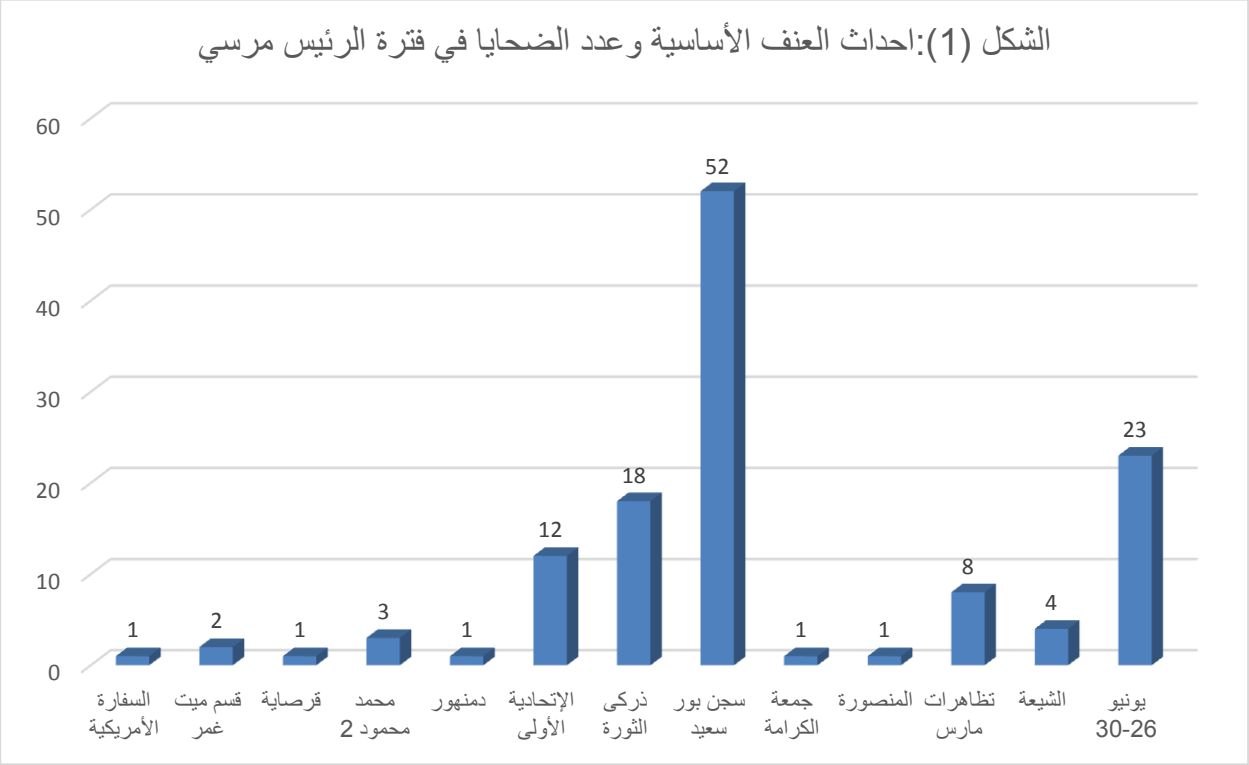

المرحلة الثانية:ما بعد 30 يونيو2013

عانت مصر منذ 30 يونيو 2013 من مشاهد عنف وقمع متعددة ولا مثيل لها في التاريخ المصري الحديث، اذ شهدت البلاد أنماطا متعددة من العنف، كالعنف الرسمي(عمليات قتل من قبل أجهزة الدولة ضد المتظاهرين المعارضين، وعمليات التعذيب والاغتصاب والسجن لأطفال وفتيات)، والعنف

[1]- عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، مرجع سابق ، ص57

[2]- مروة فكري، "**المؤسسات الأمنية والحراك الثوري في مصر**"، جدول بياني لأحداث العنف، مجلة سياسات عربية، العدد4، ايلول سبتمبر 2013، ص61

غير الرسمي استهدف الشرطة والجيش من قبل المعارضة، والقتال الأهلي وشبه الأهلي بين المعارضين والأهالي، والقتال الطائفي نتيجة للاستقطاب السياسي والحلول الأمنية، فضلا عن انتشار السلاح والتجارة به في سيناء،

فحسب مبادرة (ويكي) تم حصر 3248 قتيلا حتى 31 يناير 2014، أي خلال السبعة شهور فقط من اسقاط مرسي، وشمل هذا الرقم مختلف أنواع الوقائع، 2588 قتيلا في أحداث سياسية، و41 قتيلا خلال أحداث طائفية، و3خلال احتجاجات اجتماعية، و80 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز، و28 قتيلا نتيجة استخدام مفرط للقوة، و281 قتيلا في أعمال ارهابية، و122 قتيلا خلال حملات أمنية(بخلفية سياسية)،ومن بين القتلى 2927 مدنيا، و226من الشرطة، و95 من الجيش و11صحفيا، و72 سيدة و299طالبا.[1]

أما المجلس القومي لحقوق الانسان بمصر فقد أصدر تقرير بعنوان"تقرير لجنة تقصي الحقائق عن أحداث فض اعتصام رابعة العدوية" في 17 مارس2014، مقدرا الضحايا ب632 قتيل، بينهم 624 مدنيا، و8 من الشرطة في عشر ساعات، كما سقط 686 قتيلا منهم 622 مدنيا و 64 شرطيا في أحداث العنف التي اندلعت بعد فض الاعتصام في 23 محافظة، حتى 17 غسطس2013.[2]

ولا شك أن استمرار تصاعد الاحتجاجات وتدهور الأوضاع الأمنية خلال هاتين الفترتين انما يرجع الى عدم تنفيذ أي برامج حقيقة لإصلاح واعادة تأهيل جهاز الشرطة، بالرغم من ظهور عديد المبادرات إلا أنها لم تصل لمرحلة التنفيذ لغياب الارادة والقدرة السياسية، كما أن مرد كل هذا لسوء ادارة المرحلة الانتقالية نتيجة انقسام القوى السياسية وانشغالها عن المسائل ذات الأولوية خاصة المتعلقة بالأمن والاستقرار السياسي والمجتمعي.

ويمثل الجدول التالي مؤشرا على العديد من التظاهرات والحشد، لتصاعد الاحتجاجات في قضايا سياسية مختلفة:

[1]- عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، مرجع سابق ص76-77

[2]-المرجع نفسه، ص77

الجدول(9): المظاهرات المليونية في مصر بعد الثورة.[1]

اسم المليونية	التاريخ	الهدف
مليونية تسليم السلطة والمعروفة بجمعة"قندهار"	2011-11-18	المطالبة بسرعة تسليم المجلس العسكري للسلطة
مليونية لا لوثيقة السلمي	2011-11-18	الاحتجاج على وثيقة السلمي نائب رئيس الوزراء المتضمنة بعض المواد الفوق دستورية التي تضمن مدنية الدولة واعتبارها واجبة الالتزام عند صياغة الدستور الجديد
ملوينية تطبيق الشريعة	2012-11-9	نظمتها الجماعة الاسلامية والجماعات الجهادية وجماعة حازم ابو اسماعيل لدعوة تطبيق الشريعة
ملوينية حماية الشريعة والشرعية	2012-12-1	لدعم الاعلان الدستوري الذي أصدره مرسي لحماية وتحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، من الحل بحكم المحكمة الدستورية

بالنظر إلى الغضب الشعبي على الرئيس محمد مرسي الذي عبرت عنه التظاهرات الحاشدة ولكن إذا دققنا النظر في تفاصيل تسلسل الأحداث، منذ وصول الرئيس مرسي إلى الرئاسة ورجعنا إلى الأدبيات الأكاديمية التي اهتمت بظاهرة التحول السياسي والانقلابات في الدول النامية استنتجنا أن ما حدث في مصر هو أقرب إلى مفهوم الانقلاب الجماهيري بحسب نظرية **كورنهوزر** "Kornhauser" المتعلقة "بمجتمع الجماهير(Mass Society)، (إذ يقول فيها إنه بغياب المؤسسات تصبح النخب متاحة للجماهير والجماهير متاحة للنخب أو بعبارة أخرى، وبحسب **صامويل هنتنغتون Samuel (Huntington)**في كتابه الشهير "الاستقرار السياسي في مجتمعات متغيرة"، (**Societies Changing in Order Political)**، عندما تكون مستويات الحشد والمشاركة السياسية عالية في جو تكون فيه مستويات التنظيم السياسي والمؤسسي منخفضة، تكون النتيجة عدم استقرار سياسي وفوضى، لأن

[1]-عماد صيام،يناير الثورة السلمية لشباب الطبقة الوسطى وتحديات المستقبل،الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد،مرجع سابق،ص63

المؤسسات السياسية الضعيفة وغير المتطورة لا تستطيع أن تستوعب التطورات الاجتماعية المتسارعة.[1]

وفي السياق نفسه، وبحسب **صامويل هنتنغتون** كذلك، يعتمد النظام السياسي على نسبة المأسسة أي وجود المؤسسات السياسية وتطورها مقارنة بالمشاركة السياسية، والنظام السياسي الذي تكون فيه نسبة المأسسة منخفضة، مقارنة بنسبة عالية من المشاركة السياسية، هو النظام الذي تستطيع فيه القوى الاجتماعية أن تتدخل مباشرة في المجال السياسي وتؤدي إلى عدم استقرار سياسي، وهو نظام يسمه الكاتب بأنه **بريتوري**، هذا النوع من الأنظمة السياسية تقبل التأرجح ذهابا وأيابا بين الاستبداد وحكم الشارع، ويضيف **كورنهوز "Kornhauser"**، عندما يجري تغيير نظام سياسي مستبد بطريقة سريعة وعنيفة لمصلحة نظام ديموقراطي، يكون هذا الجو مواتي جدا لبروز حركات جماهيرية متطرفة تحول النظام الديمقراطي الجديد إلى نظام غير ديمقراطي"، وهذه الحالة من عدم الاستقرار هي السمة المميزة لمجتمع يفتقر إلى مجتمع سياسي، تتجاوز المشاركة السياسية والجماهيرية فيه العمل السياسي المؤسس، أي الذي يجري من خلال المؤسسات .[2]

هذا هو التوصيف الأقرب إلى الدقة للأحداث الأخيرة في مصر، إذ جرى إسقاط الرئيس السابق حسني مبارك في ثورة شعبية في يناير 2011 وبداية بناء مؤسسات ديمقراطية قبل أن يجري اختطاف الشارع المصري من قبل قوى غير ديمقراطية في يوليو 2013، اختطافا أدى إل عزل الرئيس محمد مرسي المنتخب ديمقراطيا وعودة الدولة المستبدة، والدليل على ذلك هو أن مؤشرات التراجع في المسار الديمقراطي بدأت تظهر بكل جلاء من خلال حمالات الاعتقالات التي طالت المعارضين للانقلاب مباشرة بعد عزل الرئيس محمد مرسي وقمع المتظاهرين، الذي أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، علاوة على عودة المنظومة الأمنية ورموزها، مثل جهاز أمن الدولة الذي جرى حله بعد ثورة يناير نظرا الى دوره في مراقبة المجتمع المصري وقمعه قبل ثورة يناير، إضافة إلى الاعلان الدستوري الذي أعلن عنه الرئيس المؤقت، والذي يمثل تراجعا صريحا عن الممارسة الديمقراطية.[3]

---

[1]–زهير حامدي، **انقلاب مصر:مقارنة تاريخية بتجارب أخرى**، مجلة سياسات عربية، العدد4، ايلول سبتمبر 2013، ص67

[2]- المرجع نفسه ، ص67

[3]-المرجع نفسه، ص67

ومما لاشك فيه أن جزءا لا يستهان به من رموز المجتمع المدني قد اضطلع بدور رئيسي في مجريات الأحداث التي أدت إلى عزل الرئيس، و كذلك يبدو جليا أن رموز هذا الجزء من المجتمع المدني قد عقد تحالفات مع أوساط رجال الأعمال والإعلام الخاص، اضافة الى الدعم الفعال والنشط من المؤسسة العسكرية التي حسمت الصراع لصالح معارضي مرسي بعد انحيازها الكلي اليهم.

ومن الأخطاء القاتلة للطرفين معا(حكومة ومعارضة) ابان فترة الرئيس المنتخب، اللجوء الى الشارع وحشد الأنصار لاستعراض القوة وفرض وجهة نظر معينة، ما أدى الى أعمال عنف لم يشهد التاريخ المصري الحديث مثلها، وفشل الاخوان في ادارة الاستقرار عبر استراتيجيات تعمل على استفزاز بقية القوى السياسية والمدنية المعارضة، وعدم قراءتهم الصحيحة للمرحلة الانتقالية التي يسودها توهج اللحظة الثورية، والتي من شأن أي قرار مستفز في غير محله أن يخرج المتظاهرون الى الشارع من جديد والتي كانت من أهم الأخطاء التقديرية للاخوان وللرئيس مرسي معا.

الشكل(2): أحداث العنف الأساسية وعدد الضحايا في مصر بعد 30 يونيو2013([1]).

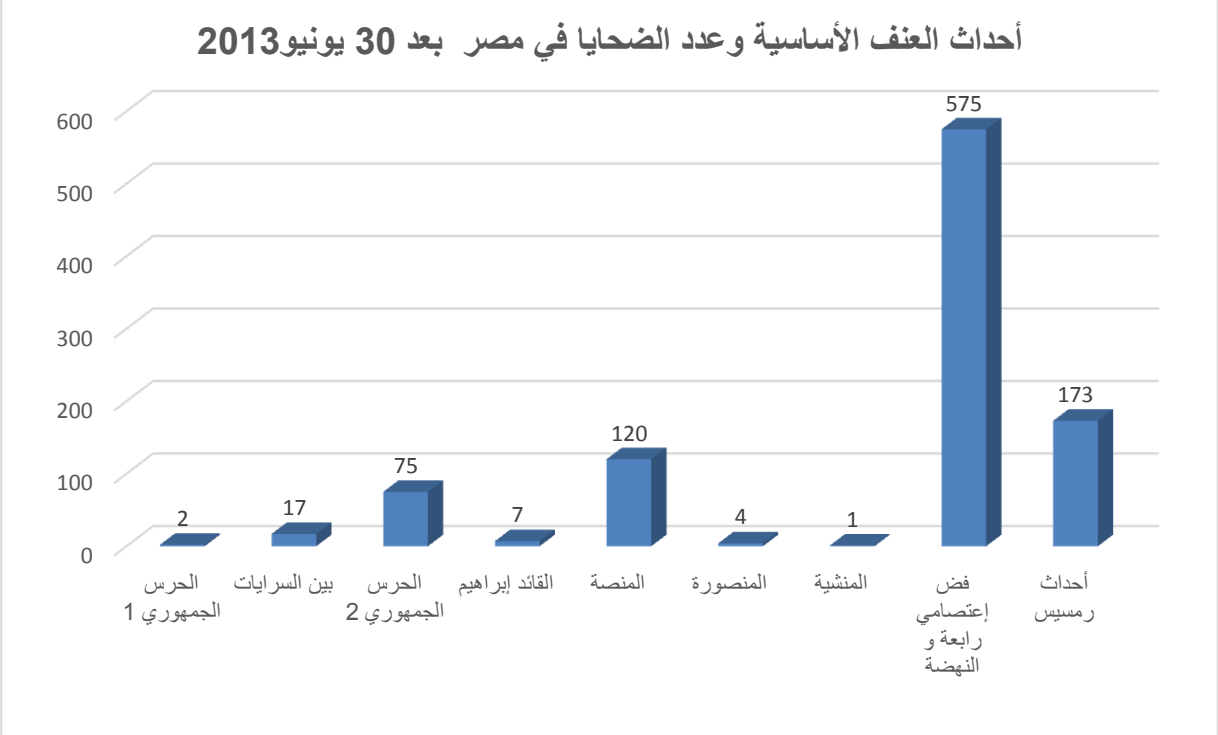

[1]- مروة فكري، جدول بياني لأحداث العنف "المؤسسات الأمنية والحراك الثوري في مصر"، مرجع سابق، ص61

ولعل المقارنة مابين أعداد ضحايا العنف في مصر ومنذ ثورة 25 يناير ولغاية، فترة حكم السيسي تفصح عن عدة مؤشرات بين المراحل الانتقالية في مصر،في فترات حكم كل من المجلس العسكري، ثم الاخوان، وبعد ازاحتهم من السلطة وتولي عبد الفتاح السياسي زمام الأمور في مصر، أبرزها حدة العنف أين اشتدت وطأته في أي مراحلها الأربعة من خلال أعداد الضحايا ومؤشرات الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية ونستوضح ذلك من خلال الرسم البياني الآتي:

الشكل (3): المقارنة بين أعداد الضحايا في المراحل الأربعة السابقة.[1]

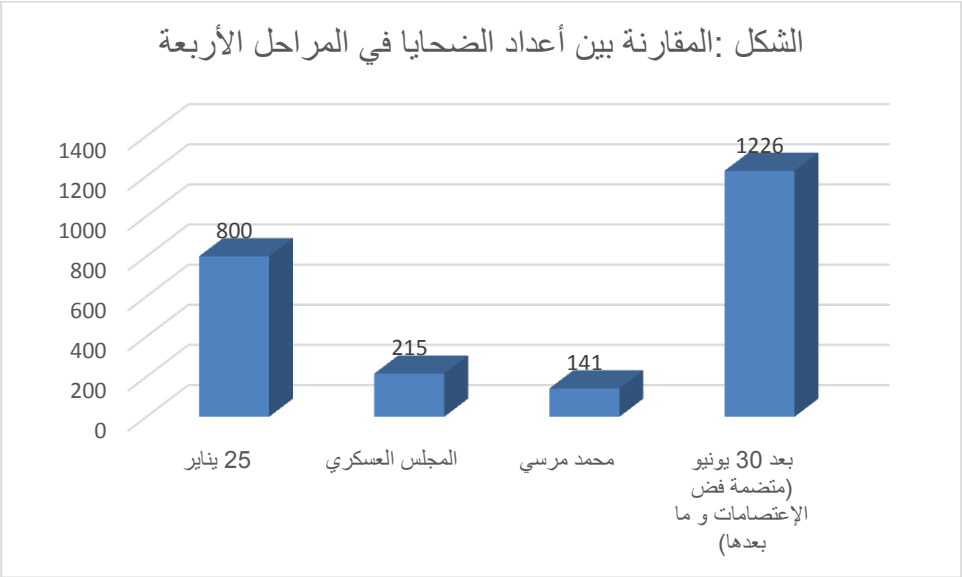

المطلب الثاني: حركة النهضة التونسية ومتغير الاستقرار السياسي"نجاح اجتياز المرحلة"

واجهت حركة النهضة العديد من التحديات، عقب وصولها للسلطة في تونس، لأجل تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود في ضوء الاستقرار السياسي، وكان حظ حركة النهضة "من الربيع العربي" أكبر من مثيلاتها"، خاصة الجماعة الأم في مصر، ولربما أسهم في ذلك اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية، بين تونس وبقية الدول العربية، ويري خليل العناني أن النهضة نجحت في اختبار المرحلة الانتقالية في تونس، والتي شهدت عقبات وحواجز كثيرة كادت أن تؤدي بها وبالتجربة الوليدة ككل الى الانهيار، حيث يمكن القول حسبه أن موقف حركة النهضة، خلال تلك المرحلة كان

[1]- مروة فكري، جدول بياني لأحداث العنف "المؤسسات الأمنية والحراك الثوري في مصر"، مرجع سابق، ص61

من أهم عوامل نجاح "التجربة التونسية"مقارنة ببقية التجارب التي فشلت في العبور، كما هو الحال في مصر وليبيا وسورية.[1]

كما يرى حمادي الرديسي، أن مقومات نجاح التجربة التونسية، تكمن في خصائص ومكونات الخصوصية التونسية، والتي تميزت عن بقية التجارب العربية، بعوامل نجاح التدعيم الديمقراطي وإرساء الاستقرار السياسي، وهي ثلاثة (التحاور السياسي، والتجانس المجتمعي، والدولة العضوية):[2]

الحوار السياسي الجاد بين الفرقاء السياسيين في تونس، مثل نقطة قوة خلافا للبلدان التي سقطت في الصدام، وارتكزت اللجنة السياسية والمسماة" الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة" على تحقيق الوفاق بين الأطراف السياسية من أقصى اليسار الى الحركة الاسلامية، كطريقة للخروج من المآزق والأزمات التي تهددت مسارها الديمقراطي، وكان الفضل للرباعي الراعي للحوار، كمجتمع مدني فاعل ومرسخ للثقافة السياسية.

التجانس المجتمعي: وتتناغم ثقافة الوفاق مع تجانس النسيج الاجتماعي، فالدولة التونسية هي دولة – "أمة موحدة"، وذلك خلافا للعديد من الدول الديمقراطية المتعددة الأجناس، مثل أمريكا وكندا أو إلى اتفاق اثني –اجتماعي، وهو ما يميز تونس أيضا عن الدول العربية الأخرى التي بررت فيها الانقسامات الدينية (مسلمون /غير مسلمين)، والاثنية (قبائل وأعراق)، والطائفية (شيعة / سنة)، ما غذى الدكتاتورية باسم وحدة الأمة، فالشعب التونسي شعب لا يشكو من اختلافات عرقية ولا قبلية ولا دينية (الأغلبية من المسلمين)، ولا طائفية (الكل سنة)، ولا حتى مذهبية (الكل اتباع المذهب المالكي) وهو ما سهل عملية التوافق السياسي وجنبها العوائق الموجودة في البلدان الأخرى متعددة الأطياف التي لم تنجح.

الدولة العضوية المتجددة: وهي ليست الدولة التي تعتمد على العنف، وإنما هي الدولة العضوية" State organic"، القادرة على النفاذ إلى المجتمع، وهذا هو مفهوم الدولة القوية بحسب **ميغدال**، (ولقد عدت الدولة الإنكليزية في العصور الوسطى مثالا للدولة القوية، لأنها اعتمدت على أدنى ما يمكن من

[1]-خليل العناني، **الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من "الربيع العربي"، أسئلة المشروع والأيديولوجيا والتنظيم**، مرجع سابق، ص45

[2]-حمادي الرديسي، **تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة**، مرجع سابق، ص8-9-10

الأجهزة لتسيير دواليبها (بما فيها الأمن والجيش والعدل)، وأطلقت الحرية للمجتمع، فالنخب التونسية هي النخب العربية الوحيدة التي كانت مدنية (لا عسكرية)، ومدينية" urban "(لا ريفية)، وعلمانية لا أصولية" scriptural "، ربطت مجددا مع إصلاحات الدولة الإدارية من القمة وبطريقة تسلطية، وفي إطار التحديث الفوقي، كما أن دولة القوة الإدارية أصبحت دولة قانون من خلال إرساء الدستور الجديد في 2014، والذي حصل حوله إجماع حول القيم الجديدة التي تربط المجتمع.[1]

ولعل مساهمة النهضة في اجتياز المرحلة، بمحافظتها على الاستقرار السياسي كان بمجابهتها لعديد العوائق والتحديات، التي كادت أن تعصف بها من على سدة الحكم والساحة السياسية ككل، ولعل أبرز هذه التحديات يتعلق بمايلي:

أولا: التحديات السياسية

يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة عدة عوامل، من بينها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته، ويقصد بذلك تحقيق أربعة أبعاد: الأول هو أن يعكس النظام السياسي قيم المجتمع الاجتماعية الرئيسية والثقافية، أما الثاني فهو أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع، والثالث يكمن في ايجاد النظام لقنوات اتصال قادرة على ربط جميع أجزاء الجسد المجتمعي، وتشعر كل جماعة أو فئة على أنها تؤثر في عملية صنع القرار، والرابع هو أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة امتداد لها.[2]

اتضح أن حركة النهضة التونسية، مابعد الثورة التونسية وفقت في العديد من المراحل الفاصلة في تاريخ تونس، ودعمت عملية التحول الديمقراطي في الانتقال الآمن للنظام السياسي التونسي،حيث شكلت سنوات مابعد الثورة مرحلة حساسة لما اعتراها من تحديات سياسية كادت أن تنسف المسار الانتقالي بتونس، فظهرت حركة النهضة بسلوك سياسي مرن سواء بدعواتها المتكررة الى المشاركة والتوافق الوطني، وسعت الى ترسيخ مفهوم التعددية من خلال ائتلافها مع القوى المتباينة معها فكريا وبرامجيا في الحكومات الائتلافية(2012 و2013-2015) في ادارة حكم وشؤون تونس، أو من

[1]- حمادي الرديسي، **تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة**، مرجع سابق، ص10-11

[2]-توفيق المديني وآخرون، **الربيع العربي..الى أين؟"أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، أبريل، 2012، ص155،

خلال تنازلاتها في مراحل صياغة الدستور التونسي، وكذلك في تنازلها عن الحكم وتكريسها لمفهوم التداول على السلطة ليشكل ذلك سابقة سياسية في المنطقة العربية، وقد غلبت بذلك منطق الشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية، ولم تتعامل بنفس اقصائي ضد خصومها السياسيين.[1]

ممارسات النهضة في حكومة الترويكا والمجلس التأسيسي:

على الرغم من الأهمية التي اكتسبتها التجربة الائتلافية بين النهضة وحلفائها، في ائتلاف الترويكا، بما يحمله هذا الائتلاف من الادارة المشتركة لشؤون الدولة مع أحزاب تتباين معها بمرجعياتها ومساراتها كما قلل من انفراد حركة النهضة لأنها مضطرة أن تنسق مواقفها مع الحزبين الأخرين، وحينما تتخذ مواقف أحادية تتعرض لانتقادات من قبل شركائها، الا أن ذلك لم يلغ بروز خلافات بين النهضة وشركائها لدرجة تهديد رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني التأسيسي للانسحاب والاستقالة من الائتلاف الحاكم نتيجة الخلاف مع الحركة، أو لمساعيها في الهيمنة على الحكم.[2]

واستمرت المعارضة وبعد اشتداد الأزمة السياسية استقالت حكومة الترويكا الأولى برئاسة حمادي الجبالي، وتسلم علي العريض بدلا منه بالمطالبة بحكومة تكنوقراط وتعديلات وزارية بعد اغتيال البراهمي عضو المجلس التأسيسي، رفضت حركة النهضة مطلب حكومة التكنوقراط، وتخلت حينها عن الوزارات السيادية(الداخلية والخارجية)، نزولا عند مطالب المعارضة وكذلك شركائها في حزبي المؤتمر و التكتل.[3]

وهنا يشير الى ما يتسم به الفاعل السياسي مابعد الثورات في خضم تأسيس نظام جديد بمحاولة تمرير وفرض رؤيته، ولذا فرضت تحديات المرحلة الانتقالية تقديم التنازلات من حركة النهضة في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي ومواصلة مسيرتها في الحكم.

[1]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، 135

[2]- المرجع نفسه، ص147

[3]-أنظر صحيفة الرأي، **النهضة تتخلى عن الوزارات السيادية في الحكومة التونسية المقبلة**، العدد12295، 28فبراير 2013، ص20

تحديات التعامل مع قوى الثورة المضادة:

من الطبيعي أن الهزات السياسية والاجتماعية، بقدر ما تحدث تحولات ايجابية بما تفرضه من أجواء الحرية والحرص على الالتزام والتحلي بالممارسة الديمقراطية، تتولد منها مخلفات سلبية تكون بمنزلة المعوقات التي تعرقل المسار السياسي والاجتماعي السليم خلال المرحلة مابعد الانتقالية وبخاصة اذا كان لهذه المخلفات مساس بالاستقرار، غير أن الاستقرار على أهميته في تجاوز الانخرام الأمني والاضطراب الاجتماعي، يبقى بحاجة الى تدعيمه بانجاز المصالحة الوطنية وكلاهما من الملامح المميزة للمرحلة ما بعد الانتقالية، وكلاهما محل التباس في هذه المرحلة لارتباطهما بالخيارات السياسية، وإذا كان الاستقرار محل اتفاق سياسي يبلغ درجة الاجماع بين الجميع، فان المصالحة الوطنية رغم ضرورتها لنجاح المرحلة ما بعد الانتقالية، تبقى محل تجاذب وربما صراع في مستوى أسلوب الانجاز، خاصة بعدما طرح خيار العدالة الانتقالية لتصفية الجرائم والتجاوزات السياسية في نظامي بورقيبة وبن علي.[1]

وقد فهمت حركة النهضة أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي إلا في ظل المصالحة الوطنية، وعدم الاقصاء، وقد تجلى سلوكها في "إسقاط قانون العزل السياسي" بالسماح لعودة الكثير من القيادات السياسية الى المشهد السياسي التونسي، والتي ما كانت تأمل العودة اليه كنتيجة شبه حتمية للثورات التي تفرض واقع سياسي جديد ينقطع مع الماضي، مما شكل فرصة سانحة واستفادة كبيرة لقادة حزب التجمع الدستوري المنحل من اعادة تشكيل مجموعة من الأحزاب السياسية، ويأتي قرار النهضة في "اسقاط قانون العزل السياسي" بالرغم من أنها كانت أكثر المتضررين من سياسات رموز النظام السابق، في اطار الحفاظ على ذاتها وطنيا ودوليا، ولتفويت الفرصة أمام أطراف سياسية داخلية عملت على اجهاضها.[2]

[1]-أحمد يوسف أحمد وآخرون، **مستقبل الاسلام السياسي في الوطن العربي"بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويد بالاسكندرية**، ط1، بيروت،، يناير2016، -ص171

[2]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، 149

تحدي صياغة دستور توافقي:

لقد أثار تراجع النهضة الاسلامية عن التنصيص على الشريعة الاسلامية كمصدر أساسي ووحيد للتشريع في نص الدستور الجديد، الذي عكف على اعداده المجلس التأسيسي ردود أفعال متباينة لدى الفاعلين والخبراء بين مرحب به ومتوجس من مدى التزام الحركة بقراراها وبتعهداتها، فقد رحبت عدة هيئات ذات اتجاهات سياسية مختلفة، منها أحزاب المعارضة بموقف حركة النهضة باعتباره سيحافظ على الوفاق السياسي ويجنب التطرف الديني للبلاد، حيث صرح كل من "المولدي الرياحي" رئيس كتلة حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، و"أحمد الشابي"، رئيس الحزب الديمقراطي التقدمي، وصلاح الدين الجورشي الذي ينتمي الى حزب الاسلاميين التقدميين، بأن تراجع النهضة يكتسب أهمية قصوى في هذه المرحلة ويمكن وصفه بالمنعرج في المسار السياسي العام بالبلاد لأنه جنب التونسيين تعميق حالة انقسام وتخفيض درجة التوتر السياسي.[1]

تحدي الفصل بين الدعوي والسياسي، لتجنب الاستقطاب :

يعد الفصل والتمييز بين الديني والسياسي أبرز التحديات التي واجهت حركة النهضة في الحكم، خاصة وأنها تشكل أحد الأطراف الرئيسية للمشهد السياسي التونسي، فتأسيس الأحزاب السياسية لا يكفي كمؤشر للفصل بين الديني والسياسي، بما يختلف الحزب السياسي عن الجماعة الدينية من حيث المناهج والأهداف، وهذا مايستدعي جهدا نظريا يفصل بين الحقل السياسي والحقل الديني، وفي ظل التخوفات التي أطلقتها مجموعات من القطاعات الاجتماعية والسياسية فيما يخص أسلمة المجتمع مما يفرض حسبهم ضرورة وضع قواعد وآليات تحكم المجال السياسي، وفق منطق مغاير عن المنطق الدعوي.[2]

اتخذت حركة النهضة التونسية في مؤتمرها العاشر، الذي انعقد في 23 مايو 2016، قرارا بالفصل الكامل بين الدعوي والسياسي، والتحول إلى "حزب مدني ديمقراطي غير ديني"، وأثارهذا القرار

[1]-مسعود حنصالي، **الحركات الاسلامية في الدول المغاربية"حركة النهضة التونسية أنموذجا-1970-2011-"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص257

[2]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، ص141

ردود فعل متفاوتة مرحبة ومشككة،من أطراف حركات "الاسلام السياسي" والحركات السياسية العلمانية وحكومات عربية وغربية، ما بين رافضة ومرحبة.[1]

ومثل المؤتمر العاشر لحركة النهضة، نقطة تحول رئيسية في مسيرتها، بعدما فرض عليها تحديا كبيرا بعدما كانت ارآء قادتها متفاوتة ومختلفة في موضوع الخلط بين الدعوي والسياسي، وراهن الكثيرون على أن هذا المؤتمر سيزيد من حدة الخلافات بين قادة الحركة، وماهية التجديد في نصوصها التأسيسية وقابليتها للتكيف مع الواقع السياسي التونسي الجديد، وقد سبق الاشارة لتفسيرات الغنوشي حول أسباب هذا القرار في الفصل السابق.

التحديات الأمنية وتنامي التيار السلفي:

كان من افرازات الثورة التونسية حالة من عدم الاستقرار الأمني بتصاعد الجريمة وتنامي التيارات الجهادية التي تمارس العنف ضد مؤسسات الدولة والمواطنين، وسمحت حالة من الانفلات الأمني الى تنظيم شبكات لتهريب المخدرات والسلع والخدمات لإدخالها لتونس عبر الحدود الليبية والجزائرية مع ضعف القدرات الأمنية التونسية الحدودية للتصدي لظاهرة التهريب، مما سمح بسهولة اختراق الحدود التونسية من قبل الجماعات الاجرامية، كما شهدت الساحة السياسية التونسية ابان الثورة عودة لعدد من الأحزاب والجماعات ذات المرجعية الدينية، ومنها التيار السلفي الذي يلتقي مع النهضة في المرجعية الاسلامية، وقد شكل هذا التحدي في آلية حركة النهضة للحوار مع هذه الجماعة، وتباين موقفها من الديمقراطية والحريات الفردية والجماعة، كالتيار السلفي الجهادي المرتبط بتنظيم القاعدة الذي يتناقض مع حركة النهضة في منهجها السلمي في التغيير، والتيار السلفي العلمي الذي ينادي بالاسلام غير السياسي، وقد نشطت تظاهرات للحد من حرية اللباس والتعبير، واتهمت النهضة في ذلك بمهادنة السلفية بعد محاولة استيعابهم في العملية السياسية، لكنها صعدت لهجتها باستخدام القوة للحد من تجاوزاتهم.[2]

واعتبر الملف الأمني أبرز التحديات التي تواجه حركة النهضة في السلطة، هذا فضلا عن كيفية فك الاعتصامات والاحتجاجات ووقف نزيف الانفلاتات الاجتماعية، وتهديد التيارات السلفية، والتي في

[1]-وحدة الدراسات المغربية، قرار حركة النهضة بالفصل الكامل بين الدعوي والسياسي، مرجع سابق، ص2

[2]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، ص153

جانب كبير منها تتطلب فرضا للقانون وتستدعي تدخلات أمنية، كما أن الخصام مع بعض التيارات اليسارية تدفع الى الحشد والعودة الى الشارع لقلب المعادلات السياسية وتغيير خارطتها وكسب ود الأنصار والمؤيدين.

كما برزت التعديات الأمنية السلفية، كالهجوم على السفارة الأمريكية بسبتمبر 2012، وأتهمت النهضة باتخاذها موقفا متسامحا مع المتطرفين، وأثر بذلك بصفة كبيرة على حكومة النهضة، واعتقلت 144 من السلفيين على خلفية الهجوم، كما أن حادثتي اغتيال شكري بلعيد والبراهمي، زادا من الاحتقان والمعارضة للنهضة وسياساتها، بالرغم من أنها كانت ترمي الى محاولة دمج هاته التيارات بطريقة سلمية، بجهود بذلتها لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وتحملت بذلك النهضة مسؤولية التأخر في ردع هذه الجماعات مما أربك المشهد السياسي التونسي.[1]

التحدي الاقتصادي:

أدركت حكومة النهضة مجموعة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تونس بعد الثورة، وأبرزها برنامجها الاقتصادي الانتخابي، واعتبرت أن الثورة التونسية كشفت عن المعضلات التي يعاني منها الاقتصاد التونسي، وتبعاتها على الواقع الاجتماعي كتنامي ظاهرة البطالة وارتفاع اعدد العاطلين عن العمل، واستشراء الفساد، وارتفاع الفقر نتيجة تفاقم أزمات الديون لأمريكا وبعض الدول الأوربية، وارتفاع الضغوطات على ميزانية الدولة مع ارتفاع نفقاتها، وأكدت على سعيها الى تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وإعادة الاعتبار للطبقة الوسطى باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية وتطوير البنى الأساسية في المناطق المهمشة لتشجيع الاستثمار فيها والعمل على تحقيق الأمن الغذائي من خلال تشجيع الزراعة وتنويع القطاعات الانتاجية، وترشيد الانفاق العمومي، وتوسيع الشراكات الاقتصادية مع الدول العربية والأوربية وأمريكا.[2]

وفي نفس السياق عانى الاقتصاد التونسي من مشكلة البطالة لدى الجامعيين بحوالي 30%، كما أصبح الاقتصاد التونسي يعاني من تراجع قطاع السياحة بشكل كبير علما أن هذا القطاع يمثل 80% من الناتج المحلي الاجمالي ويوفر ما يقارب 45000 من الوظائف المباشرة وغير المباشرة، وسجل

[1]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، ص156
[2]- المرجع نفسه، ص157

عدد السياح انخفاضا في أشهر 2011 الأولى ب 33%، في حين ينظر العديد من الخبراء أن منطقة المغرب العربي هي المخرج الحقيقي لعودة نمو الاقتصاد التونسي عبر تنمية التبادلات التجارية بين تونس وليبيا والجزائر ومن خلال خلق مشاريع مشتركة في المجالات الصناعية الاستراتيجية والخدماتية والزراعية، وخلق مناطق تبادل حر، فهذه العوامل تشكل دافعا قويا لتنمية التبادلات.[1]

ورغم تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في فترة حكم النهضة الا أنها بقيت دون المأمول، حيث ارتفاع الناتج المحلي من 0، 8% في نهاية 2011، الى 2، 7%في نهاية عام 2013، وانخفضت نسبة البطالة الى 15، 3% في نفس السنة بعدما كانت 18، 9 %، في عام 2011، بينما ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 1379 مليون دينار تونسي في نهاية 2011، الى 1960 مليون دينار تونسي في نهاية عام 2013، إلا أن مستويات النمو لم تتسم بالاستدامة الكافية لخلق وظائف وفرص العمل الى جانب عجز الميزانية المالية العامة، وركود القطاع الخاص، وفي ضوء تردي الوضع الاقتصادي واجهت حركة النهضة جملة من الانتقادات حول تراجع القطاع، وعدم تحقيق التحسن الاقتصادي المأمول، وتحسين الوضع المعيشي، كما اتهمت بترميم السياسات الاقتصادية التي انتهجها النظام السابق، دون فتح آفاق سياسات تشاركية مع الأطراف الاقتصادية لتقديم حلول ومقاربات، تخرج تونس من الأزمة الاقتصادية ومن التفاوت الطبقي والاحتقان الاجتماعي، مما أدى بخروج العديد من المسيرات والاعتصام وتنظيم الاضرابات احتجاجا على ضعف الأداء الاقتصادي للحكومة.[2]

وتعهدت حركة النهضة بتحقيق معدل سنوي يناهز 7بالمائة خلال الفترة مابين عامين 2012و 2016، وهو ما من شأنه أن يرفع الدخل السنوي للفرد بتونس من 6300 دينار تونسي الى عشرة الآف سنة 2016، ويتساءل الخبراء كيف للحركة أن تحقق هذه الوعود وتمول برنامجها الاقتصادي، هل من خلال الارتباط بالولايات المتحدة أو من خلال الأموال الخليجية.[3]

[1]- مسعود حنصالي، مرجع سابق، ص254-255

[2]- محمود سليم شوبكي، مرجع سابق، ص158-159

[3]- مسعود حنصالي، مرجع سابق، ص254

التحديات الاقليمية والدولية:

مصر: أثر الاطاحة بالإسلاميين في مصر بمجرى الأحداث في تونس وأيدت المعارضة العلمانية ذلك، واعتبرت في ذلك حفاظا على الدولة والمجتمع الحديث من مخاطر الحكم الذي تطرحه حركة النهضة ذات المرجعية الاسلامية في تونس، وقد أدانت النهضة بدورها الاطاحة بالرئيس مرسي واعتبرته انقلابا عسكريا ينسف المسار الديمقراطي، الا أن جميع الأطياف السياسية التونسية أدركت وأقرت بمخاطر التدخل العسكري في الحياة السياسية في قراءة لتبعات ذلك التدخل في مصر.

تميزت حركة النهضة ذات المرجعية الاسلامية في سياساتها عن اخوان مصر، من خلال اعتمادها أسلوب الحوار مع المكونات السياسية التونسية، وتحالفها في الائتلاف الحاكم الترويكا مع قوى سياسية لا تنتمي للإسلام السياسي، ولم تتحالف مع السلفيين كما ذهب اليه الاخوان في مصر وتجنبت النهضة الترشح للانتخابات الرئاسية في 2011و 2014، كما تمسكت بمرونة عالية اتضحت في تخليها عن مرجعية الدستور، والاكتفاء بالصفة الاسلامية للدولة، وأكدت بذلك على تمسكها بمدنية الدولة والحوار مع القوى الأخرى في سبيل الانتقال الديمقراطي، ولم تنجح مساعي بعض أطراف المعارضة التونسية بتكرار المشهد المصري في تونس نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل، كاختلاف تجربة النهضة عن الاخوان المسلمين في مصر الذين استأثروا بالرئاسة والحكم، بينما شكلت حركة النهضة حكما ائتلافيا مع الأحزاب العلمانية رغم اختلاف الايديولوجيات، مما أسقط ادعاء المعارضة بأن حركة النهضة مستأثرة بالحكم، ولم تستطع عزل الترويكا عن المجتمع المدني، حيث حافظ الائتلاف الحاكم على تواصله بالمؤسسات المدنية وتم الحوار من خلالها، اضافة الى التزام المؤسسة العسكرية بالحياد وعدم التدخل في الحياة السياسية، الى جانب قلق وتخوف النهضة التونسية من افرازات المشهد المصري وتكراره في تونس.[1]

ويؤكد الغنوشي أن الانقلاب الذي حدث في مصر أعطى درسا لحركة النهضة :"وزاد الطين بلة حسبه، ولم تعد بإمكان النهضة أن تواصل قيادة السلطة، إلا إذا كانت تريد بذلك إلى أن تغامر بإدخال

[1]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، ص169-170

نفسها والبلاد في حرب أهلية..وقد يجر تدخل الجيش، لهذا أؤكد و أعيد، أن انسحاب "النهضة" من الحكومة كان ثمرة لقراءة جدية في التغيير الذي حصل في موازين القوى، في البلاد وفي المنطقة."[1]

ليبيا: ورثت حركة النهضة والترويكا وضعا اقتصاديا حرجا لتونس، تضاعف مع تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا التي استوعبت العمالة التونسية على مدى عقود، كونها تعد الشريك الاقتصادي الرئيسي لتونس لما بينهما من تبادلات تجارية ضخمة مع محدودية الموارد التونسية مقابل المطالب الاجتماعية، وفسح انفلات الوضع الأمني في ليبيا المجال لازدياد شبكات التهريب وتسبب بأضرار للاقتصاد التونسي كغلاء المعيشة، نتيجة لتهريب المواد الغذائية الأساسية من تونس الها، وبالرغم من محاولات الجيش التصدي للتهريب، إلا أنه ظل دون المستوى لاتساع هاته الظاهرة واشتملت على قطاعات عديدة كالسلع والمواشي والأدوية والمخدرات والأسلحة، وغدت حالة رئيسية في الاقتصاد التونسي، الى جانب ذلك ساهمت عمليات التهريب الى ليبيا الى احتكار المواد الغذائية في تونس استجابة لمتطلبات السوق الليبية الضخمة، ورغم البعد الايجابي لعمليات التهريب التي أنعشت الاقتصاد التونسي، الا أنها أحدثت ارتباكا في العرض والطلب داخل السوق التونسية، وارتفاع الأسعار وزيادة التضخم المالي، وقد دفع ذلك الحكومة التونسية الاستيراد من رومانيا، ووصفت الأحزاب والمنظمات التهريب بالثورة المضادة.[2]

الجزائر:

كانت مساهمة الجزائر في الضغط على حركة النهضة والمعارضة من أجل انجاح الحوار الوطني وانهاء الأزمة السياسية التي عاشتها تونس نابعا من الأهمية الاقليمية بينهما، ولتشابك مصالح الدولتين.

وتعد الجزائر من أكثر الدول تأثرا لما يحدث في تونس نظرا لارتباطهما بحدود طويلة تبلغ حوالي(900كلم)، ورغم تأكيد الجزائر عل حرصها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الا أنه لا يمنع من تقديمها للنصائح لتونس بناءا على طلب من القيادة السياسية لهاته الأخيرة، كما دلت زيارة

[1]- راشد الغنوشي، **شهادة راشد الغنوشي:تونس..من الثورة الى الدستور**، مرجع سابق، ص113

[2]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، ص166-167

الغنوشي والباجي قايد السبسي الى الجزائر أثناء الأزمة السياسية على حرص الجزائر وسعيها لتحقيق الاستقرار السياسي مما يخدم الوضع الاقليمي عموما.[1]

تحدي العلاقات مع الولايات المتحدة:

ترددت الولايات المتحدة بالافصاح عن مواقها من الثورات العربية بدءا بتونس، والتزمت الصمت وأكدت على احترامها لارادة الشعوب، لتصل الى الاشادة بها بعد نجاحها، ومع تزامن الأزمة السياسية في مصر والإطاحة بالإسلاميين راقبت حركة النهضة وأدركت حركة التفاعلات الدولية، وتيقنت أن الصداقات ليس لها مكان في السياسة العالمية ومع ضغط المعارضة الداخلية لاستثمار الحدث المصري، راجعت حركة النهضة حساباتها وسياساتها، وقررت التنازل عن الحكومة، واجراء المصالحة مع المعارضة، وتوجهت الى الولايات المتحدة لتقديم صورة ايجابية للحركة واسهاماتها في انجاح التجربة الديمقراطية في تونس، مدركة حجم ارتباط السياسة بالتحولات الاقليمية والدولية، وبدا واضحا سياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وقبولها للحركات الاسلامية لم يأت إلا بعد عفوية الثورات، واتضح بذلك اعتلاء النهضة للحكم فرض عليها تحديا بعلاقات تونس بأمريكا، وسعت جاهدة لتقديم ذاتها داعمة للديمقراطية، وحافظت على العلاقات التونسية الأمريكية لا سيما بعد تصنيف جماعة الاخوان تنظيما ارهابيا.[2]

الاتحاد الأوربي:

استعد الاتحاد الأوربي لدعم تونس بقيادة النهضة، بعدما أبدت الأخيرة انفتاحا على الأوربيين، رغم الشكوك التي أبدتها فرنسا في مصداقية حركة النهضة، وقد أدركت حكومتي الترويكا، ضرورة تطوير العلاقة مع الاتحاد الأوربي كسبيل للخروج من الأزمة الاقتصادية، ومن جانبها طمأنت حركة النهضة الأوربيين المتخوفين من وصول الاسلاميين الى الحكم في تونس بالحفاظ على الاتفاقيات والتعهدات التي أبرمتها تونس معها، فحكمت الواقعية والبراغماتية سياسة حركة النهضة الخارجية، وتخلت عن مواقفها العدائية تجاه الغرب، وحاولت أن تبني علاقتها معها بناء على المصالح المشتركة، والتأكيد على شراكة تونس الاستراتيجية بالاتحاد الأوربي، وتأكد ادراك حركة النهضة لأهمية الاتحاد

[1]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق ، ص168

[2]- المرجع نفسه ، 161-162

الأوربي بتوقيع اتفاقية معه منحت تونس مرتبة الشريك المتميز رغم اعتراض المعارضة والمجتمع المدني، كما كانت هناك نوايا لإجراء مفاوضات مابين الطرفين بخصوص عقد اتفاقية تجارية بحرية أجلتها الظروف السياسية التونسية، ولم يحد ذلك من شكوك الأوربيين عقب الهجوم الذي تعرضت له السفارة الأمريكية في 14 سبتمبر 2012، وحادثتي اغتيال بلعيد والهمامي، إلا أنهم رحبوا باستعداد النهضة لخروجها من الحكم وأبدوا استعدادهم لتقديم الدعم المالي والضغط على صندوق النقد الدولي شريطة حل الأزمة السياسية.[1]

وإجمالا يمكن تقييم مؤشرات الاستقرار السياسي، طيلة فترة حكم حركة النهضة ومشاركتها في الحكم، حيث وبعد مرور سبعة أعوام من الربيع العربي، وتداعياته التي أحدثت زلزالا بنيويا، على الدول العربية تبقت تونس وحدها نموذجا فريدا بحسب المحللين، ويرجع ذلك الى مجتمعها المدني المترسخ الثقافة الديمقراطية، ومؤسستها العسكرية المحايدة والرصينة، اضافة الى الدور الكبير للقوى السياسية الأولى بعد الثورة ألا وهي حركة النهضة ومرونتها المنهجية، حيث قدمت حركة النهضة استجابات عدة ترقى لمستوى التحدي سواءا الاقليمي أو المحلي، وبذلت مجهودات واضحة للحفاظ على الحكومة واستقرارها عبر توافق نفيس دعمته بما لا يقل نفاسة، وكان مؤشر براغماتية وواقعية الحركة مؤتمرها العاشر، كنموذجا لهذا البذل، بمواقف رئيس الحركة ونائبه، وربما كان التحدي الأكبر مفروغ منه حسبهم، وهذا التقدم لم تؤثر فيه تداعيات الوضع الاقتصادي السلبي الذي خلفه نظام بن علي، فبالرغم منه أبدت الحركة تماسكا كبيرا، ومرونة أكبر جسدتها سلسلة التنازلات السياسية عن الحكم، لترجيح التوافق بينها وبين المعارضة.[2]

[1]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق ، ص163-164

[2]-وسام فؤاد، مرجع سابق، ص11

المطلب الثالث : المقارنة بين الاخوان والنهضة من حيث متغير الاستقرار السياسي

الربط المنهجي والعضوي بين الاعتدال ونجاح الاستقرار السياسي: تفسير اعتدال حركة النهضة وتشدد الاخوان

1-أول آلية يؤثر من خلالها الاعتدال في الاستقرار هو **توفير منهج متوازن في العلاقات مع المحيط** فانطلاقاً من سمات الاعتدال تُبنى تلك العلاقات على التوازن والاعتدال والحوار المفتوح مع الجميع وعلى البحث الجاد عن نقاط التلاقي مع باقي التيارات الفكرية والسياسية على الساحة.

2- **علاقة متوازنة مع الأنظمة:** يتبنى تيار الاعتدال منهج المشاركة في مؤسسات المجتمع، ولاسيما في المؤسسات السياسية كما يتبنى الإصلاح وفق الآليات الديمقراطية والنضال السلمي، ويعمل على توسيع دائرة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، كما ينبذ تيار الاعتدال العنف ولا يقبل الا النضال السلمي السياسي والاجتماعي بديلا.

3-تبني نهج المشاركة في المؤسسات السياسية: يتبنى تيار الاعتدال منهج المشاركة في مؤسسات المجتمع، ولاسيما في المؤسسات السياسية، كما يتبنى الإصلاح وفق الآليات الديمقراطية والنضال السلمي، ويعمل على توسيع دائرة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، كما ينبذ تيار الاعتدال العنف ولا يقبل الا بالنضال السلمي السياسي والاجتماعي بديلا.

4-**التغيير بالتدرج لا بالطفرات**: يعد تبني التدرج في تنزيل المشروع الإصلاحي سمة بارزة للتيار الوسطي. وهو جزء أصيل من منهج الإسلام في معالجة اختلالات الواقع، صحيح أن تطور الواقع من حالة مثقلة بالتخلف إلى واقع اجتماعي حيوي مشبع بالقيم الدينية السليمة وبالقيم الحديثة، حيث الملاحظ أن كل حركات الإصلاح التي استعجلت التغيير ولجأت إلى أساليب منافية لمنطق التدرج بتجاوز المراحل أو القفز على السلطة والتشدد، فباء مشروعها بالفشل، لأن السلطة الحقيقية ليست بالتسلط على الناس وإنما بإقناعهم وكسب قلوبهم، أولويات العمل السياسي وفقاً لنهج الاعتدال، يمكن اعتماد عدة أولويات للعمل السياسي على المستويين الرسمي والشعبي الأخذ بمبدأ الحوار من خلال اعتبار الحوار موقفاً وسلوكاً وحالة نفسية ونظام حياة بين كل الأطراف للتعارف أو الحوار،و الأخذ بمبدأ الحق في الاختلاف، و اعتماد الديمقراطية كوسيلة استراتيجية للتناوب على ممارسة الحكم، فمبدأ التناوب

الديمقراطي كوسيلة استراتيجية وليس كفلسفة لممارسة الحكم، وتنظيم الخلاف وفض النزاعات والأزمات المحتملة في العمل السياسي.[1]

ومن معايير الاستقرار السياسي ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات، واتخاذ مواقف أقل تشددا وتوترا من قبل الأطراف السياسية والمدنية، وبهذا يظهر أن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية أو الأمنية على أهميتها في ذلك، ولا يتأتى بالمزيد من الإجراءات الردعية أو الإكثار من الممنوعات والضغوطات، وإنما يتم ببناء حياة سياسية سليمة، ترفع مستوى الرضا الشعبي ومستوى الثقة في الحياة السياسية وفي مؤسسات الدولة والمجتمع.

بالرغم من اختلاف تجارب الحركات الاسلامية والسياقات لكل بلد(تونس ومصر)، إلا أنه يمكن القول أن هناك عوامل عززت فرص الاستقرار السياسي وبناء التوافق الوطني، لعبور أزمات المرحلة الانتقالية بسلاسة في تونس، مقارنة بتعثر المسار الانتقالي في مصر و فشل تجربة التحول الديمقراطي، ولا شك أن الحركات الاسلامية باعتبارها الفاعل الرئيس في المشهد السياسي اضافة الى -قوى سياسية أخرى- لعبت الدور الحاسم في التجربة، فان كانت حركة النهضة قد نجحت ولو جزئيا لمساهمتها في الحفاظ على الاستقرار السياسي وإعادة توازنه بعد الأزمات بفضل تبنيها سياسات الاعتدال والبراغماتية، لم تنجح حركة الاخوان المسلمين في مصر في تحقيق الاستقرار السياسي، والاستمرارية في الحكم، وتتمثل أهم العوامل المؤدية لاختلاف التجربتين في تحقيق الاستقرار الى :

اختلاف البنية الهيكلية التنظيمية والفكرية لكل من حركة النهضة التونسية واخوان مصر:

ولعلّ العنوان الأبرز لسلوك حركة "النهضة" خلال المرحلة الانتقالية كان البراغماتية والواقعية السياسية، فلم تكن الايدولوجيا أو الالتزام العقائدي هما المقرر لخيارات "النهضة" خلال المفاوضات مع بقية الفرقاء السياسيين، وهو ما عكس النظرة الاستراتيجية للحركة، أو قدرتها على التخلص بسرعة من نشوة النصر أو الفوز الانتخابي، عقب الربيع العربي من أجل الحفاظ على مكاسبها، وحماية

[1]- وسام فؤاد، مرجع سابق، ص11

التجربة الديمقراطية الوليدة من الانهيار كما حدث في مصر، فان الواقعية أو البراغماتية السياسية مثلت جزءا أصيلا في استراتيجية النهضة، وعقيدة لدى أبرز قادتها الغنوشي.[1]

فالتطور الفكري والأيديولوجي لحركة "النهضة"، والذي انعكس في خطاب قادتها وكذلك في إستراتيجيتهم طيلة المرحلة الانتقالية، قام بدور مهم في الحفاظ على مكان الحركة بوصفها لاعبا رئيسيا في المعادلة السياسية على الرغم من التقلبات الكثيرة التي شهدتها الساحتان التونسية والإقليمية طيلة تلك الفترة، فعلى عكس جماعة الإخوان في مصر التي استنزفت من قبل السلفيين أو بالأحرى استدرجت في معارك أيديولوجية ودينية حول الهوية وتطبيق الشريعة وعلاقة الدين بالدولة بعد الثورة، كانت حركة "النهضة" قد حسمت الجدل حول هذه القضايا مسبقا ولم تجعلها محورا أو مجالا للصراع السياسي طيلة الفترة الانتقالية، وكانت حريصة على احترام حالة التنوع الثقافي والأيديولوجي الذي يسم الاجتماع التونسي، مؤكدة أنها لا تنصب نفسها في موقع الوصي على الاسلام أو الناطق باسمه.[2]

ففي البنيتين الفكرية والتنظيمية هناك خلافا جوهريا بين حركة الإخوان المسلمين في مصر وبين حركة النهضة في تونس، فحركة الإخوان تصنف على أنها حركة دينية ذات طابع عقدي محملة بنص مؤسس من ناحية، وهو مجموعة رسائل مؤسسها الأول حسن البنا، ومجموعة المؤلفات التي قدمها سيد قطب والتي ظلت الجماعة تعتبرها مرجعية لها ولم تنكرها، ومن ثم فإن الحمولة النصوصية التي تثقل كاهل الجماعة تجعلها غير قادرة على تجاوز تلك الحمولة بحيث يظل جوهر الحركة ديني وعقدي بالأساس.

بينما حركة النهضة في تونس ليست لديها تلك النصوص المؤسسة التي تثقل كاهلها فهي حركة نشأت في الجامعة باسم الجماعة الإسلامية في نهاية الستينيات، وظلت تحمل ذلك الاسم حتى مطلع الثمانينيات، ثم تحولت إلى حركة الاتجاه الإسلامي طوال الثمانينات، وفي نهاية الثمانينيات وتحت ضغوط الواقع والسلطة فإنها أصبحت حركة النهضة وهي التي لا تزال حتى اليوم تحمل ذلك الاسم

[1]- خليل العناني، **الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من "الربيع العربي"، أسئلة المشروع والأيديولوجيا والتنظيم**، مرجع سابق، ص45

[2]- المرجع نفسه، ص45

ومن ثم فإن الطابع السياسي لها أكبر من المكون العقدي الديني ومن ثم لم يكن لديها نفس حمولة الإخوان فأصبحت أكثر قدرة ولياقة ومرونة في تعاملها مع الواقع وتحولاته.[1]

تأثير الفروق الجوهرية في طبيعة الحركتين أثر على الممارسة السياسية لكل منهما حين وصلتا للحكم، فالاختلاف في الفروق التكوينية بين حركة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس جعلت الأولى لا تحقق نجاحا وتقصى من السلطة والحياة السياسية ككل، بينما استطاعت الثانية أن تبقى مكونا أساسيا من مكونات السلطة سواء في الحكم بمشاركة آخرين، وهي فترة الترويكا، و أن تكون جزءا من الائتلاف الحاكم للبلاد مع حزب نداء تونس العلماني وهو ما يعني القدرة على تجاوز الاستقطاب، (الإسلامي / العلماني) لتحقيق مصلحة البلاد.

الحوار والقدرة على بناء التوافقات، ركيزة الاختلاف الجوهري مابين النهضة والإخوان لتحقيق الاستقرار السياسي:

بدا واضحا أن سيطرة تيار المحافظين المعروف بالتشدد والانغلاق لدى الإخوان قد انعكست على الممارسات السياسية للإخوان المسلمين كما هو الحال في مصر، فالإخوان عندما اتوا للسلطة اقصوا الجميع وحاولوا التفرد بالسلطة على عكس ما تتطلبه المرحلة التى تحتاج الى انشاء توافقات وإشراك الجميع في الحكم الى حين انهاء المرحلة الانتقالية، والاتفاق على دستور دائم، ويرجع ذلك ربما لعدم فهم اخوان مصر لطبيعة وخصوصية المرحلة التى ترأس بها محمد مرسي مصر وقراره بالتفرد بالسلطة، وعدم وعيهم بأن طبيعة المرحلة تتطلب منهم ان يتوافقوا مع باقي القوة السياسية لتأسيس الدولة التى جاءت من أجلها الثورة، وأنهم لا يمكنهم وحدهم دون شركاءهم في الوطن من القوى السياسية الأخرى تأسيس هذه الدولة على عكس حركة النهضة في تونس، فمن خلال تصرفاتها وعندما تمكنت من السلطة أوضحت للجميع أنها تتفهم طبيعة المرحلة التي تقتضي التشاركية وعدم تحمل أعباء مسؤولية الحكم وحدها، فباشرت بالائتلاف في حكومة الترويكا وشاركت في الحكومات المتعاقبة.[2]

[1]-كمال حبيب، مرجع سابق، ص1-2

[2]-حسام الدين المرابطي، مرجع سابق، ص14

ترجيح المصلحة العليا، وثقافة التنازلات رجحت استمرارية النهضة في الحكم:

نجد أن المرونة النسبية التي أبداها حزب حركة النهضة سواء لجهة التنازل عن رئاسة الحكومة لمصلحة تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة، أو لجهة التخلي عن بعض المقترحات الدستورية، التي كان من شأن التمسك بها تعميق حدة الخلاف والاستقطاب مع الأحزاب والقوى العلمانية، وتعطيل عملية صوغ الدستور، ومغزى ذلك أن حركة النهضة، لم تسع للاستحواذ الكامل على السلطة والتمكن من مفاصل الدولة كما فعل الاخوان المسلمون في مصر، ومحاولتهم أخونة الدولة المصرية وكان ذلك عن طريق البدء في حملة منظمة لملئ جميع الوظائف الادارية سواء في الادارة الوسطى أو الدنيا أو المناصب السياسية، كما أن النهضة استوعبت مستجدات الحياة السياسية في تونس وأبعادها وتداعياتها وقبلت بتقديم التنازلات، خلافا للإخوان الذين وقعوا في سوء تقدير، واستهانوا كثيرا بحملة "تمرد" وتجاهلوا حقيقة الملايين التي نزلت الى الشوارع في 30 يونيو 2013.[1]

الاختلاف في دور ووعي المجتمع المدني:

ساهم في ارساء الاستقرار السياسي في تونس وجود مجتمع مدني يتسم بقدر من الحيوية والدينامية، وهو أمر لم يتوافر في الحالة الأخرى موضع الدراسة، رغم قدم بعض منظمات المجتمع المدني في مصر وضعفها، وقد تجسد ذلك في الدور البارز الذي قامت به المنظمات المدنية الأربع، (الاتحاد التونسي العام للشغل، و الاتحاد التونسي العام للصناعة والتجارة، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، عمادة المحامين) في اطلاق خارطة الطريق، ورعاية حوار وطني بين الفرقاء السياسيين، وممارسة بعض الضغوط عليهم من أجل التوافق.[2]

اختلاف دور المؤسسة العسكرية لكلا البلدين(تونس-مصر):

تجلى حياد الجيش التونسي حيال العملية السياسية وهو ما لم يحدث بالنسبة للمؤسسة العسكرية المصرية، فالجيش رغم الاختلاف في طبيعته، ودرجة مهنيته ومدى تماسكه من حالة الى أخرى أصبح جزءا من المعادلات والتوازنات السياسية، صحيح ان الاخوان المسلمين في مصر يتحملون

[1]-ابراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص181

[2]- المرجع نفسه، ص181

جزء كبير من مسؤولية عدم نجاح التجربة الديمقراطية في مصر، لكن ليس وحدهم، بل هناك العديد من العوامل التي ساعدت على افشال تجربتهم في الحكم، منها تسلم الجيش للسلطة ما بعد الثورة، ولا يخفى على أحد أن الجيش المصري منذ عهد جمال عبد الناصر لعب دورا مهم في الحياة السياسية، وتحول من مؤسسة من مؤسسات الدولة الى طبقة حاكمة ومسيطرة على أهم مفاصل الدولة المصرية، وهو الملاحظ في سيطرة قيادة العسكريين على المناصب الادارية في المحافظات، اضافة الى توغلها في المجال الاقتصادي فالجيش في مصر يملك ما بين 30 %الى 40 %من الاقتصاد المصري.[1]

ونجد أن استدعاء الجيش للحياة السياسية من قبل "جبهة الانقاذ"، قد ساهم بشكل كبير في الربط بين القضاء على الحريات الديمقراطية للمسار، وبين العنف وعدم الاستقرار السياسي، كنتيجة لبداية الحكم العسكري.[2]

ويمثل **الجدول رقم(10) التالي: أهم الفروقات الجوهرية، بين مسار تجربتي الحكم، لكل من حركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري.(جدول من اعداد الباحث، بناءا على عدة مراجع كمحصلة للدراسة)**

العوامل المساعدة على استمرار تجربة الحكم وتحقيق الاستقرار السياسي، من عدمه	تجربة حركة النهضة التونسية في الحكم بعد ثورة الياسمين	تجربة حزب الحرية والعدالة المصري في الحكم بعد ثورة 25يناير2011.
البنية الفكرية و التنظيم الهيكلي للحركات الاسلامية: (مدى التشدد والاعتدال، والانفتاح على الآخر، مدى التفريق بين المجال الدعوي والسياسي بعد الوصول للحكم)	-براغماتية واعتدال قيادة النهضة وأبرزهم الغنوشي، كان لها كاريزما في ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الحزبية الضيقة، تقديم التنازلات عن الحكومة في 2013 ولصالح الدستور التوافقي -التوافق بدل التشدد في المواقف -	سيطرة المحافظين، التشدد والانغلاق، طغيان الايديولوجيا على الحسابات السياسية الواقعية، الولاء للتنظيم والمرشد وعدم الفصل بين الدعوي والسياسي، غياب ثقافة التنازلات للمصلحة العامةسيطرة المصلحة الحزبية، تشكيل دستوري

[1]- حسام الدين المرابطي، مرجع سابق، ص16

[2]-ثناء فؤاد عبدالله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطم العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت،، سبتمبر 2004، ص63

	التشاركية بدل الاقصاء(تشكيل حكومة الترويكا مع تيارات أخرى)	اخواني غير توافقي2012، استعداء الآخر
دور القوى السياسية المنافسة (أدوات التنافس السياسي: نزيهة/غير نزيهة)	-متنوعة الايديولوجية، واعية بقواعد اللعبة السياسية متضامنة، الحوار بدل الصدام، شكلت الائتلاف الترويكا بعد أول استحقاقات من الثورة، المجلس التأسيسي 2013، نزاهة التنافس	-متنوعة الايديولوجية، غير فعالة الاستقطاب والصدام بدل الحوار تأجيج الشارع من خلال الحشد والتعبة المؤدية الى العنف بين الجماهير، عدم الثقة، استدعاء الجيش للعبة السياسية(جبهة الانقاذ)، تنافس غير نزيه
دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، (متدخلة/محايدة)	الجيش التونسي حيادي، غير مشارك في الحياة السياسية التونسية+حماية المسار الثوري	مهيمن على النظام السياسي له دور تقليدي في صناعة الرؤساء (أغلب الرؤساء عسكريين، منذ 1952)لعب دورا فاعلا خلال المسار الثوري والانتقالي، وعاود التدخل في 3 يوليو 2013 وعزل الرئيس المدني مرسي.
بنية المجتمع المدني وتجانسه	نسبة كبيرة من المتعلمين، قلة الأمية، حوالي 18000 جمعية ارتفاع الوعي والنضج السياسي دور الرباعي الراعي للحور في التوفيق بين الفرقاء السياسيين وحاز على جائزة نوبل للسلام	-مجتمع مدني متشتت فئوي، نسبة كبيرة من الأمية بمصر، غياب النضج والوعي السياسي، تفشي الطبقية، تأجيج الاستقطاب على أساس ديني، غير متجانس(رجال الأعمال ونقابات)
النسيج الاجتماعي : (متشتت، متوحد)	تونس دولة أمة موحدة، لاتوجد انقسامات دينية، ولا طائفية ولا عرقية(99% مسلمين/مالكية)	الاختلافات الدينية، وجود حوالي 10% من الأقباط اضافة الى وجود بعض الأقليات المذهبية، (شيعة)

الحركات الاحتجاجية والعنف في المسار الثوري، والمرحلة الانتقالية	بدأ بأعداد قليلة، ثم تصاعدت موجة العنف والاغتيالات السياسية، والارهاب، حوالي 300 قتيل	ارتفاع عدد الاحتجاجات السياسية، والعنف منذ الثورة، ازدادت حدة بعد اقصاء الاخوان، حوالي 5000 قتيل
مميزات النظام من خلال دور المؤسسات السياسية: (الدور الذي تلعبه البيروقراطية الادارية، ومدى تغلغلها في الشؤون السياسية أو حيادها)	-قوة المؤسسات، دولة عضوية متجددة بمؤسسات ادارية محايدة عن السياسة، بعقلنة البيروقراطية دولة مؤسسات دائمة وسيادة القانون، واستقلال القضاء.	-تغلغل البيروقراطية وتجذر الدولة العميقة في مفاصل الدولة المصرية(الادراة، القضاء، الشرطة) ونفاذها في المجتمع، وهي مجموعة مؤسسات ورموز النظام السابق
دور تأثير النخب: (ايجابي/سلبي)	نخب مدنية معتدل، ساعدت على التحول الديمقراطي ايجابيا	-نخب طبقية أو مصلحية ساهمت بالاستقطاب والتحريض
دور الإعلام: (نقل المعلومة بحياد/توجيه الرأي العام لجهة معينة)	أغلبه اعلام حكومي، شهد الانفلات الاعلامي بعد الثورة تحريض، لكن سرعان ما تنظم بقانون للقطاع، أغلبه صحافة مكتوبة، قلة الفضائيات مقارنة بمصر	-أغلبه اعلام خاص امبراطوريات الإعلام لرجال اعمال ارتبطوا بالنظام السابق، التحريض وتشويه للرئيس مرسي، اعلام موجه لجهة اعتبر كمنبر للعمل السياسي.
النتيجة و المحصلة للمسار السياسي للحركات الاسلامية	-الاستمرارية في المشاركة والبقاء في السلطة، تقريبا في كل الحكومات(الترويكا، لحبيب الصيد، يوسف الشاهد)	-الاقصاء والخروج من الحياة السياسية نتيجة الأخطاء الفادحة لهم بعد الاطاحة بمرسي اضافة الى القمع التنكيل والعنف

المبحث الثالث: البدائل المستقبلية للحركات الاسلامية في كل من تونس ومصر

تهدف هذه المحطة من الدراسة الى استشراف واقع الحركات الاسلامية مستقبلا، بناءا على تطوراتها الفكرية والتنظيمية وكذا من خلال ممارساتها وأجنداتها السياسية سواءا في الحكم، أو من خلال بقائها في المشاركة السياسية وهو الحال بالنسبة للنهضة، وعلى النقيض رؤية بدائل الاخوان بعد اقصائهم وعزلهم من الحياة، وكذا من خلال النظر الى التحديات البنيوية والسياسية للمحيطين الداخلي المحلي والخارجي الدولي المفروضة عليهم.

المطلب الأول: سيناريو الاستمرارية (حركة النهضة في المشاركة السياسية-الحكومة والمعارضة)

يجمع العديد من الباحثين على أن استمرار حركة النهضة في المشاركة الحكومية، وعدم اقصائها من المشهد السياسي راجع الى عدة أسباب ومميزات، مكنتها من مواجهة التحديات الذاتية(مراجعتها لأطر ها التنظيمية والهيكلية والفكرية)، وموضوعية تميزت بقدرتها على قراءة واقعية لمقتضيات المرحلة الانتقالية الحساسة، وما بلورته من سياسات وبرامج تتلائم مع الأزمات والتحديات التي كادت أن تعصف بها، ولعل من أبرزها ميلها الى التوافق و التشاركية مع الأطياف السياسية الأخرى بدل الاقصاء.

وعموما تميزت معظم سياسات حركة النهضة بعد وصولها للحكم، وبقائها في المشاركة في بالسمات التالية:[1]

-اعتماد التوافق كآلية لترتيب الوضع الانتقالي، (بدءا من ميلها لتشكيل ائتلاف الترويكا، في أول تجربة للحكم).

-مفهوم التشارك أو المنهجية التشاركية في تدبير الحكم واقتسام السلطة، وهو ما يفسر واقعيتها بعدم تحمل مسؤولية وأعباء الحكم وحدها، وطمأنة القوة السياسية والمدنية بخصوص الحقوق والحريات وبشكل خاص الحريات الفردية، ولعل تنازلاتها لصياغة دستور توافقي أبرز برهان على حجية طرحها هذا.

[1]-بلال التليدي، مرجع سابق، 206

- طمأنة القوى الدولية بخصوص الالتزامات والاتفاقات الدولية، وتأكيد النهضة على تأمين المصالح الغربية المشروعة، وهو ميل الى ابداء انطباع ايجابي لديهم على انفتاح الحركة، واختلافها عن الحركات المتشددة.

ولا شك أن الحركة قد أبدت بذلك تحولا جذريا في الخطاب السياسي بتحولها من المعارضة، ومرحلة النفي والإقصاء، الى موقع المسؤولية الحكومية، وهو أمر طبيعي وحتمي، للتغير في المواقف حسب المواقع.

موقف الحركة من الديمقراطية: فانحياز الخطاب السياسي للحركة إلى المسألة الديمقراطية ليس إجراء تكتيكيا وإنما ايمانا بها وبدورها بوصفها أداة رئيسة في إدارة الصراع السياسي و يقول راشد الغنوشي إن: "حزب النهضة الذي شاركت في تأسيسه والذي أرأسه يعزز الرؤية الديمقراطية للمستقبل التي هي متجذرة في تاريخنا وثقافتنا وقيمنا كأمة، وكحزب ديمقراطي إسلامي، نحن نعتقد أن الديمقراطية هي الخيار الطبيعي لشعبنا - الآن أكثر من أي وقت مضى".[1]

ولعل أبرز آليات الديمقراطية هي الحوار، والتعددية فكان الحوار الوطني الهادف، وسيلة وأداة فعالة في إخراج المسار من المأزق عقب اغتيال النائب محمد البراهمي في 25 يوليو 2013 وهو ما دفع الى انسحاب 60 برلمانيا من المعارضة احتجاجا على قتل أحدهم والذي على أثره انسحبت النهضة من السلطة، ووافقت على ترك الأمر لحكومة تكنوقراط لتسيير ما تبقى من المرحلة الانتقالية، كما كانت مواقف الحركة أكثر واقعية وبراغماتية أثناء الإعداد ا للدستور التونسي الجديد وما صحبه من توترات وخلافات كانت جزءا من المناخ السياسي المحتقن، وخاصة في صيف 2013، ففي الوقت الذي توقّع فيه البعض أن تتمسك الحركة بمواقفها الأيديولوجية، بخاصة في القضايا ذات الحساسية الدينية مثل النص على الشريعة مصدرا للتشريع، والمساواة بين الرجل والمرأة، وتعدد الزوجات، وقضايا الحريات بخاصة حرية الضمير والعقيدة...إلخ، فوجئ الجميع بالمواقف التوافقية للحركة، والتي تماشت مع مواقف غيرها من القوى المشاركة في المجلس التأسيسي.[2]

---

[1]- خليل العناني، **الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من "الربيع العربي"، أسئلة المشروع والأيديولوجيا والتنظيم**، مرجع سابق، ص46

[2]-المرجع نفسه، ص46

كما أنها تبرهن أن الاسلام والديمقراطية لا يتناقضان وأن المحيط العربي يتقبل المعادلة ويقدر على انجاحها، ويعزى نجاح التجربة التونسية من زاوية التعامل السياسي لتغليب منطق الاتزان على الراديكالية والوفاق على الصراع.

تماسك القيادة تنظيميا واعتدالهم فكريا:

حيث انعكس التنظيم الهيكلي والمؤسسي ايجابا على التحديات التي كادت أن تعصف بالحركة، بعدما تواصل الجذب فيما بعد انتخابات 2011، بين العلمانيين والإسلاميين من جهة، ومن جهة أخرى الحكومة والمعارضة إلا أن جل الأطراف غلبت التوافق على الصدام، بما فيها حركة النهضة التي مرت تدريجيا من التشدد الى اللين وهمشت الراديكاليين في صفوفها وفي خارجها وانضمت الى معسكر الوفاق العام.[1]

استطاعت الحركة أن تتجاوز تحديات تهدد تماسكها المؤسسي والتنظيمي، خاصة بعد الخلافات الداخلية، والتي انسحب على إثرها عدد من القيادات المهمة في الحركة، فعلى سبيل المثال، عندما استقال حمادي الجبالي من منصبه بوصفه أمينا عاما للحركة وذلك حين كان رئيس الوزراء بعد رفض "النهضة" تشكيل حكومة تكنوقراط في مارس 2013، أشار البعض إلى إمكانية حدوث انقسامات داخل بيت النهضة، ولكن ذلك لم يحدث، صحيح أن عددا من الأعضاء استقالوا وشكلوا حزبا منافسا أطلقوا عليه "حزب البناء"، الا أن ذلك لم يؤثر على تماسك الحركة الداخلي، وكذلك الأمر حين رفض مجلس الشورى للحركة الحياد في الانتخابات الرئاسية 2014، اعترض البعض على قراره وعده تخليا عن الثورة وتنازلا لخصومها، بمن فيهم خاصة حزب "النداء"وقد استقال البعض على اثر هذا الموقف لكن المؤتمر العام التاسع والعاشر للحركة وبحضور ما يقارب 40 ألف شخص، كان بمنزلة علامة واضحة على الوحدة والتماسك.[2]

[1]-حمادي الرديسي ورحاب بوخياطة، مرجع سابق، ص24

[2]- خليل العناني، **الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من "الربيع العربي"، أسئلة المشروع والأيديولوجيا والتنظيم**، مرجع سابق، ص46

انتخابات 2014: "تراجع حركة النهضة، ونجاح الانتقال الى التدعيم الديمقراطي"

حافظت النهضة على حضورا مميزا لها في تشريعيات 2014 ب69(مقعد) رغم تراجعها الى المركز الثاني في المقابل، تصدر نداء تونس المشهد بأسبقية عددية نسبية (86 مقعد)، و قررت حركة النهضة عدم تزكية أي مترشح رسميا للانتخابات الرئاسية ودافعت على مرشح وفاقي، وقرر مجلس الشورى في الأسبوع الأخير من الحملة الانتخابية في اجتماع 20" نوفمبر" تفويض أعضائها وأنصارها اختيار من يرونه الأصلح للقيام بمهام رئيس الجمهورية.[1]

وقرر حزب نداء تونس الفائز الاستغناء عن "الجبهة الشعبية" والتحالف مع "حركة النهضة" و"الاتحاد الوطني الحر" وحركة "آفاق تونس"، وهو تحالف يميني/يميني، يجمع بين اليمين المنفتح (نداء تونس، و آفاق تونس، و الاتحاد الوطني الحر)و(اليمين المحافظ حركة النهضة)، ويتميز بحال من التقارب في مستوى الهوية والبرامج الاقتصادية و يؤمن الحصول على أكبر نسبة من الأصوات داخل البرلمان، ذلك أن النهضة حازت ثلث مقاعد مجلس نواب الشعب و"آفاق تونس" حاز 9 مقاعد، في حين يحظى "الاتحاد الوطني الحر" بـ 16مقعدا، و مّكن مجموع هذه القوى الحزبية المتآلفة رئيس الحكومة الحبيب الصيد، وحزب "نداء تو نس "من الفوز بمطلب كسب الثقة في البرلمان، و يضمن للحكومة الوليدة حزاما سياسيا وعمقا شعبيا يقيانها مطبات التجاذبات الأيديولوجية والهزات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية.[2]

من هنا فإن إشراك النهضة في الحكومة الائتلافية لم يكن فعلا عفويا، أو عملا اعتباطيا من جانب "نداء تونس"، بل كان خيارا إستراتيجيا رام النداءيون من خلاله تحقيق عدة مطالب، من بينها نيل الثقة في البرلمان بأغلبية مريحة، وفي الوقت نفسه تحافظ حركة النهضة على مشاركتها المستمرة في الحكومة وتعكس بذلك ثقل قاعدتها الشعبية، وتحاول أن تترجمها الى قرارات سياسية وبرامج تنموية، لتعزز فرص حضورها الدائم على الساحة السياسية.

ودخلت حركة النهضة عام 2017، وهي تحمل أغلبية برلمانية، تبلغ (69)مقعدا، وهو عدد تراجع بنحو 20 مقعدا عما نالته في انتخابات 2011، والتي كان من بين أسباب هذا التراجع تصدع حائط

[1]- حمادي الرديسي ورحاب بوخياطة، مرجع سابق، ص21-19

[2]- أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس :قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات**، مرجع سابق، ص10

الوفاق الذي شاركت الحركة نفسها في بنائه، جدير بالذكر أن حركة النهضة لم تحصل على الأغلبية النيابية في 2016 إلا بعد تفكك الكتلة البرلمانية لنداء تونس(86 نائبا قبل التفكك)، والتي سقط منها 22 نائبا لتذهب في عكس اتجاه التوافق الذي بدأت تونس تجربتها الديمقراطية به وخاصة النهضة عبر الترويكا والذي تطور مع "**وثيقة قرطاج**"، التي وقعتها في 13 يوليو 2016 تسعة أحزاب وثلاث منظمات كبرى، وتضمنت أهداف محددة للحكومة وأولويات متفق عليها للعمل الوطني، ونتج عنها حكومة "يوسف الشاهد" والتي دخلت مربع العمل في 20أغسطس 2016، وتعد أكثر الحكومات تنوعا على الصعيد الايديولوجي.[1] وهو ما يفسر قبول النهضة بالتعددية السياسية ويترجم رغبتها بالتوافق مع التيارات السياسية المتنوعة.

ومن خلال تفاعلها مع الاستحقاق الحكومي، أثبتت "النهضة" أنها حركة مرنة تتفاعل مع الواقع وتستجيب لاكراهاته ومقتضياته، وتعمل على إثراء تجربتها في الحكم، منتقلةً من المعارضة (على عهد بورقيبة وبن علي) إلى قيادة "الترويكا" الأولى والثانية في المرحلة الانتقالية، لتجرب حاليا المشاركة في ائتلاف حكومي يغلب عليه اللون العلماني الليبرالي، وهو ما ساهم في إغناء رصيدها السياسي وتطبيع علاقتها بمؤسسات الدولة.[2]

وعليه يمكن أن نستخلص العديد من الاستنتاجات حول تجربة حركة النهضة في الحكم واستمراريتها فيه، تعكس مجموعة من السياسات والبرامج والآليات التي اتبعتها الحركة للحفاظ على استمراريتها أهمها:[3]

-استطاعت حركة النهضة بعد الثورة التونسية أن تعود بقوة، وبفترة زمانية قياسية الى المشهد السياسي التونسي، كلاعب أساسي، وتكتسب التأييد الجماهيري بعد سنوات طويلة من الاقصاء، وأن تعتلي سدة الحكم في تونس بعدما قدمت نفسها بديلا سياسيا عن النظام السابق، مستفيدة من حالة المظلومية التاريخية والتعاطف الشعبي معها، نتيجة لما تمتعت به من انضباط تنظيمي وامتلاكها

[1]-وسام فؤاد، مرجع سابق، ص3

[2]- أنور الجمعاوي، **الحكومة الائتلافية في تونس :قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات**، مرجع سابق، ص19

[3]- محمود سليم شووبكي، مرجع سابق، ص171-172

لأساليب التعبئة الجماهيري، مستفيدة من حالة التشتت التي عانت منها الأحزاب السياسية التونسية بعد الثورة.

-ارسائها لمفهوم التعددية والشراكة السياسية كإحدى مؤشرات التحول الديمقراطي، بتحالفها مع أحزاب علمانية، وتشكيل ائتلاف الترويكا كأول ائتلاف تشاركي حاكم في تاريخ تونس، والذي أدار تجربة الحكم لمدة عامين ونصف تقريبا.

-أبدت حركة النهضة استعدادا لمبادرة الحوار الوطني التونسي، ووسعت من هامش الحوار في ظل تنوع أطياف المجتمع التونسي، وأسهمت في انجاحه وفي تجاوز الأزمة التونسية التي عصفت في تونس صيف 2013، واتسم سلوكها السياسي بالمرونة، باستقالة حكومتها لصالح حكومة تكنوقراط من أجل انجاح المسار الانتقالي، وغلبت بذلك الشرعية التوفقية عل الشرعية الانتخابية، وأكدت دورها الداعم لعملية التداول على السلطة ليشكل ذلك سابقة سياسية في المنطقة العربية.

-بروز دور القيادة السياسية الحكيمة في مسيرة النهضة، وبشكل خاص في رئيس الحركة راشد الغنوشي، الذي أبدى مرونة سياسية في العلاقة مع الأطراف السياسية الأخرى، وفي ممارسة الضغط على أنصار ومؤيدي وقادة النهضة، سواء بإقناعهم لإسقاط قانون العزل السياسي، أو باستثمار حضوره وثقله السياسي لإقناع قواعده بضرورة القبول بالحوار الوطني وشروطه مما كان له الأثر الكبير في انجاح التوافق الوطني التونسي.

المطلب الثاني: أسباب عدم استمرارية الاخوان في الحكم

يجمع المحللين على أن هناك أسباب عديدة لعدم استمرارية الأخوان المسلمين في الحكم، يتعلق بعضها بالمنظومة الفكرية والتنظيمية للجماعة، وبعضها الآخر يتعلق بآداء مؤسسة الرئاسة وحكومة هشام قنديل.

عدم تحويل الشرعية الانتخابية الى شرعية الانجاز:

تجمع أدبيات التحول الديمقراطي على أن مفهوم الشرعية يستند الى مصدرين رئيسيين:[1]

الأول: هو أسلوب الوصول للحكم بمعنى أن مصدر الشرعية هو وصول الرئيس المنتخب أو الحزب صاحب الأغلبية من خلال انتخابات حرة و منصفة، ويترتب على ذلك أن تصبح الانتخابات هي الحلقة الحاكمة في سند الشرعية، وذلك باعتبارها الطريقة الوحيدة في النظم الديمقراطية للوصول الى الحكم وتولي السلطة.

الثاني: هو التزام الرئيس أو الحزب المنتخب بقواعد الأداء الديمقراطي، ويشير هذا الالتزام الى تمسك الحكومة بالأسلوب الديمقراطي في تعاملها مع المعارضين والمخالفين لها في الرأي، وعدم استخدامها لسلطتها أو أغلبيتها البرلمانية لتمرير قوانين مناهضة للديمقراطية، أو مخلة بالحقوق المدنية والسياسية، كإقصاء الأقلية والرأي المعارض، كما يشير الى نجاح الحكومة في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها للمواطنين في الحملة الانتخابية، وعليه فان التعهدات بمثابة التعاقد الذي تم تصويت الناخبين وفقا له، ويمثل التوقعات الشعبية التي ينبغي على الحكومة تحقيقها من خلال السياسات العامة.

واذا كان الاخوان قد حازوا شرعية الصناديق الانتخابية، خلال فوز الذراع السياسي (حزب الحرية والعدالة) في الانتخابات التشريعية، وفوز محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية، فانهم فشلوا في ترجمة هذا الفوز لما يعرف ب"شرعية الانجاز"، بمعنى وضع استراتيجيات وخطط لمواجهة المشكلات والتحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع، وتنفيذها بفاعلية وكفاءة مع تعزيز اجراءات المحاسبة والمساءلة خلال التنفيذ، فالانجاز هو مصدر للشرعية لا يستغني عنه أي نظام سياسي مهما كانت

[1]- فتحي السيد أحمد، مرجع سابق، ص322-323

مصادر شرعيته الأخرى وقد تجلى عدم نجاح ادارة مرسي والإخوان في مظاهر عديدة منها: تعميق حدة الانقسام السياسي والاجتماعي العلماني-الاسلامي في مصر، واتساع رقعة الاحتجاجات والعنف والانفلات الأمني، وتفاقم حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والتراخي في استعادة هيبة الدولة وتحقيق سيادة القانون، واتساع نطاق التوظيف السياسي للدين.[1]

الانكفاء على الذات وبقاء ممارسات العمل السري:

وعلى الرغم من وصول الاخوان الى السلطة، ظلت الجماعة فاقدة لأساس قانوني لوجودها ولم تكيف أوضاعها مع قانون تكوين الجمعيات، الا في مارس2013 عندما تم اشهار جمعية تحت اسم"جمعية الاخوان المسلمين"، دون أن يتعرف أحد على وجه التحديد طبيعة العلاقة بين الجماعة وحزبها "الحرية والعدالة"، والجمعية المنشأة حديثا، كما ظلت الجماعة بأسلوبها السري المنغلق الذي اعتادته، حتى وهي في السلطة، ناهيك عن نزعة الغرور والاستعلاء لبعض قادتها.[2]

ألأداء الهزيل لمؤسسة الرئاسة وعدم فصلها عن مكتب الارشاد:

وفي هذا السياق فان تدني مستوى أداء الرئاسة، يمثل حجر الزاوية في ضعف قدرة النظام برمته على الانجاز، وعند الحديث عن أداء الرئاسة تبرز معضلة اهتزاز مصداقية الرئيس، وذلك لوجود فجوة بين أقواله وأفعاله، كما أن الرئيس مدعوما بحزبه وجماعته وحكومته لم يستطع بلورة رؤية وطنية أو مشروعا حقيقيا لتحقيق أهداف الثورة في التنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وقد أكدت الأيام أن "مشروع النهضة" الذي روجت له الجماعة في الانتخابات الرئاسية وهم كبير، وهو مجرد شعارات وعناوين عامة في غياب استراتيجيات وبرامج واضحة ومدروسة لتحقيق أهداف الثورة، وقد وقع الرئيس وحكومته في أسر معالجة المشكلات اليومية مما عكس غياب الخيال السياسي، وانعدام القدرة على طرح أي أساليب ورؤى وأفكار جديدة تختلف عما كان سائدا في العهد السابق.[3]

[1]-ابراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص190-191

[2]- المرجع نفسه، ص191

[3]- فتحي السيد أحمد، مرجع سابق، ص333

كما فشل الرئيس في أن يمارس دوره كرئيس لكل المصريين، وليس رئيسا لجماعة الاخوان فقط، حيث أظهر في خطاباته وممارساته انحيازا واضحا للجماعة، وأثبت أنه أسير للتفكير بمنطق الجماعة وليس بمنطق الدولة.

كما نشرت اللجنة التي شكلتها الحكومة-بعد الاطاحة بمرسي- وتضم قضاة، مجموعة من مراسلات سرية لأجهزة الأمن عثر عليها داخل مقر مكتب الإرشاد (أعلى سلطة داخل التنظيم) الذي سيطرت عليه اللجنة في عام 2013، وأشارت وثائق أخرى إلى أنه لم يكن هناك فصل بين مكتب الإرشاد ومؤسسة الرئاسة والحكومة وحزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية للإخوان) إبان حكم الرئيس السابق محمد مرسي المنتمي إلى التنظيم، وأوضحت تدخل قيادات داخل الإخوان لاختيار عدد من المسؤولين الحكوميين.[1]

بالإضافة الى ما سبق فان جانب من مؤسسة الرئاسة مبعثه غياب المؤسسية والمهنية، فعلى الرغم من أن مرسي عين عددا من المستشارين والمساعدين، الا أن ذلك لم يتم ضمن اطار مؤسسي يحكم عمل مؤسسة الرئاسة ويضبط طريقة اتخاذ القرار السياسي، ناهيك عن تفضيل الرئيس أهل الثقة على أهل الخبرة، ولذلك اتسم أداء مؤسسة الرئاسة بحالة من الارتباك والتخبط في القرارات، حيث أصبح من المعتاد أن يصدر الرئيس قرار ثم يتراجع عنه أو يحكم القضاء بعدم دستوريته، مما يؤكد أن القرارات تصدر على عجل، ولا تخضع للدراسة الكافية من قبل المختصين ونظرا لشعورهم بشكلية وجودهم في مؤسسة الرئاسة، فقد استقال عدد كبير من مساعدي ومستشاري الرئيس على خلفية الاعلان الدستوري[2]

غياب النظرة التوافقية وبروز منطق الاقصاء:

ومن أسباب الفشل أيضا السعي المحموم من قبل الجماعة للاستحواذ الكامل على السلطة دون مشاركة أي قوى سياسية أخرى، والسيطرة على مفاصل الدولة المصرية، مما ساد الانقسام السياسي والاستقطاب على الأسس الايديولوجية مابين التيارين العلماني الليبرالي والإسلامي، وقد اقترن

[1]- صحيفة العرب، **وثائق سرية تقوض خطط الإخوان في ذكرى الثورة، التنظيم خطط لإضعاف الشرطة والاستخبارات المصرية عبر اختراقهما**، الإثنين 2016/01/25 - الموافق لـ 15 ربيع الثاني 1437 السنة 38 العدد 10165، ص1

[2]- فتحي السيد أحمد، مرجع سابق، ص333-334

ذلك بوجود تداخل كبير بين مكتب الارشاد ومؤسسة الرئاسة، وبدا واضحا أن الرئاسة تابعة للمكتب، حيث أنه كثيرا ماصدرت تصريحات عن قيادات اخوانية بشأن أمور تخص الرئاسة فقط، وهو ماسبب حرجا بالغا للرئيس، وبدلا من أن يتبنى نهجا اصلاحيا في التعامل مع أجهزة الدولة ومؤسساتها دخل في صدام مع القضاء والشرطة والإعلام، كما غلب التوجس وعدم الثقة على علاقته بالمؤسسة العسكرية، وأدى ذلك الى التعجيل بإزاحته.[1]

عدم الاستعداد للسلطة: بعد ثورة 25يناير تبين أن الاسلاميين لم يكونوا على استعداد لتسلم السلطة عقب الاطاحة بمبارك، ولم يكونوا يملكون الكوادر الكافية المؤهلة لتحمل أعبائها، وكان الأولى بهم ألا يتصدوا لتحمل المسؤولية خاصة في المرحلة الانتقالية، ومع علمهم من تربص الثورة المضادة بهم وبتفاقم المشكلات الاقتصادية وتعقدها، وكان الأفضل للاخوان أن ينافسوا على نسبة محدودة من مقاعد البرلمان وألا يدفعوا بمرشحا لرئاسة الجمهورية، وأن يركزوا جهدهم على المحليات والبلديات والتي يمكن من خلالها أن يحدثوا الانجازات الملموسة ويتصدوا في الوقت نفسه للفاسدين، وبالتالي يدفعوا بالثورة للامام، خاصة وأنها منحتهم الحرية وأخرجت معتقليهم من السجون، ومنحتهم فرصة الوجود القانوني والعلني في المجتمع.[2]

اتباع منهج المهادنة والملاينة مع النظام القديم: اتبع الاخوان منهج الملاينة مع قوى النظام القديم وحلفائهم في الخارج على أمل التغلب عليهم مع مرور الوقت واحتوائهم، كما حاولوا شراء ولاء بعض من تلك القوات غير مدركين أن عامل الوقت لم يكن في صالح الثورة، بل في صالح الثورة المضادة، التي استطاعت مع مرور الوقت أن تجمع صفوفها، و"تشحذ أسلحتها"وتشن حربا على الثوار والإسلاميين وقد نجحت منذ استفتاء 19مارس2011 في شق قوى الثورة، وإشعال الصراع الاسلامي العلماني في المجتمع وهو ماجنت قوى الثورة المضادة ثماره في 30يونيو وما بعدها، حين تكاتف معها معسكر كبير من الثوار، وأغلب القوى العلمانية"**جبهة الإنقاذ**" في صراعها مع الاسلاميين.[3]

وعليه تعددت مظاهر الأزمة البنيوية التي تعمقت في ظل حكم مرسي وأهمها:

---

[1]- -ابراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص191

[2]-محمود عبده، مرجع سابق، ص165-166

[3]- المرجع نفسه، ص167

- استمرار عملية التآكل المؤسسي في أجهزة الدولة ومؤسساتها، بحيث أصبحت عاجزة عن القيام بوظائها بفاعلية وكفاءة، فهناك مؤسسات عانت من انقسامات ومشاكل، وهذا ما أصاب مؤسستين رئيسيتين منوط بهما فرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة.

- تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك في النقص الحاد في حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي، وتراجع قيمة الجنيه، والارتفاع المستمر للأسعار والخدمات وتراجع الاستثمار.

- اقحام القضاء في الخلافات والمشاكل السياسية، فنظرا لاتساع الأزمة بين الفاعلين السياسيين وفشلهم في ارساء تقاليد حادة للحوار كآلية للعمل السياسي، فقد أصبح اللجوء للقضاء هو البديل المفضل لحل القضايا والخلافات السياسية، وبذلك أصبحت السياسة تلقي بظلالها الثقيلة على عمل السلطة القضائية مثل محاصرة المحاكم وإرهاب القضاة.

- التوظيف السياسي للدين واستمرار أحداث الفتنة الطائفية، التي تزايدت بشكل لافت بعد الثورة، وتحولت المساجد لمنابر للحشد والتعبئة السياسية، وزادت الاحتجاجات واتسع نطاق الانفلات الأمني بشكل غير مسبوق، ويتجلى ذلك في انتشار العنف وأعمال البلطجة، وتفشي الفوضى، اضافة الى شيوع حالة الانفلات الاعلامي، كمنابر لإشاعة العنف والكراهية، خاصة بين التيارين الاسلامي والعلماني.[1]

وعليه فبالرغم من أن مرسي وجماعة الاخوان قد اختيروا عن طريق الانتخابات واستمدوا الشرعية بطريقة دستورية قانونية، الا أن ذلك لم يمنع تجمع العديد من الأحزاب والقوى المدنية ضدهم ويحشدوا المتظاهرين ضد مرسي وسياسته، والتي اعتبروها تكريسا للفئوية، وتتجه لأخونة الدولة كما بينت أحداث 30يونيو انقسام حاد مابين أنصار مرسي، والإخوان، وجبهة القوى العلمانية المناهضة لحكمه، وفي الجدول التالي و في دراسة تحت عنوان:"**إلى أين يذهب العرب رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية**" تحت إشراف مؤسسة الفكر العربي، شملت رأي 30 مفكرا و باحثا عربيا من المتخصصين في القضايا الفكرية والواقعية للعالم العربي، ومن بين ما تم مناقشته قضية الإخوان المسلمين والتحول الديمقراطي والحداثة عبر توجيه سؤال ل 30 باحث هو : هل جماعة الإخوان المسلمين قادرة على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي ؟. و كانت النتيجة أن أجاب وفسر ما

[1]- فتحي السيد أحمد، مرجع سابق، ص331-332

نسبته 59 بالمائة من الباحثين ب (لا) و 27 بالمائة من الباحثين ب (نعم) حين أن 149 بالمائة من الباحثين لم يكن لهم جواب محدد بمعنى .[1]

وقد اختلفت الأسباب التي قدمها الباحثون حول (أسباب فشل) الإخوان المسلمين مثلما يوضح الجدول التالي(11):[2]

القائلون بعدم قدرة جماعة الاخوان على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي	التكرار	النسبة المئوية
لأن جماعة الاخوان لم تجدد أطروحاتها ورؤاها الدينية	12	%24
لاحتكامها الى منطلقات متضاربة ستقودها للفشل	8	%16
لأنها تتجه الى الهيمنة السياسية المطلقة	8	%16
لاختزالها الديمقراطية في الجانب الأداتي فقط	5	%10
لأن ليس للحركة مشروع تنموي أو نهضوي شامل	4	%8
لأن الحركة مؤدلجة أصلا وغير ديمقراطية	4	%8
لأنها جماعة محافظة وثائرة على قيم العصر والثقافة التنويرية	3	%6
لأن هدفها أسلمة الدولة والمجتمع	3	%6
لأن القبول بالآخر والاعتراف به ليس واردا في فكرها	2	%4
لأنها أثارت قضايا شكلية ومظهرية وخلافية	1	%2
المجموع	50	%100

الجدول رقم (11):القائلون بعدم قدرة جماعة الاخوان على التوافق مع متطلبات التحول الديمقراطي

المطلب الثالث : السيناريوهات المستقبلية لجماعة الاخوان المسلمين

بعد أحداث 3يوليو 2013، وما شهدته الساحة السياسية المصرية من تغير في موازين القوى عقب عزل الرئيس مرسي، وإقصاء الاخوان من قبل المؤسسة العسكرية، تبرز العديد من التحليلات الرامية الى استشراف مستقبل جماعة الاخوان السياسي، حيث لا يمكن الجدال بأن جماعة الاخوان

[1]- مؤسسة الفكر العربي، **إلى أين يذهب العرب –رؤية 32 مفكرا في مستقبل الثورات العربية-**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 2012، ص 435

[2] - مؤسسة الفكر العربي، **مرجع سابق**،ص435

تمر بأصعب اختبار لها منذ خمسينيات القرن الماضي، وذلك حين تم حظر الجماعة واعتقال الآلاف من قادتها وأعضائها عام 1954، مما أدى إلى إقصائهم تماما من المشهد السياسي لمدة عقدين وهي الفترة التي تعرف في أدبيات الجماعة بفترة "المحنة"، والتي دامت حتى أوائل السبعينيات بيد أن المحنة تبدو هذه المرة أشد وطأة وصعوبة ليس فقط لخروج الإخوان من السلطة بعد عام واحد من وصولهم إليها، وهي التي انتظرتها عقودا، وإنما أيضا لحالة العداء المتزايد التي تواجهها الجامعة من مؤسسات الدولة وبعض قطاعات المجتمع.[1]

وعلى الرغم من أن الضربات التي تلقتها جماعة الاخوان في مصر سوف تضعفهم الى حد كبير، إلا أنه من غير المتصور أن تختفي الجماعة خلال الأجلين القصير والمتوسط، وذلك بحكم طبيعتها وجذورها التاريخية، ومعطيات واقعها، وبالطبع من غير المستبعد حدوث انشقاقات داخل الجماعة، وربما بروز تيار تجديدي في صفوف شبابها بحيث يتجاوز أخطاء وخطايا الشيوخ.[2]

ويدعم هذا الطرح الباحث خليل العناني اذ يصرح:" يصبح القول بأن الجماعة في طريقها للاختفاء أو الاندثار أبعد ما يكون عن الواقع، فجماعة الإخوان ليست مجرد حزب سياسي وإنما هي بالأساس حركة اجتماعية دينية ذات جذور، ولها شبكة تنظيمية واسعة يصعب تفكيكها من خلال القمع الأمني، بل على العكس من ذلك، فإنه خلال فترات القمع والإقصاء الشديدة تميل الجماعة إلى الداخل - شأنها في ذلك شأن أي حركة أيديولوجية - من أجل تحقيق التماسك والبقاء، وهو ما يعني أنه كلما ازداد القمع الخارجي، ازداد تماسك الجماعة وتضامن أعضائها خلف القيادة، لذا فإن أحد النتائج غير المباشرة التي ترتبت على انقلاب 3 يوليو هو زيادة التماسك الداخلي في التنظيم على الأقل حتى الآن، ولعل الخطر الأكبر الذي تخشى منه الجماعة الآن هو حدوث انقسام أو تصدع داخلي قد يؤدي إلى انفراط التنظيم وضعف قدرة القيادات في السيطرة عليه".[3]

---

[1]- خليل العناني، **جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة مابعد مرسي**، مرجع سابق، ص22

[2]-ابراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سابق، ص213

[3]- خليل العناني، **جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة مابعد مرسي**، ص23

وبناءا على هذه الوقائع تطرح العديد من السيناريوهات والبدائل المستقبلية التي تحاول استشراف مآل تجربة الاخوان، بعد اقصائهم من الحكم والساحة السياسية معا، فأحد السيناريوهات بأن مسارهم محكوم بثلاثة خيارات هي:

1/ خيار السير الى الأمام:

ويعني ذلك بمراجعة الأفكار والأدوار، وابداء الاعتذار عن الأخطاء المرتكبة في الحكم، وتقديم تصور جديد يؤلف بين الجماعة وبين فكرة"الوطنية"، باستعدادهم للتعددية السياسية والفكرية والتداول على السلطة، وقطعها عن أن الديمقراطية لا تعني فقط"صندوق الانتخاب"، انما هو اجراء من حزمة اجراءات يجب أن تواكبها قيم ونسق للحرية الشخصية والعامة، والانفتاح والتسامح وتكافؤ الفرص وكذا اعادة ترتيب صفوف الجماعة بما يقود الى تنحية القادة المتشددين"التيار المحافظ"، ويتقدم بالاصلاحيين على حساب المنتمين الى أفكار التيار القطبي، وهذا يمكن من اعادة دمج الاخوان طوعا الى المجتمع فكريا وتنظيميا.

2/خيار الرجوع الى الخلف:

وهو الدخول في مواجهة عنيفة وأعمال عدائية ضد مؤسسات الدولة، وفي طليعتها القوات المسلحة والشرطة والقضاء، انتقاما لإسقاط سلطة الاخوان، ورغبة في افشال السلطة التي حلت محلهم، وإرهاقا لدولة بإجبار الحكام على تقديم تنازلات جذرية أو فارقة، وهذا مايعني انتحارهم مقارنة بتوازنات القوى خاصة أن هذه الاستراتيجية باءت بالفشل في تجارب سابقة، اضافة الى أن أغلبية الشعب المصري ترفض هذا المسار تماما.

3/خيار الثبات في المكان:

يدخل الاخوان بمقتضى هذا الخيار بتفاوض مع السلطة الجديدة، ولو بعد حين، بإعادتهم الى الحياة العامة تحت طائلة المشروعية القانونية والشرعية السياسية، حيث يخوضون الاستحقاقات السياسية البرلمانية والمحلية وربما الرئاسية، ويظهرون التسليم بنتائجها.[1]

[1]-عمار علي حسن، **مابعد المرحلة الانتقالية في مصر**، مرجع سابق، ص103-104

ويرى الباحث بأن الاخوان لن يذهبوا الى الخيار الأول، لأنه بدا صعبا على قيادات شاخت في مواقعها ترفض التطوير الفكري وتتوهم أنما في رؤوسها من أفكار يجسد الطريق المستقيم، لكن ربما يتزايد بمرور الوقت حجم المقتنعين بهذا المسار في صفوف الاخوان، من أجل انقاذ ما يمكن انقاذه، كما أن الخيار الثاني يبدو مكلفا، خاصة أنهم يدركون حجم المحن التي مروا بها حين اصطدموا بالدولة وخصوصا المؤسسة العسكرية، كما أن الصدام سيزيد في الهوة مابين الاخوان والمجتمع، ويزيح صورتهم من المخيلة الشعبية ويقلبها من أعضاء الجماعة الدعوية والتنظيم السياسي الى المجموعة الارهابية أو الاجرامية، ويرجح الباحث الخيار الثالث وهو الثبات في المكان.[1]

وفي مقال له يرجح النائب العام السابق للإخوان محمد حبيب، انحيازهم الى خيار" الرجوع الى الخلف" اذ يقول:"ان معرفتي الوثيقة بهؤلاء وخبرتي الطويلة معهم تؤكد بأنهم لن يقوموا بأي مراجعات فكرية كما أنهم لن يعترفوا بأخطائهم في الممارسات الماضية، سواء قبل أو أثناء توليهم الحكم أو بعد الاطاحة بهم، أو ما حدث في اعتصامي رابعة والنهضة، بل أكاد أجزم أن هناك اصرارا على كل ذلك، ولن يكون هناك تراجعا ولو لخطوة الى الخلف، ان العقلية التي انعزلت عن الجماعة الوطنية عقب ثورة 25يناير، وخانت رفاق الثورة في كل المراحل ونكثت عهودها أمام الرأي العام في المنافسة على مقاعد البرلمان، والترشح للرئاسيات وإصدار الاعلان الدستوري الكارثي، وإضاعة الفرص كافة التي أتيحت لإنقاذ المجتمع والوطن، والدماء في رابعة....هي العقلية نفسها التي تقود الحركة الآن"[2]. وهو بذلك يقصد تعنت التيار المحافظ الذي أقصاه.

الأمر الواقع يشير إلى سيطرة العسكر على النظام الحاكم في مصر، وكانت أولى قرارته وقف العمل بالدستور (الدستور الذي شرع بزمن الاخوان)، وإعلان حالة الطوارئ، وايقاف عمل الجماعة وعدها جماعة محظورة، واعتقال أغلب قادتها ومحاكمتهم، ولم يسلم الرئيس المخلوع محمد مرسي والمرشد العام للجماعة محمد بديع من الاعتقال، والذي حكم على هذا الاخير بالسجن المؤبد في تموز 2014 كذلك أغلقت جميع مكاتبها.

[1]- عمار علي حسن، مابعد المرحلة الانتقالية في مصر، مرجع سابق، ص105

[2]- المرجع نفسه، ص123

هذ التغيير السريع ووسيلة التعامل مع الجماعة شكل صدمة لقادة الجماعة ولجماهيرها، ودفعهم للاعتصام في ميدان رابعة في القاهرة كرد فعل على الاعتصام المؤيدة للجيش في ميدان التحرير، وعلى الرغم من نجاح الجيش في فض اعتصامات ميدان رابعة بالقوة، إلا أن ذلك لم يمنع بعض المؤيدين للإخوان من التنازل عن حقهم في استرداد السلطة عبر وسائل مختلفة، البعض منها ظاهرة للعيان والبعض الآخر غير مرئي (وهو ذات الأسلوب الذي لطالما ظلت الجماعة تعتمده في الحفاظ على ديمومتها) ، لاسيما وأن طريقة الجيش في التعامل مع الجماعة لم يسبق أن تعاملت أي حكومة مصرية معهم بهذا العنف، حتى في أيام الخمسينيات عندما ضيق على الجماعة، وهذا يفتح الباب واسعا أمام تغيير سياسي في هيكلة الخارطة السياسية والحزبية في مصر، لاسيما مع ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في ايار2014، وأفرزت فوز الرئيس السيسي، ومعها بدأت الساحة السياسية تشهد تراجعا لمظاهر الفوضى عبر تقويض الحركات الاحتجاجية للجماعة، على الرغم من بعض أعمال العنف المتفرقة بين الحين والآخر، وغالبا ما تحمل السلطة الاخوان المسلمين المسؤولية عليها، لكن الجماعة اعتادت على الضغط الحكومي، واعتادت على الاختفاء والظهور، لذا فان امكانية أن تحل الجماعة بشكلا نهائيا أمر مستبعد لاسيما وأن التنظيم هو تنظيم عالمي، إلا أنها ستتعرض لعملية ملاحقة شديدة ستضعفها، وتفقدها الكثير من قاعدتها.[1]

وسنلاحظ من خلال المنحنى البياني التالي لمقارنة أعداد تظاهرات الاخوان المسلمين، بين عامي(2014-2015) وهو ما يفسر طرح السيناريو الثالث وترجيحه، -أي الثبات في المكان- بنسبة كبيرة.[2]

ولعل الرسم البياني التالي يوضح قوة هذا الطرح:

الشكل (4):مقارنة أعداد المظاهرات للإخوان المسلمين بين عامي 2014 و 2015[3].

[1]-سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص73

[2]-وحدة دراسات الأمن الاقليمي، **المؤشرات الأمنية:مؤشر المظاهرات والأعمال الاحتجاجية لجماعة الاخوان المسلمين خلال عام 2015**، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص5

[3]-المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية وحدة الدراسات للأمن الاقليمي، **"مؤشر المظاهرات والأعمال الاحتجاجية خلال عام 2015"**، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، مؤشر القاهرة للسنة الثالثة، القاهرة، 2015، ص5

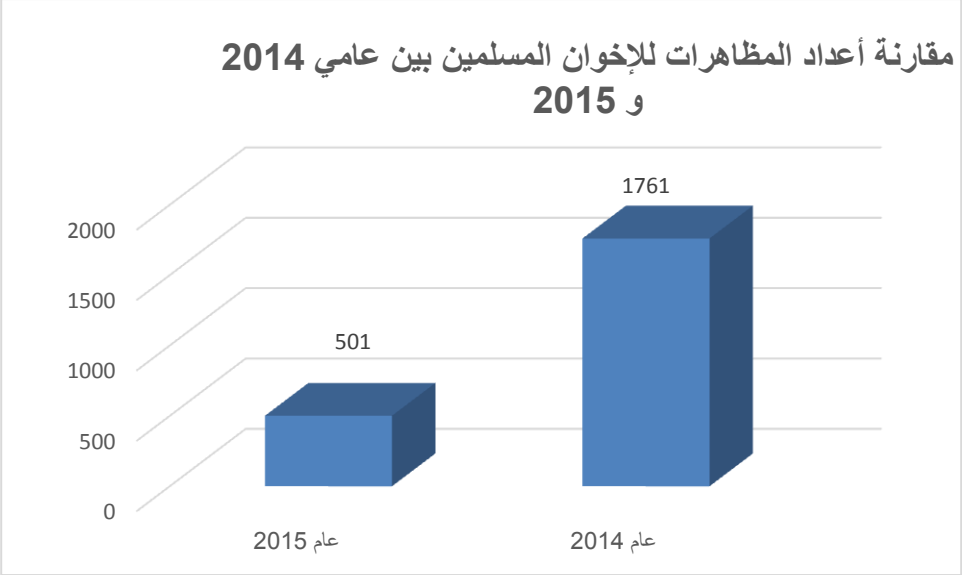

بينما يرى الباحث في الحركات الاسلامية فتحي السيد أحمد، أن السيناريو المطروح بقوة هو:

المعادلة القديمة الجديدة في تعامل الدولة المصرية مع الاخوان:

ويعني هذا السيناريو أنه وبعد فترة من الشد والجذب بين الجماعة والدولة، فان الدولة ستعيد الجماعة الى اللعبة السياسية، وبعد وضع شروط جديدة للمعادلة القديمة التي سادت في العلاقة بين كل الفاعلين في عهد مبارك، حيث تسيطر الدولة على وضع قواعد اللعبة السياسية بهامش محدود من الحركة المجتمعية والسياسية للجماعة، بشكل لا يهدد كيان الدولة بحسب تعريف أجهزتها، وبذلك تبقى الجماعة في صفوف المعارضة والعمل العام وفق ما تسمح به أصول اللعب ونظام الحكم.[1]

كما أن البدائل المستقبلية تبقى مفتوحة ومرتبطة، بمدى مراجعة الاخوان لأطرهم التنظيمية والفكرية المرتبطة بممارساتهم السياسية، حيث أن التغييرات البنيوية التي لحقت بتنظيم الإخوان بعد تجربته في الحكم، وما رافقها وتبعها من صراع مع «الدولة»، هو الذي سيرجح سيناريو دون آخر، وتظل أبرز التحديات الداخلية المطروحة هي تلك المرتبطة بثوابت التنظيم التقليدية كما يلي:[2]

[1]-فتحي السيد أحمد، مرجع سابق، ص362

[2]-زغلول شلاطة، مرجع سابق، ص44-45

1_فكريا:(مدى الفصل بين الدعوي والسياسي)

تدفع التجربة نحو التساؤل حول مدى استمرارية ثوابت فكرية مركزية للجماعة من عدمها، مثل طبيعة الجماعة الشاملة بكونها «هيئة إسلامية جامعة» التي مثلت مصدر قوة مهمة للجماعة وبخاصة مع الانتقادات التي وجهت إليها نتيجة لذلك، والدعوة إلى الفصل بين أدوارها السياسية والدعوية والاجتماعية.

تنظيميا :(مدى انغلاق وانفتاح التنظيم، وترجيح الحل السياسي على العنف)

تعاني جماعة الإخوان المسلمين انقساما داخليا، ومحدودية جغرافية حراكها المناهض في الشارع فضلا عن ضعف نشاطها العملياتي، وتناقص حجم الكتلة الداعمة، فضلا عن أزمات متعددة في ما يخص التمويل، إضافة إلى ذلك هناك انقسام حول فكرة العنف، وبخاصة مع تأزم علاقة الجماعة والنظام ما يزيد من دوافع العنف، ونرى أن تطوير فكرة العنف وتمدد مساحاته حاضرة في فكر التيار الإسلامي عامة - وفي القلب منه الإخوان المسلمون - حيث إن مساحات العنف المحتملة - نظريا أو عمليا - ترتبط فرصها عكسيا بالمساحات السياسية والمجتمعية المفتوحة أمام التنظيم، فكلما انغلق المجال أمام التنظيم وضاقت الخيارات التي بين يديه زادت فرص انفلات القبضة التنظيمية على الأعضاء وبالتالي تزداد فرص التوجه للعنف الذي نرى أنه سيكون طابعه فرديا - حتى ولو تزايد عدد هؤلاء الأفراد - وليس تنظيميا بمعنى عودة التنظيم إلى ما كان عليه في الستينيات من القرن المنصرم وإعادة إحياء التنظيم الخاص، وبخاصة أن المجال السياسي تجاوز هذه الفكرة عما كان الأمر عليه سابقا[1].

3-سياسيا: يتمثل التحدي المركزي أمام الجماعة في جناحيها بمدى قدرتها على إيجاد رؤية سياسية تحكم مسارها وخصوصا أن هذه الرؤية ترتبط بالتعرف إلى كيفية إدارة الجماعة لصراعاتها الداخلية، كذلك قدرتها على إدارة مفاوضاتها مع النظام في ظل استمرار المعركة الصفرية بينهما إضافة إلى طبيعة تفاعل الجماعة مع المجتمع المحلي ومدى تقبله لحراكها وموقعها من العمل (السياسي/المجتمعي)، كما يتمثل التحدي الأبرز قدرة التنظيم على بناء خطاب سياسي يتجاوز خطاب

[1]- زغلول شلاطة، مرجع سابق، ص44-45

«المحنة» الذي يسم خطاب الجماعة منذ عقود، فضلا عن قدرة الجماعة على إدارة حراكها الخارجي في ظل تنامي اليمين الديني والتغييرات في موازين القوى الدولية والإقليمية، وخطاب مكافحة الإرهاب والجماعات الدينية والذي بات على أولوية الإدارة الأمريكية الحالية وحلفائها.[1]

لذا فإن الحديث عن مستقبل الاخوان متوقف على أمرين: أولهما، مدى استعداد العسكر والدولة لدمج الإخوان بشكل حقيقي والتعاطي معهم بواقعية وليس من خلال الأداة الأمنية، وثانيهما، قدرة الجماعة على التعاطي بواقعية مع مرحلة ما بعد الانقلاب، وفيما يتعلق بالأمر الأول، فإن ثمة اتجاهين داخل الدولة المصرية بشأن كيفية التعاطي مع الإخوان في مرحلة ما بعد مرسي: الأول، يرى ضرورة إقصاء - وربما استئصال – الجماعة، وهو تيار يستأنس بحالة الكراهية والخطاب الفاشي المنتشر في الأوساط العلمانية واللبرالية، والتي ترى أن هذا أفضل وقت لاستئصال الإخوان من الحياة السياسية.[2]

أما الاتجاه الثاني، فهو اتجاه الدمج المشروط، وهو الذي يرى عدم واقعية إقصاء الإخوان من المشهد السياسي، ولكنه يرى أن الدمج يجب أن يجري بشرطين: أولهما، تفكيك جماعة الإخوان أو تحويلها لجمعية أهلية ليس لها علاقة بالسياسة، وثانيهما أن يتخلى حزب الحرية والعدالة عن مرجعيته الدينية، وأن يقبل قواعد اللعبة السياسية حسبما يضعها العسكر ومن يدعمهم، ولسوء حظ الإخوان فإن التيار المهيمن الآن هو التيار الاقصائي الاستئصالي، وهو تيار قريب من المؤسسة العسكرية والاستخباراتية في مصر، ويدفع بقوة في طريق المواجهة الأمنية، ولعل هذا ما يفسر رفض العسكر لكل المبادرات السياسية التي تدعو للتهدئة وإيجاد مخرج سياسي من الأزمة.[3]

أما في ما يتعلق بقدرة الإخوان على التعاطي بواقعية مع مرحلة ما بعد الانقلاب، فإن ذلك يعني أولا اعتراف الجماعة بأخطائها الاستراتيجية، والتي ارتكبت بعضها إما بسبب ضعف الخبرة أو بسبب سوء الحسابات، ولعل أحد الأسباب التي تدفع قيادة الاخوان للتركيز على استخدام آلية التعبئة والحشد الآن، هو التخوف من المساءلة الداخلية والهروب من تحمل المسؤولية عما حدث من أخطاء

[1]- زغلول شلاطة، مرجع سابق، ص45

[2]- خليل العناني، **جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة مابعد مرسي**، مرجع سابق، ص23

[3]- المرجع نفسه، ص23

طوال فترة حكمهم، ثانيا: أن يعيدوا النظر في خطابهم الأيديولوجي والسياسي، فقد تمثلت إحدى مشاكل جماعة الإخوان طوال فترة حكمهم نزوع خطابها نحو المحافظة الدينية والثقافية وذلك من أجل إرضاء قاعدتها الاجتماعية والدينية.[1]

لذا فإن مستقبل الجماعة سيظل مرتهنا بقدرتها على استعادة موقعها وتحركها باتجاه الوسط الديني والأيديولوجي كذلك،كما سيتوقف مستقبل الجماعة على ظهور قيادات أو تيار إصلاحي حقيقي من رحم الأزمة الراهنة بحيث يساهم في تراجع الدور المهيمن للتيار المحافظ على عملية صنع القرار.

ويمكن القول بأن منهج الدولة تجاه الإخوان المسلمين سواءا، كان استئصاليا- صداميا أم تعاونيا احتوائيا، سوف يحدد إلى درجة بعيدة مستقبل الإخوان وهنا يمكننا أن نتحدث عن سيناريوهين **أولهما سيناريو المواجهة و التصعيد**، وهو ما يبقي استمرار هيمنة التيار المحافظ على التنظيم على حساب أي أصوات إصلاحية، وهنا سوف يظل الإخوان ضمن الحالة "الأربكانية"، (نسبة الى تجربة نجم الدين أربكان المحافظين في تركيا)، التي تعتمد على الايدولوجيا والتعبئة والحشد الجماهيري، أما **السيناريو الثاني فهو الدمج الحقيقي للإخوان** بحيث يمكن الدفع بوجوه وشخصيات أقل محافظة وأكثر براغماتية وإصلاحا، وهنا يمكن أن تسري الجماعة باتجاه الحالة "الأردوغانية"، وهو أمر يبدو من المستبعد أن يحدث في الأفق المنظور.[2]

خلاصة واستنتاجات:

حاولنا من خلال هذا الفصل من الدراسة، تقييم تجارب الحركات الاسلامية لكل من حركة النهضة في تونس والاخوان في مصر، وعبر آليات بناء الدولة، واتضح من خلال تجربة الاخوان ومشروعهم على أنه تجربة لم تكتمل، بسبب العديد من السياسات الغير مجدية عجلت بإخفاقها، أهمها الاستقواء بغلبة الصندوق وأزمة غياب التوافق باستئثار الاسلاميين في مصر بتشكيل لجنة صياغة الدستور، والذي غاب عنه الاتفاق والتوافق، وبالتالي أفضى الى عجز الاخوان في تأسيس المؤسسات وبناء الدولة المدنية طيلة حكمهم.

[1]- خليل العناني، **جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة مابعد مرسي**، مرجع سابق، ص23

[2] - المرجع نفسه، ص23

بالمقابل فان حركة النهضة التونسية قد تبنت المقاربة البراغماتية في مشروع بناء الدولة، وأفصحت عن نضج كبير للحركة بتنازلاتها عن جزء مهم من السلطة وعن مقترحاتها لصالح صياغة الدستور التوافقي.

وعليه فبمقارنة مسار كل من الاخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة التونسية من حيث آليات البناء، نجد أن الأخيرة رافعت لأولوية عملية التأسيس قبل التنافس، أي الاحتكام الى قواعد قانونية بتجسيد مجلس تأسيسي مهمته صياغة دستور توافقي، وإعادة بناء المؤسسات السياسية وفق التوافق والتشاركية في كنف المبادئ الديمقراطية لدولة القانون، واعتمدت على التشاركية كنهج للحكم لتعزز بذلك فرص نجاح الانتقال الديمقراطي فيها، في حين انتكس مشروع الاخوان بإسراعهم نحو التنافس قبل التأسيس، وهو ما أبان عن شغف الاخوان المسلمين الكبير بالسلطة وكأنهم وجدوا في المرحلة فرصة لن تكرر أبدا.

كما أن الاختلاف جرى في صياغة الدستور والموقف من دسترة الشريعة لدى كليهما، ففي حين تنازلت النهضة عن بعض مقترحاتها ومن بين أبرزها دسترة الشريعة الاسلامية، أفرز الاخوان دستورا مصريا في اتجاه واحد أو ما سمي بالدستور "الأخواني"، معبرا عن هيمنتهم على اللجنة التأسيسية، وغير مبالين ببقية الفواعل السياسية والمجتمعية، كما ساهمت براغماتية قيادة النهضة في اعتدال خطابها، بقيادة زعيمها راشد الغنوشي في انجاح الانتقال الديمقراطي في تونس ومواصلة مسارها فيه، ويضاف الى ذلك تدرج الحركة في السلطة وسيطرة الجناح المعتدل فيها، على عكس الجمود الفكري والتنظيمي للإخوان، بغياب ثقافة الحوار والتنازل لصالح بناء التوافق مما عكس تصلبا في المواقف، كل تلك الأخطاء عجلت بانتهاء الاخوان سياسيا، بعدما تم اقصائهم وإجهاض مشروعهم في الحكم.

كما تطرقت الدراسة الى المقارنة بين الحركات الاسلامية من حيث مؤشر الاستقرار السياسي، ففي فترة حكم الاخوان في مصر كل شيء حال دون تحقيق الاستقرار السياسي، عبر السياسات والاستراتيجيات المتبعة وفقهم، بدءا من الاعلان الدستوري المستفز لقوى المعارضة، و سوء ادارة حكومة قنديل للأوضاع المتردية اقتصاديا واجتماعيا، اضافة الى تحدي التعامل مع المؤسسة العسكرية والمعارضة بمختلف القوى السياسية ضمنها، ناهيك عن اخفاقهم في التعامل مع القضايا الحساسة كملف الأقباط ودور المرأة، وكذا خارجيا في ادارة التحديات مع القوى الدولية والإقليمية وأبرزها

الولايات المتحدة، فكل هاته الأخطاء والأزمات أظهرت عجز الاخوان لإدارة دواليب السلطة بالإضافة الى بعض العراقيل والتحديات الداخلية من قبل مواجهتهم للدولة العميقة، ومع تصاعد مؤشرات الاحتجاجات والعنف عبر حشد الشارع والاستقطاب الحاد حيث لم تكن لغة الحوار والتعقل هي المفضلة عوض المظاهرات والمظاهرات المضادة، والتي أظهرت الانقسام الحاد في المجتمع المصري للإخوان مابين مؤيد ومعارض.

أما حركة النهضة فقد نجحت في اجتياز المرحلة الانتقالية وفق مؤشر الاستقرار السياسي، حيث جابهت معظم التحديات السياسية في الحكم وربحت جل المعارك بتفضيلها للغة الحوار والتشاركية وبناء التوافقات كآليات رئيسية في ادارة دواليب السلطة، اضافة الى الاعتدال في المواقف والخطاب.

وبالمقارنة مع حركة الاخوان نجد أن الاختلاف يكمن في البنية الهيكلية والتنظيمية والفكرية مع حركة النهضة التونسية، من حيث اعتدال خطاب الأخيرة وتشدد الاخوان في مواقفهم وانكفائهم على ذواتهم.

أهم الاستنتاجات:

- مثل الحوار والقدرة على بناء التوافقات ركيزة الاختلاف الجوهري مابين حركة النهضة وجماعة الاخوان المسلمين لتحقيق الاستقرار السياسي، حيث رجحت حركة النهضة المصلحة العليا للوطن، واكتسابها لثقافة التنازلات رجحت استمراريتها في الحكم، بالمقابل فان التشدد في المواقف وغياب بناء التوافقات لدى الاخوان ألب عليهم القوى السياسية والمجتمعية وعجل باقصائهم من الحكم.

-يعتبر دور الفواعل المجتمعية في كل من تونس ومصر كأسباب موضوعية كان لها الأثر البارز، كما أن اختلاف أدوار المؤسسة العسكرية في كليهما، ما بين حيادا تاما في تونس لجيشها، وتدخلا تاما في مصر ساهم في اختلاف مخرجات المسارين الانتقاليين، باقصاء جماعة الاخوان المسلمين في مصر واستمرار حركة النهضة في المشاركة في الحكم.

وبالتالي خلصنا الي تقييم مستقبل الحركات الاسلامية في تونس ومصر الى التالي:

- ترجيح سيناريو الاستمرارية لحركة النهضة في المشاركة السياسية في تونس.

- ترجيح سيناريو الاقصاء المفروض على جماعة الاخوان المسلمين في مصر، نتيجة لممارساتها وأخطاءها في الحكم، اضافة الى بعض العوامل الموضوعية الأخرى الخاضعة لتجذاباتها مع الفواعل الرئيسية الأخرى أبرزها المؤسسة العسكرية.

- فشل جماعة الاخوان المسلمين في الاستمرارية مرتبط بأسباب عديدة، أهمها عدم تحويل الشرعية الانتخابية الى شرعية الانجاز، اضافة الى انكفاء الاخوان على أنفسهم وبقاء ممارسات العمل السري والانغلاق على الآخر، واتباعهم منهج الملاينة مع النظام القديم.

- غياب النظرة التوافقية وبروز منطق الاقصاء، كما فسر الباحثون تلك الممارسات بعدم استعدادهم للسلطة في تلك المرحلة الانتقالية الحساسة التي أعقبت الحراك الثوري في مصر وعديد الدول العربية.

الـخاتمـــــــــــــة

وفي ختام الدراسة، نلحظ بأن مسار الحركات الاسلامية المنخرطة في الحراك الثوري العربي سواءا في مصر أو تونس اختلف واختلفت معه المخرجات التي أفرزها نسق التفاعل مابين تلك النخب الحاكمة (حزب الحرية والعدالة في مصر، وحركة النهضة في تونس) وبين الفواعل السياسية والمجتمعية على اختلاف فئاتها وأطيافها وتياراتها، كما أوضحت تجربة صعود الحركات الاسلامية ممثلة بالاخوان والنهضة الممارسات المتباينة مع الأوضاع الحساسة والمضطربة التي أعقبت الحراك، فالمرحلة الانتقالية كانت كشافا عن اختلاف أجندات وبرامج الحزبين الاسلاميين، وهو ماتجلى في طبيعة رؤيتهم للأحداث والمجريات والتي كانت سريعة وكثيفة المتغيرات، الا أن ذلك التباين ترجم اختلاف البنى والمرجعيات وحتى القناعات السياسية وفي طبيعة ادراكهم للمشهد السياسي تفسيرهم لمضامينه، فما كان معقولا عند النهضة على سبيل المثال التنازل عن تنصيص الشريعة الاسلامية في الدستور، كان أمرا لا يقبل الجدال حوله ، اضافة الى شواهد عدة سبق ذكرها، وعليه فأفضت تلك الممارسات السلطوية لكليهما ابان المرحلة الانتقالية الى نتيجة مفادها بقاء واستمرار حركة النهضة في المشارمة في السلطة وان تراجعت من حيث الترتيب في الاستحقاقات التشريعية ل2014 الا أنها لازمت حضورها كفاعل سياسي أساسي في المشهد السياسي التونسي، بالمقابل نتج عن السلوكات والقرارات السلطوية التي اتخذها الاخوان اضافة الى ما فرض عليهم ابان المرحلة الانتقالية الى اقصائهم من المشهد السياسي عبر تكتل القوى السياسية او مايسمى ب"لجنة الانقاذ" واستدعائهم للجيش الذي ازاح الاخوان من المشهد السياسي في " يوليو 2013، وهو ما خلصت اليه الدراسة في محصلة للمقارنة مابين مجريات الحراك في كل من تونس ومصر وعبر فترة حكم الحركات الاسلامية فيهما(حركة النهضة وجماعة الاخوان).

وقد انتهت الى مجموعة من الاستنتاجات والنتائج عبر التحليلات التي جرت من خلال أطوار فصولها، هدفت للإجابة عن الاشكالية الرئيسية، وخلصت الى:

أن أهم أسباب اخفاق أو عدم استمرارية الاخوان المسلمين ممثلين بحزب الحرية والعدالة في تجربتهم للحكم القصيرة في مصر عقب ثورة 25يناير 2011، تعود الى:

أولا :أسباب ذاتية تتعلق بتركيبة الهيكل التنظيمي والفكري للإخوان، فسيطرة تيار المحافظين المتشدد في المواقف، والذي يفضل الخيارات الايديولوجية والالتزام بها، ولو على حساب المقتضيات السياسية

التي تتوجب الاعتدال في المواقف والممارسات السياسية، فصعود التيار المحافظ كان على حساب تيار الاصلاحيين المعتدل نوعا ما، وهو الذي انتقد جل ممارسات القيادة المحافظين وانشق عن الجماعة من أجل تلك الممارسات .

- عدم استعدادهم للفصل بين الدعوي والسياسي مما أبدى صعوبة في التعامل مع الأطياف المتنوعة والقوى السياسية المختلفة ايديولوجيا، بل وألبت بهذا الجمود استعدائهم للإخوان.

-عدم استقلالية الرئيس عن تدخل قيادة مكتب الارشاد والمرشد في قراراته، مما أدى الى الارباك في السياسات وإصدار قرارات والرجوع عنها، والتخبط في المواقف، حيث تستدعي القرارات المتعلقة بالشأن العام والسياسات العامة ديناميكية وفاعلية تتطلب أحيانا السرعة في اتخاذ القرار المناسب للظرفية لا بالرجوع الى المرشد العام ومجلس الشورى.

ثانيا:أسباب موضوعية:

- أبدت تجربة حكم الاخوان عدم استعدادهم لاستلام السلطة، بهذا الشكل المفاجئ والتي تمثل عبئا نتج عنه ارتباكهم"اللحظة السلطوية"، وأربكت خطاهم السياسية، نتيجة لعدم التدرج، بحيث لم يكن لهم برامج واضحة ذات أفق زمني وآليات للتطبيق، وكان جلها كلام انشائي محفز يدعوا الى التفاؤل ويفتقد الى الميكانيزمات والسياسات الواقعية التطبيق.

- ضعف خبرتهم في ادارة شؤون الدولة، نتيجة لعدم تغلغلهم في مفاصلها، واكتشاف تعقيداتها، بسبب إبعادهم عن الحكم واقصائهم من المشاركة فيه طوال عقود، حيث اقتصرت تجربتهم على المعارضة فقط.

- اعتماد الاخوان على "شرعية الصناديق" بدل "الشرعية التوافقية"، وتجلى ذلك بتحالفهم مع حزب النور السلفي، وإقصائهم للفعاليات والقوى السياسية اليسارية والليبرالية الأخرى، مما نتج عنه الاستقطاب السياسي الحاد بين الاسلاميين والعلمانيين، وبالتالي الانقسام السياسي والاجتماعي للمجتمع المصري، الأمر الذي أضعف الوحدة الوطنية التي تستدعيها المرحلة الانتقالية الحساسة.

- تهميشهم للأقليات المجتمعية كالأقباط، كما أن رؤيتهم للمرأة كشريك فاعل في المشهد السياسي كانت مبهمة بحيث لم تشارك الا بأعداد قليلة في البرلمان والحكومة، مما أثار حفيظة هاته المكونات ضد الحكم .

- نقضهم للوعود العديدة التي قطعوها على أنفسهم، سواء قبل الاستحقاقات الانتخابية، وكان أبرزها عدم المشاركة فوق الثلث وعدم السعي للمغالبة، اضافة الى عدم تقديمهم لمرشح للرئاسة، الا أنهم خالفوا تلك الوعود وسعوا "للمغالبة بدل المشاركة"، عبر سعيهم للانفراد بالسلطة، وهو خطأ قاتل في الممارسة السياسية أفقدهم الموثوقية والشرعية السياسية، و أعطى ذريعة لخصومهم السياسيين القوى اليسارية والعلمانية للتحالف ضدهم .

- سياسات الرئيس مرسي الرامية الى تحصين سلطاته وتعظيمها، وكان الاعلان الدستوري ل22نوفمبر أبرزها، والذي أثار حفيظة المؤسسة العسكرية و القوى السياسية والمدنية، ورأت فيها احتكارا للسلطة انفراديا، وبتوجهات أحادية عكس ما تتطلبه مقتضيات اللعبة السياسية عبر إشراك الفواعل المتنوعة.

- الميل الى تشكيل دستور غير توافقي، بعدم اشراك القوى السياسية والمدنية وكذا امتعاض الشخصيات الوطنية والدينية من الاستراتيجية التي يتم بها اعداد وصياغة الدستور، بحيث استقال العديد من أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور، واتهموهم بتشكيل دستور اخواني اسلاميغير توافقي الأمر الذي أحدث شرخا مجتمعيا.

- الآداء الاقتصادي الضعيف، وتزايد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية عقب حكم مرسي، بحيث أدى تراجع قيمة الجنيه المصري وعجز الميزان التجاري، اضافة الى انخفاض الاستثمارات وتراجع عائدات السياحة، وارتفاع نسب البطالة والدين العام، كلها مؤشرات أبانت عن عجز البرامج الاقتصادية وخاصة "مشروع النهضة" الذي كان مبهما وغير واضح البرامج والآليات لوضعه موضع التطبيق، وأظهرت عجزهم عن معالجة التركة الثقيلة لضعف الاقتصاد المصري المتأزم والموروث عن نظام مبارك، وخاصة في تدبيرات المرحلة الانتقالية الحساسة، وأيضا بتحكم الدولة العميقة والثورة المضادة في مفاصل الدولة والاقتصاد المصري.

- محاولتهم لأخونة مفاصل الدولة المصرية، وعدم قدرتهم على مجابهة والتصدي ل "الدولة العميقة"، المكونة من جهاز بيروقراطي متجذر "ابتلعهم، سياسيا واداريا"، على حد وصف الباحث خليل العناني وأجهض محاولات استمالتهم للطبقات الاجتماعية من خلال المساعدات والتدبيرات الاقتصادية، وكذا السياست الاصلاحية، الرامية لرفع شعبيتهم وتنفيذ وعودهم الانتخابية.

- تغليب المصلحة الحزبية الضيقة للإخوان على حساب المصلحة العليا للبلاد، وهو ما تجلى في غياب ثقافة التنازلات وجسد انطباعا للشغف بالسلطة والسعي للاستئثار بها.

- محاولة مرسي لاسترضاء الاسلاميين وخاصة حزب النور السلفي، عبر اشراكه في الحكم وفي صياغة الدستور الأحادي، وهو ما أفرز عداءا مناصبا من قبل القوى العلمانية الأخرى والتي شكلت تحالف ما يسمى ب"جبهة الإنقاذ"، واستدعت الجيش لإزاحة مرسي والاخوان من الحكم وتأتى لهم ذلك في3يوليو2013.

أسباب نجاح حركة النهضة في الاستمرارية:

أولا أسباب ذاتية، تتعلق بالهيكل التنظيمي والأطر الفكرية لحركة النهضة:

- تمرس قيادة النهضة برصيدها الفكري والنضالي والسياسي المنفتح، والذي دعمته تجربتهم في المنفى وخاصة لأبرز قيادتها راشد الغنوشي والذي قضى 22سنة في منفاه بريطانيا، واستلهم منها روح الديمقراطية التوافقية.

-- اتباع حركة النهضة لنهج الاعتدال والتدرج في طلب السلطة وفقا لمعطيات الساحة السياسية، وبما تسمح به موازين القوة المتاحة، وهو ما جعلها تقدم تنازلات كبيرة أبرزها التخلي عن الحكومة.

- براغماتية قيادة حركة النهضة وانفتاحها على كافة التيارات السياسية والايديولوجية المتنوعة والمختلفة عنها، و المجسدة بشكل كبير في رؤية زعيمها راشد الغنوشي، وهذا راجع ربما الى تجربة المنفى في الغرب والاستفادة من تجارب التعايش ونماذج قبول الآخر.

- اعتماد حركة النهضة وعلى عكس اخوان مصر، على سياسة التدرج والموائمة في تدبير شؤون الحكم، بدلا من التصعيد والتشدد في المواقف، اضافة الى امتلاكهم لثقافة التنازل لصالح المصلحة العامة للبلاد، بدلا عن التصعيد في المواقف والمواجهة والذي يؤدي الى الاحتقان والعنف في أغلب الأحيان.

- تماسك الحركة التنظيمي والهيكلي، وتطورها الفكري والايديولوجي، بحسب مقتضيات الخصوصية التونسية وتميزها بالبراغماتية والواقعية السياسية، وعدم تمسكها بالمواقف الايديولوجية الصلبة، وقد تجلى ذلك من خلال قرارها بالفصل بين الدعوي والسياسي أثناء مؤتمرها العاشر في23 ماي 2016.

- تماسك الحركة وقدرتها على مواجهة التحديات والأزمات، خاصة بعد استقالة العديد من القيادة لرفضهم بعض مواقفها ،أبرزها عدم ترشح الحركة لرئاسيات 2014، وهو ما أبدى مرونة الحركة وعدم تصلب مواقفها مؤثرة بذلك المصلحة التونسية، ومدركة لموازين القوى المحلية والإقليمية والدولية خاصة بعد ازاحة الاخوان المصريين عن الحكم، وهو ما يعتبر نجاحا للحركة بقدرتها على الصمود والبقاء في وجه الانتقادات والاستراتيجيات التي عمد رموز الثورة المضادة من خلالها مناصبتها العداء.

عوامل موضوعية:

- ميل الحركة الى التوافق والائتلاف ابتداءا من تجربتها الأولى بالترويكا، وميلها لإشراك قوى سياسية مختلفة المشارب الايديولوجية يسارية وليبرالية، وهي المؤتمر والتكتل، وهو ما أدى الى تشكيل التوافقات وعمد الى القضاء عن الاستقطاب السياسي المؤدي الى انقسام المجتمع.

- اعتماد التشاركية و الحوار كأسلوب لإدارة التنوع السياسي، والذي جسدته قدرة الحركة على قيادة تجربة التوافق عبر استراتيجية بحثها عن "المشاركة وليس المغالبة"، وبدئها بالمشاورات السياسية والحوار، قبل الثورة مما مهد لأرضية التحالفات والائتلافات مع القوى السياسية المختلفة، وتفضيلها لإدارة التنوع الايديولوجي برفضها للتحالف مع حزب العريضة الشعبية ذو الخلفية الدينية، وجسدت بذلك مثالا راقيا للتقارب السياسي من خلال معيار الديمقراطية التشاركية، وتفضيلها لتيارات علمانية لها رصيد نضالي.

- قدرة حركة النهضة مع القوى السياسية والمدنية المختلفة لصياغة دستور توافقي عام2014، وهو ما أكد تميز قادتها بالبراغماتية والواقعية السياسية، حيث استجابت الحركة لمقتضيات المرحلة وتنازلت عن السلطة لإحداث التوافق، تفاديا للاستقطاب والحشد المناهض لمسارها في حكومة الترويكا.

كما كانت هناك عوامل مساعدة لتجربة النهضة، تتعلق أساسا بالخصوصية التونسية من أبرزها:

- دور المجتمع المدني الواعي والمثقف الذي ايتميز بقلة الأمية، وكذا دور النقابات المهنية والجمعيات في تجسيد التوافق، وكانت تجربة الرباعي الراعي للحوار خير دليل في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسين، (حاز جائزة نوبل للسلام سنة 2015).

- حياد المؤسسة العسكرية التونسية وعدم تفضيلها للعب أية أدوار سياسية مؤثرة بذلك حفاظها على مهامها الدستورية، الأمر الذي مكن من نجاح التجربة على عكس تجربة دور الجيش المصري المتأصل في ادارة المشهد السياسي المصري.

- خصوصية النطاق الاستراتيجي التونسي، وبعدها عن منطقة(الصراع العربي الاسرائيلي) حيث تقع مصر في منطقة جيوستراتيجية حساسة ، تضعها في مواجهة مباشرة وحدود متاخمة للكيان الصهيوني و تمثل (قلب الأرض) بحسب علماء الجغرافيا السياسية أي منطقة الشرق الأوسط.

- طبيعة المجتمع التونسي المتجانس دينيا وعرقيا ومذهبيا (أغلبية مسلمة مالكية المذهب)، ذو الثقافة الحداثية وارتفاع درجة التعلم، وهو مانعكس ايجابا على الوعي السياسي للفرد التونسي، وساهم في احداث التوافق ورفض الاستقطاب، وهو ما دفع بالتجربة التونسية الى النجاح في عبور المرحلة الانتقالية الحساسة.

توصيات الدراسة :

1-أهمية اتباع التوافق والحوار كآليات ذات فعالية في البناء الديمقراطي،خاصة ابان المراحل الحساسة أو فترات التغيير الثوري التي غالبا ما تعقبها مراحل انتقالية صعبة تحتاج الى تدبيرات محسوبة وعقلانية لتجسيد الانتقال الديمقراطي المنشود، والحيلولة دون الارتدادات والانتكاسات نحو الوراء.

2- أولوية تحويل الشرعية الانتخابية الى شرعية الانجاز: و ضرورة **شرعية الانجاز المكملة للبناء الديمقراطي** والتي تقيم أركانه وتتوج مسار الانتقال الديمقراطي السلس، والذي لا بديل لاستمرارية الأنظمة السياسية بدونه ، فالانجاز هو مصدر للشرعية لا يستغني عنه أي نظام سياسي مهما كانت مصادر شرعيته الأخرى

3-نقد نظرة التعميم للأحزاب والحركات الاسلامية على أنها بنيان واحد وكل متجانس،حيث أتضح لنا من خلال هاته الدراسة عن وجود فروقات واختلافات جوهرية من حيث التكوين والإيديولوجية تتجلى وتنعكس عبر الممارسات وفي الخطاب السياسي وحتى في أجنداتهم الخارجية والحزبية، وهو ما يفسر بعديد الاعتبارات والمحددات منها طبيعة المنشأ والبيئة التكوينية أي حاضنة الفكر التي نشأت في فلكها ونجد على سبيل المثال أن اخوان المشرق العربي يختلفون عن اخوان المغرب العربي من حيث البنية الفكرية والممارسة فعديد المؤشرات والقضايا السياسية تباينت مواقفهما(حركة النهضة والاخوان المسلمين في مصر)، حيث تكاد لا تميز بين حركة النهضة وبين الأحزاب الوطنية وحتى اليسارية، على عكس ما حدث مع اخوان مصر في تصلب مواقفهم وممارستهم للمعارضة حتى وهم في السلطة.

3-بروز الحركات الاسلامية لم يكن خارج التوقع السياسي،بل كان النتيجة الطبيعية لتراكم الفعل الحركي والسياسي للحركة الاسلامية نتيجة للفراغ السياسي ، الذي تسبب الاستبداد السياسي في انتاجه.

4-**أولوية "الديمقراطية التوافقية"عن "الديمقراطية التمثيلية"** في فترات التغيير الثوري، وتغليب الشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية وتجنب السلوك الاقصائي ضد الخصوم السياسيين، والذي يحمل خطر تقسيم المجتمع الموحد عبر استخدام الشارع كآلية لتصفية الحسابات السياسية وعدم اختصار الديمقراطية في جانبها الأداتي.

قائمة المصادر والمراجع:

1/ المصادر:

القرآن الكريم:

صحاح الأحاديث النبوية:

الوثائق الرسمية:

1_دستور الجمهورية التونسية 1959.

2-دستور الجمهورية التونسية .2014

3-دستور جمهورية مصر العربية.2012

4-دستور جمهورية مصر العربية المعدل 2014.

_ الكتب:

5- البنا، حسن، "**رسالة الى الشباب"في مجموعة رسائل الشهيد حسن البنا**، الاسكندرية، دار الدعوة للنشر، ...2002

6- الموصللي، أحمد، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي ايران وتركيا**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 2004،

7 - هنتنغتون، صامويل، **الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين**، (تر: العلوب عبد الوهاب)، القاهرة، دار سعاد الصباح للنشر، 1993.

2/قائمة المراجع باللغة العربية:

1/الكتب:

8-إبراهيم علي حيدر، **أزمة الاسلام السياسي في السودان و الجزائر**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، .1993

9_ابراهيم علي حيدر، **أزمة الاسلام السياسي"الجبهة الاسلامية في السودان نموذجا**_مركز الدراسات السودانية، ط2، .1991

10_ابراهيم، سعدالدين، كيبل، جيل ، أيوبي، نزيه وآخرون، **الاسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الاسلامي**، مركز طارق بن زياد للابحاث والنشر، 2000.

11_ابراهيم، نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014"مراجعات مابعد التغيير"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ماي2014.

12_أبو مطر محمد وآخرون، **الاسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، الجزء الأول**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016.

13_أحمد يوسف، أحمد وآخرون، **مستقبل الاسلام السياسي في الوطن العربي"بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويد بالاسكندرية**، ط1، بيروت، يناير2016 .

14_اعوشت، بكير سعيد، **اسلام اليوم بين الأصالة والتحريف**، باتنة، دار الشهاب 1987.

15- إسماعيل، عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية وا لإستراتيجية**، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2008.

16_أمهال، ابراهيم وآخرون، **الاسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، الجزء الأول**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، ماي.2016

17_أوين، روجر، مصر وتونس :**من الازاحة الثورية للسلطويات الى الكفاح لإقامة نظام دستوري جديد** من كتاب، **الشرق الأسط الجديد "الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي"**، مركزدراسات الوحدة العربة، ط1، بيروت، أفريل2016.

18_الأبيض، أحمد، وآخرون، **الاسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2012.

19- الأحمر المولدي، **الانتخابات التونسية :خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الاسلامي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ديسمبر 2011.

20-الأفندي، عبد الوهاب، **الاخوان المسلمون وتحدي دمقرطة الدين في زمن مضطرب:اعادة تقييم**، عن كتاب **مستقبل الاسلام السياسي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، يونيو2014.

21 _الأفندي، عبد الوهاب، **الحركات الاسلامية النشأة والمدلول وملابسات الواقع**، عن كتاب مجدي حمادي وآخرون، الحركات الاسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، ط1، مركز الدراسات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002.

22_الأفندي، عبد الوهاب، وآخرون، **مستقبل الاسلام السياسي في الوطن العربي"بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويد بالاسكندرية**، ط1، بيروت، لبنان، يوليو2014.

23_البعلبكي، منير، قاموس المورد، بيروت دار العلم للملايين، 1994 .

24_التليدي بلال، **الاسلاميون والربيع العربي"الصعود والتحديات وتدبير الحكم:تونس مصر المغرب اليمن"**، مركز نماء للدراسات، ط1، بيروت 2012.

25_الجمعاوي أنور، **الحكومة الائتلافية في تونس :قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، فيفري 2015.

26_الخيون، رشيد، **100عام من الاسلام السياسي بالعراق "السنة2**، دبي، الامارت العربية المتحدة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

27_الرياحي نعيمة، **الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة**، ط1، دار نقوش عربية، تونس .2013

28_الزعبي، على، **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي:حالة الكويت**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ماي2015.

29_السعيد فؤاد، **الدور السياسي والتنموي للمؤسسة العسكرية المصرية في نظام 30يونيو/3يوليو**، كؤلف جماعي بعنوان، **التطورات السياسية في البلدان العربية منذ2011**، ط1، شرق الكتاب، 2016،

30_ السيد، أحمد فتحي، **حركات الاسلام السياسي وقضية الديمقراطية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، .2006

31 _ السيد سليم، رضوان، **الاسلام المعاصر مراجعات ومتابعات**، ط2، جداول للنشر، بيروت، 2015.

32_ السيد سليم، محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة العربية، ط2، القاهرة.

33_ العشماوي، محمد سعيد، **الإسلام السياسي**، مدبولي الصغير، القاهرة، ط4، .1996

34_ العوا، سليم، **الاصلاح والتجديد الاصول والفروع، عن كتاب مؤتمر دولي، مستقبل الاصلاح في العالم الاسلامي خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن تركيا**، ط1، دار النيل للطباعة، القاهرة، 2011

35_ العوضي هشام، **الاسلاميون والحوار مع العلمانية والدولة والغرب**، دار ابن حزم للنشر، ط1، 1998.

36_ الغزالي، حرب أسامة، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997.

37 _ الغزالي، أسامة، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، .1987

38_ الغنوشي، راشد، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير**، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، 2000.

39_ الغنوشي راشد، **مقالات راشد الغنوشي**، من دون دار نشر.

40_ القرضاوي، يوسف، **أولويات الحركة الاسلامية**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 2006 .

41_ الكتبي، ابتسام، **الى أين يذهب العرب رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية**، مؤسسة الفكر العربي للنشر، ط1، بيروت، .2012

42_ النفيسي، عبد الله، **الفكر الحركي للتيارات الاسلامية**، ط1 شركة الربيعان للنشر، الكويت .1995

43_النفيسي، عبد الله، **الحركات الاسلامية ثغرات في الطريق**، افاق للنشر، الكويت، ط1، .2012

44_ النفيسي، عبد الله فهد، **"الحركات الاسلامية:النشأة والمدلول والملابسات الواقع" في الحركات الاسلامية وأثرها في العالم العربي**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002.

45_ الهرماسي، عبد اللطيف، وآخرون، **الحركات الاسلامية والديمقراطية دراسة في الفكر والممارسة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .1999

46_ برادلي جون آر، **مابعد الربيع العربي كيف اختطف الاسلاميون ثورات الشرق الأوسط**، تر شيماء عبد الحكيم، ط1، كلمات عربية للنشر، القاهرة، 2013.

47_ بشارة، مروان، ترجمة موسى الحالول، **العربي الخفي "وعود الثورات العربية ومخاطرها"**، مركز الجزيرة للدراسات، ط1 الدوحة، .2013

48_ بشارة، مروان، **أهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في العالم العربي**، من كتاب"**التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية"**، مجموعة مؤلفين، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، فبراير2014.

49_ بلقزيز ، عبد الاله وآخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز الوحدة مع المعهد السويدي بالاسكندرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت جانفي 2016.

50_ بلقزيز، عبد الاله، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، منتدى المعرف، بيروت، 2012.

51_ بن عبشة، المبروك، **حركة المهضة والديمقراطية**، ط1، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2015،

_ بن كيران عبد الاله، **الحركات الاسلامية وإشكالية المنهج**، الدار البيضاء، المغرب.

52_ بيوبي، دانيلا وآخرون، تر حمد، العيسى، **الاخوان المسلمون يفشلون في حكم المارد ويحترقون سياسيا، من كتاب اللعب بالنار مشروع توريث جمال الذي أسقط مبارك وكاد أن يحرق مصر**، الروافد الثقافيةناشرون، بيروت، ط1، .2017

53_ تمام، حسام، **الاخوان المسلمون"سنوات ماقبل الثورة"**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2013

54 _ توفيق، ابراهيم حسنين، **الثورة المصرية والبناء الديمقراطي:التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية، في كتاب الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"نحو خطة طريق"**، سعد الدين ابراهيم وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، يوليو2012.

55_ ج ناثان، براون، ترجمة سعيد محيو، **المشاركة لا المغالبة:حركات الاسلامية والسياسة في العالم العربي**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، د ت ن.

56_ جوف، إسبوزيتو، **_التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ؟**,(تر:عبده قاسم)، دار الشروق، القاهرة، 2001.

57_ حبيب، محمد، **الاخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية**، المجموعةالدولية للنشر، 2013.

58_ حسيب خير الدين، **أوضاع الأمة العربية ومستقبلها"مسيرة وطن من خلال مواقف مفكر2006-2016"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، فيفري2016.

59_ حمزاوي، عمر و، براون ناثان، **الحركات الاسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي استكشاف المناطق الرمادية**، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، سلسة الشرق الاوسط، رقم 67، مارس 2006.

60_ حنفي، عبد المنعم، **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الاسلامية**، دار الرشيد، ط1، 1993.

61_ حمزاوي عمر، **هامش الديمقراطية في مصر محطات وقضايا تحول لم يتم"مسارات المرحلة الانتقالية"**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، جانفي، 2014.

62_ حمو، طارق، نيوف، صلاح، **الحرية والديمقراطية في خطاب الاسلام السياسي بعد التحولات الأخيرة في العالم العربي**، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان الاردن، ، 2015 .

63_ ديكمجان، ريتشارد، **الاصولية في العالم العربي**، تر عبد الوارث سعيد، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، .1989

64_ ديكمجان، رينشارد، **الأصولية في العالم العربي**، في كتاب حيدر ابراهيم على، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999

65_ رشوان، ضياء، **دليل الحركات الاسلامية في العالم**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005 .

66_ رشيد، حميد عبد الوهاب، **التحول الديمقراطي في العراق"المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يوليو 2006.

67_ رفعت، السعيد، **حسن البنا...من ....كيف..ولماذا؟**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977.

68_ روا، أوليفيه، تر: نصيرة مروة، **تجربة الاسلام السياسي**، ط، 2، دار الساقي، بيروت، 1996.

69_ زكريا، سليمان بيومي، "**الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية " 1928-1948**"، مكتبة وهبة، القاهرة، 1991،

70_ سالم، أحمد، **اختلاف الاسلاميين"الخلاف الاسلامي الاسلامي نموذجا"**، ط1، بيروت، .2013

71_ سلمان، بونعمان، **أسئلة دولة الربيع العربي"نحو نموذج لاستعادة النهضة"**_ دار نماء للبحوث والدراسات.د ت ن.

72_ سليمان، هاني، **العلاقات المدنية – العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة25 يناير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، الدوحة، يوليو.2015

73_ شعبان، أحمد بهاء الدين، وآخرون، **خلفية تاريخية من النطفة الى الثوة، ضمن كتاب 25 يناير "مباحث وشهادات"**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط1 بيروت، يونيو2013.

74_ شومان، توفيق، **الربيع العربي جدل التقليد والتغيير**، عن كتاب ثورات قلقة مقاربات سوسيو استراتيجية للحراك العربي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط1، بيروت، .2012

75_ صيام عماد، **الربيع العربي وثورات الخلاص من الاستبداد"دراسات حالات"**، ط1، دار الشرق للكتاب، تموز .2013

76_ ظريف، محمد.، **الإسلام السياسي في الوطن العربي**، المغرب، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ط 2، نوفمبر .1992

77_عادل كمال احمد، **الاخوان االمسلمون والنظام الخاص**، مطابع الزهراء للاعلام، ط2، القاهرة، ، 1989.

78_ عبد، الخالق، غسان، **الاسلاميون وتداول السلطة"الاسلاميون خيار جديد أم وحيد، من كتاب الاسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن .2012

79_ عبد الرحمان، أسامة، **الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي**، هبة النيل للنشر، الجيزة، 2013.

80_ عبد الكريم، فريد، **تحديد المقصود بالتيارات الاسلامية في كتاب سليمان الرياحي وآخرون، الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .1997

81_ عبد الكريم، ابراهيم، وآخرون، **دراسات استراتيجية:تقدير موقف الثورات العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان، 2012.

82_ عبده، محمود، **أزمة التمكين:دراسة في التجربة الاسلامية في مصر(2012-2013)**، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط1، بيروت .2016

83_ علي، حسين عماد، **الاصولية الاسلامية والأصوليات الدينية الاخرى**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون ط.

84_ على، عبد الرحيم، **الاخوان المسلمون من حسن البنا الى مهدي عاكف**.، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات، القاهرة .2007

85_ عماد عبد الغني، **الاسلاميون بين الثورة والدولة"اشكالية انتاج النموذج وبناء الخطاب"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، سبتمبر .2013

86_ عمارة، محمد، **الصحوة السلامية والتحدي الحضاري**، ط2.، دار الشروق، القاهرة، .1997

87 _عودة، جهاد، **الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي" بناء الاشكالية"**، القاهرة، .2013

88_ غليون، برهان، الاختبار الديمقراطي في سوريا، ط2، دار بتراء للنشر، سوريا، .2002

89_ غنيم، وائل، **الثورة، اذا الشعب يوما أراد الحياة**، دار الشروق للنشر، القاهرة.

90_ فهمي، أحمد، **مصر2013 "دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر:مراحلها مشكلاتها سيناريوهات المستقبل"**، ط1، مجلة البيان، القاهرة 2012،

91_ فوردان، جون، **مستقبل الثورات**، ط1، دار الفارابي، بيروت .2007

92_ فؤاد، عبدالله، ثناء، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطم العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت،، سبتمبر 2004،

93_ كاظم، نادر، **انقاذ الامل العربي "الطريق الطويل الى الامل العربي"**، مسعى للنشر والتوزيع، 2013.

94_ كرعود، أحمد، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد"دراسة حالات"**، ط1، دار الشرق للكتاب، تموز 2013.

95_ محمود ، عبد الحليم، **الاخوان المسلمون احداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل**، الجزء الاول دار الدعوة للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ط5، .1994

96_ محمود، مصطفى، **الإسلام السياسي والمعركة القادمة**، القاهرة، مطبوعات أخبار اليوم قطاع الثقافة، مصر.

97_ محمود ، عبد الحليم، **الاخوان المسلمون احداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل**، الجزء الأول، ط5، دار الدعوة للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر ، .1994

98_ محمد، الزين حسن، **الربيع العربي"أخر عمليات الشرق الاوسط الكبير"**، دار القلم الجديد، بيروت، لبنان، .،2013

99_ محمد صالح، نغم، **دور الحركات الاسلامية في المغرب العربي"المغرب-تونس-الجزائر"درسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية**، ط1، الجنان للنشر والتوزيع، .2010

100_ مذكور، إبراهيم، وآخرون، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية للكتاب 1975.

101_ مقتدر، رشيد، **الاسلام الحركي واشكالية التجديد الفكري والسياسي**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، المغرب.

102_ منيب، عبد المنعم، **دليل الحركات الاسلامية المصرية**، ط، 2، مكتبة مدبولي، مصر، 2010

103_ مهنا، محمد نصر، **في تاريخ الفكر السياسي المقارن**، مركز الاسكندرية للكتاب،، .2006

104_ مورو، محمد، **الحركة الاسلامية في مصر "رؤية من قرب"**، ط1، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة، .1994

105_ مؤسسة الفكر العربي، **إلى أين يذهب العرب –رؤية 32 مفكرا في مستقبل الثورات العربية-**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 2012 .

106_ ناجي، عبد النور، **المدخل الى علم السياسة**، دار العلوم، عنابة، .2007

107_ نجار، ابراهيم وآخرون، **دليل الحركات الاسلامية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006.

108_ نصر الدين، ابراهيم، وآخرون، **حال الأمة العربية"2014-2015"الاعصار :من التغيير النظم الى تفكيك الدول**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2015،

109_ نوفل، أحمد سعيد وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فيفري .2014

110_هلال، علي الدين، **السياسة والحكم في مصر**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، .1977

111_ هيجوت، ريتشارد، ترجمة حمدي عبد الحميد، **نظرية التنمية السياسية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2001،

112_ يوسف، السيد، **الاخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، ط1، .1999

113_ محسن، يوسف، وجيه عقد وعلي، للبحث.

114 _ وحدة تحليل السياسيات في المركز العربي، دستور **بالغلبة:نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور2014**، جانفي2014، الدوحة.

115_ وحدة تحليل السياسيات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تحديات أمام الانتخابات التشريعية في مصر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر 2011.

116_ ياسين، أحمد عبد الحميد، وآخرون، **يوميات الثورة المصرية يناير2011**، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، قطر، 2011.

2/الدراسات الغير منشورة"الرسائل والمذكرات الجامعية":

أطروحات الدكتوراه:

117_جزار، مصطفى، **دور التيارات الاسلامية في العمل السياسي في الوطن العربي**، اطروحة معدة لنيل متطلبات الدكتوراه، جامعة الجزائر3، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم تنظيم السياسي والإداري، الجزائر، الموسم الجامعي 2017-2018.

118_ طعيبة، أحمد، دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي"حالة الجزائر"، أطروحة معدة لنيل متطلبات الدكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر3: كلية الاعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، الموسم الجامعي 2007-2008.

رسائل الماجيستير:

119_ بشير مصطفى، سلمى ساتي، **الحركات الاسلامية والاستقرار السياسي في مصر والسودان، "دراسة مقارنة للاخوان المسلمين مابين 2011-2013** " رسالة لنيل متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة الجامعية .2015

120_ بن عزوز، عبد الرحمان، **دور التيار الاسلامي في عملية التحول الديمقراطي في مصر"دراسة حالة حزب الحرة والعدالة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات مقارنة، جامعة قسنطينة 3، الموسم الجامعي.2012-2013.

120_ بن كادي، حسن، **التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها"دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية"**، رسالة لنيل متطلبات الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الموسم الجامعي (2007-2008).

121_ حنصالي، مسعود، **الحركات الاسلامية في الدول المغاربية"حركة النهضة التونسية أنموذجا-1970-2011-"**، دراسة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية، 2013.

122_ دبعي، رائد محمد عبد الفتاح، **أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجا"** ، رسالة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا، السنة الجامعية، .2012

123_ دعسان الهقيش، علي، **السياسة الخارجية الامريكية تجاه حركات الاسلام السياسي في العالم العربي"2001-2011** "، جامعة الشرق الاوسط كلية الآداب قسم العلوم السياسية، بحث مقدم لنيل متطلبات الماجستير، عمان، الأردن، ء السنة الجامعية، يناير 2012.

124_ راشد، محمود سعيد إبراهيم، **الأسس الاسلامية للتنمية الشورى "كنموذج مغاير**، رسالة لنيل متطلبات الماجستير:(جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا، فلسطين، السنة الجامعية، 2005).

125_ رواجبة، ماجد محمد ابراهيم، **أسباب تحول الثورات العربية الى العنف السياسي بعد العام2011 "مصر واليمن أنموذجا"**، رسالة لنيل متطلبات ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، الموسم الجامعي .2016

126_سليماني، محمد، **مشاركة الحركات الاسلامية في السلطة"نموذج حركة حمس الجزائرية"**، رسالة لنيل متطلبات الماجستير، جامعة وهران:كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، وهران، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013.

127_ شوبكي، محمود سليم، **سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس"2010-2015"**، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير للتخطيط والتنمية السياسية،، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، .2016

128_ صالح دياب العرعير، أماني، **الانتخابات والتحول الديمقراطي:دراسة مقارنة بين الموذجين التونسي والمصري(2011-2016)**، رسالة لنيل متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية-قسم العلوم السياسية، فلسطين، الموسم الجامعي(2016-2017).

129_ علوي، عزيزة، **التحولات السياسية في مصر وتونس"1981-2011"دراسة مقارنة**، مذكرة لنيل متطلبات الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، الموسم الجامعي(2013-2014).

130_ فريد عبد الفتاح، سليمان، **اشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الاخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر**، جامعة النجاح الوطنية، رسالة مقدمة لنيل متطلبات الماجستير في العلوم السياسية، نابلس، فلسطين، الموسم الجامعي .2014

131_ قطاف، أسماء، **دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية"حركة النهضة التونسية نموذجا"**، رسالة لنيل متطلبات الماجستير :(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، الموسم الجامعي 2012_2013).

132_ كروي، كريمة، **الحركات الاسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي**، رسالة لنيل متطلبات الماجستير:(جامعة الجزائر3، كلية الاعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، الموسم الجامعي 2010_2011).

133_ معقافي، أسامة، **النخبة الحاكمة و مسار التحول الديمقراطي "دراسة حالة تونس 1987-2010**، رسالة لنيل متطلبات الماجستير:جامعة الجزائر3، كلية الاعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011 .

3/المقالات:

134_ أحمد محمد، هيفاء، **الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مجلة دراسات دولية**، العدد58، جامعة بغداد، 2015-2-25.

135_ التايب، عائشة، **قراءة في مضامين ودلالات نتائج الأنتخابات في تونس**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يناير 2012.

136_ الجمعاوي، أنور، **المشهد السياسي في تونس "الدرب الطويل نحو التوافق"**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 6، يناير 2014.

137_ الجمعاوي، أنور، **الاسلاميون في تونس وتحدي البناء السياسي والاقتصادي للدولة**، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية يعدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، المجلد الأول، ربيع 2013 .

138_ الحمداني، كفاح عباس، **حركة التغيير في تونس الأسباب والتحديات**، مجلة دراسات اقليمية، مجلد 10، عدد 31، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.العراق، 2013.

139_ الرديسي، حمادي، **تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الدولة**، مجلة سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016.

140_ الرديسي، حمادي، بوخياطة رحاب، **التحول السياسي في تونس:المسار والرهانات**، مبادرة الاصلاح العربي، أوراق بحثية، أغسطس 2018 .

141_ السعيدي، المنجي، **اتهام الغنوشي نداء تونس تشيطن النهضة**، جريدة الشرق الاوسط، العدد 12385، تاريخ 25-10-2011 .

142_ الشابي، أحمد نجيب، **ظروف المصالحة الوطنية غير ناضجة**، جريدة الحياة، العدد 15414، 2005./6/14

143_ الطويل، أماني، **معركة حكم مصر بين الجيش والاخوان**، مجلة سياسيت عربية، العدد 4، سبتمبر2013.

144_ العزاوي، وصال، **الثورات العربية واستحقاقات التغيير"دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية"**، مجلة قضايا سياسية، عدد1، جامعة النهرين العراقية، مجلد 26، سنة 2012.

145_علي عودة العقابي، **الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغير في البلدان العربية**، مجلة قضايا سياسية، عدد32، جامعة النهرين العراقية، ص 157

146_العلي زيد، **دستور تونس الجديد :تحليل سياقي**، مجلة سياسيات عربية، العدد 18، جانفي 2016.

147_ العناني، خليل، **الاسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي :أسئلة المشروع والايديولوجيا والتنظيم**، سياسات عربية، العدد18، جانفي .2016

148_ العناني، خليل، **جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي**، مجلة سياسات عربية، العدد 4، سبتمبر.2013

149_ العوضي، هشام، **الاسلاميون في السلطة :حالة مصر**، مجلة المستقبل العربي، العدد 413، تموز يوليو 2013.

150_ الغنوشي، راشد، **تونس من الثورة الى الدستور**، في حوار أجراه معه صلاح الدين الجورشي، مجلة سياسات عربية، العدد 18، جانفي 2016.

151_ الغنوشي، راشد، **الدين والدولة في الأصول الاسلامية والاجتهاد المعاصر**، المستقبل العربي، مجلد35، العدد406، ديسمبر 2012.

152_ المديني، توفيق، **تاريخ المعارضة التونسية:من النشأة الى الثورة**، مجلة المستقبل، العدد، 4640، جانفي 2012 .

153_ المديني توفيق وآخرون، **الربيع العربي..الى أين؟"أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، أبريل، 2012 .

154_ النعامي، صالح، **ماوراء الاحتفاء الاسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر**، مجلة سياسات عربية، العدد 4، سبتمبر2013 .

155_ أوراق كارنيجي، **الحركات الاسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي "اكتشاف المناطق الرمادية"**، سلسلة الشرق الاوسط .عدد67,مارس2006.

156_ بالكحلة، عادل، **الحراك السياسي الاسلامي "تونس أنموذجا"**، مجلة الغدير، العدد59، صيف.2012

157_ بدر، الابراهيم، **الاخوان المسلمون والحالة الثورية**، المستقبل العربي، العدد439، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 29-2015،

158_ بشير، عبد الفتاح، **"تداعيات اقليمية لانتخابات تركيا البرلمانية"**، مجلة شؤون عربية، عدد، 147، (خريف 2011).

159_ بشارة، عزمي، **الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة**، مجلة سياسيات عربية، العدد 4، سبتمبر .2013

160_ بيكر، رايموند ويليام، ترجمة بيسان، كساب، " **لماذا تفقد الو.م.أ العلاقة مع التيار الاسلامي** "، مجلة وجهات نظر -الشركة المصرية للنشر العربي و الدولي، مصر، العدد: 137، جوان، 2010 .

161_ بلكوش، الحبيب، **العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في السياق العربي**، مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير .2016

162_ حامدي، زهير، **انقلاب مصر:مقارنة تاريخية بتجارب أخرى**، مجلة سياسات عربية، العدد4، ايلول سبتمبر 2013.

163_ حسن، يوسف بشار، علي هبة، **مفهوم العنف عند الحركات الاسلامية "الاخوان المسلمين نموذجا"**، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، مجلد 11 العدد 1، جامعة الموصل 2011-6-20.

164_حمزاوي، عمرو، **الكتابة السياسية ودعم الديمقراطية وحقوق الانسان**، مجلة الديمقراطية، العدد52، أكتوبر .2013

165_ خشانة، رشيد، **تونس معركة الحجاب تتطور**، جريدة الحياة، عدد 15897، 2006/10/13 .

166_ رضوان، السيد : **الإسلام السياسي والأنظمة العربية**، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، لبنان، العدد 41، .1995

167_زغلول شلاطة، أحمد، **الاسلاميون في السلطة:تجربة الاخوان المسلمين في مصر**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد462، أغسطس آب 2017.

168_ شحماط، مراد، وجصاص، لبني، **التنمية السياسية:مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، عدد38، بيروت، ربيع 2013.

169_ شليغم، غنية، **الحركات الاسلامية من التطرف الى الاعتدال السياسي**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد8، جامعة قاصدري مرباح ورقلة، جوان.2012

170_ صحيفة الرأي، **النهضة تتخلى عن الوزارات السيادية في الحكومة التونسية المقبلة**، العدد12295، 28فبراير .2013

171_ صحيفة العرب، **وثائق سرية تقوض خطط الإخوان في ذكرى الثورة، التنظيم خطط لإضعاف الشرطة والاستخبارات المصرية عبر اختراقهما**، العدد 10165. الإثنين 2016/01/25 - الموافق لـ 15 ربيع الثاني 1437، السنة 38،

172_ عبد الكريم، ابراهيم، وآخرون، **تقدير موقف الثورات العربية**، شهرية الشرق الأوسط عدد33، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان 2012 .

173_ عبد الرؤوف، محمد، **"إعتداءات على الكاتدرائية المرقسية "خلال تشييع ضحايا الأحداث الطائفية**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12550، بتاريخ(8-4-2013).

174_ عبد الله الطائي، سناء، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية**، مجلة دراسات اقليمية، مجلد9 عدد27، مركز الدراسات الاقليمية جامعة الموصل، العراق.

175_ عواد، هاني، **من الانتخاب الى الانقلاب"قراءة في درس 30 يونيو"**، مجلة سياسيات عربية، العدد 4، سبتمبر .2013

176_ علي الصالح، مولى، **المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني/يناير 2014، "تأملات سياقية في الحرية والاستبداد"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد33، شتاء 2012، مركز دراسات الوحدة العربية.

177_ فايق دلول، أحمد، **الاصلاح السياسي في الفكر الاسلامي الحديث دراسة مقارنة لكل من الافغاني ومحمد عبد ورشيد رضا**، اوراق نماء، عدد 148.

178_ فخري عبد اللطيف، رواء، **الاسلام السياسي في مصر بعد التغير وصعود حزب الحرية والعدالة**، مجلة السياسة الدولية، العدد25، جامعة المستنصرية، .2014

179_ فكري، مروة، "**المؤسسات الأمنية والحراك الثوري في مصر**"، مجلة سياسات عربية، العدد4، ايلول سبتمبر 2013.

180_ عبد العزيز، علا، **الوطنية والحركات الاسلامية**، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، العدد27، 2011.

181_ كتاب جريدة العرب، **حركة النهضة من التأسيس الى اعادة البناء، من حركة اخوانية الى حركة سياسية ذات مرجعية اسلامية**، جريدة العرب، عدد7588، 22مارس .2009

182_ كريم، حسن، **خمس سنوات بع الربيع العربي، ما الذي حدث، أوراق سياسات**، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، عدد 300، سبتمبر .2015

183_ ماضي، عبد الفتاح، **تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات**، مجلة سياسيات عربية، العدد 18، جانفي .2016

184_ ماضي، عبد الفتاح، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، 2015.

185_ مصطفى، مهند، **مقاربات نظرية للثورات العربية"الحالة المصرية والحالة التونسية"**، مجلة الكرمل الجديد العدد1، صيف.2011

186_ مولود سبع، سداد، **الاخوان المسلمون والتغيير السياسي في مصر**، مجلة دراسات دولية، العدد 58، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

187_ نصير، خليفة، **عولمة السيادة الوطنية وانعكاساتها على ثورات الحراك السياسي العربي2011:دول المغرب العربي أنموذجا**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد9 مجلد 2، يونيو 2018، تصدر عن المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا.

188_ نوار، محمد، **دعوة الأقباط للهجرة إلى إسرائيل...لعب على الملف الديني**، جريدة العرب اللندنية العدد: 9396، بتاريخ(04-04-2013).

189_ هلال، على الدين، **"دراما الانتقال":العوامل الهيكلية لعدم استقرار الأنظمة ما بعد الربيع العربي"**، مجلة السياسة الدولية، العدد193، أكتوبر.2013

190_ هويدي، فهمي، **"دروس تونسية في قراءة الحالة المصرية"**، جريدة السفير، 2012/5/8.

4/الدراسات والتقارير والندوات :

191_ المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية وحدة الدراسات للأمن الاقليمي، "**مؤشر المظاهرات والأعمال الاحتجاجية خلال عام 2015"**، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، مؤشر القاهرة للسنة الثالثة، القاهرة، 2015 .

192_ برنامج حركة النهضة التونسية(في ملحق الدراسة)

193_ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي"تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة قدما"**، 5-6يونيو .2011

194_ بن حفيظ، عبد الوهاب، **محددات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، 2014 .

195_ منتدى البدائل العربي للدراسات والمعهد البولندي للشؤون الدولية، **الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي**، منتدى البدائل العربي للدراسات، الجيزة مصر.

196_ عبد ربه، أحمد، **الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري2011-2012**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة أكتوبر .2011

197_ مركز كارتر، **التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر2011-2012**، جورجيا، الولايات المتحدة، ..2012

198_ مركز كارتر، **البيان التمهيدي لمركز كارترحول الانتخابات الرئاسية المصرية 2012**، جورجيا، الولايات المتحدة، .2012

199_ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ود راسة السياسات، **تحديات أمام الانتخابات التشريعية في مصر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، أكتوبر 2011.

200_ انظر تعقيب راشد الغنوشي بعنوان:(**تحليل العناصر المكونة للظاهرة الاسلامية بتونس"حركة الاتجاه الإسلامي"**) على ورقة الهرماسي، "**الاسلام الاحتجاجي في تونس**".

201_ الورقة القديمة لأحمد السكري للمؤتمر الثالث 1935، بعنوان(**الى اي مدى وصل الاخوان وماذا يعوزهم**).

5/المراجع الالكترونية:

202_أبو جابر، سليم، **الاخوان المسلمون في مصر**، مقال عن موقع الكتروني:

203_أبو ازكريا يحي، **الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي الى الغنوشي**، يوليو 2003، كتاب الكتروني :

www.nashiri.net yahya@swipnet.se

204_القداح راضي، **الاسلام السياسي "محاولة للفهم مهداة للشباب"**، ص15-16، كتاب نقلا عن موقع : www.koutob arabia.com:

205_ او وندي، عماد، **التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية**، الحوار المتمدن، العدد 2755، 31-8 2009- ، عن الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183082

206_ رأي الاخوان **:" 10 مطالب لتجنب الثورة الشعبية"**، نشر بالموقع الرسمي للإخوان بتاريخ 19 جانفي 2011 على الرابط الالكتروني:/https://ikhwanonline.info

207_ حبيب، كمال، **خبرة الفشل والنجاح: الإخوان في مصر والنهضة في تونس1/2**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 14أفريل2016، التاريخ 11:33 صباحا، عن الرابط الالكتروني:
http://www.acrseg.org/40111

208_ الجمعاوي أنور، **انتصار ثقافة الحوار في تونس**، العربي الجديد، 2نوفمبر 2015، عن موقع الالكتروني:http://www.alaraby.co.uk/portal

209_الجزيرة المعرفة- ملخصات كتب – باحث سياسي ألماني، **إسرائيل تتمنى أن يصبح شفيق رئيسا و تخاف من مرسي**، عن موقع:

. http://elbadil.com/arabic-press/2012/06/03/49072

210_ الرابطي، حسام الدين، **الثورة مابين النجاح في تونس والفشل في مصر**، ص1-2، عن الرابط الالكتروني:

https://www.politics-dz.com/%d8%a7%d9%84%d8%ab%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d9%85%d8%a7-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%ac%d8%a7%d8%ad-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b4%d9%84-%d9%81%d9%8a/amp/

211_ مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، **السياسة الخارجية للحركات الاسلامية**، مقالات إستراتيجية، أوت2012.، العنوان الألكتروني للمركز:alkashif.org.

212_ منتدى البدائل العربية للدراسات والمعهد البولندي للشؤون الدولية، **الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي**، عن موقع :

www.afaeegypt.org

213_نصر عارف، "**مفهوم التنمية**"، 2007/9/9 عن الموقع الإلكتروني :

_ -iol/net.Isla l/net.Islamonline arabic/awalia/mafatkem-2.9sp. 3

214_ الموسوعة الحرة عن الموقع الالكتروني:/**http// .ar.wikipedia.org/wiki**

215_ العرامي ياسر، **التوازن....الموقف الأمريكي من عزل مرسي** – الجزيرة نت، عن موقع:

http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/639219d3-92b9-4300-963e-aaeb79e9dd15

216_ ماضي عبد الفتاح، " **كيف تجهض الانتخابات الثورات والديمقراطية؟**"، الجزيرة. نت، 26/6/2014عن موقع:.http://.bit: /ly 1qjmhq2

217_ العناني خليل، **الاخوان المسلمون واشكالية الدمج والاعتدال في السياق المصري** دراسة في مجلة "الديمقراطية"في أكتوبر2013، في الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1491429&eid=254

218_ فخري محمد، من يحكم بعد مبارك، ص 135-136- 137 كتاب عن موقع:

www.koutob arabia.com

219_ عبد العزيز ابو زيد علا، **الممارسات السياسية للحركات الاسلامية بين مقاومة الاستعمار والتعامل مع النظم السياسية المعاصرة**، ص14، نقلا عن موقع: www.thakafatona.com

220_ جبرون امحمد، **الحركة الاسلامية المستقبلية عناصر في الرؤية والمنهج**، منتدى العلاقات الدولية، 30-9-2014 عن موقع: www.faire forum.org

221_محمد أحمد صافيناز، **عام من الثورة التونسية"المسار والتحديات**، عن الموقع الالكتروني:http//acpss.ahramdigital.org.eg يوم:23-08-2018 الساعة:16: 12

7/المراجع باللغة الأجنبية:

1/القواميس:

222-Dictionair Oxford,New yourk: Universty press,1999.

2/الكتب:

223-Çakmak Cenap ,**The Arab Spring, Civil Society, and Innovative Activism**: Department of International Relations Eskisehir Osmangazi University Department of International Relations Eskisehir, Eskisehir,
Turkey .

224- Juergnsmeyer Mark, global rebellion , **religion challenges to the secular state, from christian militias to qaeda Berkeley**, press, 2008.

225- Fahmy Dalia ,The Muslim Brotherhood Between Opposition and Power:IN THE BOOK OF EGYPT BEYOND TAHRIR SQUARE EDITED BY BESMA MOMANIE EID MOHAMED,2016 by Indiana University Press

226- Natil Ibrahim, **civil state in the post-arab spring countries**:**Tunisia Egypt and Libya**,in the book of :Arabe spring civil

society,and innovative avtivism; Department of International Relations Eskisehir Osmangazi University Department of International Relations Eskisehir, Eskisehir, Turkey .

227-Rosefsky Wickham Carrie ،**The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist Movement:** 2013 by Princeton University Press.

228-Samuel Huntington, political development and 3politicaldecay,Jaster, april 1965

3/المقالات:

229-Almond Gabriel : Comparative political systems, the journal of politics, 1956, vol 81, 301

230_martin kramer . fundamentalism at large : the drive for power . middle east quarterly . vol 3. No 2.1996.

231_ELAD israel alman .STRATEGIES OF THE MUSLIM BROTHERHOODS MOUVMENT.center on islam democracyand the future of the muslim world.

4/المواقع الالكترونية:

232_Georges Fahmi : **Egypt presidential election 2012: the suovival** study on the **of the July 1952 regime Arab reform brief**. A published Web site: http://www.arab-reform.net/ar/file/477/ download?token=b-.P 6-7.41Spv4

قائمة الفهـــــــــارس:

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	توزيع القوائم المترشحة للمجلس التأسيسي	رقم221
02	المقترعون في انتخابات المجلس التأسيسي	رقم224
03	توزيع المقاعد التي فازت بها القوائم المختلفة في داخل تونس والمهجر	رقم228
04	ملخص النظام الانتخابي في مصر	رقم253
05	نتائج انتخابات مجلس الشعب عام **2012** .	رقم254
06	نتائج انتخابات مجلس الشورى عام **2012**	رقم 255
07	نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية **2012**.	رقم 284
08	أحداث العنف في مصر **25**يناير **2011**، الى **30** يونيو **2013**	رقم 378
09	المظاهرات المليونية في مصر في أعقاب الثورة	رقم 382
10	أهم الفروقات الجوهرية، بين مسار تجربتي الحكم، لكل من حركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري	رقم 403
11	الأسباب التي قدمها الباحثون حول (أسباب فشل) الإخوان المسلمين	رقم 417

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	أحداث العنف الأساسية وعدد الضحايا في فترة الرئيس مرسي	رقم 380
02	أحداث العنف الأساسية وعدد الضحايا في مصر بعد **30** يونيو**2013**	رقم 384
03	المقارنة بين أعداد الضحايا في المراحل الأربع السابقة	رقم 385
04	مقارنة المظاهرات للإخوان المسلمين بين عامي **2014** - **2015**	رقم 422

فهرس المحتويات :

مقدمـــــة.....6

المدخل المفاهيمي.....22

الفصل الأول: الاطار النظري للحركات الاسلامية.....48

المبحث الأول: التأصيل التاريخي و المفاهيمي للحركات الاسلامية.....50

المطلب الأول: نشأة الحركات الاسلامية..... 50

المطلب الثاني: مفهوم الحركات الاسلامية.....60

المطلب الثالث: خصائص وتصنيفات الحركات الاسلامية.....69

المبحث الثاني: الاطار الفكري والسياسي لحركة الاخوان المسلمين.....74

المطلب الأول: ظهور ونشأة حركة الاخوان المسلمين.....74

المطلب الثاني: الخلفية الفكرية والإيديولوجية لحركة الاخوان المسلمين.....81

المطلب الثالث: أهم محطات الحركة السياسية و التاريخية (الاخوان المسلمون).....94

المبحث الثالث: الاطار الفكري والسياسي لحركة النهضة التونسية 107

المطلب الأول: نشأة وتأسيس حركة النهضة التونسية.....107

المطلب الثاني: الخلفية الفكرية والإيديولوجية لحركة النهضةالتونسية.....114

المطلب الثالث: أهم محطات حركة النهضة السياسية.....123

الفصل الثاني: الحراك العربي وسياق التحول في منظومة العمل السياسي للأحزاب الاسلامية...140

المبحث الأول: طبيعة الحراك الجماهيري "ثورة الربيع العربي".....142

المطلب الأول: الضبط المفاهيمي للحراك الثوري الجماهيري ودوافعه.....142

المطلب الثاني: الفواعل المساهمة في الحراك الثوري العربي.....153

المطلب الثالث: نتائج وتداعيات الحراك الثوري العربي.....163

المبحث الثاني: موقف الحركات الاسلامية من الحراك الثوري العربي.....168

المطلب الأول: موقف حركة النهضة التونسية من الحراك الثوري العربي.....169

المطلب الثاني: موقف الحركات الاسلامية في مصر من الحراك الثوري العربي.....171

المطلب الثالث: أهم تداعيات الحراك الثوري العربي "صعود قوى الاسلام السياسي".....178

المبحث الثالث: انعكاسات الحراك الثوري العربي على الحركات الاسلامية.....182

المطلب الأول: تداعيات الحراك التونسي على حركة النهضة..... 182

المطلب الثاني: تداعيات الحراك المصري على جماعة الاخوان المسلمين.....188

المطلب الثالث: أثر الحراك الثوري العربي على الاستقرار السياسي والمؤسساتي في مصر وتونس.....193

الفصل الثالث: المشاركة السياسية للحركات الاسلامية في فترة ما بعد الحراك الثوري العربي....214

المبحث الأول: التمثيل على مستوى الجهاز التشريعي.....216

المطلب الأول: حصيلة حركة النهضة التونسية البرلمانية(انتخابات المجلس التأسيسي 2011 والانتخابات التشريعية 2014).....216

المطلب الثاني: حصيلة جماعة الاخوان المسلمين التشريعية ممثلة في حزب الحرية والعدالة بعد الثورة.....252

المطلب الثالث: المقارنة النيابية مابين حزب الحرية والعدالة وحركة النهضة.....267

المبحث الثاني: التمثيل على مستوى الجهاز التنفيذي والمشاركة الحكومية بعد الحراك الثوري العربي.....273

المطلب الأول: حصيلة حركة النهضة التونسية التنفيذية.....273

المطلب الثاني: حصيلة جماعة الاخوان المسلمين التنفيذية.....282

المطلب الثالث: المقارنة التنفيذية بين حصيلتي حكم الاخوان والنهضة.....294

المبحث الثالث: التمثيل على المستوى الاقليمي والعالمي(العلاقات الخارجية).....299

المطلب الأول: حصيلة حركة النهضة التونسية على المستوى الخارجي..... 299

المطلب الثاني: حصيلة جماعة الاخوان المسلمين على المستوى الخارجي.....304

المطلب الثالث: مقارنة التوجهات الخارجية وانعكاساتها على الأجندات الداخلية لكل من الاخوان في مصر والنهضة في تونس. 314

الفصل الرابع: تقييم تجارب الحركات الاسلامية في الحكم وفق مؤشر التنمية السياسية.....320

المبحث الأول : الحركات الاسلامية ومشروع بناء الدولة.....322

المطلب الأول: الاخوان المسلمون ومشروع بناء الدولة "التجربة التي لم تكتمل".....322

المطلب الثاني: حركة النهضة التونسية ومشروع بناء الدولة "اختيار المقاربة البراغماتية".....336

المطلب الثالث: المقارنة مابين الاخوان المسلمين وحركة النهضة في استراتيجيات وآليات بناء الدولة.. 350

المبحث الثاني: الحركات الاسلامية ومتغير الاستقرار السياسي.....362

المطلب الأول :جماعة الاخوان المسلمين ومتغير الاستقرار السياسي في مواجهة الدولة العميقة.....363

المطلب الثاني: حركة النهضة التونسية ومتغير الاستقرار السياسي "نجاح اجتياح المرحلة".....385

المطلب الثالث: المقارنة مابين الاخوان المسلمين وحركة النهضة من حيث متغير الاستقرار السياسي...398

المبحث الثالث: البدائل المستقبلية للحركات الاسلامية في كل من تونس ومصر.....406

المطلب الأول : سيناريو الاستمرارية (حركة النهضة في المشاركة السياسية –الحكومة والمعارضة)..... 406

المطلب الثاني: أسباب عدم استمرارية الاخوان في الحكم.....412

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لجماعة الاخوان المسلمين 417

الخاتمة.....429

قائمة المصادروالمراجع:.....437

الملخص باللغة العربية:

اعتبرت التطورات الهيكلية التي طرأت على الساحة السياسية العربية منذ سنة2011، كشافا عن الدور الكبير للحركات الاسلامية بمختلف تياراتها الناشطة في المجال السياسي، حيث هدفت الدراسة الى تحليل تجارب حكم الحركات الاسلامية محل البحث في فترة ما بعد الحراك الثوري العربي، ألا وهي كل من حركة النهضة في تونس وحزب الحرية والعدالة في مصر، عبر اخضاعهما لدراسة تحليلية مقارنة، بغية الكشف عن الفروقات والتشابهات في مساريهما في التجربة السلطوية، للكشف عن مآلات وتداعيات تجربة مشاركتهما في الحكم.

واستعرضت الدراسة عبر مجموعة من المحاور الرئيسية التي تشكل البحث، بدءا من الاطار النظري للحركات الاسلامية عموما، والإطار الفكري والسياسي للحركات محل البحث، بغية مقارنة تكوينهما الفكري والايديولوجي، عبر مختلف محطاتهما السياسية والتاريخية، وكان ذلك بضبط سياق الحراك العربي وتوصيفه توصيفا دقيقا، وكذا بتحليل عملية التحول في منظومة العمل السياسي للأحزاب الاسلامية المراد دراستها، (حركة النهضة في تونس و وحزب الحرية والعدالة في مصر) لمعرفة مواقفها من الحراك الثوري، ثم محور المشاركة السياسية للحركات الاسلامية في الفترة التي أعقبت الحراك، ورصد دور مشاركتها السياسية في الانتخابات ومدى تعزيزها لعملية الانتقال الديمقراطي في كل من تونس ومصر، باستعراض مختلف النتائج المحصلة في الانتخابات التشريعية والرئاسية، ومقارنة ذلك في ضوء مساراتها في مختلف المؤسسات السياسية(التشريعية- التنفيذية وحتى في سياساتها الخارجية)، بغية مقارنة الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في تجربتهما في السلطة، للخلوص الى تقييم تجارب الحركات الاسلامية في الحكم (حركة النهضة والاخوان)وكيفية تدبيرهما للحكم في الفترة القصيرة، لمعرفة طريقة ادراتهما للمرحلة الانتقالية باختلاف رؤيتهما لمشروع بناء الدولة، وكذا مدى تجسيدهما للاستقرار السياسي عبر تلك الاستراتيجيات المتبعة، خلوصا لمجموعة من الاستشرافات المبنية على النتائج والتحليلات السابقة حول مدى استمراريتهما في المشاركة في الحكم من عدمها.

كان ذلك عبر مجموعة من المناهج والاقترابات والأدوات البحثية المساعدة في تحليل الموضوع.

وخلصت الدراسة الى استنتاجات مفادها: أن نجاح حركة النهضة في الاستمرارية في المشاركة في الحكم هو نتاج استراتيجيتها وسياساتها المتبعة في تدبيرات الحكم أثناء تجربتها السلطوية، وذلك عبر ادارة التوافق والتنوع السياسي المجتمعي في تونس، وكذا اتباع أساليب الحوار و التشاركية بعدم تحملها أعباء المسؤولية وحدها، اضافة الى براغماتية قيادتها واعتدال خطابهم وتدرجهم في السلطة وفقا لموازين القوى المتاحة، ما أهلها لعبور الفترة الانتقالية بأقل الخسائر نحو تحقيق الانتقال الديمقراطي ولو نسبيا مقارنة بنظيرتها في مصر.، ومنه ترجيح سيناريو الاستمرارية لحركة النهضة في المشاركة السياسية في تونس مستقبلا.

وترجيح سيناريو الاقصاء الممارس على جماعة الاخوان المسلمين في مصر، نتيجة لممارساتها وأخطاءها في الحكم، اضافة الى بعض العوامل الموضوعية الأخرى الخاضعة لتجذاباتها مع الفواعل الرئيسية الأخرى أبرزها المؤسسة العسكرية، وأن فشل جماعة الاخوان المسلمين في الاستمرارية مرتبط بأسباب عديدة، أهمها عدم تحويل الشرعية الانتخابية الى شرعية الانجاز، اضافة الى انكفاء الاخوان على أنفسهم وبقاء ممارسات العمل السري والانغلاق على الآخر، واتباعهم منهج الملاينة مع النظام القديم.

وأيضا غياب النظرة التوافقية وبروز منطق الاقصاء، كما فسر الباحثون تلك الممارسات، بعدم استعدادهم للسلطة في تلك المرحلة الانتقالية الحساسة التي أعقبت الحراك الثوري في مصر وعديد الدول العربية

وأوصت الدراسة، بضرورة اتباع التوافق والحوار كآليات ذات فعالية في البناء الديمقراطي، خاصة ابان المراحل الحساسة أو فترات التغيير الثوري، التي غالبا ما تعقبها مراحل انتقالية صعبة تحتاج الى تدبيرات محسوبة وعقلانية لتجسيد الانتقال الديمقراطي المنشود، والحؤول دون الارتدادات والانتكاسات.

Abstract: The aim of this research was to analyze the experience of the Islamic parties that blossomed due to the Arabian political shift since 2011 in governing after the Arabian HARAK period. These parties are essentially Annahdha Party in Tunisia and Freedom and Justice Party in Egypt. We adopted in our research an analytical method and discussed, firstly, the theoretical issues on the Islamic movements, then, the politico-intellectual framework on these movements in order to compare their ideologies by reciting their political story, describing the Arabian Harak, and analyzing the change process in these Islamic parties political function to know their attitude about the Harak. After that, we shaded light on their participation in the elections to know how they dealt with the democratic transition in Tunisia and Egypt, by exposing the results of legislative and presidential elections and comparing them in the light of the different political institutions (legislative, executive and their foreign policy) in order to compare their strategies and policies in governing, asses their political experience, know how they managed their short period of governing and transition, and if they have succeed in establishing the political stability.

The study has concluded with the following points:

Annahdha party has succeeded in continuing governing due to its policy based on dialogue, diversity, responsibility and pragmatism. By consequence, the transition of democracy was a bit successful in Tunisia compared to Egypt. Thus this party would succeed in the political participation in Tunisia in the future, but the Brotherhood would be excluded in Egypt because of its wrong practices in governing and its conflict with other actors like the army mainly. The failure of the Brothehood to hold the power is mainly due to the no-fulfillment of electoral legitimacy, the self-locking, the lake of a consensual view, and the exclusion. Many researchers had explained these practices by the lake of readiness in that critical transitive period that followed Alharak in Egypt and in many Arab countries.

In the end, we suggest to adopt the coalition and the dialogue because they are efficient mechanisms in the democratic process mainly in the critical periods or in periods of revolutionary shift that are almost followed by difficult transition stages demanding a good management to fulfill the transition of democracy and to avoid the setbacks.

ملخص الدراسة: اعتبرت التطورات الهيكلية التي طرأت على الساحة السياسية العربية منذ سنة2011، كشافا عن الدور الكبير للحركات الاسلامية بمختلف تياراتها الناشطة في المجال السياسي حيث هدفت الدراسة الى تحليل تجارب حكم الحركات الاسلامية محل البحث في فترة ما بعد الحراك الثوري العربي، ألا وهي كل من حركة النهضة في تونس وحزب الحرية والعدالة الاخواني في مصر،عبر اخضاعهما لدراسة تحليلية مقارنة ،بغية الكشف عن الفروقات والتشابهات في مساريهما في التجربة السلطوية، للكشف عن مآلات وتداعيات تجربة مشاركتهما في الحكم.

وخلصت الدراسة الى استنتاجات مفادها : أن نجاح حركة النهضة في الاستمرارية في المشاركة في الحكم هو نتاج استراتيجيتها وسياساتها المتبعة في تدبيرات الحكم أثناء تجربتها السلطوية،وذلك عبر ادارة التوافق والتنوع السياسي المجتمعي في تونس،وكذا اتباع أساليب الحوار و التشاركية بعدم تحملها أعباء المسؤولية وحدها، نتيجة لممارساتها وأخطاءها في الحكم،اضافة الى بعض العوامل الموضوعية الأخرى الخاضعة لتجذاباتها مع الفواعل الرئيسية الأخرى أبرزها المؤسسة العسكرية وأن فشل جماعة الاخوان المسلمين في الاستمرارية مرتبط بأسباب عديدة، أهمها عدم تحويل الشرعية الانتخابية الى شرعية الانجاز، اضافة الى انكفاء الاخوان على أنفسهم وبقاء ممارسات العمل السري والانغلاق على الآخر.

Abstract: The aim of this research was to analyze the experience of the Islamic parties that blossomed due to the Arabian political shift since 2011 in governing after the Arabian HARAK period. These parties are essentially Annahdha Party in Tunisia and Freedom and Justice Party in Egypt. The study has concluded with the following points: Annahdha party has succeeded in continuing governing due to its policy based on dialogue, diversity, responsibility and pragmatism. By consequence, the transition of democracy was a bit successful in Tunisia compared to Egypt, but the Brotherhood would be excluded in Egypt because of its wrong practices in governing and its conflict with other actors like the army mainly. The failure of the Brothehood to hold the power is mainly due to the no-fulfillment of electoral legitimacy, the self-locking, the lake of a consensual view, and the exclusion. Many researchers had explained these practices by the lake of readiness in that critical transitive period that followed Alharak in Egypt and in many Arab countries.

View publication stats